

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة

أجرى الطالب بصري
لدرجة

محمد الطائي
محمد الطائي
محمد الطائي

السِّقِّ الثَّانِي

مِن



البيان والتميم للقول

لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الله
ابن مالك الطائي البجلي ت (٦٧٢هـ)

مع تكملة ابنه بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد ت (٦٨٦هـ)

٠٠٢٢٢٧

تحقيق ودراسة
التبليغ
مقدم من الطالب



عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية وآدابها



بإشراف سعادة الدكتور

محمد بن محمد بن الطنطاوي

١٤٠٦ - ١٤٠٧هـ

المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

التعريف بابن المصنف

اسمه
ولادته ووفاته
أسرته
سيرته
علمه
شيوخه
تلاميذه
قصصه

الفصل الأول

التعريف بابن المصنف

(١)

هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي^١

(١) طبقات النحاة : ٢٤٧ ، ولحظ اللاحاظ : ٨٠ ، وسغية الوعاة : ٢٢٥ / ١ ،

والوافي بالوفيات : ٢٠٤ / ١ .

وتكرير اسم (عبد الله) في نسبه هو الذي عليه جمهور من ترجموا له
ولوالده . انظر إضافة إلى ما سلف نفع الطيب : ٢٢٨ / ٢ ، وطبقات

الشافعية الكبرى : ٦٧ / ٨ ، والنجوم الزاهرة : ٢٤٣ / ٧ ، والغير :

٣٠٠ / ٥ ، وظاية النهاية : ١٨٠ / ١ ، والبهية : ١٣٠ / ١ ، وانظر

ترجمة أخيه في الوافي بالوفيات : ٢٠٦ / ١ .

وهو الثابت أيضاً في أوائل معظم كتب الشيخ جمال الدين انظر شواهد

التوضيح والتصحيح برواية الإمام أبي عبد الله محمد الشاطبي : ٣ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٣ / ١ ، وإكمال الإطلاع : ١٢ / ١ ، والنسخة

التي رمز لها محقق شرح عمدة الحفاظ ب (ق) .

وقد أثبت ابن قاضي شبهة لفظ " مرتين " بعد اسم "عبد الله"

تأكيداً على تكراره . انظر طبقات النحاة : ١٣٢ . ونفع الطيب

: ٢٢٨ / ٢ .

وورد النسب دون تكرير اسم "عبد الله" في شذرات الذهب : ٣٩٨ / ٥

، وطبقات النحاة : ٢٤٧ ، وطبقات الشافعية الكبرى : ٩٨ / ٨ ،

وانظر نفع الطيب : ٢٢٨ / ٢ ، والمساعد : ٢ / ١ ، والتذييل

والتكميل : ١ / ١ .

وهذه الصورة مبنيّة على الاختصار للوصول إلى اسم جده الذي

اشتهر به الشيخ جمال الدين يدلّ على ذلك أنّ السبكي وابن

قاضي شبهة وابن العماد الحنبليّ كرروا اسم "عبد الله" في ترجمة

الشيخ جمال الدين ، واكتفوا بإفراده في ترجمة بدر الدين .

طبقات الشافعية الكبرى : ٦٧ / ٨ ، ٩٨ ، وطبقات النحاة : ١٣٢ ،

٢٤٧ ، وشذرات الذهب : ٢٢٩ / ٣ ، ٣٩٨ / ٥ .

===

الدِّشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ النَّحْوِيُّ (١) .

عُرْفًا بَيْنَ النَّاطِمِ عِنْدَ مَعْظَمِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ النَّحَاةِ . وَبِالشَّارِحِ
عِنْدَ الْأَشْعُونِيِّ وَالْمَكُودِيِّ (٢) .

وَلادته ووفاته :

لَمْ تُحَدِّدِ الْمَصَادِرُ الَّتِي تَرَجَّمَتْ لَهُ سَنَةَ وِلادته . وَهِيَ تَكَادُ تَكُونُ
مَجْمَعَةً عَلَى أَنَّهُ تُوْفِيَ سَنَةَ (٥٦٨٦هـ) (٣) ، إِلَّا أَنَّهُمْ اِفْتَرَقُوا فِي تَحْدِيدِ
طُورِ حَيَاتِهِ الَّذِي تُوْفِيَ فِيهِ إِلَى فِرْقَتَيْنِ :
الْأُولَى : تَرَى أَنَّهُ تُوْفِيَ شَابًا قَبْلَ الْكَهُولَةِ .

====
أَمَّا مَا ذَكَرَهُ د . بَرَكَاتٌ فِي التَّسْهِيلِ (التَّسْهِيدُ : ١) مِنْ أَنَّ صَوَابَ
نَسْبِ الشَّيْخِ هُوَ " مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ " .
فَقَدْ كَفَانِي الرَّبُّ عَلَيْهِ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ سَعِيدٍ حِمَزَةٌ فِي كِتَابِهِ
" ابْنُ النَّاطِمِ النَّحْوِيُّ " ص ٢٩ وَمَابَعْدَهَا .
وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ د . هَرِيدِي عَنْ هِدَايَةِ السَّالِكِ إِلَى تَرْجُمَةِ ابْنِ مَالِكٍ
مِنْ قَوْلِ ابْنِ طُولُونَ : " هُوَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عِبْدَانَ - ثَلَاثًا - ابْنِ مَالِكٍ " فَهُوَ غَرِيبٌ ، لَا أَعْرِفُ أَحَدًا سَبَقَ
ابْنَ طُولُونَ إِلَيْهِ ، وَلَا أَحَدًا تَابَعَهُ فِيهِ .

- (١) بَغِيَّةُ الوَعَاةِ : ٢٢٥/١ . وَانْفَرَدَ إِسْمَاعِيلُ الْبَغْدَادِيُّ بِجَمْعِهِ مَالِكِيَّ
الْمَذْهَبِ ، وَالْمَقْرِيزِيُّ بِتَكْنِيَّتِهِ أبا الْفَضْلِ ، وَابْنُ كَثِيرٍ بِتَسْمِيَّتِهِ عَبْدِ اللَّهِ .
هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ : ١٣٥/٢ وَالسَّلُوكُ : ٧٢٨/١ ، وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ
: ٣١٢/١٣ . وَانظُرْ كِتَابَ ابْنِ النَّاطِمِ النَّحْوِيِّ : ٣٠ .
(٢) ابْنُ النَّاطِمِ النَّحْوِيُّ : ٣٠ وَمَابَعْدَهَا .
(٣) لِحَظِّ الْأَلْحَازِ : ٨٠ ، وَالنَّجْمُ الزَّاهِرَةُ : ٣٧٣/٧ ، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ
الْكُبْرَى : ٩٨/٨ ، وَذَيْلُ مِرْآةِ الزَّمَانِ : ٣٣٠/٤ ، وَطَبَقَاتُ النَّحَاةِ : ٢٤٧ ،
وَالْبَغِيَّةُ : ٢٢٥/١ ، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ : ٣٩٩/٥ ، وَالْمَوْافِي بِالْوَفِيَّاتِ
: ٢٠٥/٢ ، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ : ١٣٥/٢ .
وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ فَأُورِدَهُ ضَمْنَ وَفِيَّاتِ سَنَةِ (٥٦٨٧هـ) . الْبَدَايَةُ
: ٣١٢/٣

الثانية : ترى أنه توفي كهلاً (١) .

وذكر ابن حبيب أنه توفي عن نيفا وأربعين سنة (٢) . وهو الوحيد

الذي استخدم العدد في تحديد عمره .

أما القول بأنه توفي شايأً فبعيد ؛ لأن أهل اللغة حددوا مرحلة

الشباب بالعدة الممتدة من البلوغ إلى نهاية الثلاثين ، وقيل إلى نهاية الثانية

والثلاثين (٣) ، ومدها الفيروزآبادي إلى نهاية الرابعة والثلاثين ، إذ قال

في معنى " الكهل " : مَنْ رَخَطَهُ الشَّيْبُ ، ورأيت له بَجَالَةً ، أو مَنْ جَاوَزَ

الثلاثين ، أو أربعاً وثلاثين . . . (٤) ، فاذا خفينا أنه توفي في الرابعة

والثلاثين (٥) ، وعلمنا أن أباه توفي سنة (٦٧٢ هـ) (٦) ، فإن عمره يكون عند

وفاة أبيه عشرين عاماً ، وبعيد أن يُولَى - وهو في هذه السن -

(١) الفرقة الأولى تضم الذهبي والصفدي وابن فهد المكي . شذرات

الذهب : ٢٩٩/٥ ، والوافي بالوفيات : ٢٠٥/٢ ، ولحفظ

الألحاظ : ٨٠ ، والفرقة الثانية تضم السبكي والأُسوي . طبقات

الشافعية الكبرى : ٩٨/٨ ، وطبقات الشافعية للأُسوي : ٤٥٥/٢ .

وانظر طبقات النحاة : ٢٤٧ .

(٢) شذرات الذهب : ٣٩٩/٥ .

ابن حبيب : هو الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي

(٧١٠ - ٧٧٩ هـ) . دمشقي الأصل ، محدث ، ومؤرخ ، وشاعر

وصفه ابن حجر بقوله : " كان فاضلاً كيساً صحيح النقل " الدرر

الكاثة : ١١٥/٢ وما بعدها .

(٣) التاج : (شب) .

(٤) القاموس المحيط : (كهل) . وتعدد أقوالهم في نهاية مرحلة

الشباب وبداية مرحلة الكهولة ليس خلافاً ؛ إذ لا يوجد حدّاً فاصلاً

بين أطوار عمر الإنسان لتداخلها في نهاية وبداية كل طور . ولذا تجدهم

يقيدون ذلك ببعض الصفات كقولهم : " وخطه الشيب ، ورأيت له بجاله " .

(٥) وهو ما رجحه السيد محمد علي حمزة سعيد في كتابه ابن الناظم النحوي :

٣١ وما بعدها .

(٦) النجوم الزاهرة : ٢٤٣/٧ ، والمختصر في أخبار البشر : ٨/٤ ، والوافي

بالوفيات : ٣٦٣ ، ونفح الطيب : ٢٢٦/٢ ، وغيرها كثير .

مشيخة الإقراء والنحوي العادلية^(١) مقدماً على غيره ولا سيما الشيخ
شهاب الدين الشافعي الذي وصفه ابن حجر بأنه : "كان ماهراً فني
العلوم حتى كان يُقَرَى ثلاثين درسا في ثلاثين عاماً"^(٢).

(١) دعي بعد وفاة أبيه إلى دمشق وولي وظيفته . ذيل مرآة الزمان :
٢٣٠/٤ ، والبهية : ٢٢٥/١ . وذكر ابن الجزري أن والده
الشيخ جمال الدين ولي مشيخة العادلية الكبرى التي من شرطها
القراءات والعربية ، غاية النهاية : ١٨٠/٢ .
والمستعرض لكتاب الدارس في تاريخ المدارس : ٢٥٩/١ ، وما
بعدها " المدرسة العادلية الكبرى " ، و ٦٦١/٢ وما بعدها
" التربة العادلية " يلاحظ أن هناك مشيختين في هذه المدرسة .
الأولى : هي مشيخة العادلية الكبرى ويُعهد بها إلى أحد كبار
فقهائنا الشافعية ومن مهامه تدريس الفقه الشافعي وهو الأمر الذي
من أجله أُقيمت هذه المدرسة والقضاء بين الناس فيها على هذا
المذهب ولذا كان شيخها يلقب أيضاً بقاضي القضاة . ومشيخة
أخرى هي مشيخة الإقراء والنحو ويُعهد بها إلى عالم بالقراءات
والعربية ، ومن مهامه تدريس ذينك المعلمين وإعادة الآمينية
في التربة العادلية . وهذه المشيخة لا يطلق عليها المشيخة
الكبرى بل مشيخة الإقراء والنحو يدل على ذلك قول النعماني
(٦٦٩/٢) في أثناء كلامه عن علم الدين اللورقي : " وولي
مشيخة الإقراء والنحو بالعادلية " وعن زين الدين الحريري : " وولي
القراءات والنحو بالعادلية مدة " .
وانظر التسهيل : التمهيد ١٤ ، وابن الناظم النحوي : ٤٠ وما
بعدها .

(٢) الدرر الكامنة : ٥٠١/١ . وانظر ما سلف في التمهيد ص : ٥ .
وشهاب الدين : هو أبو بكر بن يعقوب بن سالم الليربي الرحبي ،
من تلاميذ الشيخ جمال الدين بن مالك ، كان ضيق العيش في دمشق
حسن الخلق كثير المروءة والتواضع ، سافر إلى اليمن فلقي قبولا من
ملكها المؤيد ، وأقبل عليه أهلها وحصل بها مالا كثيرا . توفي في
قلعة مصر عام (٧٠٣) أو (٧٠٤) انظر الدرر الكامنة : ٥٠١/١ ،
والبهية : ٤٧٣/١ وما بعدها .

وإذا ترجَّح القول بأنَّه توفي كهلاً فإن ما ذكره ابن حبيب من أنَّه
توفي من نيِّف وأربعين سنة أولى بالاعتماد من التخمين (١) . وعليه
يكون ميلاده بين عامي (٦٤٣ - ٥٦٤٥) (٢) . ويكون عمره عند وفاة والده
بين السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين ، وهو العمر الذي يبدو متناسباً
مع تسلعه مذيخة الاقراء والنحو في العادلية .

توفي بدمشق يوم الأحد (٣) في الثامن (٤) من محرم (٥) عام
(٥٦٨٦) (٦) من قولنج كان يعتريه كثيراً (٧) فيجد منه المأ شديداً ،
عاوده قبل وفاته بأيام فكان سبباً في موته . ودفن يوم الاثنين (٨)
بعقيرة باب الصغير (٩) . وكثر تأسُّف الناس عليه (١٠)



- (١) رجح د . بركات أنه ولد عام (٥٦٤٠) أو بعدها بقليل ، ولا مستند
له إلا التخمين مع الاعتماد على القول بأنَّه توفي كهلاً .
التسهيل : (التمهيد : ١٤) .
- (٢) لأنَّ النيِّف في اللغة من واحد إلى ثلاث ما بعد العقد أو المائة
أو الألف .
- (٣) ذيل مرآة الزمان : ٣٣٠ / ٤ ، والبغية : ٢٢٥ / ١ .
- (٤) نفس المصدرين السالفين ، وطبقات النحاة : ٢٤٧ ، ولحظ اللاحاظ : ٨٠ .
- (٥) نفس الحاشية السالفة ، والنجوم الزاهرة : ٣٧٣ / ٧ ، وطبقات
الشافعية الكبرى : ٩٨ / ٨ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩ / ٥ .
- (٦) الحاشية السالفة ، وانظر ما سلف ص : ١١ الحاشية (٣) .
- (٧) ذيل مرآة الزمان : ٣٣٠ / ٤ ، والوفائي بالوفيات : ٢٠٥ / ٢ ، وشذرات
الذهب : ٣٩٩ / ٥ . وانظر طبقات النحاة : ٢٤٧ ، والبغية : ٢٢٥ / ١ .
- "القولنج عجمية ، وقد تكسر لاه ، ويُفتح القاف ويضم : مرض مشهور
مِعْوِيٌّ . . . مؤلم جداً ، يمسرعه خروج الثقل والريح " تاج
العروس : (قلج) .
- (٨) ذيل مرآة الزمان : ٣٣٠ / ٤ .
- (٩) المصدر السابق ، والوفائي بالوفيات : ٢٠٥ / ٢ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩ / ٥ .
- (١٠) الوفاي بالوفيات : ٢٠٥ / ٢ ، والبغية : ٢٢٥ / ١ ، ومفتاح السعادة : ١٥٦ / ١ .

أسرته :

لا تشفي المصادر التي بين أيدينا صدر الباحث بما أوردته عن هذه الأسرة . فكل ما ذكرته أن الشيخ جمال الدين رحل من الأندلس إلى المشرق ، ونزل القاهرة ، ثم تركها إلى الشام ، فطوّف في بعض مدنها ، ثم استقرّ به المقام في دمشق ، وهي تذكر له ولدين هما بدر الدين وتقي الدين المعروف بالأسد (١) .

وبذلك تبقى في نفس الباحث أسئلة كثيرة : لماذا هاجر الشيخ من الأندلس ؟ وهل كان متزوجاً آنذاك ؟ وهل له أولاد آخرون غير اللذين ذكرا ؟

أما صاحبنا فترك المصادر سوء النّا : أمات عزباً أم متزوجاً ؟ بلا

جواب .

سيرته :

قليلون الذين تطرد سيرتهم في جميع أطوار حياتهم على نهج واحد ، وأقلّ منهم أولئك الذين يقطعون طور المراهقة بلا هفوات . وهذا ما يفسر اختلاف الروايات حول سيرة صاحبنا وخلقه .

فقد ذُكر أنه كان يفلب عليه اللّعب وعشرة من لا يصلح (٢) .

(١) انظر ما كتبه الأخ عدنان قلول عن الشيخ جمال الدين ج ١ المقدمة .

أما تقي الدين ف" هو محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك تقي الدين المعروف بالأسد . . . صفاه والده " الألفية" فلم يحدث في النحو ، وكان طيّب الصوت يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان شهود ، وتوفي سنة تسع وسبعمائة [في النص : وستمائة . وهو وهم والصواب ما ذكر السيد محمد علي حمزة : ص ٣٤] . قلت : والمقدمة الأُسدية لوالده أيضاً ، وهي صغيرة نشر غير نظم إنما وضعها باسمه " الوافي بالوفيات : ٢٠٦/١ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، والبهية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ ، ومراة الجنان : ٢٠٣/٤ ، وانظر طبقات النحاة : ٢٤٧ ، ونيل المرأة : ٢٠٣/٤ ، والشذرات : ٣٩٩/٥ .

وقال الصفدي : "حكى لي الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين محمود الكاتب - رحمه الله تعالى - حكاية جرت له مع الأمير علم الدين سنجر الدواداري ، وهي غريبة ما أوتر ذكرها . وحكى لي غيره ما يوافقها من اللعب (١) ، وُذكر بالمقابل أيضاً أنه كان لطيفاً ، ظريفاً (٢) ، فاضلاً (٣) ، كيساً ، عاملاً ، كاملاً ، متقناً ، محققاً ، مجمع الفضائل (٥) .

وإذا كان الأمر كذلك فإنني سأحاول أن أتبين سيرته خلال أطوار حياته معتدداً على ما أسلفت من أخباره .

فالأغلب أن يكون صاحبنا قد بدأ ينهل العلم من مزادة والده الكفعمية بعلوم الحديث والعربية والقراءات وغيرها (٦) منذ نعومة أظفاره ، وطبعي أيضاً أن يكون الشيخ جمال الدين قد حرص على إعداد ولده إعداداً يليق بسمعه العلمية ، وساعده على ذلك أن الولد كان ذكياً فهماً حاداً الخاطر (٧) ، استطاع أن يعي علوم أبيه ويبرز فيها مبكراً ، فتألق نجمه ، وشاع صيته ، وتفوق لا على أقرانه فحسب بل وعلى من سبقه وتقدمه ولعل ذلك - كما يحدث في كل بيئة علمية - قد أثار الضغينة في نفوس بعضهم ، فراحوا يتحينون الفرص للقدح فيه ، وساعدهم على ذلك أن الفتى ربما مال إلى اللعب ومعاشرة بعض الشبان البعيدين عن الهيئة العلمية في فترة مراهقته ، وصدرت عنه بعض الدعابات والأحماض التي طبع عليها الأندلسيون (٨) .

-
- (١) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ .
(٢) البداية والنهاية : ٣١٣/١٣ .
(٣) نفس المصدر السابق ، ومراة الجنان ، ٢٠٣/٤ ، وشرح ابن الناظم : ١٢ ، وأول تكلمته على الشرح الذي بين أيدينا .
(٤) طبقات النحاة : ٢٤٢ .
(٥) مراة الجنان : ٢٠٣/٤ ، وشرح ابن الناظم : ١٢ .
(٦) انظر ما كتبه الأخ عدنان خلف قليل محقق السفر الأول عن ثقافة ابن مالك .
(٧) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، نفح الطيب : ٢٣٣/٢ ، والبهية : ٢٢٥/١ .
(٨) نفح الطيب : ٢٢٥/٢ .

أما ما حكاه الصّفيّ عن الشيخ شهاب الدين محمود الكاتب (١)

فإنّ النفس لا تطمئن إليه ، لأنّ الشّهاب هذا من قرناء الشيخ بدر الدين فلا يبعد أن يكون واحداً من أولئك الحاسدين الذين روجوا حولهم الشّائعات ، وكان الصّفيّ تعاطف مع شيخه الشّهاب فأراد أن يهول الحكاية ، ليذهب ذهن القارىء كل مذهب في صورتها فقال : " وهي غريبة ما أوشر ذكرها " ثمّ كأنه تنبّه إلى أنّها رواية مفردة يمكن ردّها فقال : " وحكى لي غيره ما يوافقها من اللّعب " .

ولعل من أتى بعده ممن ترجم للشيخ بدر الدين تنيهوا إلى ما ذكره في هذا الخبر ، فلم ينقلوه عنه . وما حكاه مدفوعاً أيضاً كما قال السيد محمد علي حمزة : " بطلبه إلى دمشق بعد وفاة والده ، وتوليته وظيفته ، وهي وظيفة دينية لها أهميتها ، وما عرف به هذا الأمير من صلاح وتقوى وتدين " (٢) .

وكانّ الفتى يعرف هو " لا " القادحين ، فيسعى إلى الانتقام منهم في مجالسهم العلميّة ، وهذا ما صنعه مع الشيخ شمس الدين الأيكي ، فقد حكى الصّفيّ أنّه " حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكي " ، وكان يعرف الكشّاف معرفةً مليحةً ، فقدم لا يتكلم ، والأيكيّ يذكر درسه إلى أن أطال الكلام ، فقال له : يا شيخ بدر الدين لأي شيء ما تتكلم ؟ فقال :

-
- (١) شهاب الدين أبو الشّاء محمود بن سلمان بن فهد الحلبي ثمّ الدمشقي (٦٤٤ - ٧٢٥ هـ) سمع من الشيخ جمال الدين وغيره وتأدّب به وولّي ديوان الإنشاء . الدرر الكامنة : ٩٢/٥ وما بعدها .
- (٢) ابن الناظم النحوي : ٣٥ وما بعدها . ونقل في الحاشية عن الذهبي أنّه قال في حديثه عمّن توفي سنة (٥٦٩٨ هـ) : " الأمير الكبير علم الدين سنجر التركي الصالح من نجباء الترك وشجعانهم وعلمائهم ، وله مشاركة جيدة في الفقه والحديث ، وفيه ديانة وكرم . . . " المعبر : ٣٩٩/٥ . بله لقد وقفا هذا الأمير مدرسةً لتدريس الحديث الشريف عُرفت بالمدرسة الدّوادارية . انظر الدارس في تاريخ المدارس :

ما أقول وبين وقت تكلمت فيه إلى الآن عديرت عليك إحدى وثلاثين لحنة^(١).
 ولا شك أن الفتى بعد هذه المرحلة - ولا سيما بعد تركه دمشق
 إلى بعلبك^(٢) حيث التفّ حوله جماعة من طلبة العلم يأخذون عنه^(٣) -
 قد هدأت نفسه، وترك اللعب والأحماض، ولذا نجد معاصره اليونيني يصفه
 بـ "لطافة الأخلاق وحسن العشرة"^(٤). وحسبك بشهادة اليونيني شهادة،
 وهو ما هو تديناً وورعاً ومعرفةً بصاحبنا، فاليونيني الذي ولد بدمشق سنة
 (٦٤٠ هـ)^(٥) - وهو تاريخ قريب جداً من تاريخ ميلاد بدر الدين - وسمع^(٦)
 من شيوخها عرف صاحبنا مذكراً كان صبياً في حلقات العلم، فإن لم يعرفه نسي
 حلقات آدرس والتحصيل فقد عرفه - دون شك - ابناً لعلم لا يوجد نسي
 البيئة العلمية الدمشقية آنذاك من لا يعرفه. ثم توثقت تلك المعرفة
 حين سكن بدر الدين بعلبك مدينة اليونيني.

وتبقى في سيرته تلك الجفوة التي وقعت بينه وبين أبيه^(٧)، فسكن
 لا جليها بعلبك^(٨) مدة سنتين^(٩).

-
- (١) الوافي بالوفيات : ٢٠٥/١ .
 (٢) انظر ما سيأتي قريباً .
 (٣) الوافي : ٢٠٤/١ .
 (٤) ذيل المرأة : ٢٣٠/٤ .
 (٥) هو قطب الدين موسى بن محمد اليونيني الحنبلي البعلبكي (٦٤٠ -
 ٧٢٦ هـ) ، كان عالماً فاضلاً مليح المحاضرة كريم النفس معظماً جليلاً .
 تولّى مشيخة بعلبك بعد وفاة أخيه علي .
 الدرر الكامنة : ١٥٣/٥ ، والبداية والنهاية : ١٢٦/١٤ ، وشذرات
 الذهب : ٧٣/٦ وما بعدها .
 (٦) انظر ما سلف ص : ١٤ .
 (٧) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، والبخية : ٢٢٥/١ .
 (٨) نفس المصدرين السالفين ، وذيل المرأة : ٢٣٠/٤ ، وشذرات الذهب :
 ٣٩٨/٥ .
 (٩) ذيل المرأة : ٢٣٠/٤ .

ولا تزيد المصادر على ذلك شيئاً .

ويسواني الأجلُ الوالدَ فيطلب الابن الى دمشق ليشفـل

(١)

منصبه .

علمه :

كان إماماً في النحو وعلم المعاني والبيان والبديع والمروزي والمنطق ، وله مشاركة جيدة في الفقه والأصول (٢) . أخذ القراءات عن أبيه ، وروى عنه الحديث (٤) .

برع في علم العربيّة خاصّةً ولا سيما معرفة كلام والده (٥) ، حتّى عدّه بعضهم من التحق به بل ويرزعليه في بعض العلوم (٦) . ولكنه لم يستطع نظم بيت واحد في موادّ النظم بخلاف والده الذي كان ينظم العلوم في الأراجيز ، ويدرج المسائل الكثيرة في الألفاظ القليلة (٧) .

(١) ذيل المرأة : ٣٣٠/٤ ، والبغية : ٢٢٥/١ ، وشذرات الذهب :

٣٩٨/٥

(٢) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، والبغية : ٢٢٥/١ ، وشذرات الذهب

: ٣٩٩/٥ . وانظر نفح الطيب : ٢٢٢/٢ .

(٣) طبقات النحاة : ٢٤٢ .

(٤) نفح الطيب : ٢٢٥/٢ .

(٥) شذرات الذهب : ٣٩٩/٥ .

(٦) ذيل المرأة : ٣٣٠/٤ .

(٧) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، وانظر البغية : ٢٢٥/١ .

ومصدق ما وُصِفَ به طلبه إلى دمشق بعد وفاة والده وتوليته
وظيفته وتصدّره للاشتغال والتصنيف (١) مقدّماً بذلك على غيره من العلماء .
(٢)

شيوخه :

ذُكر أنّه قرأ على أبيه (٣) ، وروى عنه (٤) ، وأخذ عنه النحوي
واللغة (٥) والمنطق (٦) . ولم يذكر أحد من عنوا بترجمته له شيخاً آخره .

ونقل السيد محمد علي حمزة عن شرحه لكافية أبيه (ورقة ٨٦)
أنّه ذكر شيخاً له سمّاه تقي الدين (٧) .

والذي أميل إليه أنّ تقي الدين هذا هو أخوه المعروف بالأسد ،
وقد سلف ذكره (٨) .

وما ذكر من أنّه لم يحدث في النحو لا يمنع من أن يكون له فيه
بعض الإلمام والمشاركة ، ولعله قال برأي ما ، فنقله عنه أخوه . والدليل على
ذلك أنّه لم يذكره إلا في موضع واحد .

-
- (١) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ ، وذييل
المرآة : ٣٣٠/٤ ، والبهية : ٢٢٥/١ ، وشذرات الذهب : ٣٩٨/٥ .
 - (٢) انظر ما سلف ص ١٣ . وانظر للتوسع في ثقافته ومكانته العلمية كتاب
ابن الناظم النحوي : ٣٦ . وما بعدها .
 - (٣) طبقات النحاة : ٢٤٧ .
 - (٤) نفع الطيب : ٢٢٥/٤ .
 - (٥) طبقات النحاة : ٢٤٧ ، وشذرات الذهب : ٣٩٨/٥ .
 - (٦) شذرات الذهب : ٣٩٨/٥ .
 - (٧) ابن الناظم النحوي : ٤١ . وقال في حاشيته : " ولم أجد في تراجم
من عنوا بالنحو في ذلك الزمن ، من يلقب بـ (تقي الدين) يمكن
أن يكون ابن الناظم قد أخذ عنه " .
 - (٨) انظر ما سلف ص ١٥ .

إلا أنتي أرجح أنه أخذ عن غير أبيه ، فهم لم يذكروا لنا عن
أخذ علم المعاني والبيان والبدیع مع أنهم ذكروا أنه كان إماماً فيها ،
ولم يُعرف عن الشيخ جمال الدين أنه صنّف في هذه العلوم ، وأبرز فيها .
تلاميذه :

- ١ - قاضي القضاة بدر الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعد
ابن جماعة الحموي . (٦٣٩ - ٧٢٣ هـ) .
- ٢ - قاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن داود بن حازم
الأزرعي . (٦٤٤ - ٧٤٠ هـ) .
- ٣ - أبو بكر محمد بن عبدالله بن عبد النعم بن رضوان الكناني المصري ،
المعروف بابن الصّوف . (ت ٧١٥ هـ) .
- ٤ - قاضي القضاة كمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد
الكریم المعروف بابن الزملكاني (٦٦٢ - ٧٢٧ هـ) .
- ٥ - صدر الدين أبو عبدالله محمد بن أبي حفص عرب بن مكي بن عبدالصمد
العثماني ، المعروف بابن العرّجل أو ابن الوكيل . (٦٦٥ - ٧١٦ هـ) .
- ٦ - نجم الدين أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن القاسم بن الحصين بن
عوض العبادي المالكي النحوي . (٦٤١ - ٧٤٠ هـ) .
- ٧ - بدر الدين بن زيد . (١)

تصنيفه :

- ١ - مقدمة في المنطق (٢)

(١) باختصار عن كتاب " ابن الناظم النحوي " : ص ٤٣ - ٤٥ .
(٢) الوافي بالوفيات : ٢٠٥ / ١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤ / ١ ، والبيفة
: ٢٢٥ / ١ ، وهدية العارفين : ١٣٥٢ ، وانظر ابن الناظم
النحوي : ٤٦ وما بعدها .

- ٢ - بفية الأريب ، وغنية الأريب . وهو مختصر في الأصول . (١)
- ٣ - مقدمة في العروض (٢)
- ٤ - روض الأذهان في المعاني والبيان (٣)
- ٥ - المصباح في اختصار المفتاح (٤)
- ٦ - تمة المصباح في اختصار المصباح (٥)
- ٧ - كراسة تكلم فيها على ما في بيت أبي جلك :
- والهان تحسبه سنانيراً رأت قاضي القضاة فنفت أذنايها
من علوم البلاغة . (٦)

- (١) كشف الظنون : ٢٤٧/١ وما بعدها ، وانظر ابن الناظم التحوي : ٤٦ .
- (٢) الوافي بالوفيات : ٢٠٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ ، والبفية :
- ٢٢٥/١ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩/٥ ، وهدية المارفين : ١٣٥/٢ ،
وانظر ابن الناظم التحوي : ٤٧ وما بعدها .
- (٣) الوافي بالوفيات : ٢٠٥/١ ، والبفية : ٢٢٥/١ ، وهدية
المارفين : ١٣٥/٢ . وهو بلفظ " روض الأزهار " في مفتاح
السعادة : ١٩٤/١ ، وكشف الظنون : ٩١٦/١ ، وانظر ابن
الناظم التحوي : ٤٩ .
- (٤) الوافي بالوفيات : ٢٠٥/١ ، والبفية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة
: ١٩٤/١ ، وهدية المارفين : ١٣٥/٢ . وسماه ابن قاضي
شبهة وابن العماد الحنبلي : " المصباح في المعاني والبيان " .
طبقات النحاة : ٢٤٧ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩/٥ ، وانظر ابن
الناظم التحوي : ٤٩ وما بعدها .
- (٥) إيضاح المكنون : ٢٢٦/١ ، وهدية المارفين : ١٣٥/٢ .
- (٦) الوافي بالوفيات : ٢٠٤/١ وانظر ابن الناظم التحوي : ٤٨ وما
بعدها .

٨ - شرح ألفية والده المعروفة بالخلاصة^(١) . وهو المعروف : بشرح ابن الناظم .

٩ - شرح كافية والده .^(٢)

١٠ - تكملة شرح التسهيل . لم يتحده^(٣) . وهو آخر الكتاب الذي بين أيدينا .

١١ - شرح لامية الأفعال لوالده^(٤) . لم يكمله .^(٥)

١٢ - شرح الحاجبية . أي كافية ابن الحاجب^(٦) .

١٣ - بغية الطالب في الردّ على تصريف ابن الحاجب^(٧) منه نسخة فسي

- المكتبة الوقفية العثمانية بحلب تحت رقم (١٠٥٣/مجاميع) .

١٤ - شرح طحة الإعراب للحريري^(٨) .

-
- (١) الوافي بالوفيات : ٢٠٥/١ ، البداية والنهاية : ٣١٣/١٣ ، طبقات النحاة : ١٣٥ ، ٢٤٧ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩/٥ ، والبغية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٣/١ ، ومابعدها ، وهدية العارفين : ١٣٥/٢ ، وانظر ابن الناظم النحوي : ٦٦ - ٨١ .
- (٢) البغية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ ، وهدية العارفين : ١٣٥/٢ ، وانظر ابن الناظم النحوي : ٥٦ ومابعدها .
- (٣) التكميل والتذييل : ١٠٠/٨ ب / والبغية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ .
- (٤) البغية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩/٥ ، وهدية العارفين : ١٣٥/٢ ، وانظر ابن الناظم النحوي : ٥٨ ومابعدها .
- (٥) مفتاح السعادة : ١٩٤/١ .
- (٦) البغية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ . وانظر ابن الناظم النحوي : ٦٤ ومابعدها .
- (٧) طبقات الشافعية للأسنوي : ٤٥٥/٢ ، وشذرات الذهب : ٣٩٩/٥ ، وانظر ابن الناظم النحوي : ٥٦ .
- (٨) البغية : ٢٢٥/١ ، ومفتاح السعادة : ١٩٤/١ ، وهدية العارفين : ١٣٥/٢ . وانظر ابن الناظم النحوي : ٥٧ ومابعدها .

الفصل الثاني

كلمات الشرح لابن المصنف

توثيقها
منها في شرح كلام والده
مصادره
شواهد
مادته النحوية

توثيق التَّكْمَلَة (لابن المصنّف)

سبق في التّعريف به ^(١) أنّ غير واحد منّ ترجموا له ذكر هذه التَّكْمَلَة ، وأكتفي الآن بذكر ما قاله أبو حيان في التذييل والتكميل فإنّ فيه دليلاً قاطعاً على صحّة نسبة التَّكْمَلَة التي بين أيدينا إلى ابن المصنّف . قال أبو حيان : " . . . وكان قد شرع في أن يكتب على شيء من كلام أبيه ، فشرح من باب إعراب الفعل إلى أول قول المصنّف : فصل (ها ، ويا) حرف تنبيه . . . وذلك نحو من ورقتين ونصف ورقة من نسخة كتابي ^(٢) ، إلا مواضع من الفصل الثاني من باب عوامل الجزم لم يشرحها . " ^(٣) وما قاله ينطبق تماماً على ما بين أيدينا من التَّكْمَلَة . فإذا أضفت إليه مطابقة ما حكاه في التذييل والتكميل من كلام ابن المصنّف للتَّكْمَلَة التي بين أيدينا ^(٤) تيقنت صحّة نسبتها بشكلها الذي بين أيدينا غير ناقصة ، ولا مزيد فيها .

وأضف إلى ذلك انطباق ما نقله ناظر الجيش من كلام ابن المصنّف / على ما بين أيدينا من التَّكْمَلَة .

-
- (١) انظر ما سلف ص : ١٩ الحاشية (٣) .
 - (٢) أي من نسخة متن التسهيل التي يشرحها أبو حيان .
 - (٣) التذييل والتكميل : ٨ / ١٠٠ ب .
 - (٤) انظر مثلاً التذييل والتكميل : ٨ / ١٠٠ ب ، ١١٦ ب وما بعدها ، ١٢٥ أ / ١٢٧ أ ، ١٣٥ ب .

منهجه في شرح كلام أبيه

سار صاحبنا على النهج الذي سلكه والده في شرحه ، فهو يسرد
فقرة من التسهيل ويأخذ بعد ذلك في شرحها محافظاً على ترتيب عباراتها
كما وردت في المتن . إلا في موضع واحد ؛ إذ قدّم شرح عبارة على التي
تليها . (١)

وهو يعطي العبارة حقها من الشرح والاستشهاد أو التشليل ، ويسوق
في الغالب آراء النحاة فيها إن كانت ما اختلف فيه . إلا في موضعين :
الأول : اقتصر فيه على عبارة والده ، فقال : " ولا تدلُّ (أنَّ)
على النفي ، خلافاً لبعضهم " (٢) وعبارة الشيخ في المتن : " ولا تفيد
(أنَّ) . . . ولا نفيًا ، خلافاً لبعضهم " (٣)

الثاني : اختصر فيه عبارة والده ، فقال : " ولا ترد (إنَّ) بمعنى
(إنَّ) " (٤) . وعبارة الشيخ في المتن : " ولا ترد (إنَّ) بمعنى
(إنَّ) ، خلافاً للكوفيّين " (٥)

(١) انظر ص : ١٠٤١ وما بعدها .

(٢) ص ٩٩٢ .

(٣) ص ٩٩٤ .

(٤) ص ١٠٥٥ .

(٥) ص ١٠٥٣ .

مصادره

اعتمد بدر الدين في تكلمته لشرح أبيه على المصادر الآتية :

١ - كتاب سيبويه : اهتمّ صاحبنا بالكتاب اهتماماً كبيراً ، وهو في

أخذه عنه يتبع أربع طرق :

الأولى : نقل نصّ كلامه فيقول : (قال سيبويه) ، أو (قول سيبويه) ،

أو (أنشد سيبويه) .^(١) وقد ينقل بعد (قال سيبويه) رأياً
للخليل .^(٢)

الثانية : أن يذكر رأيه كأن يقول : (أجاز سيبويه) ، أو (عند

سيبويه) أو نحو ذلك .^(٣)

الثالثة : أن ينقل عنه دون أن يصرّح به . كقوله : * وزعم عيسى بن

عمر أن ناساً يقولون ...^(٤)

الرابعة : أن يُمثّل بكلامه ، بل ويُقدّم ذلك على الشاهد القرآني والشعري ،

قال : * ومثال الثاني قول سيبويه : * ولما هو كائن لم ينقطع *

وقوله تعالى : * ولم أكن بدعائك ربّ شقيّاً * ، ومنه قول الطرمّاح

: ...^(٥)

٢ - معاني القرآن ، لا خفيش : ولم يصرّح به ، وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : أن ينقل نصّ كلامه . والثانية : أن يورد رأيه .^(٦)

(١) انظر ص : ٩٣٠ ، ٩٤٥ ، ٩٤٨ ، ٩٥٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٧٨ ،

٩٨٢ ، ٩٨٤ ، ٩٨٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٩ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٥ ،

١٠٣٧ ، ١٠٤٦ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٨ ،

(٢) انظر ص : ١٠٢١ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٩ ،

(٣) انظر ص : ٩٢٤ ، ٩٣٠ ، ٩٣٤ ، ٩٥٠ ، ٩٥٣ ، ٩٥٦ ، ٩٨٨ ،

١٠٤٢ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٠ ،

(٤) انظر ص : ٩٤٥ ، (٥) انظر ص : ١٠١٣

(٦) انظر ص : ٩٢٩ ، ٩٣٦ ،

٣ - معاني القرآن، للفراء : وهو الكتاب الثاني الذي كثر الأخذ عنه في التكملة بعد كتاب سيبويه ، وإن كان لم يصرح به . وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : نقل نصّ كلامه ، فيقول : (قال الفراء) ، و (أنشد الفراء) ، و (حكى الفراء) ، و (حكى الكسائي) . (١)

الثانية : أن يورد رأيه ، أو رأياً للكسائي حكاه الفراء عنه . (٢)

٤ - إعراب القرآن ومعانيه، للزجاج : ولم يصرح به . وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : أن ينقل نصّ كلامه . الثانية : أن يورد رأيه . (٣)

٥ - كُتُبُ ابْنِ كَيْسَانَ : ولم يصرح بواحد منها . وهو في أخذه عنها

ينقل كلامه نصّاً أو بتصرف فيقول : (قال ابن كيسان) و (حكى ابن كيسان) و (أنشده ابن كيسان) . (٤)

٦ - الأصول : وهو الكتاب الثالث الذي كثر الأخذ عنه في التكملة

بعد كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء ، وإن كان أيضاً لم يصرح به ، وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : أن ينقل عنه نصّاً مصرّحاً باسم مؤلفه ، فيقول : (قال ابن السراج) . (٥)

الثانية : أن ينقل عنه نصّاً غير مصرّح باسم مؤلفه . (٦)

(١) انظر ص : ٩٢٥ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٥١ ، ٩٦٧ ، ٩٨٩ ، ١٠٠٣

١٠٣٧ ، ١٠٤٢

(٢) انظر ص : ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٥٣

(٣) انظر ص : ٩٦١ ، ١٠١٨

(٤) انظر ص : ٩٢٨ ، ٩٣٥ ، ٩٤٦ ، ٩٦١

(٥) انظر ص : ٩٣٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٩

(٦) انظر ص : ١٠٣٢ ، ١٠٥٤

(١)

ولعله نقل عنه رأياً للكسائي وأخر للفراء غير مصحح باسم مؤلفه .

(٢)

٧ - الأغانى، لأبي عليّ الفارسي . ذكره في موضع واحد .

٨ - شرح كتاب سيبويه للسّيرافي : صحّ به في موضع واحد (٣) . وهو

في أخذه عنه ينقل كلامه ، فيقول : (قول السّيرافي) و (قال السّيرافي)
و (أنشده السّيرافي) (٤) .

ولعله نقل عنه رأياً للأخفش (٥) ؛ لأنه بعد ذكر رأي الأخفش

قال : " قال السّيرافي . . . " والسّيرافي أورد في شرحه رأي الأخفش
قبل قوله الذي نقله ابن المصنّف عنه .

٩ - المحكم لابن سيده : أخذ عنه في موضع واحد ، ولم يصرّح به ، قال : ذكر ذلك

ابن سيده ، وحكى عن . . . (٦) .

١٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف : لم يصرّح به . ولعله استفاد

(٧)

منه في نقل مسائل الخلاف التي حفّت بها تكلمته .

١١ - مفتاح العلوم، للسّكاكي : ذكره في موضع واحد . قال : "

فيعدها صاحب المفتاح . . . (٨) .

(١) انظر ص : ٩٤٧ .

(٢) انظر ص : ٩٦٠ .

(٣) انظر ص : ٩٤٣ .

(٤) انظر ص : ٩٢٦ ، ٩٣٤ ، ٩٤٣ ، ٩٧٨ ، ١٠٠١ .

(٥) انظر ص : ١٠٠١ .

(٦) انظر ص : ٩٦٩ .

(٧) انظر مثلاً ص : ٩٢٧ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٧٠ ، ١٠٢١ .

(٨) انظر ص : ٩٩٦ .

١٢ - شرح كتاب سيبويه، لابن عصفور: (١) ذكره في موضع واحد؛ إذ قال:

"إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عصفور... (٢)"

١٣ - المقرب، لابن عصفور. ولم يصح به (٣)

١٤ - شرح إكمال العمدة لوالده: ذكره في موضع واحد (٤). وهو

شرح عمدة الحافظ وعمدة الألفاظ.

١٥ - شرح الكافية الشافية: نقل عنه نصاً مصرحاً به في موضعين (٥)،

وغير مصرح به في موضعين أيضاً (٦).

١٦ - شرح والده على التسهيل: وهو الذي بين أيدينا السفر الثاني

منه (٧).

١٧ - بعض تعليقات والده على حاشية ما لم يشرحه من التسهيل: أشار

إلى ذلك في قوله: "... إلى قوله في بعض الحواشي: وجدت بخط

الجواليقي... (٨)"

هذا إضافة إلى عدد من الكتب التي نقل عنها بعض آراء النحاة

ما لم أقف عليه في المصادر السابقة ك رأي ابن الأثيري والفراء في جواز

نصب المضارع بعد علم غير متأول (٩)، وكنقله عن والده بيتاً لم أقف

عليه في كتبه المطبوعة (١٠)، ونحو ذلك.

(١) انظر: مقدمة شرح الجمل لابن عصفور ص ٤٠.

(٢) انظر ص: ٩٨٠.

(٣) انظر ص: ٩٤٦.

(٤) انظر ص: ٩٧٦.

(٥) انظر ص: ٩٧٧، ١٠٦١.

(٦) انظر ص: ١٠٥٨، ١٠٦٨.

(٧) انظر ص: ٩١٥.

(٨) انظر ص: ٩٣١.

(٩) انظر ص: ٩٢٩.

(١٠) انظر ص: ١٠٣٨.

شواهد

تتوزع الشواهد الواردة في تكمته ، على أربعة أنواع ، هي : القرآن الكريم ، الحديث والآثر ، الشعر ، الأمثال والأقوال .

أولاً - القرآن الكريم :

لما كان القرآن الكريم هو الحجّة الأولى في هذه اللغة فلا عجب أن نرى بدر الدين يحتفل بالشاهد القرآني فيورد عدداً كبيراً منه .

وقد ألفت الشواهد القرآنية غير المنصوص على أنها قراءة نسي المخطوط موافقة لقراءة نافع^(١) فأبقيتها على حالها فيه وضبطتها برواية ورش عنه .

والشيخ جمال الدين أندلسي هاجر إلى المشرق ، وقراءة نافع هي التي كانت سائدة في تلك البلاد حتى سقطها في أيدي الصلج ، بل ولا تزال سائدة إلى اليوم في أمار المغرب العربي ، والشيخ وإن كان عالماً بالقراءات راوياً لها فإنه - فيما أرى - حين يقرأ سجية دون أن يقصد إلى قراءة معينة يقرأ بالقراءة التي حفظها صغيراً وسمعها طويلاً من أهله ومجتمعه ، وكذا ابنه بدر الدين ؛ لأنه أخذ القراءة عن أبيه .

(١) انظر مثلاً ص : ١٣٤ (كفوءاً) الإخلاص : ٤ ، وص ٢٧٨ (رسالاته) ، الأنعام : ١٢٤ ، وص : ٢٥٠ (دفاع الناس) البقرة : (٢٥١) ، الحج : ٤٠ ، وص : ٢٩٤ و ٩٨٨ - (ونكفركم) البقرة : (٢٧١) ، وص : ٤٢٠ (ويتجاوز) الأحقاف : ١٦ ، وص : ٥٦٩ (يوحى إليهم) يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٢ ، وص : ٧٢٦ (وسيكائل) البقرة : ٩٨ ، و ص : ١٠٧٨ (وهل يجازي) سبأ : ١٧ .

وصاحبنا احتجَّ بعدد غير قليل من القراءات السبع المشهورة وغيرها .

وهو في استشهاده بوجوه القراءات لا يهتم على عادة كثير من النحاة بنسبتها إلى أصحابها ، فهو يورد أحياناً قراءة لبعض السبعة أولاً حدهم فيقول : (كقراءة بعضهم ، ومنه قراءة بعضهم) (١) ، وقد تكون هذه القراءة قراءة نافع (٢) . ولعلَّ السبب في ذلك هو اعتماده على كُتُب النحو في أخذ القراءات وعدم الاهتمام في تحقيق نسبتها (٣) .

بل إنَّه في موضع زلَّ في نسبة قراءة من السبع المشهورة ، فقال (٤) :

* وأما تسكين اللام بعد (ثم) فقليل ، ومنه قراءة أبي عمرو وغيره :
* ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُم * . وقراءة أبي عمرو بكسر اللام ، والإسكان رُوِيَ
عن عاصم وحمزة والكسائي .

ثانياً : الحديث والأثر :

سار صاحبنا على نهج والده في الاستشهاد بالحديث والأثر ،

وهو نهج سار عليه عدد من أبرز نحاة الأندلس كالتسهيلي وابن خروف
والشَّلوِّين وابن عصفور (٥) .

(١) انظر مثلاً : ٩٨٨ ، ٩٨٩ .

(٢) انظر ص : ٩٢٣ .

(٣) انظر مثلاً : ٩٤٥ ، ٩٦٧ .

(٤) انظر ص : ١٠٠٤ .

(٥) انظر كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ١٩٢ ،

٢١٢ ، ٢٢٣ وما بعدها . وراجع أمالي التسهيلي (فهرس الحديث)

: ١٤٣ .

ثالثاً - الشَّعْر :

اعتدَّ النَّحَّاءُ بالشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ اِعْتِداداً عَظِيماً ، ولا غِرابَةَ في كَثْرَةِ شواهِدِهِم الشَّعْرِيَّةَ ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ كانَ اللِّسانَ المَعْبَرُ عَمَّا يَخْتَلِجُ فِيهِ النُّفُوسُ ، وَهُوَ الفَنُّ الوَحِيدُ الَّذِي يَتَّصِلُ بِشِوْءِ الحَيَاةِ في تِلْكَ البَيْئَةِ البَدَوِيَّةِ ، وَلِهَذَا لا يَعمَدُ الإِنسانُ أَنْ يَجِدَ في الشَّعْرِ شَاهِداً على كَثِيرٍ مِنَ المَسائِلِ الَّتِي يَعرِضُ لَهَا .

بَلَغَتْ شواهِدُ صاحِبِنا الشَّعْرِيَّةَ في تَكمِلَتِهِ على صِغَرِها بِعَمَسِ إِسقاطِ المَكرَّرِ سَبْعَةً وَسِتِّينَ وَمِائَةً شَاهِداً . وَثَمَّةُ قولِ نَقلِهِ عَنِ ابنِ سَيِّدِهِ ، هُوَ : " قَدْ كُنْتُ في خَيْرٍ فَتَعَرَّفَهُ " (١) وَافَقَ شَطراً مِنَ السَّرِيعِ ، رَجَّحْتُ أَنَّهُ قولٌ وَلَمْ أَعُدَّ ضَمْنَ الشَّواهِدِ الشَّعْرِيَّةِ ؛ لِأَنَّ العِلامَةَ البِغدادِيَّةَ لَمْ يَشرَحِها في كِتابِهِ شِرحَ أَبياتِ المَغْنِيِّ ، مَعَ وِجودِهِ في المَغْنِيِّ .

وَجَلَّ شواهِدُهُ مَعروْفَةٌ في كِتابِ النُّحوِ ، وَغَيرَ المَعروْفِ مِنْها أُخِذَها عَنِ أَبِيهِ (٢) الَّذِي تَرَى ثِقاَفَتَنا النُّحُوِّيَّةَ بِفِيضٍ مِنَ الشَّواهِدِ الشَّعْرِيَّةِ ، أَفادَها مِنْ كَثْرَةِ اِطِّلاعِهِ على كُتُبِ الأُربِ واللِّفَةِ . (٣)

رابعاً : الأُمثالُ والأُقوالُ :

أَمَّا الأُمثالُ السائِرةُ وأُقوالُ الفِصحاءِ ، وما جَرى مَجْرى المِثْلِ مِنْها فَقدَ كانَ بِمِضْها مِنْ شواهِدِ صاحِبِنا في تَكمِلَتِهِ .

(١) ص : ٩٦٩ .

(٢) انظر مثلاً : ٩٢٥ ، ٩٢٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٦ ، ٩٧٦ ،

٩٩١ ، ١٠١٤ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٩ ، ١٠٥٢ .

(٣) الوافي بالوفيات : ٢٥٩/٢ وما بعدها ، ونفح الطيب : ٢٢٢/٢ .

بعض أمثلة القياس التي وردت عنده :

١ - القياس الأصلي^(٢) : وهو أصل عند الكوفيين والبصريين ، إلا أن البصريين قاسوا على المشهور الشائع ، وعدوا ما سواه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه . في حين قاس الكوفيون على كل ما روي عن العرب ، ولو كان شاهداً نادراً من الشعر^(٣) .

وفي التكملة التي بين أيدينا أمثلة على ذلك :

فبعد أن ذكر حذف (أن) الناصبة للمضارع في غير المواضع المعروفة ، وأنها في هذه الحالة تُلغى لضعفها بالحذف على غير القياس ، قال :

” وقد لا يلغونها فينصبون بها المضارع كقوله :

فلم أرَ مثلها خُباسةً واجدٍ ونهنت نفسي بعد ما كدتُ أفعله

-
- (١) وانظر تفصيله في أحوال (كي) مجردة ومجتمعة مع اللام أو (أن) أو معهما ص ٩٢٦ وما بعدها . وتفصيله في (حتى) الداخلة على المضارع ص ٩٤٩ وما بعدها . وتفصيله في جازم جواب الشرط ص ١٠٢٢ وما بعدها . وتفصيله في معنى (لو) ص ١٠٥٦ وما بعدها .
- (٢) انظر القياس في اللغة العربية للعلامة الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله : ص ٢٧ .
- (٣) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي : ١٢٧ ، ١٤٠٠ .

قال سيبويه : أراد : بعدما كدت أن أفعله ، وهو قليل لا يُقاس عليه . وراه الكوفيون مقيساً ، ورووا : " خذِ اللَّحْمَ قَبْلَ يَأْخُذَكَ " ، وأنشدوا :
 أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوُفَى
 بالنصب (١) .

وبعد أن ذكر أن الكوفيين أجازوا تسقيماً معمول المضارع المنصوب بـ (أن) عليها في بعض المواضع مثل : " طعامك أريد أن أكل ، وطعامك صبي أن أكل " قال : " وذكر الشيخ رحمه الله - أن الفراء مستشهد بقول الشاعر :

وَأَتَى أَمْرًا مِنْ عَصَبَةٍ تَغْلِيبِيَّةٍ أَيْتَ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِيخَ رِقَابَهَا

أي : تذل . قال : ولا حجة فيه لندوره وإمكان تقدير عامل مضمّر دلّ عليه الظاهر (٢) . وهذا يدلّ على أنه كوالده لا يجيز القياس على النادر .

ومن أخذه بالقياس الأصلي رده على الكسائي الذي جوز أن يجاب الأمر الذي بلفظ الخبر وكذا اسم الفعل بجواب منصوب بعد الفاء في نحو : (صَهْ فَأُحَدِّثُكَ ، وَحَمِيكَ الْحَدِيثَ فَيَنَامُ النَّاسُ) . قال : " والقياس بأباه ، لأنّ الصّحّ للنّصب بعد الفاء بإضمار (أن) إنما هو تأوّل ما قبلها بمصدر ، ليصحّ العطف عليه ، فإذا كان قبل الفاء أمر بلفظ البتداء والخبر واسم الفعل تعدّر تأوّل بالمصدر لتعدّر تقديره صلة لـ (أن) فامتنع نصب ما بعد الفاء . (٣)

٢ - قياس التمثيل : (٤)

قلنا أخذ به البصريون ضد انعدام الشاهد ، أمّا الكوفيون فطالما اعتمدوا عليه . (٥) وسأورد من ذلك في التكملة التي بين أيدينا حملهم (كيف) على أدوات الشرط الجازمة فأجازوا الجزم بها . قال : " وأجاز

(١) ص : ٩٩٣ .

(٢) ص : ٩٢٨ . (٣) ص ٩٨٠ .

(٤) انظر القياس في اللغة : ص ٢٧ ، ٢٤٠ .

(٥) نشأة النحو للطنطاوي ص ١٤٣ . ويسميه القياس النظري .

الكوفيون الجزم بها قياساً ، وأباه البصريون . . . (١)

وكان صاحبنا لا يعتد بهذا النوع من القياس ، فلم يجز في تكلمته حكماً معتداً في إجازته عليه . وهو يذكر رأي الأُخفش في النصيب (أن) الزائدة حملاً على (أن) المصدرية ، ويضعفه . قال : * وذهب الأُخفش إلى أن (أن) في قوله تعالى : * وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله * زائدة ، وقد نصبت المضارع حملاً على (أن) المصدرية ، كما جرّت الباء الزائدة حملاً على التي بمعنى الإلصاق . قال : لأن التقدير : وما لنا لا نقاتل . كما جاء في موضع آخر : * وما لنا لا نُؤمِّن بالله * و * ما لي لأرى الهدهد * . وهو مذهب ضعيف ؛ لأن (أن) الزائدة غير مختصة ، فلم يجز أن تعمل ؛ لأن من شرط العمل الاختصاص . وحمل (أن) في الآية على أنها مصدرية ، والمصدر منصوب على إسقاط الخافض .

- الأصول التي ذكرها :

١ - يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل : (٢)

استخدم هذا الأصل في تجويز ظهور (أن) في المعطوف على المضارع المنصوب بها لازمة لإضار بعد (حتى) الجارة . قال بعد أن قرّر لزوم إضار (أن) بعد (حتى) الجارة الداخلة على الفعل المضارع : * وقد تظهر (أن) في المعطوف على منصوبها كما قد ذكر (٤) ؛ لأنّه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل كقول الشاعر :
ومِن تَكْرُمِهِم فِي المَحَلِّ أَنَّهُمْ لا يَعْرِفُ الجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ الجَارُ
حتى يكون عزيزاً مِن نَفْسِهِمْ أو أن يبين جميعاً وهو مختار * .

(٢) ص : ٩٢٩ - وهو كلام أبيه في

شرح عدة الحافظ : ٣٣٢ .

(١) ص : ١٠٢١ .

(٢) انظر ص : ٩٥١ .

(٤) أي والده في المتن .

ولهذا الأصل في كتب النحو استخدامات كثيرة في أبواب عديدة (١).
وقد يعبرون عنه بـ " يُفْتَرَفُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُفْتَرَفُ فِي الْأَوَّلِ " .

٢ - العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف (٢).

٣ - الفرع أحط رتبة من الأصل .

استخدم هذين الأصلين في تأويل قول سيبويه : " واعلم أن

حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويؤجزم الجواب بما قبله " فقال (٣) :

" لأن ترك تأويله يقتضي أن يكون للفاعل والمفعول حظ في

جزم الجواب ، وذلك لا يمح اتفاقاً ، وقد دلّ الدليل على أن جزم

الجواب ليس بالأداة والشروط معاً (٤) ، ولا بالأداة وحدها ، فلم يبق

ما يحتمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحده . وبهذا الجواب يسلم

من ترجيح الاسم على الفعل في العمل مع أصالته فيه وفرعية الاسم .

وذلك أن الاسم قد عمل في جنسه ، نحو : (هذا ضارب زيداً) وفي غير

جنسه ، نحو : (من يكرمني أكرمه) ، فلولم يكن جزم الجواب بفعل

الشرط لزم كون الفعل مقصور العمل على جنسه ، وذلك انحطاط أصل عن رتبة

فرع . فإذا كان جزم الجواب بفعل الشرط أمين ذلك ، فوجب القول به .

وما ذكره منتقض بعدم النظر مع عدم وجود دليل (٥) ؛ لأن الفعل

لم يعمل في جنسه في شيء من كلامهم ، وقوله : " وقد دلّ الدليل على

أن جزم الجواب ليس بالأداة والشروط معاً ، ولا بالأداة وحدها " فيه

نظر (٦) .

والذي أراه أن العرب لم تعمل الفعل في جنسه مع أصالته في

العمل ؛ لأنه ثقيل (٧) ، وأعملت الاسم في جنسه - وإن كان معمولاً

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١/٣٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر لهذين الأصلين الأشباه والنظائر ١/٢٤١ ، ٢٦٠ .

(٣) ص : ١٠٣٥ وما بعدها .

(٤) انظر كلامه السابق لما نقلناه ص ١٠٣٤ . وانظر ابن يعيش ٧ : ٤٢ .

(٥) انظر هذا الأصل في الأشباه والنظائر: ١/١٢٩ وما بعدها .

(٦) انظر التذيل والتكميل : ٨/١٠١/١ .

(٧) الفعل أثقل من الاسم . انظر الأشباه والنظائر ١/٢٦٩ .

في العمل على الفعل - لأنه أخف منه . فكان هذا مما غلب فيه الفرع على
الأصل (١) . أو من باب تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى (٢) .

٤ - عدم النظرية (٣)

قال في معرض رده على من يقول إن أداة الشرط هي الجازمة
للشرط والجواب : * وأيضاً فإن العوامل اللفظية على ضربين :
الأول : ما يعمل عملاً متعدداً .

والثاني : ما يعمل عملاً غير متعدداً .

والعامل عملاً متعدداً لا بُدَّ في عمله من اختلاف إن تغاير
معنى معموليه ، ليمتاز أحدهما من الآخر . والشرط والجواب متغايران
، فلو كان عامليهما واحداً لوجب اختلاف عليهما وجوب ذلك في الفاعل
والمفعول . فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جازمة
الشرط حكم بما لا نظير له ، فوجب منعه (٤) .

وما ذكر من أن الحكم بما لا نظير له موجب للمنع ليس على إطلاقه ،
وإنما يُقيد بعدم وجود الدليل . قال ابن جنِّي : * باب في عدم النظرية .
أما إذا دلَّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظرية . وذلك مذهب الكتاب ،
فإنه حكى فيما جاء على فعل (إبلاً) وحدها ولم ينسج الحكم بها عنده
أن لم يكن لها نظير ؛ لأنَّ إيجاد النظرية بعد قيام الدليل إنما هو
لأنَّه به ، لا للحاجة إليه . فأما إن لم يقم الدليل فإنك محتاج إلى إيجاد
النظرية (٥) . وقد ذكر الشارح هذا الأصل مقيداً بما ذكرت في رده على
ما ذهب إليه الأُخفش في أحد قوله من أن فعل الأمر مجزوم بمعنى
الأمر فقال : (٦)

(١) انظر الأشباه والنظائر : (١/١٩٨) وما بعدها . والخصائص : (١/١١٣) ،

١٨٣ ، ٢٥٥/٢٠ وما بعدها .

(٢) انظر الأشباه والنظائر : (١/١٤٤) .

(٣) انظر الخصائص : (١/١٩٧) ، والأشباه والنظائر : (١/٢٧٩) .

(٤) ص : ١٠٣٤ .

(٥) الخصائص : (١/١٩٧) . (٦) ص : ١٠٠٩ .

"والمشهور من الأُخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل
الأمر بالبناء . وعنه أيضاً قول آخر ، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى
الأمر . وهو قول بما لا نظير له من غير دليل عليه ."

٥ - عدم ترجيح الأضعف على الأقوى .

من قال :
ذكره في رده على أن جزم جواب الشرط بالأداة فقال : (١)

" لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها ؛ لأن الجزم في الفعل
نظير الجر في الاسم ، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شئيين دون إتياع
، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك ، تسويةً بين النظيرين ، ولذا يلزم
ترجيح الأضعف على الأقوى ."

٦ - الحمل على المتيقن أولاً .

ذكره في ترجيحه لكون (كي) المسبوقة باللام جارة . قال بعد
أن جوز كونها في هذا الموضع جارةً وناصباً : " والراجح كونها جارةً ،
لأن توكيد الجار بمثله ثابتٌ بيقين ، وتوكيد ناصب الفعل بمثله مشكوكٌ
فيه . فالحمل على المتيقن أولاً ؛ لأن حرف الجر أقرب إلى ما هو
الأصل فيما يؤكّد ، وهو الأسماء ، من الحرف المصدرى ؛ لأن حرف الجر يدلُّ
على معنى زائدٍ على المفهوم من مصحوبه بخلاف الحرف المصدرى ؛ لأنه
لا فائدة له إلا تصحيح استعمال الفعل في موضع المصدر ، والإقدام على
توكيد ما هو أقرب إلى الأصل فيما يؤكّد أسهل من الإقدام على توكيد
ما هو أبعد عنه ، فلا يقاس عليه . " (٢)

٧ - الحكم بالظاهر راجح .

ذكره فيما نقل عن والده من تقوية لرأي سيبويه في حرفية (لما) ،
قال : " وربما يقوي ما قاله سيبويه أن اسميتها مشكوكٌ فيها ، وحرفيتها
ظاهرةٌ ؛ لأنها دالة على معنى الشرط ، فتقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب ،
كما تقتضي (لو) امتناعاً لا امتناع ، والحكم بالظاهر راجح . " (٣)

(١) ص : ١٠٣٤ .

(٢) ص : ٩٣٩ . وانظر ما سيأتي ص : ٥٩ كلامه على حرفية (إن ما) .

(٣) ص : ١٠٦٨ .

موقفه من الضرورة :

للشيخ جمال الدين رأي متميز في الضرورة ، فهو يرى أن الشاعر
إذا كان متمكناً من أن يغير موضع الاضطراب بما لا اضطراب فيه كان غير
مضطرباً . (١)

وقد نقل عنه صاحبنا نصين قال فيهما بهذا الرأي دون أن يخالفه
فيما ذكر - كعادته حين يرى غير ما يراه والده - وهذا يدل على أن رأيه
موافق لرأي والده في الضرورة .

الأول : " . . . قال الشاعر :

وإذا تطاوع أمر سابتنا لا يُشِيننا بخل ولا جبن

قال الشيخ - رحمه الله - : وليس قائل هذا مضطرباً ، لأنه لو رفع
(تطاوع) لم يكسر الوزن ، ولم يُزاجنه . (٢)

(١) انظر ص : ٤٩٩ ، ٧٦١ وما بعدها ، ٨٠١ .

(٢) ص : ١٠٣٨ .

الثاني : " . . . وما جاء منه قول الشاعر :

مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئِ كَفْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُّوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وقوله :

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَانُوا

وأكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة . قال شيخنا - رحمه الله - :

ولا أرى ذلك . . . ، ولأن قائل البيت الأول مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ بِسَدَلِ

(كَفْتُ مِنْهُ) : (أَكُ مِنْهُ) . وقائل الثاني مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ بِسَدَلِ

(وَصَلْنَاكُمْ) : (نَوَاصِلَكُمْ) ، وبدل (إِنْ تَصَلُّوا مَلَأْتُمْ) : (إِنْ

تَصَلُّوا تَلَأُوا) . وقائل البيت الثالث مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ بَدَلِ (إِنْ يَسْمَعُوا) :

(إِنْ سَمِعُوا) . فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه عُلِمَ

(١)
أنهم غير مضطرين .

وهو كوالده يُمَيِّزُ بَيْنَ مَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ وَبَيْنَ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ

، فهما بَرِيانٌ أَنْ مَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ يَشْمَلُ مَا يَجُوزُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَّارٍ

لِتَمَكُّنِ الشَّاعِرِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِوَجْهِ آخِرٍ سَائِعٍ فِي الْكَلَامِ ، وَمَا لَا يُمْكِنُ لِلشَّاعِرِ

فِيهِ أَنْ يَأْتِيَ بِوَجْهِ آخِرٍ لِسَلَامَةِ الْوِزْنِ وَهَذَا مَا بَرِيانُهُ ضَرْوَةٌ . فَمَنْ

عَبَّرَ وَالِدَهُ الدَّالَّةَ عَلَى التَّفْرِيقِ الَّذِي ذَكَرْتُ قَوْلَهُ مَثَلًا فِي الِتِنِ :

" وَهَوِ : أَظْلَمِي ، وَأَظْلَمُهُ ، مِنَ الضَّرُورَاتِ " (٢) ، وَقَوْلُهُ : " وَلَا يَكُونُ

الشَّرْطُ حِينَئِذٍ غَيْرَ مَا هِيَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ " (٣) . وَقَالَ فِي الِتِنِ : " فَصَل :

وَلَا يُبَاشِرُ حَرْفَ النَّدَاءِ فِي السَّعَةِ ذَا الْأَلْفِ وَاللَّامِ غَيْرَ الْمَصْدَرِ بِهَا جُمْلَةً

مَسْتَقِيَّةً بِهَا ، وَأَوَّاسٌ جِنْسٌ مَشَبَّهٌ بِهِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ

مَطْلَقًا " (٤) . وَيَقُولُ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْكَلَامِ : " . . . وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ

(٢) ص : ٢٦٠ .

(١) ص : ١٠٥٢ .

(٤) ص : ٧٩٩ .

(٣) ص : ١٠٤٤ .

دخول (يا) على الألف واللام مطلقاً ، وأنشدوا : * نيا الغلامان اللذان فرّا ... وهذا عند غيرهم من الضرورات . وأنا لا أراه ضرورة لتكُن قائله من أن يقول : * نيا غلامان اللذان فرّا ... * (١) فهو لا يجيز في سعة الكلام كما فعل الكوفيون ، ولا يراه ضرورة كما ذكر البصريون . وقال الوليد بعد أن ذكر أحوال المضارع الصالح لدخول لام الأمر عليه : * ولا يجوز حذفها في مثله إلا في الشعر ، فإنه محل الاختصار والتغيير فيجوز فيه حذف اللام ، وجزم الفعل بها مضرّة لا ضراراً ودونه .
فالأول كقول الشاعر :

فلا تستطلّ سني بقايني ومدّتي ولكن يكن للخير منك نصيباً
أراد : ليكون للخير منك نصيباً ، ولكنه اضطرّ تحذف .
والثاني كقول الآخر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخشي لك الويل حرّ الوجه أو يبك من يكي
لتمكنه من أن يقول : وليبك من يكي . ومثله قول الآخر : ...
تتذّن فإني حموه ها وجارهما

لأنه لم يوتر الجزم باللام المحذوفة لقول : ائذن بلفظ الأمر . (٢)
قال ابن جنّي (٣) : * قال أبو العباس : حدّثني أبو عثمان قال : جلست في حلقة الفراء ، فسعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر . وأنشد :

من كان لا يزعم أنني شاعرٌ

فليدن سني تنبه المزاجرُ

قال : نقلت له : لم جاز في الشعر ، ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأنّ الشعر يضطرّ فيه الشاعر ، فيحذف . قال : نقلت : وما الذي اضطرّه هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن سني ؟ قال أبو الفتح : قد كان

(١) ص : ٨٠١ .

(٢) ص : ١٠٠٤ وما بعدها . وانظر ص : ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ .

(٣) الخصائص : ٣ / ٣٠٣ .

يمكن الفراء أن يقول له : إنَّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال
السعة ، أنسابها ، واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة
إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيارات تدهي عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

فرغ للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن . وله نظائر . فكذاك قال : (فيدن
مني) وهو قادر على أن يقول : (فلیدن مني) ، لما ذكرت .

وتتبع أبو حيان المصنف في هذا الموضع فقال (١) : " وأما قول

المصنف بأنَّ قائل البيت الأول . . . فهذا حديث من لم يفهم قول التحويين

في ضرورة الشعر فقال : يتمكن القائل الأول من كذا والقائل الثاني من

كذا ، ففهم أنَّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، نقاشل (٢)

بأنهم لا يلتجئون إلى ذلك إذ تمكن (٢) أن يقولوا كذا . فعلى زعمه

لا يوجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا يمكن إزالتها ، ونظم تركيب

آخر غير ذلك التركيب . وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم

الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثر (٢) ، وإنما

يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام . ولا يعني التحويون بالضرورة

أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه .

(١) التذييل والتكميل : ٢٠٣/٨ ب .

(٢) كذا في النسخة ، ولعلها : فقال . . . إن يمكن . . . النثري .

مخالفة بعض آراء والده ، واستدراكاته عليه .

وَأَقَّ الوَلَدُ فِي شَرْحِهِ وَالِدَهُ فِي مَعْظَمِ الْأُمُورِ الَّتِي أُشِيرَ
إِلَيْهَا فِي مَتْنِهِ ، لَكِنَّهُ خَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا .
فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى تَمَيُّزِ شَخْصِيَّتِهِ عَنْ شَخْصِيَّةِ وَالِدِهِ ، وَأَنَّه لَيْسَ تَبَعاً
لَهُ ، بَلْ يُوَافِقُهُ فِيمَا يَمْتَنِعُ بِهِ ، وَيُخَالَفُهُ وَيَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ نَيْمًا يَرَى أَنَّه
الْأَثْبَتُ وَالْأَصَحُّ .

فَخَالَفَهُ فِي تَجْوِيزِ نَسَبِ الْمُضَارِعِ بِ (أَنْ) بَعْدَ عِلْمٍ غَيْرِ مَتَأَوَّلٍ .
وهو مذهب الفراء وابن الأثير واستدلوا على جواز ذلك بقراءة مجاهد
" أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا " ويقول الشاعر :
نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا إِلَّا يَدَانِنَا فِي خَلْقِهِ بِشَرِّ
قال الولد : " وهو مذهب حسن ، لأنه قد جاء به السماع ولا ياباه القياس
في حين قال الوالد في المتن : " وَلَا تَعْمَلُ . . . ، وَلَا بَعْدَ عِلْمٍ/مَوْءَلٍ ،
خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ وَابْنِ الْأَثِيرِ " .

(١) ص ٩٢٩ فما بعدها .

واختار الوالد عدم جواز النصب في المضارع الذي يلي الفاء والواو بعد الاستفهام إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل بلائته إما استفهام عن الفعل نفسه، وإما استفهام عن متعلق فعل غير محقق الوقوع. وذكر الولد أن والده مُتَّعِدٌ في هذه السألة برتِّ الفارسيِّ في كتاب الأفعال على قول الزَّجَّاجِ في قوله تعالى: ﴿لَمْ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾ : "ولو قيل : وتكتموا الحقَّ ، لجاز على قولك (لَمْ تَجْمَعُونَ بَيْنَ ذَا وَذَا) ، ولكن الذي في القرآن أجود : (١) ثُمَّ يَحْكِي الْوَلَدُ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ نَصَبَ الْفِعْلِ جَوَابَ اسْتِفْهَامٍ فِي نَحْوِ : (أَيْنَ زَهَبَ زَيْدٌ فَتَتَّبِعْهُ ، وَكَمْ مَالِكَ فَنَعْرِفْهُ ، وَمَنْ أَبُوكَ فَنَكْرَهُ) ، ويقول : " ولا أراه يستقيم على ما أخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل أمر دلَّ عليه الاستفهام ، والتقدير : لو كان منك إلامٌ بموضع ذهب زيد فاتِّبَاعٌ مِنَّا ، ولو كان منك إلامٌ بقدر مالك فنعرفهُ مِنَّا ، ولو كان منك إلامٌ بأبيك فإكرامٌ مِنَّا له . وإذا كان مثل ذلك جائزاً على ما ذكرنا ، فالذي قاله الزَّجَّاجُ هو الصَّواب : (٢)

وذهب الوالد في المتن إلى أن جواب الطلب مجزوم بما قبله لما فيه من معنى الشرط. وذهب الولد إلى أن الجازم له شرط مقدَّر دلَّ عليه ما قبل . (٣)

ويرى الوالد أنه " قد تضرر (أن) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة الشرط ، أو بعدهما ، أو بعد حصري (إنما) اختياراً . . . (٤)

وعد من الأخيرة ، وهي : " بعد الحصر ب (إنما) اختياراً " في شرح الكافية الشافية (٥) قراءة ابن عامر : * إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون * بنصب (يكون) ، وجعلها نظير قولهم : " إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره " .

(١) ص : ٩٥٩ وما بعدها . (٢) ص : ٩٦١ .
(٣) ص : ٩٢٥ ، ٩٢٧ ، وما بعدها . وانظر ما سيأتي ص : ٦٥ .
(٤) ص : ٩٨٤ . (٥) شرح الكافية : ٣ / ١٥٥٥ .

وعَدَّ الولد قراءة ابن عامر من النادر الذي لا يكاد يُعثر على مثله
إلا في ضرورة الشعر، فهي هذه على تقدير: فإنما يكون منه كُنْ فكون
من ذلك الأمر (١) وعنده أن نصب (يحطم) من القول السائب
بإضمار (أن) جوازاً، لعطف مصدر مؤنَّول على مصدر صريح، والمعنى
: هي ضربة فحطمة، لا من باب قراءة ابن عامر.

وذهب الوالد إلى أن (ما ، ومهما) في الشرط قد تردان ظرفي
زمان، مخالفاً بذلك قول التحويين بأنهما مثل (من) في لزوم التجرُّد
عن الظرفية. واحتج لما ذهب إليه بقول الشاعر:

فما تكُّ يا ابن عبدالله فينا فلا ظلماً نخاف ولا افتقاراً

وقول عبدالله بن الزبير:

فما تعي لا نسأُ حياة وإن تُمّت فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعاً

وقول حاتم الطائي:

وإنك مهما تُعطِ نفسك سوءاً لها وفرجك نالا منتهى الذل أجمعاً

قال الولد: " ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصحّ تقدير
(ما ، ومهما) فيها بظرف زمان كذلك يصحّ تقديرهما بالمصدر على
معنى: أي كوني قصيراً أو طويلاً تكن فينا فلا نخاف، وأي حياة هنيئة
أو غير مرضية تعي فينا لا نسأُ، وأي عطاء قليل أو كثير تعطِ نفسك
سوءاً لها وفرجك نالا منتهى الذل. لكن يتعمّن جعل (ما ، ومهما)
في الأبيات المذكورة مصدرين، لأن في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا
يعرفه جميع التحويين، بخلاف كونهما مصدرين، لأنه لا مانع من أن يكني
بـ (ما ، ومهما) عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من أن يكني بهما
عن المفعول به ونحوه، إذ لا فرق (٢).

واستدرك عليه في ثلاثة مواضع:

الأول: أن الوالد حكى عن الكسائي جواز نصب جواب الدعاء

إذا كان بلفظ الخبر. قال الولد: " ولم ينفرد الكسائي بهذا الجواز،

(١) ص ٩٨٢ (٢) ص ١٠١٩ وما بعدها.

فإن ابن السراج حكى ذلك عنه ثم قال : وقال الفراء : إن قلت : (غفر
الله لزيد فيدخله الجنة) جاز . (١)

الثاني : قوله : * وقد فاته (أي الوالد) التشبيه على بطلان النصب
بإضمار (أن) إذا قصد بناء ما بعد هذه الأحراف على مبتدأ محذوف .
وقد مضى شرح هذا كله وتشبيهه . والأحسن أن يقال : فإن بني مـ
بعدهما أو بعد (أو) على مبتدأ محذوف ، أو عطف على فعل قبل ، أو
قصد الاستئناف ، بطل إضمار (أن) . (٢)

الثالث : قوله : * فأما قوله (أي الوالد في المتن) : (ويجوز
في (هل) ألا تُعاد لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن تُعاد
لشبهها بأخواتها بعدم الأصلة .

فكلام غير محقق . فإنَّ عدم إعادة (هل) بعد (أم) مثل عدم
إعادة الهمزة في كونه على وفق الدليل ، فلا فائدة في جواز قياس أحدهما
على جواز الآخر . وإعادة (هل) بعد (أم) ليست مثل إعادة أخواتها
في أسماء الاستفهام ، فإنَّ (هل) تُعاد توكيداً كما سبق ، وغيرها
تُعاد تأسيساً إذا قصد معناه ، وإذا أُضربت عن الاستفهام عن وقت قيام
زيد إلى الاستفهام عن وقت خروج عمرو ، أو نحو ذلك . (٣)
وتحسُّن الإشارة هنا إلى تسويته رأيي والد ذيرأي النُّعاة في موضعين :

الأول : أنَّ الوالد زاد في معاني (حتى) التي يُنصب بعدها
المضارع كونها بمعنى : (إلا أن) واحتجَّ بقول الشاعر :
ليس العطاءُ من الفضول ساحةً حتى تجودَ وما لديك قليلُ
لا نكَّ لو قلتَ : إلا أن تجودَ وما لديك قليلُ ، كان المعنى صحيحاً .
قال الولد : * وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) منه مكان (حتى)
(٤)
لم يكن المعنى فاسداً .

(٢) ص : ٩٨١ .

(٤) ص : ٩٥٠ .

(١) ص : ٩٧٤ .

(٣) ص : ١٠٨١ .

الثاني : أنَّ الوالد يرى أنَّ قول أكثر النحاة : (لو) حرف يدلُّ على امتناع الشيء لا امتناع غيره . تفسير ل (لو) بأخصٍّ من معناها ، وأنَّ العبارة الجيدة فيها أن يُقال : " لو : حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " (١) .

قال الولد بعد شرح عبارة والده : " ولا شكَّ أنَّ ما قاله الشيخ في تفسير (لو) أحسن وأدبُّ على معنى (لو) ما قاله النحويون ، غير أنَّ ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ يشرح معنى (لو) ، وهو الذي قصد سيبويه - رحمه الله - من قوله : (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره . - يعني أنَّها تقتضي فعلاً امتنع لا امتناع ما كان يشبث لثبوته ، وهو نحو ما قال غيره . ولنرجع إلى بيان صحته ، فنقول : قولهم : (لو) تدلُّ على امتناع الثاني لا امتناع الأوَّل يستقيم على وجهين :

الأوَّل : أنَّ يكون المراد أنَّ جواب (لو) متنع لا امتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناءً على مفهوم الشرط في عرف اللغة ، لا في حكم العقل . . .

والوجه الثاني : أنَّ يكون المراد أنَّ جواب (لو) متنع لا امتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنَّها إذا كانت تقتضي نفياً تاليها واستلزامه لتاليه ، فقد دلَّت على امتناع الثاني لا امتناع الأوَّل . . . (٢) .
اختياراته وآراؤه :

أ - اختياراته :

١ - في بعض الأدوات :

- (لن) غير مركبة .

ذهب الخليل والكسائي إلى أنَّ أصل (لن) : (لا أن) مركبة من (لا) النافية و (أن) المصدرية ، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال .

(١) ص : ١٠٥٧ وراجع شرح الكافية الشافية : ١٦٣٠ / ٣ وما بعدها .

(٢) ص : ١٠٥٨ وراجع تفصيله للوجه الأوَّل والثاني مع التمثيل .

ورد ذلك بدر الدين بما حكاه عن سيبويه والمسير في . فأما سيبويه
فذهب إلى أن تقديم معمولٍ معمولٍ عليها عليها في نحو : (زهداً لن أضرب)
دليل على عدم صحة التركيب ، لأنه بذلك يحصل تقديم ما في حيز الصلة
على الموصول ، وهو مستع .

وأما السيراني فذهب إلى أن التركيب على خلاف الأصل ، وأن دعوى
التركيب تحتاج إلى دليل ، ولا دليل . وأيضاً فإن (لن) مع
الفعل والفاعل كلام تام ، فلو كان أصلها (لا أن) لكان كلاماً تاماً بالمصدر
المؤول ، وهو مفرد . وهذا محال .

- ثم نقل ما حكاه ابن كيسان من الفراء من أن أصل (لن) : (لا) .
فجعلت ألفها نوناً ونفي بها المستقبل ، وأن أصل (لم) : (لا) فجعلت
ألفها ميماً ونفي بها الماضي .

- (ما) بعد (كي) في مقام تعليل الخبر مصدرية .

اختر كوالده (١) رأي الأخص في أن (ما) إذا وقعت بعد
(كي) في مقام تعليل الخبر تكون مصدرية ، و (كي) حرف جر .
وأجازه الفارسي كما أجاز أن تكون (ما) كآفة كفت (كي)
من نصب الفعل . (٢)

- جواز حذف ياء (كي) والنصب بها .

أجاز كوالده (٣) رأي أبي علي الفارسي في جواز حذف ياء
(كي) ونصب المضارع بها ، وأنشدوا على ذلك قول عدي بن زيد :
أسمع حديثاً كما يوماً تعدته من ظهر غيب إذا ما سائل سأل

(١) شرح عدة الحافظ : ٢٦٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٢٨٢ ، ٢ / ١٥٢٢ .
(٢) ص : ٩٢٦ .
(٣) شرح أبيات المغني : ١٥٢ / ٤ . (٤) شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٥٢٤ .

وقول الآخر :

(١) وطرفك إنما جئتنا فأصرفته
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
وهو مذهب الكوفيين (٢)

- (كي) التي أصلها (كيف) .

اختار كوالده (٣) أن تكون (كي) المتصلة باسم أو فعل ما هي أو
مضارع مرفوع أصلها (كيف) ، حذفت فاؤها ، وأنشد على ذلك :
مِنَ الطَّالِبِينَ لِبِعْرَانٍ لَنَا شَرِدَتْ كَيْمَا يُحَسِّنُ مِن بَعْرَانِنَا أَشْرَا

و :

(٤) كي تجنحون إلى سلم وما شرت
قتلاكم ولظن الهيجا يضطرم
وأنكر ذلك الفارسي (٥)

- (إذا) حرف غير مركب .

اختار كون (إذا) غير مركبة ، وأنها ناصبة للفعل بنفسها .

- التني ب (قد) .

قال : " وربما نني ب (قد) ، فينصب بعدها الجواب . ذكر
ذلك ابن سيده ، وحكى عن بعض الفصحاء : " قد كنت في خير فتعرفه " .
بنالصب على معنى : ما كنت في خير فتعرفه " (٦)

- (١) ص : ٩٤٠ وما بعدها .
(٢) الإنصاف : ٥٨٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١١٨/٤ وما بعدها .
(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٣٤/٣ .
(٤) ص : ٩٤١ (٥) البغداديات : ٣٤٩ .
(٦) ص : ٩٤٣ وانظر ما سيأتي في زلاته ص : ٦٣ .
(٧) ص : ٩٦٩ ، وانظر المغني : ٢٣٢ .

- إلفاء (نَم) حلاً على (لا) الثانية .

اعتبر ذلك النحاة مخصوصاً بالضرورة (١) ، إلا أن كلامه في الشرح وكلام والده في المتن يدلان على جواز ذلك في كلامهم على قلة (٢) .

- (إِنْما) حرف شرط .

اختار مذهب سيبويه في حرفية (إِنْما) ، فأصلها (إِنْ) ضم إليها (ما) بعدما سلبت معناها الأصلي ، وجعلت حرفاً شرط بمعنى : (إِنْ) ، فجرت مجراها . ورد مذهب البرد وابن السراج والفرسي في أن اسميتها باقية بعد التركيب (٣) .

وحجت في ذلك أن (إِنْما) ، قبل دخول (ما) كانت اسم زمان ماضٍ خالياً من معنى الشرط ، فلما دخلت (ما) عليها صارت أداة شرط بمعنى : (إِنْ) ، واختصت بالمستقبل ، فزال ما كان فيها من معنى الاسم ، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط ، فحكنا بحرفيتها ؛ لأن دلالتها على معنى الحرف متيقنة ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها ، والحكم بمقتضى ما تيقن أولى (٤) .

- مجي * (مهما) اسم استفهام .

قال : * وندر مجي * (مهما) اسم استفهام كقول الشاعر -
أنشده أبو علي :-

مهما لي الليلة مهما لي * أودى بنعلين وسرياليسه
أراد : مالي الليلة ! ؟ استفهاماً على طريق التعجب (٥) .

(١) ضرائر الشعر : ٣١٠ .

(٢) ص : ١٠١١ (المتن) ، ١٠١٥ ، وراجع شرح الكافية الشافية :

١٥٧٤ / ٣ ، ١٥٩١ .

(٣) ص : ١٠١٦ وما بعدها . (٤) ص : ١٠٢٣ وما بعدها .

(٥) ص : ١٠١٩ ، وانظر مفتي اللبيب : ٤٣٧ ، وشرح أبيات : ٣ / ٦ .

- إهمال (إِنْ) حملاً على (لو) .

واستشهد لذلك بقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنَّكَ إِلاَّ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ " (١) .
- (هل) يعدد همزة الاستفهام بمعنى (قد) :

احتج لذلك بقول الشاعر :

سائل فوارسَ يربوع بشدتنا أهل رأونا بقاع القفاذي الأكم (٢)
وهو مذهب سيبويه والفارسي وابن جني (٣) .

- (لولا) التي يليها الفعل .

(٤)
اختار رأى أبي البركات في (لولا) التي يليها الفعل كما في قول الشاعر :
لا دَرَّ دُرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُ بِهِ لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عُذِرِي لِمَعْدُودِ
أن تكون (لو) لامتناع الشيء لامتناع غيره ، و (لا) بعدها نافية ، نفت
الماضي بمعنى : لم يفعل ، كقول الراجز :
وَأَيُّ شَيْءٍ سِيٍّ لَفَعَلَيْهِ
أي : لم يفعله . والتقدير : لو لم أحدد لرميت به .
وجوز بعد هذا أن تكون (لولا) هي التي لامتناع الشيء لوجود
غيره ، ووليها الفعل على أنه صلة ل (أَنْ) مضمرة (٥) .

٢ - في بعض التراكييب :

- رافع المضارع .

اختار كوالده في المتن رأياً الكوفييين في أن رافع المضارع هو

(١) ص : ١٠٣٨ . (٢) ص : ١٠٨٢ .

(٣) انظر المعنى ٤٦٠ وما بعدها ، وشرح أبيات : ٦٧/٦ وما بعدها .

(٤) الإيضاف : ٤٦٤/١ .

(٥) ص : ١٠٨٥ وما بعدها وانظر أمالي ابن الشجري : ٢١١/٢ .

والإيضاف : ٧٣/١ - ٧٧ .

تجرّده من النَّاصب والجازم . واستدلَّ على صحّة ذلك بفساد مذهب
البرصيين . (١)

- منع تقديم معمولٍ معمولٍ (أَنْ) المصدرية عليها ، ومنع الفصل

بينها وبين معمولها .

وهو رأي البرصيين . وعلل ذلك بأنَّ (أَنْ) مع صلتهما فسي
تأويل المصدر ، وهذا يعني أنَّ لها كمال شيء بجزأى الاسم ، فوجب
لها ما للجزأين من الترتيب وعدم الفصل . (٢)

- جواز نصب المضارع بـ (أَنْ) بعد علم غير متأول . (٣)

- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم .

وعلل ذلك بأنَّ القسم في هذا الموضع لا يعدّ حاجزاً . (٤)

- نصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا كان جواباً للرجاء .

ذكر رأي البرصيين في أنَّ المقرون بأداة الترجي في حكم الواجب ،
فلا يُجاب بمضارع منصوب بعد الفاء ، ورأي الكوفيّين في أنَّ (لعلّ) تكون
استفهاماً وشكاً وهي تُجاب في الوجهين بمضارع منصوب بعد الفاء . ثمّ
قال : " والصحيح أنَّ الترجي قد يحمل على التمني ، فيكون له جوابٌ
منصوب كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ لعلّي أبلغ الأسياب ﴾ أسباب السموات
فأطلع ﴿ ... (٥)

- جواز حذف سبب الجواب بالفاء بعد الاستفهام لدلالة القرينة عليه .

وهو بذلك موافق للكوفيّين . حكى ذلك عنهم ابن السراج . (٦)

(١) ص : ٩١٦ وما بعدها . (٢) ص ٩٢٨ .

(٣) انظر ما سلف في مخالفته بعض آراء والده ص : ٥٤

(٤) ص : ٩٤٤ . (٥) ص : ٩٢٦ .

(٦) ص : ٩٦٨ وما بعدها .

- فعل الشَّرط هو الذي جَزَم الجواب . (١)

اختار ذلك بعد أن دَفَع رأْيَ الكوفيِّين في أنه مجزوم على الجوار،
ورأْيَ أكثر البصريِّين في أنه مجزوم بالأداة ، ورأْيَ بعض البصريِّين في أنه
مجزوم بالأداة والشَّرط . والذي اختاره هو مذهب الأَخفش . (٢)

- اختار رأْيَ ابن خروف (٣) في قول الشَّاعر :

لويغير الماء حلقي شَرَقُ كُنْتُ كالغصان بالماء اعتصاري
في أن (حلقي شرق) مبتدأ وخبرٌ في موضع نصب بـ (كان) الشَّائِئَةَ
مضرةً ، أي : لو كان الأمر والشَّان حلقي بغير الماء كنت كالغصان ،
وكان بالماء اعتصاري . (٤)

- اختار رأْيَ أبي بكر بن طاهر (٥) في قول الشَّاعر :

ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلا نفس ليلى شفيعها
في أن جملة (نفس ليلى شفيعها) خبر لـ (كان) الشَّائِئَةَ مضرةً .
والتقدير : فهلا كان الأمر أو الشَّان نفس ليلى شفيعها .

(١) ص : ١٠٢٢ وما بعدها .

(٢) التذييل والتكميل : ٨ / ٢٠١ / ب .

(٣) شرح أبيات المفني : ٥ / ٨٢ .

(٤) ص : ١٠٦٣ وما بعدها .

(٥) شرح أبيات المفني : ٢ / ١٢٠ .

ب - آراءه :

ثمة رأي لم أستطع الوقوف على نحوٍ فيما بين يدي من المصادر
قال به قبله، وأحسبه خرج من جمعبته .

وهو تعليقه جواز إعادة (هَلْ) مع (أَمْ) العاطفية .
قال : " فإن قلت : كيف صحَّ الجمع بين (هل) و (أم) المنقطعة ،
والفحويون يقولون : إنها تنفيذ الاستفهام والإضراب معاً ؟
قلتُ : يتَّجه ذلك على أن تكون (أم) دالة على الإضراب بالوضع ،
وعلى الاستفهام إذا لم يذكر بعدها بالالتزام المُرفقي ، فإنها لا تدخل إلا
على جملة استفهامية ، نصار لفظها شعراً بالاستفهام ، فيجوز إظهاره
بعدها على الأصل ، ويجوز إضماره استغناءً بدلالة (أم) (١) .

زلاً ته :

١ - قال والده في المتن في أثناء حديثه عن (إنَّ) : " وليست
مضرةً بعدها (أن) ، خلافاً للخليل " فتعقبه في الشرح بقوله بعد أن
ذكر أن (إنَّ) هي النَّاصبة للمضارع : " وما عزاه إلى الخليل من أن "

(١) ص : ١٠٨٠ وما بعدها .

الفعل بعد (إِذَا) منصوب (أَنْ) مضمرة إنما مستنده فيه قول السيرافي
 في أول شرح الكتاب : روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب
 شيء من الأفعال إلا بـ (أَنْ) مظهرة أو مضمرة في (كي ، ولن ، وإذا)
 وغير ذلك . وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إِذَا)
 عند الخليل بـ (أَنْ) مضمرة لجواز أن تكون مركبة مع (إِذَا) التي
 للتعليل و (أَنْ) محذوفاً همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه
 بعد (لن) ، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إِذَا) غير مركبة ،
 وانتصاب المضارع بعدها بـ (أَنْ) مضمرة ، لأنه لا يستقيم إلا أن يكون
 ما بعد (إِذَا) في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو (إِذَا) قبله
 ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ ، وأصلها (إِذَا) فقطعت عن
 الإضافة ، وعوض عنها التنوين ، وكلاهما في غاية من التكلف . والقول بأن
 (إِذَا) مركبة من (إِذَا) و (أَنْ) أسهل منه . (١)

والحق أن تعقيبه هذا فيه وهم من ناحيتين :

الأولى : أن النص الذي نقله عن السيرافي يدل دلالة واضحة
 على أن الخليل يذهب - إن صحَّت نسبة النص إليه - إلى أن (أَنْ) هي
 الناصبة للمضارع بعد (كي ، ولن ، وإذا) ، والنص لا يحتمل التأويل
 الذي ذهب إليه ألبتة .

الثانية : أن سيبويه نقل عن بعضهم أن الخليل قال : (أَنْ)
 مضمرة بعد (إِذَا) . والحق أن ما قاله سيبويه هو مستند المصنف
 في نسبة هذا القول إلى الخليل ، لأنه نص محصور بـ (إِذَا) دون غيرها ،
 في حين يشمل نص السيرافي (كي ، ولن ، وإذا) ، ولم أقف على إشارة من
 المصنف في متنه حين تكلم عن (كي ، ولن) إلى رأي الخليل هذا .

(١) ص : ٩٤٢ وما بعدها .

٢ - قال : " وقال الكوفيون النصب بالفاء " (١)

والصحيح أنه مذهب الجرمي وبعض الكوفيين . أما أكثرهم فقال

: إن الفعل المضارع بعد الفاء ينتصب بالخلاف .

٣ - ذكر صاحبنا أن للنحاة مذهبين في جازم جواب الطلب .

الأول : قال به أكثرهم - كما ذكر - وهو أن جواب الطلب مجزوم

بشروط مقدر دل عليه ما قبل .

الثاني : أنه مجزوم بنفس ما قبله ، لا أنه متضمن معنى الشرط .

ووصفه صاحبنا بأنه ضعيف وعلل سبب ضعفه بقوله : " لأن التضمن

زيادة بتغيير للوضع ، والإضرار زيادة بتغيير تغيير ، فهو أسهل . ولأن التضمن

لا يكون إلا لفائدة ، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ، لا أنه يدل

عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه لمعناه أخذاً بظاهر كلام سيبويه .

وبعد هذا ينقل من والده قوله في شرح الكافية الشافية : " وأكثر

التأخرين ينسبون جزم جواب الطلب ل (إن) مقدرة . والصحيح

أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إن) ، بل تضمن لفظ الطلب لمعناها

معنى عن تقدير لفظها ، كما هو مؤمن في أسماء الشرط ، نحو : (من يأتي تنبي

أكرم) . قال : وهذا مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله . (٢)

والشيخ جمال الدين لم يغير ما ذهب إليه في شرحه لكافيته

فقال في التسهيل : " وتفرد الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم

عند سقوطها بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط ، لا ب (إن) مضرة ،

خلافاً لمن زعم ذلك " (٣)

ورد صاحبنا على ما قاله والده بقوله : " ولا شك أن سيبويه قال :

فأما الجزم بالفاء فكقولك : (ايئتي آتيك) ، وأما الجزم بالنهي فكقولك :

(١) ص : ٩٤٢ وما بعدها .

(٢) ص : ٩٥٦ .

(٣) انظر شرح الكافية : ٣ / ١٥٥١ .

(لا تفعلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ) ، وأما الجزم بالاستفهام فكقولك : (أَلَا تَأْتِينِي أُحَدِّثُكَ) ، وأما الجزم بالتمني فكقولك : (لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا) ، وأما الجزم بالعرض فكقولك : (أَلَا تَنْزَلُ تَصَبُّ خَيْرًا) ، وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إِنْ تَأْتِينِي) بـ (إِنْ تَأْتِينِي) . ثم قال :

* "وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها معنى (إِنْ) ، فلذلك انجزم الجواب ."

قال : * وليس هذا من سيبويه محمولاً على ظاهره . قال السيرافي : وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرضي تُغني عن ذكر الشرط بعدها ، ويكتفى بذكرها عن ذكره ، فلذلك تجوز سيبويه في عبارته ، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها . ثم قال : وهذا من سيبويه مُسَامِحَةٌ فِي اللَّفْظِ وَاتِّسَاعٌ ، كما اتسع في نصب الظرف ، وقال : في نحو : (زَيْدٌ خَلْفَكَ) انتصب بما قبله . ثم حكى عن الخليل ما يدل على حقيقة الجازم . وهذا الذي ذكره السيرافي هو الذي يُعْمَلُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ .^(١)

والحق أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه : أن الجازم للجواب ما في هذه الأشياء (الأمر والنهي . .) من معنى الطلب . وهذا ما يدل عليه صريح قوله : " فأما الجزم بالأمر . . . وأما الجزم بالنهي . . . " وعبارته في طبعة الكتاب التي بين يدي : " فأما ما انجزم بالأمر . . . وأما ما انجزم بالنهي . . . "

الثاني : مذهب الخليل : أن جزمَهُ بِتَضَمُّنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِمَعْنَى (إِنْ) . وهو الذي اختاره الشيخ جمال الدين .

الثالث : مذهب السيرد وابن السراج والسيرافي ومن تبعهم : أن جزمَهُ بِتَقْدِيرِ (إِنْ) وَالشَّرْطِ مُحَذِّفِينَ . واختاره ابن المصنف .

(١) انظر ص : ٩٧٧ وما بعدها .

ويُدلُّ على أنَّ مذهب سيبويه مخالف لمذهب الخليل الأُمور

الآتية :

أ - استخدام الياء في قوله : " فأما الجزم بالأمر... بالنهي... بالاستفهام... بالتمني... بالعرض... ولو كان مراده غير ما ذكرته لاستخدم (في) فقال : (فأما الجزم في الأمر...) .

ب - قوله : " وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب (إن تأتني) ب (إن تأتني) . ولو كان يقصد ما قصد الخليل لما أتى بهذا التنظير .

ج - سوجه رأي الخليل مسبوفاً بصيغة التضعيف ، إذ قال : " وزعم الخليل " .

فهذا كله يدلُّ على فساد ما قاله السيرافي في تأويل كلام سيبويه . والسيرافي أيضاً يزعم أنَّ ما حكاه سيبويه عن الخليل يوضح حقيقة الجازم ، والخليل يرى - كما أسلفت - أنَّ الجازم هو (الأمر والنهي) . لتضمنه معنى (إن) ، في حين يرى السيرافي صاحبنا أنَّ الجازم هو الشرط المقدر (١) .

ثم إنَّ ما اقتصر عليه صاحبنا في نقله من كلام السيرافي يدلُّ على أنَّ السيرافي يرى أنَّ هذه الأشياء (الأمر والنهي) هي التي جزمها الجواب لتضمنها معنى (إن) ، فان السيرافي قال فيما نقله صاحبنا :

السيرافي

(١) فقد صح / بذلك في كلامه السابق لما نقل الشارح فقال : " جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله... والذي يكشفه لفظ الشرط فوجب تقديره بعد هذه الأشياء " .
الشرح : ٢ / ٢٤٨ / أ . وانظر كلامه ملخصاً في هامش كتاب سيبويه : ٤٤٩ / ١ .

" وهذه الأشياء والتي ذكرناها من الأمر والنهي . . . تفني عن ذكر الشرط بعدها ، ويكتفى بذكرها عن ذكره . " فهذا يوهم بأنه يذهب إلى تضمينها معناه ، ولذا أغتت عن ذكره ، ثم يعضد ذلك بما ذكره من أن سيبويه حكى عن الخليل حقيقة الجازم . فكيف يقول صاحبنا بعد هذا النقل

: " وهذا الذي ذكره السيرافي هو الذي يُعول عليه في هذه المسألة " مع أنه - كما سلف - يضعف مذهب القائلين بالتضمن ، بل ويُعمَل سبب تضعيفه له . ويصح بأن الجازم للجواب هو الشرط المقدر .

والذي يغلب على ظني أن ما نقله الولد من كلام السيرافي هو مستند والده في قوله بعد أن ذكر أن الجواب مجزوم بتضمن هذه الأشياء معنى (إن) : " وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه " فأبعدته نسبة ذلك إلى سيبويه عن الصواب .

والحق أن شرح السيرافي لهذا الموضع من كلام سيبويه هو الذي أوقع الوالد والولد فيما وقع كل منهما فيه .

٤ - قال في تعدادها لأنواع الجملة التي تقع شرطاً : " ولا تكون جملة الشرط إلا مصدرية بفعل متصرف مجزوم بالآداة لفظاً أو تقديرًا . وهو إما ماضي مجرد من حرف النفي ومن (قد) لفظاً أو تقديرًا " (١) .
فقوله : " لفظاً أو تقديرًا " بعد قوله : " ومن (قد) " وهم ، ولعمرك الذي قاده إليه هو قولهم في أحد أحوال جواب الشرط : أو ماضي مقرون ب (قد) لفظاً أو تقديرًا .

٥ - نسب إلى ابن الشجري أنه قال بالجزم ب (لو) فقال :
" وأجاز الجزم ب (لو) قوم منهم الشجري ، واحتج بقول الشاعر :
لو يشأ طار به ذوميمة لاحق الأطلال نهد ذو خصل " (٢)
وهو بذلك متابع لعبارة والده في شرح الكافية الشافية . (٣)

(١) ص : ١٠٢٥ ، ١٠٢٨ . (٢) ص : ١٠٢٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٦٣٣/٣ .

وقال صاحبنا في موضع آخر: " وحكى الشَّجَرِيُّ أَنَّ بعضهم يرى
الجزم بها لغة ^(١) .

والصَّواب أَنَّ ابن الشَّجَرِيَّ لم يُجِز ذلك، ولم يحكِ أَنَّها لغة . وإنما
حكى أَنَّ الجزم بها جاء في هذا الشَّعر بعد أَنَّ قال تعقيباً على بيست
الرَّضِيِّ ^(٢) :

إِنَّ الوفاءَ كما اقترحت فلو تَكُنَّ حَيًّا إِذَا ما كُنْتَ بالمزدابِ
: " جزم بـ (لو) وليس حقها أَنْ يجزم بها ، لأنَّها مفارقة لحروف الشرط ،
وإنَّ اقتضت جواباً كما تقتضيه (إن) الشرطية ، وذلك أَنَّ حرف الشرط
ينقل الماضي إلى الاستقبال كقولك : (إن خرجت فداً خرجنا) ، ولا تفعل
ذلك (لو) ، وإنما تقول : (لو خرجت أمس خرجنا) . وقد جاء
الجزم بـ (لو) في مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب
وقال أيضاً في موضع آخر من الأُمالي ^(٣) : " و (لو) من الحروف
التي تقتضي الأُجوة ، وتختصُّ بالفعل ، ولكنَّهم لم يجزموا به ، لأنَّه لا ينقل
الماضي إلى الاستقبال ، كما تفعل حروف الشرط ، تقول : (لو زارني زيد
أمس أكرت) . وربَّما جزموا به في الضُّرورة ، قالت امرأة من بني الحارث
بن كعب "

٦ - من زلات اللُّغوية استعمال تعبير : (بالنسبة لـ . . .) ^(٤) ،
ووالده يستخدمه أيضاً ^(٥) . وهو تعبير غير فصيح .

وكذلك استخدامه كوالده ^(٦) (أو) مكان (أم) التي تقع

(١) ص: ١٠٦٠ وما بعدها .

(٢) أمالي ابن الشجري : ١ / ١٨٦ وما بعدها ، وانظر الخزانة : ١١ / ٢٩٨
وشرح أبيات المغني : ٥ / ١٠٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٣ وانظر الخزانة وشرح أبيات المغني
الحاشية السابقة .

(٤) انظر مثلاً ص : ١١٠٥٣٥٢٧٣٦٥٨٧٦٥٨٨٣٥٠٠٠ .

(٥) انظر ص : ١٠٥١ .

(٦) انظر مثلاً (الأبي) ص : ٥٩٢ ، ٧٤١ ، ٩٠٠ (الابن) ص : ١٠٣٠ ، ١٠٢٣ .

بمد همزة التَّسْوِيَةِ ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : " إِذَا عَطَفْتَ
بِمَدِّ الْهَمْزَةِ بِ (أَوْ) ، فَإِنَّ كَانَتْ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ لَمْ يَجْزِ قِيَاسًا مَوْقِدَ أُوْلَعِ
الْفُقَهَاءُ وَغَيْرِهِمْ بِأَنَّ يَقُولُوا : (سِوَاءٌ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا) ، وَهِيَ نَظِيرُ
قَوْلِهِمْ : (يَجِبُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ كَذَا أَوْ كَذَا) . وَالصَّوَابُ الْعَطْفُ فِي
الْأَوَّلِ بِ (أَمْ) ، وَفِي الثَّانِي بِالْوَاوِ . "

(١) المَغْنِي : ٠٦٣ . وَرَاجِعِ الْأَصُولِ : ٠٢١٤ / ٢ .

موازنة بين شرح المصنف في السفر الثاني

وشرح ابنه في التكملة

إنَّ الأوراق القليلة التي بين أيدينا من تكملة الابن، والتي تحتوي على شرح بابين هما : باب إعراب الفعل وعوامله ، وباب عوامل الجزم ، إضافة إلى ما شرحه من باب تنميط الكلام على كلمات مُفْتَقَرَة إلى ذلك ، لا تكفي لإقامة موازنة بينها وبين ما شرحه الأب من أبواب السفر الثاني التي بلغت خمساً وعشرين باباً . وسأحاول الموازنة بينهما قَدْر الاستطاعة في الأمور الآتية : مصادرها . شواهدهما . ما سلف ذكره في الحديث عن مادة الابن النحويّة .

١ - مصادرها :

نظييراً لما قدَّمْتُ فإنَّ الأب لا بُدَّ أن يكون أكثر مصادراً من الابن ، فالمتبع لعمليهما يشعر بوضوح أنَّ الشَّيْخ جمال الدين أوسع اطلاعاً على كُتُب النُّحو واللُّغة والأدب والحديث وغيرها ، يدلُّ على هذا كثرة ما ذكره من مسائل الخلاف بين النُّحاة وهو أمر لا يُعرف أحدٌ سبقه إليه ، وكثرة الشواهد الشعريّة والنثرية التي لم يُسبق إليها والتي أفادها من مراجعته لكثير من كُتُب الأدب واللُّغة وغيرها من المظانِّ (١) ، وكثرة الأحاديث والآثار التي استشهد بها والتي تهيأت له من إطلاعه على كُتُب الحديث وغريبه وكُتُب السِّير ، وكثرة القراءات التي ذكرها سواءً كانت من السَّبْع المشهورة أم من غيرها .

في حين تقدَّم (٢) أنَّ شواهد الابن الشعريّة جُلِّها معروف في كُتُب النُّحو وغير المعروف منها أفاده من كُتُب والده التي كانت من مصادره ، وكذا الأحاديث والآثار التي استشهد بها أخذها من كُتُب أبيه .

(١) انظر ما سيأتي في الكلام عن شواهدهما .

(٢) انظر ص : ٣٣

ويغلب على ظني أن الأبواب الستة الواقعة بين ما انتهى إليه
الأب من الشرح وبين ما بدأ بشرحه الابن إضافة إلى تلك المواضع من
الفصل الثاني من باب عوامل الجزم (١) تركها الابن لعدم معرفته
بمصادر أبيه في بعض الأمور التي أشار إليها في المتن . بل يغلب على ظني
أن هذا الأمر كان سبباً في عزوف الابن عن تتميم شرح الكتاب .
ويقوي هذا الظن ما سلف في زلاته (٢) من أنه لم يعرف مستند
أبيه في قوله في أثناء حديثه عن (إذاً) : " وليست مضمرة بعدها (أن)
، خلافاً للخليل " . وقول أبي حيان عنه : " وكان - رحمه الله - جيد الفهم
قليل المحفوظ في هذا العلم " (٣) .

٢ - شواهدهما :

- القرآن الكريم :

(٤)
بالمقارنة مع ما سلف في الحديث عن شواهد بدر الدين القرآنية
يبدو الأب أوسع اطلاعاً على كتب القراءات والاحتجاج لها والتفسير ،
فقلماً ذكر الأب قراءة من السبع المشهورة من غير أن يُسَمِّي القارئ بها ،
أما ما كان من غير السبع المشهورة فإنه نسب عدداً كبيراً منها إلى
أصحابها .

- الحديث الشريف والأثر :

كان الشيخ جمال الدين إماماً في الحديث ، ويكفيه شهادة على ما
ذكرنا أن النووي أحد تلاميذه (٥) ، وأنه ألف كتاباً على صحيح البخاري

(١) انظر ص : ٩١٥ الحاشية رقم (١) ، وص : ١٠٥٠ الحاشية الأخيرة .

(٢) انظر ما سلف ص : ٦٣ (٣) التذييل والتكميل : ١٠٠/٨ ب

(٤) انظر ما سلف ص : ٣١

(٥) نفع الطيب : ٢٢٩/٢ ، وشذرات الذهب : ٥/٢٣٩ .

سمّاه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" والذي يهمننا أن الشيخ جمال الدين أكثر من الاستشهاد بالحديث والأثر وهو بذلك تقدّم على من سبقه من نحاة الأندلس الذين استشهدوا بالحديث (١) وهذا يدلّ على سعة اطلاعه على كُتب الحديث وغريبه وعلى كُتب السِّيَر والتاريخ وغيرها من المظان.

أما ابنه بدر الدين فكان عالماً عليه فيما استشهد به من حديث أو أثر في تكلمه .

- الشعر :

ذكرت فيما سلف (٢) أن الشيخ جمال الدين ثرى ثقافتنا النحويّة بفيض من الشواهد الشعرية، وهذا الأمر يبدو واضحاً في شرحه على التسهيل أكثر مما يبدو في أي كتاب آخر له، بل أكثر مما يبدو في كتبه الأخرى مجتمعة.

قال الصفدي : "وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجبياً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره" (٣).

وقد سلف غير مرة (٤) أن جلّ شواهد الابن الشعرية معروفة في كُتب النحو، وأن غير المعروف منها أخذه عن أبيه .

٣ - ما سلف ذكره في الحديث عن مادة الابن النحويّة .

- القياس :

تقدّم أن الابن كآبيه لا يجيز القياس على النادر، وتقدّم أيضاً التمثيل لا أخذ الابن بالقياس الأصلي (٥) . وضمير هنا لبعض ما أجازه

-
- (١) انظر ما سلف ص : ٣٠ وانظر الفهارس فهرس الحديث والأثر .
 (٢) انظر ما سلف ص : ٣٣ (٣) الوافي بالوفيات : ٣/٣٥٩ وما بعدها .
 (٤) انظر ما سلف ص ٣٣ و ص ٧١
 (٥) انظر ما سلف ص ٤٠

الأب مُعتدّاً على قياس التمثيل :

أ - تجويزه تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فِعلاً
متصّراً قياساً على سائر الفضلات . قال : " . . . والمنع مذهب سيبويه
، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد . ويقولهم أقول قياساً على
سائر الفضلات المنصوية بفعل متصّرف ، ولصحة ورود ذلك في الكلام
الفصح بالنقل الصحيح . . . " (١)

ب - قال بعد : " أن ساق شواهد زيادة (عن ، وعلى)
والباء عوضاً : " ويجوز عندي أن تُعامل بهذه المعاملة (من) واللام
و (إلى ، وفي) قياساً على (عن ، وعلى) والياء ، فيقال : (عرفتُ
مَنْ عَجِبْتُ ، ولمَنْ قلتَ ، وإلى مَنْ أويتَ ، وفيمنْ رغبتَ) . والأصل : عرفتُ
مَنْ عَجِبْتُ منه ، ومَنْ قلتَ له ، ومَنْ أويتَ إليه ، ومَنْ رغبتَ فيه . فحذف ما بعد
(مَنْ) وزيد ما قبلها عوضاً . " (٢)

ج - قال بعد أن أجاز ما ذكره المبرد من أنه يُقال في (أبي)
: (أبا) بـر الياء التي هي لام الكلمة ، وإدغامها مع ياء المتكلم ،
واستشهد لذلك ، قال :

" ولم أجد شاهداً على (أخي) ، ولكن أُجيزه قياساً على (أبا) ،
كما فعل أبو المبراس . " (٣)

(٢) ص : ٤٢٩ وما بعدها .

(١) ص : ١٠٦ .

(٣) ص : ٦٢٨ .

وقال بعد أن دَفَعَ إجازةً فتح (ياغفراً هلمني) كما فعل بعضهم
 حملاً على (ياسلمة) المرخم الذي أُقِحِتْ فيه الهاء بعد الترخيم : وهذا
 لا يصح ؛ لأنه غير مسموع ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل . . . فحق ما
 هي فيه أن يقصر على السماع ولا يقاس عليه غيره من ذوات الهاء فكيف يقاس
 عليه ذوات الألف المدودة (١) .

- الأصول -

رأينا فيما سبق (٢) أن الابن اعتمد على عدد من الأصول ، وأنه
 قد استخدم بعضها استخداماً غير سليم . ولم أفتأ فيما شرحه والده من
 السفر الثاني على أصل استخدامه الأب استخداماً غير سليم . وهذا يدل
 على تمكنه من هذا العلم وسعة باعه فيه .

- الضرورة -

بيّنت في كلامي عن بدر الدين (٣) أنه موافق لوالده في موقفه
 من الضرورة . وكلامي هناك يعني عن إعادته هنا .

أما مرضهما لآراء النحاة وموقفهما منها واختياراتهما فإنها أمور
 يفرضها ما أورده الأب في متنه من إشارات ، فلا أرى حاجة للكلام فيها
 هنا ، ولا نبيّ أشرت فيما سلف إلى أن الولد موافق لأبيه في أكثر الأحيان ،
 ثم بيّنت المسائل التي خالفه أو استدرك عليه فيها (٤) .

وتجدد الإشارة أخيراً إلى أن الشيخ جمال الدين وقعت منه فيما
 شرحه من أبواب السفر الثاني بعض الزلات نبيّهت عليها في الحواشي (٥) .

(١) ص : ٨٤٦ (٢) انظر ما سلف ص : ٤٤

(٣) انظر ما سلف ص : ٤٧ (٤) انظر ما سلف ص : ٤٥ وما بعدها .

(٥) انظر مثلاً ص : ٦٤ الحاشية (١٠) و ص : ٨٢ الحاشية (٢) .

و ص : ٨٤ (الحاشية (٣) ، و ص : ٨٨ الحاشية (٣) ، و ص :

(٥٤) الحاشية (٢) ، و ص : ٧٢٣ الحاشية (١) ، و ص : ٨٤٨

الحاشية (٥) .

القسم الثاني

- قضايا التسهيل والشرح من حيث التمام والنقصان .
- وصف النسخ .
- عملي في الكتاب .
- تحقيق السفر الثاني من شرح المصنف مع تكملة ابنه بدر الدين .

قضايا التسهيل والشرح من حيث التمام والنقصان

يُشكّل كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" مع ما ألفه حوله من شروح ومختصرات وتكملات وتعليقات أكبر جمهرة نحوية وصرفية فسي ثقافتنا العربية. فقد عدّ الدكتور عبدالله الحسيني سبعة وستين كتاباً تتناول التسهيل من الزوايا التي أسلفت ذكرها (١).

ولذا ارتأيت أن أمهد لبحثي بعرض بعض القضايا المتصلة بهذا الكتاب وشرحه الذي بين أيدينا.

١ - حكى الصفدي (٢) أن شرح المصنف للتسهيل كان كاملاً عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشاغوري الشافعي تلميذ المصنف، وأنه كان يأمل أن يولّى وظيفة أستاذه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق وبقي الشرح مخروماً بين أيدي الناس.

هذه الرواية قد يكون لها نصيب من الصحة، فالباحث لا يستطيع أن يدفعها؛ لأن وجود متن التسهيل كاملاً يجعله لا يستبعد أن يكون الشيخ قد شرحه لتلميذه هذا املاً في جلسات متعدّدة على عادة الشيوخ في شرح متونهم أو متون غيرهم من العلماء لطلابهم.

(١) شفاء العليل : ٣٩/١ وما بعدها.

(٢) بغية الوعاة : ١٣٤/١.

(٣) انظر وصفي لهذه النسخة ص :

كما أن الباحث لا يستطيع أن يجزم بصحة هذه الرواية لعدم توفر دليل عليها ، فلم أستطع الوقوف على نقل واحد يدل على أنه شرح شيئاً من التسهيل بعد الذي بين أيدينا في كتاب من الكتب التي وقفت عليها .

٢ - قال أبوحيان (١) : " وكان - رحمه الله - كثيراً ما يُعنى بتحريره ، ويولع بتهديبه ، وتغييره ، فيزيد وينقص ، وينقح ويلخص ، فنُسخت من هذا الكتاب نسخٌ تنافر مبناها ، واختلف لفظها ومعناها ، إلى أن عرض له - رحمه الله - أن يشرحه ويفسره ويوضحه ، ففعل أكثر ما شرحه ، ونظر إليه بعين العناية وانتهى في شرحه إلى باب : مصادر غير الثلاثي ، وذلك أنصف من نصه ، وعاقه عن إكماله محتوم حتفه . "

ونسخة الظاهرية فيها أدلة واضحة على صدق ما ذكره أبوحيان فمن جهة المتن مثلاً لم يذكر الشيخ من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة : كون الحال جملة مقترنة بالواو ، في حين ذكر ذلك في النسخة التي شرحها (٢) .

ومن جهة المتن أيضاً يُلاحظ ما أُشرت إليه في بعض حواشي السفر

الثاني ما ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل وابن عقيل في الساعد حول خلاف نسخه . وفي النسخة (٣) أيضاً بعض الأمثلة لتغييره مواضع من المتن ، أما من جانب الشرح فمبتين

أنه كان يُغير فيه من التواحي الآتية :

(١) التذييل والتكميل : ٢/٤ .

(٢) انظر ص ١٧ الحاشية (٣) ، ٢١ الحاشية (١) .

واقصر دائماً في التمثيل لما أذهب إليه على ما ورد في السفر الثاني من الشرح ، وهو كافي لإثبات ذلك . وما يقع لك في السفر الأول ليس إلا زيادة في الأدلة .

(٣) انظر مثلاً ص ٣٥ الحاشية (١) ، ٦٠ الحاشيتان (١ و ٤) ،

١٢٧ الحاشية (٧) ، ١٣٣ الحاشية (٥) .

(٤) انظر وصف النسخة (ع) ، ص ٧٩ .

أ - تنقيحه وتهذيبه ، فمن ذلك أن المصنّف كان يرى في نسخة الظاهرية أن لسيبويه رأيين في قولهم : " كلمته فاه إلى في " أحدهما : رأيه الذي ذكره في الكتاب . والثاني : أن تقديره : جاعلاً فاه إلى في . والحق أن الثاني هو رأي الكوفيّين كما ذكر المصنّف في النسخة التي شرحها بخطه ^(١) وفي النسخة (ع) بعض الأمثلة لهذا الموضوع ^(٢) .

ب - حذف بعض الأشياء . فمن ذلك أنه بعد أن ساق إجازة الكسائيّ لإعمال اسم الفاعل الموصوف وما يمكن أن يُحتجّ له به ، ودفع ذلك كله ، زاد في نسخة الظاهرية قوله : " ووافق بعض أصحابنا الكسائيّ في إعمال الموصوف قبل الصّفة ، لأنّ ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، فأجاز : (أنا زيداً ضاربٌ أيُّ ضاربٍ) ومنع (أنا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ زيداً) ، واستدلّ صاحب هذا الرأي بقول الشاعر :

وولّي كُشُوب العشيّ بوابلٍ ويخرجن من جعدٍ ثراه منصّبٍ

فرفع (ثراه) ب (جعد) ، ثم نعمته ب (منصب) . ^(٣)

وتعلّق أبو حيان بهذه الزيادة ، وحكاها عن المصنّف على عادته في ذكر ما ورد في أتم النسخ من شرح كلّ عبارة من المتن - دون أن يذكر أنّها من غير الشرح الذي كتبه المصنّف بخطه ليقول : " هذا الذي ذكره لا نعلم فيه خلافاً من أنّه إذا وُصِف بعد أخذه مفعوله جاز ذلك ، وليس وصفه بعد أن أخذ مفعوله قادحاً في عمله . ويظهر من كلام المصنّف ^(٤) أنّه متى وُصِف لم يعمل ، ولذلك ذكر وصفه بعد العمل عن بعض أصحابنا ."

(١) انظر ص ٦ الحاشية (٢) . (٢) انظر وصف النسخة ص : ٧٩ .

(٣) انظر ص ٢٩٠ الحاشية (٢) . وانظر أيضاً ص ٧٦ الحاشية (٨) .

(٤) التذييل والتكميل : ٢٠٦ / ٣ / ب .

- ج - إضافة بعض الأشياء (١) .
 د - إضافة بعض الشواهد (٢) ، وحذف بعضها (٣) ، أو
 تبديلها بأخرى (٤) .

٣ - أن المصنف لم يكمل الشرح الذي بين أيدينا ، وإنما وصل
 إلى أول باب "مصادر غير الثلاثي" وعاقه عن إكماله محتوم حتفه (٥) .

- وفي تراثنا كتباً عديدة ، لا تقل قيمة عن هذا الشرح
 فيما ألفت فيه إلا أنها لم تكمل ، ومع ذلك تعدّ من المصادر المهمّة
 في فنونها ، نذكر منها نتائج الفكر للسهيبي والمجموع للنووي والدر والنظيم
 في تفسير القرآن الكريم لتقي الدين السبكي .

-
- (١) انظر مثلاً
 الحاشية (١) ، ٢٣ ، الحاشيتان (٧٥ و ٧٦) ، الحاشية (٢) ، ٢١ ،
 (٤) ، ٨٢ ، الحاشية (٤) ، ١١٧ ، الحاشية (٧) ، ٢٢٧ ،
 الحاشية (٨) ، ٢٥٣ ، الحاشية (٤) .
 (٢) انظر مثلاً ص ٤١ الحاشية (٣) ، ٧٨ ، الحاشية (٣) ، ٩٧ ،
 الحاشية (٨) ، ٢٢٧ ، الحاشية (٨) .
 (٣) انظر مثلاً ص ٦٥ الحاشية (٢) ، ٧٦ ، الحاشية (٨) .
 (٤) انظر مثلاً ص ٤ الحاشية (٩) .
 (٥) التذييل والتكميل : ٢/٤ .

وصف النسخ

١ - صورة دارالكتب المصرية :

هي النسخة التامة الوحيدة من بين النسخ التي بين يديّ ، عدد

أوراقها (٢٢٢) ورقة ، منها (٢١٥) ورقة لشرح العنصر ، و (١٨) ورقة لتكملة ابنه بدر الدين . وهي موزعة على سَفرين ينتهي الأولُ بنهاية باب الاحتشام ، ويشتمل على (١٢١) ورقة ونصف الورقة .

ويبدأ السفر الثاني ببداية باب الحال ، وينتهي بنهاية تكملة

الابن ، ويشتمل على (١١٠) ورقة ونصف الورقة . وقع خلل في ترتيب الأوراق في آخرها ، فأخّرت الورقة (٢٢٢) ، فجعلت برقم (٢٢٢) مع بقاء أرقام الأوراق متسلسلة .

في الصورة بدا في الورقة (١٩٢) بياني لعلة من أثر طومة أصابت

الأصل . كُتبت النسخة بخط مغربيّ في كلّ صفحة (٢١) سطرًا . وفيها بعض الأسقاط ، مرّدها إلى انتقال النظريين سطرين فيهما جملتان أولفطتان متطابقتان . وفيها التصحيف والتحرّيف^{كثير} . ضبطها قليل ، يضع ناسخها

أحيانًا علامات تحت الحروف غير المعجمة ، ويسقط همزة (ال) بعد حرف النداء ، ولا يتبع قاعدة ثابتة في رسم الألف ، فيرسم أحيانًا (معنى وشعري وحصى وبيجازى) : معنا ، شعرا ، حصا ، يجازا . ويرسم أحيانًا (مهما والنقا) : مهس والنقى . كما لا يتبع قاعدة ثابتة في رسم التاء والهاء

في آخر الكلمة ، فيرسم أحيانًا (رحمة) : رحمت ، ويرسم أحيانًا (الحيسات والولايات) : الحياة والولاية . ويرسم جمع المذكر السالم المعروف المضاف بالألف تفريق ك : (وافروا الأجر) .

كُتبت على الورقة التي تلي ورقة العنوان أسماء من تملكوها ، وهم كما

كُتبت بخطوطهم : " في نوبة الفقير بدر الدين القراني المالكي " (١) ، " في نوبة

العبد الحقير المحتاج إلى رحمة الأحد الصمد عبدالله بن عليّ بن إلياس بن شيخ

محمد عفا عنهم العاني ، في سنة ٩٩٢ " ، " بسم الله الرحمن الرحيم

(١) هو محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس : فقيه مالكي ، لغوي ، من أهل مصر (٩٢٩ - ١٠٠٨ هـ) ، الأعلام للزركلي .

مَلِكُ اللّٰهِ تَعَالَى بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدُ بْنُ التَّلَامِيدِ التُّرْكُزِيُّ هَذَا الْكِتَابَ بِالْجَمَاعِ
الْأَزْهَرِيِّمْ وَقَفَهُ عَلَى عَصْبَتِهِ وَقَفًا مَعْقِيًا فَمَنْ يَدَّ لَهُ فَإِثْمُهُ عَلَيْهِ . غُرَّة رَجَبِ عَامِ ١٢٨٩ هـ .
وعلى هامش النسخة بعض التعليقات كتَّبتُ الأخيرُ تحت بعضها اسمه .

ليس عليها اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ ، جاء في آخر ما شرح المصنّف :

" تمَّ والحمد لله ربَّ العالمين . ما وُجِدَ بخطِّ الشَّيْخِ جَمال الدين

- رحمه الله - من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . وصلَّى اللهُ

على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وسلَّم . "

وفي آخر تكلمة الابن :

" هذا آخر ما أُلفِيَ من كلام ابن المصنّف - رحمه الله عليه - من تكميل

شرح التسهيل . والحمد لله ربَّ العالمين . وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ خاتم

النَّبِيِّينَ وعلى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ . "

أصل الصورة برقم (١٠ / نحو / ش) في دار الكتب المصريَّة ، منها

ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي برقم : (٢٨) .

٢ - صورة نسخة الزاوية الحمزيَّة :

مرقمة على الصفحات ، عدد صفحاتها (٢٣٠) صفحة في كلِّ صفحة

(٢١) سطرا ، تبدأ بأوَّل باب الحال ، وتنتهي بنهاية باب القسم

كُتِبَ على صفحة العنوان : " هذا الجزء الثالث من شرح المصنّف " .

وآخرها : " كَمَلْ بِحَمْدِ اللّٰهِ تَعَالَى وَحَسَنِ عَوْنِهِ . وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ

وآلِهِ وسلَّم . يتلوهُ في الرَّابِعِ بابِ الإِضَافَةِ " .

خطها مغربيٌّ ، وأحسب أنَّها ونسخة دار الكتب من أرومة واحدة ،

فتصحيفاتها وتحريفاتها وأسقاطها تكاد تكون واحدة . سقطت منها ورقة

كاملة ^(٢) بين الصَّفحتين : ١٥ - ١٦ مع بقاء أرقام الصَّفحات متسلسلة .

ترقيمها حديث ، وليس في الصورة أي أثر للترقيم القديم .

(٢) انظر ص ١٩ الحاشية (٣) . وص : ٢١ الحاشية (٦) .

حصل خللٌ في ترتيب أوراقها ما بين الصفحة (١٣٣) و (١٧٤) نتيجة لتقديم بعض الأوراق وتأخير أخرى مع بقاء أرقام الصفحات متسلسلة. ضبطها قليل . وليس عليها اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ . رقمها في الزاوية الحمزية (٢٢) منها ميكروفيلم في مركز البحث العلمي رقم : (٧٠٢) .

٣ - مصورة نسخة نور عثمانية :

تبدأ بأول الشرح ، وتنتهي بنهاية باب الإضافة . عدد أوراقها (٣٥٨) ورقة ، في كل صفحة (٢٣) سطرًا . وتصيحاتها وتحريفاتها وأوهامها وأسقاطها كثيرة . وناسخها يتلاعب أحيانًا بالعبارة ، فيقدم وَهُوَ خَيْرٌ مِمَّا يُخَلِّ بالمعنى المراد منها .

خطها نسخي جميل ، مضبوطة بالشكل الكامل إلا أن ضبطها فيه أوهام كثيرة . على الورقة الأولى وقف من السلطان أبي المكارم عثمان خان بن مصطفى خان ، كتبه الحاج إبراهيم حنيف المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين . وفوق الوقف خاتم السلطان وعليه : " الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله " وفي أسفل الخاتم توقيمه . وتحت الوقف خاتم إبراهيم حنيف وعليه اسمه .

(١) وكتب في آخرها : " آخر الجزء الأول والحمد لله كما هو أهله .

(٢) كتبه العبد الضعيف أبو الفضل بن إبراهيم الأميمي الكاتب النحوي ،

نفعه الله بالعلم ولعن قرأ فيه ولجميع المسلمين (٣) . الحمد لله وحده .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . يتلوه في الجزء الثاني

باب التوابع * .

-
- (١) كذا العبارة فيها .
(٢) كذا .
(٣) كذا العبارة فيها .

تبدأ بقوله في باب المفعول به بعد التسمية :

" ص فصل ، ويحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه ... "

وتنتهي بقوله في باب اعمال المصدر :

" ... ولا يعمل المَحْدُودُ ، وهو المراد إلى (فعلة) قصداً

للتوحيد والدلالة على المرة " . عدد أوراقها (٢٣٥) ورقة في كلِّ
صفحة (١٧) سطراً " كُتِبَتْ بخط نسخيٍّ قديم غير معجم إلا في القليل ،
وكذلك بالنسبة للشكل . تُرِكَ له هامش بعرض (٣ سم) ... أصابته
رطوبة فتأكد المداد ، واحترق الورق حتى الورقة الحادية والستين (١) .

رقمها في المكتبة الظاهرية (١٦٨٨) عام

وهي نسخة سليمة من التصحيف والتحريف وسيشمر القارىء كم

أفدت من هذه النسخة الجليلة في تصويب تحريفات وتصحيفات الاصل .

(١) فهرس المخطوطات الظاهرية (قسم النحو) : ٢٨٢ .

مَا تَقَدَّمَ عَلِيمٌ أَنَّ نَسْخَةَ الظَّاهِرِيَّةِ هِيَ أَفْضَلُ النَّسْخِ الْمَذْكُورَةِ ، إِلَّا أَنَّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا ، لِأَنَّهَا تُحْتَمِلُ مَرَحَلَةَ مُتَقَدِّمَةٍ مِنَ الشَّرْحِ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا بَيِّنًا عَنِ النَّسْخَةِ الَّتِي شَرَحَهَا الْمُصَنِّفُ بِخَطِّهِ فِي آخِرِ عَمَلِهِ (١) . وَمَا تَحْتَوِيهِ هَذِهِ النَّسْخَةُ مِنْ أَبْوَابِ السُّفَرِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ عَمَلِي لَا يَكَادُ يَبْلُغُ النِّصْفَ . فَكَتَفَيْتُ بِمُقَابَلَتِهَا وَإِيفَادَةِ مِنْهَا مَعَ التَّنْبِيهِ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَيَّ مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ قَوْلٍ كَانَ قَالَهُ الشَّيْخُ ثُمَّ رَجَعْتُ عَنْهُ فِي النَّسْخَةِ الَّتِي شَرَحَهَا بِخَطِّهِ . وَأَشْرْتُ إِلَيْهَا بِالْحَرْفِ (ظ) .

أَمَّا نَسْخَةُ نَوْرِ عَشْمَانِيَةِ فَبَيْنَهَا مِنَ الْوَهْمِ وَالتَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ مَا جَعَلَنِي لَا أَعُودُ إِلَيْهَا إِلَّا فِي خَالَاتِي اخْتِصَارًا لِمَثَلِ الْحَوَاشِيِ الَّتِي كَانَتْ سَتَكْتَبُ لَوْ قُوِيْلَتْ هَذِهِ النَّسْخَةُ مَعَ النَّسْخِ الْآخَرِيِّ مُقَابَلَةً تَامَةً . أَمَّا الْحَالَتَانِ فِيهِمَا :

- ١ - عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّسْخِ . فَكُنْتُ أَفِيدُ مِنْهَا أحيانًا ، وَأحيانًا أُثَبِتُ مَا فِيهَا مِنْ أَوْهَامٍ بَعْدَ عَرْضِ خِلَافِ النَّسْخِ ، لِتَكُونَ نَمَازِجَ لِمَا قَلَّتْ عَنْهَا .
- ٢ - عِنْدَمَا أَشْعُرُ بِأَنَّ شَيْئًا سَقَطَ فِي الْأَصْلِ . وَأَشْرْتُ إِلَيْهَا بِالْحَرْفِ (ع) .

أَمَّا نَسْخَةُ الزَّائِيَةِ الْحَمَزِيَّةِ ، فَقَدْ سَلَفَ (٢) أَنَّهَا وَنَسْخَةُ دَارِ الْكُتُبِ قَدْ تَكُونَانِ مِنْ أَرْوَمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَهِيَ نَسْخَةٌ نَاقِصَةٌ ، فَكَتَفَيْتُ بِمُقَابَلَتِهَا مُقَابَلَةً تَامَةً مَعَ الْأَصْلِ . وَأَشْرْتُ إِلَيْهَا بِالْحَرْفِ (ح) .

وَهَذَا تَكُونُ نَسْخَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ أَصْلًا هَذِهِ النَّسْخُ لَا عِتَابَ لَهَا أَصْلًا لِتَعَامُهَا وَلَكِنْ وَصَفَ أَبِي حَيَّانَ لِلنَّسْخَةِ الَّتِي كَتَبَهَا الْمُصَنِّفُ بِخَطِّهِ يَنْطَبِقُ عَلَيَّ مَا فِيهَا ، فَهِيَ مَنسُوخَةٌ عَنِ نَسْخَةِ الْمُصَنِّفِ أَوْ عَنِ نَسْخِ مَنسُوخَةٍ مِنْ نَسْخَةِ الْمُصَنِّفِ ، وَهِيَ الْأَقْرَبُ .

(١) انظر ما سلف في التمهيد ص : ٦ وفي وصف النسخة ص : ٧٨

(٢) انظر ص : ٧٨

فَنَسَخَتْ عَنْهَا ، وَصَوَّبَتْ مَا فِيهَا مِنْ تَصْحِيفٍ وَتَحْرِيفٍ وَمَلَأَتْ مَوَاضِعَ
السَّقَطِ فِيهَا مَعْتَمِداً عَلَى مَا فِي النَّسْخِ الْآخَرَى وَعَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ فِي
التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الشَّرْحِ وَمِنْ كَلَامِ ابْنِهِ فِي التَّكْمَلَةِ ، وَعَلَى
مَا حَكَاهُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً نَاطِرَ الْجَيْشِ فِي تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ . كَمَا اعْتَمَدَتْ عَلَى
نَسْخَةِ " تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ " الْمَحَقَّقَةِ فِي تَصْوِيبِ مَا شَكَّكَ صَحَّتَهُ
فِي الْمَتْنِ ، وَفِي مَلَأَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي سَقَطَتْ مِنْهُ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّسْخَةَ الَّتِي اعْتَمَدْتُ عَلَيْهَا أَصْلاً لَيْسَتْ بِخَطِّ مُصَنِّفِهَا ،
وَلَا مَقْرُوءَةً عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا أَحَدٌ عِوَاءَ هَذَا الْفَنِّ ، فَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ كَانِ
الْوَاجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ كَمَا هِيَ ، وَيُعْلَقَ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيقٍ فِي الْحَاشِيَةِ .
فَإِنَّ أَطْبِيقَ مَا فِي النَّسْخِ وَالتَّقْوِيلِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا عَلَى أَمْرِ أُثْبِتُهُ
كَأَنَّ هُوَ ، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ مِنْ صُنْعِ الْمُصَنِّفِ .
وَحَاوَلْتُ جَهْدِي أَنْ أُعْنِيَ بِالنَّصِّ ، لَا أُخْرِجُهُ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ إِلَى
الصُّورَةِ الَّتِي تَرَكَهَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا .

حَافِظْتُ عَلَى رَسْمِ وَإِعْجَامِ الشُّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَةِ كَمَا وَرَدَتْ فِي الْمَخْطُوطِ ،
وَتَبَيَّنَ لِي أَنَّهَا بَقْرَاءَةٌ نَافِعَةٌ ، فَضَبَطْتُهَا بِرِوَايَةِ وَرْشٍ عَنْهُ . (١) وَخَرَّجْتُ وَجْوهَ
الْقُرْآنِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُصَنِّفُ وَابْنُهُ مِنْ كُتُبِ الْقُرْآنِ وَالْتَفْسِيرِ .
خَرَّجْتُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ الشَّرِيفَةَ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ
كُتُبِ الْخَدِيثِ مُقَدِّماً الْكُتُبَ السَّنَّةَ ، وَمِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَطَائِنِ . وَأَشْرْتُ إِلَى اخْتِلَافِ
اللَّفْظِ - إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِ الْاسْتِشْهَادِ - لِيُمَيِّزَ الْقَارِئُ لَفْظَ الْاسْتِشْهَادِ مِنْ غَيْرِهِ .

(١) انظر ما سلفه ص: ٣١

رَأَيْتُ جُلَّ الْمَحَقِّقِينَ الْيَوْمَ يَغْيِرُونَ قِرَاءَةَ الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي يَحَقِّقُونَهَا
بِمَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ وَهُوَ أَمْرٌ جَدُّ خَطِيرٌ ؛ لِأَنَّ مَعْظَمَ
أَصْقَاعِ الشَّرْقِ الْإِسْلَامِيِّ قَبْلَ انْتِقَالِ دَارِ الْخِلَافَةِ إِلَى اسْطَنْبُولِ كَانَتْ
تَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ، أَمَّا مَغْرِبُهُ فَكَانَ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ . فَالْأَتْرَاقُ
هُمُ الَّذِينَ أَشَاعُوا رِوَايَةَ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ ، لِتَحَلُّلِ مَحَلِّ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو
فِي مَعْظَمِ أَصْقَاعِ الشَّرْقِ الْإِسْلَامِيِّ . كَمَا أَنَّهُمْ أَشَاعُوا الْمَذْهَبَ الْحَنْفِيَّ
أَيْضاً فِيهِ . وَحَافِظُ الْمَغْرِبِ عَلَى قِرَاءَتِهِ وَمَذْهَبِهِ إِلَى الْيَوْمِ .

وخرَّجَتُ الأُمثالَ الواردةَ في هذا السُّفرِ مِن بَعْضِ كُتُبِ الأُمثالِ واللِّغَةِ ،
وكذا خَرَّجَتُ الأَقوالَ العرويةَ عن العربِ مِن بَعْضِ كُتُبِ اللِّغَةِ والنَّحوِ . وخرَّجَتُ
الشُّواهدَ الشَّعريةَ سَمًا عَشَرَتُ عَلَيهِ مِن دواوينِ أَصحابِها مُقدِّمًا الدِّيوانَ عَلى
غيرهِ ، لِأَنَّهُ أَثبَتُ شَيءٌ في توثيقِ نَسبَةِ الشَّاهدِ إِلى صاحِبِهِ ، ثُمَّ خَرَّجَتُها
مِن أُمَّهاتِ كُتُبِ الأَدبِ واللِّغَةِ وَسَمًا وَقَعَ تحتَ يَدِي مِن أَهَمِّ كُتُبِ النَّحوِ . ونَبَّهتُ
عَلى اِختلافِ الرِّوايةِ - إِذ كانَ في مَوضعِ الاستشهادِ - لِتَيَمِّينِ القارِئِ رِوايةَ
الاستشهادِ مِن غيرِها .

أَحَلتُ النَّصوصَ التي نَقَلها المصنِّفُ وابْنَهُ والآراءَ التي ذَكَرَها وَسَمَّيَا
أَصحابِها إِلى أَصولِها - إِذِ اسْتَطَعْتُ - فَإِن لَم أَستطِعْ أَحَلتُها إِلى بَعْضِ
كُتُبِ النَّحوِ . أمَّا الآراءُ التي ذَكَرَها ، ولم يُسَمَّيَا أَصحابِها كَأَن يَقولَ : (قال
قومٌ) أو نحو ذلك ، فقد حاولتُ أَن أَذكَرَ في الحاشيةَ أَسماءَ أَصحابِها
ما اسْتَطَعْتُ إِلى ذلكِ سَبيلًا .

أَشَرْتُ إِلى مَصادرِ ترجمةِ قَليلٍ مِنَ الأَعلامِ الذين قَدَّرتُ أَن مَصادرَ
ترجمَتِهِم قد تكونُ بَعيدةَ عَن ذَهنِ القارِئِ ، ولم أَسرفِ في شَرحِ الألفاظِ
اللِّغويةِ ، ولم أَنقُلَ مِن كُتُبِ النَّحوِ لِتَوضيحِ بَعْضِ المسائلِ ، بَل اِكتفيتُ بِالإِحالَةِ
إِلى بَعْضِها . كَلَّ ذلكَ لِكَي لا أَثَقَلَ الحواشيَ بِما لا ضرورةَ تَدعو إِليه .
ووضعتُ لِلكتابِ كُلِّ فِهارِسَ تَسهيلِ الفَائدةِ مِنهُ ، وهي فِهارِسُ أَبوابِهِ ، ومَوضوعاتِهِ ،
والشُّواهدِ القَرآنيةِ ، والحديثِ والآثِرِ ، والأُمثالِ والأَقوالِ المأثُورةِ ، والنماذجِ والتراكيبِ
النحويةِ ، والأشعارِ ، والأَرجازِ ، والأَعلامِ ، والقَبائلِ والطوائِفِ ، والأَماكنِ والبلدانِ ،
والكُتُبِ التي ذَكَرَها المصنِّفُ وابْنَهُ .

وبعدُ : فحَسبِي أَنني أَخلَصتُ في عَليِّ هذا النِّيةَ ، ولم آلُ جَهدًا في تَدقيقِهِ
وتصوِيبِهِ ، فَإِن أَصِبتُ فَبِفضلِ مِنَ اللهِ سِبحانَهُ ثُمَّ بِالجَهدِ الَّذي يَذلُهُ أَستانِنا
العلامةُ أَحمدُ راتبُ النفاخِ فـــــــي فَترتِي الإِجازَةَ ودِبلومِ الدِراساتِ العَليا ،
وهو جَهدٌ مِهما قَلتُ في شُكرِهِ عَلَيهِ فَإِنني لِن أَشعرُ أَني ونِيتِهِ بَعْضَ حَقِّهِ ، فجزاهُ
اللَّهُ الجِزاءَ الأوفى . وَإِن أَخطأتُ فَمِن عَجْزِي وقُصورِي . وَإِنِّي لا أَشكرُ كُلَّ مَن وَقَعَ عَلى
وهمِ أو خَطأً في عَليِّ فأوقَفني عَلى صَحتِهِ .

أمر من وزير الصحة
على الأخصائيين
بالإدارة العامة للصحة
بالتعاون مع
المرضى في هذا الشأن
على عرضهم وتقديم
معلوماتهم عليه
مما لا يخفى على
أحد



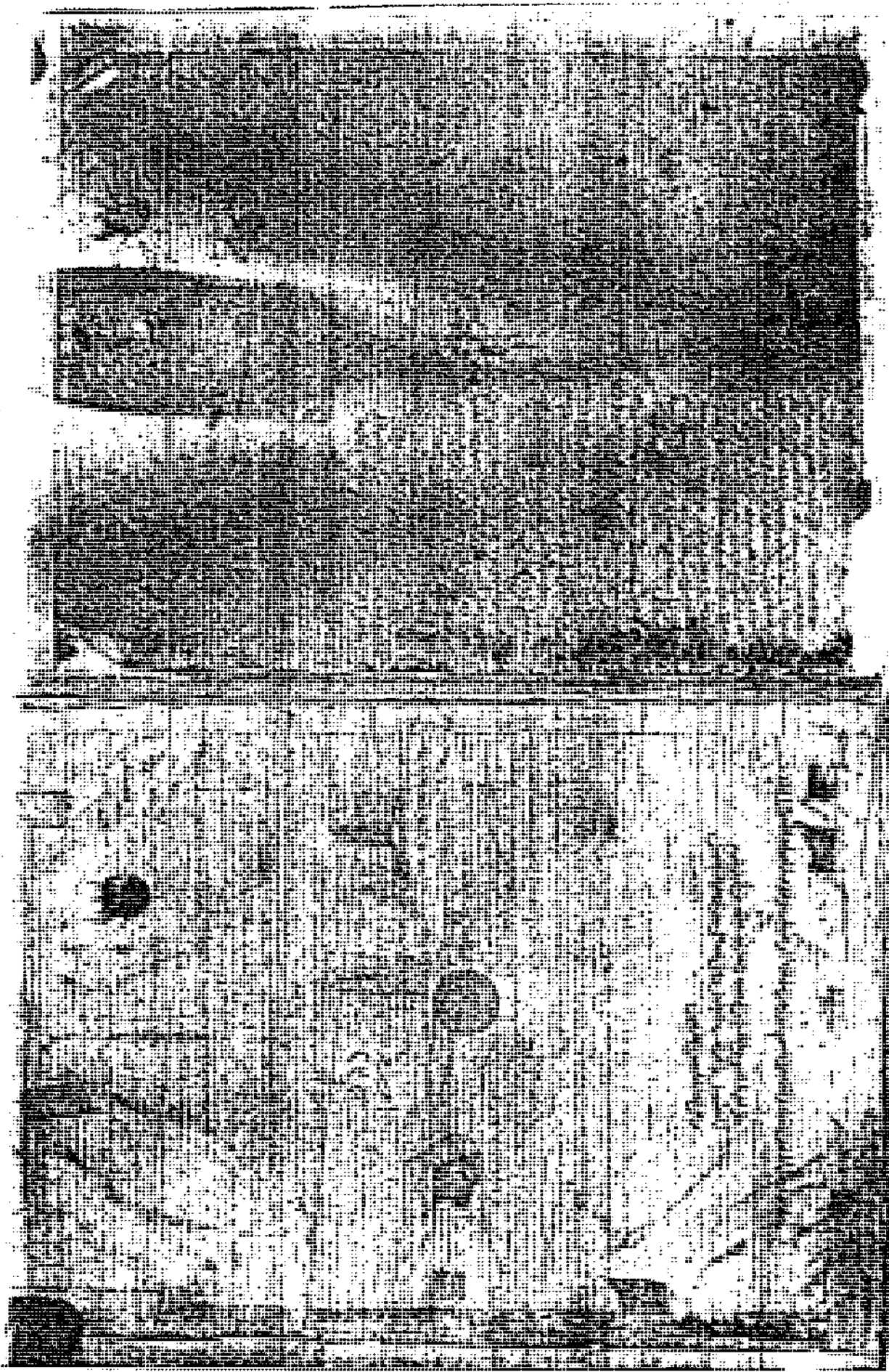
٤٤٧٥٥
١٠
١٠

والله اعلم

في حضرات الباحثين والمطالعين
الرجح الفضل مشكورين بكتابة البيانات المطلوبة في هذه العتاقة
بمزيد من ما ترونه من ملاحظات ومعلومات تتصل ببحثنا النظمي
مباركة على المحافظة طه وأهلها فتصرف به، وتيسر الأمر على الباحثين
وذلك في الورقة الملصقة المرافقة ما

المدير العام
أمين أمر من قنديل

صورة اللوح الذي يلي صفحة العنوان من نسخة الأصل



٥٢٢

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

مقالة في علاج الحصاة

عمر الحجر عنه والجحير والتهيب ينهي الخطب بوجوه حصواته والابوي
 محمد بن قاطم بن محمد بن عوف بن مفعول بن مفعول بن مفعول بن مفعول
 وذلك لما يصعب العمل ببعضه في النور وما بالمال المترك للمد
 بما لا يعجز عن انساب الماعز الباعل

العرض الآن ما نطقتو ضرورة وما لا يجوز

من الماعز والاول من مفعول بن مفعول فاصفا الماعز الماعز مضم
 الباع والخواتم انا ان الماعز على ذلك ودرعهم واستغنوا عنها
 الماعز اللدعي فيسركو ودرعهم كالماعز بملابنا من الماعز
 الذي في ما بين ارض القندهة ماعز في ذلك من الماعز في حده
 ان لم يكن جنوا الماعز كالماعز من السواك لا يتصل بالموك
 بالاسرلة زفاد لا يتصلون كما كالماعز كالماعز كالماعز
 وبذلك الا انواع الماعز من الماعز كالماعز كالماعز كالماعز
 حده وانچه وندع على ماعز ماعز ماعز ماعز ماعز ماعز ماعز
 كالماعز كالماعز كالماعز كالماعز كالماعز كالماعز كالماعز

ومعنى والاعتراف على كذا انما يصعب العمل على بعض الايام وما
 وعمر الماعز واما ما في سباب الابهة عن الابهة والاولى كصعق

جسج معى عات ومنه قول الشاعر
 ما في ربه ما في ربه ما في ربه ما في ربه

وكذلك في بعض النسخ
 والاولى معى لطف ليل الابهة سباب الابهة معى الابهة
 الابهة والابهة في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

ومعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بمعنى في بعض النسخ
 في بعض النسخ والاولى كصعق الابهة

بانه يزداد واسر ولا يستحق ان يكون ذلك ولا ان يدور ان ادوارها هو
مضاد لها فان الذي على اسمها ادخلها وحولها ما اوله وشبهه
لانه لا يحس بركه من غيره وهذا الذي يهودم باليه يهد من قول
اسرار الالهيس

الارب يوم صلح الالهين او الاستحباب يوم الاربعه الجبل
فلا يرد دد ان سراده لا حول نوم دارو جبل فلما دخلت قومه
الانام الاخر من الصلح وان لم يبق وهذا ضد السماد
بالاول والاحاد الاستحباب اذات الاستحباب اذات الاستحباب
فلا علم ان من الاستحباب في العالم على ان يوسى اسمها وهو
وارث صف الاله صروف لا يميزه من غيره وحده وما اعلاه زاده
ان حشر ما يليها ويعني الاله ان يرفع وهو حشر في حشر من
محذوف والمسا او خضرة صلها وحش تحذف هذا المستل
محل من الاستحباب بل اذ انه حطه ويحوز ان يحولها عوضا
من المضان له ويدوما مستصوبا على الاله كذا ان من صفت قدر
ذكر مضان الاله كموكل مثل يونا وكورهم على الاله وشبهه انما
اسرار الاله والوجه الما رسي بالاستحباب او على الاله ويولع
باسرته في الاله وتوقع بعض الاستحباب صلح الاله ويحوز ان يحول

وتمام من الفتى الما كور ستموا على اللطراف وتكون ضله
ما وداره على صفة ليوفا ومطاب له الما من معنى
الاستحباب وكوز ان يحول داره على صفة ما ورواها من
بالماء من معنى الاستحباب ان ما الما كور وداره وتوصل
الطرف من مكان كموكل المعنى الاستحباب ولا سيما
عند الكعبة ويدور حولها فله الما كور المعنى كذا كذا لا
سما اعظم به وداره كحف لاستحباب كقول الساع
وبالجمود وبالانوار من اعتد وقا به من اعتد القرب
وهو مال الاستحباب المعنى الاستحباب
حشر الاستحباب
وهو ما ادخل على هيئاته وصلحها مستفينا لها من معنى في غيره
وارثه وصحة النصب وهو حشر سائر الاله
حشر الاستحباب ما دل على هيئاته بالجمود
وهو الاستحباب كوز يوت وبعض اسماء الاله كوز حشر الاله
وهو الاستحباب كوز يوت وبعض النور كوز حشر الاله
حشر بعض حاضرها الفل واسما المعاني وحشر
بعض معنى في مال حاضرها في نفسه ولا حشر منه روح وهو

مع المصدر على ما هو
في النسخة

فان المعنى هو ما باق ومضاعف بالمجموع لان جمع الشيء
مع الزاكنه مكررا لفظا فلا تضع المصدر في المصدر
وعلى اسم الناعز ولم يجمع الجمع افعال المصدر ولا افعال
اسم المفعول الا اجمع مع اسم المفعول كقولهم ت سواها افعال
يجوزها فيها قولهم

وقد وعدتكم معي الو وقتت مواعدا على قولهم باضاها سترت
منه بظناه مواعدا وهو جمع مع وعد معني وعدا وروي كقولهم
عقوب اخطاه وموعود هذا الاصل لصاد الجار على روي مفعول
دروى وواعدا على الجمع مع مصاد معنى وعدو منها قول العرب

رأيتهم يلاحضون البشير ولا اذ كانوا في موضع بل احسن غير والمضارع
واقام المضارع اليه والملاحض جمع ملاحض معني لحض ونهنا قولهم
قولنا من البرير الاسديك

كالهنا منها ولم يشا هذا بآي وكررا في الصنيع ببيطرا
ومنها قولهم اعشى قيس بن مسراح هو ذه من على الكهفي
مدحله في السنين جعلت سادا في افعال الجهد واصطفا
وجربه فاراد كجاء بهم ابان فاذه الا الحزم والنعس
ولانضف

اسم الجمع
اسم الجمع
اسم الجمع
اسم الجمع

وتغير المصدر على ما نزل وزيان على ما لا يصح والكافر
والمستعمل لانه اصل الكلمة منها خلافا لاسم المفعول فانما على
الشيبة فسمي عليها هو شبيبه وهو المضارع ولا يرب على
المصدر على المصالح استرط في كونه عا لآساقه على صيغة
الاصليه التي استرط فيها الفعل ولم يرد في ذلك الوجود الا في
اللفظ فانما في اللفظ لا يتصف ولا يرد في الفعلة فضلا للوجد
ولا ينفقه بل ينام مطوية ولا ينام المرور كقولهم حسن وهو
بعيد وفتح وعلق المحرور وهو لكونه ضمير المرور فانما يرس
للسيغة التي هي اصل الفعل وقد سئل هذا في قول
زه

وبما الحرب لا ما علمهم وقد تم وما هو عنها الكا رب المسرح
بهوضيها ككثيره وعن سعلقه وقد كسح هذا على ان يكون
السمد ر وما هو الكا رب عنها معلق من ككثيره وكعمل
اكثيره من هو من حرف البدل وسر المعلق في ذلك عليه
ولا يعلق المصغر في الالف ككثيره من ككثيره من ككثيره
من المصدر في الصغرة هي اصل الفعل في الالف لم يمت
سمل عن ككثيره فان سملت وانزال هوها الصم الا

٤٦٦
انزلنا اليك الانجيل وطبنا بها اسمك مع عود
ولا تعلم الخرد وهو المراد والى الغلة تصدق الامم والى الله
عليك

٤٥٥٧



٤٥٥٧

وقد تم طرح محمد وصداً وكان على ربه من السنين
 اثنتان طار إلى طائر أولها رقم من طائر السنين
 صفحتي لا يصل إلى ركبت عدو الكعبة وأهله
 والله وسامه وأنا الذي أجمع أراهم
 من المنس ما كان في كوكبين
 الله تعالى

عوله



بذلك كرسنا لانه لو كان له خلقه يوما وكو له على غيره خلقه يوما انما العلم
قد لا يوجد الا بالشيء لا يستغنى عنه ابوعلى اللطيف ولا يابسه في كل ما اوتى به
لا سيما في صالح السويين ويجوز ان يصحح ما بيننا وبين المذاهب ويشترط ان
الطائف ويكره ان سلمه لا يرد له في خلاصه في ابياتنا او يستغنى به لا يرد من
منه في الاستغناء ويجوز ان يصحح ما بيننا وبين المذاهب ويشترط ان
منه في الاستغناء وان كان المذاهب قد يرد من المذاهب كقولك في غير الامكان
ولا سيما في الكيفية والنجدة ولا سيما اذا لم يتبع وفيه سؤال على ما يرد
كذلك في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد

ومن قال في له
بذلك كرسنا لانه لو كان له خلقه يوما وكو له على غيره خلقه يوما انما العلم
قد لا يوجد الا بالشيء لا يستغنى عنه ابوعلى اللطيف ولا يابسه في كل ما اوتى به
لا سيما في صالح السويين ويجوز ان يصحح ما بيننا وبين المذاهب ويشترط ان
الطائف ويكره ان سلمه لا يرد له في خلاصه في ابياتنا او يستغنى به لا يرد من
منه في الاستغناء ويجوز ان يصحح ما بيننا وبين المذاهب ويشترط ان
منه في الاستغناء وان كان المذاهب قد يرد من المذاهب كقولك في غير الامكان
ولا سيما في الكيفية والنجدة ولا سيما اذا لم يتبع وفيه سؤال على ما يرد
كذلك في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد

وهو انما العلم بخلقها وسماها في استغنائها فانها في غير ما في قولنا ان الاستغناء
وغيره في الاستغناء في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد

على انما في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد

وهو انما العلم بخلقها وسماها في استغنائها فانها في غير ما في قولنا ان الاستغناء
وغيره في الاستغناء في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد
في كل ما لا يستغنى عنه في قولنا ان الاستغناء لا يرد

صورة اللوح (٢٣٥) من نسخة (ح) وفيه بداية السفر الثاني من باب العالج تجرئة الاصل

اجبتة فاشا على اربع افعال البر والتعبد للمجد واداء الشكر على النعم التي لا تحصى
 جاز ان يستأنف اليهم فاشا وقال الكلاء من قبح لذيهم وصا لان انفسك غاياتك
 المبرية فقال الكلاء من عية ابراهيم في الاصل في ما بين اولاما عن الكلاء والاشارة
 آيات الكلاء فاذ عرفت اولوية النامية ولا تحزن الضيق كالمجانة مع الاربعة والاربع
 لا والاب والابراهيم اذا اوليتمنا آيات الصفة كما ناعلي حزنين لهما في الكلاء والآخرة
 عيبتها ولو لم يبقوا لك لغيري على كبري ولجميع اعداءهم يمتدون وليس في الايمان
 المتصعبة تامة على كبري ولجميع اعداءهم يمتدون وانما كبري ما اختلفت ما بينهم سنة
 عندم التعليم ويحزنون انما ان كلاءهم من في الكلاء وتم يوليهم من قبحهم في
 جديت نعمل الشكر على الله عليهم وتعلم لملوك ثم الكلاء ايتهم عند الله من ربح
 المتكبر ولم يقبل الخوف في الشمام وهذا يترك على تامة لم تنزعوا ان تبتوى لهم
 مع الاحكام لا يجوزوا الا من ضرورة من كبري التاثير

سفا عن كبري على قولنا ان العزم الامران على الايام ان جرح نورا الكلاء لها
 بها سترج الكبري فاشا وهو في انك ولم يبق سوى الهداية فاشا فاشا
 بعينها فغير نوحين وكثيرين والاراك وطبق كغير الزرق على الاراك
 وما يتبعها صاحب هذا الذي على الجوزي في قوله ان كلاء في قبحهم وبينهم ولا يبيح
 المائدة كبرية والله اعلم اجزا اجزا الاول والثانية لا هو اصل

كتبها العبد المنعب ابو العاصم بن ابراهيم الانصاري الكلابي
 القهقي في سنة ١١٠٠ لله بالعلم ولون فان يفرط طبع الصلح
 اكرم وصحة وعلى اسلك سنا كروالرو صحرهم
 سلمه في الجوزي الثاني من بين النماذج

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ /
صَلَّى اللّٰهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .^(١)

(ص) باب الحال

" وهو ما دلّ على هيئة وصاحبها ، مُتَضَمِّنًا ما فيه معنى

(في) غير تابع ولا عمدة . وحقّه النَّصْب ، وقد يجرّ بهاء

زائدة . "

(ش) ما دلّ على هيئة يعمّ الحال ، نحو : (جئتُ ماشياً) ، وبعضُ الأفعال ، نحو :
(تَرَبَّعتُ) ، وبعضُ أسماء المعاني ، نحو : (رجعتُ القَهْرَى) ، وبعضُ الأخبار ،
نحو : (زيدٌ مُتَكَيُّ) ، وبعضُ النعوت ، نحو : (مررتُ برجلٍ رَاكِبٍ) .
فخرج بعطفٍ صاحبها الفعلُ وأسماءُ المعاني . وخرج يتضمّن معنى (في) ما ليس
معناها في نفسه ، ولا في جزء مفهومه ممّا هو دالّ على هيئةٍ وصاحبها ، نحو :
(بنيتُ صومعةً) . وخرج بتخصيص معنى (في) - ممّا تضمّنه المذكور - ما معنى (في)
لجموعه لا لجزء مفهومه ، نحو : (دخلتُ الحمامَ) فإنّ معناه : دخلتُ في الحمامِ ،
فليس بعضُ الحمامِ أولى بمعنى (في) من بعض ، بخلاف قولك : (جئتُ ماشياً ،
وزيدٌ مُتَكَيُّ ، ومررتُ برجلٍ مُتَكَيُّ) ، فإنّ معناه ، جئتُ في حالٍ مشي ، وزيدٌ في
حالٍ اتكأ ، ومررتُ برجلٍ في حالٍ اتكأ ، فمعنى (في) مختصٌّ بجزء مفهوم المذكور ،
فشارك الحال في هذا المعنى بعضُ الأخبار وبعضُ النعوت ، فأخرجتهما بقولسي :
غير تابع ولا عمدة . "

ولا يُعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال ، نحو : (ضربني

زيداً قائماً) فيظنّ أنّه قد صار بذلك عمدةً . فإنّ العمدة في الاصطلاح : ما عدّم
الاستغناء عنه أصيلاً لا عارضاً كالمبتدأ والخبر . والفضلة في الاصطلاح : ما جواز
الاستغناء عنه أصيلاً لا عارضاً كالمفعول والحال .

ولنْ عَرَضَ للعمدة جواز الاستغناء عنها^(٢) لم تخرج بذلك عن كونها عمدةً . وإنْ عَرَضَ
للفضلة امتناع الاستغناء عنها^(٣) لم تخرج بذلك عن كونها فضلةً .

(١) بسم الله . . . وسلم " : ليست في (ع) و (ظ) . وفي (ح) : (سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم) . (٢) هل تدل الصومعة على صاحب هذه الهيئة ؟ !

(٢) في (ظ) : (عنه) .

(٣) في (ظ) : (كونه) .

(٤) (عنها) : ساقطة من (ظ) .

(٥) " عن كونها . . . لم تخرج بذلك " : ساقط من (ح) .

وأشرت بقولي : " وقد تُجربُ بباء زائدة " إلى قول رجل من فصحاء طيبي (١) :
كأئن دُعيتُ إلى بأساءٍ داهمةٍ فما انبعتُ بمزودٍ ولا وكلٍ

(ص) " واشتقاقه وانتقاله غالبان ، لا لازمان . ويغني عن اشتقاقه
وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالة على مفاعلة ، أو سِعْر ،
أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفرُّع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه
تفضيل .

وجعل (فاه) حالاً من " كلمته فاهُ إلى في " أولى من أن
يكون أصله : جاعلاً فاهُ إلى في ، أو من فيه إلى فيسي . ولا
يُقاس عليه ، خلافاً لهشام .

(ش) كون الحال بلفظ مشتق ومعنى منتقل ك : (جئتُ راكباً ، وذهبتُ مسرعاً) ،
أكثر من كونه بلفظ جامد أو معنى غير منتقل ؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنى
منتقل أكثر في الكلام مما ليس كذلك . ومن ورود الحال بلفظ غير مشتق قوله تعالى :
﴿ فأنفروا ثبات ﴾ (٢) و ﴿ فما لكم في المنافقين ففتن ﴾ (٣) و ﴿ فتم ميقات ربه
أربعين ليلة ﴾ (٤) و ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ (٥) .

ومن وروده ههنا على معنى غير منتقل قوله تعالى : ﴿ وهو الذي أنزل
اليكم الكتاب مفصلاً ﴾ (٧) ، ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ (٨) ، ﴿ ويوم أبعث حياً ﴾ (٩)

(١) البيت في شرح الكافية الشافية : ٧٢٨ / ٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤١٩ ،

والتذييل والتكميل : ٦٣ / ٣ ب ، والمغني : ١٥٠ ، وشرح أبياته :

٣٩٣ / ٢ ، والمساعد : ٧ / ٢ ، والجنى الداني : ٥٦ . وتقدم البيت

ج ١ ص : ٦٣ أ

البأساء : الشدة . الداهمة : الآتية بغتة . المزود : الخائف الذعور .
الوكل : الذي يكل أمره إلى غيره .

(٢) النساء : ٧١

(٣) النساء : ٨٨

(٤) الأعراف : ١٤٢

(٥) الأعراف : ٧٣ ، هود : ٦٤ . ضبطت الآيات في هذا الجزء بقراءة نافع

(رواية ورش) . انظر قسم الدراسة ص : ٣٤

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (على غير معنى . . .) .

(٧) الأنعام : ١١٤

(٨) النساء : ٢٨

(٩) مريم : ٣٣

و ﴿ طَيْمٌ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (١) ومن كلام العرب : " خلق الله تعالى (٢) الزرافة يديها أطول من رجلها " (٣) وقد اجتمع الجُمُودُ وَعَدَمُ الانتقالِ في قولهم : " هذا خاتمك حديداً " و " هذه جبتك خزاً " (٤) ، وهما من أمثلة سيبويه (٥)

وإنما كان الحالُ جدَّيراً بوروده (٦) مُشتقاً وغيرَ مشتقٍّ ، ومنتقلاً وغيرَ منتقلٍ ؛ لأنَّه خبرٌ في المعنى ، والخبرُ لا حَجْرُ فيه ، بل يَرِدُ مُشتقاً وجامداً ، ومنتقلاً ولازماً ، فكان الحالُ كذلك . وكثيراً ما يُسمِّيهِ سيبويه خبراً ، وقد يُسمِّيهِ مفعولاً [فيه] (٧) وصفةً . فمن تسميته خبراً قوله : هذا باب ما ينتصب ؛ لأنَّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء قدَّمته أو أخرته ، وذلك (فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً) . ومن ذلك قوله : هذا باب ما ينتصب خبره [لأنَّه معرفة] (٩) ، وهي معرفة لا توصفُ ، ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك : (مررتُ بكلِّ قائماً) . ومن ذلك قوله في باب ما يُختار فيه الرُّفْعُ والنَّصَبُ لقبحه أن يكون صفةً ؛ ألا ترى أنك تقول : (هذا مالُكُ درهماً ، وهذا خاتمُك حديداً) ، ولا يحسن (١٠) أن تجعله صفةً ، فقد يكون الشيءُ حسناً إذا كان خبراً وقيحاً إذا كان صفةً .

ومن تسميته مفعولاً فيه قوله (١١) : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست صفاتٍ ولا مصادرَ ؛ لأنَّه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب ؛ لأنَّه مفعول فيه ، وذلك قولك ؛ (كلمته فاهُ إلى فيَّ ، وبأيعته يداً بيدٍ) .

(١) الزمر : ٧٣

(٢) تعالى : ليست في (ظ) .

(٣) سيبويه : ٧٧/١ ، والأصول : ٥١/٢ .

(٤) في (ح) : (حزا) ، وهو تحريف .

(٥) سيبويه : ١٩٨/١ ، ٢٧٤ .

(٦) في (ظ) : (بأن يكون) .

(٧) تكلمة من (ظ) و (ع) ، وانظر ما يأتي قريباً .

(٨) سيبويه : ٢٦١/١ ، ٢٧٣ ، ١٩٨ .

(٩) تكلمة من (ع)

(١٠) (يحسن) : غير واضحة في (ح) .

(١١) سيبويه : ١٥ / ١٩٥ .

وَمِنْ تَسْمِيَتِهِ صِفَةً قَوْلُهُ ^(١) - بَعْدَ أَنْ مَثَلَبَ (أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ) - : وَالرَّفْعُ لَا يَجُوزُ هُنَا ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَضْمَرْتَ صَاحِبَ الصِّفَةِ . وَحَيْثُ قُلْتَ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ ، لَمْ تُضْمِرْ ^(٢) مَذْكُورًا قَبْلَ كَلَامِكَ هُوَ (الْعِلْمُ) ^(٣) ، فَمَنْ تَمَّ حَسَنٌ فِي هَذَا الرَّفْعِ . وَلَمْ يَجْزِ الرَّفْعُ فِي الصِّفَةِ ، وَلَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ ^(٤) الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَمُرَادُهُ بِالصِّفَةِ هُنَا الْحَالُ .

وَأَكْثَرُ وُرُودِ الْحَالِ / مُسْتَفْنِيًا عَنِ الْاِشْتِقَاقِ إِذَا كَانَ مُوصُوفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ١٢٣/أ

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ ^(٥) ، أَوْ مَقْدَرًا قَبْلَهُ مُضَافًا كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : ^(٦)

﴿ وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عِدْلِي عَيْرٍ ﴾ ^(٧) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ : ^(٨)

تَضَوَّعَ مِسْكَ بَطْنِ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ خَفِيرَاتٍ ^(٩)

(١) سيبويه : ١٩٣/١ وما بعدها .

(٢) في الأصل و (ح) : (يضمن ، وهو تحريف .

(٣) في (ظ) : (العالم) ، وهو تحريف .

(٤) (ولا يكون في الصفة) : مكررة في الأصل و (ح) .

(٥) مريم : ١٧ .

(٦) (بعض) : ليست في (ظ) .

(٧) جمهرة الأمثال : ٣٣٦/٢ ، واللسان : (عدل) ، (عكم) . وهو برواية (كعكمي غير) في مجمع الأمثال : ٣٦٤/٢ وعليها يفوت الاستشهاد .

(٨) هو عبد الله بن نعيم الثقيفي . والبيت في أمالي القالي : ٢٤/٢ ، ومجمل

اللغة ٢/٥٦٩ ، ٣/٦٧٥ ، والحماسة البصرية : ٢/٢٠٥ ، والسمط :

٢/٦٥٨ ، ومعجم ما استعجم : ٤/١٣١٦ ، والتذليل والتكميل : ٣/١١٣ ،

واللسان ، (ضوع) ، (نعم) .

نعمان : وان في طريق الطائف ، يخرج إلى عرفات ، ويقال له : نعمان

الأراك .

(٩) في (ظ) بدل هذا البيت ساق بيتاً آخره هو :
أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً
وَفِي الْحَرْبِ أَمْثَالَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

والبيت لهند بنت عتبة . وهو في السيرة : ١/٦٥٦ برواية : (أعيار) =

- أود الأ على مفاعلة كقولهم : " كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ ^(١) ، وَ ^(٢) بَايَعْتَهُ يَدًا بِيَدٍ ^(٣) .
 أود الأ على سِعْر كقولهم : " بَعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدَرَهْمًا ، وَالْبُرَّ قَفِيزًا بِدَرَهْمٍ ،
 وَالِدَارَ نِزَاعًا بِدَرَهْمٍ " ^(٥) .
 أود الأ على تَرْتِيبٍ نَحْوُ : (ادْخُلُوا رِجَالًا رِجَالًا ، وَتَعَلَّمِ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا) .
 أود الأ على أصالة الشئ كقوله تعالى : ﴿ آسَجِدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ^(٦) ،
 وَنَحْوَهُ : ^(٧) " هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا " ، وَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ سَيَبُويهِ ^(٨) .
 أود الأ على فِرْعِيَّةِ الشئ نحو ^(٩) : (هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا) .
 أود الأ على نوعه ، نحو : (هَذَا تَمْرٌ شَهْرِيْزِيٌّ ^(١٠) ، وَهَذَا مَالِكٌ نَهْبِيٌّ) .
 أود الأ على طورٍ واقعٍ فيه تفضيل ^(١١) ، نحو : (ذَا بُعْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ^(١٢))
 وَمَذْهَبُ سَيَبُويهِ ^(١٣) فِي " كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ " أَنَّهُ نَصَبٌ نَصَبِ الْحَالِ ؛
 لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ (مَشَافَهًا) ، وَمؤدِّدٌ مَعْنَاهُ .

- = وعليها يفوت الاستشهاد : وهو برواية الشرح في سيبويه : ١٧٢/١ ،
 والمقتضب : ٣٦٥/٣ ، والمقرب : ٢٥٨/١ ، والخزانة : ٢٦٣/٣ ،
 العوارك : واحدتها عارك وهي الحائض .
 والذي إخاله أن المصنف عدل عن هذا البيت عندما وفق للوقوف على
 البيت الذي أثبتته ، لأن معنى (مثل) فيه أبين .
 (١) سيبويه : ١٩٥/١ ، والمقتضب : ٢٣٦/٣ ، وأمالى ابن السجري :
 ١٥٤/١ ، وابن يعيش : ٦١/٢ .
 (٢) في الأصل و (ح) : (أو) ، بإقحام الهجزة .
 (٣) سيبويه : ١٩٥/١ ، والمقتضب : ٢٣٦/٣ .
 (٤) في الأصل : (الشاة) ، وما أثبتته من النسخ الأخرى ، وهو الأوفق
 لموافقته نص سيبويه .
 (٥) سيبويه : ١٩٦/١ .
 (٦) الاسراء : ٦١ .
 (٧) في (ظ) : (نحو) .
 (٨) انظر ما سلف ص : ٣ الجاشية : (٥) . (٩) في الأصل و (ح) : كقوله .
 (١٠) الشهريز : ضرب من التمر ، معرب .
 (١١) في (ح) : (تفصيل) ، وهو تصحيف .
 (١٢) في (ظ) : (هذا) .
 (١٣) سيبويه : ١٩٥/١ وما بعدها . وانظر ما سلف ص ٣ ح (١١)

ومذهب الكوفيين: أن أصله: ^(١) كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إلى في ^(٢) .
ومذهب الأَخْفَس: أن أصله: ^(٣) كَلَّمْتُهُ مِنْ فِيهِ إلى فِي .
وأولى الثلاثة أولها ، لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجهه
لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظر ^(٤) ، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره
فوجب الحكم بصحته . ومن نظائره المُستعملة في هذا الباب : " بايعته يداً
بيدٍ ، وبعثت الشاة ^(٥) شاةً ودرهماً ، . والبرق قفيزاً بدرهم ، والدار ذراعاً
بدرهم " ، فلا خلاف في أن (يداً ، وشاةً ، وقفيزاً ، وذراعاً) منصوبة
نصب الحال ، لانصب المفعول به ولا نصب المسقط منه حرف الجر . فإذا
أجري ذلك المجرى : " كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى في " توافقت النظائر ، وأمن الضائر ،
بخلاف تقديرنا : (جاعلاً) ، أو (مِنْ) فلا نظير له في هذا الباب .
وفي تقدير (مِنْ) ^(٦) ضعف زائد ، وهو أنه يلزم منه تقدير (مِنْ) في
موضع (إلى) ، ودخول (إلى) في موضع (مِنْ) ، لأن مبدأ غاية كلام
المتكلم فمه لا قمُّ المتكلم . فلو كان معنى (مِنْ) مقصوداً لقليل : كَلَّمْتُهُ مِنْ فِي
إلى فيه ، على إظهار (مِنْ) ، وكَلَّمْتُهُ فِي إلى فيه ، على تقديرها .

(١) شرح الكتاب للسيرافي : ٢/١٢٥/أ ، وابن يعيش : ٦١/٢ ، والرضي
على الكافية : ٢٠٣/١ . وانظر أمالي ابن الشجري : ١٥٤/١

(٢) في (ظ) بدل : " ومذهب سيويه . . . جاعلاً فاه إلى في " : ولسيويه
في كلمته فاه إلى في مذهبان . أحدهما : أنه نصب نصب الحال .
والثاني : أن أصله . . . " انظر ما سلف في التمهيد ص : ٢

(٣) الرضي على الكافية : ٢٠٣/١

(٤) في (ظ) : (النظر) .

(٥) في الأصل : (الشاة) ، انظر ما سلف ص ه حاشية ع .

(٦) في الأصل و (ح) : (التقديرين) ، وهو تحريف ،

وأجاز القياس عليه هشام الكوفي^(١) ، فيقال على رأيه : (ما شيته قدمه
إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي) . وذكر ابن خروف أن الفراء حكى :
" حاذيته ركبتة إلى ركبتي ، وجاورته بيته إلى بيتي ، وصارته جبهته إلى
جبهتي " بالرفع والتصب . ولا يردُّ شيءٌ من ذلك ، ولكن الاقتصار فيه على
السَّماعِ أُولَى ؛ لأنَّ فيه إيقاعَ جامدٍ موقعٍ مشتقٍّ ، وإيقاعَ معرفةٍ موقعٍ نكرةٍ ،
وإيقاعَ مركَّبٍ موقعٍ مفردٍ .
وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقدُّمَ (فاه) على (كلمته) لتصرفه .
ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين^(٢) من البصريين^(٣) .

(ص) " فصل : الحال واجب التَّنكير ، وقد يجيء معرفةً بالأداة
أو^(٤) الإضافة . ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى
عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدَّم ، ويجعله التَّمييزُ توكيداً ،
وربما عوملَ بالمعاملتين مركَّبِ العدد ، و (قَصَّهم
بِقَضِيضِهِمْ) . وقد يجيء المؤولُ بنكرةً علماً . "

-
- (١) الرضي على الكافية : ٢٠٣/١
(٢) حكى كلام الفراء هذا من غير نقل عن ابن خروف أبو حيان في التذييل
والتكميل : ٥/٦٦/أ . وانظر المساعد : ١٠/٢ وما بعدها .
(٣) قوله : " ماشيته قدمه . . . أن الفراء حكى " : ليس في (ظ) .
وانظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .
(٤) في (ظ) : (جالسته) .
(٥) قوله : " صارته . . . ولكن " : ليس في (ظ) .
(٦) في الأصل و (ح) : (تقديمه) ، وهو تحريف .
(٧) في الأصل : (من ذلك) بلقحام (من) .
(٨) شرح السيرافي : ٢/١٢٥/أ وما بعدها ، والإنصاف : ٢٥٠/١
(٩) قوله : " وأجاز أكثر . . . من البصريين " : ليس في (ظ) . وانظر
التمهيد ص : ٦ وما بعدها .
(١٠) في الأصل و (ح) : (والاضافة) ، وهو تحريف .

(شئ) لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه ؛ لأنه مُخْبِرٌ عَنْهُ به الزمونه التتكير ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ كَوْنُهَا نَعْتًا وَمَنْعُوتًا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَالِ فَضْلَةٌ مِلَازِمٌ لِلْفَضْلِيَّةِ ، فَاسْتَثْقَلْ ، وَاسْتَحَقَّ التَّخْفِيفَ بِلِزُومِ التَّتَكِيرِ ، وَلَيْسَ غَيْرُهُ مِنَ الْفَضَلَاتِ مِلَازِمًا لِلْفَضْلِيَّةِ لِحُجُوزِ صَيْرُورَتِهِ عَمْدَةً بِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ كَقَوْلِكَ فِي (ضَرَبْتُ زَيْدًا) : (ضَرَبَ زَيْدٌ) ، وَفِي (اعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) : (اعْتَكَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ، وَفِي (اعْتَكَفْتُ اعْتِكَافًا مَبَارَكًا) : (اعْتَكَفَ اعْتِكَافًا مَبَارَكًا) ، وَفِي (قَسْتُ إِجْلَالَكَ) : (قِيمَ لِإِجْلَالِكَ) ، فَلِصِلَاحِيَّةِ مَا سِوَى الْحَالِ مِنْ الْفَضَلَاتِ لِصَيْرُورَتِهِ عَمْدَةً جَازَ تَعْرِيفُهُ بِخِلَافِ الْحَالِ .

فَإِنْ قِيلَ : بَعْضُ التَّمْيِيزِ الْوَاقِعِ بَعْدَ فِعْلٍ قَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ (مِنْ) ، فَيُصَلِّحُ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ كَقَوْلِكَ فِي (اِمْتَلَأَ الْكُوزُ مِنْ مَاءٍ) : (اِمْتَلَأَ مِنْ مَاءٍ) ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَعْرِيفُ التَّمْيِيزِ .
قِيلَ : مِثْلُ هَذَا فِي التَّمْيِيزِ نَادِرًا ، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ ، فَيُحْكَمُ بِحُجُوزِ تَعْرِيفِهِ ، عَلَى أَنَّ الْكِمَائِيَّ قَدْ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ : " [خَذَهَا] (٣) مَطْبُوءَةٌ بِهَا نَفْسٌ (٥) " (٦) فَأَقَامُوا التَّمْيِيزَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَإِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مُسْتَحَقًّا لِلزُّومِ التَّتَكِيرِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ نَدَرَ قِيَامُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَالْحَالُ بِلِزُومِ التَّتَكِيرِ أَحَقُّ ، إِذْ لَا تَفَارِقَهُ الْفَضْلِيَّةُ بِوَجْهِهِ .

وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ مَعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالإِضَافَةِ فَيُحْكَمُ بِشَدِّ وَزْنِهِ وَتَأْوِيلِهِ بِنَكْرَةٍ .
فَمِنْ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ قَوْلُهُمْ : " ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلُ " أَي : مُتْرَتِّينَ ، (٨)

-
- (١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) ، (إِجْلَالٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،
، وَانظُرِ الرُّضِّيَّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٨٤ / ١ ، وَالْهَمْعُ : ١٦٣ / ١ وَمَا بَعْدَهَا .
(٢) فِي الْأَصْلِ : (نَادِرٌ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،
(٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .
(٤) فِي (ظ) : (مَطْبُوءَةٌ) ، وَفِي (ع) : (مَطْوِيَةٌ) ، وَهُمَا تَحْرِيفٌ .
(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (نَفْسِي) .
(٦) الْهَمْعُ : ١٦٤ / ١
(٧) سَبِيوِيَّةٌ : ١٩٨ / ١ ، وَالرُّضِّيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٠٣ / ١ .
(٨) فِي (ظ) وَ (ع) ، (مُتْرَتِّينَ) .

و " جاؤوا الجماء الغفير " أي : جميعاً ، و " أرسلها العراك " أي :
مُعتَرِكَةً ، ومنه قراءة بعضهم : " لِيُخْرِجَنَّ الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَنْزَلَ " (٣) .

وَمِنَ الْمَعْرُوفِ بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُمْ : (٤) " رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْيِهِ " ، و " جَلَسَ وَحْدَهُ " ،
و " فَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ " (٥) ، والمعنى : رَجَعَ عَائِداً ، وَجَلَسَ مُنْفَرِداً ،
وَفَعَلَ جَاهِداً وَمُطِيقاً .

وَمِنَ الْمَعْرُوفِ بِالْإِضَافَةِ مَوْجُودٌ بِنَكْرَةِ قَوْلِهِمْ : " تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَأَ " (٦) / أي :
مُتَبَدِّلِينَ تَبَدُّلاً لَا بَقَاءَ مَعَهُ ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ بَعْضِ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ : " وَمَا لَنَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ " (٨) . فَإِنَّ (أَعْمَلَ) التَّفْضِيلَ
عِنْدَ سَبْيُوهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ مَعْرِفَةٌ . نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ مَا لَا يَكُونُ
الاسْمُ فِيهِ إِلَّا نَكْرَةً ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مُقْبِلٍ) . وَقَدْ وَقَعَ هُنَا
حَالاً مَعَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَيَتَأَوَّلُ بِنَكْرَةٍ كَمَا فُعِلَ بغيره مِنَ الْمَعَارِفِ الْمُنْتَضِبَةِ (٩)
أَحْوَالاً ، وَيَجُوزُ أَنْ تُكُونَ الْمَرْأَةُ أَرَادَتْ : وَمَا لَنَا تَرَانَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّبَارِ ،

-
- (١) مجمع الأمثال : ٢٧١/٢ . وهو رواية : (جماً غفيراً) في جمهرة الأمثال :
٣١٦/١ . وعليها يفوت الاستشهاد . وانظر سيبويه : ١٨٨/١ ،
والأصول : ٣١٢/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٠٣/١ .
- (٢) سيبويه : ١٨٧/١ ، والأصول : ١٦٤/١ ، ٣١٢/٢ ، والرضي على
الكافية : ٢٠١/١ .
- (٣) المنافقون : ٨ ، والقراءة بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ١٦٠/٣ ،
وإعراب القرآن للنحاس : ٤٣٧/٣ ، والبحر المحيط : ٢٧٤/٨ ،
والمختصر لابن خالويه : ١٥٧ .
- (٤) (قولهم) ؛ ليست في (ظ) .
- (٥) سيبويه : ١٩٦/١ ، ١٨٧ ، والأصول : ١٦٥/١ ، والإنصاف : ٨٢٣/٤ ،
والرضي على الكافية : ٢٠١/١ .
- (٦) اللسان : (سبأ) ، (سبى) ، والمقتضب : ٢٥/٤ ، والهمع :
٢٣٩/١ .
- (٧) في (ظ) : (نساء بعض) .
- (٨) صحيح مسلم باب " نقصان الإيمان بنقص الطاعات " من كتاب " الإيمان " :
٨٦/١ .
- (٩) سيبويه : ٢٧١/١ وما بعدها .
- (١٠) في الأصل و (ح) و (ع) : المتضمنة ، وهو تحريف :

فحذفت ؛ لأنها قالت ذلك بعد قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " تصدقن
فإني رأيتكن أكثر أهل النار " . والرؤية هنا [وإن] ^(٢) كانت بصريّة ففيها معنى
العِلْم ، فتتعدى إلى مفعولين ^(٣) .

ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة قول أهل الحِجَاز : " جاء
القوم ثلاثتهم وأربعتهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن " إلى " عشرتهم
وعشرهن " . النصب عند الحِجَازيين على تقدير جميعاً ، ورفع التمييز ^(٤)
توكيداً على تقدير جميعهم .

ونذكر الأَخْفَص ^(٥) في الأَوْسَطِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " جاؤوا خمسة عشرهم ،
وجئنا خمس عشرتهم " .

وحكى سيويه النصب والرفع في " جاؤوا قضهم بقضيتهم " ^(٦) ومعنى ^(٧)
جاؤوا جميعاً .

ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : " جاءت الخيل بداد " ^(٨)

(١) أخرجه البخاري في باب ترك الحائض الصوم " من كتاب " الحيض " :
٨٣/١ ، ومسلم في باب " نقصان الإيمان " . . . من كتاب " الإيمان " :
٨٦/١ .

(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٣) في (ظ) و (ع) : (فيتعدى) .

(٤) سيويه : ١٨٧/١ ، والرضي على الكافية : ٢٠٣/١ ، والهمع :
٢٣٩/١ .

(٥) في (ظ) و (ع) : (بالنصب عن) .

(٦) سيويه : ١٨٧/١ ، والرضي على الكافية : ٢٠٣/١ ، والهمع : ٢٣٩/١ .

(٧) الرضي على الكافية : ٢٠٣/١ ، والمساعد : ١٣/٢ .

(٨) في (ظ) : (عشرتهم) ، وهو تحريف .

(٩) سيويه : ١٨٨/١ .

(١٠) كتاب الأمثال : ١٣٣ ، ومجمع الأمثال : ١٦١/١ ، وجهرة الأمثال :

٣١٥/١ ، والمستقصى : ٤٧/٢ ، وانظر الرضي على الكافية : ٢٠٢/١ ،

والمزهر : ٢٧٠/٢ .

(١١) اللسان : (بدد) .

ف (بَدَائِرِ) عِلْمٌ جِنْسِيٌّ وَقَعَ حَالًا لَتَأْوُلَهُ بِنَكْرَةٍ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : جَاءَتِ الْخَيْلُ مُتَبَدِّدَةً .

(١)

(ص) « فَصَلِّ »

إِنَّ وَقَعَ مَصْدَرٌ مَوْقَعُ الْحَالِ فَهُوَ حَالٌ لِامْعَمَلِ مَبْلُوغٌ
حَالٌ مَحْذُوفٌ ، خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ وَالْأَخْفَشِ ، وَلَا يَطْرُدُ
فِيمَا هُوَ نَوْعٌ لِلْعَامِلِ ، نَحْوُ : أَتَيْتُهُ سُرْعَةً ، خِلَافًا
لِلْمَبْرَدِ (٢) ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا
فِي نَحْوِ : (أَنْتَ الرَّجُلُ الْعِلْمَاءُ ، وَهُوَ زَهْرٌ شِعْرًا ،
وَأَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ) .

وَتَرَفَعَ تَعِيمٌ الْمَصْدَرُ التَّالِيَّ (أَمَّا) فِي التَّكْرِيرِ جَوَازًا
مَرْجُوحًا ، وَفِي التَّعْرِيفِ وَجُوبًا .

وَلِلْحِجَازِيِّينَ فِي الْمَعْرِفِ رَفْعٌ وَنَصْبٌ . وَهُوَ فِى
النَّصْبِ مَفْعُولٌ لَهُ عِنْدَ سَبِيئِهِ . وَهُوَ وَالْمُنْكَرُ مَفْعُولٌ
مَطْلُوقٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ . (٣)

(ش) قَدْ تَقَدَّمَ التَّشْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْحَالَ خَبْرٌ فِي الْمَعْنَى ، وَأَنَّ صَاحِبَهُ مَخْبَرٌ عَنْهُ ،
فَحَقُّ الْحَالِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَفْسِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ كَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ بِالنَّسْبَةِ
إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ الْمَصْدَرُ حَالًا ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ الْإِخْبَارَ
بِمَعْنَى عَنْ جِثَّةٍ . فَإِنْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ شَيْءٌ مِنْهُ حُفِظَ ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا
يُقَاسُ عَلَى وَقُوعِ الْمَصْدَرِ نَعْتًا .

فَمِنْ وُرُودِ الْمَصْدَرِ حَالًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ (٤) وَ
﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ (٥) ، وَادْعُوهُ خَوْفًا

(١) (فصل) : ليست في (ظ) و (ع) .

(٢) " والأخفش ، ولا يطرد ... للمبرد " : ساقط من (ح) .

(٣) في (ح) تدخل بعضهم فجعلها : (مطلقاً) ، وهو خطأ .

(٤) البقرة : ٢٦٠ .

(٥) البقرة : ٢٧٤ .

- (١) وَطَعْمًا * و * اِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا * (٢) ، و " قَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وَلَقِيْتُهُ فُجَاءَةً ، وَكَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ ، وَأَتَيْتُهُ رُكْضًا وَمَشْيًا (٣) . فهذه في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتاً في نحو (٤) : رَجُلٌ رَضِيَ ، وَعَدَلٌ ، وَصَوْمٌ ، وَفِطْرٌ ، وَزُورٌ ، إِلَّا أَنَّ جَعَلَ الْمَصْدَرَ حَالًا أَكْثَرَ مِنْ جَعَلِهِ نَعْتًا .
وَالْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ (٥) يريان أَنَّ الْمَصْدَرَ الْوَاقِعَةَ مَوَاقِعَ الْأَحْوَالِ مَفَاعِيلٌ مُطْلَقَةٌ وَأَنَّ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِعْلًا مَقْدَرًا هُوَ الْحَالُ .
وليس بصحيح ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمّن نفس المصدر المنصوب (٦) فينبغي أن يُجيزوا ذلك في كلّ مصدر له فعل ، ولا يقتصروا على السّماع .
ولا يُمكن أن يُفسّره الفعل الأوّل ؛ لأنّ القتل لا يدلّ على الصّبر ، ولا اللّقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الرّكض (٧) .
وقد أطرد ورود المصدر حالاً في نحو : (هُوَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا وَنُبْلًا)
أي : الكامل في حالِ عِلْمٍ وحالِ أدبٍ وحالِ نُبْلِ .

(١) الأعراف : ٥٦

(٢) نوح : ٨

(٣) سيويه : ١٨٦/١ .

(٤) في (ظ) : (نعوتاً ك) .

(٥) ابن يعيش : ٥٩/٢ ، والرّضي على الكافية : ٢١٠/١ والهمع : ٢٣٨/١ .

وكلام المبرد في المقتضب : ٢٣٤/٣ ، ٣١٢/٤ يدلّ على أنّه يعتبرها

أحوالاً إلا أنّه قال : " . . . لأنّ المعنى : جئته ماشياً . فالتقدير :

أمشي ماشياً . . . " : ٢٣٤/٣ ، وقال أيضاً : " . . . لأنّ تقديره : جاء زيد

يمشي ماشياً . . . " : ٣١٢/٤ . ولعلّ هذا التقدير حمل بعض النحاة

على نسبة ما نسبوه إليه .

(٦) في (ظ) : " المضمّن لفظ المنصوب " .

(٧) في جميع النسخ : (الرّكوب) : ، وهو سهو ، والتصويب ما حكاه أبو

حيان من كلام المصنف : ٢٠/٣ ب .

ومذهب ثعلب^(١) في (هو الرجلُ علماً) ونحوه : أن المصدر فيه مؤكّد على تأوّل الرجل باسم فاعل من معناه .

وأطرّد أيضاً ورود المصدر حالاً في نحو : (هو زهيرٌ شِعراً ، وحاتمٌ جوداً ، والأحنفُ حلماً ، ويوسفُ حسناً) ، أي : مثل زهير في حال شِعْر ، ومثل حاتم في حال جود ، ومثل الأحنف في حال حلْم ، ومثل يوسف في حال حُسن^(٤) . ومن هذا القبيل قولُ الشاعر^(٥) :

نَخِيرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ الْبِلْسَكَاؤُ بِنَا لِمَوْقَا^(٦)

وأطرّد أيضاً ورود المصدر حالاً عند سيبويه^(٧) في نحو : أَمَا عَلِمًا فَعَالِمٌ [وَالأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ رَجُلًا وُصِفَ عِنْدَهُ شَخْصٌ يَعْلَمُ وَغَيْرِهِ فَقَالَ الرَّجُلُ لِلوَاصِفِ: أَمَا عَلِمًا فَعَالِمٌ] ^(٨) ، ويريد مهاً يذكر إنساناً في حال عِلْم فالذي وصفت عالمٌ، كأنه منكراً ما وصفه به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوعُ بفعل الشرط المحذوف ، وفعل الشرط المحذوف هو ناصبٌ للحال^(٩) ، ويجوز أن يكون ناصباً ما بعد الفاء ،

(١) الرضي على الكافية : ٢١٠/١ .

(٢) " هو الرجل علماً وأدباً . . . حالاً في نحو " : ليس في (ظ) .

(٣) " يوسف حسناً . . . ومثل الأحنف " : ساقط من (ح) .

(٤) (حال) : ليست في (ظ) .

(٥) هو أبو العميث . والبيت في التذييل والتكميل : ٣ / ٧١ / أ ، والمساعد :

٢٢٧/١ ، واللسان : (بلسك) .

الأحوذِيّ : الخفيف في المشي لحدته . البلسكاؤ : حشيشة تلصق بالثياب تصعب إزالتها .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (البلكسام) ، وهو تحريف

(٧) سيبويه : ١٩٢/١ وما بعدها .

(٨) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٩) في (ظ) و (ع) : (الحال) .

وصاحبه ما فيه من ضمير ، والحال على هذا موه كدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم . فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعيين نصب ما ولي (أما) بفعل الشرط المقدر ، نحو قولك : (أما علماً فلا علم له ، وأما علماً فإن له علماً ، وأما علماً فهو ذو علم) .

وينوتيم (١) يلتزمون رفع المصدر بعد (أما) إذا كان معرفة ، ويجوزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة ، والنصب عندهم أكثر . والحجازيون يجيزون نصب المعرفة (٢) ورفعها (٣) ، ويلتزمون نصب المنكر . وسيبويه (٤)

يجعل المنصوب المعرفة مفعولاً له . والا خفش (٥) / يجعل المنصوب أ/١٢٤ مصدرًا موه كداً في التكبير والتعريف ، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فتقدير (أما علماً فعالم)

في مذهب الأخفش : مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالم علماً . فلزم القائل أن يقدم (علماً) ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، كما لزم تقدم الفعول به في ﴿ فَمَا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (٦) ، والتقدير (٧) : مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ، أو فلا تقهر اليتيم .

(٨) وقال سيبويه (٩) في (أما الضرب فضارب) مثل قول الأخفش في (أما علماً فعالم) .

وأجاز بعض النحويين (١٠) أن يكون المنصوب بعد (أما)

(١) سيبويه : ١٩٢/١ وما بعدها ، والرضي على الكافية ٣٩٧/٢ وما بعدها .

(٢) نفس المصدرين السابقين .

(٣) في الأصل و (ح) : (المعرفة) ، وما أثبتته من (ظ) و (ع) ، وهو الأوفق .

(٤) سيبويه : ١٩٣/١ .

(٥) الهمع : ٢٣٩/١ .

(٦) الضحى : ٩ .

(٧) في (ظ) : (والأصل) . (٨) في (ظ) : (وقد) .

(٩) سيبويه : ١٩٣/١ .

(١٠) هم الكوفيون وبعض المغاربة ، وأجاز السيرافي . التذييل = = =

من المصادر مفعولاً به في التّكبير والتّعريف ، والعامل فيه فعلُ الشرط المقدّر ،
فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى ، فتقدير (أَمَا عَلِمًا فَعَالِمٌ) على هذا :
مهما تذكرُ علماً فالذي وصفتَ عالمٌ .

قلتُ : وهذا القول عندي أولى بالصّواب ، وأحقُّ ما أُعتمدُ عليه
في الجواب ؛ لأنّه لا يخرجُ فيه شيءٌ عن أصله ، ولا يمنعُ من اطراده مانعٌ ،
بخلاف الحكم بالحاليّة فإنّ فيه إخراجَ المصدرِ عن أصله بوضعه موضعَ اسم
فاعل ، وفيه عدمُ الاطراد لجواز تعريفه ، وبخلاف الحكم بأنّه مصدرٌ مؤنّسٌ
فإنّه يمتنعُ إذا كان بعدَ الفاء ما لا يعمل ما بعده فيها قبله . وأما الحكم
بأنّه مفعول به فلا يعرضُ مانعٌ يمنعُ (١) منه في لفظٍ ولا في (٢) معنًى ،
فكان أولى من غيره ، ومما يؤيدُه الرجوعُ إليه على أحسنِ الوجهين في قول
الشّاعر (٣)

(٤)
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ

سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

رَوَى (٥) بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على تقدير : مهما تَرَمَّ الصَّبْرُ
عنها فلا صبر . هذا تقدير السّرافي (٦) ، وهو أسهلُّ من جعل (الصَّبْرُ)
مفعولاً [لِه] (٧) ، وإن كان هو قول سيهويه (٨) . والنصب لغة الجِازيين
، والرفع لغة تميم (٩)

==== والتكميل : ٢١/٣ ب وما بعدها ، والمساعد : ١٦/٢ ، والجمع :

٢٢٩/١ وشرح الجرافي : ١٢١/٢ ب وما بعدها .

(١) في (ظ) و (ع) : (ما يمنع) .

(٢) " في " : ليست في (ظ) و (ع) .

(٣) هو ابن سيّادة . والبيت في ديوانه : ١٣٤ وسيهويه : ١٩٣/١ ، وشرحه

للسرياني : ١٢٢/٢ أ ، وأمالى ابن السجري : ٢٨٦/١ ، ٣٤٩/٢ ،

٣٥٠ ، والمغني : ٦ ، وشرح أبياته : ٧٨/٧ ، والجمع : ٩٨/١

والأشباه والنظائر : ١٣٢/٤ ، والأغاني : ٨٩/٢ .

(٤) كذا في جميع النسخ . والرواية الشهيرة (أم جَعْدَر) ، وهي التي كان
يشبب بها .

(٥) في (ظ) : (وروى) بإقحام الواو .

(٦) الشرح : ١٢١/٢ ب وما بعدها . (٧) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٨) سيهويه : ١٩٣/١ . (٩) انظر ما سلف ص : ١٤ .

ويؤيد في المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا، نحو: "أما قريشًا فإننا
أفضلها" (١) رواه (٢) الفراء (٣) عن الكسائي عن العرب وتقديره: مهما
تذكر قريشًا فإننا أفضلها (٤) أو تصف قريشًا فإننا أفضلها . ومثله ما رواه (٥)
يونس عن قوم من العرب (٦) أنهم يقولون: "أما العبيد فذو عبيد،
[وأما العبيد فذو عبيد]" (٧) بالنصب . وتقديره عندي: مهما تذكر

العبيد فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد .

فلو كان تالي (أما) صفةً منكرةً، نحو: (أما صديقًا فصديق)
، تعيّن الحالّية، وكان العامل فعل الشرط المقدّر، ويجوز أن يكون العامل
الصفة التي بعد الفاء، ويكون الحال مؤنّداً .

وكذلك يجوز الوجهان في: (أما صديقًا فليس بصديق) . ومنع
البرد (٨) في هذا إعمال (صديق) لاقترانته بالباء، وغيره لا يمنع
ذلك، لأنّ الباء زائدة، فوجودها كعدمها .

وزعم الأُخفش (٩) أنّ (صديقًا) منصوبٌ بـ (يكون) ، والتقدير:
أما أن يكون إنسانٌ صديقًا فالمذكور صديق .

ورد البرد (١٠) قوله، ولم يذكر حجة الرد . والحجة: أنا إذا قدرنا:

(١) شرح السيرافي: ٢/١٢٠/ب، والرضي على الكافية: ٢/٣٩٩ .

والمغني: ٨٣ .

(٢) في الأصل: (رواه) بإقحام الواو .

(٣) في الأصل (الأخفش) وهو وهم، والتصويب من حاشية الأصل و

(ظ) و (ع) .

(٤) "رواه الفراء" . . . فإننا أفضلها "ساقط من (ح) . و"فإننا أفضلها" .

ليس في (ظ) و (ع) . والأوفق اعتبارها مقحمة .

(٥) في (ظ) و (ح) و (ع): (روي) .

(٦) سيبويه: ١/١٩٤ .

(٧) تكلمة من (ظ) .

(٨) شرح السيرافي: ٢/١٢٢/ب، والتذييل والتكميل: ٣/٧٣/أ .

وراجع سيبويه ١/١٩٣ .

(٩) التذييل والتكميل: ٣/٧٣/أ . (١٠) نفس المصدر السابق .

(أن يكون) لزم كون (أن) وصلتها في موضع نصب على المذهب المختار ، وينبغي أن يُقدَّرَ قبلها (١) (أن يكون) آخر ، ويؤيد ذلك (٢) إلى التسلسل ، والتسلسل محال .

(ص) "فصل : لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ،

ما لم يختص ، أو يسبقه نفي أو شبهه ، أو يتقدم

الحال ، أو يكن جملة مقرونة بالواو (٢) ، أو يكن (٤)

الوصف به على خلاف الأصل ، أو يُشاركه فيه معرفة ."

(ش) قد تقدم أن الحال خبر في المعنى ، وأن صاحبه مُخبر عنه ، فأصله أن يكون

معرفة ، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة . وكما جاز أن يُبتدأ بنكرة

بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح

المعنى وأمن اللبس ، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ . فمن المسوّغات

تخصُّص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يَفِرُّ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ *

أَمْرٍ مِنْ عِنْدِنَا ﴿ (٥) ، وكقول الشاعر (٦) :

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُكِّ مَا خَرَّ فِيهِم مَشْحُونَا

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ وَبَيْنَاتٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَاعَامٍ غَيْرِ خَمْسِينَ (٧)

وتخصُّصه بالإضافة كقوله تعالى : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً

لِلنَّاسِ لَيْنٍ ﴾ (٨) ، ومثله : ﴿ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ﴾ (٩) في قراءة

غير نافع وابن عامر .

(١) في (ظ) و (ع) : (قبله) .

(٢) " أو يكن ... بالواو " : ليعني في (ظ) . وانظر ماسياتي ص ٢١ الحاشية رقم (١) .

(٤) في (ظ) : (معرّف) .

(٥) الدخان : ٤ - ٥ .

(٦) هو عمران بن حطان . والبيتان في المذكر والمؤنث لابن الأثيري :

٢٢٢ شرح اللمع لابن برهان : ٢ / ٤٩٠ والتذليل والتكميل :

٣ / ٧٤ / ١ ، وابن عقيل على الألفية : ١ / ٦٣٦ ، والعيني : ٣ / ١٤٩ .

(٧) في (ح) رُسِيتَ : (بينت) . (٨) فصلت : ١٠ .

(٩) الأنعام : ١١١ . وللقرأة انظر السبعة ٢٦٦ ، والكشف : ١ / ٤٤٦ وما

بعدها ، وحجة القراءات : ٢٦٧ .

وَمِنَ الْمُسَوِّغَاتِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ صَاحِبِ الْحَالِ نَفْيٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَوَعَدْنَا مَن لَّمْ يَلْحَقِ الْيَوْمَ الْحَاقَّ لَأَجْزَلٌ لَهُمْ فِيهَا نَارٌ وَنَارٌ كَانَتِ الْبُحْبُوحَ ﴾ (١) ، ذِكْرُهَا لَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿ جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ مَّقْرُونَةٌ بِوَاوِ الْحَالِ ، وَصَاحِبِ الْحَالِ (قَرِيْبَةٌ) ، وَحَسَّنَ جَعْلَهُ صَاحِبَ حَالٍ مَعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مَحْضَةٌ تَقَدَّمَ النَّفْيُ عَلَيْهِ ، كَمَا حَسَّنَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ فِي نَحْوِ : (مَا قَرِيْبَةٌ إِلَّا لَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) . وَقَدْ مَضَى فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ وَإِبْطَالِ رَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِيهَا ، وَأَنَّ مِنْ أَمْثَالِ (٢) أَبِي طَيِّبٍ نَفْيَ التَّذَكُّرَةِ : (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمًا إِلَّا أَخَاكَ) ، فَجَعَلَ (قَائِمًا) حَالًا مِنْ (أَحَدٍ) ، لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النَّفْيِ ، وَأَبْطَلَ جَعْلَهُ صِفَةً لـ (أَحَدٍ) (٣) ، لِأَنَّ (إِلَّا) لَا تَعْتَرِضُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ (٤) .

وَمِنَ مُسَوِّغَاتِ جَعْلِ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً وَقَوْعِهِ بَعْدَ نَهْيٍ أَوْ (٥) اسْتِفْهَامٍ ،

وَالْبَيْهَمَا أَشْرَتْ بِقَوْلِي : " مَا لَمْ يَخْتَصَّ أَوْ يَسْبِقْهُ نَفْيٌ أَوْ شَبِيهَهُ " ، وَمِنْ مَجِيءِ

ب/١٢٤

ذَلِكَ بَعْدَ / النَّهْيِ قَوْلُ قَطْرِي (٦) :

لَا يُوَكِّنُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوُضِيِّ مَتَخَوِّفًا لِحِمَامِ (٨)

وَمِنْ مَجِيءِ ذَلِكَ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ [قَوْلُ الْآخِرِ] : (٩) (١٠)

(١) الحجر : ٤ .

(٢) فِي (ظ) وَ (ع) (أمثلة) .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (بَعْدَ أَحَدٍ) ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ظ) وَ (ع) وَهُوَ الْأَوْفَقُ .

(٤) انظُرْ مَا سَلَفَ ج ١ ص ١١٢ ب .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (و) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي (ظ) : (قَطْرِي الْخَارِجِي) .

وَالْبَيْتُ فِي أَمَالِي الْقَالِي : ١٩٠ / ٢ وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ : ١٣٦ / ١ ،

وَشَرْحُ عِدَّةِ الْحَافِظِ : ٤٢٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٢٣٩ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤٠ / ٣ ، وَالْمَسَاعِدُ : ١٨ / ٢ ، وَالْعَيْنِيُّ : ١٥٠ / ٣ ،

وَالهَمْعُ : ٢٤٠ / ١ . وَتَقْدِمُ الْبَيْتِ فِي الْجِزْءِ الْأَوَّلِ : ص ١٤٠ / ١١٢ ب .

(٧) كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ " وَيُقَالُ بِتَقْدِيمِ الْحَاةِ عَلَى الْجِيمِ " وَهُوَ كَذَلِكَ فِي

(ظ) وَ (ع) . الْإِحْجَامُ وَالْإِحْجَامُ : ضِدُّ الْإِقْدَامِ .

(٨) فِي (ظ) : (بِحِمَامٍ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٩) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(١٠) نَسَبَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ عِدَّةِ الْحَافِظِ : ٤٢٣ إِلَى رَجُلٍ مِنْ طَيْبٍ . وَهُوَ

فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ (١) / ١٩٠ ، وَالْمَسَاعِدِ ١٨ / ٢ وَالْعَيْنِيِّ ١٥٣ / ٣ ، وَالْهَمْعِ :

يا صاح هل هم عيش باقياً فتري لِنَفْسِكَ العُذْرَ في اِبْعَادِهَا الا مَلا
ومن مَسْوَغَاتِ جَعَلَ صاحب الحال نكرةً تَقَدُّمُ الحال [عليه] (١) كقولك
: (هذا قائماً رجلٌ /) قال سيبويه (٢) بعد تعثيه بهذا المثال : لما
لم يجز (٤) أن توصف الصفة بالاسم ، وقُبِحَ أن تقول : (فيها قائمٌ) ،
فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قُبِحَ : (مرت بقائم ، وأتاني قائمٌ) ، جعلت
(القائم) حالاً ، وكان الجنبُ على الكلام الأول ما بعده .
ثم قال : وحملَ هذا على جواز : (فيها رجلٌ قائماً) ، وصار حين
أخِر وجه الكلام فراراً من القبح ، وأنشد لذي الرمة (٥)
وتحت العوالي في القنا مستظلةً
ظباءً أعارتها العيون الجآذرُ
وأنشد لغيره (٦) :

وبالجسم مني بينا لو علمت به
شعوباً وإن تستشهدني العين تشهد
وأنشد غير سيبويه (٧) :

وما لام نفسي مثلها لي لائِمٌ
ولا سدّ فقري مثل ما ملكت يدي

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) . (٢) زيادة من سيبويه .

(٣) سيبويه : ٢٧٦/١ .

(٤) قوله : " لما لم يجز " بداية سقط طويل من (ح) يقدر بورقة . انظر

ما سيأتي ص ١٤ الحاشية رقم (٦) .

(٥) البيت في ديوانه ١٠٢٤/٢ ، وسيبويه ٢٧٦/١ ، وابن يمين ٦٤/٢ ،

والتذييل والتكميل ١/٧٤/٣ .

العوالي والقنا : الرماح . الجآذر : جمع جؤذر . وهو ولد البقرة

الوحشية . يصفانساء سبين ، فصرن تحت عوالي الرماح .

(٦) البيت بدون نسبه في سيبويه ٢٧٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٣٨ ،

وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢ ، والتذييل والتكميل ١/٧٤/٣ والمساعد :

١٨/٢ ، والمعني ١٤٧/٣ .

(٧) البيت لمؤيد القوافي الفزاري . وهو في شرح السرافي ٢/٢١٩/١ ،

وشرح الكافية الشافية ٢/٧٣٨ ، والتذييل والتكميل ١/٧٤/٣ ،

والمساعد ١٩/٢ ، والمعني ٢١٣/٣ .

وهو في حماسة البحتري : ١٠٧ برواية : (مثلها) وعليها يفوت الاستشهاد .

قلت : أشار سيبويه بقوله : " حَمِلَ (١) هذا على جواز (فيها رجلٌ قائماً) " إلى أن صاحب الحال قد يكون نكرةً دون سُؤْغٍ مِنْ (٢) السُّؤْغَاتِ التي ذكَّرتُها نحو قوله : (فيها رجلٌ قائماً) لكن على ضعفٍ لا يمكن الإتياع ، فإذا قُدِّمَ الحال زال الضَّعف لتعذر الإتياع . وكان هذا بمنزلة قولنا فسي الاستثناء : (ما قام أحدٌ إلا زيد) (٣) ، فإنَّ النَّصْبَ مع تأخر المُستثنى ضعيفٌ لا يمكن الإتياع ، فإذا قُدِّمَ المُستثنى لزم النَّصْبُ في المشهور مِن كلامهم لتعذر الإتياع . فظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال الكائن في نحو : (فيها رجلٌ قائماً) هو المبتدأ . وذهب قوم (٤) إلى أن صاحبه الضَّميرُ المُستَكِنُّ في الخبر . وقول سيبويه هو الصَّحيح ، لأنَّ الحال خبر في المعنى ، فجعله لا ظَهَرَ الاسمَينِ أوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ لَأَغْنِيَهُمَا . وزعم ابن خروف (٥) أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضميراً فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ، وأما إذا تقدَّم فلا ضمير فيه . واستدلَّ على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدَّم لجاز أن يؤكَّد ، وأنَّ يُعطف عليه ، وأنَّ يُبدلَ منه ، كما فُعلَ ذلك مع التَّأخُّر . ومن سُؤْغَاتِ جَعَلَ صاحب الحال نكرةً كَوْنُ الحال (٦) جملةً مقرونةً بالواو كقوله تعالى : * أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوسِهَا * (٧) وكقول الشاعر : (٨)

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلِ الْغَدَاةِ شَفِيعٌ

(١) في (ظ) : (وحمل) .

(٢) في الأصل : (ومن) بإقحام الواو

(٣) انظراً سلف ج ١ ص ١١٦ / ٦ .

(٤) منهم ابن الحاجب . الرضي على الكافية ٢٠٤ / ١ وما بعدها ، والخزانة :

٢١١ / ٤ وما بعدها ، وشرح أبيات المغني ١٨١ / ٢ .

(٥) التذليل والتكميل ٢٤٠ / ٣ / ٧٤ / ٣ وما بعدها ، والهمع ٢٤٠ / ١ .

(٦) في الأصل (الجملة) وهو تحريف

(٧) البقرة : ٢٥٩ .

(٨) نُسِبَ إِلَى قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ وَقَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ . وهو في ديوان ابن زريع : ١١٤ ،

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً (١).

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة توقي الوصف بما لا يصلح للوصفية كقولهم (٢) : " هذا خاتم حديداً ، وعندى راقودٌ خلاً " ، ظاهر كلام سيبويه (٣) أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوبٌ على الحال ، وأن الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلُّص من جعله نعتاً مع كونه جامداً غير مؤنول بمشتق . وقد تقدّم أن ذلك يُغتفر في الحال ؛ لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت .

والمشهور في غير كلام (٤) سيبويه نصب ما بعد (خاتم ، وراقود) ، وشبههما على التمييز (٥) . فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالاً ، نحو :
(هذا خاتمك حديداً ، وهذه جبتك خزاناً) .

ومن مسوغات (٦) جعل صاحب الحال نكرة اشتراكها مع المعرفة ، نحو قولك : (هو لا ثناسٌ وعبدالله منطلقين) . وقد جعل سيبويه (٧) لهذه المسألة باباً فقال : هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة . ثم قال : وذلك قولك : هذان رجلان وعبدالله منطلقين ، بنصب (منطلقين) على الحال والعامل فيه التنبيه .

- ====
و ديوان المجنون : ١ ، وأمالى القالي : ١٣٦/١ ، والسمط : ١٣٣/١
والتذيل والتكميل ٣/٧٤/ب والمغني ٥٦٤ ، وشرح أبيات ٦/٣١١ ،
والمساعد ١٩/٢ ، والجمع ١/٢٤٠ .
(١) " ومن مسوغات جعل . . كون الجملة نعتاً " : ليس في (ظ) وانظر ما سلف
ص ١٧ الحاشية (٣) .
(٢) في (ظ) : (كقولك) .
(٣) سيبويه : ١/٢٧٤ .
(٤) في (ظ) (كلام غير) .
(٥) انظر ما سيأتي ص : ٩٥ .
(٦) " ومن مسوغات " : نهاية السقط من (ح) الذي سلف وأشارنا إليه في
ص ١٩ الحاشية (٣) .
(٧) سيبويه ١/٢٥٨ .

(١)

(ص) "و يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم

يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه ، أو بين

التأخير كاقترانه بـ (إلا) على رأي (٢) وإضافته

إلى ضمير ما لا يحسن الحال . وتقديمه على صاحبه

المجرور بحرف (٤) ضعيفاً على الأصح لا معتنع . ولا

يمنع تقديمه على المرفوع والمنصوب ، خلافاً للكوفيين

في المنصوب الظاهر مطلقاً وفي المرفوع الظاهر المؤخر

رافعه عن الحال . واستثنى بعضهم من حال المنصوب

ما كان فعلاً . ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه ،

إلا أن يكون المضاف جزءاً أو كجزءه ."

(ش) نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ، فلا أصل تأخيره وتقديم

صاحبه ، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، وجواز مخالفة الأصل

ثابت في الحال ، كما كان ثابتاً في الخبر ، ما لم يعرض موجباً للبقاء على

الأصل أو الخروج (٥) عنه .

فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كسـون

الإضافة مخصصة ، نحو : (عرفت قيام زيد مسرعاً) .

ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بـ (إلا) نحو :

(ما قام مسرعاً إلا زيد) ، فإن ورد نحو : (ما قام إلا زيد مسرعاً) ، أُضمر

(١) الواو ليست في (ظ) .

(٢) "على رأي" : ليس في (ظ) .

(٣) في (ظ) : (أوإضافته) .

(٤) في الأصل و (ح) و (ع) : (بحرفه) بإتمام الهمزة .

(٥) في (ظ) (للخروج) .

(٦) "مع كون الإضافة مخصصة" : ليس في (ظ) .

نَاصِبُ الْحَالِ بَعْدَ صَاحِبِهَا (١) كَقَوْلِ الرَّاجِزِ (٢) :

مَا رَاعَنِي إِلَّا جَنَاحٌ هَابِطًا
حَوْلَ الْبُيُوتِ قُوطُهُ الْعَلَابِطَا

أراد : ما راعني إلا جناحٌ راعني هابطاً . وجناح : اسم رجل .

ومما يُوجبُ الخروجَ عن الأصلِ إضافةُ صاحبِ الحالِ إلى ضميرِ يعودُ

إلى ما لا يَمَنُ الحالَ بِإضافةِ ، نحوُ : (جاءَ زائرٌ هندیٌّ أخوها) ، أو بغيرِ

إضافةِ / ، نحوُ : (جاءَ مُنقاداً لعمرو صاحبُهُ) .

أ/١٢٥

وإذا كان صاحبُ الحالِ مجروراً بِإضافةِ محضةٍ (٣) لم يجز تقديمُ

الحالِ عليه بإجماعٍ ، لأنَّ نسبةَ المضافِ إليه من المضافِ كنسبةِ الصلةِ من

الموصولِ . فإنَّ كانتِ الإضافةُ غيرَ محضةٍ جازتقديمُ الحالِ على المضافِ

كقولك (٤) (هذا شاربُ السويقِ مُلتوتاً الآنَ ، أو غداً) ، لأنَّ الإضافةَ

في نيةِ الانفصالِ فلا يُعتدُّ بها (٥) . فإنَّ وردَ [ما يوهمُ] (٦) تقديمُ

حالٍ ماجراً بِإضافةِ محضةٍ (٧) حُمِلَ على وجهِ لا خلافٍ في جوازِهِ كقول

(١) في (ح) : (صاحبه) .

(٢) البيتان بدون نسبة في نوادر أبي زيد : ٤٧٥ والخصاص : ٢/٢١١ ،

والمنصف : ٢٧/١ ، والمحتسب : ٩٢/١ ، وأمالى ابن السجري : ١/٣٨٦ ،

وشرح الكافية اللشافية : ٢/٧٤٢ ، والأشباه والنظائر : ١/٣١٠ ،

واللسان : (علبط) ، (قوط) ، (لعط) .

القوط : القطيع من الغنم . العلابط : القطيع الضخم من الغنم

أقله خمسون إلى ما بلغ من العدة .

(٣) في (ظ) : (بإضافة) . مطلقه دون تقييد .

(٤) في (ح) : (كقولك) .

(٥) " فإنَّ كانتِ الإضافةُ .. فلا يعتدُّ بها " : ليس في (ظ) .

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٧) في (ظ) (بإضافة) ، مطلقه دون تقييد .

(١)

الراجز :

نَحْنُ وَطَقْنَا خُسًّا دِ بَارِكُمْ

إِذْ أَسَلَتْ كَمَا تَكُمُ دِ بَارِكُمْ

فقد يتوهم سماع هذا أن (خُسًّا) بمعنى ،بُعْدًا ،مُزْدَجْرِين كقوليه
تعالى : * كُونُوا قِرَدَةً خَاسِثِينَ * (٢) ، فيجعلُه حالاً مِنْ ضمير المُخَاطَبِينَ ،
ويقول : قد تقدّم حال المضاف إليه على المضاف . وليس كذلك ، ولكنَّ (خُسًّا) جمع (خاسئ)
بمعنى زاجر من قولهم : (خَسَأْتُ الكلبَ) ، أي : أبعدته وزجرته ، فهو حال ، وصاحبه الفاعل
مِنْ (وطقنا) .

وقد يتوهم أن (فُرَارًا) مِنْ قول الشاعر (٣) :

لَيْسَتْ تَجْرَحُ فُرَارًا ظُهُورَهُمْ وَفِي النُّحُورِ كُلُّومٌ ذَاتُ أَبْهَلَادٍ

حالٌ مِنَ الهاءِ والميم ، و (ظُهُورَهُمْ) مرفوعةٌ بِ (تَجْرَحُ) على أنه مفرغ .

وليس كذلك ، بل (تَجْرَحُ) مسندٌ إلى ضمير الجماعة الموصوفة ، وهو

صاحب الحال ، و (ظُهُورَهُمْ) بدلٌ بعضٍ مِنْ كَلِّ ، وهذا توجيه لا تكلف

(٤) فيه .

وإذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يجز عند أكثر النحويين

[تقديم الحال عليه] (٥) [في] (٦) نحو : (مررتُ بهندٍ قائمةً) (٧) ،

فَيُخَطِّئُونَ مَنْ يَقُولُ : مررتُ قائمةً (٨) بهندٍ ، ودليلهم في منع ذلك

(١) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢/٧٦ ب والمساعد : ٢/٢٢ .

ذمار الرجل : هو كل ما يلزمه حفظه وحمايته والدفاع عنه ، وان ضيعه

لزمه اللوم . والرواية في (ظ) والتذييل والتكميل والمساعد : (. . .)

حماتكم ذماركم) .

(٢) البقرة : ٦٥ ، الأعراف : ١٦٦ .

(٣) هو القُطامي . والبيت في ديوانه : ٨٩ ، وتهذيب الألفاظ : ١٠٨ ،

والتذييل والتكميل : ٢/٧٦ ب ، واللسان : (بلد) .

الابلاذ : جمع بلد ، وهو الأثر .

(٤) " وقد يتوهم أن فرارا . . لا تكلف فيه " : ليس في (ظ) انظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .

(٥) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) في الأصل : (قائمة) باقحام الهاء . وفي (ظ) : (جالسة) .

(٨) في (ظ) : (جالسة) .

أَنَّ تَعَلَّقَ الْعَامِلُ بِالْحَالِ ثَانٍ لِتَعَلُّقِهِ بِصَاحِبِهِ ، فَحَقُّهُ إِذَا تَعَدَّى (١)
لصاحبه بواسطة أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِتِلْكَ الْوَاسِطَةِ لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ خَوْفُ
التَّبَاصُّ الْحَالِ بِالْهَدْلِ . وَأَنَّ فِعْلًا وَاحِدًا لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ وَاحِدٍ إِلَى
شَيْئَيْنِ ، فَجَعَلُوا عَوْضًا مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَاسِطَةِ التَّزَامَ التَّأْخِيرَ (٢) .

وَمَعْضُهُمْ يُعَلِّلُ مَنَعَ التَّقْدِيمِ بِالْحَمْلِ عَلَى حَالِ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ .
وَمَعْضُهُمْ يُعَلِّلُ بِأَنَّ حَالِ الْمَجْرُورِ [بِحَرْفٍ] (٣) شَبِيهٌ بِحَالِ فِعْلِ فِيهِ
حَرْفٌ جَرٌّ مُضْمَنٌ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ مُتَكِنًا) ، فَكَمَا
لَا يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ [فِي] (٣)
نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِهَيْدٍ جَالِسَةً) .

وَهَذِهِ شَبِيهٌ وَتَخَيُّلَاتٌ لَا تَسْتَمِيلُ إِلَّا لِنَفْسٍ مَنِ لَا تَثْبُتَ لَهُ . بَلْ
الصَّحِيحُ جَوَازُ التَّقْدِيمِ فِي نَحْوِ : (مَرَرْتُ بِهَيْدٍ جَالِسَةً) ، وَإِنَّمَا حَكَمْتُ
بِالْجَوَازِ لِثَبُوتِهِ سَمَاعًا وَلِضَعْفِ دَلِيلِ الْمَنَعِ .

أَمَّا ثَبُوتُهُ سَمَاعًا فَبِإِقْوَالِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ (٤) .
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ (كَافَّةً) صِفَةٌ لـ (أَرْسَالَةٍ) فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ ،
وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّمَخَشَرِيِّ (٥) .

وَالثَّانِي : أَنَّ (كَافَّةً) حَالٌ مِنَ الْكَافِ ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجَاجِ (٦) ،
وَالثَّلَاثُ فِيهِ لِلْمِبَالِغَةِ .

-
- (١) فاعل : (تعدى) ضمير مستتر يعود الى (العامل) .
(٢) انظر لهذه المسألة سيبويه : ٢٧٧/١ ، والمقتضب : ١٧١/٤ ،
٣٠٣ ، وشرح السيرافي : ٢٢٠/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٨٠/٢ ،
ومابعدهما ، والرضي على الكافية : ٢٠٧/١ وابن يعيش : ٥٩/٢ .
(٣) تكملة من (ظ) و (ع) .
(٤) سبأ : ٢٨ .
(٥) الكشاف : ٢٦٠/٣ .
(٦) نفس المصدر السابق ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٧٣/٢ .

والثالث : أن (كافة) حال من (الناس) ، والأصل : (للناس كافة) ؛
أي : جميعاً . وهذا هو الصحيح . وهو مذهب أبي علي وابن كيسان ،
أعني تقديم حال المجرور بحرف حكاه ابن برهان ^(١) ، وقال : وإليه نذهب
كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ^(٢) . و (كافة) حال من
(الناس) ، وقد قدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب (كافة)
قطراً إلا حالاً . كذا قال ابن برهان ، وكذلك أقول .

ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزمجاج .

أما الزمخشري ؛ فإنه ^(٤) جعل (كافة) صفة ، ولم تستعمله

العرب إلا حالاً ، وهذا شبيه بما فعل في خطبة المفصل ^(٥) من إدخال

باء الجر عليه وإضافته والتعبير به عما لا يعقل . وليته إذ أخرج (كافة)

عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس بل جعله صفة لموصوف محذوف ،

لم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بصفة ^(٧) ، أعني (إرسالة) ،

وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعتاد ذكره مع صفته قبل الحذف ،

وإلا تصلح الصفة لغيره ، والمشار إليه بخلاف ذلك ، فوجب الإعراض عما

أفضى إليه .

وأما الزجاج فبطلان قوله ببيان أيضاً ؛ لأنه جعل (كافة) حالاً من

مفرد ، ولا يعرف ذلك في ^(٩) غير محل النزاع ، وجعله من مذكر ^(١٠) مع

كونه مؤنثاً ، ولا يتأتى ^(١١) ذلك إلا بجعل تاءه للمبالغة ، وبإبه مقصور

(١) شرح اللعم : ١/١٣٧ . وانظر البحر المحيط : ٧/٢٨١ ، وشرح السيرافي :

٢/٢٢٠ . أ .

(٢) سبأ : ٢٨ . (٣) في (ظ) : (تقدم)

(٤) في (ظ) : (فإنه) .

(٥) وذلك قوله : " محيط بكافة الأبواب " . الفصل : ٥٥ .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (ولم) .

(٧) في الأصل و (ح) : (بالصفة) . (٨) في الأصل و (ح) و (ع) : (يعاد) .

(٩) في الأصل و (ح) : (من) ، وهو تحريف

(١٠) في الأصل : (مذكراً) ، وهو خطأ .

(١١) في (ح) : (يأتي) ، وهو تحريف .

على السَّماع ، ولا يأتي ^(٤) غالباً ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة ك(نَسَابَةٍ ،
وَفَرُوقَةٍ ، وَمِهْذَارَةٍ) ^(١) ، و (كَافَّة) بخلاف ذلك ، فبطل أن تكون منها لكونها
على فاعلة ، فإن حُمِلَتْ على (رَاوِيَةٍ) حُمِلَتْ على شَأْنِ الشَّائِءِ ؛ لأنَّ لِحَاقِ
تاء ^(٢) المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شَأْنٌ ، ولِما ^(٣) لا سبالغة فيه أَشَدُّ ،
فِيَمْبَرٍ ^(٤) عنه بِشَأْنِ الشَّائِءِ ، والحمل على الشَّائِءِ مكروه ، فكيف على شَأْنِ
الشَّائِءِ .

وإذا بطل القولان ، تَعَيَّنَ الحُكْمُ بِصَحَّةِ القول الثالث ، وهو أن يكون
الأصل : وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا لِلنَّاسِ كَافَّةً . فُقَدِمَ الحال على صاحبه مع كونه
مَجْرُوراً .

ومِنَ أمثلة أبي عليٍّ في التَّذَكُّرَةِ ^(٥) : (زَيْدٌ خَيْرٌ مَا تَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ)
على أن المراد : زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ ، فجعَل (خَيْرٌ مَا تَكُونُ) حالاً
مِنَ الكَافِ المَجْرُورَةِ ، وَقَدَّمَهَا . وهذا موافق لنقل ^(٦) ابن بَرَهَانَ .
ومِنَ تَقَدُّمِ الحال على صاحبها ^(٧) المَجْرُورِ بحرف قول الشاعر ^(٨) :
فَإِنَّ تَكُ أَنْوَادٌ أُصِيبْنَ وَنِسْوَةٌ
فَلَنْ تَذْهَبُوا بِدَمِ حِبَالٍ فَرُغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

/ أَرَادَ : فَلَنْ تَذْهَبُوا بِدَمِ حِبَالٍ فَرُغًا . وحبال : اسم رجل .

(٤) في الأصل : (يتأتى) .

(١) في الأصل : (مهذارة) ، وهو تحريف ،

(٢) تاء : ساقطة من (ظ) .

(٣) في (ظ) : (ولحاقها لما . .) .

(٤) في (ظ) : (فَعْبَرٌ) .

(٥) التذييل والتكميل ٣ / ٧٦ / ١ .

(٦) في الأصل و (ح) : (لقول) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) ؛ لأنه

الأوفق .

(٧) في النسخ الأخرى : (صاحبه) .

(٨) هو طَلْحَةُ بْنُ خُوَيْلِدِ بْنِ الْأَسَدِيِّ . والبيت في السيرة : ٦٣٧ / ١ ، وتهذيب

تاريخ ابن صاكر : ١٠٣ / ٧ . والمحتسب : ١٤٨ / ٢ وشرح الكافية الشافية

٢ / ٧٤٥ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٧٦ / ١ والبحر المحيط : ١٠٧ / ٧ ،

والمعيني : ٣ / ١٥٤ واللسان : (فرغ) .

الأَنْوَادُ : جمع ذود ، وهو من الثلاثة إلى العشرة من الأبل . الفرغ : ذهاب
الدم هدراً .

ومِن ذلك قول الشاعر: (١)

لَئِن كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبٌ
أراد : لئن كان برد الماء حبيباً إلى هيمان صادياً . [ومِن ذلك قول الشاعر: (٢)

إِذَا الرُّؤْيُ أَمَّتْهُ الرُّؤْيُ نَاشِئًا فَمَطَّلِبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
أراد : فمطلبها عليه كهلاً شديد [(٣) . ومِن ذلك قول الآخر: (٤)
تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَانَكُمْ عِنْدِي
أراد : تسلّيت عنكم طرّاً .

وربّما قدّم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلّق به الجار
كقول الشاعر: (٥)

غَافِلًا تَعْرِضُ النَّمِيَّةَ لِلْمَسْرُورِ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِهَاءِ

(١) في (ظ) و (ع): (الآخر) . نسباً إلى عروة بن حزام وكثير وقيس بن ذريح . وهو في ديوان عروة : ٥ (مخطوط) كما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون في معجمه ، وديوان كثير قسم الأبيات المنسوبة : ٥٢٢ ، وديوان قيس : ٦٢ ، والشعر والشعراء : ٦٢٢/٢ ، والكمال : ٢٤٢/٢ ، والحامسة البصرية : ٢٠٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٢٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٥/٢ ، والتذيل والتكميل : ٧٦/٣ أ ، والعيني : ١٥٦/٣ ، والخزانة : ٢١٢/٣ .

(٢) نسباً إلى سويد بن خدّاق والمعلوط بن بدل القريني والمخبل السعدي . وهو في عيون الأخبار : ٢٤٧/١ ، وشرح ديوان الحامسة : ١١٤٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٦/٢ ، والتذيل والتكميل : ٧٦/٣ أ ، والأشعوني : ١٧٨/٢ ، والخزانة : ٢١٩/٣ .

(٣) تكملة من (ظ) و (ع) . وفي (ع) : "كهلاً شديداً" وهو خطأ .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٢٦ ، ومنهج السالك : ١٩٢/١ والبحر المحيط : ٢٨١/٧ ، والتذيل والتكميل : ٧٦/٣ أ ، والمساعد : ٢١/٢ ، والعيني : ١٦٠/٣ .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٧٤٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٢٨ ، والبحر المحيط : ٢٨١/٧ ، والتذيل والتكميل : ٧٦/٣ أ ، والعيني : ١٦١/٣ . وتقدم في ج ١ ص ٦١ ب .

أراد : تعرض المنية للمرء ظالماً . ومثله : (١)

مَشْفُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفَتْ وَإِنْسَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

أراد : شغفت بك مشفوفة .

وإن قد بينت دلائل السماع مستوفاة فلا يمين ضعف شبه المنع .
فمن ذلك ادعاء أن حق الحال إذا عدّي العائل لصاحبه بواسطة أن يعدى
إليه بتلك الوساطة . فيقال : لمدني ذلك : لا نسلم هذا الحق حتى
يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن
يستغني عن واسطة ، على أن الحال أشد استغناءً عن الوساطة ، ولذلك
يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه
والتنني .

ومن الشبه التزام التأخير إجراءً لحال المجرور بحرف مجرى حال

المجرور بإضافة .

فيقال لصاحب هذه الشبهة : المجرور بحرف كالأصل للمجرور

بالإضافة ، فلا يصح (٣) أن يحمل حال (٤) المجرور بحرف عليه ؛ لئلا

يكون الأصل تابعاً ، والفرع متبوعاً .

وأيضاً فالمضاف بمنزلة موصول ، والمضاف إليه بمنزلة صلة ، والحال

منه بمنزلة جزء صلة ، فوجب تأخيره ، كما يجب تأخير أجزاء الصلة ، وحال

المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه ، إذ لا محذور في ذلك .

ومن الشبه تشبيهه [باب] (٥) : (مررت به لعل جالسة) بباب

(زيد في الدار متكئاً) ، وإلحاق أحدهما بالآخر .

(١) الهمت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٢٨ ، والبحر المحيط

٢٨١/٧ ، والتذليل والتكميل : ٣/٧٦/أ ، والمعيني : ٣/١٦٢ .

(٢) في (ظ) : (جر) .

(٣) في غير (ظ) : (يطلع) .

(٤) في الأصل : (يحمل حمل) ، وهو تحريف والتصويب من النسخ الأخرى .

(٥) تكلمة من النسخ الأخرى .

فَيُقَالُ لِلْمَعْتَمِدِ عَلَى هَذَا : بَيْنَ الْبَابَيْنِ بَوْنٌ بِعِيدٍ وَتَفَاوُتٌ شَدِيدٌ ،
فَإِنَّ (جَالِمَةً) مِنْ قَوْلِنَا ^(١) : (مَرَرْتُ بِبَهْنِدٍ جَالِمَةً) مَنْصُوبٌ بِـ (مَرَرْتُ) ،
وَهُوَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، لَا يَفْتَقِرُ فِي نَصْبِ الْحَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، كَمَا لَا يَفْتَقِرُ
إِلَيْهَا فِي نَصْبِ ظَرْفٍ أَوْ مَفْعُولٍ لَهُ أَوْ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي
عَدَّاهُ لَا عَمَلَ لَهُ إِلَّا الْجَرُّ ، وَلَا جِيءَ بِهِ إِلَّا لِتَعْدِيَةِ (مَرَرْتُ) ، وَالْمَجْرُورُ
بِهِ بِمَنْزِلَةِ مَنْصُوبٍ ، فَيَتَقَدَّمُ حَالُهُ ، كَمَا يَتَقَدَّمُ حَالُ الْمَنْصُوبِ ، وَلِكُونِهِ بِمَنْزِلَةِ
الْمَنْصُوبِ ^(٢) أُجْرِي فِي اخْتِيَارِ النَّصْبِ : (أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ ؟) مُجْرِي : (أَزِيدًا
لَقَيْتَهُ ؟) .

وَأَمَّا (مَتَكَيَّنًا) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ فَمَنْصُوبٌ بِـ (فِي) لِتَضَمُّنِهَا
مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ ^(٣) ، وَهِيَ أَيْضًا رَافِعَةٌ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى (زَيْدٍ) ، وَهُوَ
صَاحِبُ الْحَالِ ، فَلَمْ يَجْزِ لَنَا أَنْ نُقَدِّمَ (مَتَكَيَّنًا) عَلَى (فِي) ، لِأَنَّ الْعَمَلَ
لِهَا ، وَهِيَ عَامِلٌ ضَعِيفٌ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ ، فَمَانِعٌ
التَّقْدِيمِ فِي نَعْوٍ : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ مَتَكَيَّنًا) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي نَعْوٍ : (مَرَرْتُ
بِبَهْنِدٍ جَالِمَةً) . وَبِمَا قُدِّمَ الْحَالُ فِي نَعْوٍ : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ مَتَكَيَّنًا) ^(٤) .
وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْفُوعًا جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ،
ظَاهِرًا كَانَ أَوْ مُضْمَرًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، نَعْوٍ : (لَقَيْتُ رَاكِبَةً هِنْدًا ، وَجَاءَ
مُسْرِعًا زَيْدٌ) . وَنَعْوٍ الْكُوفِيِّينَ ^(٥) تَقْدِيمُ حَالِ الْمَنْصُوبِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا ؛
لِثَلَاثَتِهِمْ كَوْنُ الْحَالِ مَفْعُولًا وَكَوْنُ صَاحِبِهِ بَدَلًا . فَإِنْ كَانَ الْحَالُ فِعْلًا
لَمْ يَمْنَعْ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَهُ لَزَوَالِ الْمَحْذُورِ ، أَعْنِي تَوَهُمَ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْبَدَلِيَّةِ .

- (١) فِي الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ) ، وَمَا أُثْبِتُهُ مِنَ النِّسْخِ الْآخَرِي . (٢) فِي (ط) : (مَنْصُوبٌ) .
(٣) (الْإِسْتِقْرَارُ) : فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِعَةٍ .
(٤) وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنْظَرَ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٠٤ / ١ ، ٢٠٦ ،
وَالْمَجْمَعُ : ٢٤٣ ، وَأَنْظَرَ مَا سَبَّأَتِي ص / ٤٠ .
(٥) الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٠٦ / ١ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
٢٧٧ / ٣ ، ٢٨٠ / ب ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٤١ / ١ .

والصحيح جواز التقديم مطلقاً لأنَّ (رَاكِبَةٌ) مِن قولنا : (لَقِيتُ رَاكِبَةً هِنْدًا) يَتَبَادَرُ (١) الذَّهْنُ إِلَى حَالِيَّتِهِ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى عَارِضِ تَوْهَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ .

وَمِنْ شَوَاهِدِ تَقْدِيمِ حَالِ الْمَنْصُوبِ (٢) قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصِرْ مُسَيِّئِينَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتَهُمْ حَتَّى تَلَا فَوَا وَلَا ثِيَابًا

أَرَادَ : وَصَلْتُ مُسَيِّئِينَ أُسْرَتِي . وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ ظَالِمٍ (٤) :

وَقَطَعَ وَصَلَهَا سَيْفِي وَأَنْسِي فَجَعَلْتُ بِخَالِدٍ طُرًّا كِلَابًا

وَمِنْ تَقْدِيمِ [حَالٍ] (٥) الْمَنْصُوبِ فِعْلًا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

لَنْ يَرَانِي حَتَّى يَرَى صَاحِبِي لِي أَجْتَنِي سَخَطَهُ يَشِيبُ الْغُرَابَا

أَرَادَ : لَنْ يَرَانِي صَاحِبِي لِي أَجْتَنِي سَخَطَهُ حَتَّى يَرَى الْغُرَابَ يَشِيبُ .

وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ حَالِ الْمَرْفُوعِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا كَقَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ مَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ (٧) وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٨) :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرْنَسِي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ

- (١) فِي الْأَصْلِ : (نَيْتَبَادَرُ) بِإِقْحَامِ الْفَاءِ .
(٢) فِي (ظ) : (الْحَالُ وَصَاحِبُهُ مَنْصُوبٌ) .
(٣) الْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٧٤٧/٢ ، وَمِنْهُجِ السَّالِكِ : ١٩٦/١ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٧٧/٣ ، وَالْمَعْرِجِ : ٢٤١/١ .
أَعْتَبْتَهُمْ : أَرْضَيْتَهُمْ .
(٤) الْبَيْتُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٣١٤ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٧٧/٣ ، ١ .
وَالْمَسَاعِدِ : ٢٣/٢ .
(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .
(٦) الْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٧٧/٣ ، وَالْمَسَاعِدِ : ٢٣/٢ .
(٧) الْقَمَرُ : ٧ .
(٨) هُوَ سُؤَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ . وَالْبَيْتُ مُلْفَقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ هُمَا :
مُزِيدٌ يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرْنَسِي إِذَا أَسْمَعْتَهُ صَوْتِي أَنْقَعُ
وَيَحْيِينِي إِذَا لَاقَيْتَهُ وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ
وَهُمَا بِرَوَايَةٍ (مُزِيدٌ) فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ : ١٩٨ ، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ :
٤٢١/١ وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْأَسْتِشْهَادُ .
===

فإن كان المرفوع ظاهراً لم يجز عند الكوفيين (١) تقديم حاله .
وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين (٢) لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر
إذا كان [الفعل] (٣) متقدماً نحو: (قام مسرعاً زيد) ، وإنما يمنعون
تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخراً ، نحو : (مسرعاً قام زيد) .

والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقاً . فمن تقديمه والفعل
متقدماً قول الشاعر : (٤)

يَطِيرُ فِضَاضاً بَيْنَهُمْ كُلُّ قَوْسٍ وَتَتَّبِعُهَا مِنْهُمْ فَرَّاشُ الْحَوَاجِبِ
ومثله : (٥)

فَسَقَى بِلَادَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبَ الْغَمَامَ وَدِيمَةَ تَهْمِي
ومثله : (٦)

تَرَحَّلَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مَرَّقَشٌ عَلَى طَرَبٍ تَهْوِي سِرَاعاً رَوَاحِلُهُ

=== وهو برواية الشرح في المقتضب : ١٧٠ / ٤ ، والأصول : ٢١٧ / ١ ،

وشرح الكافية الشافية : ٧٤٨ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ٣ / ٧٨ / أ ،

والمساعد : ٢٣ / ٢ .

المزهد : من أزيد الجمل ، إذا ظهر الزيد على مشافره ساعسة

هياجه . يخطر : يضرب بذنبه عند هياجه . رتع : أكل ماشاء .

(١) انظر التذليل والتكميل : ٣ / ٧٩ / أ .

(٢) الإنصاف : ٢٥٠ / ١ ، والرضي على الكافية : ٢٠٦ / ١ ، والهمع :

٢٤١ / ١ .

(٣) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٤) هو النابغة . والبيت في ديوانه : ٤٤ ، والخصائص : ٢ / ٢٧٠ ،

ومنهج السالك : ١٩٥ / ١ .

القونس : أعلى بيضة الحديد . والفراش : عظم الحاجب .

(٥) البيت لطرفة . وهو في ديوانه : ٩٧ ، والتذليل والتكميل : ٣ / ٧٧ / أ ،

والهمع : ٢٤١ / ١ .

(٦) البيت لطرفة . وهو في ديوانه : ١٢٣ ، والتذليل والتكميل :

٣ / ٧٧ / أ . الطرب : الخفة .

ومثله (١) :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا / أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ ١٢٦/أ
ومن تقديمه والفعل متأخر قول العرب : " شتّى توؤب الحلبه " (٢) ،

أي : متفرقين يرجع الحالون . ومثله قول الشاعر (٣) :

سَرِيعًا يَهْوُنُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولِي النَّهْيِ إِذَا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا الْيَأْسَا
وَحَقُّ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ إِلَّا يَكُونُ صَاحِبَ حَالٍ ، كَمَا لَا يَكُونُ صَاحِبَ خَيْرٍ ؛
لَا نَهْ مَكْمَلٌ لِلْمُضَافِ ، وَوَأَقْعٌ مِنْهُ مَوْقِعُ التَّنْوِينِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ
حَسِينٌ جَعَلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ صَاحِبَ حَالٍ ، نَحْوُ : (عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ سُرْعًا ،
وَهُوَ رَاكِبُ الْفَرَسِ عَرِيًّا) . وَإِلَى هَذَيْنِ الْمَثَلَيْنِ وَنَحْوَهُمَا أُشْرْتُ بِقَوْلِي :
" وَلَا يُضَافُ غَيْرُ عَامِلِ الْحَالِ إِلَى صَاحِبِهِ " ، فَعَلِمَ أَنَّ إِضَافَةَ عَامِلِ الْحَالِ
إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ جَائِزَةٌ ، وَأَنَّ إِضَافَةَ مَا لَيْسَ عَامِلًا فِي الْحَالِ إِلَى صَاحِبِهَا
غَيْرُ جَائِزَةٍ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ . وَمِنْ إِضَافَةِ عَامِلِ الْحَالِ إِلَى صَاحِبِهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى : * إِلَى اللَّهِ رَجِعُكُمْ جَمِيعًا * (٤) ومثله قول الشاعر (٥) :

تَقُولُ أَهْنَتِي : إِنْ أَنْطَلَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَهْلِيَا

(١) البيت للنايفة . وهو في ديوانه : ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية :

١٢٦٢/٣ ، وشرح صعدة الحافظ : ٦٤٨ ، والبحر المحيط : ٢٥٢/١ ،

٤٠٩ ، ٣٦٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ٢٢٩ ، والتذليل والتكميل : ١٧٧/٣ ،

والعيني : ١٦٧/٤ .

(٢) كتاب الأمثال : ١٣٣ ، وجمهرة الأمثال : ٥٤١/١ ، ومجمع

الأمثال : ٣٥٨/١ ، والمستقصى : ١٢٧/٢ ، والإنصاف : ٢٥١/١ ،

واللسان : (حلب) .

(٣) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ١٧٥/٨ ، ومنهج السالك :

١٩٦/١ ، والتذليل والتكميل : ٧٩/٣ ، والمساعد : ٢٤/٢ .

(٤) المائدة : ٤٨ ، ١٠٥ .

(٥) هو سلامة بن جندل . والبيت في ديوانه : ٢٠٠ ، والشعر والشعراء :

٢٣٠/١ ، والوحشيات : ٨٩ ، وصيون الأخبار : ٢٣٨/١ ، ومنهج

السالك : ١٩٣/١ ، والتذليل والتكميل : ٧٧/٣ ، والعيني : ١٦٥/٣ .

[ثم] (١) قلت : "إلا أن يكون المضاف جزءاً أو كجزءه" فأشرتُ بكون
المضاف جزءاً ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ
مِنَ غَلِّ إِخْوَانًا ﴾ (٢) . وأشرتُ بكون المضاف كجزءاً ما أضيف إليه إلى
نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (٣) . وإنما حَسُنَ
جَعَلُ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ جُزْؤُهُ أَوْ كَجُزْئِهِ صَاحِبَ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدِ اسْتَفْنَسَ
بِهِ عَنِ الْمُضَافِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي الْكَلَامِ : نَزَعْنَا مَا فِيهِمْ مِنْ غَلِّ إِخْوَانًا ،
وَاتَّبَعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ، لَحَسُنَ ، بِخِلَافِ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ بِمَعْنَى
الْفِعْلِ ، وَمَا لَيْسَ جُزْءًا أَوْ كَجُزْءٍ ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِهِ صَاحِبَ حَالٍ
لَوْ قِيلَتْ : ضَرَبْتُ (٤) ظَلَمَ هِنْدٍ جَالِسَةً ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ بِسِوَا
خِلَافِ (٥) .

(ص) "يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً
، أو صفةً تشبيهية ، ولم يكن نعتاً ، ولا صلة لـ (أل) أو
حرفٍ مصدرِيٍّ ، ولا مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدرِيٍّ ، ولا
مقروناً بلام الابتداء أو القسم . ويلزم تقديم عاملها
إن كان فعلاً غير متصرف ، أو صلة لـ (أل) أو حرفٍ
مصدرِيٍّ ، أو مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدرِيٍّ ، أو مقروناً
بلام الابتداء أو القسم ، أو جامداً ضمن معنى مشتق ،
أو (أفعل) تفضيل ، أو مفهم تشبيه .

-
- (١) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٢) الحجر : ٤٧ .
(٣) النحل : ١٢٣ .
(٤) في (ظ) : (ضرباً) .
(٥) انظر التذييل والتكميل : ٢/٧٧/ب .

وَاعْتَرَفَ تَوْسِيطَ ذِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ حَالَيْنِ (١) . وَقَدْ يُفْعَلُ

ذَلِكَ بِذِي التَّشْبِيهِ .

فَإِنْ كَانَ الْجَامِدَ ظَرْفًا ، أَوْ حَرْفًا جَرَّ مَسْبُوقًا بِمُخْبِرٍ عَنْهُ ، جَازَ

عَلَى الْأُصْحَحِ تَوْسِيطَ الْحَالِ بِقُوَّةِ إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ حَرْفًا

جَرَّ ، وَبِضَعْفِ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ .

وَلَا تَلْزِمُ الْحَالِيَّةُ فِي نَحْوِ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا) ، بَلْ تَتَرَجَّحُ

عَلَى الْخَبَرِيَّةِ .

وَتَلْزِمُ هِيَ فِي نَحْوِ: (فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا) ، خِلَافًا لِلْكَوْنِيِّينَ فِي

السَّالَتَيْنِ .

(ش) تَقَدَّمَ (٢) الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا ، نَحْوُ: (سُرْعًا أُتِيْتُ) ،

وَإِذَا كَانَ صِفَةً تَشْبِهُهُ بِتَضَمَّنِ (٣) مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ وَقَبُولِ عِلَامَاتِ

الْفِرْعِيَّةِ (٤) فَهِيَ فِي قُوَّةِ الْفِعْلِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ

الْمَنْعُولِ وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥):

لَيْهَنَكَ سَمْحٌ ذَا يَسَارٍ وَمُعَدَّمًا كَمَا قَدَّ أَلْفَتَ الْحِلْمِ مَرَضَى وَمُغْضِبًا

فَلَوْ قِيلَ فِي الْكَلَامِ: إِنَّكَ ذَا يَسَارٍ وَمُعَدَّمًا سَمْحٌ ، لَجَازَ ؛ لِأَنَّ سَمْحًا

عَامِلٌ قَوِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى (أْفَعَلِ) (٦) التَّفْضِيلِ ، لِتَضَمُّنِهِ حُرُوفِ الْفِعْلِ

وَمَعْنَاهُ مَعَ قَبُولِهِ لِعِلَامَةِ (٧) التَّانِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

(١) ثَبِتَ فِي بَعْضِ نَسَخِ التَّسْهِيلِ: (غَالِبًا) بَعْدَ قَوْلِهِ: (بَيْنَ حَالَيْنِ) .

انظر التذليل والتكميل: ٣ / ٨٤ / ب' والمساعد: ٢ / ٣٠

(*) فِي جَمِيعِ النِّسَخِ: (الْجَامِدُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ - .

(٢) فِي (ظ) وَ (ع) : (تَقْدِيمٌ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (تَتَضَمَّنُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَفِي (ح) نُقِطَتْ :

(تَتَضَمَّنُ) بِالْبَاءِ وَالتَّاءِ مَعًا .

(٤) عِلَامَاتُ الْفِرْعِيَّةِ سَيَذْكُرُهَا بَعْدَ قَلِيلٍ ، وَهِيَ التَّانِيثُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ .

وَانظُرِ الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ: ١ / ٢٦٠ وَمَابَعْدَهَا .

(٥) » الْبَيْتُ يَدُونُ نِسْبَةَ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ: ١ / ١٩٤ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

٣ / ٧٩ / أ' وَالْمَعْنِيُّ : ٣ / ١٦٨ .

(٦) انظُرْ مَا سَيَأْتِي ص: ٣٢ .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (لِعِلَامَاتِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فلو كان العامل القويّ نعتاً لم يجز تقديمه ، نحو : (مررتُ برجلٍ
ذاهبةٍ فرسه مكسوراً سرَّجها) . وكذا لو كان صلة ل (ال) ، أو (أن) ،
أو إحدى أخواتها ، لم يجز أن يتقدّم عليه ما يتعلّق به من حال وغيره .

فلو كان العامل صلة اسمٍ غير (ال) لم يمتنع تقديم الحال
عليه ، كما لا يمتنع تقديم غيرها ، مثال ذلك : (من الذي خائفاً جا) .
ومن العوامل التي لا يتقدّم عليها الحال ولا غيرها المصدرُ المقدرُ

ب (أن) أو (ما) أختها ، نحو : (سرتني ذهابك غداً غازياً ، ولأجزيتك
بوذك إياي مخلصاً) ، والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم ، نحو :
(لا صير محتسباً ، ولا قومناً طائعاً) .

ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرفٍ ، نحو : (ما أنصرك
مستنجداً) ، أو صلة ل (ال) ، نحو : (أنت المصلي فذاً) ، أو
لحرف مصدريٍّ ، نحو : (لك أن تتنفل قاعداً) ، أو مصدرًا مقدرًا بـ
(أن) أو (ما) أختها ، أو فعلاً مقرونًا بلام ابتداء^(١) أو قسمٍ .
وقد تقدّمت أمثلة ذلك^(٢) .

ومن العوامل التي لا يتقدّم الحال عليها الجامدُ المضمّن معنًى
مشتقّ ك (أما) ، وحرف التّنبه ، والتّمني ، والتّرجي ، واسم الإشارة ،
والاستفهام المقصود به التعظيم ، نحو^(٣) :

..... يا جارتنا ما أنت جواره

والجنس المقصود به الكمال ، نحو : (أنت الرجلُ علماً) ، والشبه به

(١) في الأصل و (ح) : (الابتداء) ، وهو وهم .

(٢) انظر التذليل والتكميل : ٢٩/٣ ب وما بعدها ، والساعد : ٢٨/٢ .

(٣) البيت للأعشى . وهو في ديوانه : ١٥٣ ، والصاحبي : ٢٢٠ ،

والفائق : ٣٠/١ والمقرب : ١٦٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ :

٤٣٥ ، والتذليل والتكميل : ٣/٨٠ ، ٨٢/ب ، والخزانة :

٣/٣٠٨ .

صدره : " بانئت لُحزنا غفاره " .

نحو: (هو (١) زهيرٌ شِعْرًا) (٢) ، و (أفعلٍ) التفضيل، نحو: (هو) أكفاهم ناصراً) . وكان حقُّ (أفعلٍ) التفضيل أن تجعل له مزيئةً على الجوامد المضمّنة معنى الفعل ؛ لأن فيه ما فيهنّ من معنى الفعل ،

ويفوقهنّ بتضمّن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة في اقتضا

/ زيادة المعنى ، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث [والثنية] (٣) ب/١٢٦

والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة ،

فجعل (٤) موافقاً للجوامد إذا لم يتوسّط بين حالين ، نحو: (هو) أكفاهم ناصراً) ، وجعل موافقاً للصفة المشبهة إذا توسّط ، نحو (٥) :

(تَرْنَا بُسْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ رُطْبًا) ، و (مرتُ برجلٍ خيرًا ما يكون خير منك

خيرًا ما تكون) ، فنصب (أطيب) : (بُسرًا ورُطْبًا) ، ونصب

(خير منك) : (خيرًا ما يكون) (٦) ، وخير ما تكون) ، وليس هذا

على إضمار (كان) كما ذهب إليه السيراني ومن وافقه (٧) ؛ لا أنّه خلاف

قول سيبويه (٨) ، وفيه تكلفٌ إضمار ستة أشياء من غير حاجة ؛

(١) (هو) ساقطة من (ظ) .

(٢) في الأصل (شعيرًا) ، وهو تحريف ،

(٣) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٤) في الأصل و (ح) : (فيجعل) ، وما أثبتته من (ظ) و (ع)

لموافقته قوله بعد ذلك : (وجعل) .

(٥) (نحو) : في (ظ) مكررة .

(٦) في الأصل و (ح) : (تكون) ، وهو تصحيف .

(٧) شرح السيراني: ١٢٩/٢ أ وما بعدها ، وهو مذهب المبرد والزجاج

والفارسي في الحليّات ، واختيار ابن عصفور في آخر قوله . التذييل

والتكميل: ٨٣/٣ ب ، وانظر الرضي على الكافية: ٢٠٨/١ وما بعدها ،

والمقتضب: ٢٥٠/٣ وما بعدها . وراجع رأي الأخفش في هذه

المسألة : الأصول ٢٢٠/١ .

(٨) سيبويه: ١٩٩/١ وما بعدها . وهو مذهب المازني في الأظهر

من كلامه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جنّي وابن خروف ،

وهو اختيار ابن عصفور في بعض كتبه " التذييل والتكميل ٨٤/٣ ،

وانظر الأشباه والنظائر: ١٧٤/٤ .

ولأنَّ (أَعْمَلَ) هناك (أَعْمَلَ) (١) في قوله تعالى: ﴿ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ (٢) في أَنَّ القصدَ بهما تفضيلُ شيءٍ على نفسه باعتبار متعلّقين ، فكما اتّحد هنا المتعلّق به كذا يتّحد في الأمثلة المشار إليها ، وبعد تسليم الإضرار يلزم إعمال (أَعْمَلَ) في (إِذْ) و (إِذَا) (٣) ، فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فرّس منه ، وللحال هنا زيادة شبهة بالظرف [من جهة المعنى ؛ ولذا قال سيبويه (٤) بعد تشبيهه بـ (هذا بغيراً أطيّب منه رطباً : فإن شئت جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً] (٥) ثم قال سيبويه : وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضرار (إذا كان) فيما يستقبل و (إذ كان) فيما مضى ؛ لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على (إذا كان) و (إذ كان) . فهذا نصٌّ [منه] (٦) على أن تقدير (٧) (كان) لم تدع إليه حاجة من قبيل العمل بل من قبيل تقريب المعنى . والعامل إنما هو (أَعْمَلَ) ، وقد تقدّم دليل ذلك .

وإنما ذكرت نصّ سيبويه ؛ لئلا يظنّ من لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهب إليه . وغير السيرافي من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافي وذاهبون إلى ما ذهب إليه . قال أبو عليّ فسي

(١) في الأصل و (ح) و (ظ) : (هناك أعمل) ، وهو سهو . وفي

(ع) : (ها هنا كأعمل) .

(٢) آل عمران : ١٦٢ .

(٣) في (ظ) : (إذا وإذاً) ، وهو وهم .

(٤) سيبويه : ١٩٩ .

(٥) تكملة من (ظ) .

(٦) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٧) في الأصل سقطت (أن) من المتن ، ثم استدركها الناسخ

في الحاشية إلا أنه وهم في وضع إشارة السقط فجعلها بين

(تقدير) و (كان) .

التذكيرة^(١) : (مررتُ برجلٍ خيرٍ ما تكون خيرٌ منك) ، العامل في
(خيرٌ ما تكون) : (خيرٌ منك) ، لا (مررتُ) بدلالة : (زيدٌ خيرٌ
ما تكون خيرٌ منك) . وصَحَّحَ أبو الفتح^(١) قول أبي عليّ في ذلك .
وقال أبو الحسن بن كيسان^(١) : تقول : (زيدٌ قائماً أحسنُ
منه قاعداً) ، والمراد : يزيدٌ حسنه في قيامه على حسنه في قعوده .
فلما وقع التفضيل في شيء على شيء ، وُضِعَ كُلُّ واحدٍ منهما في الموضع
الذي يدلّ فيه على الزيادة ، ولم يُجمع بينهما ، ومثال^(٢) هذا
أن تقول : (حملٌ نخلتنا بُسراً أطيبُ منه رطباً) .

ومما يعمل في الحال ولا يتقدّم الحال عليه لضعفه ، المشبه به^(٣)
نحو : (زيدٌ مثلكَ شجاعاً ، وليس مثلكَ جواداً) ، وكذا إذا حُذِفَ
(مثل) وُضِعَ المشبهُ به معناه كقولك : (زيدٌ زهيرٌ شعراً ، وأبو
يوسفَ أبو حنيفةً فقهاً) ، ومنه^(٤) :
فإنسي^(٥) اللبثُ مرهوباً جماءً وعبيدي زاجرٌ دونَ افتراسي^(٦)
وقد يتوسّط هذا النوع بين حالين ، فيعمل في إحداهما متأخراً ، وفي
الأخرى^(٧) متقدماً كقول الشاعر^(٨) :

- (١) انظر ما سلف ص ٣٧ ح (٨) .
(٢) في النسخ الأخرى : (مثل) .
(٣) في الأصل و (ح) : (الصفة المشبهة به) بإقحام لفظ (الصفة) ،
وتحريفاً (المشبه) .
(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣ / ٨٣ / ب ،
والمقاصد الشافية : ٣ / ٦٣ / أ قال الشاطبي : أنشده ابن خروف .
(٥) في (ظ) : (فإن) ، وهو تحريف .
(٦) في الأصل و (ح) : (وعدي) وهو تصحيف .
(٧) في الأصل : (الآخر) ، وهو تحريف .
(٨) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣ / ١٨٥ / أ والمساعد :
٣٠ / ٢ . الفذّ : الفرد .

(٢) دَدٌ أُبِدُهُمْ وَلَا تَ حِينَ بَقَا

(١) أَنَا فَذَاكَهُمْ جَمِيعًا فَإِنْ أَمَّ

ومنه : (٣) (٤)

تَعَمَّرْنَا أَننَّا عَالِيَةً وَنَحْنُ صَعَالِكٌ أَنْتُمْ مُلُوكَا

أراد : ونحن في حال تَصَعَّلِكُنَا مُلُوكُمْ في حال مُلِكِكُمْ ، فحذف (مثلا) ،
وأقام المضاف إليه مقامه مُضَمَّنًا معناه ، وأصله بما فيه من معنى التشبيه .

فإن كان العامل المضمَّن (٥) معنى الفعل دون حروفه ظرفًا ،

أو حرف جَرِّ سُبُوقًا باسم ما الحال له ، جازتوسيط الحال ضد الأختف ، (٦)

صريحة كانت الحال ، نحو : (زَيْدٌ مُتَكِنًا فِي الدَّارِ) ، أو (٧) بلفظ

ظرف ، أو حرف جَرِّ كقول الشاعر : (٨)

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَانَ تَشْرِبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكْسَانِ

(١) في الأصل و (ح) : (فداكم) وهو تحريف

والبيت ساقط من (ع) .

(٢) في الأصل و (ح) حدث تقديم وتأخير مخل بالشرح ، فقد قدم

البيت (أَنَا فَذَاكَ . .) على قوله : (وقد يتوسط هذا النوع . . كقول

الشاعر " والتصويب من (ط) وما حكاه أبو حيان من كلام المصنف :

٣ / ٨٤ / ب وما بعدها .

(٣) في (ط) : (وقال الآخر) .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٤٣٧ ، ومنهج السالك :

١ / ٢٠١ ، وتذكرة النحاة : ١٧١ ، والتذيل والتكميل ٣ / ٨٥ / أ ،

والمساعد : ٢ / ٣١ ، والمغني : ٥٧٤ وشرح أبياته : ٢٢٩ / ٦ ،

والأشباه والنظائر : ٣ / ١٣٥ .

(٥) في (ط) : (المتضمن) .

(٦) الرضي على الكافية : ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٤٠ ،

والهبع ٢٤٣ ، والأشباه والنظائر : ٤ / ٢٤٠ . وانظر ما سلف : ص ٢٠ .

(٧) في الأصل : (و) ، وهو تحريف .

(٨) هوتميم بن مقبل . والبيت في ديوانه : ٢٤٦ وشرح اللع لابن

برهان : ١ / ١٣٦ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٨٦ / أ ، والمساعد : ٢ / ٣١ ،

والعيني : ٣ / ١٧٣ والأشباه والنظائر : ٤ / ٢٤٠ .

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل، وبين

شواهد إجازته قراءة بعض السلف : " والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ " (١) ،

وقول ابن عباس (٢) - رضي الله عنه - : " نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَرَسُولُ اللَّهِ

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ " (٣) ، وقول الشاعر (٤)

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقَّبِي أَدْوَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُضَارٍ

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة لشبه الحال فيه بخبر (إن) ،

إذا كان ظرفاً ، فكما استحسن القياس على : (إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا [مُقِيمٌ]) (٥)

لكون الظرف (٦) فيه بلفظ الظرف الملقى ، ولتوسعهم في الظروف بما لا

يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا بِمِثْلِهِ ، كَذَا يُسْتَحْسَنُ الْقِيَاسُ عَلَى :

وقد كان يَنْكُمُ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ

(١) الزمر : ٦٧ . وهي قراءة عيسى والجحدري . المختصر : ١٣١ ،

والبحر المحيط : ٤٤٠ / ٦ . وجوز ذلك الكسائي والفراء وأبو إسحاق

الزجاج . انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٣٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء :

٢ / الأخيرة ، والمحتسب : ٢٣٣ / ١ . وستأتي ص : ٦٤١

(٢) أخرجه البخاري في باب : " قوله تعالى : أنزله بعلمه والملائكة

يشهدون " من كتاب : " التوحيد " : ١٧٥ / ٩ برواية : " أنزلت

ورسول . . . متوارياً بمكة " . وفي باب : " الماهر في القرآن مع الكرام

البرية " من كتاب : " التوحيد " : ١٩٤ / ٩ برواية : " كان النبي

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - متوارياً بمكة " . والتوسط

في القراءة في الصلاة الجهرية " من كتاب : " الصلاة " : ٣٢٩ / ١

برواية : " نزلت ورسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - متوارياً بمكة " .

والذي أميل إليه أن بعض الرواة خلط بين الروايتين ، فكانه بدأ

بالرواية الخالية من (كان) ، فلما وصل إلى الخبر ظن أنه قدم

(كان) ، فنصب (متوارياً) والله أعلم .

(٣) " وقول ابن عباس . . . متوارياً بمكة " : ليس في (ظ) .

(٤) هو الثابغة . والبيت في ديوانه : ٥٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٣٣ / ٢

٧٥٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٤٣٧ ، ٥٥٧ ، ومنهج السالك : ١٩٣ / ١ ،

٢٠٠ والبحر المحيط : ٧٤ / ٦ ، ٤٦٩ / ٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٨٥ / ب

المحقب : من أحقب زاده ، إذا خلفه على راحلته ، أي : جعله

وراءه حقيبة : الأذراع : جمع درع .

(٥) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢ / ٨٦ / أ .

(٦) في الأصل و (غ) : (الخبر) وهو تحريف

وغير الأُخْفَش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً . والصحيح جوازه محكوماً بضعفه . (١)

ولا يجري مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية باتفاق ؛ لأنَّ في العامل الظرفي ما ليس في غيره من كون الفعل الذي ضمَّ معناه في حكم المنطوق به لصلاحية (٢) أن يُجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره ، فإنه لا زِمُ التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه ، فكان للعامل الظرفي بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية ، أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه .

وأجاز الأُخْفَش (٣) في الجملة الحالية المقرونة بالواو- إذا كان العامل ظرفاً - (٤) ما أجاز في الحال الواقعة ظرفاً أو حرفاً جرّاً ، فيستحسن أن يُقال : (زيدٌ وماله كثيرٌ في البصرة) ؛ لأنه بمنزلة : (زيدٌ إن ماله كثيرٌ في / البصرة) . ذكر هذه المسألة في كتاب المسائل .

أ/١٢٧

وإذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف ، أو جارٍّ ومجرور ، ومع ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبراً وحالاً بلا خلافٍ ، إن لم يكرر ما في الجملة من ظرف أو حرف جرٍّ ، نحو : (في الدار زيدٌ قائمٌ وقائماً) . فإن كُرِّرَ الظرف أو حرف الجرِّ جاز الوجهان ، أيضاً ، وحكم برُجْحَانِ النَّصَبِ ، لنزول القرآن به كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٥) وكقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ حَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٦) .

(١) انظر التذليل والتكميل : ٣ / ٨٥ ب وما بعدها ، والمساعد : ٣١ / ٢ وما بعدها .

(٢) في (ظ) و (ع) : (لصلاحيته) .

(٣) التذليل والتكميل : ٣ / ٨٥ أ ، والمساعد : ٣٢ / ٢ .

(٤) في (ظ) و (ع) : (ظرفياً) .

(٥) هود : ١٠٨ .

(٦) الحشر : ١٧ .

وَادَّعَى الْكُوفِيُّونَ (١) أَنَّ النَّصْبَ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يَزِمُ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ
نَزَلَ بِهِ لَا بِالرَّفْعِ . وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ لَا يَجُوزُ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ النَّصْبَ أَجُودُ مِنْهُ .

قُلُوبُ كَرِّ الظَّرْفِ وَالْمَخْبِرُ عَنْهُ لِحَازِ الْوَجْهَانِ أَيْضًا، وَحُكْمُ بَرَجَحَانَ
الرَّفْعِ، لِنَزُولِ الْقُرْآنِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ
فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢) .

فَإِنْ كَانَ مَا تَضَمَّنَ الْكَلَامُ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ غَيْرَ سْتَفْنَى بِهِ تَعَيَّنَ
جَعْلُ الْمُخْبِلِ لِلْحَالِيَةِ وَالْخَبَرِيَّةِ خَبْرًا مَعَ التَّكْرَارِ وَدُونِهِ، نَعْوًا (فِيكَ زَيْدٌ
رَاغِبٌ، وَفِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ) . وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ (٣) نَصْبَ (رَاغِبٌ)
وَشَبَّهَهُ عَلَى الْحَالِ، وَأَنْشَدُوا: (٤)

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ يَحِبُّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمًّا بِلَابِلِهِ
وَالرُّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ: " مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ " بِالرَّفْعِ . عَلَى أَنَّهَا لَا نَمْنَعُ رِوَايَةَ
النَّصْبِ، بَلْ نَجُوزُهَا عَلَى أَنَّ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَإِنَّ يَحِبُّهَا أَخَاكَ شُغِفًا
أَوْ فُتِنًا مُصَابَ الْقَلْبِ، فَإِنَّ زِكْرَ الْبَاءِ دَاخِلَةٌ عَلَى (الْحَبِّ) يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى (شُغِفًا، أَوْ فُتِنًا)، كَمَا أَنَّ زِكْرَ (فِي) دَاخِلَةٌ عَلَى زَمَانٍ أَوْ

(١) معاني القرآن للفراء: ١٤٦/٣ وما بعدها . قال: " ولا أشتهي الرفع
، وإن كان يجوز " ، والإيضاح: ٢٥٨/١ ، والرضي على الكافية:
٢٠٦/١

(٢) آل عمران: ١٠٧ . (٣) المخيل: من أخال أي اعتبه .

(٣) الأصول: ٢٠٥/١ وما بعدها، والرضي على الكافية: ٢٠٦/١ .

(٤) البيت بدون نسبة وبرواية النصب في الأصول: ٢٠٥/١ ، والتذييل
والتكميل: ٢٤/٢ ، والمسعودي: ٣٤/٢ ، وشرح أبيات المغني:
١٠٦/٨

وهو برواية الرفع في سيبويه: ٢٨٠/١ ، والمغرب: ١٠٨/١ ، والمغني:
٩٩ ، وشرح أبياته: ١٠٥/٨ ، والهمع: ١٣٥/١ ، والخزانة:

٤٥٢/٨ . وتقدم البيت ج ١ ص ٦٦ ب .

بلا بله: وسأوسه .

مكان يدل على معنى (استقر) ، وليس [كذلك] ^(١) ذَكَرُ (في) داخلةً
على الكاف في قولهم ^(٢) : (فيك زيدٌ راغبٌ) ، فلا يلزم من جواز نصب
(مصابَ القلبِ جَمًّا) الحُكم بجواز نصب (راغب) ونحوه .

وإلى هاتين السألتين أشرت بقولي : " ولا تلزم الحالية في نحو :
(فيها زيدٌ قائماً فيها) " إلى قولي " خلافاً للكوفيين في السألتين " ^(٣) .
(ص) " [فصل] ^(٤) يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها ،

واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق . ولا تكون
لغير الأقرب إلا لمانع . وإفرادها بعد (إما) ممنوع ،
وبعد (لا) نادر .

ويضمر هاملها جوازاً ، لحضور معناه أو تقدم ذكره في
استفهام أو غيره ، ووجوباً إن جرت مثلاً ، أصنعت ازديان
شمن أو غيره شيئاً نشيئاً ، مقرونة بالفاء أو (ثم) ، أو نابت
عن خبر ، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره .
ويجوز حذف الحال ، ما لم تنب عن غيرها ، أو يتوقف
المراد على ذكرها . وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها ،
خلافاً لمن منع .

(ش) قد تقدم أن للحال شبهاً بالخبر وشبهاً بالنعمة ، فكما جاز أن يكون
للمبتدأ الواحد والمعنوت الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً . فكذلك
يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً ، فيقال : (جاء زيدٌ راكباً ^(٥)
مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً) ، كما يقال في الإخبار : (زيدٌ راكبٌ

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) في الأصل و (ح) : (كقولك) وما أثبتته من (ظ) وهو الأوفق .
وفي (ع) : (في قولك) .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٨٧ / ب .

(٤) زيادة من (ظ) و (ع) والتسهيل .

(٥) فكذلك . . حالان فصاعداً : ساقط من (ظ) .

مُفَارِقٌ زَيْدًا ^(١) مُصَاحِبٌ عَمْرًا) ، وفي النَّعْتِ : (مررتُ برجلٍ رَاكِبٍ
مُفَارِقٍ زَيْدًا مُصَاحِبٍ عَمْرًا) .

وزعم ابن عَصْفُور ^(٢) أن فعلًا واحدًا لا يَنْصِبُ أَكْثَرَ مِنْ حَالٍ وَاحِدٍ

لصاحب واحد ، قياسًا على الظَّرْفِ ، وقال : كما لا يُقال : قمتُ يومَ الخَمِيسِ
يومَ الجمعةِ ، [كذا] ^(٣) لا يُقال : (جاءَ زَيْدٌ ضاحِكًا مُسرِعًا) ، واستثنى
الحالَ المنصوبةَ بـ (أَفْعَلٍ) التَّفْضِيلِ ، نحو : (زَيْدٌ رَاكِبًا أَحْسَنُ مِنْهُ
مَاشِيًا) ، قال : تجاز هذا ، كما جاز في الظَّرْفِ : (زَيْدٌ اليومَ أَفْضَلُ
مِنْهُ غَدًا ، وزَيْدٌ خَلْفَكَ أَسْرَعُ مِنْهُ أَمَامَكَ) . ثمَّ قال : وصحَّ ذلك في (أَفْعَلٍ)
التَّفْضِيلِ ، لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ فَعْلَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : (زَيْدٌ اليومَ
أَفْضَلُ مِنْهُ غَدًا) : زَيْدٌ بِزَيْدٍ فَضَّلَهُ اليومَ على فَضْلِهِ غَدًا .

قلتُ : تنظير ابن عَصْفُورِ (جاءَ زَيْدٌ ضاحِكًا مُسرِعًا) بـ (قمتُ

يومَ الخَمِيسِ يومَ الجمعةِ) لا يَلِيقُ بِفَضْلِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْعَ
قيامٍ واحدٍ في يومِ الخَمِيسِ ويومِ الجمعةِ مُحالٌ ، ووقوع [مَجْبِيٍّ] ^(٤)

واحدٍ في حالِ ضحكٍ وحالِ إِسراعٍ غَيْرُ مُحالٍ . وإِنَّمَا نَظِيرُ (قمتُ يومَ

الخَمِيسِ يومَ الجمعةِ) : (جاءَ زَيْدٌ ضاحِكًا بِاِكْبًا) ؛ لِأَنَّ وَقْعَ مَجْبِيٍّ

واحدٍ ^(٥) في حالِ ضحكٍ وحالِ بكاءٍ مُحالٌ ، كما أَنَّ وَقْعَ قيامٍ واحدٍ في

يومِ الخَمِيسِ ويومِ الجمعةِ مُحالٌ ، وَلَكِنَّ المَشْرُفِيَّ قد يَنْبُو ، وَاللَّاحِقِيَّ ^(٦)

قد يَكْبُو .

(١) كذا في جميع النسخ ، وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ (عامرًا) أو أي اسم آخر غير

زيد وعمر .

(٢) وهو مذهب الفارسيِّ وجماعة من محققي النُّحاة . انظر التذليل والتكميل :

٣ / ٨٨ / أ ، والمساعد : ٢ / ٣٥ ، والهمع : ١ / ٢٤٤ .

(٣) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٤) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٥) " واحد " مكررة في الأصل و (ح) .

(٦) في الأصل : (اللاخقي) ، وهو تصحيف

على أنه يجوز أن يُقال : (جاء زيدٌ ضاحكاً باكياً) ، إذا قُصِدَ
أنَّ بعضَ مجيئه في حال ضحك ، وبعضه في حال بكاء .

ومثال تعدُّد الحال مع تعدُّد صاحبها بجمع : (جاء زيدٌ
وعمرٌ مسرعين ، ولقيَ بشرٌ عمراً راكبين) ، فالأوَّل مثال تعدُّد الحال
بجمع لتعدُّد صاحبها مع اتِّحاد إعرابيهما ، والثَّاني مثال التعدُّد والجمع
مع اختلاف الإعرابين . ومن الأوَّل قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ ﴾ (١) ومنه : " هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين " (٢) على
قول من جعل (فصيلها) معرفةً ، وهي أفصح اللُّغتين ، ومن جعله
نكرةً على تقدير الانفصال قال : " هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان " على
التَّحت .

ومن الثَّاني قولُ عنترَةَ : (٣)

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَانِفُ الْيَتِيكَ وَتَسْتَطَارَا

ومثالُ تعدُّدِ الحالِ بتفريقٍ لتعدُّدِ / صاحبها قولُ الآخرِ : (٤)

عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

(١) إبراهيم : ٣٣ .

(٢) سيبويه : ٢٥٨/١ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٣٤ ، والسقط : ٤٨٣/١ ، وأما لي ابن الشجري :

١٩/١ ، وابن يعيش : ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، ٨٧/٦ ، ومنهج السالك :

٢٠٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٨٨/٣ ب ، والهمع : ٦٣/٢ ،

وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٠٥ ، وتقدم البيت ج ١ ص ١٥/ب .

الروانف : جمع رائفة ، وهي طرف الآلية الذي يلي الأُرضي .

تستطارا : أي تطلب منك أن تطعم خوفاً وجبناً .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٨٨/٣ ب ، والمساعد :

٣٦/٢ ، والمغني : ٧٣٤ ، وشرح أبياته : ١٩٥/٧ ، والمعني :

١٨٠/٣ . المعنى : النَّصِب .

وينبغي عند التفريق أن تجعل ^(١) أولى الحالين لثاني الاسمين
وأخراهما لا ولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس؛ لا أنه إذا فعل ذلك
اتصل أحد الوصفين بصاحبه، وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين،
وأختر انفصال الثاني وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين؛ إذ لا
يُستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ. وأما إذا جعل أولى ^(٢)
الحالين لا أول الاسمين، وأخراهما لثانیهما فإنه يلزم انفصال الموضعين
معاً والأصل اتصاليهما معاً، لكنه مُتَعَدَّرٌ فيهما مُمكنٌ في أحدهما، فلم
يُعدّل عن السكّن ما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع، وأمين اللبس كقول
أمرى القبي: ^(٣)

خَرَجْتُ بِهَا نَمَشِي تَجْرُورًا نَا عَلَيَّ أَثْرِينَا ذَهَبَ مَرَطٍ مَرَحَلٍ ^(٤) ^(٥)
ومثله: ^(٦)

لَقِيَ ابْنِي أَخُوهُ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا
ومِنَ الْجَائِي عَلَيَّ مَا يَنْبَغِي قَوْلُ عَمْرٍو بِنِ كَلْثُومِ: ^(٧)

وَإِنَّا سَوْفَ تَدْرِكُنَا الْمَنَابِيَا مَقْدَرَةٌ لَنَا وَمَقْدَرٌ بِنَا

(١) في الأصل و (ع) : (أول) وهو تحريف

(٢) في الاصل : (لا أول) وهو تحريف

(٣) البيت في ديوانه : ١٤ وشرح القوائد السبع الطوال : ٥٣، وشرح

عمدة الحافظ : ٤٦٢، والتذييل والتكميل : ٣/٨٩/أ، وأوضح المسالك :

٢/٩٨، والجمع : ١/٢٤٤، واللسان : (نمر) .

المرط : الكساء من خزاز أو صوف معلّم . المرهل : الذي فيه صور رهل .

(٤) في (ظ) و (ع) : (. . . أمشي . . . إثرنا أذيال)، وهي رواية فيه .

(٥) في الأصل (مرطى) ، وهو تحريف .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٦٢، والمساعد : ٢/٣٦،

وابن عقيل على الألفية : ١/٦٥١، والعيني : ٣/٢١٥ .

(٧) البيت في جمهرة أشعار العرب : ١/٣٩١، وشرح القوائد السبع : ٣٧٤،

وشرح معلقته لابن كيسان : ٣٢، وشرح عمدة الحافظ : ٤٦١، والتذييل

والتكميل : ٣/٨٩/أ، والخزانة : ٣/١٧٧ .

ويجب للحال إذا وقعت بعد (إِذَا) أَنْ تُرَدَّفَ بِأُخْرَى مُعَادًا
 معها (إِذَا) كقوله تعالى: * إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا * (١)
 وإذا وقعت بعد (لَا) وجب لها أيضًا أَنْ تُرَدَّفَ بِأُخْرَى مُعَادًا معها
 (لَا) كقولك: (مَنْ وَجَدَ فَلْيَنْفِقْ لَا مُسْرَفًا وَلَا مُقْتِرًا) . إِلَّا أَنَّ الْإِنْفِرَادَ
 بعد (إِذَا) ممنوع مطلقًا أعني في النثر والنظم . وَأَمَّا الْإِنْفِرَادُ بعد (لَا)
 فمستباحٌ في الشِّعْرِ كقول الشاعر (٢):

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا سْتَعْمِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ
 وَيُضْمِرُ عَامِلُ الْحَالِ جَوَازًا لِحَضُورِ مَعْنَاهُ أَوْ لَتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ . وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ
 لِلرَّاحِلِ : (رَاشِدًا مَهْدِيًّا) ، وَلِلْقَادِمِ (مِرُورًا مَاجُورًا) ، وَلِلْمُحَسَّدِ
 (صَادِقًا) ، بِإِضْمَارِ (تَذَهَبُ ، وَرَجَعْتَ ، وَتَقُولُ) . وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ :
 (رَاكِبًا) لَمَنْ قَالَ : كَيْفَ جِئْتَ ؟ وَ : (بَلَى مُسْرِعًا) لَمَنْ قَالَ :
 لِمَ تَنْطَلِقُ ؟ بِإِضْمَارِ (جِئْتُ ، وَانْطَلَقْتُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * بَلَى
 قَادِرِينَ * (٣) بِإِضْمَارِ (نَجِعَ) .

وَيُضْمِرُ عَامِلُهَا وَجُوبًا فَمِنْ ذَلِكَ الْجَارِيَةُ مِثْلًا كَقَوْلِهِمْ : * حَظَّيْمِينَ
 بَنَاتٍ صَلَفِينَ كَنَاتٍ * (٤) بِإِضْمَارِ (عُرِفْتُمْ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .
 وَمِنْ الْمَضْمُرِ عَامِلُهَا وَجُوبًا الْعَمِينُ بِهَا إِزْدِيَادُ شَيْءٍ فَشَيْئًا
 أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ : (بَعَثَهُ بِدِرْهَمٍ فِصَاعِدًا) ، تَرِيدُ : فَذَهَبَ الثَّمَنُ
 صَاعِدًا ، أَوْ (٥) (تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ فَسَافَلًا) ، تَرِيدُ : فَانْحَطَّ [الْمُتَصَدِّقُ بِهِ] (٦)
 سَافَلًا .

- (١) الانسان : ٣٠ .
 (٢) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية: ١/٤٠٥ والتذييل والتكميل ؛
 ٣/٨٩ ب ، والمساعد : ٢/٣٧ ، والجني الداني : ٢٩٩ ، والجمع ؛
 ١/١٤٨ ، ٢٤٥ ، وتقدم ج ١ ص ٢٥ ب * (ج) في (ظ) : فالاول .
 (٣) القيامة : ٤٠ . وقبلها : * يُحْسَبُ الْإِنْسَانُ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ *
 (٤) اللسان : (حظا) .
 (٥) في (ظ) و (ع) : (و) .
 (٦) تكلمة من (ظ) و (ع) . و (به) : ليس في (ع) .

ومِنَ المضمَرِ عاظمها وجوباً الحالُ السَّادَةُ سَدَّ خَيْرٍ ، نحو : (ضربني زيدا قائماً) ، وقد سبق بيانُ هذا النوعِ في بابِ البتداءِ (١) .

ومِنَ المضمَرِ عاظمها وجوباً الواقعة بدلاً مِنَ اللَّفْظِ بالفعلِ (٢) في توبيخٍ وغيرِ توبيخٍ . فالتَّوْبِيخُ كقولك : (أقائمًا وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب) ، وكذلك إن أردتَ ذلكَ المعنى ولم تستفهم تقول : (قاعداً - قد علم الله - وقد سار الركب) . قال سيبويه (٣) : وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، وأراد أن يُنبِّهَهُ . ومِمَّن التَّوْبِيخُ قولهم لَمَنْ لا يثبت على حال : " أتميمًا مرةً وقيسيًا أُخرى " (٤) بإضمار (أتحوَّلُ) (٥) وكقولك لَمَنْ يلهو وقرناؤه يجِدُّون : (ألهياً وقد جَدَّ قرناؤه) بإضمار (أتثبتُ) ونحوه ، ومن التَّوْبِيخِ قول الشاعر : (٦)

أراكِ جَمَعْتَ مَسْأَلَةَ وَحِرْصًا وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَانَا

الْأَنَانُ : الأَنِينُ ، والعاملُ فيه (زَحَارًا) (٧) ، لأنَّ (زحر) (٨) قريبُ المعنى من (أنَّ) .

(١) انظر ج ١ ص ٤٦/٢ .

(٢) في الأصل و (ح) : (في الفعل) ، وهو تحريف ،

(٣) سيبويه : ١٧١/١ . (٤) في (ط) : قولك .

(٤) سيبويه ١٧٢/١ ، وابن يعيش : ٦٨/٢ ، والرضي على الكافية :

٢١٤/١ .

(٥) أصله : أتحوَّلُ ، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً .

(٦) هو المُغَيَّرَةُ بن حَبْنَاءَ . والبيت في سيبويه ١٧١/١ ، والمقرب :

٢٥٨/١ واللسان : (زحر) ، (أنن) . وتقدم ج ١ ص ٩٧/ب .

الزحار : الذي يخرج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أوشدة .

(٧) في الأصل : (زحارا) ، وهو تصحيف

(٨) في الأصل و (ح) : (زخر) وهو تصحيف

وغير التوبيخ كقولك : (هنيئاً مريئاً) . قال سيبويه (١) : وإنما
نصبتَه ، لأنه ذكر خيراً أصابه إنسان ، فقلت : (هنيئاً مريئاً) كأنك
قلت : ثبت له هنيئاً مريئاً ، أو (٢) : هَنَاءَهُ ذَلِكَ هَنِيئاً (٣) .

قلت : فقد أجاز سيبويه أن يكون الناصب (هنيئاً) : (ثبت)
، وأن يكون الناصب (هَنَاءَهُ) على أن تكون الحال مؤنّدة كالتي في :
﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٤) ، وفي : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ
وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ (٥) . ويتناول غير التوبيخ المضمَر
عاطفها في الإنشاء كقول الشاعر (٦) :

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْزِلُوا فَيُطْفِئُونِي
أراد : وأعوذ بك [عائذاً بك] (٧) ، فحذف الفعل ، وأقام الحال مقامه ،
كما يفعل بالمصدر لو قال : عياداً بك (٨) ، ويتناول غير التوبيخ
قول النابغة الذبياني (٩) :

(١) سيبويه : ١٥٩/١

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (أي) ، وهو تحريف ، والتصويب

من (ظ) وسيبويه .

(٣) في الأصل و (ح) : (هنا) ، وهو تحريف . (٤) في (ظ) : (الناصب) .

(٤) النساء : ٧٩ .

(٥) النحل : ١٢ . وكان حقّه أن يُنْبِئَهُ إِلَى أَنْ مَوْضِعِ الاسْتِشْهَادِ فِي غَيْرِ

قراءة ابن عامر وحفص ، انظر السبعة : ٣٧٠ .

(٦) هو عبدالله بن الحارث السهمي . والبيت في السمرية : (١) / ٣٣١ ،

وسيبويه : (١) / ١٧١ ، وشرح ديوان الحماسة : (١) / ٤٧٥ ، وابن يعيش :

(١) / ١٢٣ والروض الأنف : ٧٥ / ٢ ، واللسان : (عـون) .

وتقدم في ج ١ / ٩٢ / ب .

(٧) تكلمة من (ظ) .

(٨) في الأصل رَسِمَتْ أَوْلَا : (قيل) ، ثم صُوِّبَتْ .

(٩) في الأصل و (ح) : (منك) وهو تحريف ،

(١٠) البيت في ديوانه : ١٣٠ ، وابن يعيش : ٦٤ / ٤ . وهو برواية :

(والسّلام) في (ظ) ، وأما لي ابن الشجري : ١١٥ / ٢ ، والتبصرة

: ٦٥ / ٢ . وتقدم ج ١ ص ٩٢ / ب .

أَتَارِكَةً تَدُلُّهَا قَطَامٍ وَضَنَّا بِالتَّحِيَّةِ وَالكَلامِ
وقد تقدّم في باب المفعول المطلق الإِعلامُ بأنَّ العَبْرَ (١) يحمل (عائداً
بك ، وأقاعداً وقد سار الركب) وأشباهَ ذلك على أنّها مصادرُ جاءت على
وزن (فاعل) ، وبيّن (٢) هناك ضعفُ مذهبه بالدليل ، فلا حاجة
إلى إعادته هنا .

ويجوز حذفُ الحالِ ما لم تُنبَ سَمّاً لا يُستغنى عنه كالتي
سَدَّتْ سَدّاً الخبير ، وما لم تقع بدلاً من اللفظ بالفعل . وقد تقدّم ذكرهما (٣) .
ومن الأحوال التي لا يجوز حذفها التي لا يُفهم المرادُ إلاّ بها
كحال ما نُفِيَّ عامِلُهُ أَوْ نُهِيَ عَنْهُ (٤) وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ
وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا عَجَبِينَ ﴾ (٥) وكقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ
وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ (٦) ، ﴿ وَلَا تَعْشَوْا فِي الْأَرْضِ مُرْحًا ﴾ (٧) .
ومن الأحوال التي لا تُحذفُ لكون المراد لا يُفهم إلاّ بثبوتها
المُجَابُ بها استفهامٌ كقولك : (جئتُ ركباً) لَمَنْ قَالَ : كيف جئتُ ؟
والمقصودُ بها حَصْرٌ كقوله (٨) تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا
وَنَذِيرًا ﴾ (٩) .

-
- (١) انظر ما سلف ج ١ ص ٩٢ / ب - ٩٨ / أ .
(٢) في الأصل : (بيين) ، وهو تحريف (بين) في (ظ) : (هنالك) .
(٣) انظر ج ١ ص ٤٦ / أ باب المبتدأ والخبر . والصفحة قبل السالفة .
(٤) " عنه " : ساقطة من (ظ) .
(٥) الأنبياء : ١٦ .
(٦) النساء : ٤٣ .
(٧) الإسراء : ٣٢ .
(٨) في الأصل : (قولك) ، وهو وهم .
(٩) الإسراء : ١٠٥ ، الفرقان : ٥٦ .

ومِنَ الْأُحْوَالِ الَّتِي لَا تُحَذَفُ لَكُونَ الْمُرَادِ لَا يُفْهَمُ / إِلَّا بِشَبُوتِهَا ١/١٢٨
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (١) ، وَقَوْلُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢) -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوَانِ
اِثْنَيْنِ بَوَّاحِدٍ ، أَيْ مُتَفَاضِلًا " ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

إِنَّمَا السَّيِّئَاتُ مَن يَعِيشُ ذَلِيلًا
وَقَوْلُ الْآخِرِ (٤) :

وَدُّكَ مَن يَرْضِيكَ مَبِطِنَ إِحْنَةٍ
وَمُهْدِي دَلِيلِ الْبُغْضِ مِثْلُ صَدِيقِ
وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (٥) :

فَجُزَيْتِ خَيْرَ جَزَاءٍ نَاقَةٍ وَاحِدَةٍ
وَرَجَعْتَ سَالِمَةً الْقَرَاءَةَ بِسَلَامٍ
وَلَا يُنْكَرُ كَوْنُ الْحَالِ فِي الْأَصْلِ جَائِزَةً الْحَذْفِ ، ثُمَّ يَعْرِضُ مَا يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ
الْعَمْدَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَعْرِضُ لغيرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٦)
، فَإِنَّ (لَه) فَضْلَةٌ وَلَوْ قُدِّرَ حَذْفُهُ انْتَفَتِ الْفَائِدَةُ ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصِّفَاتِ
كَقَوْلِكَ : (مَا فِي الدُّنْيَا رَجُلٌ يُبْغِضُكَ) ف (يَبْغِضُكَ) نَعْتٌ لِلْمَبْتَدَأِ ،
وَلَوْ حُذِفَ انْتَفَتِ الْفَائِدَةُ .

(١) هود : ٧٢ .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ فيما بين يدي من كتب الحديث .
وأخرجه ابن ماجه في باب " الحيوان بالحيوان نسيئة " من كتاب
" التجارات " : ٧٦٣ / ٢ عن جابر برواية : " لا بأس بالحيوان
واحدًا باثنين يداً بيد " ، وعن سمره بن جندب ، . . . نهى عن
بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً .

(٣) هو عدي بن الرطلاء الغساني . والبيت في تهذيب الألفاظ : ٤٤٨ ،
وحماسة ابن الشجري : ١ / ١٩٥ ، وسط اللآلي : ١ / ٨ ، ٦٠٣ ، والتذيل
والتكميل : ٣ / ٩١ ب . عجزه : " كاسفًا باله قلل الرجاء " .

(٤) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٣ / ٩١ ب .
الإحنة : الحقد في الصدر .

(٥) البيت في ديوانه : ١١٦ ، والتذيل والتكميل ٣ / ٩١ ب .
القرأ : الظهر .

(٦) الإخلاص : الأخيرة .

ومثل ذلك كثيرٌ .

والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، لأنها وإياه كالصفة والموصوف ، ولكنهما أيضاً كالمميّز والمميّز وكالخير والمخير عنه ، ومعلوم أن ما يعمل في المميّز والمميّز قد يكون واحداً وغير واحد ، وكذا ما يعمل في الخير والمخير عنه ، فكذا الحال وصاحبها ، قد يعمل فيهما عاملاً واحداً وقد يعمل فيهما (١) عاملان .

ومثال اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة : (طاب زيدٌ نفساً ، وإنَّ زيداً قائمٌ ، وجاء زيدٌ راكباً) .

ومثال عدم الاتحاد في الثلاثة : (لي عشرون درهماً) ، و (زيدٌ منطلقٌ) على مذهب سيبويه ومن وافقه (٢) ، و (إنَّ هذه أمَّتكم) أمةٌ واحدةٌ (٣) ، و (أمةٌ) حال ، والعامل فيها اسم الإشارة ، و (أمَّتكم) صاحبُ الحال ، والعاملُ فيها (إنَّ) . قال سيبويه (٤) : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحراف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنياً على الابتداء ، لأنَّ المعنى واحد في أنَّه حال ، وأنَّ ما قبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولاً على (إنَّ) ، وذلك : (إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً) ، وقال - جلَّ ذكره - (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) (٥) .

وقد تقدّم من كلامه ما يدلُّ على أنَّ صاحبَ الحالِ في : (٦)

لِعَزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّ

-
- (١) في الأصل : (فيها) ، وهو تحريف ،
 - (٢) وهم الذين قالوا بأنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالمبتدأ . سيبويه : ٤١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، وما بعدها ، الإنصاف : ٤٤/١ .
 - (٣) الأنبياء : ٩٢ .
 - (٤) سيبويه ٢٨٢/١ .
 - (٥) المؤمنون : ٥٢ ، والذي في سيبويه (إنَّ هذه) ، والأنبياء : ٩٢ .
 - (٦) البيت لكثير عزة . وهو في ديوانه : ٥٠٦ ، وسيبويه ٢٧٦/١ .

هو المبتدأ لا الضمير المستكن في الخبر .

وهيئت رَجَحَانِ قوله على قول مَنْ زعم أن صاحب الحال هو الضمير (١) .
ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم : "ها قائماً ذا زيد" ،
فُنصِبَ (٢) الحال بحرف التنبيه ، وليس له عمل في صاحبها ، ومنه قول
الشاعر : (٣)

ها بَيْنًا ذَا صَرِيحِ النَّصْحِ فَاصَّغَ لَهٗ

وَطَعُ فِطَاعَةً مُهْدِي نَصَحَهُ رَشِيدُ

(ص) "يوه كد" بالحال ما نصّبها من فعل أو اسم يشبهه ،
وتخالفهما لفظاً أكثر من توافقهما . ويوه كد بها أيضاً
في بيان يقين ، أو فخر ، أو تعظيم ، أو تصاغر ، أو تحقير ،
أو وعيد ، خبر جملة جزأها معرفتان جامدان جُموداً
محضاً ، وعاملها (أحق) أو نحوه ، مضمراً بعدهما ،
لا الخبر مؤوّلاً بـ (مسي) ، خلافاً للزجاج ،
ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف .

(ش) الحال المؤهّدة ضربان : أحدهما : ما يوه كد عاملاً ، والثاني :
ما يوه كد خبر جملة ، لا عمل لجزأئها فيه .

فالأول : ضربان : ضرب يوافق عاملاً معنّى لا لفظاً ، وهو
كثير . وضرب يوافق عاملاً لفظاً ومعنّى ، وهو قليل .

== والخصاص : ٤٩٢/٢ ، وابن يعين : ٥٠/٢ ، والمغني : ١١٨ ، ٥٧١ ،

٨٦٥ ، وشرح شواهد : ١٨١/٢ وانظر فهارسه ، والخزانة ٢١١/٤ .
عجزه : " يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ " .

(١) انظر ما سلف ص ٢٠ .

(٢) في (ظ) (فتصبوا) .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٣٤ ، ومنهج السالك :

١٩٦/١ ، والتذليل والتكميل : ٩١/٣ ب ، والمساعد : ٤٠/٢ ،

والمغني : ٧٣٣ ، ٨٦٥ ، وشرح أبياته : ١٩٣/٧ ، وانظر فهارسه .

فَإِنَّ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (١)
وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ
حَيًّا ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ يُولُوا شَاءَ رَبِّكَ لَا مَنَ فِي الْأَرْضِ مُشْرِكُونَ
جَمِيعًا ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ (٥) .
وَمِن
هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ لَبِيدٍ: (٦)

وَتَضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةٌ
كُجْمَانَةُ الْبَحْرِيِّ سَلَّ نِظَامُهَا
ومثله قول لبيد أيضاً: (٧)

فَعَلَّوْتُ مَرْتَبًا عَلَى ذِي هَبْوَةٍ
حَرَجٍ إِلَى أَطْلَامِهَا قَتَامُهَا
ومنه قول الشاعر: (٨)

فَإِنِّي اللَّيْثُ مَرَهُوياً حِمَاهُ
وَعَيْدِي زَاجِرٌ دُونَ أَفْتِرَاسِي
ف (مرهوباً حماه) حالٌ موهٌ كدَّةٌ للخبر، وهو العامل فيها بما تضمنت
من معنى التشبيه .

(١) البقرة : ٦٠ ، الأعراف : ٧٤ ، هود : ٨٥ ، الشعراء : ١٨٣
العنكبوت : ٣٦ .

(٢) التوبة : ٢٥ .

(٣) مريم : ٣٣ .

(٤) يونس : ٩٩ .

(٥) النمل : ١٩ .

(٦) البيت في ديوانه : ٣٠٩ وشرح القوائد السبع : ٥٦١ ، والتذييل

والتكميل : ٩٣/٣/أ ، والعيني : ١٨١/٣ ، واللسان : (جمن) .

الجمانة : أراد بها لؤلؤة الصدف . ومعناها في كتب اللغة :

حبةٌ تعمل من الفضة كالدرة .

(٧) البيت في ديوانه : ٣١٥ ، وشرح القوائد السبع : ٥٨٠ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٤٤١ ، والتذييل والتكميل : ٩٣/٣/أ .

الهبوة : العبرة . الجرج : الضيق جداً . الأطلام : الرايات .

القتام : الغبار .

(٨) تقدم ص ٣٩ .

(٩) في الأصل و (ح) : (عندي) ، وهو تحريف .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَيْضًا مَا مَثَلَ بِهِ سَيْبُوهُ (١) مِنْ قَوْلِهِمْ : "هُوَ
رَجُلٌ صِدْقٍ مَعْلُومًا ذَلِكَ" ، أَي : مَعْلُومًا صِلَاخُهُ . كَذَا قَدَّرَ (٢) سَيْبُوهُ .
و (رَجُلٌ صِدْقٌ) بِمَعْنَى : (صَالِحٌ) ، فَأُجْرِي مُجْرَاهُ إِذَا قِيلَ : هُوَ
صَالِحٌ مَعْلُومًا صِلَاخُهُ .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ أُمِّهِ بْنِ [أَبِي] (٣) الصَّلْتِ : (٤)
سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَغْنَنُكَ الذُّمُومُ
ف (بَرِيئًا) حَالٌ مَوْكِدَةٌ ل (سَلَامِكَ) ، وَمَعْنَاهُ الْبَرَاءَةُ مَا لَا يَلِيقُ
بِجَلَالِهِ ، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ بِلَائِهِ مِنْ الْمَصَادِرِ الْمَجْعُولَةِ بَدَلًا مِنْ
اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عِنْدِي : (هُوَ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وَهُوَ الْحَقُّ بَيْنَنَا)
بِأَنَّ (الْأَبَ ، وَالْحَقَّ) صَالِحَانِ لِلْعَمَلِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ إِضَارِ
عَامِلٍ بَعْدَهُمَا . (٥)

وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا * وَقَوْلُهُ
تَعَالَى : * وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ * (٦)
وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ : (٦)

- (١) سَيْبُوهُ : ٢٦٣/١ .
(٢) فِي (ظ) وَ (ع) : (قَدَّرَهُ) . (٤) فِي (ظ) : (الْقَبِيلُ أَيْضًا) .
(٣) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) . وَ (ع) . وَفِي (ظ) : (بِي) (أَنْظُرُ وَصَفَ النَّسْخَةَ (ظ) .
(٤) الْبَيْتُ لَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيْوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ . وَهُوَ فِي سَيْبُوهِ :
١٦٤/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ١٦٢/١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
٩٣/٣ أ ، وَالْعَيْنِيُّ : ١٨٣/٣ ، وَاللِّسَانُ : (غَثَّ) ، (ذَمُّ) .
وَتَقْدِمُ ج ١ ص ٩٢ ب .
تَغْنَنُكَ : الْأَصْلُ تَغْنَنُكَ ، أَي تَنْسِبُ إِلَيْكَ . الذُّمُومُ : الْعَيُوبُ .
(٥) أَنْظُرُ الرُّضِيَّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢١٥/١ .
(٦) النِّسَاءُ : ٧٩ .
(٧) النِّحْلُ : ١٢ . أَنْظُرْ مَا سَلَفَ ص ٥٠ الْعَاشِيَةَ رَقْمَ (٥) .
(٨) وَهِيَ تُرْقِصُ ابْنَهَا . وَالْأَبْيَاتُ فِي الصَّاحِبِيِّ : ٣٩٤ ، وَالْخِصَائِصُ :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا

صَادَتْ عَدَا نَائِمًا

وَعُشْرَاءَ رَائِمًا

ومثله قول الشاعر (١) :

أَصِحُّ مُصِيحًا لِمَنْ أُبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمُّ تَوَقِّي خَلَطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

وأما الحال الموهَّدة بها خبر جملة جزأها معرفتان جامدان ، فمنها الموهَّدة

ببيان اليقين ، نحو : (هوزيد معلوماً) ، ومنه قول سالم (٢)

ابن / دارة (٣) :

ب/١٢٨

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا لَهُ نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

كأنه قال : هوزيد لا شك فيه ، وأنا ابن دارة لا شك في .

ومنها الموهَّدة ببيان فخر ، نحو : (أنا فلان شجاعاً ، أو كريماً) .

ومنها الموهَّدة ببيان تعظيم ، نحو : ([هو] (٤) فلان جليلاً (٥)

[مهيباً] (٦) .

=== ١٠٣/٣ والتذييل والتكميل : ٩٣/٣ ب .

والأول والثاني في العيني : ١٨٤/٣ .

والبيت الشاهد في أمالي ابن الشجري : ١٦٤/١ ، ٣٤٧ ، والجمع :

١٢٥/٢ .

العُشْرَاءُ مِنَ النُّوقِ : التي أتى على حملها عشرة أشهر ، ويستمر

لها هذا الوصف حتى تضع . الرِّائِمُ : التي تعطف على ولدها .

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٩٣/٣ ب ، والمساعد : ٤١/٢ ،

وأوضح المسالك : ١٠٠/٢ ، والعيني : ١٨٥/٣ .

(٢) في (ظ) : (قول الشاعر) .

(٣) البيت في سيبويه : ٢٥٧/١ ، والخصائص : ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، وأمالي

ابن الشجري : ٢٨٥/٢ ، وابن يعين : ٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية :

٢/٧٥٦ والبحر المحيط : ٢/٣٧٨ ، والخزانة : ٤/٢٦٥ .

والرواية في (ظ) : (معروفاً بها) ، وهي كذلك في كثير من الكتب .

(٤) تكملة من النسخ الأخرى .

(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (خليلاً) وهو تصحيف .

(٦) زيادة من (ظ) و (ع) .

- ومنها الموه كدّة بيان تصاغر ، نحو : (أنا صدك فقيراً إلى ففوك) .
- ومنها الموه كدّة بيان تحقير ، نحو : (هو فلان مأخوذاً مقهوراً) .
- ومنها الموه كدّة بيان وعيد ، نحو : (أنا فلان متمكناً منك فاتسّق

(غصبي) ، ومنه قول الراجز : (١)

أنا أبو المر قال عفاً فظّاً

لمن أعادي مدسراً دلظّاً (٢)

ولا تكون هذه الحال - أعني الموه كدّة - لهذه المعاني إلا بلفظ دالّ على معنى ملازم أو شبهه بالملازم في تقدّم العلم به . وتقدير عاملها بمد الخبر (٣) (أحقُّ) أو (أعرفُّ) ، إن كان المخبر عنه غير (أنا) ، وإن كان (أنا) فالتقدير : (أحقُّ) أو (أعرفُّ) أو (أعرفني) . وهذا أولى من قول الزجاج (٤) : [إنَّ العامل] هو الخبر لتأولُّه بمسئ ، وأولى من قول ابن خروف (٦) : إنَّ العامل هو المتبدأ لتضمُّنه معنى (تنبّه) +

وأشرت بقولي : " أو شبهه بالملازم في تقدّم العلم به " إلى قول سيبويه (٧) : وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن

-
- (١) هو الزّفيان . انظر تاج العروس .
 - والبيتان في التذييل والتكميل : ٩٣ / ٣ ب ، والمساعد : ٤٢ / ٢ ،
 - واللسان والتاج : (عقق) .
 - الفظ : الخشن الكلام . المدسّر : الدفاع . الدلظ : الغليظ الخلق .
 - (٢) في الأصل : (دلظّاً) ، وفي (ح) : (دلظاً) ، وهما تحريف وتصحيف .
 - (٣) " الخبر " غير واضحة في (ح) .
 - (٤) ابن يعيش : ٦٥ / ٢ ، والرضي على الكافية : ٢١٥ / ١ ، والهمع : ٢٤٥ / ١
 - (٥) تكلمة من النسخ الأخرى .
 - (٦) الرضي على الكافية : ٢١٥ / ١ ، والمساعد : ٤٣ / ٢ .
 - (٧) سيبويه : ٢٥٧ / ١ وما بعدها .

نفسه أو غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقاً ، أو هو زيد منطلقاً ، كان محالاً ، لأنه إنما أراد أن يُخبرك (١) بالانطلاق ، ولم (٢) يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأن (هو ، وأنا) علامتان للمضمر ، وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني . ثم قال : إلا أن رجلاً لو كان خلف حائطٍ أو في موضع تجهله فيه ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً .

قلت : الانطلاق في الأول مجهول ، والإعلام به مقصود غير مستغنى عنه فحقه أن يرفع بمقتضى الخبرية ، والاسم (٣) الذي قبله معلوم مستغنى عن ذكره ، فحقه ألا يجعل خبراً ، وإذا جعل خبراً ما حقه ألا يكون خبراً وجعل فضلاً ما حقه أن يكون عُدّةً لزم كون الناطق بذلك محيلاً (٤) ، وكون المنطوق به محالاً عما هو به أولى فهذا معنى قول سيبويه : " كان محالاً " .

وإنما استحسن قول من قال : " أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك " ؛ لأن السائل كان عهده (٥) منطلقاً في حاجته من قبل أن يقول له : من أنت ؟ فصار ما عهده بمنزلة شيء ثبت له في نفسه كشجاع وكريم ، فأجراه مجراه .

(١) في الأصل و (ح) : (يُخبرُ) وأثبت ما في (ظ) و (ع) لموافقة نص سيبويه .

(٢) في الأصل : (لا) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل و (ح) : (فالاسم) وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ح) : (مجهولاً) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل و (ح) : (عنده) ، وهو تحريف .

(ص) "فصل : تقع الحال جملةً خبريةً غير مفتوحةٍ بدليل

استقبال، متضمنةً ضميرَ صاحبها ، ويغني عنه في غير

موه كذبةٍ ، ولا مصدريةٍ بمضارعٍ مثبتٍ ^(١) أو منفيٍّ ب (لا)

أو (ما) ، أو بماضي اللفظ تالٍ ل (إلا) ، أو

متلويٍّ ب (أو) ^(٢) أو تسمى واو الحال وواو الابتداء .

وقد تُجامع الضمير في العارية من التصدير المذكور ،

واجتماعهما في الاسمية والمصدرية ب (ليس) أكثر من

انفراد الضمير ، وقد تخلو ^(٣) منهما الاسمية عند ظهور

الملازمة وقد تصحب الواو المضارع المثبت ^(٤) أو

المنفيٍّ ب (لا) ^(٥) فيجعل على الأصح خبراً مبتدأً

مقدِّراً ^(٦) ، وثبوت (قد) قبل الماضي [غير] ^(٧)

التالي ل (إلا) والتلوي ب (أو) أكثر من تركها

إن وُجد الضمير ، وانفراد الواو حينئذٍ أقلُّ ممن

انفراد (قد) وإنْ عُدِم الضمير لزمتا .

(ش) قيِّدتُ الجملة الواقعة حالاً بخبريةٍ احترازاً من الطلبية فإنها لا تقع حالاً ،

وكذلك المصدرية بفعل مقرونٍ بحرف تنفييس ^(٨) أو منفيٍّ ب (لن) ،

(١) في بعض نسخ التسهيل زيادة : " عار من (قد) " انظر التسهيل

: ١١٢ والساعد : ٤٤ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ٩٤ / ٣ / أ ، وانظر

التسهيل ص : ٦ و ما بعدها .

(٢) " واو " : فاعل قوله " يغني " .

(٣) في الأصل و (ح) : (تخلوا) بألف التفریق ، وهو وهم .

(٤) في بعض نسخ التسهيل زيادة " عارياً من (قد) " انظر التسهيل

: ١١٣ والساعد : ٤٦ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ٩٥ / ٣ / ب .

(٥) " ب (لا) " ساقطة من (ظ) .

(٦) في (ظ) : (مقدّم) وهو تحريف .

(٧) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٨) في (ح) : (تنفييس) وهو تصحيف .

وإلى ذلك أشرت بقولي : " غير مفتحة بدليل استقبال " ، وبعد استثناء الجملة الطلبية والمفتحة بدليل استقبال يُعلم أن الجملة التي تقع حالاً جملة ابتدائية ، نحو : ﴿وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (١) ، أو مصدرية ب (إِنْ) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ﴾ (٢) ، أو مصدرية ب (كَانَتْ) كقوله تعالى : ﴿نَهَذَا فِرْقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَاللَّهُ وَرَاءَهُمْ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤) وقول زهير : (٥)

يَلْحَنَ كَانَهُنَّ يَدَا فِتْسَاةٍ يَرْجِعُ فِي مَعَاصِمِهَا الْوُشُومُ
وكقول ربيعة بن مقروم : (٦)
فَدَارَتْ رَحَانًا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمَا
وكقول امرئ القيس : (٧)

فَظَلَّتْ فِي دِمَنِ الدِّيَارِ كَأَنِّي نَشَوَانٌ بَاكِرُهُ صَبُوحُ مُدَامِ
أو مصدرية ب (لَا) التبرئة ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ (٨) وكقول بعض الطائيين : (٩)

-
- (١) البقرة : ٣٦ .
(٢) " قوله تعالى " : ليس في (ظ) .
(٣) الفرقان : ٢٠ .
(٤) البقرة : ١٠١ و (أوتوا) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ بِدُونِ أَلْفٍ تَفْرِيقُ .
(٥) البيت في ديوانه : ٢٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٩٤ / ٣ / ب .
(٦) البيت في ديوانه : ٤٤ بصدر آخر ، وهو : " سَأَقْتُ لِنَامِذُحْجٍ بِالْكَلابِ " ، وهو كما في الشرح في المفضليات : ١٨٤ ، وأما في القالي : ٨ / ١ ، والسقط : ٣٧ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٩٤ / ٣ / ب .
ولا يبدو لي في هذا البيت وجه استشهاد لعانحن بصدده ، لأن جملة (لم يكونوا) اعتراضية . و (يكونوا) فعل تام لا ناقص .
(٧) البيت في ديوانه : ١١٥ ، والتذييل والتكميل : ٩٤ / ٣ / ب .
(٨) الرعد : ٤١ .
(٩) البيت في التذييل والتكميل : ٩٤ / ٣ / ب ، والمقامد الشافية للطائبي : ٦٢ / ٣ .

مَنْ جَادَ لَا مَنْ يَقْفُو جُودَهُ حَمِيدًا وَذُو نَدَىٰ مَنْ مَذْمُومٌ وَإِنْ سَجَدَا

ومثله : (١)

[وَلَا تَسْتَرْ إِلَّا الْآتِحَمِيَّ الْمَرْعَبِيَّ] (٢)

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلَا كُنْ دُونَهُ

أَوْ مَصْدَرَةٌ بِ (مَا) كَقَوْلِ عَنْتَرَةَ : (٣)

إِلَّا الْمَجَنُّ وَحَدُّ أَبِيهِ مِقْصَلٌ

فَرَأَيْتَنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ

أَوْ مَصْدَرَةٌ بِمَضَارِعٍ مَثَبَتٍ ، نَحْوُ : * وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * (٤)

أَوْ مَصْدَرَةٌ بِمَضَارِعٍ مَنفِيٍّ بِ (لَا) ، نَحْوُ : * وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ * (٥)

أَوْ مَصْدَرَةٌ بِمَضَارِعٍ مَنفِيٍّ بِ (مَا) كَقَوْلِهِ : (٦)

فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مَتِيمًا

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ

وَكَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : (٧)

أَعَدُّ الْحَصَىٰ مَا تَنْقُضِي عِمْرَاتِي (٨)

ظَلِمْتُ رِدَائِي فَوْقَ رَأْسِي قَاعِدًا

(١) البيت للشنفرى . وهو في النوادر للقالى : ٢٠٦ ، ومختارات

ابن الشجرى : ٢٤ ، وأعجب العجب : ١١٣ ، ومنهج السالك :

٢١٢/١ والتذييل والتكميل : ٩٥/٣ أ .

الكِنِّ : السِّتْر .

(٢) تمامه من (ظ) .

الآتِحَمِيَّ مِمَّنْ ضَرَبَ مِنَ الْبُرُودِ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٥٨ ، ومنهج السالك : ٢١٢/١ ، والتذييل

والتكميل : ٩٤/٣ ب ، والهمع : ٢٤٦/١ ، وتقدم ج ١ ص

الْمَجَنُّ : التَّرْسُ . المِقْصَلُ : القَاطِعُ .

(٤) البقرة : ١٥ .

(٥) المائدة : ٨٤ .

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٩٤/٣ ب ، والمساعد : ٤٤/٢ ،

والمساعد : ٢٤٦/١ .

(٧) البيت في ديوانه : ٧٨ ، والتذييل والتكميل : ٩٤/٣ ب .

(٨) في الأصل و (ح) : (عِمْرَاتِ) وهو تحريف .

أَوْ مَصْدَرَةٌ ب (لَمْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾ (١) ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَبِّكَ / اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَغْضِبُهُمْ لَمْ / ١٢٩ أ يَنْأَلُوا خَيْرًا ﴾ (٢) ، وَكَقَوْلِ زُهَيْرٍ : (٣)

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يَحْطَمِ
أَوْ مَصْدَرَةٌ بِمَاضِي تَالٍ ل (إِلاَّ) ، نَحْوُ : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ
يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (٤) .

أَوْ مَصْدَرَةٌ بِمَاضِي مَتَلَوٍ ب (أَوْ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

كُنَّ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَانٌ أَوْ خِيَلًا
أَوْ مَصْدَرَةٌ بِمَاضِي مُخَالَفٍ لَدَيْنِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٦) .

فَكُلٌّ وَاحِدَةٌ مِّنْ هَذِهِ الْجُمَلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَتَضَمُّنَةٌ

لِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ يَرْبِطُهَا بِهِ . وَقَدْ تَجَامَعَتْ (٧) وَأَوَّ الْحَالِ ، (٨)

أَوْ تُغْنِي عَنْهُ فِي غَيْرِ مَوْجِدَةٍ ، وَلَا مَصْدَرَةٌ بِمَضَارِعِ مُثَبَّتٍ أَوْ مُنْفِيٍّ ب (لا) [أَوْ (مَا)] ،
أَوْ مَاضِي تَالٍ ل (إِلاَّ) ، أَوْ مَتَلَوٍ ب (أَوْ) . (٩)

(١) آل عمران : ١٧٤ .

(٢) الأحراب : ٢٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ١٢ ، وشرح القوائد السبع : ٥٤٩ ، ومنهج السالك :

٢١٥ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٩٤ / ٣ ب ، والعيني : ١٩٤ / ٣ ،

اللسان : (فنى) . الفناء : جمع فناة ، وهو شجر له حب أحمر .

(٤) يمسد : ٣٠ .

(٥) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢١٣ / ١ ، والتذييل والتكميل :

٩٤ / ٣ ب ، والمساعد : ٤٤ / ٢ ، والعيني : ٢٠٢ / ٣ ، والهمع : ٢٤٦ / ١ .

(٦) النساء : ٩٠ ، وانظر أعراب القرآن للنحاس : ٤٣٣ / ١ ، وما يأتي ص ٧٩ .

الحاشية رقم (٤) .
(٧) الباء عائدة على قوله : " لضمير " .

(٨) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٩) في الأصل : (بواو) وهو تحريف

ومجامعته الواو في الجملة الاسمية أكثر من انفراده . فمن مجامعته

الواو * فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ * (١) ، * وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ

وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ * (٢) ، * وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ * (٣)

و * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفًا * (٤) و * لِمَ تَكْفُرُونَ

بِآيَاتِ اللَّهِ [وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ] * (٥) و * لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ

شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ * (٦) و * وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * (٧) ، ومنه

قَوْلُ النَّبِيِّ (٩) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي

وَهُوَ مِنْهُ " ، ومنه قَوْلُ أَمْرِ الْقَيْسِ (١٠) :

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تَشَبُّ لِقْفَالِ

وَقَوْلُهُ (١١) :

أَيَقْتَلَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زَرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

(١) البقرة : ٢٢٠

(٢) البقرة : ٤٤٠

(٣) البقرة : ١٨٧

(٤) البقرة : ٢٤٣

(٥) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٦) آل عمران : ٧٠

(٧) آل عمران : ٩٨

(٨) آل عمران : ١٠٢

(٩) أخرجه البخاري في باب : " النَّسْبِيُّ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ " من كتاب

" الْمَطَالِم " : ١٧٨/٣ ، وابن ماجه في باب النَّسْبِيِّ عَنِ النَّسْبِيِّ "

من كتاب " الْفِتْنِ " : ١٢٩٩/٢ . وانظر شواهد التوضيح : ١٢٩ .

(١٠) البيت في ديوانه : ٣١ ، والتذييل والتكميل : ٩٥/٣ ب ، والجمع :

٢٤٦/١ قال أبوحيان : " وَأَنْشَدَ الْمَصْنَفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَ أَمْرِ "

الْقَيْسِ : نَظَرْتُ إِلَيْهَا . . . فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَاوُ وَالضَّمِيرُ ، وَذَلِكَ وَهُمْ بِلَائِهِ

لِيَعْنِي فِي الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةَ ضَمِيرَ عَاقِدِ عَلَى الْفَاعِلِ فِي (نَظَرْتُ) ، وَلَا عَلَى

الْمَجْرُورِ فِي (إِلَيْهَا) ، بَلْ هَذَا الْبَيْتُ مَا اسْتُغْنِيَ فِيهَا بِالْوَاوِ عَنِ

الضَّمِيرِ .

(١١) البيت في ديوانه : ٣٣ ، ودلائل الإعجاز : ١١٧ ، ١١٩ ، والسَّمَط :

٤٨٨/١ ، والبحر المحيط : ٣٠٤/٢ ، والتذييل والتكميل : ٩٥/٣ ب .

(١) وقوله :

وليا لي يدعوني الهوى فأجيبه وأعين من أهوى الي روا ن

ومنه قول ابن جِلزَة :

(٢) ثُمَّ مَلْنَا عَلَى تَمِيمٍ فَأَحْرَمَ - غَا وَفِينَا بِنَاتٌ مَرَامَاءُ

ومِن الاستغناء بالواو عن الضمير قوله تعالى : * ثُمَّ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ مِنَ بَعْدِ الْغَمِّ

أَمْنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ * (٣) وقوله

تعالى : * لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّيبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ * (٤) وقوله تعالى : * كَمَا

أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * (٥)

وقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٦) " كُنْتُ نَبِيًّا وَأَدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ "

ومنه قول امرئ القيس (٧) :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَنْجَرٍ قَبْدِ الْأُوبِدِ هَيْكَلِ

(١) البيت في ديوانه : ٨٥ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٥ / ب .

(٢) زيادة من (ظ) .

والبيت في ديوانه : ١٢ ، وشرح القصائد السبع : ٤٧٢ .
مَرَّ : أبو تميم ، وهو مَرَّ بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

اللسان : (مر) .

(٣) آل عمران : ١٥٤ .

(٤) يوسف : ١٤ .

(٥) الأنفال : ٥٥ .

(٦) أخرجه أحمد في المسند : ٦٦ / ٤ ، ٣٧٩ / ٥ ، بلفظ : " . . . قلتُ

يا رسول الله : متى جُعِلْتَ نَبِيًّا ؟ قال : وآدم بين الروح والجسد " ، وفي : ٩ / ٥ بلفظ : " . . . متى كُنْتَ نَبِيًّا ؟ قال :

وآدم بين الروح والجسد ، ولفظ أحمد الثاني في مجمع الزوائد باب " قَدَمُ نَبِيِّهِ " من كتاب " طلاعات النبوة " : ٢٢٣ / ٨ .

(٧) البيت في ديوانه : ١٩ ، وشرح القصائد السبع : ٨٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ٧٥٨ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٥ / ب .

الوُكُنَاتُ : جمع وكنة وهو العش . المنجرد : قصر الشعر .

الأوبد : الوحوش النافرة . الهيكل : الضخم .

وقوله (١) أيضاً : (٢)

تَحَرَّقَتِ الرَّحَى وَالْيَوْمَ قَرَّ
إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَأَسْتَلَّ مَوَا

وقوله (٣) :

بَعَثَتْ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ طَوَالِحُ
حِذَارًا عَلَيْهَا أَنْ تَقُومَ فَتُسَمِعَا

وقوله (٤) :

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمَّ هَاشِمٍ
قَرِيبًا وَلَا الْبَسْبَاسَةَ ابْنَةَ يَشْكُرَا

ومنه قول طرفة : (٥)

أُرِقَّ الْعَيْنَ خَيْالٌ لَمْ يَقِرُّ
طَافَ وَالرَّكْبُ بِصَحْرَاءٍ يُسْرُ

ومنه قول عنتره : (٦)

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرَّمَاخَ كَأَنَّهَا
أَشْطَانٌ يَثْرِي لَبَانِ الْأُدْهَمِ

(١) في النسخ الأخرى : (ومنه قوله ٠٠) .

(٢) البيت في ديوانه : ١٥٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٣/٢ ، وضرائر

الشعر : ١٣٣ ، والتذييل والتكميل : ٩٥/٣ ب .

استلام : لَيْسَ اللَّامَةُ كَوَهِى الدَّرْعِ ، تحرقت : اشتعلت والتهبت .

القر : البرد .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٤١ ، والتذييل والتكميل : ٩٥/٣ ب .

(٤) البيت في ديوانه : ٦٨ ، والبحر المحيط : ٣١٣/٤ ، والتذييل

والتكميل : ٩٥/٣ ب ، والأشياء والنظائر : ٩٨/٣ .

(٥) البيت في ديوانه : ٥١ ، والخصائص : ٨١/٣ ، والتذييل والتكميل :

٩٥/٣ ب ، ومعجم البلدان : (يسر) .

يسر : موضع بالدَّهْنَاءِ لبني مَرْبُوع .

(٦) البيت في ديوانه : ٢١٦ ، وسيبويه : ٣٣٢/١ ، وشرح القوائد

السبع : ٣٥٩ ، والمحتسب : ١٠٩/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٩٠/٢ ،

١٢٠ ، والمغني : ٤٥٠ ، وشرح أبيات : ٢٦٦/٦ ، والهمع :

وَمِنَ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْوَاوِ بِالضَّمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَلْنَا اهْبِطُوا
بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (١) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالَ اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا
بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (٢) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ
عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ
وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانْتَهُم لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ
لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ (٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِينَ
إِلَّا إِنَّمَا لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ ﴾ (٥) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى
الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَةٌ ﴾ (٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٧) :
وَتَشْرَبُ أَسَارِي الْقَطَا الْكُدْرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرِيبًا أَحْنَاؤُهُ هَاتَتْصَلَّصُلُ
ومثله: (٩)

حَتَّى تَرَكَاهُمْ لَدَى مَعْرَكٍ أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ

- (١) البقرة : ٠٣٦
(٢) طه : ١٢٣ . وفي الأصل و (ح) : (قلنا اهبطوا) وهو وهم .
وبدل هذه الآية في (ظ) ﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾
الأعراف : ٢٤ . وانظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .
(٣) البقرة : ٠١٠١
(٤) الرعد : ٠٤١
(٥) الفرقان : ٠٢٠
(٦) الزمر : ٠٦٠
(٧) هو الشَّنْفَرِيُّ . والبيت في نوادر القالي : ٢٠٥ ، ومختارات ابن
الشَّجَرِيِّ : ٢١ ، وأعجب العجب : ٩٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٩ / ٢
وشرح عمدة الحفاظ : ٤٥٥ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٩٦ / ١ ، والعيني :
٢٠٦ / ٣ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٢٨١ .
(٨) في الأصل (أسارا) وفي (ح) : (أسار) وكلتاها تحريف ،
(٩) البيت لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ١٢١ ، والفتح الوهبي : ١٨٣ ،
وشرح عمدة الحفاظ : ٤٥٦ .
المعرك : ساحة المعركة . الخشب الشائل : المرتفع .

(١) ومثله :

لَهُمْ لِيَؤُوهُ بِكَفِّيٍّ مَاجِدٍ بَطَلٍ لَا يَقَطَعُ الْخَرَقَ إِلَّا طَرَفُهُ سَامٍ

(٢) ومثله :

رَاحُوا بِصَافِرِهِمْ عَلَى أَكْتَانِهِمْ وَبَصِيرَتِي يَعْدُو بِهَا عَتْدٌ وَأَيُّ

(٣) ومثله :

ثُمَّ رَاحُوا عَيْقُ السِّكِّ بِهِمْ يَلْحَفُونَ إِلَّا رَضَى هُدَّابَ الْأُرْدُ

(٤) ومثله :

فَنَدَّتْ كَلَا الْفَرَجِينَ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا

(٥) ومثله :

مَا بَالُ عَيْنِكَ دَمَعُهَا لَا يِرْقًا وَحَشَاكَ مِنْ خَفْقَانِهِ لَا يَهْدَأُ

(١) البيت للناخعة . وهو في ديوانه : ٨٤ ، وتفسير القرطبي : (١/٢٩١) ،

وشرح عمدة الحافظ : ٤٥٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/٩٦/ب .

الْخَرَقُ : الأَرْضُ الواسعة . السامي : المرتفع .

و (سام) : ليست في (ظ) و (ع) .

(٢) البيت للأُسْعُرِ الْجُعْفِيِّ . وهو في الأصمعيّات : ١٤١ ، والوحشيّات :

٤٤ وتفسير القرطبي : ٤/٢٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٥٥ ،

والتذييل والتكميل : ٣/٩٦/أ والأشياء والنظائر : ٣/٢٨١ .

الْعَتْدُ : الفرس السريعة المُعَدَّةُ للجري . الوأي : الفرس السريع

المقتدر الخلق .

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه : ٦٥ ، ورسالة أبي يحيى بن مسعدة

: (١/٢٨٢) ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٥٦ ، والبحر المحيط : ٢/٣١٦ ،

والتذييل والتكميل : ٣/٩٦/أ والعيني : ٣/٢٠٨ . هُدَّابُ الأَرْضِ : طرُتُهَا .

(٤) البيت للبيد . وهو في ديوانه : ٣١١ ، وسيبويه : (١/٢٠٢) ، والمقتضب :

٣/١٠٢ ، ٤٠/٣٤١ ومقاييس اللغة : ١/٢٩ ، ٢/٢١٢ ، وشرح

القوائد السبع : ٥٦٥ ، وأمالي ابن الشَّجَرِيِّ : ١/١١٠ ، ٢/٢٥٢ ،

وابن يعين : ٢/٤٤ ، ١٢٩٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/٩٦/ب والهمع :

(١/٢١٠) ، واللسان : (كلا) وتقدم ج ١ ص ١٠٤/٢ .

الْفَرَجُ : موضع المخافة . المولى : بمعنى الأولى .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٥٧ ، والتذييل والتكميل :

٣/٩٦/ب . يِرْقًا : يجِفًا .

(١) ومثله :

ظَعَنْتَ أَمَامَةَ قَلْبِهَا بِكَ هَائِمٌ نَاعَصِ الَّذِي يُغْرِيكَ بِالسُّلْوَانِ

(٢) ومثله :

أَتَانِي الْمَعْلَى عَذْرُهُ وَتَبَيَّنَ فَمَنْ يَعِزُّهُ لِلْبَغْيِ فَهُوَ ظَلْمٌ

(٣) ومثله :

الذُّعْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِمَيْدِي

وروى سيبويه (٤) : "كَلَّمْتَهُ (٥) فَوَهْ إِلَى فِيَّ" و "رَجَعْتُ [فَلَانٌ] عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِ" ،

وزعم الزمخشري (٧) أن قولهم : "كَلَّمْتَهُ (٨) فَوَهْ إِلَى فِيَّ" نادر .

وهي (٩) من المسائل التي حُرِّفَتْ عَنْ الصَّوَابِ وَعَجَزَتْ نَاصِرُهُ عَنْ

الجواب ، وقد تَنَبَّهَ فِي الكَشَافِ (١٠) فَجَعَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى : * بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ

عَدُوٌّ * (١١) فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ ، وَكَذَا نَعْلُ بِ * لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ * (١٢)

(١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٤٥٧ ، والتذييل والتكميل :

٠ ب / ٩٦ / ٣

(٢) البيت بدون نسبة في نفس المرجعين السالفيين ، ومنهج السالك : ٢١١ / ١

(٣) البيت بدون نسبة في شرح ديوان الحماسة : ٤ / ١٥٧٠ ، ومنهج السالك :

٢١١ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٩٦ / ٣ ب ، والمغني : ٦١٣ ، وشرح أبيات :

٠ ٢٨٠ / ٤

(٤) سيبويه : ١٩٦ / ١

(٥) في (ح) : (كَلَّمْتَهُ) ، وهو تحريفاً .

(٦) تكلمة من (ظ) موافقة لما في سيبويه .

(٧) الفصل : ٩٤ وعجارتة : (...) ، إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه

إلى في

(٨) "كلمته" ، ساقطة من (ح) .

(٩) في الأصل و (ح) : (وهو) وهو تحريفاً .

وسقطت من (ع) .

(١٠) الكشاف : ٥٨ / ٢

(١١) البقرة : ٣٦ ، الأعراف : ٢٤ ، طه : ١٢٣

(١٢) الرعد : ٤١

فقال (١) : هو جملة محلها التَّصْبَعُ عَلَى الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَاللَّهِ يَحْكُمُ نَافِذًا حَكْمَهُ ، كَمَا تَقُولُ ، (جَاءَ نِي زَيْدٌ لَا عَمَامَةَ عَلَى رَأْسِهِ وَلَا قَلَنْسُوَةَ) ،
تريد (٢) : حَاسِرًا . هَذَا نَصُّهُ فِي الْكَشَافِ .

وعندي أَنَّ إِفْرَادَ الضَّمِيرِ أَقْبَسُ مِنْ إِفْرَادِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ إِفْرَادَ الضَّمِيرِ
قَدْ وُجِدَ فِي الْحَالِ وَشَبَّهَ بِهَا (٣) ، وَهِيَ الْخَبْرُ وَالنَّمَتْ ، وَإِفْرَادُ الْوَاوِ
مُسْتَفْتَى بِهَا عَنِ الضَّمِيرِ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا فِي الْحَالِ ، فَكَانَ لِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ
مَزِيَّةٌ عَلَى إِفْرَادِ الْوَاوِ .

ومِنْ اجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالضَّمِيرِ فِي الْمَصْدَرَةِ ب (لَيْسَ) قَوْلُهُ تَعَالَى :
* وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِوْا فِيهِ * (٤)
ومنه قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

أَعْنُ سَيِّئٌ تَنْهَى وَلَسْتُ بِمَنْتِهِ (٦) وَتَوْصِي / بِخَيْرٍ أَنْتَ عَنْهُ بِمَعْرَلٍ ١٢٩ ب /
ومثله (٧) :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَى - وَإِنْ كَانَ بَعْلَهَا -
بِأَنَّ الْفَتَى يَهْدِي وَلَيْسَ يَفْعَالٍ
ومثله (٨) :

صَرَفْتُ الْهَوَى عَنْهُمْ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى
وَلَسْتُ بِعَقْلِي الْخِلَالِ وَلَا قَالَ (٩)

-
- (١) الكشاف ٢/٢٩١ .
(٢) في الأصل و (ح) : (يريد) ، وهو تصحيف .
(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (وشبهها) وهو تحريف .
(٤) البقرة : ٢٦٢ .
(٥) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٥٩ ، ومنهج السالك :
٢١٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٥ ب .
(٦) في الأصل : (منه) وهو تحريف .
(٧) البيت لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ :
٤٥٩ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٥ ب .
(٨) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه : ٣٥ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤٢٧ ،
٣٦ / ٧ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٥ ب .
(٩) في الأصل و (ع) رُسِيَتْ : (قالي) بإشباع كسرة اللام ، وما أثبتته من (ظ) و (ح) .

ومِن انفراد الواو قولُ الشاعر (١) :

دَهَمَ الشَّتَاءُ وَلَسْتُ أَمْلِكُ عِدَّةً
وَالصَّبْرُ فِي السَّيْرَاتِ فَيْرُ مَطِيحٍ

ومثله (٢) :

تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرَّجَالِ عَنِ الصَّبَا
وَلَيْسَ صِبَايَ عَنْ هَوَاهَا بِمُنْسَلٍ (٣)

ومِن إفراد الضمير قولُ الراجز (٤) :

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرَّشَاءُ
جَرَى الْقَلِيبُ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ

وحكى سيبويه (٥) الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوماً كقولك :

" مررتُ بالهرِّ قفيزٌ بدرهم " أي : قفيزٌ منه بدرهم ، وجاز هذا كما جاز

في الابتداء : " السمنُ مَنوانٌ بدرهم " (٦) على تقدير : مَنوانٌ منه بدرهم ،

فلوقيل : (بيع السمنُ مَنوانٌ بدرهم) على تقدير (منه) ، وجعل

الجملة حالاً ، لجاز وحسن . وإلى هذا وأمثاله (٧) أُشرتُ بقولني :

(١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٦٠ ، والتذييل والتكميل :

٣/٩٦/أ^١ والجمع : ١/٢٤٦٠ .

السَّيْرَاتُ : جمع سَيْرَةٍ وهي الغداة الباردة .

(٢) البيت لا مرى القيس وهو في ديوانه : ١٨ ، وشرح القوائد السبع : ٧٣ ،

وشرح القوائد العشر : ٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٥٩ ، والتذييل

والتكميل : ٣/٩٦/أ .

(٣) في (ظ) و (ع) : (فوادي) . وهي الرواية الشهيرة فيه .

(٤) البيتان بدون نسبة في دلائل الإعجاز : ٢١٠ ، وشرح عمدة الحافظ :

٤٦٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/٩٦/أ^١ والمساعد : ٤٦/٢ .

الرَّشَاءُ : حبل الدلو . القليب : البئر غير البنية .

(٥) سيبويه : ١/١٩٨ . القفيز : مكيال يُعادل ثمانية مكايك عند

أهل العراق .

(٦) الأصول : ١/٦٩ ، ٢/٣٠٢ ، وابن يعين : ١/٩١ ، والرضي على

الكافية : ١/٩١ ، المَنوان : مثنى (منا) وهو المكيال الذي يكيلون

به السمنَ وغيره .

(٧) " وأمثاله " : ليس في (ظ) .

وقد تخلو منها عند ظهور الغلابسة .

ثم قلت : وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بـ (لا)
، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . فأشرت بذلك إلى قول
بعض العرب : ^{وَهُوَ وَهُوَ وَهُوَ} قَمْتُ وَأَصَكُ عَيْنَهُ (١) ، رواه الأصبغي ، وإلى قول
عنترة (٢) :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتَلُ قَوْمَهَا زَعَمًا وَرَبَّ الْبَيْتِ لَيْسَ يَحْزَمُ (٣)
وإلى قول زهير (٤) :

بَلِينٌ وَتَحْسِبُ آيَاتِهِمْ نَدًى مَنَ عَنَ فَرَطٍ حَوْلِينَ رَقًا مُحِيلًا
وإلى قول الآخر (٥) :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُ (٦) نَجوتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا
ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى : ^(٧) قَالُوا نَوْمِينَ يَمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا
وَيَكْفُرُونَ يَمَا وَرَاءَهُ ^(٨) وقوله تعالى : ^(٩) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن
سَبِيلِ اللَّهِ ^(٩) وقراءة غير نافع : ^(٩) وَلَا تُسْأَلُ عَنَ أَصْحَابِ

-
- (١) دلائل الإعجاز : ٢٠٦ ، وابن الناظم : ٣٣٧ ، والتذييل والتكميل :
١/٩٧/٣ والساعد ٤٦/٢ ، والجمع : ٢٤٦/١ .
- (٢) البيت في ديوانه : ١٨٧ ، ومنهج السالك : ٢١٣/١ ، والتذييل والتكميل :
١/٩٧/٣ ، والعيني : ١٨٨/٣ .
- (٣) في (ظ) و (ع) : (لعمركم) .
- (٤) البيت في ديوانه : ١٩٤ ، ومنهج السالك : ٢١٣/٢ ، والتذييل والتكميل :
١/٩٧/٣ ، الرق : الصحيفة البيضاء .
- (٥) هو عبدالله بن هشام السلولي . والبيت في التمام : ٢٧ ،
ودلائل الإعجاز : ٢٠٥ ، والمقرب : ١٥٥/١ ، وشرح الكافية الشافية :
٢/٦٧٢ ، والعيني : ١٩٠/٣ ، والجمع : ٢٤٦/١ ، وهو برواية :
(أرهنتهم) في الشعر والشعراء : ٦٥١/٢ ، والبحر المحيط : ٢/٣٤٢ ،
واللسان : (رهن) وعليها يفوت الاستشهاد .
- الضمير في (أظفيره) يعود إلى الأسد المذكور في بيت قبله .
- (٦) في (ظ) (أظفيرهم) ، وهي رواية فيه .
- (٧) ألف التفريق من (قالوا) في الأصل مكررة .
- (٨) البقرة : ٩١ .
- (٩) الحج : ٢٥ .

الجَحِيمِ ﴿١﴾ ، وقراءة ابن زكوان : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ (٢)

بتخفيف التَّوْنِ .

والتقدير : قمتُ وأنا أصكُّ ، وعلقتُها عرضاً وأنا أقتلُ قومها ، وبليونَ

وأنتَ تحسبُ آياتِهِنَّ ، ونجوتُ وأنا أرهنهُنَّ ، وقالوا نُوءُ مِنُ بما أنزل علينا

وهم يكفرون ، وإنَّ الذين كفروا وهم يصدّون ، وإنَّا أرسلناك بالحقِّ بشيراً

ونذيراً وأنتَ لا تُسألُ عن أصحاب الجحيم ، وفاستقيما وأنتَ لا تتبعان .

فإن كانت الجملة مصدرية بمضارع منفيٍّ ب (لم) جاز فيها ما يجوز

في الجملة الاسمية من أفراد الضمير كقوله تعالى : ﴿ فَانْقَلِبُوا فِيهِمُ مَنَ

اللَّهِ وَفَضَّلِ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ ﴾ (٣) وكقوله تعالى : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ

كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾ (٤) وكقول زهير (٥) :

كَانَ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يَحْطَمِ

وكقول امرئ القيس (٦) :

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدَ وَلَمْ يَشْنِ شَأُوهُ بِحَرْ كَخَذَرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

وكقول أبي قيس بن الأسلت (٧) :

وَأَضْرَبَ الْقَوْسَ يَوْمَ الْوَعَسِ بِالسِّيفِ لَمْ يَقْصُرْ بِهِ بِاعِي

(١) البقرة : ١١٩ . وللقرآنة انظر السبعة : ١٦٩ ، والكشاف : ١/٢٦٢ ،

وحجة القراءات : ١١١ وما بعدها .

(٢) يونس : ٨٩ . وللقرآنة انظر الكشاف : ١/٥٢٢ ، وحجة القراءات : ٣٣٦ .

(٣) آل عمران : ١٧٤ . والآية مع " كقوله تعالى " الذي قبلها ساقطة من (ح) .

(٤) الأحزاب : ٢٥ .

(٥) تقدم ص : ٦٣ .

(٦) البيت في ديوانه : ٥١ ، ومنهج السالك : ١/٢١٥ ، والتذليل والتكميل :

٣/٩٧/أ . الشأو : الجهد . الخذروف : شي * يدوره الصبي

بخيط في يده .

(٧) البيت في ديوانه : ٨١ ، والمفضليات : ٢٨٦ ، والبحر المحيط : ٣/١١٩ ،

ومنهج السالك : ١/٢١٦ ، والتذليل والتكميل : ٣/٩٧/أ .

القونس : العظيم تحت الناصية .

وكقول عنتره (١) :

عنها ولكني تضايق مقدمي

إذ يتغون بي الأسنه لم أحم

ومن أفراد (٢) الواو كقول عنتره (٣) (٤) :

للحرب دائرة على ابني ضمضم

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن

وكقوله (٥) :

وقد كنت أخشى أن أموت ولم تكن قرائب عمرو وسط نوح مسلب (٦)

ومن اجتماع الواو والضمر كقوله (٧) تعالى : * أوقال أوحى إلي ولم

يوح إليه شيء * (٨) وقوله تعالى : * أنى يكون لي غلام ولم يمسسني

بشر * (٩) وكقول كعب (١٠) :

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت في الأقاويل

- (١) البيت في ديوانه : ٢١٥، وشرح القصائد السبع : ٣٥٧، والتمام : ٥٦، والسمط : ٤٨٣/١، ومنهج السالك : ٢١٥/١، والتذييل والتكميل : ٩٧/٣/أ . أحم : أجبن . المقدم : موضع القدم .
- (٢) " ومن أفراد . . . عطف على قوله ص ٧٣ " من أفراد الضمير . . . "
- (٣) في الأصل و (ح) : (قول) ، وهو تحريف ، وانظر وصفنا للنسخة (ظ) ص : ٧٩ من قسم الدراسة . وانظر الحاشية السالفة .
- (٤) البيت في ديوانه : ٢٢١، وشرح القصائد السبع : ٣٦٣ ، ومنهج السالك : ٢١٦/١، والعيني : ١٩٨/٣ .
- (٥) البيت في ديوانه : ٢٧٨، ومنهج السالك : ٢١٦/١، والتذييل والتكميل : ٩٧/٣/أ . قرائب عمرو : نساؤه المنتسبات إليه . وعمرو : هو عمرو بن عمرو بن عدس الدارمي .
- (٦) في (ظ) : (وسط مسما) ، بإسقاط (نوح) ، وتحريف (مسلب) .
- (٧) في الأصل و (ح) : (قوله) ، وهو تحريف . وانظر الحاشية رقم (٣) من هذه الصفحة .
- (٨) الأنعام : ٩٣ . (٤) في (ظ) : (وكقوله) .
- (٩) مريم : ٢٠ .
- (١٠) البيت في ديوانه : ٢٠، والبحر المحيط : ١١٩/٣، ومنهج السالك : ٢١٦/١، والتذييل والتكميل : ٩٧/٣/ب .

وكقول الآخر (١) :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرِدْ إِسْقَاطَهُ
فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقْتَنَا بِالْيَدِ (٢)

ومثله (٣) :

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيوفَهُمْ
وَكَثُرَتْ شَوَاهِدُ (ل م) ، لِأَنَّ ابْنَ خَرُوفٍ (٤) قَالَ : فَإِنْ كَانَتْ مَاضِيَةً

مَعْنَى لَا لَفْظًا أَحْتَاجَتْ إِلَى الْوَاوِ كَانَتْ فِيهَا ضَمِيرٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَالْمُسْتَعْمَلُ
بِخِلَافِ مَا قَالَ .

والمعنى ب (ل م) كالمعنى ب (ل م) في القياس ، إلا أنني

لم أجده مستعملًا إلا بالواو كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَاتَكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا
مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٥) ، وكقول الشاعر (٦) :

بَانَتْ قَطَامٌ وَلَمَّا يَحْظُ ذَوِ مِقَّةٍ
مِنْهَا بِوَصْلِ وَلَا إِنْجَازٍ مِيعَانِ

فإن صدرت الجملة بفعل ماضٍ لفظًا ، وليس قبله (إلا) ولا بعده (أو) ،
فإنما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا يتضمنه ، فإن تضمنه فلا أكثر أن يكون

(١) هو النابغة . والبيت في ديوانه : ٩٣ ، والبحر المحيط : ٢٢٩/٧ ،
٤٢٤ ، ومنهج السالك : ٢١٦/١ ، والتذليل والتكميل : ٩٧/٣ ب ،
والعيني : ٢٠١/٣ .

(٢) " واتقتنا باليد " : ساقطة من (ظ) .

(٣) نسب البيت إلى الفرزدق ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي .

وهو في الأضداد : ٢٥٩ ، والإيضاح : ٦٦٧/٢ ، وابن يعيش : ٦٧/٢ ،
والبحر المحيط : ٢٩٢/٢ ، ومنهج السالك : ٢١٦/١ ، والقذيل

والتكميل : ٩٧/٣ ب ، والمعنى : ٤٧١ ، ٥٢٧ ، وشرح أبياته : ١٠٨/٦ ،
وانظر فهارسه ، واللسان : (شيم) . لم يشيموا : لم يغمدا .

(٤) الرضي على الكافية : ٢١٢/١ ، وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ٩٧/٣ أ ،
والهبع : ٢٤٦/١ .

(٥) البقرة : ٢١٤ .

(٦) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢١٦/١ ، والتذليل والتكميل :

٩٧/٣ ب . المِقة : المحبة .

الفعل مقروناً بالواو و (قد) كقوله تعالى : * أَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا
لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ * (١) وكقوله
تعالى : * أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ * (٢) وكقوله تعالى :
* وَمَا لَكُمْ إِلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ * (٣)
وكقوله تعالى : * آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ * (٤) وكقول
أَمْرِئِ الْقَيْسِ : (٥)

أَيَقْتَلَنِي وَقَدْ شَغَفْتُ نَفْسًا أَدَهَا كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلَ الطَّالِي
وكقول زهير : (٦)

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ تَسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبِي رِدَائِيَا
وكقول علقمة : (٧)

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَائِي بَيْنَنَا وَخَطْسُوبُ
وانفراد الضمير مع التجرد من (قد) والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما ،
واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع (قد) / وحدها .

أ/١٣٠

فمن انفراد الضمير قوله تعالى : * أَوْجَاؤُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورَهُمْ * (٨)

(١) البقرة : ٧٥ .

(٢) آل عمران : ٤٠ .

(٣) الأنعام : ١١٩ .

(٤) يونس : ٩١ . " وكنت من المفسدين " : ليس في (ظ) .

(٥) البيت في ديوانه : ٣٣ . وأما القالي : ٢٠٥ / ١ ، والمحتسب :

٣٣٩ / ١ ، والسَّمَط : ٤٨٨ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٤٥٣ ،

والتذيل والتكميل : ٩٨ / ٣ / أ .

(٦) البيت في ديوانه : ٢٨٦ ، ومنهج السالك : ٢١٥ / ١ ، والتذيل

والتكميل : ٩٨ / ٣ / أ ، ٩٨ / ب .

(٧) البيت في ديوانه : ٣٣ ، والمفضليات : ٣٩١ ، والبحر المحييط :

٧ / ٨ ، والتذيل والتكميل : ٩٨ / ٣ / أ .

(٨) في (ظ) زيادة : (قوله تعالى : * فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ
الْكَرْبُ * و) البقرة : ٢٦٦ . وهو وهم ؛ لأنَّ حقَّ هذه الآية أن تكون

في أمثلة اجتماع الضمير مع الواو . وانظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .

(٩) النساء : ٩٠ . وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٤٤٣ / ١ ، وما يأتي طُء الحاشية (٤)

وقوله تعالى : * هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا * (١) ، وقوله تعالى : * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا * (٢) وقوله تعالى : * وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ * (٣) ، ومنه قول امرئ القيس : (٤)

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّمْعِ لِدَعْوَةِ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلَ الْغَبِيضِ الْمَذَابِ
وقوله أيضا : (٥)

دَرِيرٌ كَخَذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ تَقَلَّبَ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مَوْصَلِ
وقول طرفة : (٦)

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَنًّا كَسِيدِ الْغَضَا نَبَهَتْ الْمُتَوَرِّدِ (٨)

- (١) يوسف : ٦٥ .
(٢) التوبة : ٩٢ . والاستشهاد بها على رأي من جعل جواب (إذا) جملة (تَوَلَّوْا) ، وجملة (قُلْتَ) حال من الكاف في (أَتَوْكَ) . وانظر الرأي الثاني في البحر المحيط : ٨٥ / ٥ .
(٣) يوسف ١٦-١٧ .
(٤) البيت في ديوانه : ٤٧ ، ومنهج السالك : ٢١٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٨ / ١ والأزهية : ٢٨٥ ، واللسان : (ذاب) .
الكفل : العجز . الدَّعْوَى : الكتيب الصغير من الرمل .
الحارك : أعلى الكاهل . الغبيض : قتب اليهودج وهو مشرف .
المذاب : الموسع .
(٥) البيت في ديوانه : ٢١ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢٦٤ / ١ ، وشرح القوائد السبع : ٨٨ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٤٥١ ، ومنهج السالك : ٢١٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٨ / ١ ، واللسان : (خذرف) .
الدَّرِيرُ : السريع . أمره : شدَّ قَتْلَهُ . الخذروف : شيء يدوره الصبي في يده فيسمع له دوي .
(٦) في الأصل (ح) : (يقلب) ، وهو تحريف . وفي (ظ) و (ع) : (تتابع) وهي رواية .
(٧) البيت في ديوانه : ٣٣ ، وجمهرة أشعار العرب : ٤٤٠ / ١ ، وشرح القوائد السبع : ٩٤ ، ومنهج السالك : ٢١٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٨ / ١ .
المُضَافُ : المدرك الذي أحاط به العدو . المحنَّب : الفرص الذي في يديه انحناء وتوتير . السَّيْدُ : الذئب . الغضا ضرب من الشجر .
نَبَهَتْ : هَيَّجَتْ . المتورِّد : الذي يطلب ورود الماء .
(٨) في الأصل (ح) : (كسير) وهو تحريف

وقال الذبياني (١) :

سَبَقَتِ الرَّجَالَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعَلَا
كَسَبَقِ الْجَوَادِ أَصْطَادَ قَبْلِ الطَّوَارِدِ

ومثله (٢) :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ فِتْرَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَكِ الْقَطْرِ (٣)

ومثال اجتماع الضمير مع الواو وحدها قوله تعالى : * كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ

وَكُنْتُمْ أَشْوَاقًا * (٤) ، وقوله تعالى : * الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا

لَوْ اطَّاعُوا مَا قُتِلُوا * (٥) ، وقوله تعالى : يُونَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ * (٦) ،

وقوله تعالى : * وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ * (٧) ، وقوله

تعالى : * قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي مُغْلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا * (٨)

ومثال اجتماع الضمير مع (قد) وحدها قول الشاعر (٩) :

أَتَيْنَاكُمْ قَدْ عَمَّكُمْ حَذْرُ الْعِدَى فَنَلْتَمَّ بِنَا أَمْنَا وَلَمْ تَعْدَمُوا نَصْرَا (١٠)

- (١) البيت في ديوانه : ١٤٠ ، ومنهج السالك : ٢١٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٩٨/٣ أ . الباهش إلى كذا : الناظر إليه المُسرِعُ لنيله .
- (٢) البيت لأبي صخر الهذلي . وهو في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧/٢ ، وأمالى القالي : ١٤٩/١ ، والإنصاف : ٢٥٣/١ وابن يعيش : ٦٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٠٣/٢ ، والبحر المحيط : ١٧١/١ ، ٢٠٥ ، ٤٨٣ ، والخزانة : ٢٥٤/٣ ، والهمع : ١٩٤/١ .
- الفترة : الانكسار والضعف .
- (٣) " ومثله : وإني لتعروني . . . القطر " : ليس في (ظ) . انظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .
- (٤) البقرة ٢٨ . وفي (ظ) و (ع) زيادة : * فَأَحْيَاكُمْ * .
- (٥) آل عمران : ١٦٨ .
- (٦) هود : ٤٢ .
- (٧) يوسف : ٤٥ .
- (٨) مريم : ٨ .
- (٩) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٤٥٣ ، ومنهج السالك : ٢١٥/١ ، والتذييل والتكميل : ٩٨/٣ ب .
- (١٠) في الأصل رُسِيتَ : (تعدمو) بدون ألف تفريق .

ومثله (١) :

بَصُرْتُ بِي قَدْ لَاحَ شَيْبِي فَصَدَّتْ فَتَسَلَّيْتُ وَوَاكْتَسَيْتُ وَقَارَا

وقال النابغة (٢) :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَشِيَ اللَّيْلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَهَاطِلُ

وزعم قوم (٣) أَنَّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة (٤) .

وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأن الأصل عدم التقدير ؛ ولأن

وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيده (٥) معنى على ما يفهم

به إذا لم توجد . وحق المحذوف المقدّر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه .

فإن قيل : (قد) تدل على التقريب .

قلنا : دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على

(١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٥٢ ، ومنهج السالك :

٢١٥/١ ، والتذليل والتكميل : ٩٨/٣ ب ، والمساعد : ٤٨/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ١١٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٥٢ ، ومنهج السالك :

٢١٥/١ ، والتذليل والتكميل : ٩٨/٣ ب ، والعيني : ٢٠٣/٣ .

الليلى : تقادم العهد . الساريات : سحاب يطر ليلاً .

(٣) في (ظ) : (بعضهم) .

(٤) استقيح ورود الحال من الماضي خالياً من لفظ (قد) المبرد .

وجوز ذلك الفراء على إضمار (قد) ، وتبعه الفارسي وابن عصفور

وأبو الحسن الأبيدي والجزولي . وجوز ذلك دون إضمار الأخفش

والكوفيون عدا الفراء . وتبعهم المصنف وأبوحيان .

انظر المقتضب : ١٢٣/٤ وما بعدها ، ومعاني القرآن للفراء :

٢٣/١ وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ٩٨/٣ أ وما بعدها ،

والإنصاف : ٢٥٢/١ ، والبحر المحيط : ٣١٧/٣ ، ٣٥٥/٦ ،

٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨ ، وانظر ابن يعيش : ٦٧/٢ ، والرضي على

الكافية : ٢١٣/١ .

(٥) في الأصل : (يريد) ، وهو تحريف .

الحالية ، كما أغنى عن تقدير السنين وسوف سياق الكلام في مثل قوله
تعالى : * وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ * (١) ، بل
كما استغنى عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً
أو خبراً ، ولو كان الماضي معنًى لا يقع حالاً إلا وقبله (قد) مقدرَةً
لأمتنع وقوع المنفي ب (لم) حالاً ، ولأن المنفي ب (لما) أولى منه
بذلك ، لأن (لم) لنفي (فعل) ، و (لما) لنفي (قد فعل) ، وهذا
واضح لا ريب فيه .

وأجاز بعض من قدر (قد) قبل الفعل الماضي الاستغناء عن
تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر . (٢)
وهو أيضاً تكلفٌ شيء لا حاجة إليه .
قال أبو الحسن بن خروف (٣) : وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه
- رحمه الله - يجعل * حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ * (٤) صفة ل (قوم) . ولم
يفعل ذلك سيبويه . (٥)

قلت : صدق أبو الحسن رحمه الله ، وغفر لابن بابشاذ .
وقال الزمخشري في الكشاف (٦) عند كلامه على قوله تعالى :
* كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا * (٧) : الواو في قوله * وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا *
للحال . [فإن] (٨) قلت : فكيف يصح أن يكون حالاً وهو مسألي ،
ولا يُقال : جئتُ وقامَ الأميرُ ، ولكن : وقد قامَ ، إلا أن تُضمر (قد) .
قلت : لم تدخل الواو على * كُنْتُمْ أَمْوَاتًا * وحده ولكن على جملة قوله تعالى : (٩)

- (١) يوسف : ٦ .
(٢) وهو قول آخر للمبرد . البحر المحيط ، ٣/٣١٧ . وهو رأي للأخفش
أيضاً ذكره في المسائل الكبرى . البغداديات ، ٢٤٥ ، ٣٩٧ .
(٣) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر .
(٤) النساء : ٩٠ . و (صدورهم) ، ليس في (ظ) .
(٥) بل لم يذكر سيبويه هذه الآية البتة في طبعة الكتاب التي بين يدي .
(٦) الكشاف ، ١/٥٩٠ . (*) في (ظ) : (وغفر الله) .
(٧) البقرة : ٢٨ .
(٨) تكلمة من النسخ الأخرى والكشاف .
(٩) " تعالى " ، ليست في (ظ) و (ع) .

* كُنْتُمْ أَمْوَاتًا * إِلَى * تَرْجِعُونَ * ، كَأَنَّهُ قِيلَ : كَيْفَ تَكْفُرُونَ وَقَصْتُمْ

هذه . ٤ .

قُلْتُ : حَاصِلُ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّ وَقُوعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي لِفِظًا وَمَعْنَى
حَالًا جَائِزٌ لَكِنُّ بِشَرَطِ تَقَدُّمِ (قَدْ) عَلَيْهِ ظَاهِرَةٌ أَوْ مَقْدَرَةٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ
الرَّدُّ عَلَى مَنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ .

فَإِنَّ قِيلَ : فَبِأَيِّ اعْتِبَارٍ جَازِئًا يَعْمَلُ (تَكْفُرُونَ) ، وَهُوَ
حَاضِرُ الْمَعْنَى فِي مَضْمُونِ * وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا * ، وَهُوَ مَاضِي الْمَعْنَى ، وَحَقُّ
الْحَلْلِ وَعَامِلِيهَا أَنْ يَقْتَرِنَا فِي الْوُجُودِ . ٤ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْإِقْتِرَانَ يُقْنَعُ مِنْهُ بِالتَّقْدِيرِ هُنَا ، كَمَا قُنِعَ مِنْهُ
بِالتَّقْدِيرِ فِي نَحْوِ : (زَيْدٌ الْيَوْمَ فِي يَدِهِ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا) (١) ،
فَالْحَالُ فِي * وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا * مَاضِيَةٌ مَقْدَرَةٌ الْحُضُورِ ، وَفِي (صَائِدًا بِهِ
غَدًا) مُسْتَقْبَلَةٌ مَقْدَرَةٌ الْحُضُورِ .

فَإِنَّ لَمْ تَتَضَمَّنِ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ لَزِمَتْ
الْوَاوُ (قَدْ) كَقَوْلِ أُمِّ رِيٍّ الْقَيْسِ : (٢)

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ شِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ
وَقَوْلِ النَّايِغَةِ : (٣)

فَلَوْ كَانَتْ غَدَاةَ الْبَيْنِ مَنَّتْ وَقَدْ رَفَعُوا الْخُدُورَ عَلَى الْخِيَامِ
(٤) سَمَّتْ بِنَظْرَةٍ فَرَأَيْتُ مِنْهَا تُحَيَّتِ الْخُدْرَ وَاضِعَةَ الْقِرَامِ

(٤) فِي (ظ) : (بَأَيِّ) .

(١) انظر الأصول ٢/٣٨ ، ٢٦٨ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٤ ، وشرح القصائد السبع : ٥١ ، والمقرب : ١/١٦١ ،
وشرح عمدة الحفاظ : ٤٥٣ ، ومنهج السالك : ٢/٢٤٤ ، والتذليل

والتكميل : ٣/٩٨ ب ، والعيني : ٣/٦٦ ، ٢٢٥ ، والهمع : ١/١٩٤ ،

٢٤٧ .

(٣) البيتان في ديوانه : ١٣٠ . والبيت الشاهد في التذليل والتكميل :

٣/٩٨ ب . القرام : الستر الرقيق .

(٤) فِي (ظ) : (سَمَّتْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ (صَفْحَتُ) ، وَفِي (ع) :

(سَمَّتْ) .

وكقول علقمة : (١)

فَجَالِدَتَهُمْ حَتَّى اتَّقَوْكَ بِكَيْبِشِهِمْ
وَقَدْ حَانَ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ غُرُوبُ

وكقول امرئ القيس : (٢)

أَيَقْتَلْنِي وَقَدْ شَغَفْتُ فَوْءَ إِدْهَا
كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطَّالِي

وإن كانت الجملة الحالية مؤكدة مُنَعَتِ الواو اسمية كانت أو فعلية ، نحو :

(هو الحق لا ريب فيه) ، وكقول امرئ القيس : (٣)

خَالِي ابْنُ كَيْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ
وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَعَامِسِي

وخلت هذه من الواو لاتحادها بصاحبها من وجهين :

أحدهما : كونها حالاً / ، والحال صاحبها شيء واحد في المعنى . ١٣٠ / ب

والثاني : كونها مؤكدة ، والمؤكد هو المؤكد في المعنى .

وقد لزم من الاتحاد من وجه في غير المؤكدة تغليب عدم الواو

على وجودها ، فليترتب على الاتحاد من وجهين لزوم عدم الواو . (٤)

(١) البيت في ديوانه : ٤٤ ، والمفضليات : ٣٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ :

٤٥٤ والتذييل والتكميل : ٩٨ / ٣ / ب .

جالد : ضارب بالسيف . كيش القوم : رئيسهم .

(٢) تقدم ص : ٧٦ . قال أبوحيان " وهذا المصنف وهم ؛

لأنه لم يعدم الضمير في قوله : (شغفت فوء ادها) فهي جملة

حالية ، وذو الحال هو ضمير النصب في (يقتلني) ، كأنه قال :

أقتلني شاغفاً فوء ادها . وقد أنشده قبل على الصواب فيما

اجتمع فيه الواو والضمير و (قد) . التذييل والتكميل : ٩٨ / ٣ / ب .

(٣) البيت في ديوانه : ١١٨ ، ومنهج السالك : (١ / ٢١٤) ، والتذييل

والتكميل : ٩٥ / ٣ / أ ، والهمع : ١٤٦ / ١ .

ابن كيشة وأبو يزيد : من أشرف كندة .

(٤) " وإن كانت الجملة الحالية مؤكدة . . . لزوم عدم الواو " : ليس

في (ظ) .

(ص) "فصل . لا محل لإعراب الجملة" (١) المفسرة ،

وهي الكاشفة حقيقة ما تليه مما يفتقر إلى ذلك ، ولا

الاعتراضية ، وهي المفيدة تقوية بين جزأي صلة ،

أو إسناد ، أو مجازاة ، أو نحو ذلك . ويميزها من

الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز اقترانها

بالفاء ، و (لن) ، وحرف تنفيس ، وكونها طلبية .

وقد تعترض جملتان ، خلافاً لابي علي .

(ش) لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل جملتان تشابهانها

وتغايرانها ، وجب التنبيه عليهما وعلى ما يميزان به . فالجملتان

هما : المفسرة والاعتراضية ، وكلتاها لا موضع لهما (٢) من الإعراب .

فالمفسرة كقوله تعالى : * خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ * (٣) بعد قوله

تعالى : * إِنْ مَثَلْ عَيْسَى عِنْدَ اللَّهِ * (٤) وكقول النابغة : "يَكْوَى غَيْرُهُ وَهُوَ

رَاتِعٌ" في قوله : (٥)

لَكَلَفْتَنِي ذَنْبَ أَمْرِي ، وَتَرَكْتَهُ كَذِي الْعَرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعٌ

والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلية كقول الشاعر : (٦)

(١) في (ح) و (ع) : (لا محل لإعراب للجملة . . .)

(٢) في (ظ) : (لها) .

(٣) آل عمران : ٥٩ .

(٤) في (ظ) و (ع) زيادة : * كَمَثَلِ آدَمَ * .

(٥) البيت في ديوانه : ٣٧ ، والصاحبي : ٣٨٨ ، وجمهرة الأمثال :

١٥٢/٢ وما بعدها ، والعقد الفريد : ١٦٣/٢ ، والبحر المحيط :

٨٨/٨ ، والتذييل والتكميل : ٩٩/٣ ، والمساعد : ٤٩/٢ .

اللام (لكلفتني) واقعة في جواب قسم تقدم قبل البيت بعدة أبيات ،

وهو قوله : " حلفت فلم أترك لنفسك ريباً . . . " .

العرب : قرح يصيب الإبل في مشافرها . وكانت العرب تزعم أن طلاجه

يكون بكوي الصحيح منها فيبرأ السقيم .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٣١١/١ ، والبحر المحيط :

ماذا - ولا حَبَّ في المَقْدُورِ - رَمَتْ أَمَّا

يُحْظِيكَ بِالنُّجْحِ أَمْ خُسْرٍ وَتَضْلِيلِ (١)

وكقول الآخَرِ (٢) :

وَتُرْكِي يِلَادِي - وَالْحَوَارِثُ جَمَّةٌ -

طَرِبْدًا وَقَدَمًا كُنْتُ غَيْرَ مَطْرُدٍ (٣)

وكقول الآخَرِ (٤) :

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا (٥)

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرَهَاتِ الْبَاطِلِ

وبينَ سَنَدٍ وَسَنَدٍ إِلَيْهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦)

==== ٤٠٣/١ والتذييل والتكميل: ٩٩/٣ ب، والهمع: ١/٨٨.

النُّجْحُ : الظَّفَرُ بِالشِّيءِ كَالنَّجَاحِ .

(١) قال أبو حيان : " . . . ويحتمل أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً

في موضع نصب بـ (رمت) ، فلا تقع إذ ذاك بين موصول وصلته . "

التذييل والتكميل: ٩٩/٣ ب.

(٢) هو طَلْحَةُ بْنُ خُوَيْلِدِ الْفُقَعَسِيِّ الْأَسَدِيِّ . والبيت في شرح اللمع

لابن برهان: ٢٥٥/١ ، والتذييل والتكميل: ٩٩/٣ ب.

(٣) قال أبو حيان : " . . . وقعت فيه [الجملة] بين الحال وبين

العامل فيها الذي هو (تركي) ، فليست واقعة بين جزأي

صلة ، ولا بين موصول وصلته . . . " التذييل والتكميل: ٩٩/٣ ب.

(٤) هو جرير . والبيت في ديوانه: ٤٣٠ ، والخصائص: ١/٣٣٦ ،

والمعرب: ١/٦٢ ، والتذييل والتكميل: ٩٩/٣ ب، والمغني: ١/٥١١ ،

وشرح أبياته: ٦/٢١٤ ، والمساعد: ٢/٥٠ ، والهمع: ١/٨٨ ،

٠٢٤٧

(٥) في (ظ) : (تَعْرِفُ مَالِكًا) ، وهي رواية . وفي (ع) : (يعرف

مالك) ، وهو تصحيف .

(٦) هو جُوَيْرِيَةُ بْنُ زَيْدٍ . والبيت في النقائص: ١/٣٠٩ ، والمعقد الفريد:

١٨٤/٥ ، والخصائص: ١/٣٣١ ، وأمثالي ابن الشَّجَرِيِّ: ١/٢١٥ ،

والبحر المحيط: ١/٤٠٤ ، ٢/٣٥٧ ، والتذييل والتكميل: ٩٩/٣ ب ،

والمساعد: ٢/٥١ ، والمغني: ٥٠٦ ، وشرح أبياته: ٦/١٨٣ ، والهمع: ١/٢٤٨ .

- وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَارِثُ جَمْعٌ - أَسِنَّةٌ قَوْمٌ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ (١)
- وبين شرط وجواب كقوله تعالى: * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَكِيرًا - فَالَهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا -
فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا * (٢) (٣) ، وكقول الشاعر: (٤)
- إِمَّا تَرِينِي قَدْ نَحَلْتُ - وَمَنْ يَكُنْ فَرَضًا لَا طُرَافِ الْأَسِنَّةِ يَنْحَلِ -
فَلَرَبِّ أْبْلَجٍ مِثْلَ بَعْلِكَ بَادِنٍ ضَخَمٍ عَلَى ظَهْرِ الْجَوَادِ مَهْبِلِ -
غَادِرْتَهُ مَتَعَفَّرًا أَوْ صَالِسُهُ وَالْقَوْمُ بَيْنَ مَجْرَحٍ وَمَجْدَلِ -
- وبين قسم وجوابه كقوله تعالى: * فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ
لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * (٥) وكقول الشاعر: (٦)
- لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ يَهَيِّنِ - لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلَّاءِ عَلَيَّ الْأُقَارِعُ
وبينَ فعل ومفعول كقول الراجز: (٧)
- وَيَدَّتْ - وَالِدَهْرُ نَوْتَيْدَلِ -
هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

-
- (١) في الأصل ضَبِطْتُ : (عزل) وهو وهم .
(٢) النساء : ١٣٥ . وانظر البحر المحيط ٣ / ٢٧٠ .
(٣) * أَنْ تَعْدِلُوا * : ليس في (ظ) و (ع) .
(٤) هو عَفْتَرَةٌ كما في (ظ) و (ع) . والأبيات في ديوانه : ٢٥٦ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٩٩ ب . والأول والثاني في البحر : ٥ / ١٧٨ ، والساعد : ٢ / ٥١ .
الفرغى : الهدف . الأبلج : بعيد ما بين الحاجبين .
البادن : السمين . المهبل : الكثير اللحم المورم الوجه .
المتعفر : المرغ بالتراب . المجدل : الصريع .
(٥) الواقعة : ٧٥ - ٧٧ .
(٦) البيت للنايفة وهو في ديوانه : ٣٤ ، وسيبويه : ١ / ٢٥٢ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤٦٢ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ١٠٠ أ ، والمعني : ٥١٠ ، وشرح أبياته : ٦ / ٢١٠ ، والخزانة : ٢ / ٤٤٧ .
(٧) هو أبو النجم . والبيتان في ديوانه : ١٨٠ ، والأزمنة والأمكنة : ٢ / ١٩٢ ، والمعني : ٥٠٧ ، وشرح أبياته : ٦ / ١٨٥ ، والخزانة : ٢ / ٣٩١ .
الهيَّف : ريح باردة تهب من الجنوب . الدبور : ريح حارة تهب من المغرب . الصبا : ريح تهب من المشرق .

أوبين (كَانَّ) واسمها كقول الشاعر : (١)

كَانَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ - أَثَانِيهَا حَمَامَاتُ مُشْوَلٍ

فلو أقتت مفرداً مُقَامٌ * ولا عَتَبَ في العَقْدور * أو مُقَامٌ * الحَوَادِثُ جَمَّةٌ * ، أو
مُقَامٌ * وَأَبِيكَ * ، أو مُقَامٌ * فَالَّذِي أَوْلَى بِهِمَا * ، أو مُقَامٌ * وَمَنْ يَكُنْ غَرَضًا
لَا طَرَفِ الْأُسِنَّةِ يَنْحَلِ * ، أو مُقَامٌ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * ، أو
مُقَامٌ * وَمَا عَرِيَّ عَلَيَّ بِهَيِّئِ * ، أو مُقَامٌ * وَالذَّهْرُ نَوْتُهُ لَوْ جَدْتَهُ
مُتَعَمِّعًا ، فدلَّ ذلك على أنها جمل اعتراضية لا حالية ، لأنَّ الجملة الحالية

لا يمتنع أن يُقَامَ مفرداً مُقَامَهَا . فهذا أحد الأمور الفارقة بين الجملة
الاعتراضية والحالية ، ومنها اقترانها بـ (لَنْ) كقوله تعالى : * فَإِنْ لَمْ
تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا * (٢) ، أو (٣) بحرف تنفيس كقول زهير (٤) :

وما أدري - وسوف أخال أدري - أقوم آل حصن أم نساء

أوبالفا * كقوله تعالى : * فَالَّذِي أَوْلَى بِهِمَا * (٥) وكقول الشاعر (٦) :

أَلَا أبلغُ بني بني رُبَيْعٍ - فَأَشْرَارُ الْبَنِينَ لَهُمْ فِدَاؤُ -
بِأَنِّي قَدْ كَبُرْتُ وَطَالَ عُسْرِي - فَلَا تُشْغَلُهُمْ عَنِّي النَّسَاءُ

(١) هو أبو الغول الطهوي . والبيت في نوادر أبي زيد : ٤٩٨ ، والخصائص :

٣٣٧/١ ، والمنصف : ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والتذليل والتكميل :

٣/١٠٠ ، والمسعودي : ٥٢/٢ ، والمغني : ٥١٣ ، وشرح أبيات :

٢١٦/٦ ، والهمع : ٢٤٨/١ ، واللسان : (شفا) . شول : جمع ماثلة .

(٢) البقرة : ٢٤ .

(٣) في الأصل و (ح) : (و) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) لمناسبته قوله " أوبالفا " .

(٤) البيت في ديوانه : ٧٣ ، والاشتقاق : ٤٦ ، والصاحبي : ٣٠٦ ،

وأبالي ابن الشجري : ٢٦٦/١ ، ٢٣٤/٢ ، والنهر المحيط : ٨٣/٥ ،

١١٢/٨ ، والتذليل والتكميل : ١٠٣/٣ ب (وفي هذا الموضع غلغل

في ترتيب الأوراق) ، والمغني : ١٨٥ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، وشرح

أبيات : ١٩٤/١ وانظر فهرسه ، والمسعودي : ٥٢/٢ ، والهمع : ١/

١٥٣ ، ٢٤٨ ، ٢٠٢٢ .

(٥) النساء : ١٣٥ .

(٦) هو الربيع بن ضبع الفزاري . والبيتان في المعرون والوصايا : ٩ ، وحساسة

البحري : ٢٠ ، وما بعدها ، ونوادر القالي : ٢١٤ ، والتذليل والتكميل : ١٠٠/١ .

وكقول الآخر (١) :

وَأَعْلَمَ - فَعِلِمُ الرَّءِ يَنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَا يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ومِن الأُمُور الفارقة التي تتميز بها الجملة الاعتراضية كونها طلبية كقوله تعالى :

* وَلَا تَوَيْنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ بَيْنَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُوتَى

أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ * (٢) ، ف * قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ * جملة

معتضة بمن * تَوَيْنُوا * و * أَنْ يُوتَى أَحَدٌ * ، ومن الجملة الطلبية المعتضة

قوله تعالى : * وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ * (٣) اعترض (٤) بمن

* فَاسْتَغْفِرُوا * (٥) * وَلَمْ يَصِرُوا * وهما جملتان معطوف إحداهما

على الآخري في صلة (الذين) ، ومن الجملة الطلبية المعتضة قول

الشاعر :

إِنَّ سُلَيْمِي - وَاللَّهُ يَكُونُهَا - ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوها

فقوله : * وَاللَّهُ يَكُونُهَا * جملة ابتدائية بمعنى الدعا وقد اعترضت بمن

اسم (إِنَّ) وخبرها .

وزعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة . وليس بصحيح

ما زعم ، بل الاعتراض يكون بجملة من كثيرًا ،

(١) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٢٢٧/٧ ، والتذييل والتكميل :

٢/١٠٠/أ ، والساعد : ٥٣/٢ ، والمغني : ٥٢٠ ، وشرح أبيات :

٢٣١/٦ ، والمعني : ٣١٣/٢ ، والسمع : ١٤٨/١ .

(٢) آل عمران : ٧٣ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٢/١ وما بعدها .

(٣) آل عمران : ١٣٥ .

(٤) اعترضت (: ساقط من (ظ) .

(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (استغفروا) ، وأثبت ما في (ظ) .

(٦) هو ابن هرمة . والبيت في ديوانه : ٤٨ ، والبيان والتبيين : ٢١٣/٢ ،

والجمل : ٢٨٠ ، وأمالى ابن الشجري : ٢١٥/١ ، والبحر المحيط

: ٢٩٤/٦ ، والتذييل والتكميل : ١٠٣/٣/ب ، والساعد : ٥٣/٢ ،

والمغني : ٥٠٨ ، ٥١٧ ، وشرح أبيات : ٢٠٢/٢ وانظر فهارسه ،

واللسان : (كلا) .

ومِن (١) ذلِكَ قولُ زهيرٍ : (٢)

لَعمرُ أهلكِ - والأُنْبَاءُ تنسي - (٣)

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْسَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْسَى لَا تُبَالِي

ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ فَسَأَلُوا

أَهْلَ الذِّكْرِ / إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ بِالْبَيْتِ وَالزُّبُرِ * (٤)

[و] قال (٥) الزمخشري (٦) في الكشاف : [إِنْ] (٧) ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ

الْقَرْيِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا

فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٨) اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ،

وهما : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ بِغَتَّةٍ ﴾ (٩) و ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقَرْيِ ﴾ (١٠) . وهذا

اعتراضٌ بكلامٍ تَضَمَّنَ سبعَ جَمَلٍ .

(١) في (ظ) : (بل الاعتراض بجملتين كثير من (٠٠٠) .

(٢) البيتان في ديوانه : ٣٤٢ ، والبحر المحيط : ٨٥/١ ، والتذليل والتكميل : ١٠٣/٣ ب ، والمغني : ٥١٦ ، وشرح أبيات : ٢٢٧/٦ .
المطعن : مصدر ميس بمعنى الارتحال .

(٣) كذا في جميع النسخ ، وهو سهو من المصنف ، إذ خلطَ صدرَ بيتِ زهير وهو : * لعمرك - والخطوب مغيرات - * مع صدر بيت قيس ابن زهير :

ألم بأهلكِ - والأُنْبَاءُ تنسي - بما لاقت لبونُ بني زياد وكلاهما من الوافر . وجعل (لعمرك) : (لعمر أهلك) ، ليستقيم الوزن . وحكى أبو حيان البيهقي عنه ولم يتنبه لذلك . وقد تنبه لذلك بعضهم فأثبت الصواب في هامش الأصل .

(٤) النحل : ٤٣ - ٤٤ .

(٥) زيادة من (ظ) .

(٦) الكشاف : ٧٨/٢ .

(٧) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٨) الأعراف : ٩٦ .

(٩) الأعراف : ٩٥ .

(١٠) الأعراف : ٩٧ .

(ص) باب التَّمْيِيزِ

وهو ما فيه معنى (مِنْ) الجنسيَّةِ ، مِنْ نكرةٍ ، منصوبةٍ ،
فضلةٍ ، غيرِ تابعٍ ، ويُمَيِّزُ إما جملةً وسُتَبَيَّنَ ، وإما مفرداً
عدداً ، أو مُفَهِّمَ مقدارٍ ، أو مُثَلِّبَةً ، أو غَيْرِيَّةً ، أو تعجُّبٍ
بالنَّصِ على جنسِ المرادِ بعد تمامِ بإضافةٍ ، أو تنوينِ
أونونٍ تثنيةٍ ، أو جمعٍ ، أو شبهه .

ويُنصِبُه مُمَيِّزٌ لشبهه بالفعل أو شبهه (١) . ويجرُّه
بالإضافة إن حُذِفَ ما به التَّمامُ ، ولا يُحذَفُ (٢) إلا أن
يكون تنويناً ظاهراً في غير (مثلنِ ماءً) ونحوه ،
أو مقدراً في غير (ملآن ماءً) ، أو (أحد عشر درهماً) ،
و (أنا أكثرُ مالاً) ، ونحوهنَّ ، أو يكون نونَ تثنيةٍ ،
أو جمعٍ تصحيحٍ ، أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التَّمْيِيزِ مقامه
في غير (مُتَلَيِّئِينَ [أو مُتَلَيِّئِينَ] غضباً) . (٣)

(ش) التَّمْيِيزُ والتَّيْبِينُ والتَّفْسِيرُ والمُمَيِّزُ والمُبَيِّنُ والمُفَسِّرُ أسماءٌ للنكرة الرافعة
للإبهام في نحو : (احتلاءُ الإناءِ ماءً ، وزيدٌ حسنٌ وجهاً ، وله رطلٌ زيتاً ،
ومُدُّبراً ، وذراعانٌ حريراً ، وعشرون درهماً) .

وَصَدْرُ حَدُّهُ بما فيه معنى (مِنْ) احترازاً مِنَ الحالِ ، فإنَّهَا
تُشارِكُه فيما سوى ذلك مِنَ القيودِ ، وقيدتْ/بالجنسيَّةِ ، ليُخْرَجَ ما فيه
معنى (مِنْ) وليست جنسيَّةً كـ (ذنباً) مِنْ قولِ الشَّاعرِ : (٥)

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مَحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

- (١) في (ظ) : (أو شبهه بإضافة) بإقحام لفظ (بإضافة) .
(٢) في (ظ) : (ولا يحذف غالباً) . (٤) في (ظ) : (ظاهر) وهو وهم .
(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) . (٤) زيادة من (ع) .
(٥) البيت بدون نسبة في سيبويه : ١٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء :

٢٣٣/١ ، ٣١٤/٢ ، والمقتضب : ٣٢٠/٢ ، ٣٣١/٤ ، والأصول :

١٧٨/١ ، والخصائص : ٢٤٧/٣ ، والتبصرة : ١١١/١ ، وأبسن

بمعنى : ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والبحر المحيط : ١٠١/٢ ، والهمع :

٨٢/٢ . ورواية (ع) : (إليه القول) .

فإنَّ فيه ما في التَّمييزِ مِنَ التَّنكِيرِ والنَّصْبِ والفضليَّةِ وعدمِ التَّابعيَّةِ (١) ووجودِ
معنى (مِنْ) إلاَّ أنَّها غيرُ الجنسيَّةِ ، فلذلك لم يجعلوا (٢) (ذنباً) تمييزاً ،
بل مفعولاً به .

وقيدت (٣) التَّمييزَ بِنكرةٍ احترازاً مِنَ المعرفةِ المنتصبةِ على التَّشبيهِ
بالمفعولِ به في نحو : ([هو]) (حَسَنٌ وَجْهٌ) فإنَّ فيه ما فـي
([هو]) (٥) (حَسَنٌ وَجْهًا) إلاَّ التَّنكِيرَ ، فبذلك افترقا ، ولم ينتصبا
مِنْ وجهٍ واحدٍ .

وذكر النَّصْبُ احترازاً مِنَ النِّكرةِ المضافِ إليها ، وفيها معنى (مِنْ)
الجنسيَّةِ ، نحو : (له رِطْلٌ زَيْتٍ) .
وخرج بـ (فضلة) اسم (لا) المحمولة على (إنَّ) ، نحو :
(لا خيراً مِنْ زَيْدٍ فيها) ، فإنَّ فيه ما في التَّمييزِ إلاَّ الفضليَّةَ ، ففيه
ضدُّها .

وخرج بغيرِ تابعٍ ما جُعِلَ تابعاً للعددِ مِنْ جنسِ المعدودِ ، نحو :
(قبضتُ عشرةَ دراهمٍ) ، فإنَّ (دراهمٍ) فيه معنى (مِنْ) الجنسيَّةِ ،
وهو نكرةٌ منصوبةٌ فضلةٌ ، لكنَّه تابعٌ ، فلم يتناولهُ التَّمييزُ . ومثل هذا (أسباطاً)
في قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا ﴾ (٦) . وخرج أيضاً
بغيرِ تابعٍ صفةً اسم (لا) المنصوبةِ ، فإنَّها نكرةٌ منصوبةٌ فضلةٌ (٧) بمعنَى
(مِنْ) الجنسيَّةِ ، لكنَّها تابعٌ ، ففارقتِ التَّمييزَ .

-
- (١) في الأصل : (الشاعمية) ، وهو تحريفٌ ، والتصويب من النسخ الأخرى .
(٢) في الأصل رُسِمَتْ : (جعلوا) بدون ألفٍ تفريقاً .
(٣) في (ظ) : (قيد) .
(٤) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٥) تكلمة من (ح) و (ع) .
(٦) الأعراف : ١٦٠ .
(٧) في (ظ) و (ع) : (فضلةٌ منصوبةٌ) .

ويتناول المفهم مقداراً (١) : الكيل ، والوزن ، والمساحة ، وما أشبهها (٢)
كـ * مثقال ذرة خيراً * (٣) ، و (ذنوب ماء ، وحب برأ ، ونحي سنناً ،
وَسَابَّ عَسلاً ، وراقود خلا ، وجمام الموك دقيقا) . (٤)
ويتناول المفهم مثلية وغيرية نحو قوله - صلى الله عليه وسلم - (٥) :
" دعوا (٦) لي أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد
أحدهم ولا نصيفه " ، ونحو قول بعضهم : " ما لنا مثله رجلاً ، ولنا أمثالها
إيلاً ، وغيرها شاء " (٧) . وبين مجيئه بعد (مثل) قول الشاعر (٨) :
فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى فإن الهوى يكفيلك مثله صبراً
ويتناول مفهم التعجب نحو : (ويحه رجلاً ، وحسبك به فارساً ، وله دره
إنساناً) ، و (٩)

..... أبرحت جارا

- (١) في الأصل : (مقدار) ، وهو خطأ ،
(٢) في الأصل : (أشبهها) ، وهو تحريف .
(٣) الزلزلة : ٥٧ . الحب : الجرة الضخمة .
(٤) الذنوب : الدلو الملائن . / النحي والساب : الزق . الراقود : دن
طويل الأسفل ، يُطلى داخله بالقار . الجمام : الكيل إلى رأس
المكيال . الموك : مكيال لأهل العراق . وهو صاع ونصف .
(٥) في (ظ) : (عليه السلام) .
(٦) أخرجه سلم في باب " تحريم سب الصحابة " من كتاب " فضائل الصحابة "
: ١٩٦٧/٤ وما بعدها ، وأبو داود في باب " النهي عن سب أصحاب
رسول الله " من كتاب " السنة " : ٢١٤/٤ ، والترمذي في باب " حدثنا
حمود بن غيلان " من كتاب " المناقب " : ٦٩٥/٥ وما بعدها .
(٧) انظر سيبويه : ٢٨٤/١ ، ٢٩٨ .
(٨) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٧٧٣/٢ ، ومنهج السالك :
٢٢٣/١ . يلج : يتماذى .
(٩) جزء بيت للأعشى . وهو في ديوانه : ٤٩ ، وسيبويه : ٢٩٩/١ ،
ونوادر أبي زيد : ٢٥٢ ، والأصول : ٣٠٩/١ ، وشرح ديوان الحماسة :
١٢٦٣/٣ ، والتذليل والتكميل : ١٠٤/٣ ، والخزانة : ٣٠٢/٣ .
تمامه : " تقول ابنتي حين جد الرحى ل أبرحت رهاً و . . . " .

(١) و :

يا جارتا ما أنتِ جارةٌ

وتتعلق (٢) الباءُ من قولِي : " بالنص على جنس المراد " بـ " يميز " (٣)

وتَمَامُ المُمَيِّزِ بِإِضَافَةِ نَحْوِ : (لهُ دَرَّةٌ إِنسَانًا) و * مِلُّ الأَرضِ ذَهَبًا * (٤) و * عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا * (٥) . وتَمَامُهُ بِتَنْوِينِ نَحْوِ :

(رَظِلٌ زَيْتًا ، وَمَدٌّ بَرًّا) . وتَمَامُهُ بِنُونِ [تثنية] (٧) نَمُو :

(مَنَوَانِ عَمَلًا) . وتَمَامُهُ بِنُونِ جَمْعِ نَحْوِ : * قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ

بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * (٩) . وتَمَامُهُ بِنُونِ شِبْهِ الجَمْعِ نَحْوِ * وَوَاعَدْنَا مَوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً * (١٠)

وَفِهِمْ مِنْ سَكُوتِي عَنْ نُونِ شِبْهِ المَثْنِيِّ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَقَعُ بَعْدَهُ .

ثم قلتُ : [وَيُنصِبُهُ (١١) مُمَيِّزُهُ ، وَالكَلَامُ فِيهَا بِمُمَيِّزٍ مَفْرَدًا ،

فقلتُ : [(١٢) وَيُنصِبُهُ مُمَيِّزُهُ لِشِبْهِهِ بِالفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ . (١٣)

(١) تقدم ص : ٣٦

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (ومتعلق) ، وهو تحريف

(٣) في الأصل : (بتميز) ، وفي (ح) و (ع) : (بتميز) ، وهما

تحريف وتصحيف

(٤) آل عمران : ٩١

(٥) المائدة : ٩٥

(٦) في الأصل : (مدًا) ، وهو خطأ

(٧) تكلمة من (ظ) و (ع)

(٨) في (ظ) : (لي منوان)

(٩) الكهف : ١٠٣ . في الأصل و (ح) و (ع) : (أنبئكم) وهو وهم

(١٠) الأعراف : ١٤٢

(١١) في (ظ) : (ينصب) ، وهو تحريف

(١٢) تكلمة من (ظ) و (ع)

(١٣) في (ظ) : (بشبهه)

فمثال ما ينصبه لشبهه [بالفعل نحو: (هو سرور قلباً ، ومنشرح صدرًا ، وطيب نفساً ، واشتعل رأسه شيبًا ، و "سرعان ذإ إهالة" (١)]
وأما ما ينصبه مميّزه لشبهه [(٢)] بشبه الفعل فميّز المقادير
وما ذكر بعدها إلا (أهرحت جارا) .
فإن حذفين المميّز ما به تمامه جر مميّزه بالإضافة ، ولا يفعمل
ذلك بتنوين ظاهر إن كان ما هو فيه مقدّر الإضافة إلى غير التميّز ، نحو:
(البيت متلى برباً) ، فإنّ تقديره : البيت متلى الاقطار برباً ، فلما
كان المميّز في هذا المثال ونحوه مضافاً إلى غير التميّز تقديراً (٣) امتنع
أن يضاف إلى التميّز ، كما لا يضاف إليه المضاف صريحاً . فإن كان التنوين
الظاهر فيما لا يقدر بذلك جازباً للتنوين ونصب المميّز بالميّز ، وزوال
التنوين وإضافة المميّز إلى المميّز .

ومثلاً يضاف من المميّزات (٤) النون تقديراً في نحو : ([هو] ملان ماء) ، فإنّ تقديره : هو ملان الاقطار ماء (٦) ، فمنع تقدير الإضافة بالإضافة
إلى التميّز ، كما كان يمنع (٧) اللفظ بها ، فلولم يكن النون تقديراً
مقدّر الإضافة إلى غير / التميّز جازاً لنصب على تقدير بقا التنوين ، ١٣١ ب /

(١) اللسان : (سرع) . وهو برواية " لو شكّان ذإ إهالة " في مجمع
الأمثال : ٣٣٦ / ١ ، واللسان : (وشك) . وشكّان وسرعان سوا
يقال : سرعان ما يكون ذاك ، وشكّان ما يكون . الإهالة : الشحم
المذاب .

وفي (ع) ضبّطت : (إهالة) ، وهو من أوهامها الكثيرة .

(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٣) " تقديراً " : غير واضحة في الأصل .

(٤) في (ظ) و (ع) : (إلى المميّزات) .

(٥) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٦) " فإنّ تقديره . . . ما " : ليس في (ظ) .

(٧) في الأصل و (ح) و (ع) : (يمنع) ، وهو تحريف .

وأصل (يمنع) : (يمنعه) ، فحذف الضمير .

والجُرُّ بالإضافة على تقدير زواله كقولك : (هُنْدُ شَنْبَاءُ أَنْبَاءٌ) ، و (شَنْبَاءُ أَنْبَاءٍ) .

وَمِنْ المِنوعِ الإِضافةُ إلى التَّمييزِ لِلزُّومِ تَنْوِينُهُ تَقْدِيرًا (أَحَدَ عَشَرَ)
وَبَابُهُ ، وَكَذَلِكَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ المُعَيَّنِ بِسَبَبِيٍّ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ أَكْثَرُ
مَالًا) .

وعلامة السببيِّ صلاحيته للفاعلية بعد تَصْبِيرِ (أَفْعَلِ) فِعْلًا
كقولك في (زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا) : (زَيْدٌ كَثْرًا مَالُهُ) ، فَإِنَّ لَمْ يَصْلُحْ ذَلِكَ
تَعَيَّنَتِ الإِضافةُ كقولك : (زَيْدٌ أَكْرَمُ رَجُلٍ) .

فَإِنْ كَانَ (أَفْعَلُ) مضافًا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان
(أَفْعَلِ) جاز بقاؤه على ما كانا عليه ، وجاز حذف الجمع والإضافة
إلى ما كان تمييزًا كقولك : (زَيْدٌ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا) ، و (أَشْجَعُ رَجُلٍ) .
وإلى هذا الإشارة بقولي : " أَوْ مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مقامه " .

وَمَا لَا يُضَافُ إِلَى مَعْرُوفٍ (عَشْرُونَ) وَأَخْوَاتُهُ ، فَلَا ^(١) يُقَالُ :

(عَشْرُ دَرَاهِمٍ) ، بَلْ : (عَشْرُونَ دَرَاهِمًا) . هَذَا هُوَ الشَّهِيرُ ، وَحِكْمِي
الِكِسَائِيُّ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ ^(٢) : " عَشْرُ دَرَاهِمٍ " ^(٣) . وَمِنْ هَذَا
احْتَرَزْتُ بِقَوْلِي : " غَالِبًا " .

وَمَا لَا يُضَافُ (مِثْلَانِ وَمِثْلَتَانِ) وَنَحْوُهُمَا ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ

مَفهُومَةٌ مَّا ذُكِرْنَا فِي (مِثْلٍ ، وَمِثْلَانِ) .

(ص) " وَتَجِبُ إِضافةُ مُفْهِمِ القِدَارِ ، إِنْ كَانَ فِي الثَّانِي مَعْنَى

اللَّامِ ، وَكَذَا إِضافةُ بَعْضٍ ، لَمْ تُغَيَّرْ تَسْمِيَتُهُ بِالتَّعْمِيضِ ،

فَإِنَّ تَغْيِيرَ بِهِ رَجَحَتْ الإِضافةُ وَالجُرُّ عَلَى التَّنْوِينِ وَالنَّصْبِ ،

وَكَوْنِ المَنْصُوبِ حَيْثُ ذُرِّ تَمْيِيزًا أَوَّلَى مِنْ كَوْنِهِ حَالًا ، وَفَاتَا لَبِّي

العَبَّاسُ . وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (مِنْ) مَعَ مَا ذُكِرْنَا فِي هَذَا الفِصْلِ

إِنْ لَمْ يَمَيِّزْ عَدَدًا ، وَلَمْ يَكُنْ فاعِلَ المَعْنَى .

(١) فِي الأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (لا) ، وَأَثَبْتُ مَا فِي (ظ) .

(٢) فِي (ظ) : (مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ) .

(٣) الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ : ١٥٤/٢ ، وَالْمُهَمَّبِ : ٢٥٣/١ .

(٤) فِي (ح) : (تَتَغَيَّرُ) .

(ش) مثال مُفهِمِ الْمِقْدَارِ الْوَاجِبِ الْإِضَافَةِ لِكُونَ مَعْنَى اللَّامِ فِيهَا بَعْدَهُ : (لِي ظَرْفُ عَسَلٍ ، وَكَيْفُ دِرَاهِمٍ) ، تَرِيدُ ظَرْفًا يَصْلُحُ لِلْعَسَلِ وَكَيْسًا يَصْلُحُ لِلدِّرَاهِمِ ، فَإِضَافَةٌ فِي هَذَا النَّوعِ مَتَعَيَّنَةٌ ، فَلَوْ أُرِدَتْ : عَسَلًا يَمْلَأُ ظَرْفًا ، وَدِرَاهِمًا تَمَلَأُ كَيْسًا ، جَازَكَ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَرَّ ، وَأَنْ تَنْوَّنَ وَتَنْصَبَ .

ومثال الواجب (١) الإضافة لكونه بعضاً لم تُغَيَّرَ تَسْمِيَتُهُ بِالتَّعْبِيثِ

قَوْلِكَ : (عِنْدِي جَوْزُ قَطَنِ ، وَحَبُّ رَمَانٍ ، وَخَصْنُ رِيحَانٍ ، وَشُرَّةٌ نَخْلَةٌ ، وَسَعْفٌ مُقَلٌّ) (٢) . فَمِنْ هَذَا النَّوعِ أَيْضًا إِذَا سَيِّزَ بِمَا هُوَ مِنْهُ فَلَا يَسْتَدِينُ

مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ اسْمَهُ الَّذِي كَانَ لَهُ غَيْرَ مُسْتَبَدَلٍ بِهِ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ :

(جَبَّةٌ خَزٌّ ، وَخَاتَمٌ فِضَّةٌ ، وَسُورٌ ذَهَبٌ) ، فَإِنَّ أَسْمَاءَهَا حَادِثَةٌ بَعْدَ

التَّعْبِيثِ وَالْعَمَلِ الَّذِي هِيَ أَيْهَا بِالْمُهَيْثَاتِ اللَّائِقَةِ بِهَا . فَكَفَى فِي هَذَا

النَّوعِ الْجَرُّ بِالْإِضَافَةِ وَالتَّصَبُّ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ عَلَى الْحَالِ . وَالثَّانِي هُوَ ظَاهِرُ

قَوْلِ سَيْبَوِيهِ (٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْحَالِ (٥) بَيَانُ شَبْهِ سَيْبَوِيهِ

- رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي جَمْعِهِ حَالًا . وَالْأَوَّلُ قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ (٦) ، وَهُوَ أَوْلَى

بِـ " لَا تَهَّ لَا يُحَوِّجُ إِلَى تَأْوِيلٍ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَا فِي الْمَجْمَعِ " (٧) عَلَى كَوْنِهِ تَمْيِيزًا ،

بِخِلَافِ الْحُكْمِ بِالْحَالِيَّةِ فَإِنَّهُ يُحَوِّجُ إِلَى تَأْوِيلٍ بِمَشْتَقٍّ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ

ذَلِكَ ، وَيُحَوِّجُ إِلَى كَثْرَةِ تَنْكِيرِ صَاحِبِ الْحَالِ وَكَثْرَةِ وَقُوعِ الْحَالِ غَيْرِ مُنْتَقَلَةٍ .

وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَاجْتَنَابُهُ أَوْلَى . فَلَوْ كَانَ مَا قَبْلَ (خَزٌّ ، وَفِضَّةٌ) (٨)

وَشَبَّهَهُمَا مَعْرِفَةً رَجَعَتْ الْحَالِيَّةُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْحَالِ . (٩)

وقولي : " وَيَجُوزُ إِظْهَارُ (مِنْ) مَعَ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ (١٠) "

- (١) فِي الْأَصْلِ : (وَاجِبٌ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي النُّسخِ الْآخَرِي ، لِإِنْسَابِهِ مَا قَبْلَهُ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (تَمْرَةٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ
 (٣) الْعُقْلُ : حَمَلُ الدَّوْمِ ، وَهُوَ شَجَرٌ يَشْبَهُ النَّخْلَ فِي حَالَتِهِ . وَأَخَذَتْهُ : مُقْلَةٌ .
 (٤) سَيْبَوِيهِ : ٢٧٤ / ١ .
 (٥) انظُرْ مَا سَلَفَ ص ٢١ .
 (٦) الْمُقْتَضِبُ : ٢٥٩ / ٣ ، ٢٧٢ .
 (٧) فِي الْأَصْلِ : (الْجَمْعُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ
 (٨) " خَزٌّ وَفِضَّةٌ " : تَرِكَ مَكَانَهُمَا بِمَا فِي (ظ)
 (٩) انظُرْ مَا سَلَفَ ص ٢١ . وَمَا بَعْدَهَا .
 (١٠) فِي الْأَصْلِ : (الْأَصْلُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

إِنَّ لَمْ يُسَيِّزْ عَدَدًا ، وَلَمْ يَكُنْ فَاعِلٌ الْمَعْنَى " : أَشْرْتُ بِهِ إِلَى أَنْ لِلْقَائِلِ : (لِي)
مِلُّ الْكَيْسِ نَهَبًا ، وَإِرْدَبٌ قَمَحًا ، وَجَمَامُ الْمَكُوكِ دَقِيقًا (١) ، وَ " أَمْثَالُهَا
إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءَ " (٢) ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ أَمْرًا ، وَلِلَّهِ دُرُّهُ فَارِمًا ،
وَ " أَبْرَحَتْ جَارًا " (٣) ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَجْرَّ الْمَسَيِّزُ بِ (مِنْ) ظَاهِرَةً
فَيَقُولُ : مِنْ نَهَبٍ ، وَمِنْ قَمَحٍ ، وَمِنْ دَقِيقٍ ، وَمِنْ إِبِلٍ ، وَمِنْ شَاءٍ ، وَمِنْ رَجُلٍ ،
وَمِنْ أَمْرٍ ، وَمِنْ فَارِمٍ ، وَمِنْ جَارٍ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ
ذَلِكَ فِي مَسَيِّزِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ : (أَحَدٌ عَشْرَ دِينَارًا ، وَعَشْرِينَ دِينَارًا) (٤) ،
وَلَا فِيمَا هُوَ فَاعِلٌ (٥) فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : (زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا ، وَطَيْبٌ نَفْسًا) (٦)
بِتَفْجِيرِ أَرْضِهِ عُيُونًا .

(ص) " فَصَل : مَسَيِّزِ الْجُمْلَةِ مَنْصُوبٌ مِنْهَا بِفِعْلِ ، يُقَدَّرُ غَالِبًا

إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ مِضَافًا إِلَى الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ
عَنِ الْأَوَّلِ فَهُوَ لَهُ أَوْلَمَلَايَسُهُ الْمَقْدَرُ . وَإِنْ دَلَّ الثَّانِي
عَلَى هَيْئَةٍ وَعُنِيَ بِهِ الْأَوَّلُ جَازَ كُونُهُ حَالًا ، وَالْأَجُودُ
اسْتِعْمَالُ (مِنْ) مَعَهُ عِنْدَ قَصْدِ التَّمْيِيزِ .

وَلَمَسَيِّزِ الْجُمْلَةِ مِنْ مِطَابَقَةِ مَا قَبْلَهُ ، إِنْ اتَّحَدَا مَعْنَى ،

مَا لَهُ خَيْرًا . وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَّحِدَا ، وَلَمْ يَلْزَمْ إِفْرَادُ الْفِظِ (٨)

الْمَسَيِّزِ (٩) لِإِفْرَادِ مَعْنَاهُ أَوْ كُونِهِ مَصْدَرًا لَمْ يُقْصِدْ

اِخْتِلَافَ أَنْوَاعِهِ . وَإِفْرَادُ التَّبَايُنِ (١٠) بَعْدَ جَمْعٍ -

إِنَّ لَمْ يَتَّحِدَا فِي مَحْذُورٍ - أَوْلَى .

(١) الْإِرْدَبُ : مِكْيَالٌ ضَخْمٌ لِأَهْلِ مِصْرَ ، قِيلَ يَضُمُّ أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ صَاعًا .

وَانظُرْ مَا سَلَفَ ص ٩١ الْحَاشِيَّةُ (٤) .

(٢) انظُرْ مَا سَلَفَ ص ٩١ .

(٣) نَفْسُ الْحَاشِيَّةِ السَّالِفَةِ .

(٤) فِي (ظ) وَ (ع) : (دَرَاهِمًا) .

(٥) فِي (ظ) : (فَاعِلِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (نَفْسُكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي (ظ) : (وَتَمْيِيزٌ) .

(٨) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٩) فِي (ظ) : (التَّمْيِيزُ) .

(١٠) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (التَّبَايُنُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(ش) المراد بمميّز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمّة النسبة ، نحو : (طبت^(١) نفساً ، واشتعل رأسي شيباً) ، * وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا *^(٢) و (احتلأ الكوز ماءً ، وكفى الشيبُ ناهياً) . وإنما أُطلق مميّز الجملة على هذا النوع خصوصاً مع أنّ كلّ تمييز فضلة على جملة ؛ لأنّ لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره ، فإنّ الإبهام في [أحد] ^(٣) جزأي جملة ^(٤) ، فأطلق على مميّزه مميّز مفردٍ وليس مميّز هذا النوع مميّز جملة . والأكثر ^(٥) أنّ يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المفعول فاعلاً / كقولك : (طابت نفسي واشتعل شيبُ^(٦) رأسي) ، ومنه * وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا *^(٦) ؛ لأنّ الأصل فيه : وَسِعَ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ ، ومن هذا النوع قول الشاعر ^(٧) :
تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْفَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعًا^(٨)
وقد يصلح ^(٩) لإيقاع الفعل عليه مضافاً إلى المفعول مفعولاً كقوله تعالى :
* وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا *^(١٠) ، فإنّ أصله [على الأصحّ] ^(١١) : وَفَجَّرْنَا
عُيُونََ الْأَرْضِ .^(١٢)

- (١) في الأصل و (ح) : (طيب) ، وهو تحريف ،
(٢) القمر : ١٢ .
(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٤) في (ظ) : (الجملة) .
(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (فالأكثر) .
(٦) طه : ٩٨ .
(٧) هو الصّفة القُشَيْرِيّ . والبيت في أمالي القالي : ١ / ١٩١ ، والسيط : ١ / ٤٦١ -
٤٦٢ ، والأغاني : ٥ / ٦ ، ودلائل الإعجاز : ٤ ، وشرح ديوان الحماسة :
١٢١٨ / ٣ ، والتذليل والتكميل : ٣ / ١١٠ / ١ .
(٨) " ومنه * وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا * . ليتا وأخدعا " : ليس في (ظ) .
(٩) في الأصل : (لا يصلح) بإقحام (لا)
(١٠) القمر : ١٢ .
(١١) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(١٢) انظر البحر المحيط : ١٧٧ / ٨ ، والتذليل والتكميل : ٣ / ١١٠ / ١ .

وقد يكون مميّز الجملة بعد فعل ، ولا يصلح لإسناده (١) إليه ،
ولا لإيقاعه عليه (٢) ، نحو : (امتلاء الكوز ماءً) ، و * كفى بالله شهيداً * (٣) ،
و (ما أحسن الحلِيم رجلاً) .
و من نحو : * وفجرنا (٤) الأَرْضَ صَوْنًا * وما بعدَه احترزتُ بقولي :
" يقدر غالباً إسناده إليه " .

ثم قلتُ : " فإن صحَّ الإخبار به عن الأوّل فهو له أو لملايمه المقدّر " .
فنبّهتُ بذلك على أنه إذا قيل : (كرم زيدٌ أباً) ، فيحتملُ أن يكون
المراد : كرم زيدٌ نفسه أباً ، أي : ما أكرمه من أبٍ ، ويحتملُ أن يكون المراد :
كرم أبو زيدٍ أباً ، أي ما أكرم أباه من أبٍ . فالتّمييز في الاحتمال المتقدّم
للاوّل ، أي : هما في الحقيقة شيء واحد ، وهون في الاحتمال المتأخّر لملايم
الأوّل ، أي : المضاف إليه تقديراً (٥) . وليس تقدیر الإضافة شرطاً ، وإنّما
ذكرتُه تقريباً .

ثم قلتُ : " إن دلَّ الثاني على هيئة ، وعني به الأوّل جازكونه
حالاً " . فنبّهتُ بذلك على أنه إذا قيل : (كرم زيدٌ ضيفاً) ، والمراد أنه
ضيفٌ كريمٌ ، جازك أن تجعل (ضيفاً) حالاً لدلالته على هيئة ، وجاز
أن تجعله تمييزاً لصلاحيته أن يقترن ب (من) ، والأجود عند قصد
التّمييز أن يُجاء ب (من) رفعاً لتوهم الحالّة .

ثم قلتُ : " ولمميّز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتّحدا معنى ما له
خبراً " . ففهم من ذلك أنه يُقال : (كرم زيدٌ رجلاً ، وكرم الزبيدان
رجلين ، وكرم الزيدون رجلاً) (٥) ، فتجعل المميّز مطابقياً لما قبله في

(١) في الأصل و (ح) : (الإسناد) ، وهو تحريف .

(٢) الضمير في (يصلح ، وإسناده ، وإيقاعه) : هائد إلى (فعل)

• وفي (إليه ، وعليه) : هائد إلى (مميّز) .

(٣) الرعد : الأخيرة ، الاسراء : ٩٦ . وانظر اعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٦١ .

(٤) في الأصل و (ح) : (فجرنا . .) بدون الواو ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) . (٥) في (ظ) : (لمضاف)

(٥) في الأصل و (ح) : قدّمت صيغة الجمع على صيغة التثنية . وأثبت ما في (ظ) و (ع) .

الإفراد والتثنية والجمع لا تتحاده بما قبله في المعنى ، كما كان يُجَعَل مطابقاً له في الإخبار به عنه . ولا يُعترض على هذا بقوله تعالى : ﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا ﴾ ^(١) فَإِنَّ الرَّفِيقَ وَالصَّدِيقَ وَالخَلِيطَ وَالْمَعْدُو يُسْتغْنَى بِفردِها عن جمعها كثيراً في الإخبار وغيره . ويزيده هنا حُسْنًا أَنَّهُ تَمييز ، وَالتَّمييز قد اطرَد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع ، نحو : (هم عشرون رجلاً) . ويمكن أن يكون الإفراد في ﴿ حَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا ﴾ ، لأنَّ الأَصْل : وَحَسَنَ رَفِيقُ أَوْلِيكَ رَفِيقًا ، فحُذِفَ المضاف ، وأُقيم المضافُ إليه مَقَامَهُ ، وجاء التَّمييز ^(٢) على وَفْقِ المحذوف .

ثم قلتُ : " وكذا إن لم يتحدا " ففهم من هذا أنه يُقال : (حَسَنَ الزَّيْدُونَ وجوهًا ، وطهروا أعراضًا) . وجعلتُ ذلك شرطًا بأن لا يلزم إفراد لفظ المميِّز لإفراد معناه أو لكونه مصدرًا لم يُقصد اختلاف أنواعه ، ففهم من ذلك أنَّ مِنَ المميِّزات المبينة لما قبلها في المعنى ما يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه كقولك في أبناء رجل واحد : (طابَ بنو فلانٍ أصلًا ، وكرموا أبا) . وكذا إفراد التَّمييز ^(٣) إذا كان مصدرًا ولم يُقصد اختلاف أنواعه كقولك : (زكا الأتقياءُ سعيًا ، وجاد الأذكياءُ ^(٤) وعيًا) . فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لا اختلاف معالته لجاز فيه ما جاز في أسماء الأشخاص كقولك : (تخالف الناس أغراضًا ^(٥) ، وتفاوتوا أذهانًا) ^(٦) .

(١) النساء : ٦٩ .

(٢) في (ظ) : (المميِّز) .

(٣) في (ظ) : (يفرد المميِّز) .

(٤) في الأصل و (ح) : (الأتقياء) ، وهو تحريف من (اتقوا) .

(٥) في (ظ) و (ع) : (آراء) .

(٦) في الأصل : (اذهانا) ، وهو تصحيف من (اذهاننا) .

ثُمَّ قُلْتُ : " وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولي " وأشرت^(١) بذلك إلى أنّ المميّز الذي لم يتحد بالأول معنّى قد يكون بعد جمع ، فيختار إفراده إذا لم يوقع^(٢) في محذور كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾^(٣) ، فالإفراد في هذا النوع أولي من الجمع ، لأنه أخفّ والجمعية مفهومة مما قبل فأشبهه مميّز (عشرين) وأخواته . فإن أوقع الإفراد في محذور لزمّت المطابقة كقولك : (كرم الزيدون آباءً)^(٤) ، بمعنى : ما أكرمهم من آباءٍ ، فلا بدّ من كون مميّز هذا النوع جمعياً ، لأنه لو أُفرد لتوهّم أنّ المراد كون أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم ، وفي الجمع أيضاً احتمال أن يكون المراد : كرم آباء الزيدين ، ولكنه مُفتقرٌ ، لأنّ اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الآخر .

(ص) " وَيَعْرِضُ لِمَيِّزِ الْجُمْلَةِ تَعْرِيفُهُ لَفْظًا ، فَيَقْدَرُ تَنْكِيرَهُ ،

أَوْ يُؤَوَّلُ نَاصِبُهُ بِتَحَدٍّ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ ، أَوْ يُنْصَبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، لِأَعْلَى

التَّمْيِيزِ ، مُحْكَمًا بِتَعْرِيفِهِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . "

(ش) قد يرد مميّز الجملة مقروناً بالألف واللام ، فيُحکم بزيادتهما^(٥) وبقاؤ

التنكير كقول الشاعر^(٦) :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَاقِيَسُ عَنْ عَمْرٍو

(١) في (ظ) : (فأشرت) .

(٢) في الأصل و (ح) : (يقع) ، وهو تحريف .

(٣) النساء : ٤٠ .

(٤) في الأصل و (ح) : (آباء) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل و (ح) : (بزيادتهما) ، وهو تحريف .

(٦) هو راشد بن شهاب . والبيت في الفضليات ٣١٠ ، ومنهاج السالك :

٣٤ / ١ ، ٢٢١ ، والعيني : ٥٠٢ / ١ ، ٢٢٥ / ٣ ، والهمع : ٨٠ / ١

أراد : وطبت نفعاً . ومثله قول الأضر: (١)
كَلَامٌ مُلِئَتْ الرَّهْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدُ لَهَا وَلَمْ تَسْتَعْمِلِ الْبَيْضَ وَالسَّمْرُ (٢)
أراد : مُلِئَتْ رُغْبًا ، فزاد الألف واللام كما زيدتا في رواية البغداديين أن
من العرب من يقول : " قبضتُ الأحدَ العشرَ " (٣) درهمًا " ومن يقول :
" قبضتُ " (٤) الأحدَ العشرَ الدرهمَ " (٥) ، وكما زيدتا مع المضاف فيما
أُشِدُّ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :
تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا كَالأُقْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي
أراد من رشاش المستقي .

(١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٤٧٩ ، ومنهج السالك :

٢٢١/١ ، والمساعد : ٦٥/٢ ، والجمع : ١٥٢/١ .

البييض : السيوف . السم : الرماح .

(٢) في الأصل و (ح) : (طامه) ، وهو تحريف

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (عشر) ، وهو تحريف

(٤) " قبضت " ليس في (ظ) و (ع) .

(٥) أخذ البغداديون ذلك عن الكوفيين والأخفش في المسألة الأولى

وعن الكوفيين في المسألة الثانية . انظر معاني القرآن للفراء :

٢٣/٢ ، ومجالس شعلب : ٥٩٠/٢ ، والمقتضب : ١٧٣/٢ وما

بعدها ، والإنصاف : ٣١٢/١ والمخصص : ١٢٥/٧ وما بعدها ،

والرضي على الكافية : ١٥٦/٢ . وانظر ما سيأتي ص : ١٤٠

(٦) هو القطامي . والبيت مُلَقٌّ من بيتين هما :

تُعْطِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا مِنْهَا وَقَدْ أَمِنَتْ لَهُ مَنْ يَتَقَمَّسِي

عَذَبَ الْمَذَاقِ مَفْلَجًا أَطْرَافُهُ كَالأُقْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي

وهما في ديوانه : ٨٩ . وهو كما في الشرح في شواهد التوضيح :

٥٩ ، والعيني : ٤٠/٤ .

تولي : تعطي . الموهن : بعد منتصف الليل . الرشاش : مارتش

من الدمع والدم .

/ وقد يرد مميّز الجملة مضافاً إلى معرفة كقول العرب: "غِبْنَ غِبْنَ" ١٣٢ ب /
فَلَانٌ رَأَيْهِ ، وَوَجِعَ بَطْنُهُ ، وَالْمِ رَأْسُهُ (١) وفيه تَوَجُّهَاتٌ :
أحدها (٢) : أَنْ تُجْعَلَ الإِضَافَةُ فِيهِ مُنَوَّبَةً الإِنْفِصَالِ ، وَيُحْكَمُ بِتَنْكِيرِ
المُضَافِ ، كَمَا فُعِلَ فِي قَوْلِهِمْ : " كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا لَكَ " (٣) فَقَدَّرَ بِ (كَمْ)
نَاقَةٌ وَفَصِيلًا لَهَا ، ، وَكَمَا فُعِلَ سَبِيحِيَّةً فِي قَوْلِهِمْ (٤) : " كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا
بِدْرِهِمْ " (٥) ، فَقَالَ : وَإِنَّمَا يُرِيدُ : كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْ لَهَا بِدْرِهِمْ ، وَحُكِيَ
عَنْ بَعْضِهِمْ : " هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ " (٦) ، عَلَى تَقْدِيرِ : هَذِهِ
نَاقَةٌ وَفَصِيلٌ لَهَا رَاتِعَانِ ، ثُمَّ قَالَ : وَالْوَجْهَ : كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدْرِهِمْ ،
وَهَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا (٧) رَاتِعِينَ ، لِأَنَّ هَذَا أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ .
وَالْوَجْهَ الأَخْرَ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ .

التَّوَجُّهَ الثَّانِي : أَنْ يُنْصَبَ (رَأَيْهِ) ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ ، مَفْعُولًا بِهِ
بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ مُضْمَنًا مَعْنَى فِعْلِ مُتَعَدِّ كَأَنَّهُ قِيلَ : سَوَّأَ رَأْيَهُ ، وَشَكَأ
بَطْنَهُ وَرَأْسَهُ .

وهذا الاعتبار قال بعضهم في * سَفِهَ نَفْسَهُ * (٨) إِنَّ مَعْنَاهُ :
أَهْلَكَ نَفْسَهُ . وَقَالَ الْمُبَرِّدُ (٩) : مَعْنَاهُ : ضَيَّعَ نَفْسَهُ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١٠) :

(١) اللسان : (وجع) ، (غبن) ، (ألم) ، (سفه) ، ومعاني القرآن
للغزالي : ٧٩ / ١ ، ٢٠ / ٣٠٨ والرضي على الكافية : ٢٢٣ / ١ ، والهمع :
٢٥٢ / ١

(٢) في الأصل و (ح) : (توجبهان : أحدهما) ، وهو تحريف .

(٣) الأصول : ٣٢٣ / ١ ، والرضي على الكافية : ١٠٠ / ٢ .

(٤) في الأصل و (ح) : (قوله) وهو تحريف .

(٥) سبويه : ٢٥٨ / ١ ، وانظر (١ / ٣٠٥ ، ٢٥٦) ، والأصول : ٢٢٣ / ١ ،
والهمع : ١٣٩ / ٢ .

(٦) انظر ما سلف ص ٤٦ .

(٧) في (ظ) : (وفصيل لها) ، وهو تحريف .

(٨) البقرة : ١٣٠ .

(٩) البحر المحيط : ١ / ٣٩٤ .

(١٠) الكشاف : ١ / ٩٥ .

معناه : **أَمَّتْهُنَّ نَفْسَهُ** ، وجعله نظير قول النبي ^(١) **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ^(٢) :
- : **" الْكِبْرُ أَنْ تَسْفَهَ ^(٣) الْحَقَّ "** . وقال صاحب العجائب والغرائب ^(٤) :
مِنْ سَيْفِهِ في موضع نصب بالاستثنا ^(٥) [فاعل]
(**يَرْغَبُ**) ^(*) ، و (نفسه) توكيد للمستثنى ، كما يقال : (ما قام أحدٌ
إلا زيدا نفسه) .

التَّوْجِيهِ الثَّلَاثِ : أَنْ تَنْصِبَ (رَأْيَهُ) ، وما كان مثله ، بإسقاط
حرف الجر ^(٦) **كَأَنَّهُ** قيل : **عَيْنَ فِي رَأْيِهِ** ، و**وَجَعَ فِي بَطْنِهِ** ، و**أَلِمَ فِي رَأْسِهِ** ،
ثمَّ أسقط حرف الجر ، فتعدى ^(٧) الفعل ، فنصب .

التَّوْجِيهِ الرَّابِعُ : مِنْ التَّوْجِيهِاتِ أَنْ يَنْصِبَ (رَأْيَهُ) ، وما كان
مثله ، على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي ،
كما حُطِّتِ الصِّفَةُ اللَّازِمَةُ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ ^(٨) في قولهم : (هُوَ حَسَنٌ
وَجْهَهُ وَالْوَجْهَ ، وَعَيْنُ رَأْيِهِ وَالرَّأْيَ ، وَوَجَعَ بَطْنَهُ وَالْبَطْنَ) ، ومن ذلك قراءة
بعضهم : **" فَإِنَّهُ أَثَمُّ قَلْبِهِ "** ^(٩) ، ومنه قول الشاعر ^(١٠) :

- (١) الحديث أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في الكبر " من كتاب :
" البر والصلة " : ٣٦١/٤ ، وأحمد في المسند : ١٥١٠١٣٤/٤ .
وانظر الكشاف : ٩٥/١ .
- (٢) في (ظ) و (ع) : (عليه الصلاة والسلام) .
- (٣) في الأصل و (ح) : (يسهفه) ، وهو تصحيف ،
التذليل والتكميل : ١١٢/٣ ب .
- (٤) تكلمة من (ظ) و (ع) . (*) في الأصل و (ح) (من من يرغب)
(٦) وهو قول الأخفش وبعض البصريين . معاني القرآن للأخفش : ١٤٨/١ ،
والبحر المحيط : ٣٩٤/١ .
- (٧) في (ظ) : (وتعدى) .
- (٨) المراد بالصفة اللازمة : الصفة المشبهة واسم الفاعل من الفعل اللازم ،
والمراد بالصفة المتعددية اسم الفاعل مميّن الفعل المتعدي .
(٩) البقرة : ٢٨٣ . وهي قراءة ابن أبي عمير ، المختصر : ١٨ . وأجاز
النصب فيها أبو حاتم إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٣/١ . وانظر
معاني القرآن للفراء : ١٨٨/١ .
- (١٠) هو الحارث بن ظالم العمري . والبيت في المفضليات : ٣١٤ ، ==

وَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِغَزَاةَ الشُّعْرِ الرَّقَابِيَا
إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ شَائِدٌ فِي الْأَفْعَالِ مُطَّرِدٌ فِي الصِّفَاتِ،
وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوْجِهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ الصِّفَةَ اللَّازِمَةَ تُسَاوِي الصِّفَةَ التَّعَدِّيَّةَ فِي عَمَلِ الْجَرِّ
بِالإِضَافَةِ بَعْدَ رَفْعِهَا ضَمِيرًا، وَالْجَرُّ أَخُو النَّصْبِ وَشَرِيكُهُ فِي الْفَضْلِيَّةِ، فَجَازَ
أَنْ تُسَاوِيَهَا (١) فِي اسْتِبْدَالِ النَّصْبِ بِالْجَرِّ، وَالْفِعْلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الثَّانِي : أَنَّ الْمَنْصُوبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لَوْ حُكِمَ بِأَطْرَافِهِ
فِي الْفِعْلِ اللَّازِمِ كَمَا حُكِمَ بِأَطْرَافِهِ فِي الصِّفَةِ اللَّازِمَةِ (٢) لَمْ يَتَمَيَّزْ لِأَمْرِ الْأَفْعَالِ
مِنْ مُتَعَدِّيِّهَا بَلْ كَانَ اللَّازِمُ يُظَنُّ مُتَعَدِّيًّا . وَلَا يَعْرِضُ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ
النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مَقْصُورَ الْأَطْرَافِ عَلَى الصِّفَاتِ، شَائِدًا
فِي الْأَفْعَالِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ إِشْعَارًا بَيِّنًا بِالْفَرْقِ بَيْنَ التَّعَدْيِ وَاللَّازِمِ .
وَمَا شَدَّ وَرُودُهُ فِي الْفِعْلِ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ رَاوِيهِ (٣) : " إِنْ (٤)
أَمْرًا تَهْرَاقُ الدَّمَاءُ " .

أَرَادَ : تَهْرَاقُ دِمَاؤُهَا، وَأَسْنَدُ (٥) الْفِعْلَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْأَةِ
مِبَالِغَةً ثُمَّ نَصَبَ (الدَّمَاءُ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالْغَا
الْأَلْفِ وَاللَّامِ .

====
وَالنَّقَائِضُ : ١٠٦١/٢ ، وَسَمِيحِيَّةٌ : ١٠٣/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٦١/٤ ،
وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٤٣/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٣٣/١ ، وَابْنُ بَيْعِشٍ :
٨٩/٦ ، وَشَرْحُ الْمَكَانِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ١٠٦٥/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيظُ : ٣٩٤/١ .
الشُّعْرُ : جَمْعُ أَشْعَرٍ .

- (١) فِي الْأَصْلِ (يَسَاوِيهَا) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (اللَّازِمُ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ .
(٣) شَرْحُ الْمَوْطَأِ : ١٢٩/١ ، وَسَنَّ أَبُو دَاوُدَ بَابَ " فِي الْمَرْأَةِ تَمْتَحَانِي " مِنْ كِتَابِ " الطَّهَارَةِ " : ٧١/١ .
(٤) " أَنْ " : سَاقِطَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .
(٥) فِي (ظ) : (فَأَسْنَدُ) .

ويجوزُ أَنْ يكونَ أَرَادَ : تَهَرَّقَ شَمَّ فَتَحَ الرَّاءَ وَقَلَبَ الياءَ أَلْفًا ،

لَا لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَمْ يُسَمِّ فاعِلُهُ بِلَ عَلَى لُغَةِ طَبِئِي * كَمَا قَالَ شاعرُهُمْ : (١)

نَسْتَوَقِدُ النَّهْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصَّ (٢)
طَادُ نَفوسًا بِنَتْ عَلَى الكَرَمِ

وكَمَا قَالَ الآخَرُ : (٣)

أَفِي كُلِّ عامٍ مَاتَمَ تَبَعَثُونَسَهْ عَلَى مِحْرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رَضِي

أَرَادَ فِي الأَوَّلِ : (بُنَيْتٌ) ، وَفِي الثَّانِي (رَضِي) ، إِلاَّ أَنَّ المَشْهُورَ

مِنَ لُغَةِ طَبِئِي * أَنْ يُفَعَلَ هَذَا بِلامِ الفَعْلِ لَا بِعَيْنِهِ ، وَحَرْفُ العِلَّةِ فَـ فِي

(تَهَرَّقَ) عَيْنٌ ، فمَعاملته مُعاملة اللَّامِ عَلَى خِلافِ المَعْهُودِ . (٤)

وَمِنَ المَنْصُوبِ بِفَعْلِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

* وَكَمْ أَهْلَكنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتِها * (٥) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا

عَلَى تَقْدِيرِ الاِنْفِصالِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى إِسْقاطِ حَرْفِ

الجَرِّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ : بَطَرَتْ مَدَّةً مَعِيشَتِها ، ثُمَّ حُذِفَ المِضافُ ،

وَأُقِيمَ المِضافُ إِلَيْهِ مَقامَهُ ، فَانْتَصَبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، نَحْوُ * وَإِدْبَارِ النُّجُومِ * (٦)

(١) البيت بدون نسبة في شرح ديوان الحماسة : ١ / ١٦٥ ، وشرح

الكافية الشافية : ٤ / ٢١٣٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٨ ، ٣٥٦ .

الحضيض : قرار الأرض عند سفح الجبل . نسطاد : نأسر .

(٢) لي (ح) : (النيل) ، وهو تصحيف .

(٣) هو زيد الخيل . والبيت في نوادر أبي زيد : ٣٠٢ ، وسيبويه :

١ / ٦٥ ، ٢ / ٢٩٠ ، وشرح ديوان كعب : ١٣١ ، ونذيل أمالي

القالبي : ٢٤ ، وابن يعين : ٩ / ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية :

٤ / ٢١٣٧ .

المحمر : الهجين من الخيل . ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوابا .

(٤) " إلا أن المشهور .. على خلاف المعهود " : ليس في (ظ)

(٥) القصص : ٥٨ .

(٦) الطور : الأخيرة .

(ص) " ولا يُمنعُ تقديمُ المميّزِ على عامه ، إن كان فعلاً متصرفاً ،

وفاقاً للكسائيِّ والمازنيِّ والمُجَرِّدِ . ويُمْنَعُ إن لم يكنه ^(*)

بإجماع . وقد يُستباحُ في الضرورة .

(ش) أجمع النحويّون على منع تقديم التّمييز على عامه إذا لم يكن فعلاً متصرفاً ،

فإن كان إياه ، نحو : (طابَ زيدٌ نفساً) ، ففيه خلاف ، والمنع مذهب

سيبويه ^(١) ، والجواز مذهب الكسائيِّ والمازنيِّ والمُجَرِّدِ ^(٢) ، ويقولهم

أقولُ قياساً على سائر الفضلات المنصوية بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك

في الكلام الفصيح بالنقل الصّحيح ^(٣) كقول ربيعة بن مَقرُوم الضبيّ ^(٤) :

ووارِدَةٌ كأنها عَصَبُ القِطَا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيْدِ نَهْدِي مَقْلَصِي ^(٥)

وكقول الآخر ^(٦) :

أَتَهَجَّرُ / لَهْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبِهَا

وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطْيِبُ ^(٧)

وكقول الآخر :

(*) في غير (ط) : (يمتنع) .

(١) سيبويه : ١٠٥ / ١ .

(٢) المقتضب : ٣٦ / ٣ وما بعدها ، والأصول : ٢٢٣ / ١ وما بعدها ،

والخصائص : ٣٨٤ / ٢ ، والإنصاف : ٨٢٨ / ٢ ، والرضي على الكافية :

٢٢٣ / ١ ، والهمع : ٢٥٢ / ١ .

(٣) انظر المغني : ٦٠٢ وما بعدها .

(٤) البيتان في ديوانه : ١٠ ، والفضليات : ٣٧٦ ، والشعر والشعراء :

٣٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٧ / ٢ ، وشرح عمدة الحافظ :

٤٧٦ وما بعدها ، وشرح أبيات المغني : ٢٣ / ٧ . والبيت الشاهد

في المغني : ٦٠٢ ، وشرح أبيات : ٢١ / ٧ .

الواردة : قطع من الخيل . النهْدُ : الضخم . المَقْلَصُ : الطويل القوائم .

الكَمِيشُ : الجادُّ في عدوه . عطفاه : جانباه .

(٥) في (ح) : (السد) وهو تحريف .

(٦) نَسِبَ البيت إلى المخبل السعديّ . وهو في المقتضب : ٣٧ / ٣ ، والأصول :

٢٢٤ / ١ ، والجمل : ٢٤٣ ، والإيضاح : ٢٠٣ / ١ ، والخصائص : ٣٨٤ / ٢ ،

والقبصرة : ٣١٩ / ١ ، وابن يميّش : ٧٣ / ٢ ، ٧٤٥ ، والإنصاف : ٨٢٨ / ٢ ،

وشرح الكافية الشافية : ٧٧٨ / ٢ ، والعيني : ٢٣٥ / ٣ ، واللسان : (حبيب) .

(٧) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ ٤٧٨ ، ومنهج السالك : ٢٢٨ / ١ .

صَيَّعَتْ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمْلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْبًا اشْتَعَلَا

ومثله (١) :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْنِي عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

ومثله (٢) :

أَنْفَا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنْسَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا
وَأَنْتَصِرَ لَسَبُوبِهِ (٣) بَانَ مَمَيِّزَ هَذَا النَّوعِ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ ، وَقَدْ أَوْهَيْنَ
بِجَعْلِهِ كِبَعْضِ الْفَضَلَاتِ ، فَلَوْ قُدِّمَ لِازْدَادَ إِلَى وَهْنِهِ وَهْنًا ، فَمُنِعَ ذَلِكَ ،
لَا نَهَ إِجْحَافًا .

قلت : وهذا الاحتجاج مردودٌ بوجوه :

أحدها : أنه دَفَعُ رواياتٍ برأى لِإِدْلِيلٍ عَلَيْهِ ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ
الثَّانِي : أَنَّ جَعَلَ التَّمْيِيزَ (٤) كِبَعْضِ الْفَضَلَاتِ مُحَصَّلٌ لَضَرْبٍ
مِنِ الْمَبَالِغَةِ ، ففِيهِ تَقْوِيَةٌ لَا تَوْهِينٌ ، فَإِذَا حُكِمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ
ازْدَادَتِ التَّقْوِيَةُ ، وَتَأَكَّدَتِ الْمَبَالِغَةُ ، فَانْدَفَعُ الْإِشْكَالُ .

====
والتذليل والتكميل : ١١٤/٣ ب ، والمساعد : ٦٦/٢ ، والمعني :
٦٠٣ ، وشرح أبياته : ٢٥/٧ ، والمعني : ٢٤٠/٣ .

-
- (١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢ ، ومنهج السالك :
٢٢٨/١ ، والتذليل والتكميل : ١١٤/٣ ب ، والمعني : ٢٣٣/٣ .
(٢) نسبة المصنف في شرح عمدة الحفاظ: ٤٧٧ إلى بعض الطائفتين . وهو
في منهج السالك : ٢٢٩/١ ، والتذليل والتكميل : ١١٤/٣ ب ،
والمعني : ٦٠٣ ، وشرح أبياته : ٢٦/٧ ، والمعني : ٢٤١/٣ .
(٣) انظر الإنصاف : ٨٣٠/٢ وما بعدها ، والرضي عن الكافية : ٢٢٣/١ .
(٤) في (ظ) : (المميِّز) .

الثالث : أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في

نحو: (جاء راكباً رجلاً) ، فإن أصله : جاء راكبٌ ، على الاستغناء بالصفة ،
وجاء رجلاً راكبٌ ، على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شي واحد في
المعنى ، فقدم (راكبٌ) ، ونصب بمقتضى الحال ، ولم يمنع ذلك تقديمه
على (جاء) مع أنه يُزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن
الموصوف ، فكما ^(١) تنويسي الأصل في الحال كذلك تنويسي في التمييز .

الرابع : أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح

اعتبارها في فضلة جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم
على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأن حكم
النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يُعتبر حاله التي انتقل عنها ، [فكذلك
لا يُعتبر الحال التي انتقل عنها] ^(٢) التمييز المذكور .

الخامس : أن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتب على

كونه ناطلاً في الأصل ، وذلك إنما هو في بعض الصور ، وفي غيرها
هو بخلاف ذلك ، نحو : (امتلاً الكوز ماءً) ، ^(٣) وفجرنا الأرض عيوناً * ،
وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع لقصورها ^(٤) عن عموم جميع الصور ^(٥) .

السادس : أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل

متروك ^(٦) في نحو : (أعطيت زيداً درهماً) ، فإن (زيداً) في الأصل
فاعل ، وسعد جعله مفعولاً لم يُعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أُجيز
فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذا ينبغي أن يُفعل بالتمييز المذكور .

(١) في الأصل و (ح) و (ع) : (كما) بإسقاط الفاء .

(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٣) القمر : ١٢ .

(٤) في الأصل : (بقصورها) ، وهو تحريف .

(٥) انظر ما سلف ص ٩٧ .

(٦) في (ظ) : (مشروط) ، وهو تحريف .

فثبتَ بما سَيِّئَتْهُ أَنْ تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا
جَائِزًا^(١) وَإِنْ كَانَ سَبَبِيَّةً لَمْ يُجْزَ .

وَحَكَى ابْنُ كَيْسَانَ^(٢) أَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ (نَفْسَهُ طَابَ زَيْدٌ)
، وَأَنَّ الْفَرَّاءَ مَنَعَ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ عَامِلَ التَّمْيِيزِ غَيْرَ فِعْلٍ أَوْ فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ
لَمْ يُجْزَ التَّقْدِيمُ بِإِجْمَاعٍ . فَإِنْ اسْتَجِيزَ فِي ضَرُورَةٍ عَدَّ نَادِرًا كَقَوْلِ الرَّاجِزِ^(٣)

وَنَارُنَا لَمْ يُرْ نَارًا مِثْلُهَا .

قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلِّهَا

أَرَادَ : لَمْ يُرْ مِثْلُهَا نَارًا ، فَنَصَبَ (نَارًا) بَعْدَ (مِثْلِ) بِ (مِثْلِ) ، كَمَا
نَصَبُوا^(٤) (زَيْدًا) فِي قَوْلِهِمْ : " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا " ^(٥) ، ثُمَّ
قَدَّمَ (نَارًا) عَلَى (مِثْلِ) مَعَ كَوْنِهِ عَامِلًا لَا يَتَصَرَّفُ ، وَلَوْلَا الضَّرُورَةُ لَمْ
يُسْتَجِزْ .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (جَاز) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَا حَكَاهُ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ . انظُرِ التَّذْيِيلَ
وَالتَّكْمِيلَ : ١١٦/٣ أ .
(٣) الْبَيْتَانِ بَدُونَ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٧٧٩/٢ ، وَمِنْهُجِ
السَّالِكِ : ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١١٥/٣ أ ،
وَالْمُسَاعَدَ : ٦٧/٢ ، وَالْعَيْنِيَّ : ٢٣٩/٣ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (نَصَبُوا) بَدُونَ أَلْفَا تَفْرِيقٍ .
(٥) الْمُقْتَضِبُ : ١٤٢/٢ .

باب العدد

(ص) " مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز،
ويضاف غيره إلى مفسره مجموعاً مع ما بين اثنين وأحد
عشر، ما لم يكن مائة فيفرد غالباً، ومفرداً مع مائة
فصاعداً، وقد يُجمع معها، وقد يُفرد تمييزاً، ورُبَّما
قيل: عشر ودرهم، وأربعون وثوبه، وخمسة أثواباً،
ونحو ذلك.

ولا يُفسر واحد واثنان، و (نفا حنظلي) ضرورة .
ولا يُجمع المفسر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير
باب (مفاعل) إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلاً .
ولا يُسَوِّغُ (ثلاثة كلاب) ونحوه تأوله بثلاثة من كذا،
بخلافاً للجرّد . وإن كان المفسر اسم جنسٍ أو جمعٍ
فُصِّلَ بـ (من) وإن (١) ندر مضافاً إليه لم يقص عليه .
ويُغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .

(ش) لما كان بعض المفتقرات [إلى التمييز] (٢) العدد جعلت بابه متصلاً

ببابه، وقدّمت فيه الكلام على العدد المميّز بمنصوب، فقلت: " مفسر (٣)

[ما بين] (٤) عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز " فيتناول (٥) هذا

القول أحد عشر وإحدى عشرة* وتسعة وتسعين وتسعاً وتسعين وما بينهما

كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (٦)

(١) " وإن " : ساقط من (ظ) .

(٢) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٣) في الأصل : (مفسره) بإقحام الهمزة .

(٤) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٥) في (ظ) و (ح) : (فتناول) . (٤) في (ظ) : (واحد) ، وهو تعريف .

(٦) يوسف : ٤ .

وكقوله - صلى الله عليه وسلم - (١) : " إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا " .

ودلّ قولي : " بواحد " (٢) على أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقاً . وزعم الزمخشري (٣) في الكشاف أن (أسباطاً) من قوله تعالى :

﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا ﴾ (٤) تمييز ، ثم قال : فَإِنْ قُلْتَ :
مميّز ما عدا العشرة مفرد ، فما وجه مجيئه مجموعاً ؟

فالجواب : أن (٥) المراد : وقطعنهم اثنتي عشرة قبيلة ، وأن

كل قبيلة أسباط لا سبط ، فأوقع أسباطاً موقع قبيلة كما قال (٦) :

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

نُعْتَضِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُقَالَ : رَأَيْتُ / إِحْدَى عَشْرَةَ (٧) أَنْعَامًا ، إِذَا ١٢٢ ب /
أُرِيدُ : إِحْدَى عَشْرَةَ جَمَاعَةً ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَنْعَامٌ .

ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال ، لكنّ قوله : كلُّ

قبيلة أسباط لا سبط ، مخالف لما يقوله أهل اللغة (٨) من (٩) أن السبط

في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب ، فعلى هذا معنى ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ

اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا ﴾ : قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قِبَاثَلًا ، ذ (أسباط)

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم في باب " أسماء الله تعالى " من كتاب " الذّكر " : ٢٠٦٣ / ٤ ، وابن ماجه في باب " أسماء الله عزّ وجلّ " من كتاب " الدعاء " : ١٢٦٩ / ٢ . وبلغف : قال : : لله تسعة وتسعون اسماً " أخرجه البخاري في باب " لله مائة اسم غير واحد " من كتاب " الدعوات " ١٠٩ / ٨ ، ومسلم في باب " أسماء الله تعالى " من كتاب " الذّكر " ٢٠٦٢ / ٤ . وانظر غريب الحديث للخطابي : ١ / ٧٢٩ .

(٢) كذا في جميع النسخ ، والذي في المتن : (واحد) .

(٣) الكشاف : ٩٨ / ٢ وما بعدها .

(٤) الأعراف : ١٦٠ .

(٥) في (ظ) و (ع) : (فأجاب بأن) .

(٦) هو أبو النجم . والبيت في ديوانه : ١٧٦ ، والسمط : ٨٥٦ / ٢ ،

وابن يعين : ١٥٥ / ٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣١٢ ، والخزانة : ٢ / ٣٩٠ .
مالك : قبيلة من هوازن . نهشل : قبيلة من ربيعة .

(٧) في الأصل و (ح) : (أحد عشر) ، وفي (ع) : (أحد عشرة) وكلاهما تحريف .

(٨) انظر اللسان : (سبط) .

(٩) " من " : ليس في (ظ) و (ع) .

واقِعٌ مَوْقِعٌ (قَبَائِلُ) ، لَا مَوْقِعَ (قَبِيلَةٌ) ، فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ تَمْيِيزًا ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ ^(١) ، وَالتَّمْيِيزُ مَحذُوفٌ .

وَأَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ^(٢) أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : (عِنْدِي عَشْرُونَ دَرَاهِمَ لِعَشْرِينَ رَجُلًا) ، قَاصِدًا أَنْ لِكُلِّ مِنْهُمْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا .

قُلْتُ : وَهَذَا إِذَا دُعِيَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، فَاسْتَعْمَلَهُ حَسَنٌ ، وَإِنْ لَمْ

تَسْتَعْمَلَهُ الْعَرَبُ ، لِأَنَّهُ اسْتَعْمَالٌ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ بغيرِهِ ، وَلَا يَجْمَعُ مِثْرَ (عَشْرِينَ) وَبِأَيْهِ فِي غيرِ هَذَا النَّوعِ .

فَإِنَّ وَقَعَ مَوْقِعٌ تَمْيِيزِيٌّ مِنْهَا جَمْعٌ فَهُوَ حَالٌ أَوْ تَابِعٌ كَ (بَنِي مَخَاضٍ)

فِي قَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ ^(٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " قَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي رِيَّةِ الْخَطِّ عَشْرِينَ بِنْتِ مَخَاضٍ وَعَشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ وَعَشْرِينَ

أَهْنَةَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حِقَّةً وَعَشْرِينَ جَذَعَةً " (بَنِي مَخَاضٍ) نَعْتٌ أَوْ حَالٌ .

وَالضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِي " وَيُضَافُ غَيْرُهُ إِلَى مَفْسَّرِهِ " عَائِدٌ عَلَى " مَا بَيْنَ

عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ " ، فَعُلِمَ بِهَذَا تَسَاوِي الْمِائَةِ فَمَا فَوْقَهَا وَالْعَشْرَةَ فَمَا دُونَهَا فِي

الإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْسَّرِ .

ثُمَّ قُلْتُ : " مَجْمُوعًا مَعَ مَا بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَحَدَ عَشَرَ " ^(٤) وَمُفْرَدًا مَعَ مِائَةٍ

فَصَاعِدًا " فَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّهُ يُقَالُ : ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَثَلَاثُ لَيَالٍ ، وَعَشْرَةُ أَشْهُرٍ ،

(١) أَي بَدَلٌ مِنْ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَصْدَرٍ حَدَّدَهُمْ فِيهَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ . انظُرِ التَّذْيِيلَ

وَالتَّكْمِيلَ : ١١٦ / ٣ أ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٤٠٧ / ٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي بَابِ " مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ كِتَابِ

" الدِّيَاتِ " : ١٠ / ٤ . بَلْفِظْ : " . . . عَشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذَكَورًا . . . "

وَابْنُ مَاجَهَ فِي بَابِ " رِيَّةِ الْخَطِّ " مِنْ كِتَابِ " الدِّيَاتِ " : ٨٧٩ / ٢ . بَلْفِظْ :

" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِيَّةِ الْخَطِّ : عَشْرُونَ حِقَّةً

وَعَشْرُونَ جَذَعَةً وَعَشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ وَعَشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ بَنِي

مَخَاضٍ ذَكَورًا " .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (عَشْرَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

وعشرُ سِنِينَ ، ومائةُ دينارٍ ، وألفُ درهمٍ ، وكذلك ما أشبهه .

وأشرتُ بقولي : " ما لم يكن مائةً فيُفرد غالباً " إلى أن مفسرَ الثلاثةِ وأحواتها إذا كان غيرَ المائةِ جُمع ، وإذا كان إياها أُفردَ في الأكثرِ ، فيقال : (ثلاثاً) بالإفراد . والقياس يقتضي أن يُقال : ثلاثٌ مئاةٍ أو مئتين ، كما يُقال : (ثلاثة آلافٍ) ، إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أُضيف إليها عددٌ إلا قليلاً كقول الشاعر :^(١)

ثلاثٌ مئتينٍ للملوكِ ونى بها رداي وجسدتَ عن وجوهِ الأهاتمِ
ومن أجل هذا الوارد بجمع قلتُ : " فيُفرد غالباً " .

وأولُ الضميرين من قولي : " ويجمع معها " عائد إلى المفسر ، وثانيهما عائد إلى المائة ، أي حقَّ مفسرُ المائة فما فوقها أن يُفرد ، نحو : (مائة دينار ، وألف درهم) . وقد يكون مع المائة مجموعاً ، والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة والكسائي : * ثلاثمائة سِنِينَ *^(٢) بإضافة (مائة) .
وأشرتُ بقولي : " وقد يُفرد تمييزاً " إلى قول الربيع بن ضُبُع الغزاري :^(٣)

إذا عاشَ الفتى ياتتَينِ عاماً فقدَ ذهبَ المسرةُ والفتاةُ

(١) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٣١٠ / ٢ برواية :

" فِدَى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفِي يَمِينِهَا " . وكذا في التنبيه للبكري : ٨٦ ،
والعيني : ٤٨٠ / ٤ ، والخزانة : ٣٧٢ / ٧ ، وعليها يفوت الاستشهاد ،
وهو برواية الشرح في المقتضب : ١٦٧ / ٢ ، وأما ابن الشجري :
٢٤ / ٢ ، وابن يعيش : ٢١ / ٦ ، وشرح الكافية الشافية :
٣٠٢ / ٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٥١٨ ، والعيني : ٤٨٠ / ٤ ،
والخزانة : ٣٧٠ / ٧ .

الأهاتم : يعني به الأهتم بن سنان .

(٢) الكهف : ٢٥ . وللقرائة أنظر السبعة : ٣٨٩ وما بعدها ، والكشف :
٥٨ / ٢ ، وحجة القراءات : ٤١٤ .

(٣) البيت في سيبويه : ١٠٦ / ١ ، والمقتضب : ١٦٩ / ٢ ، ومجالس

شعيب : ٢٧٥ / ١ ، والأصول : ٣١٣ / ١ ، والجمل : ٢٤٢ ، والمخصص :

٣٨ / ١ ، وابن يعيش : ٢١ / ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٥٢٥ ، والبهج :

٢٥٣ / ١ ، والخزانة : ٣٧٩ / ٧ ، واللسان : (فتا) ، والمعمرن

والوصايا : ١٠ ، ونوادر القالي : ٢١٥ .

ومثله في رواية من نصب (مائة) [من] ^(١) قول حذيفة ^(٢) -
رضي الله عنه - : " فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين السِّمَاءِ
إلى السَّبْعِمِائَةِ " فأجرى ^(٣) الالف واللام في تصحيح نصب التَّمْيِيزِ ^(٤)
مَجْرَى النَّونِ من (مِائَتَيْنِ عَامًا) لاسْتَوَائِهِمَا في المنع ^(٥) من الإضافة
[وهذا يقوي] ^(٦) ما ^(٧) ذهب إليه ابنُ كَيْسَانَ ^(٨) من (الالف درهمًا
والمائة ^(٩) دينارًا) .

ويروى : " ما بين السِّمَاءِ إلى السَّبْعِمِائَةِ " بجر (مائة) . وفيه

ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون أراد مئات على أنه بدل ^(١٠) ، ثم استعمل
المفرد مكان الجمع اتكالا على فهم ^(١١) المعنى ، كما قيل في قوله تعالى :
* إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ * ^(١٢)
الثاني : أن يجعل الالف واللام زائدين ^(١٣) ، فلم ينعما من
الإضافة ، كما لم ينعما ^(١٤) في قول الشاعر : ^(١٥)

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) أخرجه مسلم في باب " الاستمرار بالايان للخائف " من كتاب

الإيمان " : ١٣١/١ ، وما بعدها .

(٣) في (ظ) : (أجرى) .

(٤) في (ظ) : (التَّمْيِيزِ) .

(٥) في الاصل و (ح) و (ع) : (والمنع) ، وهو تحريف .

(٦) تكلمة من (ظ) .

(٧) في الاصل و (ح) : (فما) بإقحام الفاء .

(٨) المصحح : ٢٥٣/١ . وانظر التذييل والتكميل : ٣/١٣٠/أ .

(٩) في (ظ) : (المائنه) ، وهو تحريف .

(١٠) في الاصل و (ح) : (أبدل) ، وهو تحريف .

(١١) في الاصل و (ح) : (مفهم) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) .

(١٢) القمر : ٥٤ . وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٠٠ .

(١٣) في الاصل و (ح) و (ع) : (زائدتين) .

(١٤) في الاصل و (ح) : (تمنعا) .

وفي (ظ) لم تنقط .

(١٥) تقدم ص ١٠١ .

تُولِي الصَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا كَالأَقْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي

الثالث : أن يكون [أراد ما بين] (١) المَثَلِ سِتِّ مَائَةٍ، ثُمَّ

حذف المضاف وأبقى عمله كقراءة بعض القراء : "وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ" (٢) ،
أي : عَرَضَ الْآخِرَةَ ، فحذف المضاف ، وأبقى عمله .

وحكى الكسائي (٣) أن من العرب من يضيف (العشرين) وأخواته

إلى المفسر مُنْكَرًا وَمَعْرَفًا . وإليه الإشارة بقولي : "وَرُبَّمَا قِيلَ : عَشْرُو دَرَاهِمٍ ،
وَأَبَعُو ثَوْبَهُ" .

وفسر بعضهم (٤) الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز كقولك :

(لي خمسة أثواباً) ، وهذا نظير قول الربيع :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا [فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ] (٥)

ونظير "ونحن ما بين الستِّمائة" (٦) بالنصب .

واستغني عن تفسير الواحد والاثنتين ؛ لأنَّ الشَّيْءَ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى

وَاحِدِهِ أَوْ مِثْلَاهُ عُرِفَ جِنْسُهُ [ومقداره بخلاف الجمع فإنه إذا اقتصر عليه

جُهِلَ مَقْدَارُهُ ، وَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى عَدَدِهِ جُهِلَ جِنْسُهُ] (٧) ، فلذلك افتقر

(١) تكملة من النسخ الأخرى .

(٢) الأنفال : ٦٧ . وهي قراءة سليمان بن جمار المدني . البحر

المحيط : ٥١٨/٤ .

(٣) الهمع : ٢٥٣/١ . وانظر الرضي على الكافية : ١٥٤/٢ .

(٤) أجازة سيبويه في الشعر . انظر الكتاب : ٢٩٣/١ ، والفراء

قياساً . التذليل والتكميل : ١١٨/٣ . وظاهر كلام المصنف

يدل على أنه لغة لبعض العرب .

(٥) زيادة من (ظ) و (ع) . وتقدم البيت ص ١١٣ .

(٦) في الأصل : (السماء) ، وهو تحريف

(٧) تكملة من (ظ) .

في الثلاثة فما فوقها إلى عدد [و] (١) مفسر، واقتصر على ذكر
الواحد والعشرون فقط : درهم ودرهمان ، ولم يقل : واحد دراهم ، ولا
اثنان دراهم ، بل جُعِلَ من الضَّرورة (٢) قول الرَّاجز (٣) :

كَانَ خُصِيهِ مِنَ التَّدَلُّدِ
ظَرْفٌ فَجَوَزَ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

ولا تُضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح إلا إن أهل غيره أوجاؤا
ما أهل غيره .

فلا قول : نحو ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ (٤) ، و﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ (٥) ، و﴿ تِسْعَ آيَاتٍ ﴾ (٦)
ولخمس صلوات (٧) .

والثاني نحو : ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ ﴾ (٨) فإنه حقيق بأن
يجيء على نحو (٩) (مفاعل) ، لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع
التصحيح كقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾ (١٠) وقوله تعالى :
﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقٍ ﴾ (١١) و ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ (١٢)
﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ (١٣) .

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) في (ظ) و (ع) : (الضرورات) .

(٣) نسيباً إلى عظام الجاشعني وجندل بن العثنى الطهوي وسلس

الهذلي وشما الهذلي . وهما في سيبويه : ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ .

وإصلاح المنطق : ١٨٩ ، والمقتضب : ١٥٣/٢ ، والنصف : ١١٣١/٢ .

وأما ابن السجري : ٢٠/١ ، وابن يعيش : ١٨/٦ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٩٠٠/٢ ، والخزانة : ٤٠٠/٧ ، ٥٢٦ .

(٤) فصلت : ١٢ ، والطلاق : ١٢ ، الملك : ٣ ، نوح : ١٥ .

(٥) يوسف : ٤٣ ، (٦) الإسراء : ١٠١ .

(٧) جزء من حديث : " خمس صلوات كتبهن الله على العباد . . .

أخرجه أبو داود في باب " فيمن لم يوتر " من كتاب " الصلاة " : ٦٢/٢ .

والنسائي في باب " المحافظة على الصلوات الخمس " من كتاب " الصلاة "

: ١٨٦/١ ، ومالك في باب " الأمر بالوتر " من كتاب " وقوت الصلاة "

: ٢٧٥/١ ، وأحمد في المسند : ٣١٥/٥ ، ٣١٩ .

(٨) يوسف : ٤٣ . وضح ذلك فيه ، لأنه جاور قوله تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾

، و (بقرات) ، لا يجمع على غير جمع التصحيح .

(٩) في (ظ) : (على مثال) . (١٠) البقرة : ٢٦١ .

(١١) المؤمنون : ١٧ . (١٢) الحاقة : ٧ .

(١٣) المائدة : ٨٩ . وفي الأصل رُسِمَتْ : (مسيان) ، وهو وهم .

وقد يُؤثَرُ ما لا يُماثلُ / (مَفَاعِلَ) من أسئلة الكثرة على جمع ۱/۱۳۴
التصحیح دون مُجاوِزٍ (۱) تقصد (۲) مشاکلتُه ، نحو : * عَلَى أَنْ تَأْجِرَنِي
تَسَانِي حِجَجٍ * (۳)

وقد يُؤثَرُ مثالُ الكثرة على مثال قِلَّةٍ لخروجه عن القياس أو لِقِلَّةِ
استعماله . فالأول نحو : * ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ * (۴) . والثاني نحو : (ثلاثة
شعوع) . فأوثرَ (قُرُوءٌ) على (أقراءٍ) ؛ لأنَّ واحده (قُرٌّ) كـ (فلس) ،
وجمعُ مثله على (أفعالٍ) شأنٌ ، وأوثرَ (شُوعٌ) على (أشساعٍ) لِقِلَّةِ
استعماله ، وإن لم يكنْ شأنًا ؛ لأنَّ واحده (شِيعٌ) ، وجمعُ مثله على
(أفعالٍ) مطردٌ ، لكن أكثر العرب يستغنون في جمع (شِيعٍ) بـ
(فُعولٍ) عن غيره .

وشال إيثار (قُرُوءٌ) على (أقراءٍ) لخروجه عن القياس إيثار (شُهَداءٍ)
على (أشهادٍ) في * لَوْلَا جَاوُزُوا عَلَيَّ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءٍ * (۵) ؛ لأنَّ
واحد (شُهَداءٍ) إِمَّا (شَهِيدٍ) ، وإِمَّا (شَاهِدٍ) ، ولكل واحد منهما
نَصِيبٌ في (أفعالٍ) كـ (شَرِيفٍ وَأَشْرَافٍ) و (صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ) ،
[وكلاهما شأنٌ] (۶) ، فَعُدِلَ (شَهِيدٍ) عن (أفعالٍ) (۷) إلى
(فُعلاءٍ) ، كما عُدِلَ عن (۸) (أقراءٍ) إلى (قُرُوءٍ) .

(۱) في الاصل : (مجاز) ، وهو تحريف ، وفي (ح) : (مجاوز) ، وهو
تصحيفاً ،

(۲) في الاصل : (يقصد) ، وفي (ح) : (يقصد) ، وكلاهما تصحيفاً ،

(۳) القصص : ۲۷ .

(۴) البقرة : ۲۳۸ .

(۵) النور : ۱۳ .

(۶) تكملة من (ظ) .

(۷) "فعدل شهيد عن أفعال" : ليس في (ظ) . انظر التمهيد ص/ ۶ وما بعده

(۸) في (ظ) و (ع) : (من) .

وقال المبرد في المقتضب (١) : فَإِنْ قَلَّتْ : (ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب) جاز على أنك تريد : ثلاثة من الحمير ، وخمسة من الكلاب ، وجعل من ذلك * ثلاثة قروء * .

ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجر بجمع القلة ، لأن (٢) كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا ، وكان (٣) يقال : ثلاثة فلوس ، وثلاث دور ، على تقدير : ثلاثة من فلوس ، وثلاث (٤) من دور . وإلى هذا أشرت بقولي : " ولا يسوغ (ثلاثة كلاب) ونحوه ، تأوله بثلاثة من كذا ، خلافاً للمبرد " .

وإن فسر عدد باسم (٥) جنس أو باسم جمع لم يضاف إليه إلا بسمع (٦) كقوله تعالى : * وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ * (٧) وكقوله صلى الله عليه وسلم - (٨) : " ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة " وكقول العرب : " خمسة رجلة " (٩) . والأصل أن يجاء بفسر هذا النسوع مقروناً ب (من) ، نحو : (ثلاثة من القوم ، وأربعة من الحي) ، وخمسة من الركب ، وعشر من البهائم) ، قال الله تعالى : * فَخَذَّ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ * (١٠)

(١) المقتضب : ١٥٦/٢ وما بعدها . وانظر سيبويه : ١٢٦/٢ .

(٢) في الأصل : (لكن) ، وهو تحريف .

(٣) في (ظ) : (فكان) .

(٤) في الأصل و (ح) : (ثلاثة) ، وهو تحريف .

(٥) في (ظ) : (من اسم) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : (سماع) ، وهو تحريف ، وفي (ح) غير واضحة .

(٧) النمل : ٤٨ .

(٨) أخرجه البخاري في باب " ليس فيما دون خمس ذود صدقة " من

كتاب الزكاة " : ١٤٨/٢ ، ومسلم في أول كتاب " الزكاة " : ٦٢٥/٢ .

(٩) سيبويه : ١٢٤/٢ .

(١٠) البقرة : ٢٦٠ .

ويستغني العدد عن مفسر بإضافته إلى غيره كقولك : (أَقْبَى
عَشْرَتِكَ وَعَشْرَى زَيْدٍ) (١) ؛ لَا نَكَ لَمْ تُضِفْهُ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَ السَّمْعِ مَعْلُومُ
الجنس فاستغنى عن مفسر .

(ص) * فصل : تُحذف تاءُ الثلاثةِ وأخواتِها ، إنْ كانَ واحدُ
المعدودِ مؤنَّثَ المعنى حَقِيقَةً أو مجازاً ، أو كانَ المعدودُ
اسمَ جنس ، أو جَمَعَ مؤنَّثاً غيرَ نائبٍ عن جَمْعِ مذكَّرٍ
ولا مسبوقيٍّ بوصفٍ يدلُّ على التذكير . وريماً أولَ مذكَّرٍ
بمؤنَّثٍ ، ومؤنَّثٌ بمذكَّرٍ ، فجاءَ بالعددِ على حسبِ
التأويلِ . وإنْ كانَ في المذكَّورِ (٢) لُغَتانِ فالحذفُ
والإثباتُ سميانِ . وإنْ كانَ المذكَّورُ صفةً نابتِ (٣)
عن الموصوفِ اعتُبرَ غالباً حالُه لا حالُها .

(ش) الثلاثةُ وأخواتُها أسماءُ جماعاتٍ كـ (زُمْرَةٌ ، وَأُمَّةٌ ، وَفِرْقَةٌ ، وَوَحْشَةٌ ، وَصُحْبَةٌ ،
وَسُرْبَةٌ) (٤) ، وَفِئَةٌ ، وَعَشِيرَةٌ (٥) ، وَقَبِيلَةٌ ، وَفَصِيلَةٌ) فالأصلُ أنْ تكونَ بالتَّاءِ ،
لِتُوافِقَ الأسماءَ التي هي بمنزلتها ، فاستُصحبَ الأصلُ معَ المعدودِ المذكَّرِ
لتقدُّمِ رتبتهِ ، وحُذفتِ التَّاءُ معَ المعدودِ المؤنَّثِ لتأخُّرِ رتبتهِ ، فقبيلُ :
(ثلاثةُ أعبدٍ ، وثلاثُ جوارٍ) .

والمعتبرُ من التَّائِبِ تائِبُ المفردِ لا تائِبُ الجمعِ ، فلذلكَ يقالُ :
(ثلاثةُ سِحْلَاتٍ ، وَعَشْرَةُ دُنَيْبِيَّاتٍ) بثبوتِ التَّاءِ ، لأنَّ مفرديهما
مذكرانُ .

(١) قال سيبويه (٥١/٢) : " ومن العرب من يقول : (خمسة
عشرك) ، وهي لغة رديئة " .

(٢) في الأصل : (المذكَّر) ، وهو تحريفُ

وفي (ع) : (الذكور) . وهذا من أوهامها الكثيرة .

(٣) في (ح) : (ثابت) ، وهو تصحيفُ . (٤) في الأصل (وع) : (سرية) .

(٥) في الأصل : (عشية) ، وهو تحريفُ

ولا يُعتبر تأنيثُ المفردِ إذا كانَ عَلَمًا لِمَذَكَّرٍ (١) ، نَحْوُ : (طَلْحَةُ ،
وَسَلْمَةُ) ، لِأَنَّ تَأْنِيثَ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْمَعْنَى ، لَا حَقِيقَةً ، وَلَا مَجَازًا ، وَلِذَلِكَ
لَا يُوَهِتُ ضَمِيرُهُ وَلَا مَا يُشَارُ بِهِ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا يَتَعَلَّقُ تَأْنِيثُهُ بِالْمَعْنَى ،
حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازًا ، فَإِنَّ تَأْنِيثَ ضَمِيرِهِ وَمَا يُشَارُ بِهِ إِلَيْهِ لَا يَزِمُ ، فَيُقَالُ نَفْسِي
الْأَوَّلُ : (ثَلَاثَةُ الطَّلْحَاتِ لِقَبِيهِمْ ثَلَاثَةُ السَّلَمَاتِ) ، فَتَثَبَّتِ التَّاءُ ، لِأَنَّ
تَأْنِيثَهُ (٢) لِمَجْرَدِ اللَّفْظِ ، وَلِذَلِكَ (٣) لَا يُوَهِتُ ضَمِيرُهُ وَلَا مَا يُشَارُ بِهِ إِلَيْهِ
كَقَوْلِكَ : (الطَّلْحَاتُ زَهَبُوا ، وَالسَّلَمَاتُ أَتَوُا) .

وَيُقَالُ فِي الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ تَأْنِيثُهُ بِالْمَعْنَى حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا ،
(ثَلَاثُ الْفَتَيَاتِ رَقِيصَ عَشْرِ الدَّرَجَاتِ) .

وَإِنْ كَانَ مَفْسَّرَ الثَّلَاثَةِ وَأَخْوَاتِهَا اسْمَ جِنْسٍ أَوْ جَمْعٍ مَوْثِقًا جَسِيًّا
بِالْمَفْسَّرِ مَقْرُونًا بِ (مِنْ) ، وَحَذَفَتِ التَّاءُ إِنْ وَلِيَ الْمَفْسَّرَ مَوْصُوفًا ، نَحْوُ
: (لِي ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ ذَكَوْرٌ) ، أَوْ غَيْرِ مَوْصُوفٍ ك (لِي ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ) .
فَإِنَّ تَوَسُّطَ دَلِيلٌ تَذَكِيرٌ لَزِمَ بَقَاءُ التَّاءِ ، نَحْوُ : (لِي ثَلَاثَةٌ ذَكَوْرٌ
مِنَ الْبَطِّ ، وَأَرْبَعَةٌ نُحُولٌ مِنَ الْإِبِلِ) . وَإِلَى نَحْوِ هَذَا أُشْرْتُ بِقَوْلِي :
" وَلَا مَسْبُوقٍ بِوَصْفٍ يَدُلُّ عَلَى التَّذَكِيرِ " .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَاءَ نَحْوِ (٤) (ثَلَاثَةُ) وَأَخْوَاتِهَا تَسْقُطُ لِتَأْنِيثِ
وَاحِدٍ مَفْسَّرِهَا لَا لِتَأْنِيثِ [نَفْسِهِ] (٥) إِنْ كَانَ جَمْعًا ، وَلِتَأْنِيثِ نَفْسِهِ
دُونَ تَعَرُّضِ لِوَاحِدِهِ إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ أَوْ جَمْعٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ، وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ " (٦) ففِيهَا (٧) شُذُوزَانُ :

- (١) فِي الْأَصْلِ : (لِمَفْرَدٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) فِي (ح) : (تَأْنِيثُهُمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٣) فِي (ظ) : (وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ) .
(٤) " نَحْوُ " : لَيْسَتْ فِي (ظ) وَ (ع) ، وَإِسْقَاطُهَا أَوْفَقٌ .
(٥) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .
(٦) سَبِيحِيَّةٌ : ١٧٤ / ٢ .
(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (فِيهَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

أحدهما : الإضافة إلى المفسر ، وحقه أن ينفصل مقروناً ب (من)
كسائر أسماء الأحناس .

الثاني : ثبوت التاء في عددهما ، والقياس الحذف ، لأن اسم الجنس

أو الجمع لا يُعتبر في التأنيث والتذكير حالاً واحداً ، وإنما يُعتبر
فيهما حاله ولذلك يُقال : (ثلاث^(١) من البط ذكر) ، وواحدة (بطة^(٢)

ذكر) ، ومع ذلك لم يُقل : (ثلاثة) ، بل (ثلاث) . وقد وجه ثبوت

التاء في عدد (أشياء ، ورجلة) بأنهما نائبان عن^(٣) / جمع مفرديهما ١٣٤ ب

على (أفعال) ، فإن^(٤) واحد أشياء : شيء ك (في) ، فقياسه

أن يساويه في جمعه ، وواحد رجلة : راجل ، فكان له نصيب من الجمع

على (أفعال) كما قيل : صاحب وأصحاب . فعدل في جمع (شيء)

من (أفعال) إلى (فعلاء) ، ثم قدمت لامه على فاء فصار في الوزن

(لفعاء)^(٥) ، واستصحب منع صرفه للتأنيث ولزوم التأنيث ، وثبتت

[التاء]^(٦) في عدده ، كما كانت تثبت^(٧) مع المنوب عنه ، وهو

(أفعال) .

وعدل^(٨) في جمع (راجل) من (أفعال) إلى (فعلة) ،

وثبتت^(٩) تاء عدده أيضاً ، كما كانت تثبت^(١٠) مع المنوب عنه .

-
- (١) في الأصل و (ح) : (ثلاثة) ، وهو تحريف .
 - (٢) (عن) : في الأصل مكررة .
 - (٣) في الأصل و (ح) : (وأن) ، وهو تحريف .
 - (٤) انظر الإنصاف : ٨١٢ / ٢ .
 - (٥) تكملة من (ظ) و (ع) .
 - (٦) في الأصل : (تثبت) ، وهو تصحيف .
 - (٧) في الأصل : (وعدم) ، وهو تحريف .
 - (٨) في الأصل : (راجل) وهو تحريف .
 - (٩) في الأصل : (ناهت) ، وفي (ح) : (ثابت) ، وكلاهما تحريف .
 - (١٠) في الأصل : (تثبت) ، وهو تصحيف .

وقد يؤول مذكر بمؤنث فتسقط التاء، ومؤنث بمذكر (١) فتثبت (٢)
التاء . فلا يؤول كقول الشاعر (٣) :

وإنَّ كلاباً هذه عشر أبطن
وأنت بري من قبائلها العشر
ومثله قول الآخر (٤) :

وكان مجنني دون من كنت أتقي
ثلاث شخوصي كاعبانٍ ومُعصِر
ومثال الثاني قول الشاعر (٥) :

ثلاثة أنفُسٍ وثلاث ذودٍ
لقد جاز الزمان على عيالسي
ومثله قول الآخر (٦) :

وقائع في مضرٍ تسعة
وفي وائلٍ كانت العاشرة

(١) في الأصل و (ح) : (مذكر) بإسقاط الباء .

(٢) في الأصل : (فتثبت) وهو تصحيف .

(٣) هو النواج الكلابي . والبيت في سيبويه : ١٧٤/٢ ، ومعاني القرآن

للفراء : ١٢٦/١ . والكامل : ٢٥٠/٣ ، والمقتضب : ١٤٦/٢ ، والأصول

: ٤٧٧/٣ ، والصاحبي : ٤٢٥ ، والمذكر والمؤنث : ٣٧٢ ، وإعراب

القرآن للنحاس : ٣٣٥/٣ ، والخصائص : ٤١٧/٢ ، والتمام : ١٢٩ ،

والمخصص : ١١٧/١٧ ، والإنصاف : ٧٦٩/٢ ، وشرح الشعر :

٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٦٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٢٠

والتذيل والتكميل : ١٢٢/٣ أ ، واللسان : (كلب) ، (بطن) .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة . والبيت في ديوانه : ١٠٠ ، والمقتضب : ١٤٦/٢ ،

والأصول : ٤٧٦/٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٠٧ ، والخصائص :

٤١٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٦٧/١ ، وشرح الكافية الشافية :

١٦٦٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥١٩ والتذيل والتكميل : ١٢٢/٣ أ ،

والأشباه والنظائر : ١٩٠/١ ، ٢٢/٣ ، ٥١٠ .

المجن : الترس . الكاصب : الجارية حين يبدو شديدتها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت .

(٥) هو الحطيثة . والبيت في ديوانه : ٣٩٥ ، وسيبويه : ١٧٥/٢ ، ومجالس

شعلب : ٢٥٢/١ ، والمذكر والمؤنث : ٣٠٦ ، والخصائص : ٢١٤/٢ ،

والإنصاف : ٧٧١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٦٦/٢ ، والتذيل

والتكميل : ١٢٢/٣ أ ، والخزانة : ٣٦٧/٧ ، والهمع : ٢٥٣/١ ،

١٤٩/٢ ، ١٧٠٠ ، والأغاني : ١٧٣/٢ .

(٦) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ١٢٦/١ ، والإنصاف ==

أُولُ (الأَبْطُنَ) ب (القَبَائِلَ) ، و (الشُّخُوصَ) ب (الجَوَارِي) ،
فَأَسْقَطَ تَاءَ ي (عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَةَ) . وَأُولُ (الأَنْفَعِ) ب (أَشْخَاصِ) و
(الوَقَائِعِ) ب (مَشَاهِدِ) فَأَثْبَتَ التَّاءَ .

وقد يكون في المعدود لُغَتَانِ فيجوز في عدده وَجْهَانِ ك (حال
، وَعَضُدٌ ، وَلِسَانٌ) (١) فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ وتَوَثُّ ، فَيُقَالُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ ذَكَرَ :
(ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ، وَثَلَاثَةُ أَعْضَابٍ ، وَثَلَاثَةُ أَلْسِنَةٍ) ، وَيُقَالُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَنْتَ (٢)
: (ثَلَاثُ أَحْوَالٍ ، وَثَلَاثُ أَعْضَابٍ ، وَثَلَاثُ أَلْسِنٍ) .

ويكثر الوجهان في أسماء الأجناس المميز واحدتها بالتاء ك (بقر ،
ونخل ، وسحاب) ، فَيُقَالُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ ذَكَرَ : (لَزِيدٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ ،
وَثَلَاثَةٌ مِنَ النَّخْلِ ، وَسَقِيَّتْ أَرْضُنَا (٣) بِثَلَاثَةٍ مِنَ السَّحَابِ) ، وَيُقَالُ عَلَى لُغَةٍ
مِنْ أَنْتَ : (ثَلَاثٌ) .

فإن كان المذكور بعد العدد صفة قامت مقام موصوفها اعتبر في
الغالب حال موصوفها لا حالها فتقول : (رَأَيْتُ ثَلَاثَةَ رَبْعَاتٍ) بثبوت
التاء إذا أردت رجالاً ، و (ثَلَاثَ رَبْعَاتٍ) بسقوطها إذا أردت نساءً .
ومن اعتبار حال الموصوف قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ
أَمْثَلِهَا ﴾ (٤) أَي : فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَلِهَا ، فَلَوْلَا قَصْدُ الْحَسَنَاتِ لَقِيلَ
: عَشْرَةٌ أَمْثَلِهَا ؛ لِأَنَّ وَاحِدَ (الأَمْثَالِ) مَذَكَّرٌ .

=== ٧٦٩/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٧٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ، ٥٢٠ ،

والتذليل والتكميل : ١٢٢/٣ / أ ، والأشبه والنظائر : ١٠٠/٣ .

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، وما بعدها ، ٣٠٧ .

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (يَوْثُتٌ) ، وأثبت ما في (ظ)

لموافقة قوله : (ذَكَرَ) .

(٣) في (ح) : (أَرْضِينَا) ، وهو تحريف .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .

ومن العرب من يُسقط تاء العدد المضاف إلى (دواب) لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف ؛ لأنّ (الدابة) صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة ، فاعتبر في العدد لفظها (١) . ومنها احتزرت بقولي : "اعتبر غالباً حاله لآحاليها" .

(ص) "فصل : يعطف العشرون وأخواته على النيف ، وهو إن قصد التعمين واحد أو (٢) أحد واثنان وثلاثة ، وواحدة أو (٣) إحدى واثنان وثلاث ، إلى تسعة في التذكير ، وتضع في التأنيث . وإن لم يقصد التعمين فهما فيضعة ويضع ، ويستعملان أيضاً دون تنييف . وتُجعل العشرة مع النيف اسماً واحداً مبنياً على الفتح ما لم يظهر العاطف . ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما عند عطف العشرين (٤) وأخواتها على النيف مالها قبل التنيف (٥) . ولتاء العشرة في التركيب عكس مالها قبله ، ويسكن شينها في التأنيث الحجازيون ، ويكسرها التميميون ، وقد تفتح ، وربما سكن عين (عشر) (٦) .

(ش) [أخوات عشرين : ثلاثون وأربعون إلى تسعين ، و (٧) النيف] (٨) عند

(١) المقرب : ٣٠٧/١ ، وراجع المخصص : ١١٤/١٧ وما بعدها ، وشرح

الجميل : ٤٥/٢ .

(٢) في الأصل : (و) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل و (ح) : (و) ، وهو تحريف .

(٤) في (ظ) : (عشرين) .

(٥) "ولتاء الثلاثة . . قبل التنيف" : ساقط من (ح) و (ع) . (وعلى النيف) : ليس في (ط)

(٦) في الأصل و (ح) : (شين عشرة) ، وهو تحريف .

(٧) الواو : ساقطة من (ح) .

(٨) تكلمة من النسخ الأخرى .

قَصْدِ التَّعْيِينِ تِسْعَةً (١) فما دونها وعندَ عدم قصد التَّعْيِينِ (بِضْعَةٍ) (٢)
في التَّذْكَرِ و (بِضْعٍ) في التَّأْنِيثِ . ولا يُقالُ لشيءٍ منها نَيْفٌ إِلَّا
وبعدَه عشرةٌ أو عشرون أو بعضُ أخواتها . فيقالُ في تَعْيِينِ المعطوفِ :
(ثلاثةٌ وعشرون رجلاً ، وثلاثٌ وعشرون امرأةً) . ويُقالُ في تَعْيِينِ المركَّبِ :
(ثلاثةٌ عشر ، وثلاثٌ عشرة) ، [إلى (تسعةٌ وتسعين ، وتسعٌ وتسعين) ،
و (تسعةٌ عشر ، وتسعٌ عشرة) . ويُقالُ في الإبهامِ : (بِضْعَةٌ وعشرون ،
وَبِضْعٌ وعشرون) ، و (بِضْعَةٌ عشرٌ) [(٢) وَبِضْعٌ عشرةٌ] إلى (بِضْعَةٌ
وتسعين ، [وَبِضْعٌ وتسعين] (٣) .
وقد تُستعمل (بِضْعَةٌ ، وَبِضْعٌ) دونَ تَنْيِيفِ كقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ
مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ سَيَّغِيهُونَ ﴾ * فِي بِيضِ سِنِينِ * (٤) .
وقد تناول قولِي : * وقد تُجعلُ العشرةُ مع النَيْفِ اسماً واحداً *
أحدَ عشرٍ وتسعةَ عشرٍ وما بينهما . وَنَبَّهْتُ بقولي : * ما لم يظهر العاطفُ *
على أن ظهورَ العاطفِ مانعٌ من البناءِ والتركيبِ ، ومنه قولُ الشاعرِ : (٥)
كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرُ ابْنُ عَشْرٍ وَأَرْبَعٌ إِذَا هَبَّوَاتُ الصَّيْفِ عَنْهُ تَجَلَّتْ
وَلِلنَّيْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْعَشْرُونَ (٦) وَأَخَوَاتِهِ مِنْ ثَبُوتِ التَّاءِ وَسُقُوطِهَا
مَا لَهُ لَوْ اسْتُعْمِلَ وَحْدَهُ (٧) ، فيقالُ في الذُّكُورِ : (ثلاثةٌ وعشرون) ، وفي
الإناثِ : (ثلاثٌ وعشرون) ، كما يقالُ عندَ عدمِ العطفِ : (ثلاثةٌ ، وثلاثٌ) .

- (١) "تسعة" : ساقطة من (ح) .
(٢) في (ظ) : (عدم قصده بضعة) .
(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٤) الروم : ٣ - ٤ .
(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٢٣/٣ ب ، والمساعد :
٧٨/٢ ، والهمع : ١٥٠/٢ .
المهبوات : جمع المهبوة ، وهي الغبرة .
(٦) في النسخ الأخرى : (عشرون) .
(٧) "وحده" : ساقطة من (ظ) و (ع) .

ثم قلتُ : "ولتا" العشرة في (١) التركيب عكس ما لها قبله .
 ثم أشرتُ إلى أنَّ شين (عشرة) في التركيب (٢) ساكنةٌ عند
 الحِجَازِيِّين مَكسورةٌ عند التَّمِيمِيِّين (٣) ، وعلى لغتهم قرأ بعضُ القراء :
 "فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا" (٤) . . . وقرأ الأعمش (٥) : "اثْنَتَا عَشْرَةَ"
 بالفتح ، وهذا أشدُّ من قراءة مَنْ قرأ بالكسر ، وقرأ يزيد بن القَعْقَاعِ :
 * أَحَدُ عَشْرٍ * (٦) بسكون العين ، وقرأ هُبَيْرَةُ صَاحِبُ حَفْصِ بَسْكَونِ
 [عين] (٧) : "اثْنَا عَشْرَ" (٨) وهي أشدُّ من قراءة يزيد . وكلُّ
 هذه الوجوه (٩) مُشارٌ إليها في متن الكتاب .

- (١) في الأصل : (من) ، وهو تحريف ، وانظر سيبويه : ١٧١/٢ ، وإعراب
 وقوله : "ثم قلتُ . . . التركيب" : مكرر في (ظ) .
- (٢) في الأصل و (ح) : (في التأنيث) ، وهو تحريف ، وانظر سيبويه : ٢٢٩/١ ، واللسان
 : (عشر) ، والمزهر : ٢٢٥/٢ .
- (٣) في (ظ) : (بني تميم) . وانظر سيبويه : ١٧١/٢ ، وإعراب
 القرآن للنحاس : ١٨٠/١ ، والبحر المحيط : ٢٢٩/١ ، واللسان
 : (عشر) ، والمزهر : ٢٢٥/٢ .
- (٤) البقرة : ٦٠ . وهي قراءة مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب
 وابن أبي ليلى ويزيد ، ورواها نعيم السَّعِيدِيّ عن أبي عمرو ،
 والمشهور عنه الإسكان . البحر المحيط : ٢٢٩/١ ، وإعراب القرآن
 للنحاس : ١٨٠/١ ، والمختصر : ٥ وما بعدها .
- (٥) وأبو الفضل الأنصاري . وروي عن الأعمش الإسكان والكسر . البحر
 المحيط : ٢٢٩/١ ، والمختصر : ٦ ، واللسان : (عشر) . وراجع
 المحتسب : ٨٥/١ وما بعدها .
- (٦) يوسف : ٤ . وبها قرأ الحسن وطلحة بن سليمان أيضاً . المختصر
 : ٦٢ ، والبحر المحيط : ٢٢٩/٥ ، والنشر : ٢٢٩/٢ ، وانظر
 المحتسب (١) / ٣٣٢ .
- (٧) تكلمة من (ظ) و (ع) .
- (٨) التوبة : ٣٦ . وبها قرأ ابن القَعْقَاعِ أيضاً . البحر المحيط : ٣٨/٥ ،
 والنشر : ٢٢٩/٢ . وفي الأصل : (اثنتا) وهو وهم . وفي (ظ)
 * اثْنَا عَشْرَ شَهْرًا * .
- (٩) في الأصل : (الأحوال) ، وأثبت ما في النسخ الأخرى ؛ لأنه لا وفق .

(ص) * ويُقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر : أحد عشر وأثنى (١)

عشر ، وفي مؤنثه : إحدى عشرة وأثنى عشرة . وربما

قيل : وحَدَّ عشر ، / وواحد عشر ، وواحدة (٢) عشرة .

وأعراب اثنا واثننا باقٍ لوقوع ما بعدهما موقع النون ،

ولذلك لا (٣) يضافان بخلاف أخواتهما (٤) . وقد

يجري ما أُضيف منها (٥) مجرى (بعلبك) أو (ابن

عرس) . ولا يُقاس (٦) على الأول ، خلافاً للاخفش

، ولا على الثاني ، خلافاً للفرّاء (٧) .

(ش) أصل أحد عشر ، وإحدى عشرة : وحَدَّ عشر ، وواحدى عشرة ، فأبدلت

واوهما همزةً على غير قياس . ومن العرب من يقول (٨) : واحد عشر

وواحدة عشرة .

وَبِنِي عَجْزُ هَذَا الْعَرَكِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْوَاوِ ، وَبِنِي صَدْرِهِ لَوُقُوعِ

العجز منه موقع ثاء التانيث في (ثلاث عشرة) وأخواته ، ولشبهه بما هو

كذلك في البواقي إلا في صدري (٩) اثني عشر واثنى عشرة ، فإنهما أعربا

(١) في الأصل و (ح) : (اثني) ، وهو تحريف .

(٢) في (ح) : (وواحد) ، وهو تحريف .

(٣) " لا " : ساقطة من (ح) .

(٤) في (ظ) و (ح) : (أخواتها) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (منهما) ، وهو تحريف .

(٦) في (ظ) : (يقال) ، وهو تحريف .

(٧) في التسهيل ، والتذليل والتكميل : ٣ / ١٢٤ / ١ ، والمساعد : ٢ / ٨١

زيد قولهُ : " ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا في الشعر . " وليس

في الشرح أية إشارة إليه . وأغلب الظن أنه ما وقع في إحدى نسخ

التسهيل المتقدمة ، ثم عدل الشيخُ عنه . وانظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .

(٨) شرح الجمل : ٢ / ٣٢ ، والرّضي على الكافية : ٢ / ١٤٦ .

(٩) (في) : ليست في (ظ) :

لوقوع العجزِ منهما موقعَ النَّونِ ، وما قبلَ النَّونِ محلُّ إعرابِ (١) لابنائه ،
ولوقوع العجزِ منهما موقعَ النَّونِ لم يُضَافا ، كما لا يُضَاف ما فيه النون بخلاف
أخواتِهما ، فيقال : (أَحَدٌ شَرَكٌ) ، ولا يُقال : اثنا عشرَكَ .
وأستثقل اجتماعُ علامتي تأنيت في (ثلاثة عشرَ) ونحوه ، لا نهما
بلفظٍ واحدٍ ومعنى (٢) واحدٍ ، فإنَّ مدلولَ تاءِ (ثلاثة ، وعشرة) تذكير
المعدود ، فاتَّحدنا لفظاً ومعنى (٣) ، فكَرِهَ اجتماعُهما في شيئين كشيءٍ
واحد ، بخلاف (إحدى عشرة) فإنَّ علامته مختلفتا اللفظ والمعنى ،
أما اللفظ فظاهرٌ ، وأما المعنى ؛ فلانَّ (٤) ألف (إحدى) دالةٌ
على التأنيت ، وتاء (عشرة) دالةٌ على التذكير ، وكذا (٥) (واحدة عشرة) ،
فإنَّ علامته (٦) وإن اتَّحدتا لفظاً فقد اختلفتا معنى ؛ لأنَّ مدلولَ تاءِ
(واحدة) تأنيت ، ومدلولُ تاءِ عشرة تذكير ، فلم يكن اجتماعُهما كاجتماع
تاءِ ي (ثلاثة عشرة) .

والأجود فيما أُضيف من هذا المركب أن يبقى مبنياً ، كما يبقى
مع دخول الألف واللام عليه لاستواء الألف واللام والإضافة في الاختصاص
بالأسماء ، فيقال : (أَحَدٌ شَرَكٌ مع أَحَدٍ عَشَرَ زَيْدٍ) بالبناء ، كما يُقال :
(الأَحَدُ عَشَرَ مع الأَحَدِ عَشَرَ) . إلا أنَّ العربَ يُجمعون على بقاء البناءِ
مع الألف واللام . وحكى سيبويه (٧) عن بعض العرب إعرابَ المضافِ مع

(١) في (ظ) : (الإعراب) ، وهو تحريف .

(٢) في (ظ) : (ولمعنى) .

(٣) في الأصل : (وحكماً) ، وهو وهم .

(٤) في (ح) : (فإن) ، وهو تحريف .

(٥) " وكذا " : ساقط من (ظ) .

(٦) في الأصل : (علامته) ، وهو تحريف .

(٧) سيبويه : ١/٢٠٥ . قال : " وهي لغة رديئة " .

بقائه التركيب كقولك : (أجدَ شركَ مع أحدَ عشرَ زيدٍ) ، فيبقى الصدر مفتوحاً ، ويتغير آخر العجز بالعوامل ، كما يفعل بـ (بعلبك) إذا دعت حاجة إلى إضافته . والقياس على هذا [الوجه] (١) جائز عند الأخفش . (٢) وأجاز الفراء (٣) إضافة صدر العدد المركب (٤) إلى عجزه مزيلاً (٥) بناوئهما ، وأنشد : (٦)

كَلَّفَ مِنْ عَنَّاكِ وَشِقْوَتَيْهِ
بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

ولم يرد ذلك مخصوصاً بالشعر بل أجاز في النثر (٧) . وإلى هذين الوجهين أشرت بقولي : " وقد يجري ما أضيف منها مجرى بعلبك أو (٨) ابن عرس " .

-
- (٤) في (ظ) : (يغير) .
(١) تكملة من (ظ) و (ع) .
(٢) الرضي على الكافية : ١٥٥ / ٢ ، والهمع : ١٤٩ / ٢ .
(٣) معاني القرآن : ١٣٤ / ٢ ، والإنصاف : ٣٠٩ / ١ .
(٤) في الأصل و (ح) : (العدد والمركب) بإقحام الواو ، والتصويب من (ظ) و (ع) .
(٥) في (ظ) و (ع) : (مزيلاً) .
(٦) هو نفع بن طارق . وهما في معاني القرآن : ٣٤ / ٢ ، والحيوان : ٤٦٣ / ٦ ، والمذكر والمؤنث لابن الأثير : ٦٣٣ ، والمخصص : ١٠٢ / ١٧ ، ٩٢ / ١٤ ، والإنصاف : ٣٠٩ / ١ ، وشرح الجمل : ٣٣ / ٢ ، والبحر المحيط : ٤٢٣ / ٦ ، والعيني : ٤٨٨ / ٤ ، والهمع : ١٤٩ / ٢ ، والخزانة : ٤٣٠ / ٦ .
(٧) عبارة الفراء في المعاني تدل على أنه أجاز في الشعر فقط . في غير (ظ) : (في النثر والنظم) .
(٨) في (ظ) : (و) ، وهو تحريف .

(ص) : "ويا" الثماني في التركيب مفتوحة ، أو ساكنة ، أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة ، وقد تحذف في الإفراد ، ويجعل الإعراب في مثلها ، وقد يفعل ذلك (رباع ، وشناح ، وجوار) وشبهها . وقد يستعمل (أحد) استعمال (واحد) في غير تنييف . وقد يفني بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة . وتعريفه حينئذٍ نادر . ولا يستعمل (إحدى) نفي تنييف وغيره دون إضافة (١) . وقد يقال لما يستعمل مما لا نظير له : (هو أحد الأحدثين ، وإحدى الإحد) .

(ش) يُقال في تركيب ثمانية وعشرة : (ثمانية عشر) في التذكير ، و (ثمانية عشرة) في التانيث بفتح اليا ، و (ثمانية عشرة) بسكونها ، و (ثمان عشرة) بحذفها وبقا الكسرة دالة عليها ، و (ثمان عشرة) بحذفها لفظاً ونياً . ومن العرب (٢) من يفعل ذلك في الإفراد ويحرك النون بحركات الإعراب ، ومن ذلك قول الراجز (٣) :

(١) قال أبو حيان : (وقوله : ولا يستعمل (إحدى) في تنييف وغيره دون إضافة . لم يتعرض المصنف في شرحه لهذا الكلام ، وبعضه وهم ؛ لأن (إحدى) تستعمل في تنييف دون إضافة ، ألا ترى أنك تقول : إحدى وعشرون امرأة ، وتقول في المركب : إحدى عشرة جارية ، فقد استعملت (إحدى) في التنييف دون إضافة . وإصلاحه أن يقول : لا تستعمل (إحدى) في غير تنييف دون إضافة . فهذا حكم صحيح ، قال تعالى : ﴿ لِأَحَدِي الْكُبْرَى ﴾ [المدثر : ٣٥] ﴿ أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [القصص : ٢٦] . ولها شرط في الإضافة ، وهي أنها لا تضاف إلى العلم . . . التذييل والتكميل : ١٢٢/٣ ب . وانظر المساعد : ٨٤/٢ وما بعدها .

(٢) اللسان : (ثمن) ، والرضي على الكافية : ١٥٢/٢ .

(٣) البيتان بدون نسبة في الكشف : ٥١/٤ ، وشرح الكافية الشافية :

١٦٢٤/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٢٢/٣ ب ، والخزانة : ٣٦٥/٧ ،

واللسان : (ثمن) ، (ثمن) .

لَهَا ثَنَانًا أَرْبَعٌ حِسَانٌ
وَأَرْبَعٌ فَتَنُهَا ثَمَانٌ

ومثل قوله في ثمانٍ : (ثمانٌ) قولٌ بعض العرب (١) : (رِبَاعٌ)
في الرباعيِّ من الحيوانِ ، وهو ما فوقَ الثننيِّ ، ومثله (شَنَاحٌ) في الشَّاحيِّ ،
وهو الطَّويلُ ، ومثله قراءةُ بعض السَّلفِ : « رَمِينٌ فَوْقَهُمْ غَوَاشٌ » (٢) بضمِّ
الشَّينِ ، وروى أنَّ عبد الله بن مسعود [رضي الله عنه] (٣) قرأ :
« وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشآتُ » (٤) بضمِّ الرَّاءِ . وكلُّ هذا مُشارٌ إليه في ثَمَنِ
الكتابِ .

وقد يُستعمل (أحدٌ) استعمالٌ (واحدٍ) في غير تنييف ، من ذلك
قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٥)
ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٦) ، ومنه قولُ الشاعر (٧) :
وَقَدْ ظَهَرَتْ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

-
- (١) اللسان والتاج : (شَنَح) ، (رِبَع) .
(٢) الأعراف : ٤١ . وهي قراءة أبي الرَّجاء . المختصر : ٤٣ .
وراجع البحر المحيط : ٢٩٨/٤ .
(٣) زيادة من (ظ) و (ع) .
(٤) الرحمن : ٢٤ . وقرأ بها أيضاً الحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو .
المختصر ١٤٩ ، والبحر المحيط : ١٩٢/٨ . وراجع : ٢٩٨/٤ .
وفي (ظ) : (قرأ : والجوار . . .) ، وهو وهم .
(٥) التوبة : ٦ .
(٦) أول الا خلاص .
(٧) " ومنه قول الشاعر " : ساقط من (ظ) .
هو ذو الرمة . والنيهت في ديوانه : ١١٦٣/٢ ، والموشح : ٢٨٨ ،
والأصول : ٨٥/١ ، وابن يعميش : ١٢١/١ ، والتذليل والتكميل :
١٢٢٧/٣ ، والمسعودي : ٨٤/٢ ، والهمع : ١٥٠/٢ ، واللسان :
والتاج : (بهر) .

أراد [إلا] على واحد لا يعرف القمرا (١) ، ومثله قول الآخر (٢) :

إِذَا نَاقَةٌ شَدَّتْ بِرَحْلِ وَنَعْرَقٍ إِلَى أَحَدٍ بَعْدَى فَضَلَّ ضَلَالُهَا

وقد يُعني (أحد) بعد [نفي أو] (٣) استفهام عن (قوم ، أو نسوة) .

وَإِغْثَاؤُهُ . بعد نفي عن (قوم) كقوله تعالى : ﴿ فَمَا يُنْكُمُ مِنَ أَحَدٍ عَنَّهُ

حَاجِزِينَ ﴾ (٤) ، وإغثاؤه بعد استفهام عن (قوم) ما جاء في

الحديث من قول أبي عبيدة (٥) - رضي الله عنه - " يا رسول الله أَحَدٌ

خَيْرٌ مِنَّا " أصله (أحد) ، فحذف همزة الاستفهام ، وأوقع أحداً (٦)

موقع (قوم) . وإغثاؤه عن / نسوة كقوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ

لَسْتَنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ (٧) . وحقه إذا أغنى عن (قوم) ،

أو نسوة) أن يكون منكراً ، وقد ندر تعريفه في قول الشاعر (٨) :

وَلَمَّا يَظْلِمُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَمْرٍوَمَا عَمْرٍو مِنَ الْأَحَدِ

قال اللحياني (٩) : قالوا : (ما أنت من الأحد) ، أي من الناس .

وأشد هذا البيت .

(*) زيادة من (ظ) و(ح) .

(١) "أراد ... القمرا" بأخر في (ظ) ، فجعل بعد البيت التالي .

(٢) هو أوس بن حجر . والبيت في ديوانه : ١٠٠ ، والمحتسب : ٢/٢٠١ .

(٣) تكملة من النسخ الأخرى .

(٤) الحاقة : ٤٧ .

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد : ١٠٦/٤ ، وتفسير ابن كثير عند قوله تعالى :

(الذين يؤمنون بالغيب) . البقرة : ٣ .

(٦) في الأصل و (ح) : (واحد) ، وهو تحريف .

(٧) الأحزاب : ٣٢ .

(٨) البيت بدون نسبة في التهذيب : ١٩٧/٥ ، وضم اللسان (وحد) ، والمساعد :

٨٤/٢ ، وشرح التصريح : ٢/٢٠٠ ، والتذيل والتكميل : ٣/١٢٧/ب .

(٩) اللسان : (وحد) . وفيه : " قال اللحياني : قال الكسائي :

ما أنت ... " .

ويقال للموصوف بعدم النظر . : " هو أحد الأَحَدَيْن " و " إحدى
الإحدِ (١) ، أي : الدواهي المقول لكل واحدة منها (٢) : لا نظير لها .
قال الراجز : (٣)

حَتَّى اسْتَأْتَرُوا بَيْنِي إِحْدَى الْإِحْدِ
لَيْثًا هَزَبْرًا (٤) ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِ

(ص) " ويختص (أحد) بعد نفي محضي ، أو نهي ، أو
شبههما ، بعموم (٥) مَنْ يعقل لازم الإفراد والتذكير ،
ولا يقع في إيجاب يراد به العموم ، خلافاً للبرد . ومثله :
عَرِيْبٌ ، وَدَيَّارٌ ، وَشَفْرٌ ، وَكَتِيْعٌ ، وَكَرَّابٌ ، وَدُعُوِيٌّ ، وَنَسِيٌّ ،
وَدَارِيٌّ ، وَدُورِيٌّ ، وَطُورِيٌّ ، وَطُوْثِيٌّ (٦) ، [وَطُوْوِيٌّ ،
وَطَاوِيٌّ] (٧) ، وَدِيْبِيٌّ ، وَدِيْبِيْجٌ ، وَدِيْبِيْجٌ ، وَأَرِيْمٌ ،
وَأَرِيْمٌ ، وَوَابِرٌ ، وَوَابِرٌ (٨) ، وَتَامُوْرٌ ، وَتَامُوْرٌ (٩) .
وقد يُغني عن نفي ما قبل (أحد) نفي ما بعده ،
إِنْ تَضَمَّنَ ضَمِيْرَهُ ، أَوْ مَا يَقُوْمُ مَقَامَهُ . وقد لا يصحب
(شَفْرٌ) نفيًا ، وقد تَضَمَّنَ شَيْئُهُ .

(١) نفس المصدر السابق . وحكاه أبو حيان (٣/١٢٧/ب) عن ثعلب .

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (منهما) وهو تحريف .

(٣) هو الرار النقصي . والبيتان في الأغاني : ٣١٧/١٠ ، والبحر المحيط :

٣١٩/٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/١٢٧/ب ، والمساعد : ٨٥/٢ ،
والخزانة : ٣٤٧/٧ .

(٤) في الأصل و (ح) : (لشاهدين ذا) ، وهو تحريف .

(٥) في (ظ) : " بعد نفي أو شبهه بعموم .. " .

وفي (ح) : (لعموم) ، وهو تحريف . (نعي) : ليس في (ظ) .

(٦) " طُوْثِيٌّ " : ساقط من (ظ) . وفي التاج (طوَأ) : " .. (طوْثِيٌّ) "

بالضم ، كذا هو مضبوط في النسخ ، لكن مقتضى اصطلاحه الفتح .

(٧) تكملة من (ع) . وفي اللسان (طَأ) : " وإنما يكون من هذا الباب "

(ش) لا يُراد بـ (أحد) في نحو: (ما فيها أحد) إلا من يعقل على سبيل
 الشمول والإحاطة؛ ولذلك لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يُؤنث، ولا يُعرّف؛ لأنه
 قصد به حالة واحدة فاستغنى عن علامة تدل على غيرها. ولا يكون إلا
 بعد نفي محض (١)، نحو: * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ * (٢)، أو نهي،
 نحو: * وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ * (٣)، أو ما يشبه النفي المحض، نحو (٤) :
 * هَلْ تَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ * (٥)، ونحو: (قلما يقول ذلك أحد إلا زيد،
 وليتني أسمع أحداً يتكلم)؛ لأنَّ المعنى: لا أسمع أحداً يتكلم. ذكره الفراء
 في كتاب الحد (٧).

وقيدت النفي بالمحض احترازاً من (أليس، وما زال) ونحوهما.

=== (طَوْوٌ وَيِّ) الهمزة قبل الواو على لغة تميم . وطاوي غير

مهموز عن اللحياني، أمالي القالي: (١/٢٥١).

(٨) في الأصل و (ح) : (واتن)، وهو تصحيف، والتصويب من
 (ظ) و (ع).

(٩) تأمور : بهمز وبدونه . وتومور : رواها القالي عن اللحياني .

الأمالي : (١/٢٥١) . وضبطت في (ظ) مهمموزة،
 ولعلها ك (تأمور) بهمز وبدونه .

(١) " محض " : ليس في (ظ) .

(٢) الإخلاص : الأخيرة .

(٣) الحجر : ٦٥ .

(٤) في (ظ) : (أو بعد استفهام يشبه النفي، نحو...) انظر التصهيد ص ٦ وما بعد

(٥) مريم : الأخيرة .

(٦) كذا في الأصل و (ح) و (ع)، بين معنى المثال الثاني، ولم يبين معنى الأول .

(٧) التذليل والتكميل : ٣/١٢٨/أ، والمساعد : ٨٥/٢ وما بعدها .

وكتاب الحد يسمى الحدود أيضاً انظر الفهرست : ٧٤ .

وأشرتُ بشبه النَّهْيِ إِلَى قولِ الْفَرَّاءِ فِي كِتَابِ الْحَدِّ (١) : " لَا ضَرْبَ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ " . وساقه سياقاً يشعر بشهرته . والمعنى فيه : لا يقل أحد ذلك (٢) .

(٣)
وأجاز المُرَدَّ إيقاعه في الإيجاب المراد به العموم ، نحو : [جاء] كُلُّ أَحَدٍ (. ومنع ذلك غيره . ذكر ذلك السمراني في باب (كان) من شرح الكتاب (٤) .

ويساوي أحداً في جميع ما نُسِبَ إليه (عريب) وما ذُكِرَ بعده ،
ومن شواهدهما قولُ الشاعر : (٥)

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا
لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا

لَيْسَ أَيَّامِي وَإِيَّاسًا
كِ وَلَا تَخْشَى رَقِيبًا

وقولُ الْعَجَّاجِ : (٦)

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ

وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ

ويروى : طُورِيٌّ .

(١) نفس العاشية السالفة .

(٢) " ونحو : قلما يقول ذلك أحد . . ولا يقل أحد ذلك " : ليس

في (ظ) . انظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .

(٣) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٤) الشرح : ١/١٦٤/أ .

(٥) نُسِبَ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْعَرَجِيِّ . وهما في ديوان عمر : ٤٣١ ،

و ديوان العرجي : ٦١ ، وسيبويه : ١/٢٨١ ، والمقتضب : ٣/٩٨ ،

والأصول : ١١٨/٢ ، ٢٨٦ ، والمنصف : ٣/٦٢ ، وابن يعيش :

٣/٧٥ وما بعدها ، ١٠٧ ، والتذيل والتكميل : ٣/١٢٨/ب ،

والخزانة : ٥/٣٢٢ .

(٦) البيتان في ديوانه : ٣١٩ ، وأما اللي القالي : ١/٢٥١ ، والسقط : ١/٥٦٦ ،

والمنصف : ٣/٦٢ ، والإنصاف : ١/٢٧٤ ، والتذيل والتكميل : ٣/١٢٨/ب ،

والخزانة : ٣/٣١١ ، واللسان : (طور) ، (طأي) .

والبيت الشاهد في النوادر : ٥٥٨ ، والمخصص : ١٠/١٢١ .

ومن شواهد (أرم) (١) :

تِلْكَ الْقُرُونُ وَرِثْنَا الْاَرْضَ بَعْدَهُمْ

فَمَا يُحَسُّ عَلَيْهَا مِنْهُمْ أَرْمٌ

وأُشْد ابن الأعرابي (٢) :

يَمِينًا أَرَى مِنْ آلِ زَيْنَانَ وَابِرًا

فَيَفْلَتُ مِنِّي دُونَ مَنْقَطَعِ الْحَبْلِ

وأُشْد غيره (٣) :

أَجَدَّ الْحَيِّ فَأَحْتَمَلُوا سِرَاعًا

فَمَا بِالْأَدَارِ بَعْدَهُمْ كَتِيْعٌ

ومثال ما أغنى فيه نفي ما بعد (أحد) عن نفي ما قبله لتضمن ضمير

(أحد) قول الشاعر (٤) :

إِذَا أَحَدٌ لَمْ يَعْهِنَّ شَأْنُ طَارِقٍ

لِعُدْمِ فَإِنَّا مَوْءُ ثَرَوْهُ عَلَى الْاَهْلِ

ومثال ما أغنى فيه عن تقدم المنفي تضمن ما بعد (أحد) لقائم مقام ضميره قوله (٥) :

وَلَوْ سَأَلْتِ عَنَّا نَوَارٍ وَقَوْمَهَا

إِذَا أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ

أراد : لم تنطق شفاه ، فأقام الألف واللام مقام الضمير .

(١) البيت بدون نسبة في أمالي القاضي : ٢٥٠ / ١ ، والسمط : ٥٦٥ / ١ ،

والتذييل والتكميل : ١٢٨ / ٣ ب ، واللسان : (أرم) .

(٢) البيت بدون نسبة في أمالي القاضي : ٢٥٠ / ١ ، والسمط : ٥٦٦ / ١ ،

والتذييل والتكميل : ١٢٨ / ٣ ب ، والخزانة : ٣٦٠ / ٢ .

(٣) في (ظ) و (ع) : (شيبان) . وفي (ح) : (واهر) ، وهو خطأ .

(٤) هو بشر بن أبي خازم . والبيت في ديوانه : ١٢٩ ، وأمالي القاضي :

٢٥١ / ١ ، والسمط : ٥٦٧ / ١ ، ومعجم البلدان : (شبوة) ، و

والتذييل والتكميل : ١٢٨ / ٣ ب ، والخزانة : ٣٥٨ / ٢ .

(٥) في (ظ) : (إن ظعنوا كتيع) .

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٢٨ / ٣ ب .

(٧) في (ظ) و (ع) : (قول الشاعر) .

هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٣٣٠ / ٢ برواية :

" إِذَا لَمْ تَوَارِ النَّاجِدَ الشَّفَتَانِ " وعليها يفوت الاستشهاد .

وهو برواية الشرح في التذييل والتكميل : ١٢٨ / ٣ ب .

ومثال استعمال (شَفَر) في جملة خالية من نفي قول الشاعر (١) :
فَوَاللَّهِ مَا تَنَفَّكَ^(٢) مِنَّا عَدَاوَةٌ وَلَا مِنْهُمْ مَا دَامَ مِن نَعْلِنَا شَفَرُ

(ص) فصل : لا يُثنى ولا يُجمع من أسماء العدد المفتقرة

إلى تمييز إلا مائة وألف . واختص الألف بالتمييز به

مطلقاً ، ولم يُتميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة

وأخواتها .^(٣)

(ش) انفراد (٣) الألف من أسماء العدد المفتقرة إلى التمييز بأن لم توضع (٤)

لشيء من مجموعات لفظ يُغني عن جمعه ، فجرى على قياس الأسماء

في الجمع مفسراً كان ، نحو : (ثلاثة آلاف) ، أو غير مفسر ، نحو :

لَوْ هُمُ الْوَفَّ^(٥) . وشاركته المائة في عدم وضع ما يُغني عن التثنية

فقليل : مائتان ، كما قيل : ألفان .

واستغني في الثلاثة وأخواتها عن التثنية والجمع ؛ لأن لكل واحد

منها لفظاً يُغني عن التثنية إن قصِدَتْ ، وعن الجمع إن قصِدَ ، كالعشرة

والعشرين فإنهما أغنيا عن تثنية خمسة وجمعها ، وكالعشرين والأربعين

فإنهما أغنيا عن تثنية عشرة وجمعها .

وللمائة شبه بالثلاثة وأخواتها في أن لها لفظاً يُغني عن جمعها ،

وذلك اللفظ هو الألف ، [ولها شبه بالألف]^(٦) في إهمال ما يُغني عن

(١) هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم . والبيت في غاية المطالب

: ٨٢ ، وأمالى القالي : ٢٥١/١ ، والسمط : ٥٦٦/١ ، والتذييل

والتكميل : ١٢٨/٣ ب .

(٢) في الأصل : (تنفك) ، وهو تحريف ، (*) في غير (ظ) : (أخواتها)

(٣) في (ح) (انفراد) وهو تحريف .

(٤) كذا في الأصل و (ح) و (ع) وفي (ظ) غير منقوطة ، وحقه : (بوضع) .

(٥) البقرة : ٢٤٣ .

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .

جمعها إن لم تكن عشرة ، فإن (١) كانت عشرةً فله ألفٌ ، فألفٌ من مائة
كمائة من عشرة . فلما لم تكن المائة كالألف في عموم إهمال ما يُغني عن
الجمع ، ولا كعشرة في عموم وضع ذلك ، وسيطاً مرها ، فأفردت ك (خمسمائة)
وجُمعت ك (ثلاث مئتين) .

واختصَّ الألفُ بأنَّ تُمَيِّزُ به الثلاثةُ وأخواتها [ك (ثلاثة آلاف) ،
وأحد عشرَ وعشرونَ وأخواتهما] (٢) ك (أحد عشرَ ألفاً ، وعشرين ألفاً ،
ومائة ألفٍ) ، وما تفرَّعَ منهما ك (مائة ألف ، ومائتي ألفٍ ، وألف ألفٍ ،
ومائة ألف ألفٍ) . وإلى هذا وأمثاله أُشرتُ بقولي : " واختصَّ الألفُ
بالتَّمييزِ به مطلقاً " .

ثمَّ قلتُ : " ولم يَمَيِّزْ بالمائةِ إلا / ثلاثٌ وإحدى عشرةً وأخواتهما " ١٣٦/أ
فنبَّهتُ بذلك على أنَّه يُقالُ : [ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة ، وعلى أنَّه
يُقالُ] (٣) : إحدى عشرة مائةً واثنان عشرة مائةً إلى تسع عشرة مائةً ،
ولا يُقالُ : عشر مئتين (٤) ، ولا عشرون مائةً ، استغناءً بالألفِ والألفين .
ومن تَمييزِ المركَّبِ بمائة قولُ جابرٍ - رضي الله عنه [(٥) :
" كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً " (٦) يعني أهلَ الحُدَيْبِيَّةِ . وفي حديثِ البراءِ (٧)
- رضي الله عنه - " كُنَّا يَوْمَ الحُدَيْبِيَّةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً " .

-
- (١) في (ظ) : (وإن) .
(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) ، وفي (ع) : (وأخواتها) ، وهو تحريف .
(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٤) في الأصل و (ح) و (ع) : (مائة) ، وهو تحريف .

- (٥) تكلمة من النسخ الأخرى .
(٦) البخاريُّ باب " غزوة الحديبية " من كتاب " المغازي " : ١٥٧/٥ .
(٧) البخاريُّ : باب " غزوة الحديبية " من كتاب " المغازي " : ١٥٦/٥ .
وانظر التكميل والتذيل : ١٣٠/٣ ب .

(ص) وَإِذَا قُصِدَ تَعْرِيفُ الْعَدَدِ أُدْخِلَ حَرْفُهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا
غَيْرَ مَفْسَّرٍ أَوْ مَفْسَّرًا بِتَمْيِيزٍ ، وَعَلَى الْآخِرِ إِنْ كَانَ مُضَافًا ،
أَوْ عَلَيْهِمَا شُدُوزًا لَا قِيَاسًا ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ . وَيُدْخَلُ
عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي إِنْ كَانَ مَعْطُوفًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ ،
وَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا . وَقَدْ يُدْخَلُ عَلَى
جُزْأَيْهِ بَضْعًا . وَعَلَيْهِمَا وَعَلَى التَّمْيِيزِ بِقُبْحٍ .

(ش) دَخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْعَدَدِ الْمَفْرُودِ غَيْرِ مَفْسَّرٍ أَوْ مَفْسَّرًا بِتَمْيِيزٍ
نَحْوُ : (خُذِ الْمِائَةَ ، وَدَعْ الْأَلْفَ بِرَهْمًا) ، وَهَذَا عَلَى لُغَةِ مَنْ
لَا يُضِيفُ عَوِيلَ فِيهَا ذُو الْأَلْفِ وَاللَّامَ مُعَامَلَةَ الْعِنُونِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ
ابن كَيْسَانَ (١) . وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُ حُدَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - " يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السِّتْمَاءَةِ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ " (١)

وَسَالِ دَخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْآخِرِ إِنْ كَانَ الْعَدَدُ مُضَافًا قَوْلُ
ذِي الرُّمَّةِ (٢) :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ

وَقُلْتُ : " عَلَى الْآخِرِ " ، وَلَمْ أَقُلْ : عَلَى الثَّانِي ؛ لِتَنَاوُلِ ذَلِكَ مَا
تَضَمَّنَ إِضَافَةً وَاحِدَةً وَمَا تَضَمَّنَ إِضَافَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، نَحْوُ : (قَبِضْتُ خَمْسِينَ مِائَةً
أَلْفِ الدِّينَارِ) (٣)

وَرَوَى الْكَوْفِيُّونَ (٤) إِدْخَالَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْعَدَدِ الْمُضَافِ

(١) انظر ما سلف ص ١١٤ .

(٢) البهت في ديوانه : ١٢٧٤/٢ ، والمقتضب : ١٧٤/٢ ، ١٤٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٩٠/١ ، وكلمة الإيضاح : ٦٩ ، والمخصص :
١٢٥ ، ١٠٠/١٧ ، والتذليل والتكميل : ١٣٠/٣ ، ١/١٣٠ ، والمساعد :

٣٩٢/١ ، والبهج : ١٥٠/٢ .
بلاقع : جمع بَلَقَعَ ، وهو المكان الخالي .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (دينار) ، وهو تحريف .

(٤) حكى ذلك الفارسي عن الكسائي ، وحكاه أبو زيد عن قوم من العرب ليسوا
فصحاء ، التذليل والتكميل : ١٣٠/٣ ، والمساعد : ٩٠/٢ .

إلى ما فيه الألف واللام كقولك : (قبضت العشرة الدنانير ، واشتريت
الخسة الأثواب) . وهذا (١) شاذٌ ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه .

ومثال دخول حرف التعريف على المعطوف والمعطوف عليه قول الشاعر : (٢)

إذا الخَمْنُ والخَمْسِينَ جاوزتَ فارتَقِبْ قُدوماً على الأُمواتِ غيرَ بعيدِ

ومثال دخوله على أول جزأي المركب قول النبي (٣) - صلى الله عليه وسلم -

لعمري - رضي الله [عنه] (٤) - : " إن كُنتَ صائماً فصم الثلاث عشرة

والأربع عشرة والخمسة عشرة " أي : صم يوم الثلاث عشرة ليلةً ، ويوم الأربعاء

عشرة (٥) ليلةً ، ويوم الخمسة عشرة ليلةً ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه

مقامه ، ولولا ذلك لقال : فصم الثلاثة عشر والأربعة عشر والخمسة عشر ؛

لأنَّ المصوم فيه اليوم لا الليلة .

وروى بعض الكوفيين (٦) دخول حرف التعريف على جزأي المركب .

وهو ضعيف . وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائداً .

وروى بعضهم (٦) أيضاً دخوله عليهما وعلى التمييز ، وهو أبعدُ

من الذي قبله . ويوجهه أيضاً بزيادة حرف التعريف مرتين ، ولا يستعمل

منه إلا ما سُمِعَ ، فبُجِّحاً به مُنبِّهاً على ضعفه وقبحه .

(١) في النسخ الأخرى : (هو) .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٢٠ / ٣ ب ، والجمع :

١٥٠ / ٢ ، وشفاة الحليل : ٦٠٩ / ٢ .

(٣) الحديث بهذا اللفظ في مجمع الزوائد : باب " صيام ثلاثة أيام

من كل شهر " من كتاب " الصيام " : ١٩٥ / ٣ .

(٤) تكملة من النسخ الأخرى .

(٥) " والخمسة عشرة ، أي . . الأربعاء عشرة " : ساقط من (ظ) .

(٦) انظر ما سلف ص ١٤٠ ، وكان رواها هناك عن البغداديين .

(ص) : فصل " [حُكْم] (١) العدد المميّز بشيئين في التركيب

لمذكرهما مطلقاً إِنْ وُجِدَ العقل ، وإلا فلسابقتها بشرط
الاتصال ، ولمؤنّسهما إِنْ فُصِلَا ب (بين) وُعِدِمَ العقلُ .
ولسابقتهما في الإضافة مطلقاً .

والمرادُ ب (كُتِبَ لعشرِ بينَ يومٍ و ليلةٍ) : عشرُ لِمِسالٍ
وعشرةُ أَيامٍ ، وب (اشتريتُ عشرةً بينَ عهدٍ وأمةٍ) : خمسةُ
أعبدٍ وخمسةُ آمٍ . (٢)

(ش) تقول : (عندي خمسةُ عشرَ عبداً وجاريةً ، وخمسةُ عشرَ جاريةً وعبداً) ، فتجعل
الحُكْمَ للمذكر ، قَدِّمته أو أَخَّرته ، وكذا تفعلُ أبداً بكلِّ مركَّب من عدد (٣)
مَنْ يعقلُ إذا مَيِّزَ بمذكرٍ ومؤنّثٍ ، مُتَّصِلاً كان المميّز كما هو في العسال
المذكور ، أو مُنْفَصِلاً ب (بينَ) كقولك : (عندي خمسةُ عشرَ بينَ رجلٍ
وامرأةٍ ، وخمسةُ عشرَ بينَ امرأةٍ ورجلٍ) .

وتقول : (نَحَرْتُ خمسةَ عشرَ جَمَلاً وناقَةً في خمسةَ عشرَ يوماً و ليلةً) ،
و (رَكِبْتُ خمسَ عشرةَ (٤) ناقةً و جَمَلاً في خمسَ عشرةَ ليلةً ويوماً) ، فتجعل
الحُكْمَ لسابقتهما ، مذكراً كان أو مؤنّثاً ، وكذا تفعلُ أبداً بكلِّ مركَّب
من عدد ما لا يعقلُ إذا اتَّصلَ بمتيِّزه ، والمميّزُ مذكرٌ ومؤنّثٌ .

وتقول : (عندي (٥) ستُّ عشرةَ بينَ ناقةٍ و جَمَلٍ ، واشتريتُ ستَّ عشرةَ
بينَ كَبْشٍ و نَعْجَةٍ) ، فتجعل الحُكْمَ لمؤنّسهما ، قَدِّمته أو أَخَّرته ، إذا انفصل
التميُّز ، وكان مالا يعقلُ . والمرادُ في الحالين أَنَّ نِصْفَ العددِ المذكورِ
ذكورٌ ، ونِصْفُهُ (٦) إناثٌ .

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) في (ظ) : (إماء) .

(٣) في الأصل : (بغداد) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل : (خمسة عشر) ، وهو تحريف .

(٥) " عندي " ساقط من (ظ) .

(٦) في الأصل : (نصف) بإسقاط الهاء .

وهكذا أبدأ في غير الليالي والأيام . فأما فيهنّ فالعدد المذكور
لليالي ، والأيام مثله ، فإذا قلت : (كُتِبَ لعشرين يومٍ وليلةٍ) فالمراد :
عشر ليالٍ وعشرة أيامٍ . هذا كله معنى كلامٍ سببويه . (١)

وتقول : (عندي عشرة أعبدٍ وجوارٍ ، وعشر جوارٍ وأعبدٍ) ، فتجعل
الحكم عند الإضافة للسابق من المميزين ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير
عاقلاً .

ولا يكون مميّزاً (٢) هذا النوع أقل من ستة ، ولا تتها إذا كانا أقل
من ستة كان أحدهما أقل من ثلاثة ، والخمسة وأخواتها لا تُضَافُ
إلى / أقل من ثلاثة ، ولا فرق في ذلك بين أن يتصل المضاف إليه بالمضاف
أو ينفصل بعطف .

(ص) فصل : بؤرّخ بالليالي لسبقها ، فيقال أول الشهر :

كُتِبَ لا أول ليلةٍ منه ، أو لغرته ، أو مهله ، أو مستمهله ، ثم

لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون إلى العشر ، ثم خلت

إلى النصف من كذا ، وهو أجود من لخمس عشرة خلت (٣)

أو بقيت ، ثم لا ربع عشرة بقيت ، إلى عشر بقيت إلى ليلة

بقيت ، ثم لا خير ليلةٍ منه أو سلخه أو أنسلخه . [ثم لا خير

يومٍ منه أو سلخه أو أنسلخه] (٤) . وقد تخلف التأ

النون أو بالعكس .

(ش) لا ريب في أنّ أول الشهر ليلةٍ وآخره يومٌ ، وقد علم أنّ لكل ليلة يوماً

يتلوها ، فلذلك استغني في التاريخ بالليالي عن الأيام ، فإذا قيل :

(كُتِبَ لخمس خلون) فمعناه : لخمس ليالٍ خلون ، فقصدت الليالي ،

وسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها .

(١) سببويه : ١٧٤ / ٢ .

(٢) " ولا يكون " مكررة في (ظ) . وفي الأصل و (ح) و (ع) : (مميّز) .

(٣) في (ظ) : (و من ح خمس) .

(٤) تكلمة من (ظ) و (ع) .

وقد توهم قوم^(١) أن هذا الكلام قد غلب فيه الموه^٢ تث على المذكر .
 وليس ما توهموه^(٢) بصحيح ، لأن التّغليب إنّما هو في لفظ يعم القبيلين ،
 ويجرى عليهما معاً حكم أحدهما كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ
 اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(٣) وكقوله تعالى بعد خطاب^(٤)
 نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ
 أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾^(٥) وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ
 مَاءٍ فَمِنْهُمْ ﴾^(٦) فأعاد ضمير الذكور العقلاء على (كُلِّ دَابَّةٍ) على سبيل التّغليب .
 وقالوا فيما فوق العشر : خَلَّتْ ، وَبَقِيَتْ ، لِأَنَّ مَسِيرَهُ لَيْلَةٌ مَقْدَرَةٌ
 ، وَلَوْ ذُكِرَتْ^(٧) لَكَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا هَكَذَا فَجِيءَ بِهِ مَعَ تَقْدِيرِهَا عَلَى مَا كَانَ
 يَنْبَغِي لَهُ مَعَ ذِكْرِهَا .

وقالوا في العشر وأخواتها : خَلَوْنَ وَبَقِيْنَ ، لِأَنَّ مَسِيرَهَا نَسِي
 التّقدير جمع موه^٢ ، ولو ظهر لكان بـ (خَلَوْنَ ، وَبَقِيْنَ) أولى من (خَلَّتْ
 وَبَقِيَتْ) ، لِأَنَّ النَّوْنَ نَصٌّ فِي الْجَمْعِيَّةِ وَالتَّائِيَةُ ، وَالتَّاءُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ .
 ولما استمرّ هذا الاستعمال في التّاريخ حمل غيره عليه ، فقبل في
 الكثرة : (الجذوع انكسرت) ، حملاً على (لإحدى عشرة خَلَّتْ) ،
 وقبل في القلة : (الأجداع أنكسرن) ، حملاً على (لعشر خَلَوْنَ) .
 وهذا إنّما هو على مراعاة^(٨) الأُحسن ، ولو عكس العمل في التّاريخ
 وغيره لجاز .

(١) منهم الزّجاجي . الجمل : ١٤٥ . وانظر شرحه لابن عصفور : ٢/٧٨ .
 (٢) في (ظ) : (توهمه) .
 (٣) هود : ٧٣ . " قالوا " : ليست في النسخ الأخرى .
 (٤) " بعد خطاب " : مكررة في الأصل .
 (٥) الأحراب : ٣٣ .
 (٦) النور : ٤٥ . (٧) في غير (ظ) : (العشرة) .
 (٧) في غير (ظ) : (ذكر) .
 (٨) في الأصل رُسِمَتْ : (مراعات) .

(ص) "فصل : يُصاغ موازنٌ (فاعل) من اثنين إلى عشرة
بمعنى بعض أصله ، تُفرد ، أو يُضاف إلى أصله ، وينصبه (١)
إن كان اثنين ، لا مطلقاً ، بخلافاً للأخفش .
ويُضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر
بأصله ، أو يُعطف عليه العشرون وأخواته ، أو تُركَّب
معه العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه أو مضافاً
إلى المركب المطابق له . وقد يُعرب الأول مضافاً
إلى الثاني ، مبنياً عند الاقتصار على (ثالث عشر) ونحوه .
ويُستعمل الاستعمال المذكور في الزائد على عشرة (الواحد)
مجمعولاً حادياً ."

(ش) صَوِّغُ موازنٍ (فاعل) من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين :
أحدهما : أن يكون بمعنى بعض أصله ، أي بمعنى بعض ما صيغ
منه ، ويُستعمل مفرداً ك (ثالث) إلى (عاشر) ، ومضافاً إلى أصله ك
(ثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة) .
وأجاز الأخفش (٢) تنوينه والنصب به . وما ذهب إليه غير مرضي ؛
لأن موازن (فاعل) المشار إليه إذا أُريد به معنى بعض لا فعل له ،
إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول : " ثنيت الرجلين " إذا كنست
الثاني منهما ، فمن قال : (ثانٍ اثنين) بهذا المعنى عُذر ؛ لأن ليسه
فِعْلاً ، ومن قال : (ثالث ثلاثة) لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له .

(١) في الأصل : (وينصب) ، وهو تحريف .
وفي (ع) سقط اللفظ مع ما سقط منها في هذا الموضع .
(٢) قال أبو حيان : " وهذا المذهب عزاه المصنف إلى الأخفش ، وعزاه
أصحابنا إلى ثعلب ، وعزاه صاحب البدیع إلى الكسائي ، وعزاه صاحب
الإنصاح إلى الكسائي وقُطْرُب " التذييل : ١٢٣/٣ ب . وانظر المخصص
١٠٩/١٢ ، وشرح الجمل : ٤٠/٢ ، والهمع : ١٥١/٢ .

والمعنى الثاني : [أَنْ] (١) يكون موازن (فاعل) المصوغ

من ثلاثة إلى عشرة بمعنى : جاعل ما تحت أصله معدوداً به ، نحو :
(هذا ثالثُ اثنين) ، أي جاعلُ اثنين بنفسه ثلاثة . فلك في هذا
أَنْ تُضيفه وَأَنْ تُتَوَّنَه ، وتنصب به ، لانه اسمُ فاعل فعلٍ مستعمل ، فإنه
يُقال : (ثَلَاثُ الاثنين) ، إلى (عَشْرُ التسعة) .

ومضارعُ (رَبَعَ ، وَسَبَّعَ ، وَتَسَعَ) مفتوحُ العين ، ومضارعُ البواقسي

مكسورها .

ولم يُستعمل بهذا [المعنى] (٢) (ثَانٍ) فيقال : هذا ثانٍ واحداً ،

بمعنى : جاعلٌ واحداً بنفسه اثنين ، بل استعمل (ثَانٍ) بمعنى :
بعضي اثنين .

ويُقال : (تاسِعُ تسعةَ عشرَ ، وتاسعةُ تسعَ عشرةَ) إلى (حادي

أحدَ عشرَ ، وحاديةُ إحدى عشرةَ) . وإلى هذا أشارت بقولي : ويُضاف
المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركَّب المُصدَّر بأصله . أي ، يُضاف تاسِعُ
إلى المركَّب المُصدَّر بـ (تسعة) ، وحادي إلى [المركَّب] (٢) المُصدَّر بـ
(أحد) ، وكذلك ما بينهما .

ثم قلتُ : " أو يُعطف عليه العشرون وأخواته " فأشرتُ إلى أنه
يُقال : (التَّاسِعُ والعشرون ، والحادي والعشرون ، والتَّاسِعُ والتَّسعون ،
والحادي والتَّسعون) . وكذا ما بين التَّاسِعِ والحادي فيما بين التَّسعين
والعشرين .

(١) تكلمة من (ط) .

(٢) تكلمة من (ط) و (ع) .

ثم قلت : " أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه " فأشرت إلى أنه يُقال : (التاسع عشر ، والحادي عشر) ، فيبنى الصدر والعجز كما بُني الصدر والعجز من (سبعة عشر) ، ويُجعل عجز هذا المركب / في التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتهما (١) .
ويعطى صدره ما لاسم فاعل من لحاق التاء في التأنيث ، وسقوطها في التذكير . ثم إن هذا المركب يُقتصر عليه غالباً كما يُقتصر غالباً على (ثالث) ونحوه . (٢)

(٣)
وقد يُضاف هذا المركب إلى المركب المُصدر بأصل ما صُدِّر به المضاف ، فيقال : (هذا حادي عشر أحد عشر ، وثاني عشر اثني عشر) إلى (تاسع عشر تسعة عشر) ، وإلى هذا أشرت بقولي : " أو مضافاً إلى المركب المطابق له " فأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما ، وكلاهما مبني .

وقد يُقتصر على صيغة فاعل وتاليه مضافاً ومضافاً إليه مع إعراب الأول وبناء الثاني على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل ، فيقال : (هذا ثالث عشر ، ورأيت ثالث عشر ، ومررت بثالث عشر) ، يرفع (ثالث) ونصبه وجره ، وبناء (عشر) على تقدير : ثالث ثلاثة عشر ، فحذف الصدر ونوي بقاؤه ، فاستصحب بناء (٤) العجز . وهذا شبيه بقول من قال : (لا حول وقوة) (٥) إلا بالله العلي العظيم (٦) على تقدير (ولا قوة) [بالتركيب] (٧)

- (١) في (ظ) و (ع) : (وأخواتها) .
(٢) في (ظ) : (كما أن ثالثاً ونحوه يقتصر عليه غالباً) . انظر التمهيد ص : ٦ .
(٣) منع ذلك الكوفيون . انظر الإنصاف : ٣٢٢ / ١ .
(٤) في الأصل و (ح) : (فاستصحب البناء بناء العجز) بإقحام لفظ (البناء) .
(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (ولا قوة) بإقحام (لا) .
(٦) " العلي العظيم " : ليس في (ظ) .
(٧) تكلمة من (ظ) و (ع) . وفي الأصل و (ح) : (بالبناء) بإقحام الياء .

البناء^(*)، ثم حذف (لا) ، ونوى بقاءها ، فاستصحب البناء .

ويستعمل استعمالَ فاعلِ المصوغ من اثنين وأخواته واحدٌ مجعولاً^(١) حادياً ، وواحدةٌ مجعولةٌ حاديةٌ ، فيقال في التركيب : (حادي عشر ، وحادية عشرة) ، ومع عطف عشرين وأخواته : (الحادي والعشرون ، والحادية والعشرون) . وهذا زيادةٌ بيانٍ لما تقدّم من ذكر^(٢) ذلك .
(ص) " وإن قُصِدَ بـ(فاعل) المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعل الذي تحت أصله معدوداً به استعمال مع المَجْعُول استعمال جاعل ؛ لأنَّ له فعلاً . وقد يُجاوز بسببه العشرة ، فيقال : (رابع ثلاثة عشر ، أو رابع عشر ثلاثة عشر) ، ونحو ذلك ، وفاقاً لسيبويه بشرط الإضافة .

وَحُكْمُ فاعلِ المذكورِ في الأحوالِ كُلِّها بالنسبةِ إلى

التذكيرِ والتأنيثِ حُكْمُ اسمِ الفاعلِ . "

(٣) (ش) قد تقدّم في شرح أول شطري الفصل^(٤) أن موازن (فاعل)

يُصاغ من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل ، وأنَّ المصوغ بهذا المعنى^(٥)

اسمُ فاعلٍ فعَلٍ مستعملٍ ، وفي ذلك الكلام غنى عن إعادة معناه هنا .

وقولي : " المصوغ من ثلاثة " تقريب على التعلّم ، والحقيقة

أن يُقال : [المصوغ]^(٦) من الثلث والرَّبع إلى التسع^(٧) والعشر .

(*) في الأصل و (ح) : (بالبناء) .

(١) في (ظ) : (مجعول) .

(٢) " ذكر " : ليس في (ظ) .

(٣) (ش) : ساقطة من (ح) .

(٤) في (ظ) : (هذا الفصل) . وانظر لما أشار إليه ما سلف ص/١٤٥

(٥) " المعنى " : ساقط من (ظ) .

(٦) تكملة من النسخ الأخرى .

(٧) في الأصل و (ح) : (والتسع) . وهو تحريف .

والمراد ب (الثَلَاث) وما عطفَ عليه مصادرُ : ثَلَاثُ الاثْنَيْنِ ، وَرَبَعَاتُ
الثَّلَاثَةِ ، إِلَى : عَشْرَتُ التَّسْعَةِ . وَإِنَّمَا كَانَتِ الْحَقِيقَةُ هَذَا ، لِأَنَّ فَاعِلًا
المُشَارَ إِلَيْهِ اسْمُ فَاعِلٍ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا
غَمُوضًا ، وَفِي الْأَوَّلِ وَضُوحٌ وَسَهُولَةٌ ، فَكَانَ التَّعْبِيرُ بِهِ أَوْلَى .

والهَاءُ مِنْ قَوْلِي " تَحْتَ أَصْلِهِ " عَائِدَةٌ إِلَى (فَاعِلِ) الْمَصْوَغِ ،

وَالْمُرَادُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ) فَمَعْنَاهُ : جَاعِلُ اثْنَيْنِ
ثَلَاثَةً بِانْتِزَاعِهِ إِلَيْهِمَا ، فَأَصْلُ ثَالِثٍ : ثَلَاثَةٌ ، لِأَنَّ مَصْوَغَ مِنْ لَفْظِهَا
، وَالَّذِي تَحْتَ الثَّلَاثَةِ الْاِثْنَانِ ، فَالْقَائِلُ : (هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ) قَاصِدٌ
جَعَلَ اثْنَيْنِ مَعْدُودًا ^(١) بِثَلَاثَةٍ .

وَفِي (اسْتَعْمِلَ) مِنْ قَوْلِي : " اسْتَعْمِلَ مَعَ الْجَمْعِ مَعِ الضَّمِيرِ

يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ الْمَصْوَغِ .

وَالْمُرَادُ بِ (الْجَمْعِ مَعِ) [الْعَدَدِ] ^(٢) الَّذِي تَحْتَ الْمَصْوَغِ

مِنْهُ (فَاعِلِ) كَالْاِثْنَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ثَالِثٍ ، وَكَالْثَلَاثَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَابِعٍ .
وَأَشْرَفْتُ بِاسْتِعْمَالِ (جَاعِلِ) ، إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمُضِيِّ
وَجَبَّتْ إِضَافَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ جَازَتْ إِضَافَتُهُ وَإِعْمَالُهُ
عَلَى نَحْوِ مَا يَفْعَلُ بِ (جَاعِلِ) وَغَيْرِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ . وَكَانَ زَكَرَ
(جَاعِلِ) أَوْلَى ، لِأَنَّ مَوَافِقَ ل (فَاعِلِ) الْمَذْكَورِ وَزِنًا وَمَعْنَى .

وَنَهَيْتُ عَلَى سَبَبِ إِعْمَالِهِ بِقَوْلِي : " لِأَنَّ لَهُ فِعْلًا " فُيْفِهِمْ

مِنْ هَذَا أَنَّ مَا لَا فِعْلَ لَهُ لَا يَنْصَبُ تَالِيَهُ ك (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) ، وَأَنَّ مَا لَهُ
فِعْلٌ يَنْصَبُهُ ك (ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ) . وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَّبَعَ بِهَذَا
إِلَى جَوَازِ قَوْلِ الْقَائِلِ : (هَذَا ثَالِثُ تِسْعَةٍ وَعَشْرِينَ) ، لِأَنَّهُ يُقَالُ :
(كَانُوا تِسْعَةً وَعَشْرِينَ فَثَلَّثْتَهُمْ) ^(٤) أَي : صَيَّرْتَهُمْ ثَلَاثِينَ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (مَعْدُودِ) ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ
(ظ) وَ (ع) .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) . (٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَالِاسْتِقْبَالِ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (فَثَلَّثْتَهُمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

[وأجاز سيبويه (١) أن يُقال : (رابعٌ ثلاثةَ عشرَ) (٢) ، ورابعٌ

عشرَ ثلاثةَ عشرَ) إلى (تاسعٌ ثمانيةَ عشرَ وتاسعَ عشرَ ثمانيةَ عشرَ)
بإضافة (فاعل) مفرداً أو مركباً إلى المركب [الذي] (٣) يليه .

(ص) * فصل : استعمل ك (خمسةَ عشرَ) ظروفًا ك (يومٌ

يومٌ و صباحٌ مساءً ، و بينَ بينَ) . وأحوالٌ أصلها

المعطف ك (تفرَّقوا شَغَرِيغَرَ ، وشَذَرُمَذَرَ ، ووجَدَعَ

مَدَعَ ، وأخولٌ أخولَ) ، و (تركتُ البلادَ حيثَ بيئتَ) ،

و (هو جاري بيئتَ بيئتَ) ، و (لقيتُه كَفَّةً كَفَّةً) ، و

(أخبرتُه (٤) صحرةَ بحرةَ) .

وأحوالٌ أصلها الإضافة ك (باديٌ بَدَا (٥) ، وباديٌ

بَدِي (٦)) و (أيدي سَبَا (٧) ، وأيادي سَبَا) .

وقد يُجرُّ بالإضافة الثاني من مركبِ الظُّروفِ ومن

(بيتَ بيتَ) وتاليه (٨) . ويتعيَّن كلُّ (٩) ذلك

للخلوِّ من الظرفية .

-
- (١) سيبويه : ١٧٢/٢ وما بعدها . وخالفه الأَخفش والمازنيُّ والمبردُ
وابن السَّراج وأبو عليٍّ . انظر المقتضب : ١٨١/٢ وحاشيته ،
وابن يعيش : ٣٦/٦ ، والرُّضي على الكافية : ١٥٩/٢ ، والتذليل
والتكميل : ١٣٥/٣ ب وما بعدها ، والهمع : ١٥٢/٢ .
- (٢) تكملة من النسخ الأخرى .
- (٣) تكملة من (ظ) .
- (٤) في (ظ) : (أخبرتُه) ، وهو تصحيف .
- (٥) في (ظ) : (هاديٌ بَدَا) ، وهو تحريف . وفي (ع) : (باديٌ
بداوه) .
- (٦) في الأصل و (ح) : (بَدَا) ، وهو تحريف .
- (٧) " سَبَا " : ليست في (ظ) .
- (٨) في الأصل و (ح) : (بيتَ وبيتَ) بإقحام الواو ،
وفيها - وفي (ع) : (تاليه) .
- (٩) " كلُّ " : ليس في (ظ) .

وقد يُقال : (بَادِيٌ بَدِيٌّ ، وَبَادِيٌّ بَدَائِيٌّ ، أَوْ بَدِيٌّ بَدِيٌّ) (١) .

وَبَدَائِيٌّ ذِي بَدِيٍّ أَوْ ذِي بَدَائِيٍّ أَوْ ذِي بَدَائِيٍّ .

وقد يُقال : (سَبَّأٌ) بِالتَّنْوِينِ ، وَ (حَاكٌ بِاتٍ) (٢) ،

وَحَوْنًا بَوْنًا ، وَكَفَّةً عَنِ كَفَّةٍ) ، وَالْحَقُّ بِهَذَا :

(وَقَعُوا فِي / حَيْصَ بَيْصٍ ، وَحَيْصَ بَيْصٍ ، وَالخَازِبَازِ) ،

[وَقَد يُقَالُ : (فِي حَوْصِ بَوْصٍ ، وَالخَازِبَازِ ، وَالخَازِبَازِ ،

وَخَازُ بَازٍ ، وَخَزْبَازٌ ، وَخَازِبَازٌ] (٣) .

(ش) قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الظَّرْفِيِّ (٤) أَنَّ مِنَ الظَّرُوفِ الَّتِي لَا تَنْصَرَفُ مَا رُكِّبَ

تَرْكِيبًا (خَمْسَةَ عَشَرَ) كَقَوْلِكَ : (فَلَانٌ يَتَعَهَّدُنَا يَوْمَ يَوْمٍ وَصَبَاحَ سَاءٍ)

أَيُّ : كُلُّ يَوْمٍ وَكُلَّ صَبَاحٍ وَسَاءٍ ، وَاسْتَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

وَمَنْ لَا يَصْرِفُ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ سَاءٍ يُضْنُوهُ خَبَالًا

وَيَقُولُ (٦) الْآخِرُ :

آتِ الرَّزْقُ يَوْمٌ يَوْمٌ فَأَجْمِلْ طَلِبًا وَأَبْغِ (٧) لِلْقِيَامَةِ زَادًا

إِلَّا أَنَّهُ ذُكِرَ هُنَا لِكُونِهِ مِنَ الظَّرُوفِ الَّتِي لَا تَنْصَرَفُ ، وَذُكِرَ هُنَا لِكُونِهِ

مِنَ الْمَرْكَبِ الْجَارِي مَجْرَى (خَمْسَةَ عَشَرَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ظ) : (حَاتِ بَاتِ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) .

(٤) انظُرْ مَا سَلَفَ ج ١ / ص ٩٩ ب ، ١٠٥ ب .

(٥) الْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٩٨ / ٣ ، وَمِنْهُجِ

السَّالِكِ : ٢٧٦ / ٢ . وَتَقَدَّمَ ج ١ / ص ٩٩ ب .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (وَقَوْلٌ) ، وَأَثْبَتَ مَا فِي النِّسْخِ الْآخَرِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ .

وَالْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي مِنْهُجِ السَّالِكِ : ٢٧٦ / ٢ ، وَشَرْحِ شَذُورِ

الذَّهَبِ : ٧٣ ، وَالْمِهْجِ : ١٩٦ / ١ ، وَتَقَدَّمَ ج ١ / ص ٩٩ ب .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (أَقْبَعُ) أَوْ (أَنْعُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ولا يُستعمل منه إلا ما سُمِعَ . فمن المسموع (١) منه حديثُ نُقادةَ
الأسديِّ (٢) - رضي الله عنه - : " اللهم اجعل قوتَ فلانٍ يومَ يومٍ " . ومنه
قول الشاعر (٣) :

إِذْ نَحْنُ فِي غَوَّةِ الدُّنْيَا وَبِهِجَّتِهَا وَالدَّارُ جَامِعَةُ أَرْزَانِ أَرْزَانَا

ومن المسموع في (بين) قول (٤) الشاعر (٥) :

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضَ الْقُـوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنِنَا
ولا يُقاس على شيء منه ، كما لا يُقاس على (خمسة عشر) وأخواته
غيرها من الأعداد . ولو جاز القياس على ما سُمِعَ ل قيل : فلان يأتينا
وقتَ وقتٍ ، ونهارَ ليلٍ ، وعامَ عامٍ ، قياساً على (يأتينا يومَ يومٍ ، وصباحَ مساءً) .
وإذا لم يُقاس على أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما فأن لا يُقاس على اسم
المكان الذي هو (بينَ بين) أحقُّ وأولى . فإنَّ الظروف المكانية
أقلُّ من الظروف الزمانية ، وإنما هي تتبع لها في هذا الاستعمال ، كما هي
تبع لها في الإضافة إلى الجمل ، ولذلك لم يُضف من أسماء المكان إلى

(١) في الأصل و (ح) و (ع) : (المستعمل) ، وأثبت ما في (ظ)

لمناسبتة مابعدده ، وهو قوله " ومن المسموع " .

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (نقادة) ، وهو تصحيف ،

والحديث في سنن ابن ماجه : باب " المكثرين " من كتاب " الزهد "

: ١٣٨٥ / ٢ برواية : (يوماً بيوم) ، وسها في المسند للإمام أحمد

: ٧٧ / ٥ . وعليها يقوت الاستشهاد .

(٣) نُسِبَ البيت إلى جرير والأعلم بن جرادة وعبدالله بن المعتز ، وليس

في طبعتي ديواني جرير وابن المعتز اللتين بين يدي . والبيت

في نوادر أبي زيد : ٤٩٤ ، والخصائص : ٣٦٤ / ٢ ، ورسالة الملائكة :

٨٤ . وفي (ظ) زاد قبل البيت بيتاً من نفس القصيدة وهو :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالدهرُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

(٤) كذا في الأصل و (ح) و (ع) . وفي (ظ) : (ومن المسموع) بين

بين) كقول الشاعر (ع) ، وعبارتها أوفق .

(٥) هو عبيد بن الأبرص . والبيت في ديوانه : ١٤١ ، وما ينصرف وما

الجمل إلا (حيث) ، وأضيف إليها (١) من أسماء الزمان : (إن) ،
وإذا) وما أشبههما في المعنى .
والحاصل أنه لو ساغ (٢) أن يُقاس على (يوم يوم) لم يمسح
أن يُقاس على (بين بين) .

وأما ما جاء في حديث حذيفة (٣) - رضي الله عنه - من قول إبراهيم
- عليه السلام - " إنما كنت خليلاً من وراء وراء " فقد روي بالضم على أن يكون
مبتدأً على الضم لقطعه عن الإضافة وجعل الثاني تأكيداً للأول . والجيد
أن يُقال : من وراء وراء ، بإضافة الأول إلى الثاني ، فإن هذا حكم ما خرج
عن الظرفية مما ركب من الظروف (٤) تركيباً (خمسة عشر) ، وعلى هذا
أنشد سيبويه : (٥)

وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أُرْدُنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ
وَأُنشِدُ أَيْضاً : (٦)

==== لا ينصرف : ١٠٦ ، وابن يعيش : ١١٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية
: ١٦٩٨/٣ ، والمساعد : ٥٢٧/١ ، والهمع : ٢٢٩/٢ .
الحقيقة : ما يحق للإنسان أن يحمله . بين بين : أي يتساقط
ضعيفاً لا يعتد به .

(١) في الأصل و (ح) : (لها) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) لموافقة
ما سلف من قوله : " إلى الجمل " .
(٢) في الأصل و (ح) : (صاغ) ، وهو تحريف
(٣) أخرجه سلم في باب " أدنى أهل الجنة منزلة فيها " من كتاب
" الإيمان " : ١٨٧/١ .

(٤) في الأصل و (ح) : (الظرف) .
(٥) نَسِبَ البيت إلى الفرزدق ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي .

وهو في سيبويه : ٥٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراس : ١٧٧/١ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٦٩٩/٣ ، والهمع : ١٩٧/١ ، والخزانة
: ٤٨/٤ .

(٦) البيت لجبرير ، وهو في ديوانه : ٥٨٦ ، وسيبويه : ٣٥٨/١ ، وأما
ابن الشجري : ٢٣٩/١ ، ٢٣٠/٢ ، وضرائر الشعر : ٧٦ ، والهمع
: ١٩٧/١ ، والخزانة : ٤٧/٤ .

مَا بِالْجَهْلِكَ بَعْدَ الْجِلْمِ وَالِدَيْنِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ
أَنشده وقال : إِنَّمَا هُوَ (حِينَ حِينَ) ، و (لَا) بِمَنْزِلَةِ (مَا) إِذَا أُغْيِثَ .
ولشبه الحال بِالظَّرْفِ أُشْرِكَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَرِيَانِ مَجْرَى (خَمْسَةَ
عَشَرَ) فِي أَلْفَاظٍ مَحْفُوظَةٍ ، إِلَّا أَنَّ الْغَلْبَةَ لِلْحَالِ . وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْهُ
مَا أَصْلُهُ الْعَطْفُ وَمَا أَصْلُهُ الْإِضَافَةُ ، وَلَيْسَ فِي مَرْكَبِ الظَّرْفِ مَا أَصْلُهُ
الْإِضَافَةُ . وَكَانَ الْحَالُ جَدِيْرًا بِالْغَلْبَةِ ، لِأَنَّ الْوَاقِعَ حَالًا مِنْ هَذَا النَّوعِ قَائِمٌ (١)
مَقَامَ مُفْرَدٍ وَمُعْنٍ عَنْهُ ، كَمَا أَنَّ مَرْكَبَ الْعَدَدِ قَائِمَ مَقَامَ مُفْرَدٍ وَمُعْنٍ عَنْهُ ، وَذَلِكَ
أَنَّ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ إِذَا زِيدَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ اسْتَحَقَّ مُفْرَدًا يَدُلُّ عَلَى الزَّائِدِ
وَالْمَزِيدِ عَلَيْهِ كَقَوْلِنَا لثَلَاثَتَيْنِ مَزِيدًا عَلَيْهِمَا وَاحِدٌ : ثَلَاثَةٌ ، وَهَكَذَا إِلَى
التَّسْعَةِ الْمَزِيدِ عَلَيْهَا (٢) وَاحِدٌ . وَأَمَّا الْعَشْرَةُ الْمَزِيدُ عَلَيْهَا فَتُرِكَ فِيهَا
هَذَا الْأَصْلُ ، وَاسْتُغْنِيَ بِالَّتَرْكِيْبِ (٣) عَنْهُ ، ثُمَّ رُجِعَ إِلَيْهِ فِي تَضْعِيفِ الْعَشْرَةِ
وَمَا فَوْقَهُ .

وَالْأَحْوَالُ الْمَشَارِ إِلَىهَا بِمَنْزِلَةِ مَرْكَبِ الْعَدَدِ فِي الْقِيَامِ مَقَامَ مُفْرَدٍ ؛
لِأَنَّ (شَغْرَبَغْرَ) بِمَعْنَى : مُنْتَشِرِينَ ، وَ (شَذَرَ مَذَرَ) بِمَعْنَى : مُتَفَرِّقِينَ ،
وَ (جَذَعَ) (٤) مَذَعَ) ، بِمَعْنَى : مُتَقَطِّعِينَ ، وَ (أَخُولُ أَخُولَ) فِي قَوْلِهِ : (٥)
سِقَاطُ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخُولُ أَخُولًا

-
- (١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (قَام) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،
(٢) فِي الْأَصْلِ : (عَلَيْهِمَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،
(٣) فِي غَيْرِ (ظ) : (بِالَّتَرْكِيْبِ)
(٤) فِي (ظ) : (خَذَعَ) ، وَهُوَ تَضْعِيفٌ
(٥) هُوَ ضَائِبٌ ، بَنَ الْحَارِثُ . وَالْبَيْتُ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ : ١٨٣ ، وَتَهْذِيبِ
الْأَلْفَاظِ : ٥٧ ، وَالْخَصَائِعِ : ١٣٠ / ٢ ، ٢٩٠ / ٢ ، وَالْمَحْتَسَبِ :
١ / ٨٦ ، وَشَرَحَ دِيْوَانَ الْحَمَاسَةِ : ٤ / ١٦٤٥ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَّةَ :
٣ / ١٦٩٨ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ١٣٧ / ١ ، وَالْمَسَاعِدَ : ٢ / ١٠١ ،
وَاللِّمَانَ : (سَقَط) .
صَدْرُهُ : " يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِبَاتِهَا " .

بمعنى : متفرقاً ، و (حَيْثَ بَيْتًا) بمعنى : مَبْحُوثة (١) ، و (بَيْتَ بَيْتٍ)
بمعنى : متقارباً ، و (كَفَّةً كَفَّةً) بمعنى : مواجهاً ، و (صَحْرَةَ بَحْرَةَ)
بمعنى : منكشفاً ، و (بَارِي بَدَا ، أَوْ بَدِي) بمعنى : جدوؤه ^(٢) .
وسبب بناء ما ^(٢) أصله العطفُ كسبب بناء العدد / وهو فسي
مركب الـ احوال أكد ^(٤) ، لأن تركيبه ألزم .

وأما ما أصله الإضافة فسببُ بناءه تشبيهه ^(٥) بما أصله العطفُ
في التركيب من شيعين يؤديان معنى واحداً ، وفي لزوم معنى (فسي)
وامتناع الألف واللام والإضافة والتصغير .
وبنينا على حركة ، لأنَّ لهما أصلاً في التمكن ، وكانت الحركة
فتحةً ، لأنَّ مع التركيب ثقلاً ، وكثرةً واجتماعَ ثقلين لوجي معه بكسرة
أوضمة .

ومن قال : (حَاتِ بَاتٍ ، وَخَازِبَازٍ) بالكسر دون الفتح فأنه
قرَّ من ستَّ فتحاتٍ تقديراً ، لأنَّ الألفين بمنزلة فتحتين ، وقبلهما ^(٦)
فتحتان ، فإذا فُتِحَ تاليهما اجتمعت ستَّ فتحاتٍ تقديراً ، فأوثر الكسرُ
مخلصاً من توالي الأمثال .

ومعنى (وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ) : وَقَعُوا فِي شِدَّةٍ ذَاتِ تَأَخُّرٍ
وَتَقَدُّمٍ ^(٧) ، وهو من : حَاصٍ عَنِ الشَّيْءِ يَحْيِصُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ خَوْفًا مِنْهُ ،

(١) مَبْحُوثة : أَي بُحِثَ أَهْلُهَا وَأُخْرِجُوا مِنْهَا . وَهُوَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ :

" تَرَكْتُ الْهَلَادَ . . . التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣ / ١٣٩ / ١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (. . . بِنَائِهَا أَصْلُهُ . . .) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) تَكْفَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٤) فِي (ظ) : (أَوْكَدَ) .

(٥) فِي (ظ) وَ (ع) : (شَبَّهَهُ) .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (قَبْلَهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

وباص بَبِوَصٍ بَبِوَصًا ، إِذَا تَقَدَّمَ . فَأَبْدَلْتُ وَאו (بَوَص) يَا لُتَشَاكِلَ (١)
(حَيْصًا) ، كَمَا فَعَلُوا بِوَاوِ (تَلَوْتُ) حِينَ قِيلَ : " لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ (٢) "

أ/١٣٨ /وقد عكس من قال : (فِي حَوْصٍ وَبِوَصٍ) ، فَجَاءَ ب (بَوَص) عَلَى أَصْلِهِ ،
وَأَبْدَلَ يَا (حَيْص) وَאוًا . وَهَذَا مِنْ إِتِّبَاعِ الْأَوَّلِ الثَّانِي ، وَهُوَ نَظِيرُ
" مَا زُورَاتٍ غَيْرَ مَا جُورَاتٍ " (٣) فَإِنَّهُ مِنَ الْوِزْرِ ، فَحَقُّهُ (مَوْزورات) ، إِلَّا أَنَّ
وَاوَهُ جُعِلَتْ أَلْفًا لِتَشَاكِلَ مَا بَعْدَهُ .

و (الْخَازِبَايَ) : عَشْبٌ ، وَذُبَابٌ ، وَصَوْتُ الذُّبَابِ ، وَدَاءٌ فِي
اللَّهَازِمِ ، وَبَعْضُ أَسْمَاءِ السَّنَنِ (٤) . وَمِنْ فَتْحِ رَاءِهِ أَجْرَاهُ مُجْرَى (خَمْسَةَ
عَشَرَ) ، وَمِنْ كَسْرِهِمَا [أَجْرَاهُ مُجْرَى (حَاثِبَاثِ)] ، وَمِنْ قَالَ : (خَا زَ
بَا زُ) [(٥) أَجْرَاهُ مُجْرَى (بَعْلَبِكَ)] . وَمِنْ قَالَ : (خَا زُبَايَ) أَضَافَ
صَدْرَهُ إِلَى عَجْزِهِ ، وَمِنْ قَالَ : (خِزْبَايُ (٦) ، وَخَا زِبَايُ) أَفْرَدَهُمَا (٧)
ك (قِرْطَامِ ، وَوَقَا صِعَا) (٨) .

- (١) فِي (ظ) : (لِيَشَاكِلَ) .
(٢) جِزْءٌ مِنْ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ " الْمَيْتِ يَسْمَعُ خَفْسِقِ
النِّعَالِ " مِنْ أَبْوَابِ " الْجِنَائِزِ " : ١١٣/٢ ، وَفِي بَابِ " مَا جَاءَ
فِي عَذَابِ الْقَبْرِ " مِنْ أَبْوَابِ " الْجِنَائِزِ " : ١٢٣/٢ . وَانظُرْ
الْفَائِقَ : ١٥٢/١ .
(٣) جِزْءٌ مِنْ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي بَابِ " فِي إِتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجِنَائِزِ "
مِنْ كِتَابِ " الْجِنَائِزِ " : ٥٠٣/١ . وَانظُرِ اللِّسَانَ : (وَزَر) .
(٤) الْأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ : اللِّسَانُ : (خَوْز) .
(٥) تَكْلِمَةٌ مِنَ النِّسْخِ الْأُخْرَى . وَفِي (ع) : " (مَجْرَى حَاثِبَاثِ) . . . "

- (٦) فِي (ظ) : (عَجْزُهُ ، وَأَمَّا خِزْبَايُ . . .) .
(٧) فِي (ظ) وَ (ع) : (فَمَفْرَدَانِ) .
(٨) قَا صِعَا : جُحْرٌ يَحْفَرُهُ الْبَرْبُوعُ .

(ص) باب كم وكأين وكذا

(كم) اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميّز ، لا يُحذف إلا بدليل (١) . وهو إِنْ اسْتَفْهِمَ بِهَا (٢) كميّز (عشرين) وأخواته ، لكنّ فصله جائز هنا في الاختيار ، وهناك في الاضطرار . وإن دخل عليها حرف جرّ فجره جائز بـ (من) مضمرة ، لا بإضافتها إليه ، خلافاً لـ بِئْسَى إِسْحَاقُ .

ولا يكون مميّزها جمعاً ، خلافاً للكوفيّين ، وما أوههم ذلك فحالٌ ، والمميّز محذوفٌ .

وإن أُخبر بـ (كم) قَصْداً للتكثير فميّزها كميّز (عشرة ، أو مائة) مجرورة بإضافتها إليه ، لا بـ (من) محذوفة ، خلافاً للفرّاء . وإن فصل نُصِبَ حَمَلًا على الاستفهامية (٣) . وربما نُصِبَ غير مفصول . وقد يُجرّ في الشعر مفصلاً بطرف أوجارٍ ومجرور ، لا بجملته ، ولا بهما معاً (٤) .

(ش) يدلّ على اسميّ (كم) الإسناء إليها ، وعود الضمير عليها في نحو : (كم رجلاً (٥) زارك ؟) ، ودخول حرف الجرّ عليها والإضافة إليها في نحو : (بكم رجلاً مرتاً ؟ ورزقكم نفساً ضمنت ؟) ، وتسليطُ

(١) في (ظ) : (لدليل) .

(٢) في الأصل و (ح) : (به) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (الاستفهام) وهو تحريف .

(٤) " ولا بهما معاً " : ليس في (ظ) .

(٥) في الأصل : (رجل) ، وهو تحريف .

عوامل النَّصْبِ عليها نحو : (كم يومًا صمتَ ؟) وكم فرسخًا سرتَ ؟ وكم كانت دراهمك ؟ () .

وهي في الكلام على ضربين : استفهامية كالمذكورة آنفًا . وخبرية يُقصد بها التَّكثِيرُ كقوله تعالى : * كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ * (١) .

وهي في حالتها أَشَدَّ إِبْهَامًا من أسماء العدد ، لأنَّ أسماء العدد تدلُّ على العدد دلالةً تَنْصِيصٍ ، ولا تدلُّ على جنس المعدود ، والأمران بذكر (كم) مبهمان ، فكان افتقارها الى مميِّز أَشَدَّ من افتقار أسماء العدد .

ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بجملة الاستفهام أشبهت العدد المركَّب ، فأجريت مجراه بأنَّ جُعِلَ مميِّزها كميِّره في النَّصْبِ والإفراد ، فقيل : (كم درهمًا لك ؟) كما قيل : (لك خمسة عشر درهمًا) .

ثم قُصِدَ امتيازُ الخبرية ، فحُطِلت من العدد على ما يُضَافُ إلى مميِّزه ، وهو ضربان : مميِّز جمع ك (عشرة دراهم) ، ومميِّز مفرد ك (مائة دينار) .

ولم يكن حملها على أحد الضربين بأولى (٢) من حملها على الضرب الآخر . فحُطِلت عليهما معًا ، فتارةً تُضَافُ إلى جمع حملًا على (عشرة) ، وتارةً تُضَافُ إلى مفرد حملًا على (مائة) ، فيقال : كم رجالٍ صحبْتُ ، وكم بلدٍ دخلتُ ، كما يُقال (٣) : (عشرة رجالٍ صحبْتُ ، ومائة بلدٍ دخلتُ) .

ويجوز حذف مميِّز (كم) كما يجوز حذف مميِّز العدد . فحذف مميِّز (كم) كقوله تعالى : * كَمْ لَيْسْتُمْ * (٤) ، وحذف مميِّز العدد كقوله تعالى : * عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ * .

(١) البقرة : ٢٤٩ .
 (٢) في (ظ) : (أولى) .
 (٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (كما تقول) ، وأثبتنا في (ظ) لمناسبه لما قبله .
 (٤) الكهف : ١٩ .
 (٥) المدثر : ٣٠ .

ويجوز الفصل بين الاستفهامية وميِّزها في السَّعة ، ولا يجوز

الفصل بين العدد وميِّره إلا في ضرورة كقول الشاعر :^(١)

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً

ولو استعمل [مثل]^(٢) هذا في غير ضرورة شِعْر لم يجز بخلاف (كم)

فلكَ أَنْ تفصل بينها وبين ميِّزها دون ضرورة ، فتقول : (كم لك درهماً ؟) .

وإنَّما كان الأمر كذلك ، لأنَّ العدد المميِّز بمنصوب مُسْتَطَالٌّ بالتركيب

إنَّ كان مركباً وبالزيادتين في آخره إنَّ كان العشرين أو إحدى أخواتها ،^(٣)

فموضع^(٢) التميِّز منه بعيد دون فصل ، فلو فصل بشيء لازداد بُعداً ،

فمِنَعَ الانفصالُ إلا في ضرورة . و (كم) بخلاف ذلك فلم يلزم اتِّصال

ميِّزها .

وإنَّ دخل على الاستفهامية حرف جرٍّ جازيقاً ميِّزها منصوباً

كقولك : (بكم رجلاً مرتاً ؟) ، وجازاً أن تجرَّ (من) مقدرة كقولك :^(٤)

(بكم درهم تصدقت ؟) تريد : بكم من درهم ، فحذفت (من) وأبقيت

عملها . قال ابن خروف^(٥) قاصداً إلى حذف (من) وإيقاع عملها : هو

مذهب الخليل وسيبويه والجماعة^(٦) . وزعم ابن بابشاذ^(٧) أنه ليس

(١) نُسِبَ البيت إلى العباس بن مرداس . وهو في زيادات ديوانه :

١٣٦ ، وسيبويه : ٢٩٢/١ ، والمقتضب : ٥٥/٣ ، ومجالس

شعلب : ٤٢٤/٢ ، والأصول : ٣١٦/١ ، وضرائر الشعر : ٢٠٣ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٥٣٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٧٠٦/٤ ،

والبحر المحيط : ١٩٩/١ ، والمعني : ٧٤٥ ، وشرح أبحاث : ٢٠٣/٧ ،

والخزانة : ٢٩٩/٣ .

(٢) تكملة من (ظ) و (ع) . (٣) في الاصل و (ح) : (العشرين) .

(٤) في (ظ) : (فموقع) .

(٥) " بكم رجلاً . . . كقولك " : ساقط من (ظ) .

(٥) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر .

(٦) سيبويه : ٢٩٣/١ ، والأصول : ٣١٧/١ ، والجمل : ١٣٥ ،

والرعي على الكافية : ٩٦/٢ .

(٧) المساعد : ١٠٩/٢ .

مذهب المحققين، وقوله فاسدٌ .

وإضمار الحرف نصٌّ من كلامهم إلا الزجاج (١) وحده فإنَّ النَّحَّاسَ (٢)
حكى عنه أنه كان يخفض هنا (٣) ب (كم) ، ولا يحذف شيئاً .
قال ابن خروف (٤) : ولا يمكن الخفض بها ، لأنَّها بمنزلة عدد
ينصب ما بعده قولاً واحداً . فيجب لما حُمِلَ عليه ونُزِلَ منزلته أن يكون
كذلك .

قلتُ : الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف ، أعني كون
المميّز في نحو : (بكم درهم تصدقت ؟) مجروراً ب (من) مقدّرةً ،
لا ب (كم) ، لأنَّها بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولا يخفضه . فلو خفضت
ما بعدها مرةً ونصبت / مرةً لزم تفضيل الفرع على الأصل . وأيضاً لو
كانت صالحةً للجربها إذا دخل عليها حرف جرٍّ صلحت للجربها إذا
قرئت من حرف الجرِّ ، وإن لا شيء من المميّزات الصّالحة لنصب مميّزها
ولجربها (٥) بإضافتها إليه يشترط في إضافته (٦) أن يكون هو مجروراً .
فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكمٌ بما لا نظير له ، فحوليف
مقتفيه ، ورغباً عنه لا فيه .

ولا يجوز جمع مميّز الاستفهامية كما لا يجوز جمع مميّز العدد الذي
أجريت مجراه . وأجاز ذلك الكوفيون (٧) ، ولا حجة لهم . وإن ورد ما يوهم

(١) الرضي على الكافية : ٩٦/٢ ، والمغني : ٢٤٥ .

(٢) التذييل والتكميل : ١٤٢/٣ / أ ، والمساعد : ١٠٩/٢ .

(٣) في غير (ط) : (هذا) .

(٤) التذييل والتكميل : ١٤٢/٣ / أ ، والمساعد : ١٠٨/٢ وما بعدها .

(٥) في الأصل : (ينصب . . . ويجر) ، وهو تحريف . وفي (ح) :

(ينصب . . . ويجره) ، وهو تحريف أيضاً .

(٦) في الأصل و (ع) : (إضافتها) ، وهو تحريف .

(٧) الأصول : ٣١٧/١ ، والرضي على الكافية : ٩٦/٢ .

جواز ذلك ، حُمِلَ على أن المميّز محذوف ، وأنّ الجمع الموجود منصوبٌ
على الحال ، نحو أن يُقال : (كم لك شهوداً ؟ [وكم عليك رقباءً ؟]
على تقدير : كم إنساناً لك شهوداً [(١) ، وكم نفساً عليك رقباءً .

وإذا قُصِدَ ب (كم) الإخبار على سبيل التّكثير جرت مجرى (عشرة)
مرة ، ومجرى (مائة) أخرى . وقد سبق الكلام على ذلك تبييناً وتمثيلاً (٢)
ومميّزها مجرور بإضافتها إليه كميّز ما حُمِلَتْ عليه .

وزعم الفراء (٣) أن الجرّ بعدها ب (من) مقدّرة . ولا سبيل

إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حُمِلَتْ عليه ؛ ولأنّ الجرّ بعدها لو كان
ب (من) مقدّرة لكانت جوازه مع الفصل ساوياً لجوازه بلا فصل ؛ لأن
معنى (من) مرادٌ ، واستعمالها سائغٌ مع الاتّصال [والانفصال] (٤) ،
فلو كان عليها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتّصال لكان جائز البقاء
مع الانفصال في النثر والنظم ، وفي كون الواقع بخلاف ذلك دلالةٌ على أنّ
الجرّ بالإضافة لا ب (من) مقدّرة .

وإذا أُفْصِلَ مميّز (كم) الخبريّة بجملته أو ظرف وجار ومجرور
معاً وجب نصبه مطلقاً حملاً على الاستفهاميّة .

فالأوّل كقول الشاعر (٥) :

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

-
- (١) تكلمة من النسخ الأخرى .
(٢) انظر ما سلف ص ١٥٧ .
(٣) معاني القرآن : ١/١٦٩ .
(٤) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٥) هو القطاميّ . والبيت في ديوانه ٣٠ ، وسيبويه ١/٢٩٥ ،
والمقتضب : ٢/٦٠ ، والمرتجل : ٣١٨ ، والتبصرة : ١/٣٢٣ ،
والإنصاف : ١/٣٠٥ ، وابن يعيش : ٤/١٢٩ ، ١٣١ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٣٥ . وشرح الكافية الشافية : ٤/١٧١٠ ، والتذييل
والتكميل : ٢/١٤٤ ب ، والهمع : ١/٢٥٥ ، والخزانة : ٦/٤٧٧ .

والثاني كقول الآخر (١) :

تَوْءُمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَ نَسَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِيًا غَارُهَا

فلو كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً لجاز (٢) النَّصْبَ وَالْجَرَّ، إِلَّا أَنَّ الْجَرَّ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

كَمْ دُونَ مِئَةِ مَوَاقِرٍ يُهَالُ لَهَا
إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخَرِيْتُ ذُو الْجَلَدِ (٤)

وكقول الآخر (٥) :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وَرُبَّمَا نُصِبَ مَمَّيزُ الْخَيْرِيَّةِ مُتَّصِلًا بِهَا . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ (٦) لُغَةٌ تَمِيمٍ (٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٨) :

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةً
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

(١) نسب البيت إلى زهير وإلى ابنه كعب ، وليس في طبعتي ديوانيهما

اللتين بين يدي وهو في التبصرة : ٣٢٣/١ ، وابن يعيش : ١٢٩/٤ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٧٠٨/٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٣٥ ،

والتذليل والتكميل : ١٤٤/٣ أ ، والمعيني : ٤٩١/٤ ، سنان :

هو ابن أبي حارثة العري . غارها : ما اطمأن من الأرض .

(٢) في (ظ) : (جاز) .

(٣) نُسِبَ إِلَى ذِي الرِّمَّةِ . وهو في ملحقات ديوانه : ٦٦٥ (طبعة

أوربا) ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٣٤ ، والتذليل والتكميل :

١٤٥/٣ أ ، والمعيني : ٤٩٦/٤ .

(٤) في (ظ) : (ييمسها) .

(٥) نسب إلى أنس بن زنيم وأبي الأسود وعبدالله بن كريب . وليس في

طبعة ديوان أبي الأسود التي بين يدي . وهو في سيبويه : ٢٩٦/١ ،

والمقتضب : ٦١/٣ ، والأصول : ٣٢٠/١ ، والجمل : ١٣٦ ، والمقرب

: ٣١٣/١ ، وضرائر الشعر : ١٩٢، ١٣ ، وابن يعيش : ١٣٢/٤ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٥٣٤ ، والهمع : ٢٥٥/١ ، والخزانة : ٤٦٨/٦ .

والمعرف : الذي ليس له أصل من جهة الأب .

(٦) في النسخ الأخرى : (أنها) . (٧) في (ظ) : (بني تميم) .

(٨) البيت في ديوانه : ٣٦١/١ ، وسيبويه : ٢٥٣/١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ،

(ص) "فصل : لزمت (كم) التصدير . وُينيت في الاستفهام

لتضمنها معنى حرفه ، وفي الخبر (١) لشبهها

بالاستفهامية لفظاً ومعنى . وتقع في حالتَيْها مبتدأً ،

ومفعولاً ، ومضافاً إليها ، وظرفاً ، ومصدرًا ."

(ش) أداة الاستفهام مُنْبَهَةٌ لِلْمُسْتَفْهَمِ وَمَوْزِنَةٌ بِحَاجَةِ الْمُسْتَفْهِمِ إِلَى إِسْدَاءِ

مَا عِنْدَهُ ، فَنَزَلَتْ مِمَّا فِي حَيْزِهَا مَنْزِلَةَ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنَ الْمُنَادَى فِي اسْتِحْقَاقِ

التَّوَقُّدِ ، فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ تَأْخِيرُهَا وَالتَّزِمُ (٢) تَصْدِيرُهَا ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ

بَيْنَ (كم) وَغَيْرِهَا ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ رَفْعُ صَاحِبِ الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ : (زَيْدُكُمْ

ضَرَبْتَهُ ؟) كَمَا وَجِبَ فِي نَحْوِ : (زَيْدُ أَيْنَ لَقَيْتَهُ ؟ وَشَرُّ مَتَى رَأَيْتَهُ ؟) .

وَالْخَبَرِيَّةُ جَارِيَةٌ مَجْرَى الاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي وَجُوبِ التَّصْدِيرِ ، فَلِذَلِكَ

لَا يَجُوزُ (٣) فِي نَحْوِ : (زَيْدُكُمْ دَرَاهِمَ أُعْطِيْتَهُ) إِلَّا الرَّفْعُ . وَهِيَ

أَيْضًا مَسَاوِيَةٌ لَهَا فِي وَجُوبِ الْبِنَاءِ لِتَسَاوِيِهِمَا فِي مِثَابَةِ الْحَرْفِ وَضِعًا

وَإِسْهَامًا .

وتنفرد الاستفهامية بتضمن معنى حرف الاستفهام ، والخبرية

بمناسبة (رب) إِنْ قُصِدَ بِهَا (٤) [التَّكْثِيرُ ، وَبِقَابِلَتِهَا إِنْ قُصِدَ بِهَا] (٥)

=== ومعاني القرآن للفراء ، ١٦٩/١ ، والمقتضب : ٥٨/٣ ، والأصول :

٣١٨/١ ، والجمل : ١٣٢ ، والتبصرة : ٣٢٢/١ ، وابن يعيش :

١٣٣/٤ ، والمقرب : ٣١٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٧٠٧/٤ ،

والتذليل والتكميل : ١٤٤/٣ ب ، والمسند : ١٠٧/٢ ، ١١٠ ،

١١١ ، والمغني : ٢٠٢ ، وشرح أبياته : ١٦٥/٤ ، والخزانة :

٤٨٥/٦ ، والهمع : ٢٥٤/١ ، واللسان : (عشر) .

القدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل .

(١) في غير (ظ) : (الخبرية) .

(٢) في الأصل و (ح) : (والنزم) .

(٣) " لا يجوز " : ساقط من (ظ) .

(٤) " بها " : في (ح) مكررة .

(٥) تكلمة من النسخ الأخرى .

التقليل ، وهو الغالب على (رَبَّ) .

ووقوع (كم) في حاليتها مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليها كقولك :

(كم درهماً لك ؟) و ﴿ كَمِّ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ ﴾ (١) ، و (كم جزءاً

قرأت ؟) وكم رجالٍ صحبتُ ، وحاجة كم قضيتُ ؟ وتعليم كم من المشتغلين

توليتُ) . ووقوعها في حاليتها ظرفاً ومصدرراً كقولك : (كم فرسخاً سرت ؟

وكم فراسخ سرت ، وكم طعنة طعنتُ وكم طعنات طعنتُ) .

(ص) " فصل : معنى (كَأَيِّنَ ، وكذا) بمعنى (كم)

الخبرية ويقتضيان مُبَيَّنّاً منصوباً ، والاكثُرُ جرّه بـ (من) بعد

(كَأَيِّنَ) . وتنفرُ (٢) من (كَذَا) بلزوم التصدير ،

وأشها قد يُستفهم بها ، وقد (٣) يُقال : (كَيٌّْ ، وكأَيٌّ ،

[وكأَيٌّ] (٤) ، وكأَيٌّ) . وقلَّ ورود (كَذَا) مفرداً ،

أو مكرراً بلا واو . وكنى بعضهم بالمفرد المميّز بجمع عن

(ثلاثة) وبأيه ، وبالمفرد المفسَّر (٧) بمفرد عن (مائة)

وبأيه ، وبالمكرر دون عطف عن (أحد عشر) وبأيه .

وبالمكرر مع عطف عن (أحد وعشرين) وبأيه .

(١) البقرة : ٢٤٩ .

(٢) الضمير في (تنفر) يعود إلى (كأين) .

(٣) " قد " : ليست في (ظ) .

(٤) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٥) في غير (ظ) : (وقد ورد) .

(٦) في غير (ظ) : (أو) .

(٧) في (ظ) : (المميّز) .

(١) قد تقدم (٢) أن (كم) الخبرية اسم يُقصد به الإخبار على سبيل التكرير وأنها مفتقرة إلى مميّز كميّز (عشرة) مرة وكميّز (مائة) أخرى .
 وذكرت الآن أن معنى (كَأَيِّنْ ، وكذا) كعناها ، فكان حقهما أن يُضافا إلى مميّزهما كما تُضاف (كم) التي تساويهما في المعنى ، لكن منع من إضافة (كَأَيِّنْ) أنها لو أُضيفت لزم نزع تنوينها وهي مستحقة للحكاية ، لأنها مركبة من كاف التشبيه و (أَيِّ) فكانت بمنزلة (بَزِيدِ) (٣) سُمِّيَ به ، فإنه يلزم أن يجري مجرى الجملة السُمِّيَ بها في لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزءٍ من أجزائها ، فيقال فيمن اسمه (بَزِيدِ) : (هذا بَزِيدِ ، ونظرت إلى بَزِيدِ ، [ورأيت بَزِيدِ]) ، (٤)
 وكذلك يُقال في (كَزِيدِ) لو سُمِّيَ به ، فلو جعل (مِنْ زِيدِ) ١٣٩/أ
 اسماً لجازفيه ما جازني (بَزِيدِ) من الحكاية ، وجاز أيضاً أن تُحَرَكَ نونُ (من) بحركات (٥) الإعراب ، ويُضاف إلى (زيد) . ولاستيفاء الكلام على هذا وشبهه موضع هو به أولى (٦)

وأما " كَذَا " ففيها ما في (كَأَيِّنْ) من التركيب الموجب للحكاية وفيها زيادة مانعة من الإضافة ، وذلك أن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه .

والأكثر جرّ مميّز (كَأَيِّنْ) ب (من) كقوله تعالى : * وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ * (٧) . ومن نصب مميّزها قول الشاعر : (٨)

(١) (ش) : ساقط من (ح) .

(٢) انظر ما سلف ص ١٥٧ .

(٣) في الأصل و (ح) : (بَزِيدِ) ، وهو تحريف (*) في غير (ظ) : (بمعنلة بَزِيدِ) .

(٤) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٥) في الأصل و (ح) : (حركات) بسقوط الباء ، وهو تحريف ،

(٦) في (ظ) : (وهو أولى يد)

(٧) يوسف : ١٠٥ .

(٨) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٣٦٨/٢ ، ٦٥/٢ ، ===

أَطْرِدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَيِّنَ (١) آمِلًا حَمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ
وَأَمَّا (كَذَا) فلم يجيء مميّزها إلا منصوباً كقول الشاعر (٢) :

عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسِ سَاكٍ ذَاكِرًا

كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَّ الْجُهْدُ

وانفردت (كَأَيِّنَ) بموافقة (كَمْ) في لزوم التصدير ، فلا يعمل فيها

ما قبلها بخلاف (كَذَا) فإنها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها .

وانفردت (كَأَيِّنَ) أيضاً بأنّها قد يُستفهم بها كقول أبي بن

كعب لعبد الله - رضي الله عنهما - : " كَأَيِّنَ (٣) تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ، أَوْ كَأَيِّنَ

تَعُدُّ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين (٤) . فقال أبي :

قَطُّ (٥) . أراد : ما كانت كذا قَطُّ .

ويقال : (كَيْءٌ) ، وأصله (كَيْبٌ) (٦) بتقديم الياء على الهمزة ،

ثم عوملَ معاملةً (مَيْتٌ) (٧) ، فقليل : (كَيْءٌ) ، ثم أبدلت ياءه ألفاً

فقليل (كَاءٌ) ، وبه قرأ ابن كثير (٨) ، ثم حذفَت ألفه فقليل (كَأٌ) .

=== والتذييل والتكميل : ١٤٩/٣ ب ، والمغني : ٢٤٧ ، وشرح أبياته :

١٦٧/٤ ، والعيني : ٤٩٥/٤ ، والهمع : ٢٥٥/١ .

(١) في (ظ) و (ع) : (بالرجاء) ، وهو تحريف .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٤٩/٣ ب ، والمساعد :

١١٦/٢ ، والمغني : ٢٤٨ ، وشرح أبياته ، ١٦٩/٤ ، والعيني :

٤٩٧/٤ ، والهمع : ٢٥٦/٤ ، والأشياء والنظائر : ١١٦/٤ .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (كقول أبي بن كعب - رضي الله عنه -

لعبد الله : " كَأَيِّنَ . . . " ، وأثبت ما في (ظ) ، لأنه لا وفق .

(٤) في الأصل و (ح) : (وتسعين) ، وهو تحريف ،

(٥) مسند الإمام أحمد : ١٣٢٥ . وتفسير ابن كثير : ٤٩٥/٣ ، وفيهما :

" . . . لِزَيْرِ بْنِ حُبَيْشٍ . . . " . وانظر غريب الحديث للخطابي : ٣١٩/٢ .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (كياء) ، وهو تحريف .

وَرُسِمَتْ فِيهَا (كَيْبٌ) .

(٧) في الأصل و (ح) : (سهت) ، وهو تحريف .

وانظر الإنصاف : ٧٩٨/٢ ، واللسان : (موت) .

(٨) انظر السبعة : ٢١٦ ، ٦٣٩ ، والكشف : ٣٥٧/١ ، وما بعدها . وحجة

القرآيات : ١٧٤ ، وما بعدها .

وَأَمَّا (كَأَيِّ) فمقلوب (كَيْءٍ) ، وبه (١) قرأ ابن مَحِيصِنَ والاشَّهَبُ . (٢)
وإستعمال (كَذَا) دون تَكَرُّرٍ قَلِيلٍ ، وكَذَا إِسْتِعْمَالُهُ مَكْرَرًا بِإِعْطَافٍ .
وجعل بضمهم (٣) (كَذَا) مَمَيَّزًا بِجَمْعِ كِنَايَةٍ عَنْ (٤) ثَلَاثَةِ [أَوْ إِحْدَى
أُخْوَاتِهَا ، و (كَذَا) مَمَيَّزًا بِفِرْدٍ كِنَايَةً عَنْ مِائَةٍ] (٥) فَمَا فَوْقَهَا ، و ب
(كَذَا كَذَا) عَنْ (أَحَدَ عَشَرَ) وَأُخْوَاتِهِ ، و ب (كَذَا وَكَذَا) عَنْ (أَحَدٍ
وَعَشْرِينَ) وَأُخْوَاتِهِ . وَمُسْتَنَدُ هَذَا التَّفْصِيلِ الرَّأْيُ لَا الرَّوَايَةُ .

(١) في النسخ الأخرى : (وبها) .

(٢) المحتسب : ١٧٠ / ١ وما بعدها ، والبحر المحيط : ٧٢ / ٢ .

(٣) وهم الكوفيين ، ووافقهم الأَخْفَشُ وَالعَبْرَدُ وابن كَيْسَانَ وَالسَّرَافِيَّ
وابن الدَّهَانَ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ . السَّاعِدُ :

٠١١٨ / ٢

(٤) في الأصل و (ح) : (على) ، وهو تحريف .

(٥) تكملة من النسخ الأخرى . وفي (ح) و (ع) : (وإحدى) .

وهو تحريف . وفي (ح) : (وإحدى وأخواتها) بإقحام الواو
بينهما .

(ص) باب نِعَمَ وَيُسَمُّ

وليسا باسمين فيلينا عوامل الأسماء ، خلافاً للفراء .
بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم
على سبيل المبالغة .

وأصلهما (فَعِلَ) ، وقد يردان كذلك ، أو يسكون
العين وفتح الفاء ، أو كسرهما ، أو بكسرهما . وكذا كل
ذي عين حلقية من (فَعِلَ) فعلاً أو اسماً . وقد تجعل
العين الحلقية متبوعة للفاء في (فعيل) ، وتابعتها
في (فَعَل) . وقد يتبع الثاني الأول في مثل (نحو ،
وَحَموم) (١) . وقد يقال في (يَسْمُ) : (يَسْمُ) .

(ش) يدل على فعلية (نِعَمَ ، وَيُسَمُّ) اتصال تاء التانيث بهما ساكنة (٢)

في كل اللغات ، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها
الكسائي (٣) ، نحو : (أخواك نِعْمًا رجلين ، وإخوتك نِعْموا رجالاً ،
والهنديات نِعْمَن نِسوة) (٤) .

وقال ابن برهان (٥) : الدليل على أن (نعم) فعل ماضٍ رفعه

الظاهر ، وتضمنه الضمير (٦) ، ودخول لام القسم عليه وعطفه على الفعل

الماضي .

قلت (٧) : والحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائي .

(١) " مثل " ساقط من (ح) . وفي (ظ) : (نحو) . وفي الأصل و (ح) :
(بحموم) ، وهو تحريف .

(٢) في (ظ) : (ساكنة بهما) .

(٣) الإنصاف : ١٠٤/١ ، والرضي على الكافية : ٣١٣/٢ .

(٤) في (ظ) و (ع) : (نساء) .

(٥) شرح اللع : ٤١٧/٢ .

(٦) في (ح) : (المضر) .

(٧) " قلت " : ليست نفسي (ظ) .

وزعم الفراء وأكثر الكوفيين (١) أنَّهما اسمان ، واستدلوا على ذلك
بدخول حرف الجرِّ عليهما كقول بعض العرب ، وقد قيل [له] (٢) في بنت
وُلِدَتْ له : نِعَمَ الولدُ هي ، فقال : " والله ما هي بِنِعَمَ الولدِ ، نَصْرُها
بُكَاءٌ ، وبِزُّها سَرْقَةٌ " (٣) ، وكقول بعضهم : " نِعَمَ السِّرِّ عَلَى بَيْتِ العَيْرِ " (٤)
وكقول الرَّاجِزِ (٥) :

صَبَحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْبَرِ
بِنِعَمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَأَخْرِ

ولا حُجَّةٌ في ذلك .

أما الأَوَّلُ والثَّانِي فُيَعْتَذَرُ عَنْهُمَا بِمَا اعْتَذَرَ عَنْ قَوْلِ الآخَرِ (٦) :

عَمْرُكَ مَا لَطَمِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

-
- (١) أمالي ابن الشَّجَرِيِّ : ١٤٧/٢ وما بعدها ، والإِنصَاف : ٩٧/١ ،
وشرح المِفْصَل : ١٢٧/٧ وما بعدها ، والهِمَع : ٨٤ / ٢ .
- (٢) تَكْمَلَةُ مِنَ النِّسْخِ الأُخْرَى .
- (٣) أمالي ابن الشَّجَرِيِّ : ١٤٧/٢ وما بعدها ، والإِنصَاف : ٩٨/١ ،
وما بعدها ، وشرح المِفْصَل : ١٢٨/٧ ، والرُّضِي عَلَى الكَافِيَةِ
: ٣١١/٢ ، وَأَوْضَحَ السَّالِك : ٢٨٣/٢ .
- (٤) أمالي ابن الشَّجَرِيِّ : ١٤٧/٢ ، والإِنصَاف : ٩٨/١ ، والهِمَع :
٨٤/٢ .
- (٥) البَيْتَانِ بَدُونَ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الجَمَل : ٥٩٨/١ وشرح الكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ : ١١٠٣/٢ ، وَمَنْهَجُ السَّالِك : ٣٨٧/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ
والتَّكْمِيلُ : ١٥٤/٣ ب ، وَالعَيْنِي : ٢/٤ ، والهِمَع : ٨٤/٢ ، وَهَمَافِي
اللِّسَانِ : (نَعَم) بِرَوَايَةٍ : (بِنِعْمِ عَيْنٍ) ، وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الاسْتِشْهَادُ .
- (٦) البَيْتَانِ بَدُونَ نِسْبَةٍ فِي الخِصَائِصِ : ٣٦٦/٢ ، وَالتَّمَام : ٢٠٨ ، وَأَمَالِي
ابن الشَّجَرِيِّ : ١٤٨/٢ ، والإِنصَاف : ١١٢/١ ، وَابن يَعِيَشَ :
٦٢/٣ ، وَشرح الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٠٣/٢ ، وَالعَيْنِي : ٣/٤ ،
وَالهِمَع : ٦/١ ، ١٢٠/٢ ، ١٢٠/٢ ، ٦/١ ، وَالخِزَانَةُ : ٣٨٨/٩ ، وَاللِّسَانِ :
(نَوْم) .

فقيل : [إِنَّهُ] ^(١) أراد : ما ليلي بمقول فيه [نام صاحبه .
وكذلك ^(٢) يقال في : " والله ^(٣) ما هي بِنِعْمِ الْوَلَدِ " ، و ^(٤) " على يَثَسَّ
العَيْرُ " : إنَّ معناهما : ما هي بمقول فيها نِعْمَ الْوَلَدُ ، ونِعْمَ السَّيْرُ على
مقول فيه : [يَثَسَّ العَيْرُ . ^(٥)
وأما قول الآخر :

بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ ^(٦)

فيحمل على أنه جعل (نعم) اسماً أُضيف إلى (طير) ، وحكى لفظه
الذي كان عليه ^(٧) قبل عروض الاسمية ، كما قال الشاعر ^(٨) :
بَشِينِ الزَّمِي لَا ، إِنَّ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ ^(٩)
على كثرة الواشين أي معسون

-
- (١) تكلمة من النسخ الأخرى .
(٢) في (ظ) : (فكذا) .
(٣) " والله " : ساقط من (ح) .
(٤) الواو : ساقطة من (ح) .
(٥) تكلمة من النسخ الأخرى .
(٦) " وشباب فاخر " : ليس في (ظ) .
(٧) في (ظ) : (له) .
(٨) هو جميل بن معمر . والبيت في ديوانه : ١١٢ ، وإصلاح المنطق :
٢٤٩ ، والخصائص : ٢١٢/٣ ، والمنصف : ٣٠٨/١ ، والمحتسب
: ١٤٤/١ والاقتضاب : ٤٦٩ ، وضرائر الشعر : ١٣٧ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٧٢٣/٤ ، والتذليل والتكميل : ١٥٤/٣ ب ،
وشرح شواهد شرح الشافية : ٦٧ ، واللسان : (عون) .
(٩) في (ح) : (لان) ، وهو تحريف .

- فأوقع (الزمى) على (لا) ، ثم أدخل عليها (إن) فأجراها
مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء ،
ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميتها إذا لم تستعمل هذا الاستعمال .
وكذلك (١) القول في (نعم) في (٢) قوله : " نِنَعَمَ طَمِيرٌ " .
وفيها أربع لغات : (نَعِمَ ، وَبِعِنَ) ، وهما (٣) الأصل ،
و (نَعَمَ ، وَبَأَسَ) بالتخفيف ، و (نَعِمَ ، وَبِعِنَ) بالإتياع ، و (نَعِمَ ،
وَبِعِنَ) بالتخفيف بعد الإتياع ، وهذه اللغة أبعد من الأصل ، وأكثر
في (٤) الاستعمال .
وحكى أبو علي (٥) (بِيَعِنَ) بيا ساكنة بعد فتحة ، وهو غريب .
وأما اللغات المتقدمة فجائزة في كل ما كان من الأفعال و (٦) الأسماء
ثلاثياً أوله مفتوح وثانيه حرف (٧) حلقى مكسور ، فيقال في (شَهَدَ) :
(شَهَدَ ، وَشَهَدَ ، وَشَهَدَ) ، وكذا يُقال في (فَخَذَ) : (فَخَذَ ،
وَفَخَذَ ، وَفَخَذَ) ، قال الشاعر (٨) :
إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَيْعُهَا (٩)
وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى خَيْرُهُ وَنَوَائِلُهُ

- (١) في (ظ) : (فكذلك) .
(٢) في (ظ) :: (من) .
(٣) في (ظ) : (وهو) .
(٤) في الأصل و (ح) : (من) ، وهو تحريف .
(٥) والأخفش . التذيل والتكميل : ١٥٦/٣ ، والمساعد : ١٢٢/٢ .
(٦) في (ظ) و (ع) : (أو) .
(٧) " حرف " : ليس في (ظ) .
(٨) هو الأخطل . والبيت في ديوانه : ٣٤٨/١ ، وسيبويه : ٢٥١/٢ ،
والمرتجل : ١٣٨ ، والمخصص : ٢٢٢/١٤ ، وشرح الكافية الشافية
: ١١٠١/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٥٦/٣ ب ، والجمع : ٨٤/٢ .
(٩) في غير (ظ) : (ربيعها) .

وقد تُجعل العينُ الحلقيةُ متبوعةً للفاءِ في (فَعِيلٌ) ، فيقالُ في

(شَهِيدٌ) : (شَهِيدٌ) ، وفي (ضَّئِيلٌ) : (ضَّئِيلٌ) ، وفي (بَعِيرٌ) :
(بَعِيرٌ) ، وفي (صَغِيرٌ) : (صَغِيرٌ) ، وفي (نَحِيفٌ) : (نَحِيفٌ) ،
وفي (بَخِيلٌ) : (بَخِيلٌ) .

وقد تُجعل العينُ الحلقيةُ الساكنةُ تابعةً / للفاءِ المفتوحة فتُفتح ١٢٩/ب

وإنَّ لم يكن لها أصلٌ في الفتح كقولك في (فَحَمٌ) : (فَحَمٌ) ، وفي
(قَعْرٌ) : (قَعْرٌ) ، وفي (دَهْرٌ) : (دَهْرٌ) .

ومذهب البصريين ^(١) أنَّ الفتح فيما ثبت سكونه من هذا النوع

مقصورٌ على السَّماع ، وأنَّ الوارد منه بوجهين ليس أصله السَّكون ، ثمَّ فُتِحَ ،
ولا هو بالعكس ، وإنما هو ممَّا وُضِعَ على لُغَتين .

ومذهب الكوفيين ^(٢) أنَّ بعضه ذو لُغَتين وبعضه أصله السَّكون ،

ثمَّ فُتِحَ ، لأنَّ الفتحَ من الألف ، وهو من حروف الحلق ، فكان في جعلها
على العين - والعينُ حلقيةٌ مسبوقةٌ بفتحةٍ - مُشاكلةٌ ظاهرةً ،
ومناسباتٌ متجاورةٌ ^(٥) .

واختار ابنُ جنِّي ^(٦) مذهبَ الكوفيين مستدلاً بقول بعض العرب

في (نَحَوٌ) : (نَحَوٌ) ، وفي (مَحْمومٌ) : (مَحْمومٌ) ، فقال : لو لم
تكن الفتحة عارضةً في (نَحَوٌ) لزم انقلاب الواو ألفاً ، لكنَّها فتحةٌ ^(٧)

(١) المنصف : ٣٠٥ / ٢ وما بعدها ، والخصائص : ٩ / ٢ وما بعدها .

(٢) نفس المصدرين السابقين .

(٣) في (ظ) : (التسكين) .

(٥) في الأصل : (متجاورة) ، وهو تصحيف

(٦) المحتسب : ١٦٧ / ١ ، وراجع الخصائص : ٩ / ٢ وما بعدها ، والمنصف

: ٣٠٥ / ٢ .

(٧) في (ظ) رُسِمَتْ : (فتحت) .

عرضت في محل سكون فعومل ما جاورها بما كان يعامل مع السكون ، ولم يُعتدَّ بها ، وكذا فتحة (مَحْموم) لو لم تكن عارضة لزم ثبوت (مَفْعول) أصلاً ، ولا سبيل إلى ذلك ، لكن فتحة الحاء منه في محل سكون . فأمنَ بذلك عدمَ النُّظير ، وكان هذا التَّقديرُ أحسنَ التَّقديرِ .^(١)

قلتُ : هذا معنى قول ابنِ جنِّي . واعتبارُ ما اعتبره حسنٌ بين

الحُسْنِ ، وهو نُظير قولنا في (يَسَع) : إنَّ الفتحة في محل كسرة ،

ولولا ذلك لقليل : (يَوْسَع) كما قيل في (يَوْجَع) ، لكنَّ عوملَ معاملةً

(يَعِيد) ، فحذفت واؤه لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ ، إلا أنَّ كسرةً (يَعِيد)^(٣)

ملفوظٌ بها وكسرةً (يَسَع) مقدَّرةٌ في محل الفتحة كتقدير السكون

في محل فتحة (نَحْو ، وَمَحْموم) ، وشبيه بهذا قولهم في (جَيْئِلٍ ،

وَتَوَّامٍ) : (جَيْئِلٍ ، وَتَوَّامٍ) ، فصَحَّحوا الياءَ والواو مع تحركهما وانفتاح

ما قبلهما ، لأنَّ تحركهما عارضٌ منويٌّ في محله السكون .

وشبيه بهذا أيضاً قولهم في (بِيوت) : (بِيوت) فافتتحوا^(٤) (٥)

الجمع مع أنه [أثقل]^(٦) من المفرد بكسرة تليها ضمة ، وقد رفضوا ذلك

في المفرد مع أنه أخف ، إلا أنَّ الكسرة عارضةٌ إبتاع ، والضمة منويَّة في

محلها ، فعاد الصَّعبُ هيناً ، والعدرُ بيئناً .

وما حكى أبو علي^(٧) من قولهم : (بِيَعَن) فالوجهُ فيه أنَّ أصله

(بِيَعِن)^(٨) مُخَفَّف (بِيَعِن) ، ثمَّ فُتِحَتِ الياءُ التَّفَاتاً إلى الأصل ،

(١) في (ظ) : (تقدير) (٢) في غير (ظ) : (٠٠٠ قيل في يوجع)

(٣) في (ظ) : تعد

(٤) راجع اعراب القرآن للنحاس : ٤٣٨/٢ ، والبحر ٤٣٨/٢ ، والكشف : ٢٨٤/١

(٥) في الأصل (فافتتحو) بدون الف تفريق (٦) تكلمة من النسخ الأخرى

(٧) انظر ما سلف ص ١٢٠ الحاشية (٥) .

(٨) في (ظ) : (الياء) ، وهو سهو .

وَتَرَكَ مَا نَشَأَ عَنِ الْكُسْرَةِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا أَكْثَرَ ، فَكَانَتْ جَدِيدَةً بِأَنَّ تَنَوَّى مَعَ رَجُوعِ الْفَتْحَةِ لِشِبْهِهَا بِالْعَارِضَةِ فِي قَلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ .

ومعنى (نعم ، ويثس) المبالغة في المدح والذم ، وربما توهّم :

غير ذلك .

وروي أَنَّ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ ذَكَرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ جَلِيسٌ لَهُ : نِعَمَ الرَّجُلُ عَلِيٌّ . فَغَضِبَ وَقَالَ : أَلْعَلِيَّ

تَقُولُ : نِعَمَ الرَّجُلِ . فَأَسَمَكَ الْقَائِلُ عَنْ شَرِيكَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ :

يَا أَبَا (١) عَبْدِ اللَّهِ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى : * وَلَقَدْ نَادَانَا (٢) نُوحٌ فَلَنِعْمَ

الْمُجِيبُونَ * (٣) ، * فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ * (٤) ، * نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّسَهُ

أَوَابٌ * (٥) قَالَ شَرِيكَ : بَلَى . فَقَالَ : أَلَا تَرْضَى لِعَلِيٍّ مَا رَضِيَ (٦) اللَّهُ

لِنَفْسِهِ وَلَا نَبِيَّاهُ . (٧) فَتَنَبَهَهُ (٨) عَلَى مَوْضِعِ غَلْطِهِ . (٩)

(ص) فاعل (نعم ، ويثس) في الغالب ظاهرٌ ، معرَّفاً

بالألف واللام أو مضافاً إلى المعرَّف بهما مباشراً أو بواسطة

، وقد يقوم مقامُ ذي الألف واللام (ما) معرفةً تامَّةً ،

وفاقاً لسيبويه والكسائي ، لا موصولة ، خلافاً للفراء والفرسي

، وليست بنكرة (١٠) مميّزة ، خلافاً للزمخشري والفرسي

(١) في (ظ) : (يابا)

(٢) في الأصل و (ح) : (نادينا) ، كرسماً في المصحف .

(٣) الصافات : ٧٥ .

(٤) المرسلات : ٢٣ .

(٥) ص : ٣٠ ، ٤٤ .

(٦) في (ظ) و (ع) : (رضيه) .

(٧) لم أقف على القول فيما بين يدي من المصادر .

(٨) في الأصل : (فنبه) ، وهو تحريف .

(٩) في (ظ) أعاد بعد قوله : " . . . موضع غلظه " قوله : " ثم فتحت

الباء . . . في قلة الاستعمال " .

(١٠) في (ظ) : (نكرة) .

في أحد قوليه . ولا يؤكِّد فاعلها توكيداً معنوياً ،
وقد يوصف ، خلافاً لابن السَّراج والفارسي ، وقد يُنكَّر
مفرداً أو مضافاً . ويضمَر ممنوع الإتياع مفسراً بتمييز مؤخر ،
مطابق ، قابل (ال) ، لا زم غالباً .

وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكِّداً ، وفقاً للجرِّد . ولا
يتمتع عنده وعند الفارسيِّ إسنادُ (نعم ، ويئس) إلى
(الذي) الجنسيَّة . وندر نحو : (نعم زيدٌ رجلاً ،
وَمَرَّ بِقَوْمٍ نَحَمُوا قَوْمًا ، ونعم بهم قوماً ، ونعم عبدُ اللهِ
خالدٌ (١) ، ويئس عبدُ اللهِ أنا إن كان كذا ، وشهدتُ
صَفِينَ وَيئست صِفُونَ) .

(ش) الغالب في فاعل (نعم ، ويئس) أن يكون معرفاً بالألف واللام ،
أو مضافاً إلى المَعْرِفَ بهما ، أو مضافاً إلى المضاف إلى المَعْرِفَ بهما (٢) ،
أو ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز .

فالأوَّل كقوله تعالى : * نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ * (٣)

والثاني كقوله تعالى : * وَلِنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ * (٤)

والثالث كقول الشاعر (٥) :

فَإِنْ تَكُ فَفَعَمَسَ بَائِتٌ وَبَيْتًا فَنِعْمَ ذُو مُجَاهَلَةٍ الْخَلِيلِ (٦)

-
- (١) في الأصل و (ح) : (خالداً) ، وهو تحريف .
(٢) " أو مضافاً إلى المضاف إلى المَعْرِفَ بهما " : ساقط من (ظ) .
(٣) الأفعال : ٤٠ .
(٤) النحل : ٣٠ .
(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥٧/٣ / أ ، ومنهج
السالك : ٣٨٨/٢ ، والهمع : ٨٥/٢ .
(٦) في الأصل : (مجاهله) ، وهو تحريف .

وكقول الآ خر: (١)

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مَكْذِبٍ زَهْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

والى مثل ما في البيتين أشرت بقولي: أو بواسطة.

ومثال الرابع قوله تعالى: * يَمِينٌ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا * (٢) وقول

الشاعر: (٣)

لِنِعَمٍ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَأَسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

و (ما) في نحو: (نعم ما صنعت) عند سيبويه والكسائي (٤) فاعل

بمنزلة ذي الألف واللام. وهي معرفة تامة، أي: غير مفتقرة إلى صلة.

والى ذلك أشرت بقولي: " وقد يقوم مقام ذي الألف واللام / (ما) معرفة ١٤٠/أ

تامة.

وهي عند الفراء وأبي عليّ الفارسي (٥) فاعلة موصولة مكتفٍ بها

وبصلتها عن المخصوص.

وأجاز الفراء (٦) أن ترُكَّبَ (نعم) مع (ما) ترُكَّبَ (حبّ) مع

(ذا)، فيليهما مرفوعٌ بهما كقول العرب: " يئس ما تزو يسج ولا مهتر (٧).

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب. والبيت في غاية المطالب: ١٢٩،

وتاريخ ابن كثير: ٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١٠٥/٢،

ومنهج السالك: ٣٨٨/٢، والتذييل والتكميل: ١٥٧/٢/أ،

والمساعد: ١٢٥/٢، والبهج: ٨٥/٢.

(٢) الكهف: ٥٠.

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية: ١١٠٦/٢، وشرح

عمدة الحافظ: ٧٨٢، ومنهج السالك: ٢٨٩/٢.

(٤) سيبويه: ٣٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ٥٦/١، والرضي

على الكافية: ٣١٦/٢.

(٥) معاني القرآن: ٥٧/١، والبغداديات: ٢٥١، وما بعدها. والرضي

على الكافية: ٣١٦/٢.

(٦) معاني القرآن: ٥٧/١، وما بعدها.

(٧) معاني القرآن: ٥٨/١.

[وَالصَّحِيحُ جَعَلَ (ما) فاعلةً بـ (بئس) ، وكونهما خبرَ (تزويجٍ
ولا مَهْرٍ)] (١) ، والتقدير : بئس التزويجُ تزويجٌ مع انتفاء المهرِ .
وجعل الزمخشري وأبو عليّ الفارسيّ (٢) في أحد قوليه (ما) نكرةً
مميّزة . وسيأتي إبطالُ ذلك إن شاء الله تعالى .

ولا يوء كَدَ فاعل (نعم ، وبئس) توكيداً معنوياً باتِّفاق ؛ لأنَّ القصدَ
بالتوكيد المعنوي رفعُ تَوْهَمِ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهره العمومُ ، أو رفعُ
تَوْهَمِ المجازِ بما ظاهره الحقيقةُ ، وفاعل (نعم ، وبئس) في الغالبِ
يخلافُ ذلك ؛ لأنَّه قائمُ مقامِ الجنسِ إنَّ كانَ ذا جنسٍ ، أو مؤوَّلٌ بالجامعِ
لأُكْمَلِ خِصالِ المدحِ اللائقةِ بِسَمَاءِهُ إنَّ كانَ فاعلاً (نعم) ، وبالجامعِ
لأُكْمَلِ خِصالِ الذمِّ إنَّ كانَ فاعلاً (بئس) . والتوكيد المعنوي مُنافٍ
للقصدين فاتَّفَقَ على منعه (٣) .

وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع لك أن تقول : (نعم الرجلُ الرجلُ

زيدٌ) .

وأما النَّعْتُ فلا ينبغي أن يُمنعَ على الإطلاقِ ، بل ينعى إذا قُصِدَ
به التَّخصيصُ مع إقامةِ الفاعلِ مقامَ الجنسِ ؛ لأنَّ تخصيصه حينئذٍ مُنافٍ لذلكِ
القَصْدِ . وأما إذا تَوَوَّلَ بالجامعِ لأُكْمَلِ الخِصالِ فلا مانعٌ من نعتيه
حينئذٍ لإمكانِ أن ينوي في النعتِ ما نوي في المنعوتِ ، وعلى هذا يُحمَلُ
قولُ الشاعرِ : (٤)

نِعْمَ الفَتَى العَرِيُّ (٥) أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الحِجْرَاتِ نارَ الموقِدِ

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) المفصل : ٢٧٣ ، والبغداديات : ٢٥٨ وما بعدها . وانظر ما سيأتي ص ١٧٩ .

(٣) في الأصل و (ح) : (فرعه) ، وهو تحريف .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى . والهيئة في ديوانه : ٢٧٥ ، والأصول : ١ / ١٢٠ ،

والتذييل والتكميل : ١٦٠ / ٣ ب ، والمساعد : ١٢٨ / ٢ ، والمغني :

٧٦٥ ، وشرح أبياته : ٢٣٥ / ٧ ، والخزانة : ٤٠٤ / ٩ .

(٥) في الأصل و (ع) : (العري) ، وهو تحريف .

وحمل ابن السراج وأبو علي^(١) مثل هذا على البدل، وأبياسا
النعمة. ولا حجة لهما.

وحكى الأَخْفَشُ^(٢) أن ناساً من العرب يرفعون ب (نعم) النكرة
مفردة ومضافةً، وإلى ذلك أشرت بقولي: وقد يُنكر مفرداً أو مضافاً فيقال
على هذا: (نعم امرؤ زيدٌ، نعم صاحب قوم عمرو)، ومنه قول الشاعر:^(٣)

بئسَ قريناً يَفْنِ هَالِكِ
أمَّ عبيدٍ وأبو مالِكِ

ومن ورود الفاعل فكرة غير مضافة قول الشاعر^(٤):

أَتَحَسِنِي شُفِيتُ بِغَيْرِ سَلَمِي وَسَلَمِي بِي مَتِيمةٌ تَهَيِّمُ
وَسَلَمِي أَكْمَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْنًا وَفِي أَثَوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيْمُ
نِيافُ القُرْطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا وَرِيْدٌ لِلنِّسَاءِ وَنِعْمَ نِيْمُ
ووافق الغراء^(٥) إلا أَخْفَشَ في كون الفاعل نكرة مضافة، قال: فَإِنْ [أُضِفْتَ] ^(٦)
النكرة إلى نكرة^(٧) رفعت ونصبت كقولك: (نعم غلامٌ سفرٌ زيدٌ، ونعم
غلامٌ سفرٌ زيدٌ) .

(١) الأصول: ١٢٠/١، والمغني: ٧٦٥. وأجازه ابن جني في
إعراب الحماسة. شرح أبيات المغني: ٢٣٥/٧.

(٢) الهمع: ٨٦/٢. وحكى ذلك الرضي دون عزو: ٣١٧/٢، وابن
عصفور في شرح الجمل: ٦٠٠/١ وما بعدها.

(٣) البيتان بدون نسبة في أمالي القالي: ١٨٣/٢.

وشرح الجمل: ٦٠١/١، وشرح عمدة الحافظ: ٧٨٩، وشرح الكافية
الشافية: ١١٠٨/٢، ومنهج السالك: ٣٩١/٢، والتذليل
والتكميل: ١٦١/٣. وهما في اللسان: (ملك) برواية:

"بئس قريناً يفن الهالك" وعليها يفوت الاستشهاد.

اليفن: الشيخ الكبير. أم عبيد: كنية المفازة. أبو مالك: كنية الجوع والكبر.

(٤) هو تأبط شراً. والأبيات في التذليل والتكميل: ١٦١/٣. والثاني

والثالث في الخزانة: ٤١٦/٩. والثالث في ديوانه: ٢٠٢، وشرح عمدة
الحافظ: ٧٨٩، واللسان: (نوم). النيم: الضجيع والضجعة.

(٥) معاني القرآن: ٥٧/١. (٦) تكلمة من (ظ) و (ع).

(٧) في الأصل: (النكرة)، وهو تحريف.

وقال أبو الحسن الأُخْفَشُ (١) : مَنْ قَالَ : هَذَا رَجُلٌ وَأَخُوهُ
ذَاهِبَانِ ، عَلَى تَنْكِيرِ الْأَخِ ، قَالَ هُنَا : (نَعَمْ أَخُو قَوْمٍ وَصَاحِبُهُمْ زَيْدٌ)
وَمَنْ قَالَ : هَذَا رَجُلٌ وَأَخُوهُ ذَاهِبَيْنِ عَلَى تَعْرِيفِ الْأَخِ لَمْ يَجْزَلْهُ الْعَطْفُ
هُنَا ، لِأَنَّ (نَعَمْ) لَا تَرْفَعُ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى الْمَعْرِفِ بِهِمَا .
فَظَاهِرُ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَا يُجِيزُ (نَعَمْ الَّذِي
يَفْعَلُ زَيْدٌ) ، وَلَا (نَعَمْ مَنْ يَفْعَلُ زَيْدٌ) . وَمِثْلُ هَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْصَحَ
، لِأَنَّ (الَّذِي يَفْعَلُ) بِمَنْزِلَةِ (الْفَاعِلِ) ، وَلِذَلِكَ أَطْرَدَ الْوَصْفَ بِهِ . وَمَقْتَضَى
النَّظْرُ الصَّحِيحُ الْأَجْوِزَ مَطْلَقًا ، وَلَا يُنْصَحَ مَطْلَقًا ، بَلْ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْجِنْسُ
جَازٌ . وَإِذَا قُصِدَ بِهِ الْعَهْدُ مَنَعَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ وَالْفَارَسِيِّ (٢) .
وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ (نَعَمْ) قَدْ يَكُونُ مُوَصُولًا وَمُضَافًا إِلَى

مُوصُولِ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٣)

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاعَ لَهُ وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بِيْرِ بْنِ مَرْوَانَ
فَنَعَمْ مَرْكَأً مِنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ
فلولم يكن في هذا إلا إسناد (نعم) إلى المضاف (٤) إلى (مَنْ) لكان
فيه حجة على صحة إسناد (نعم) إلى (مَنْ) ، لِأَنَّ فَاعِلَ (نَعَمْ) لَا
يُضَافُ فِي غَيْرِ نَدْوَرٍ إِلَّا إِلَى مَا يَصِحُّ إِسْنَادُ (نَعَمْ) إِلَيْهِ ، فَكَيْفَ وَفِيهِ

(١) التذييل والتكميل : ٣/١٦١/أ . وانظر معاني القرآن للأخفش :

(٢) المقتضب : ٢/١٤١ ، والبغداديات : ٢٥١ وما بعدها .

(٣) البيتان بدون نسبة في شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي :

٩٤/أ . وشرح عمدة الحافظ : ٧٩٠ ، والمعني : ٥٧١ ، وما

بعدها ، وشرح أبيات : ٥/٣٣٨ وانظر فهارسه ، والخزانة : ٩/٤١٧

واللسان : (زكأ) ، والجمهرة : ٣/٢٨٣ ، ٤٨٦ . والثاني نسي

شرح الجمل : ١/٦٠١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/١١٠٩ ،

والمساعد : ١/١٦٦ ، ٢/١٣١ ، والمعني : ٤٣٣ ، ٥٦٩ ، والهمع :

١/٩٢ ، ٢/٨٦ .

زكأت : لجأت . وبشر بن مروان : أخو عبد الملك بن مروان وواله

عن العراق .

(٤) ف (ظ) : (للمضاف) .

"ونعم مَنْ هو" ف (مَنْ) هذه إِمَّا تَمَيُّيزُ وَالْفَاعِلُ مَضْرُومٌ كَمَا زَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ (١) ،
وقد تقدّم ذلك في باب الموصولات . وإِمَّا فاعِلٌ .

فَالأَوَّلُ لَا يَصِحُّ لَوْجِهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ التَّمَيُّيزَ لَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ بِالِاسْتِقْرَاءِ إِلَّا بِنَكْرَةِ صَالِحَةٍ
لِلأُفِّ وَاللَّامِ ، وَ (مَنْ) بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهَا تَمَيُّيزًا .
الثَّانِي : أَنَّ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِالتَّمَيُّيزِ عِنْدَ الْقَائِلِ (٢) بِهِ مَرَّتَبٌ عَلَى
كُونَ (مَنْ) نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، وَذَلِكَ مُنْتَفِئٌ بِإِجْمَاعٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ ،
فَلَا يُبْصَرُ (٣) إِلَيْهِ بِلَا دَلِيلٍ عَلَيْهِ ، فَصَحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ بِ (نَعَمْ) ، إِذْ لَا قَائِلَ يَقُولُ ثَالِثٌ مَعَ شَهَادَةِ صَدْرِ الْبَيْتِ فَإِنَّ
فِيهِ " [نعم] (٤) مَرْكَأٌ مَنْ " ، فَاسْتَدَّتْ (نعم) إِلَى الْمُضَافِ إِلَى
(مَنْ) ، وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ الَّذِي تُسْنَدُ إِلَيْهِ لَا يُضَافُ لِمَا لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهَا إِلَيْهِ .
وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ .

وَيَقَعُ فَاعِلٌ هَذَا الْبَابِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا مَفْسَّرًا بَعْدَهُ بِتَمَيُّيزٍ مُطَابِقٍ
لِلْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ ، نَحْوُ : (نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَنَعِمْتَ امْرَأَةً هِنْدٌ ،
وَنَعَمْ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، وَنَعِمْتَ امْرَأَتَيْنِ الْهِنْدَانِ ، وَنَعَمْ رَجُلًا الزَّيْدُونَ ،
وَ نَعَمْ نِسَاءً الْهِنْدَاتُ) . وَهَذَا الضَّمِيرُ الْمَجْعُولُ فَاعِلًا فِي هَذَا الْبَابِ
شَبِيهٌ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي أَنَّهُ قُصِدَ إِهْبَاهُهُ تَعْظِيمًا لِعِنَاةٍ ، فَاسْتَوَى لِذَلِكَ
فِي عَدَمِ الْإِتْبَاعِ بِتَوْكِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ .

وَنَبِهْتُ عَلَى أَنَّ مَعْيِرَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا صَالِحًا لِلأُفِّ وَاللَّامِ مَعَ أَنَّ كُلَّ
مَعْيِرَةٍ يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ / ، لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ وَالزَّمْخَشَرِيَّ (٥) يَجْمِيزَانِ

التَّمَيُّيزَ فِي هَذَا الْبَابِ بِ (مَا) ، وَيَزْعَمَانِ أَنَّ فَاعِلَ (نَعَمْ) فِي قَوْلِهِ

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب: ٩٤/أ . أول باب الموصولات .

(٢) الحاشية السابقة .

(٣) في (ظ) : (يضاف) ، وهو تحريف .

(٤) تكملة من النسخ الأخرى .

(٥) انظر ما سلفه: ١٢٦ .

تعالى : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ (١) وشبهه مضر كما هو في (نعم رجلاً زيدٌ) . و (ما) في موضع نصب على التمييز . وربما اعتقد من لا يعرف أن هذا هو مذهب سيبويه ، وذلك باطل بل مذهب سيبويه (٢) . أن (ما) اسم تامٌّ مكْنَى به عن اسم يعرف بالالف واللام الجنسية مقدَّرٌ بحسب المعنى كقولك في ﴿ إِنَّ تَبْدُو الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ : إنَّ معناه : فنعم الشيءُ إبداءاً لها ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

قال أبو الحسن بن خروف (٣) : وتكون (ما) تامة معرفة بغير

صلة ، نحو : (دققته دققاً نِعْمًا) ، قال سيبويه : أي نعم الدقُّ (٤) و

﴿ نِعْمًا هِيَ ﴾ أي : نعم الشيءُ إبداءاً لها ، و (نِعْمًا صنعت ، وبئسما

فعلت) أي : نعم الشيءُ [شيءٌ] (٥) صنعت ، هذا كلام ابن خروف

معتمداً على كلام سيبويه . وسبقه إلى ذلك السِّيرافي (٦) وجعل نظيره

قول العرب : " إِنِّي مَّا أَنْ أَصْنَعُ " أي : من الأمر أن أصنع . فجعل (ما)

وحدها في موضع (الأمر) ولم يصلها بشيء ، وتقدير الكلام : إِنِّي من الأمر

صُنعي كذا وكذا . فالهاء اسم (إنَّ) ، و (صُنعي) مبتدأ ، و (من الأمر)

خير (صُنعي) ، والجملة في موضع خير (إنَّ) .

هذا كلام السِّيرافي ، وهو موافق لكلام سيبويه (٧) ، فإنه قال :

ونظيرٌ جعلهم (ما) وحدها اسماً قولُ العرب : " إِنِّي مَّا أَنْ أَصْنَعُ " أي

: من الأمر أن أصنع ، فجعلوا (ما) وحدها اسماً ، ومثل ذلك (غسَلُته

غَسَلًا نِعْمًا) أي : نعم الغَسَلُ . فقدَّر (ما) بالأمر وبالغَسَل ، ولم

يقدِّرها بأمرٍ ولا غَسَلٍ ، فعَلِمَ أَنَّهَا عِنْدَهُ مَعْرُوفَةٌ .

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) سيبويه : ٢٧ / ١ .

(٣) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر .

(٤) هذا كلام الاخفش ومثاله ، يخرج على مذهب سيبويه .

(٥) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٦) الشرح : ١ / ١٨٢ ب .

(٧) في (ظ) : (سيبويه رحمه الله) . وانظر سيبويه : ٢٧ / ١ .

وحكى الفراء^(١) عن الكسائي أنه قال : أرادت العرب أن تجعل

(ما) بمنزلة (الرجل) حرفاً تاماً ، ثم أضروا ما يُشير إلى أن قولهم :

(بثما صنعت) . معناه بثس الشيء ما صنعت ، ذ (ما) الموجودة عنده

فاعلٌ ، و (ما) المقدرة مبتدأ . هذا^(٢) معنى ما نقله الفراء عن الكسائي ،

فمذهبه كمذهب سيبويه ، إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون^(٣)

التقدير : نعم الشيء شيء صنعت^(٤) .

ويقوي تعريفاً (ما) بعد (نعم) كثرة الاقتصار عليها في نحو

: (غسلته غسلًا نعمًا) . والنكرة التالية (نعم) ، لا يُقتصر عليها إلا في

نادرٍ من القول كقول الراجز^(٥) :

تَقُولُ عَرَسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةَ

يَبْثَسُ امْرَأً وَإِنِّي يَبْثَسُ الْمَرْءَ

ويقوي أيضاً فاعلية (ما) المذكورة وأنها ليست تمييزاً أن التمييز إنما يُجاء

به لتعيين جنس المميز ، و (ما) المذكورة مساوية^(٦) للمضمر في الإبهام ،

فلا تكون تمييزاً .

(١) معاني القرآن : ٥٧/١ .

(٢) في الأصل : (وهذا) بإقحام الواو

(٣) في (ظ) : (إلا أن المحقق . . . يجعل)

(٤) انظر ما سلف ص : ١٨٠ النقل عن ابن خروف والسيرافي

وتقدير الكسائي موافق لتقدير سيبويه نفسه ، لقد قال (٤٧٦/١) :

" كما تقول العرب : بثما له ، يريدون : بثس الشيء له " .

وقوله : " نعم الشيء شيء " . . . " كذا في جميع النسخ ، والأولى

: (بثس) ليناسب المثال السابق .

(٥) البيتان بدون نسبة في الاشتقاق : ١٥ ، وشرح عمدة الحفاظ :

٧٨٥ ، ومنهج السالك : ٤٠٠/٢ ، والعيني : ٢٦/٤ .

العومرة : الصياح والصخب .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (وهو) ، وهو تحريف

(٧) في الأصل : (مساويه) ، وهو تحريف

ويقوى تعريف (ما) في نحو : " مَا أَنْ أُصْنَعُ " كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة ، و (ما) المذكورة غير نكرة موصوفة ، فيتعين كونها معرفة ، وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له . قال أبو علي في الهمداديات ^(١) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَعَمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ ^(٢) : يجوز أن تكون (ما) معرفة وإن تكون نكرة ، فإن حملته على أنه معرفة كان رفعاً ، ولم يكن لقوله (يعظكم) موضع من الإعراب . وإن حملته على أنه نكرة كانت منصوبة ، وموضع ^(٤) (يعظكم) نصباً لكونه وصفاً للاسم المنصوب . هذا نصه .

وينبغي أن يتنبه لتقييدي مميز فاعل هذا الباب بقبول (ال) ^(٥) على أنه لا يجوز أن يكون بلفظ (مثل) ، ولا (غير) ، ولا (أي) ، ولا (أفعل من كذا) ، لا أنه خلف عن فاعل مقرون بالالف واللام ، فاشترط صلاحيته لهما ، وكل ما ذكرته آنفاً لا يصلح لهما ، فلم يجز أن يخلفا ^(٦) مقترنا بهما .

وقلت : " غالباً " بعد التقييد بلازم احترازاً من حذف المميز في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ^(٦) : " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ " أي : فبالسنة أخذ ^(٧) ونعمت السنة سنة ، فأضمر الفاعل على

(١) الهمداديات : ٢٥٢ .

(٢) النساء : ٥٨ . (٣) تكلمة من (ظ) .

(٣) فهوغير (ظ) : (وكان) .

(٤) في (ظ) : (أي) وهو تحريف . (٥) في غير (ظ) : (معرفة) .

(٥) في (ظ) : (عليه الصلاة والسلام) .

والحديث أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في الوضوء يوم

الجمعة " من أبواب " الجمعة " : ٢ / ٣٦٩ . وانظر غريب

الحديث للخطابي : ٣ / ٢٢٣ .

(٦) في (ظ) : (أتى) .

شريطة التفسير، وحذف المميّز للعلم به . وإذا ثبت أن مميّز هذا الباب قد يُحذف للعلم به أمكن أن يُحمل عليه ما أوهم بظاهرة أن الفاعل فيه عَلمٌ أو مضاف إلى عَلمٍ كقول ابن مسعود - رضي الله عنه - أو غيره من العبادلة^(١) : "بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا" ، وكقول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) : "نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ"^(٣) خالد بن الوليد فيكون (بئس ونعم) مسندين إلى ضميرين حذفاً مفسّراهما ، و (عبد الله) مبتدأ ، و (أنا ، و خالد) بدلان . ومن هذا النوع أيضاً قول سهل بن حنيف - رضي الله عنه -^(٤) : "شَهِدْتُ صَفِينَ وَيَثُتَ صِفُونَ" .

وأما ما روي من قول بعضهم : "نعم زيد رجلاً" [فيحمل على أن الأصل فيه : نعم رجلاً زيد]^(٥) ، على أن الفاعل مضر ، و (رجلاً) مفسّره ، و " (زيد) مبتدأ وخبره (نعم) وفاعلها ، و ليس فيه شذوذ إلاّ بكون التميّز^(٦) مسبوqاً بالمبتدأ ، فيكون في ذلك نظير قول الشاعر^(٧) :

(١) منهج السالك : ٣٩٢/٢ ، والمساعد : ١٣٢/٢ .

(٢) في (ظ) : (عليه الصلاة والسلام) والحديث أخرجه الترمذي في باب " مناقب خالد " من كتاب " المناقب " : ٦٨٨/٥ ، وأحمد في

المسند : ٨/١ ، وفضائل الصحابة : ٨١٦/٢ .

(٣) في الأصل و (ح) : (نعم عبداً خالد) . وهو تحريف .

(٤) صحيح البخاري : باب " ما يذكر من ذم الرأي " من كتاب " الاعتصام بالكتاب والسنة " : ١٢٤/٩ . وغريب الحديث للخطابي :

٥٣٠/٣

(٥) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٦) في الأصل و (ح) : (الضمير) ، وهو تحريف .

(٧) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٣٩٥ ، والمقرب : ٦٨/١ ، وشرح

الكافية الشافية : ١١٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٨٧ ، والتذيل

والتكميل : ١٦٤/٣ أ ، والمعيني : ٧/٤ .

الزلاء : الخفيفة الالئية . منطبق : بليغ . ومراده : المرأة اللاصقة

العجز التي تتأزر بكساء خشن غليظ يعظم عجيزتها .

والتَّغْلِيْبُونَ (١) نِعْمَ الْفَعْلُ فَحَلُّهُمْ فَحَلًّا وَأَمَّهُمْ زَلًا مُنْطَبِقًا (٢)

(٣) وهذه توجيهات أُعِنْتُ عليها ، ولم أسبق إليها ، والحمد لله [رب العالمين]

والحاصل أَنَّ فاعل (نعم ، وبئس) لا يكون إِلَّا ظاهراً معرفاً (٤)

ب (ال) ، أو مضافاً إليه ، أو إلى مضاف إليه ، أو نكرة مضافة أو مفردة ،

أو موصولاً ، أو مضافاً إليه ، أو ضميراً مفسراً بتمييز موجود أو مقدر ، ولا يكون

غير ذلك إِلَّا ما ندر ، نحو (٥) : (مررت بقوم نعيموا رجلاً) ، ومن قال :

نعم بهم (٦)

(نعم بهم) فمراده : نعيموا ، ولكن / زاد بـ / في الفاعل ، كما

زيدت في ﴿ كَفَىٰ يَاللَّهِ ﴾ (٧) . ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار

الفاعل ، وأجاز ذلك أبو العباس (٨) . وقوله في هذا هو الصحيح . وحامل

سبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقاً لرفع الإبهام ، والإبهام إذا

ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز . وهذا الاعتبار يلزم منه منع

التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك : (له من الدراهم عشرون درهماً) ،

ومثل هذا جائز بلا خلاف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ

أثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ (٩) وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١١)

(١) كذا في جميع النسخ ، وحقه (بئس) كما سيأتي في الصفحة التالية .

(٢) في (ح) : (منطبق) ، وهو تحريف .

(٣) زيادة من (ط) .

(٤) في الأصل و (ح) و (ع) : (أو معرفاً) بإقحام لفظ (أو) ،

(٥) في (ط) : (من نحو) . (٦) "زيادة من (ط)" .

(٧) النساء : ٤٥ ، ٦ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٣٢ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، الرعد :

٤٣ ، الأسراء : ٩٦ ، العنكبوت : ٥٢ ، الأحزاب : ٣ ، ٢٥ ، ٣٩ ،

٤٨ ، الأحقاف : ٨ ، الفتح : ٢٨ .

(٨) سيبويه : ٣٠١ / ١ ، والمقتضب : ١٤٨ / ٢ ، وابن يعيش : ١٣٢ / ٧ وما بعدها .

(٩) التوبة : ٣٦ .

(١٠) " إن عدة .. وقوله تعالى " ساقط من (ح) .

(١١) الأعراف : ١٥٥ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ (١) وقوله تعالى ﴿ فِيهَا كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٢) فكما حُكِمَ بالجواز في مثل هذا ، وجُعِلَ سببُ الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ، فكذلك يفعل في نحو (٣) : (نعم الرجل رجلاً) ، ولا يُمنَعُ ، لأنَّ تخصيصه بالمنع تحكُّمٌ بلا دليل ، هذا لولم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب كقول الشاعر : (٤)

والتَّغْلِبِيُّونَ يَبْسُ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا وَأُمَّهُمُ زَلَاٌ مُنْطَبِقُ
ومثله قولُ الآخر (٥) على الأظهر الأبعد من التكلف : (٦)

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

ومن ورود التَّمْيِيزِ للتوكيد لا لرفع الإبهام قولُ أبي طالب : (٧)
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ (٨) مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينِنَا
ومثله قولُ الآخر : (٨)

فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجُودٌ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ

(١) الأعراف : ١٤٢ .

(٢) البقرة : ٧٤ .

(٣) " نحو " : ليست في (ظ) .

(٤) تقدَّم في الصفحة / وفي (ظ) : (نعم الفحل . .) وفي (ح) :

(منطبق) ، وهو تحريف .

(٥) " قول الآخر " : ليس في (ظ) .

(٦) هو جرير . والبيت في ديوانه : ١٣٥ ، والمقتضب : ١٤٨ / ٢ ،

والإيضاح : ٨٨ ، والخصائص : ٨٣ / ١ ، والمرتل : ١٤٢ ، وابن

يعيش : ١٣٢ / ٧ ، والمغرب : ٦٩ / ١ ، والمغني : ٥١٦ ،

وشرح أبيات : ٢٧ / ٧ ، والخزانة : ٣٦٤ / ٩ .

(٧) البيت في غاية المطالب : ١٧٧ ، وإتحاف الوري : ٢٥٩ / ١ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٧٨٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٠٧ / ٢ ، والخزانة :

(٨) ٧٦ / ٢ . (*) في (ظ) : (فلقد) .
نسبه الزمخشري إلى الخليل ، ونسبه العيني إلى طرفة وليس في طبعة

ديوانه التي بين يدي . وهو في المستقصى في أمثال العرب : ١٧١ / ١ ،

والتذليل والتكميل : ١٦٤ / ٣ أ ، والعيني : ٥٧٢ / ١ ، والأشباه

والنظائر : ٢٨٠ / ٣ .

(ص) " وَيَدَّلُّ عَلَى الْمَخْصُوصِ بِمَفْهُومَيْ (نَعَمْ ، وَبَيْئْسَ) ، أَوْ يُذَكِّرُ قَبْلَهُمَا مَعْمُولًا لِلابْتِدَاءِ ، أَوْ لِبَعْضِ نَوَاسِخِهِ ، أَوْ بَعْدَ فاعِلِهِمَا مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرِ مَبْتَدَأٍ لَا يَظْهَرُ ، أَوْ أَوَّلِ مَعْمُولِي فِعْلِ نَاسِخٍ . وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَخْتَصَّ ، وَيُصَلِّحَ لِلإِخْبَارِ بِهِ عَنِ الْفَاعِلِ مَوْصُوفًا بِالْمَدْحِ بَعْدَ (نَعَمْ) وبِالْمَذْمُومِ بَعْدَ (بَيْئْسَ) ، فَإِنَّ بَيِّنَةَ أَوَّلِهِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ وَتَخْلَفُهُ (١) صِفَتُهُ اسْمًا وَفِعْلًا ، وَقَدْ يَغْنِيهِ مَتَعَلِّقٌ بِهِمَا . وَإِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ مَوْءُثًا جَازًا يُقَالُ : (نَعِمْتَ ، وَبَيْئَسْتَ) مَعَ تَذْكَيرِ الْفَاعِلِ . "

(ش) الْمَخْصُوصُ بِمَفْهُومَيْ (نَعَمْ ، وَبَيْئْسَ) هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْمَدْحِ بَعْدَ (نَعَمْ) وَبِالذَّمِّ بَعْدَ (بَيْئْسَ) كـ (زَيْدٌ وَعَمْرُو) فِي قَوْلِكَ : (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبَيْئْسَ الْقَرِينُ عَمْرُو) . وَإِذَا كَانَ مَذْكَورًا هَكَذَا فَهُوَ مَبْتَدَأٌ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَلَا يَضُرُّ خَلْوُ الْجُمْلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ ؛ إِذْ هُوَ مُرْتَبِطٌ بِنَفْسِهِ ، كَمَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ نَفْسَ الْمَبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : (كَلَامِي) (٢) : (اللَّهُ رَبُّنَا) . وَأُجَازُ سَيَّبُوه (٣) كَوْنِ الْمَخْصُوصِ خَبَرًا مَبْتَدَأً وَاجِبِ الإِضْمَارِ .

- (١) فِي (ح) : (يَخْلَفُهُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (كَلَامٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٣) لَمْ يَصْرَحْ سَيَّبُوه بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ ، وَمِنْ نَسْبِ هَذَا الرَّأْيِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ اسْتَنْتَجَهُ مِنْ قَوْلِهِ : " وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : نَهَبَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ ، عَمِلَ (نَعَمْ) فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ . وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : عَبْدُ اللَّهِ نَهَبَ أَخُوهُ . أَوْ كَأَنَّهُ قَالَ : نَعَمْ الرَّجُلُ ، فَفَقِيلَ لَهُ : مَنْ هُوَ ؟ فَقَالَ : عَبْدُ اللَّهِ . وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : مَا شَأْنُهُ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ الرَّجُلُ . "
- الكتاب : (١) / ٣٠٠ .
فَمَا بَعْدَ " كَأَنَّهُ " تَفْسِيرٌ ثَانٍ لِلْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَرَضَهُمَا قَبْلَهَا . وَانظُرْ مَا
سَيَّاتِي ص : ١٨٨ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ١٠٣٢ / ب
، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٦٧ / ٣ ، وَالمَسَاعِدُ : ١٣٤ / ٢ .

والأول أولى ، بل هو عندي متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف الوجه الثاني ، وهو كون المخصوص خيراً ، فإنه يلزم منه أن يُنصب لدخول (كان) إذا قيل : (نعم الرجل كان زيد) ؛ لأنَّ خبر المبتدأ بعد دخول (كان) يلزمه النصب ، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع ، فعلم أنه قبل دخول (كان) لم يكن خيراً وإنما كان مبتدأً .

ومن لوازم كونه خيراً قبل دخول (كان) أن يُقال في (نعم الرجال الزيدون) : نعم الرجال كانوا الزيدون ^(١) ، وفي (نعم النساء الهنديات) : نعم النساء كنَّ الهنديات .

ومن لوازم ذلك أيضاً أن يُقال إذا دخلت (ظننت) على (نعم الرجل زيد) ^(٢) : نعم الرجل ظننته زيداً ، وأن يُقال إذا دخلت (وجد) على (نعم الرجلان) : نعم الرجلان وجدوا إياكما . لكنَّ العرب لم تقل إلا : (نعم الرجال كان الزيدون ، ونعم النساء كانت الهنديات) ، ونعم الرجل ظننتُ زيداً ، ونعم الرجلان وجدتما) ، كما قال زهير ^(٣) :

يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ
فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْمَخْصُوصَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ ضَمِيرٌ فَيَكُونُ هُوَ خَيْرَهُ بَلْ كَانَ الْمَخْصُوصُ
مَبْتَدَأً مَخِيرًا عَنْهُ بِجُمْلَةِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ .

(١) في الأصل و (ح) و (ع) : (الزيدون) ، وهو وهم .

(٢) تكلمة من (ظ) .

(٣) البيت في ديوانه : ١٤ ، وشرح القوائد السبع : ٢٦٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٥٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٩٢ ، والجمع : ٤٢/٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٠٥/٤ ، والخزانة : ٣٨٧/٩ .

ومن لوازم كون المخصوص خبراً جواز دخول (إِنْ) ، لأنَّ الخبرَ والمخبرَ عنه عند مَنْ يرى صحَّة ذلك جملةٌ خبريةٌ أُجيب بها سؤالٌ مقدَّرٌ ، (١)
وتوكيد ما هو كذلك بـ (إِنْ) جائزٌ ، والجواز هنا مُتَّفَعٌ مع أنَّه من لوازم الخبرية ، فالخبرية إذا مُتَّفَعِيَّةٌ ، لأنَّ انتفاء اللّازم يدلُّ على انتفاء الملزوم . وأمّا على القول بكون المخصوص مبتدأً مُقَدَّم الخبر فيلزم منه موافقة الواقع ، وهو امتناع دخول (إِنْ) إلّا مع تقدُّم المخصوص كقولك في (زيد نعم الفتى) : (إِنْ زيداً نعم الفتى) .

وأجاز ابن عصفور (٢) أن يُجَعَلَ المخصوص مبتدأً محذوفاً الخبر . وهذا أيضاً غير صحيح ، لأنَّ هذا الحذف ملتمزم ، ولم نجد خيراً يلتزم حذفه إلّا ومحلّه مشغولٌ بشيء يسدُّ مسدّه كخبر المبتدأ بعد (لولا) ، وهذا بخلاف ذلك . فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور .

والحاصل أنَّ المخصوص بالمدح والذم لا يجب أن يصرَّ بذكره ، ولا أن يوءَّخر إذا ذُكِرَ ، بل الواجب أن يكون معلوماً ، فإنَّ ذُكْرَ وأخَّر فهو إمّا مبتدأً كما مضى ، وإمّا / مرفوع بـ (كان) أو (وُجِدَ) أو إحدى (١٤١) أخواتها (٣) ، وإمّا أوَّل مفعولي (ظنَّ) أو إحدى أخواتها ، والجملة قبل الفعل في موضع نصب به خبراً أو مفعولاً ثانياً . وإنَّ ذُكْرَ وقُدِّمَ ، والجملة واحدةٌ ، فهو مبتدأٌ أو أوَّل مفعولي (٤) [كان] (٥) ، أو إنَّ ، أو ظنَّ (أو إحدى أخواتهنَّ ، فمن ذلك قولُ الشاعر : (٦)

(١) انظر ما سلف ص ١٨٦ الحاسية رقم (٣) .

(٢) شرح الجمل : ١ / ٦٠٥ .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (وأخواتها) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ح) و (ع) : (مفعولي) ، وهو تحريف .

(٥) تكلمة من (ظ) .

(٦) هو يزيد بن الطثريَّة . والبيت في ديوانه : ٤٥ ، والتذييل والتكميل

: ١٦٧ / ٣ أ ، والمساعد : ١٣٤ / ٢ ، والعيني : ٣٤ / ٤ ، والهمع :

٨٨ / ٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٠٥ / ٤ ، والخزانة : ٣٨٨ / ٩ . وهو في

الديوان برواية : " عين الممارس " وعليها يفوت الاستشهاد .

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَقْدِيرِ حَاجَةٍ
أَمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نَعَمَ الْمَارِسُ
ومثله (١) :

لَعَرِي لَيْنٌ أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ (٢)
لَيْسَ النَّدَامَى كُتْمٌ آلَ أَبَجْرَا
ومن ذلك قول زهير (٣) :

يَمِينًا لِنَعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَوَبْرَمٍ
ومن ذلك قول الآخر (٤) :

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعْمٌ
مَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ
ومثله (٥) :

إِنِّي إِذَا أَغْلِقَ بَابَ الصَّيْدَانِ
نِعْمَ شَفِيعُ الزَّائِرِ الْمُسْتَأْذِنِ

وإنْ ذُكِرَ وَقُدِّمَ ، والكلامُ جعلتان ، قُدِّرَ المخصوصُ مبتدأً مؤنَّ خَرًّا كقول الله
تعالى : * وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ * (٦) وكقوله تعالى
* وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ * (٧)

- (١) البيت للأبي تراب . وهو في الأغاني ١٣٣/١٣ ، والمحتسب : ٣٠٨/٢ ،
وشرح عمدة الحفاظ : ٧٩٣ ، والبحر المحيط : ٣٥٠/٧ ، والهمع :
٨٦/٢ ، والأشباه والنظائر : ٢٠١/٤ ، ٢٠٥ ، والخزانة : ٣٨٨/٩ ،
واللسان : (نَزَف) . أَنْزَفَ : سَكَّرَ . أَبَجْرَا : هو ابن جابر العجلي
كان نصرانياً .
- (٢) في الأصل و (ح) : (إِنْ) ، وهو تحريف .
- (٣) تقدم ص ١٨٧ .
- (٤) هو أبو دَهَبِ الجَحِي . والبيت في ديوانه : ٩٦ ، وشرح عمدة
الحفاظ : ٧٩٣ ، والعيني : ٣٥/٤ ، والأشباه والنظائر : ٢٠٥/٤ ،
والهمع : ٨٧/٢ ، والخزانة : ٣٨٨/٩ .
- (٥) البيتان لرواية . وهما في ديوانه : ١٦٠ ، والمعاني الكبير : ٤٧٨/١ ،
وشرح عمدة الحفاظ : ٧٩٣ ، والتذيل والتكميل : ١٦٧/٣ ، ومنهج
السالك : ٣٩٩/٢ . الصيدن : العلك .
- (٦) الصافات : ٧٥ .
- (٧) الذاريات : ٤٨ .

ومنه قول الشاعر (١) :

إِنِّي أَعْتَمِدُكَ يَا يَزِيدُ — — — — —
مُدْفَعٌ فَنِعْمَ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ (٢)

أراد : فنعمة (٢) معتمد الوسائل أنت .

ومن حقَّ المخصوص بالمدح والذمَّ أن يكون معرفةً أو مقارناً لها
بالتخصيص نحو (٣) : (نعم الفتى رجلاً من بني فلانٍ ، ونعم العملُّ

طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) . ومن حقّه أيضاً أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً

ب (المدح) بعد (نعم) كقولك (٤) في (نعم الرجل زيدٌ) : الرجلُ

المدحُ زيدٌ ، وب (المذموم) بعد (بئس) كقولك في (بئس الولدُ

العاقُّ أباه) : الولدُ المذمومُ العاقُّ أباه . فإن ورد ما لا يصلح جعلُ

آخره خبراً عن الفاعل تَوَوَّلَ وَقَدَّرَ بِمَا يَرِدُهُ إِلَى مَا حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ،

فمن ذلك قوله تعالى : * بَيْنَ مَثَلِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ * (٥)

فلو حذفنا (بئس) وأخبرت ب (الذين) عن (مثل القوم) لم يجز ،

فوجب لذلك التَّأْوِيلُ ، إِمَّا بجعل (الذين) في موضع جرٍّ نعمتاً للقوم

وجعل المخصوص محذوفاً ، وإمَّا بجعل (الذين) هو المخصوص على

تقدير : بئس [مثل القوم] (٦) مثل الذين ، ثم حُذِفَ المضافُ ،

وأُقيم المضافُ إليه مقامه في الرفع والابتداء كما ينبغي للمخصوص الجائس

على الأصل . فالإلى هذا وشبهه أُشِرْتُ بقولي : " فَإِنَّ بَيِّنَتَهُ أَوَّلٌ " .

(١) هو الطَّرْمَاحُ . والبيت في ديوانه : ٣٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ :

٧٩٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٠ / ٢ ، و منهج السالك :

٣٩٨ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١٦٦ / ٣ أ ، والعيني : ١١ / ٤ .

(٢) في (ظ) : (ونعم) .

(٣) " نحو " : ليست في (ظ) .

(٤) في الأصل و (ح) : (كقوله) ، وهو تحريف .

(٥) الجمعة : ٥٥ .

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .

ثم قلتُ : " وقد يُحذفُ " فَنَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ مَخْصُوصَ (نعم ، وبئس)

قد يُحذفُ ، وتُعاقمُ صفتُهُ مُقَامَهُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ قد يكونُ والصِّفَةُ اسْمُ كَقَوْلِكَ :

(نعم الصَّدِيقُ حَلِيمٌ كَرِيمٌ ، وبئسَ الصَّاحِبُ عَذُولٌ خَذُولٌ) ، ويكسرُ ذلك

إذا كانتِ الصِّفَةُ فِعْلاً وَالْفَاعِلُ (ما) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِبَيْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ (١) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ مَا شَرُّوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٢) .

ويقلُّ إذا لم يكنِ الفاعلُ (ما) كَقَوْلِكَ : (نعم الصَّاحِبُ تَسْتَعِينُ

بِهِ فَيَعِينُكَ) (٤) وَالتَّقْدِيرُ : نعم الصَّاحِبُ صَاحِبٌ تَسْتَعِينُ بِهِ

فَيَعِينُكَ (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٦)

لَيْسَ العَرُّ قَدُمٌ أَرْتِياعاً وَيَأْبَى أَنْ يَرَاعِيَ مَا يَرَاعِيا

وَجَازَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا المَبْتَدَأِ كَمَا جَازَ فِي غَيْرِهِ مِنَ المَبْتَدَأَاتِ كَقَوْلِ

الشَّاعِرِ (٨) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتغِي العَيْشَ أَكْذَحُ

(١) البقرة : ٩٣ .

(٢) في (ظ) : (وقوله) .

(٣) البقرة : ١٠٢ .

(٤) في الأصل : (فيغيثك) ، وفي (ح) : (فيغيثك) ، وأثبت ما

في (ظ) و (ع) ، لمناسبته قوله (تستعين) .

(٥) في الأصل و (ح) : (فيغيثك) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٧٩٦ ومنهج السالك :

٣٩٥/٢ والجامع الصغير : ٩٢ .

(٧) في الأصل و (ح) و (ع) : (مَنْ) ، وهو تحريف .

(٨) هو تميم بن مقبل العجلاني . والبيت في ديوانه : ٢٤ ، وحماسة

المحتري : ١٣٢ ، وسيهويه : ٣٧٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء :

٣٢٣/٢ ، والمقتضب : ١٣٦/٢ ، والكامل : ١٧٩/٣ ، والمحتسب :

٢١٢/١ ، وضرائر الشعر : ١٧٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٤٧ ،

والبحر المحيط : ٢٦٢/٣ ، ١٦٧/٧ ، ٤٤٤/٨ ، والهمع : ١٢٠/٢

والخزانة : ٥٥/٥ ، واللسان : (كدح) ، (تور) .

وكما جاز في المضاف إليه كقول الشاعر : (١)

لكم مسجد الله المزوران والحصى لكم قبضة من بين أثرى وأقترى (٢)
والتقدير : لبئس (٣) المرء مرء (٤) قد ملئ ارتياعاً ، فحذف الموصوف ،
وأقيمت صفته مقامه . وكذا فعل في البيت الثاني والثالث والأصل :
فمنهما تارة أموت فيها . و من بين من أثرى ومن أقتر ، فحذف (من)
، وهي نكرة موصوفة مضاف (٥) إليها ، وأقيمت الصفة مقامها .

وقد يحذف الموصوف وصفته ، ويبقى ما يتعلق بهما كقوله : (٦)

يئس مقام الشيخ أمر من أمر من
إما على قعو وإما أقعنسس
أي يئس مقام الشيخ مقام مقول فيه أمر من أمر من . (٧)

(١) هو الكميّ الأسدي . والبيت في ديوانه : ١٩٢/١ ، والمعاني

الكبير : ٥٢٧/١ ، والفائق : ١٥٣/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٤٨ ،

وضرائر الشعر : ١٧٣ ، والعيني : ٨٤/٤ ، واللسان : (قتر) ، (قبص) ،

(ثرا) . القيص : العدد الكثير .

(٢) في الأصل و (ح) : (فيضه) ، وفي (ع) : (قبضه) ، وكلاهما

تصحيفاً .

(٣) في الأصل و (ع) : (ليس) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل : (المرء من) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ظ)

و (ع) و (مرء) : ساقط من (ح) .

(٥) في الأصل رُسِمَتْ أولاً : (مضافة) ثم صُوِّت ، فبدت : (مضافات) .

(٦) البيتان بدون نسبة في إصلاح المنطق : ٩٥ ، ٢٢٠ ، والبهتر : ٧٢ ،

و مجالس شعلب : ٢١٣/١ ، وجمهرة الأمثال : ٢٢٣/١ ، والاشتقاق

: ٢٧٥ ، وسر الصناعة : ٣٨٩/١ ، والإنصاف : ١١٦/١ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٧٩٦ ، واللسان : (قعس) . والبيت الشاهد في أمالي

ابن الشجري : ١٤٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٢٥/٤ .

والرجز يروي مطلقاً ومقيداً . أمرس : فعل أمر من أمرس ، وهو أن يقع

الحبل في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة ، فإذا أعدته إلى

مجراه قلت : أمرسته . القعو : أحد خشبتين يكثفان البكرة ، وهما

قعوان . أقعنسس : تأخر .

(٧) في (ظ) : (مقول فيه أقعنسس) ، وهو تحريف .

وإن كان الفاعلُ مذكَّرَ اللَّفْظِ والمخصوصُ مؤنَّثَ جازاً يُقالُ

(نعمت ، وبغست) مع كون الفاعل عارياً من التأنيث ، لا تُنمَّ في

المعنى شيءٌ واحدٌ . إلا أنَّ ترك التاء أجود كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الثَّوَابُ ﴾ (١)

، ولوقيل : نعمتِ الثَّوَابُ الجَنَّةُ [لكان] (٢) جيداً كقول الشاعر : (٣)

نِعْمَتُ جَزَاءِ الْمُتَّقِينَ الجَنَّةُ

دارُ الأمانِ والنُّمى والمِنَّةُ

ومثله (٤) :

أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ شِبْجَاءٌ مَجْفِرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتٌ زَوْرُقُ البَلَدِ

ومثله (٥) :

نِعْمَتٌ كَسَاءُ الضَّجِيعِ شُهْلَةٌ فَضْلٌ غَرَاءٌ بِيَهْكَنَةٌ شَنْبَاءٌ عَطْبُولٌ (٦)

(١) الكهف : ٥٣١ .

(٢) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٣) البيتان بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٧٩٨ ، ومنهج السالك :

٤٠٠ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ١٦٩ / ٣ ب ، والمساعد : ١٣٧ / ٢ ،

والخزانة : ٤٢١ / ٩ .

(٤) البيت لذي الرِّمَّة . وهوفي ديوانه : ١٧٤ / ١ ، ومعاني القرآن

للغراء : ٢٦٨ / ١ ، والتبصرة : ٢٧٦ / ١ ، وابن يعيش : ١٣٦ / ٧ ،

والمقرب : ٦٨ / ١ ، والتذليل والتكميل : ١٦٩ / ٣ ب ، والخزانة :

٤٢٠ / ٩ ، واللسان : (زرق) ، (نعم) .

العَيْطَلُ : الطويلة . الشِبْجَاءُ : العظيمة الوسط . دَعَائِمُ الزُّورِ :

كناية عن عظم القوائم . زَوْرُقُ البَلَدِ : كناية عن الناقة .

(٥) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٤٠٠ / ٢ ، والتذليل والتكميل :

١٦٩ / ٣ ب .

الشُّهْلَةُ : النِّصْفُ العاقلة . الفُضْلُ : التي في ثواب واحد .

الغَرَاءُ : البِيضَاءُ . البِيَهْكَنَةُ : الفُضَّةُ . الشَنْبَاءُ : الباردة الفم .

عَطْبُولٌ : طويلة العنق .

(٦) في الأُصْلُ و (ح) : (سهلة) ، وهو تصحيف

(ص) "وَتَلَحَّقُ (سَاءُ) : (بئس) ، وبها وب (نعم) : (فَعَلَ)

موضوعاً أو مَحْوِلاً من (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) مَضْمَنًا تَعَجُّبًا ،
وَيَكْتَرُ انْجِرَارُ فَاعِلِهِ بِالْبَاءِ ، وَاسْتَفْنَاؤُهُ عَنِ الِأَلْفِ [وَاللَّامِ] ،
وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ ."

(ش) يُقَالُ : (سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ ، وَسَاءَتِ الرَّأَةُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ، وَسَاءَ رَجُلًا

هُوَ ، وَسَاءَتِ امْرَأَةٌ هِيَ) بِإِجْرَاءِ (سَاءَ) مُجْرَى (بئس) فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ ،
وَلِذَلِكَ اسْتُغْنِيَ بِ (سَاءَ) عَنِ (بئس) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * سَاءَ مَثَلًا

الْقَوْمِ * (٢) وَبِ (بئس) عَنِ (سَاءَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * بئسَ مَثَلُ

الْقَوْمِ * (٣) ، وَقَدْ جُمِعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * بئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتِ مَرْتَفَقًا * (٤)

وَأَجْرِي بِأَطْرَادِ مُجْرَى (نعم ، وبئس) مَا كَانَ عَلَى (فَعَلَ)

مَضْمَنًا تَعَجُّبًا ، نَحْوُ : (حَسَنَ الْخُلُقِ / حِلْمَ الْحُلَمَاءِ ، وَعَظَمَ الذِّكْرَ ١٤٢/أ

تَقْوَى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَبِحَ الْعَمَلُ عِنَانُ الْمُبْطِلِينَ ، وَشَنَعَتِ (٥) الْوَجْهَ وَجْوهُ

الْكَافِرِينَ) ، وَمِنْهُ * كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ * (٦) وَقُرِيءَ بِسُكُونِ

الْبَاءِ (٧) . فَهَذِهِ (٨) مِنْ أَمْثَلَةِ (فَعَلَ) الْمَوْضُوعِ (٩) .

(١) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٢) الاعراف : ١٧٧ .

(٣) الجمعة : ٥٠ و (بيس) : ساقط من الأصل و (ح) .

(٤) الكهف : ٢٩ . (٥) في غير (ظ) : (الكرم ١٠٠٠ الأتقيا ٠) .

(٥) في الأصل و (ح) : (شعث) ، وهو تحريف .

(٦) الكهف : ٥٠ .

(٧) القراءة بدون نسبة في البحر المحيط : ٩٧/٦ . قال :

"وهي لغة تميم ."

(٨) في (ظ) : (فهذا) .

(٩) في (ح) و (ع) : (المصوغ) ، وهو تحريف .

وَأَمَّا أَمْثَلَةُ الْمُحَوَّلِ مِنْ (فَعَلَ ، وَفَعِلَ) فَمِنْهَا قَوْلُ الْعَرَبِ :
لَقَضَى الرَّجُلُ فُلَانًا ، وَعَلَّمَ الرَّجُلُ فُلَانًا^(١) بِمَعْنَى : نَعِمَ الْقَاضِي هُوَ ،
وَنَعِمَ الْعَالِمُ هُوَ . وَفِيهِ مَعْنَى : (مَا أَقْضَاهُ ، وَمَا أَعْلَمَهُ)^(٢) . وَلَا يُقْتَصَرُ
فِي هَذَا النَّوعِ عَلَى السَّمْعِ كَمَا لَمْ يُقْتَصَرِ فِي التَّعْجِبِ .

[وَلَكُونُ (فَعَلَ) الْمَذْكُورُ مَضْمَنًا تَعْجِبًا اسْتَحْسَنَ فِيهِ مَا لَمْ
يُسْتَحْسَنُ فِي (نَعِم) مِنْ جَرِّ فَاعِلِهِ بِالْبَاءِ حَمَلًا عَلَى (أَفْعَلُ بِهِ)^(٣) فِي
التَّعْجِبِ] ^(٤) وَمِنْ كَثْرَةِ مَجِيئِهِ مُسْتَفْنِيًا عَنِ الْاُفِّ وَاللَّامِ وَمُضْمَرًا
مَطَائِقًا لِمَا قَبْلَهُ ، فَإِذَا قِيلَ : (حَسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا) نَزَلَ مِنْزَلَةً :
(أَحْسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا) ، وَإِذَا قِيلَ : * حَسَنَ أَوْلَيْكَ رَفِيقًا *^(٦) نَزَلَ
مِنْزَلَةً : (مَا أَحْسَنَ أَوْلَيْكَ رَفِيقًا) ، وَإِذَا قِيلَ : (الزَّيْدُونَ كَرَّمُوا رَجَالًا)
نَزَلَ مِنْزَلَةً : (الزَّيْدُونَ مَا أَكْرَمَهُمْ رَجَالًا) . فَهَذَا سَبَبُ اسْتِحْسَانِ مَا
اسْتَحْسَنَ مَعَ (فَعَلَ) الْمَذْكُورِ مِمَّا لَمْ يُسْتَحْسَنَ مَعَ (نَعِمَ ، وَيَسَّ) .
وَيَتَحَمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * كَبُرَتْ كَلِمَةً *^(٧) أَنْ يَكُونَ مِثْلَ (نَعِمْتَ
امْرَأَةً هِنْدٌ) عَلَى تَقْدِيرِ : كَبُرَتْ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَرَّهَانَ^(٨) . وَأَنْ
يَكُونَ فَاعِلٌ (كَبُرَتْ) مُضْمَرًا يَرْجِعُ إِلَى : * اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا *^(٩) وَهُوَ
قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ^(١٠) .

(١) انظر الأصول : ١١٥/١ وما بعدها ، وابن يعيش : ١٢٩/٧ .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٢٠٨ وما بعدها .

(٣) به " ساقط من (ظ) .

(٤) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٦) النساء : ٦٩ .

(٧) الكهف : ٥ .

(٨) شرح اللع : ٤٢١/٢ .

(٩) الكهف : ٤ .

(١٠) الكشاف : ٣٨٠/٢ .

(ص) باب حَبَّ ذَا

"أصل (حَبَّ) من (حَبَّذا) : حَبَّبَ ، أي صار حَبِيْبًا ، فادغم كغيره . وألزم منع التصرف (١) ، وإيلاء (ذَا) فاعلاً في أفراد وتذكير وغيرهما .

وليس هذا التركيبُ مزبلاً فعلية (حَبَّ) ، فيكون مع (ذَا) مبتدأ ، خلافاً للمجرد وابن السراج ومن وافقهما ، ولا اسمية (ذَا) ، فيكون مع (حَبَّ) فعلاً فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم .

وتدخل عليهما (لا) فتحصل موافقة (بئس) معنى . ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما مبتدأ مخبراً عنه بهما ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، ولا تعمل فيه التواسخ ، ولا يُقدم (٢) . وقد يكون قبله أو بعده تمييزاً مطابقاً أحوالاً عاملاً (حَبَّ) . وربما استغني به أو بدليل آخر عن المخصوص .

وقد تُفرد (حَبَّ) فيجوز نقلُ ضمة عينها إلى فائتها . وكذا كلُّ (فَعَلَّ) (٣) حلقياً العينِ مرادٍ به مدحٌ أو تعجبٌ .

وقد يُجرُّ فاعل (حَبَّ) بياء زائدة تشبيهاً بفاعل (أفعَل) تعجباً .

(ش) الصَّحِيحُ أَنَّ (حَبَّذا) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَلَكِنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ فَاسْتُغْنِيَ فِيهِ بِ (ذَا) عَنِ (ذِي) فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ : (٤)

(١) في الأصل و (ح) : (الصرف) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل و (ح) : (تقدم) ، وهو تحريف .

(٣) في (ظ) : (وكذلك فعل ...) . (*) في (ظ) : (في نحو قول) .

(٤) نُسِبَا فِي اللِّسَانِ (سَجَا) إِلَى الْحَارِثِيِّ . وَهُمَا فِي الْكَامِلِ : ٢٨٣ / ١ ،

يا حَبْدًا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ
وَطَرَقَ مِثْلُ مَلَأِ النَّسَّاجُ

وعن (ندين) في نحو قول الشاعر :
(١)

حَبْدًا أَنْتُمْ خَلِيلِي إِنْ لَمْ تَعُدْ لَانِي فِي دَمْعِي الْمَهْرَاقِ

وعن (أولئك) في قول الآخر :
(٢)

أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرُكَ إِذَا ذُكِرَتْ مِيٌّ فَلَا حَبْدًا هِيَا

وأصل (حَبَّ) : حَبِيبٌ ، وهو وزن يندر في المضاعف لاستثقال ضمة عين
تماثلها اللام ، لكن سهله هنا عدم ظهور الضمة للزوم الإدغام وعدم التصرف

بخلاف (لَبَّ الرَّجُلُ) ، فإنه يُقال فيه : (لَبَيْتَ ، ولم تَلَبَّ) فثقل ،

وقلت نظائره . ودلنا على أن (حَبَّ) في الأصل : حَبِيبٌ قولهم فيه

إِذَا جَرَدَ (حَبَّ) إِنْ قُصِدَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ . وإن لم يُقصد

ذلك قيل (حَبَّ) بالفتح . ويروى بالوجهين قول الشاعر :
(٣)

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتَلُ

ولا يجوز مع ذكر (نا) إلا الفتح .

==== والخصاص : ١١٥/٢ ، وابن يعيش : ١٣٩/٧ ، ١٤١ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٧٢/٣ ، والبحر المحيط : ٤٨٥/٨ ، واللسان :

(قمر) ، (سجا) .

القمر : الليلة المقمرة بنور القمر . الساج : الساكن . الملا :

جمع ملاة .

(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٤٠٥/٢ ، والتذييل والتكميل

: ١/١٧٢/٣ .

(٢) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى ذِي الرُّومَةِ وَكَنْزَةُ أُمُّ شَمْلَةَ / والبيت في ملحقات ديوان

ذِي الرُّومَةِ : ١٩٢٠/٣ . وشرح ديوان الحماسة : ١٥٤٢/٣ ،

ومنهج السالك : ٤٠٢/٢ ، والعيني : ١٢/٤ ، والهمع : ٨٩/٢ .

(٣) هو الأخطل . والبيت في ديوانه : ١٩/١ برواية : (وَأَطِيبَ بِهَا)

وعليها يفوت الاستشهاد . انظر الأصول : ١١٦/١ ، وابن يعيش : ١٢٩/٧ ،

وشرح عمدة الحفاظ : ٨٠٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١٧١/٣ ب ،

والعيني : ٢٦/٤ ، والهمع : ٨٩/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية :

١٤ ، والخزانة : ٤٢٧/٩ .

الضمير في (اقتلوها) للخمر . وهذا من قولهم : قتلت الشراب إذا
خلطته بالماء .

والذي اخترته من كون (حَبَّ) باقياً على فعليته وكون (نا) باقياً على فاعليته هو اختيار^(١) أبي عليّ الفارسي^(٢) .

وابن برهان وابن خروف وهو ظاهر قول

سيبويه^(٤) . وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمي^(٥) أن مذهب سيبويه جعل (حَبَّدا) مبتدأً مُخبراً عنه بما بعده^(٦) .

قال ابن خروف^(٧) : (حَبَّ) فعلٌ ، و (نا) فاعله ، و (زيد) مبتدأً ، وخبره (حَبَّدا) ، هذا قول سيبويه . وأخطأ من زعم غير ذلك .

قلتُ : صرح البيروني في المقتضب وابن السراج في الأصول^(٨) بأن (حَبَّ) و (نا) جُعِلَا^(٩) اسماً مرفوعاً بالابتداء .

ولا يصح ما ذهب إليه من ذلك ، لأنَّهُما مُقرَّان بفعلية (حَبَّ) ،

وفاعلية (نا) قبل التركيب^(٨) ، وأنَّهُما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى

ولا لفظاً ، فوجب بقاؤُهُما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاؤُ حرفية (لا) واسمية

(١) في الأصل و (ح) : (هو مذهب اختيار) بإقحام لفظ (مذهب)

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : أخر لفظ (الفارسي) إلى ما بعد قوله " في البغداديات " .

(٣) في غير (ظ) : (الفارسي ذكر أبو علي كون (حبداً فعلاً و فاعلاً في البغداديات وابن) والذي أميل إليه أن هذه العبارة مقحمة في النص . ويقوي ذلك أنها وضعت بين " اختيار أبي علي " و " الفارسي " . وفي (ع) : (ذكر أبو علي اختيار كون . . بزيادة لفظ (اختيار) .

(٤) البغداديات : (٢٠١) وما بعدها ، وشرح اللع : (٢٠٢/٢) ، والتذييل

والتكميل : (١٧٢/٣) ، وسيبويه : (٣٠٢/١) ، وهو مذهب ابن

كيسان وابن درستويه : " حكى ذلك أبو حيمان .

(٥) المساعد : (١٤١/٢) .

(٦) ولعله استنتج ذلك من قول سيبويه (٢٠٢/١) ناقلاً عن الخليل :

" ولكن (نا) و (حَبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) ، وهو

اسم مرفوع ، كما تقول : (يا ابن عم) فالعم مجرور . . .

(٧) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر .

(٨) المقتضب : (١٤٣/٢) ، والأصول : (١١٥/١) .

(٩) في (ظ) : (جُعِلتا) .

ما رُكِّبَ معها في نحو : (لا ظلامَ لك) ، مع أنَّ التَّركيبَ قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن . فبقاءُ جُزْأَي (حَبِّدا) على ما كانا عليه أولى ، لأنَّ التَّركيبَ لم يُغيِّرهما لا لفظاً ولا معنى .
وأيضاً لو كان (حَبِّدا) مركباً تركيباً مُخرِجاً من نوع إلى نوع لكان لازماً كلزوم تركيب (إنَّما) ، ومعلوم أنَّ تركيب (حَبِّدا) لا يلزم لجواز الاقتصار على (حَبِّ) عند العطفِ كقول بعض الأَنصار - رضي الله عنهم - :
(١)

فَحَبِّدَارِبًا وَحُبِّ دِينًا

أَرَادَ (٢) : وَحَبِّدَا دِينًا ، فحذفَ (نا) ، ولم يتغير المعنى .

ولا يفعل ذلك ب (إنَّما) وغيرها من المركبات تركيباً / مُخرِجاً من نوع ١٤٢/ب إلى نوع . فُعِلِمَ بذلك أنَّ تركيب (حَبِّدا) ليس مُخرِجاً من نوع إلى نوع .
وأيضاً لو كان (حَبِّدا) مبتدأً لدخلت عليه نواسخُ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت فكان يُقال : إنَّ حَبِّدَا زَيْدٌ ، وكان حَبِّدَا زَيْدًا ، وفي منع ذلك دلالة على أنَّ (حَبِّدا) (٣) ليس مبتدأً .
وأيضاً لو كان [مبتدأً] (٤) للزم إذا دخلت عليه (لا) أن يُعطف عليه منفيٌّ ب (لا) أخرى فكان يمتنع أن يُقال : (لا حَبِّدَا زَيْدٌ) حتَّى يُقال : (ولا المرضيُّ (٥) فَعَلُهُ) ، ونحو ذلك ، كما يُفعل مع المبتدأ الذي (حَبِّدا) مؤءً بٍ معناه .

(١) في (ظ) : (عنه) .

وهو عبدالله بن رواحة . والبيت في ديوانه : ١٠٨ ، والجمهرة : ٢٠٢/٣ ،

وشرح عمدة الحفاظ : ٨٠٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٦/٢ ،

٢١٨٥/٤ ، ومنهج السالك : ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥ ، والهمع : ٨٩/٢ ،

واللسان : (بدا) ، وسيأتي البيت مع بيتين آخرين في ص : ٢٠٦ ،

(٢) في الاصل : (أي) ، وأثبت ما في النسخ الأخرى ، لمناسبته قوله

بعد ذلك : (فحذف) .

(٣) في الاصل و (ح) رُسِمَتْ : (حَبِّدا) .

(٤) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٥) في الاصل : (مرضي) . وأثبت ما في النسخ الأخرى .

واختار ابن عصفور^(١) اسمية (حبذا) مستدلاً بأن العرب قد

أكثر من دخول (يا) عليها دون أستيهاش . وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعلته محققة مستوحش منه كقوله :^(٢)

أَلَا يَا سَقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ

وعكس ما ادعاه أولى بالصحة ؛ لأن دخول (يا) على فعل الأمر أكثر

من دخولها على (حبذا) ، فمن ذلك قراءة الكسائي : **أَلَا يَا سَجْدُوا**^(٣)

وقال العلماء تقديره : **أَلَا يَا هُوَ لَاءِ اسْجُدُوا** ، فكذلك يكون التقدير في

(يا حبذا) : يا قوم حبذا ، ونحو ذلك . فإن حذف المنادى وإبقاء

حرف النداء يجوز^(٤) بإجماع ، ومنه قول الشاعر :^(٥)

يَالْعَنَةُ لِلَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وليس بشيء^(٦) قول من قال^(٧) في قراءة الكسائي : **إِنَّ مَعْنَاهَا :**

(١) شرح الجمل : ١ / ٦١٠ .

(٢) هو الشَّخَّاح . والبيت في ملحق ديوانه : ٤٥٦ وتخريجه فيه ،

وشرح الجمل : ١ / ١١٤ ، ٢ / ٤٠٩ ، والبحر المحيط : ٧ / ٦٧ ،

وشرح أبيات المغني : ٦ / ١٦٨ .

عجزه : " وَقَبْلَ مَنَايَا بِأَكْرَاتٍ وَأَجَالٍ " . سِنَجَال : قرية بأرمينية .

(٣) النمل : ٢٥ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٨٠ ، والكشف :

٢ / ١٥٦ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٥٢٦ وما بعدها .

(٤) في (ظ) : (مجوز) .

(٥) البيت بدون نسبة في سيبويه : ١ / ٣٢٠ ، والكمال : ٣ / ٢٧١ ،

وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥١٨ ، والكشف : ٢ / ١٥٨ وأما

ابن الشَّجَرِيِّ : ١ / ٣٢٥ ، ٢ / ١٥٤ ، والإيضاح : ١ / ١١٨ ، وابن

يعيش : ٢ / ٢٤ ، ٨ / ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٣٣٧ ،

والهمع : ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ .

(٦) في الأصل : (نشيء) ، وهو تصحيف .

(٧) لم أقف على هذا القول فيما بين يدي من المصادر .

أَلَا لِيَسْجُدُوا ، فحذف لام الأمر ، وبقي الفعل مجزوماً ؛ لا إله إلا الله قد روي عن
الكسائي أن القاري يرويه إذا اضطر للوقف (١) على الياء يقف بالالف
، ويبدأ بعدها (٢) (أسجدوا) بضم الهجمة (٣) . فعلم بذلك
أنه فعل أمر قبله (يا) . وقد جعل بعض العلماء (٤) (يا) في مثل
هذا المجرّد التّنبيه دون قصد نداء مثل (ها) ومثّل (ألا)
الاستفتاحية . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في باب عدة ما يكون
عليه الكم (٥) .

ويؤيد هذا كثرة دخولها على (ليت) في كلام من لا يحضره
منادى ، ولا يقصد نداءً كقوله تعالى : * يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ * (٦) ، وكثرة
معاقبها ل (ألا) الاستفتاحية قبل (ليت) و (رَبِّ) كقول الشاعر (٧)
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خِرُّوْ جَلِيْلٌ
وكقول الآخر (٩) :

- (١) في الأصل : (الوقف) .
- (٢) في (ظ) : (بعدها ، ويبدأ) .
- (٣) انظر الكشف : ١٥٦/٢ .
- (٤) معاني القرآن للأخفش : ٤٢٩/٢ ، وحجة القراءات : ٥٢٦ .
- (٥) سيبويه : ٣٠٧/٢ .
- (٦) النساء : ٧٣ .
- (٧) هو بلال رضي الله عنه . والبيت في السيرة : ٥٨٩/١ ، والنبات
للأصمعي : ٢٠ ، وصحيح البخاري : ٣٠/٣ ، ٨٤/٥ ، وأما لي
القالبي : ٢٥٩/٢ ، والسمط : ٥٥٧ .
- والبحر المحيط : ٢٥٩/٢ ، واللسان : (جلل) .
- الإذخر : حشيش طيب الريح . الجليل بلغة أهل الحجاز : الشام ،
واحدته جليلة ، وهو نبت ضعيف يُحشى به خصص البيوت .
- (٨) في (ح) : (اذخر) ، وهو تصحيف .
- (٩) حكاه أبو حيان مع ما حكى من كلام المصنف في هذا الموضع ، والتذييل
والتكميل : ١٧٣/٣ / أ .

يَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَقْضَىٰ أَنْقِضًا نَوِي (١)

فَيَجْمَعُ اللَّهُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

وكقول امرئ القيس (٢) :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ يَدَارَةُ جُلْجُلٍ

وكقوله (٣) :

فِيَا رَبَّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وِرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَا

وذهب قوم (٤) إلى أن (حبًا) إذا ضم (٥) إليها (ذا) نزل منها

منزلة حرف زائد في الفعل، وصار المجموع فعلاً مفتقراً إلى فاعل، فجعل

المخصوص فاعلاً فإذا قيل : (حبذا زيد) ، ف (حبذا) بمجموعه (٦)

فعل، فاعله (زيد) .

وهو (٧) قول في غاية من الضعف، لأنه مؤسَّس على دعوى

مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما (٨)

(١) في الأصل : (توى) ، وهو تصحيف

(٢) البيت في ديوانه : ١٠ ، وشرح القصائد السبع : ٣٢ ، وابن يعيش :

٨٦/٢ ، والمهمع : ١٣٤/١ ، والخزانة : ٤٤٤/٣ .

(٣) في (ظ) : (وكقول امرئ القيس أيضاً) انظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها .

والبيت في ديوانه : ١٠٦ .

(٤) نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش وابن درستويه التذيل والتكميل :

١٧٣/٣ ب ، والمساعد : ١٤٢/٢ . والرأي بدون نسبة في شرح

الجميل : ٦١١/١ ، والرضي على الكافية : ٣١٨/٢ .

(٥) في (ظ) و (ع) : (. حين ضم) .

(٦) في (ظ) : (بمجموعته) . وفي (ع) : (بمجموعه) .

(٧) في النسخ الأخرى : (وهذا) .

(٨) أي : تغليب الفعل على الاسم ، والاسم أقوى ، لأن الأسماء أوائل

والأفعال ثوان . وليس المقصود بكون الأسماء أوائل والأفعال ثوان أن الاسم أسبق من الفعل في الظهور ، أو أن الإنسان تكلم بالاسم أولاً - والبحث في مثل هذا ضرب من التخيلات والأوهام لا تقوم على أسس علمية - وإنما مرادهم بذلك أن الاسم أولاً في الرتبة اللغوية من حيث أن اللغة نظام .

ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ، ولا نظير لذلك ، بل المعروف
تركيب اسم من فعل واسم ك (بَرَقَ نَحْرُهُ ، وَتَابَطَ شَرًّا) .

والصحيح أن (حبَّ) فعل يُقصد به المحبة والمدح ، وُجِعِلَ

فاعله (ذا) ليدلَّ بذلك على الحضور في القلب ، ولم يُغيرا^(١) لجريرتهما

مَجْرَى الأمثال . فَإِنْ قُصِدَ بِهِمَا بَغْضٌ وَذَمٌّ قِيلَ : (لَا حَبِّذَا) ، كما
قال الشاعر :^(٢)

أَلَا حَبِّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبِّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

وقال الآخر^(٤) :

لَا حَبِّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلْسِدٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَى مَنِّي وَلَا نَقْمٌ^(٥)

وإلى هذا أُشِرْتُ يَقُولِي : " وتدخل عليهما (لا)^(٦) فتحصل موافقة
(يئس) معنًى .

ثم قلتُ : " ويُذكر بعدهما المخصوصُ بمعناهما مبتدأً مُخْبِرًا

عنه بهما ، أو خبيرَ مبتدأٍ لا يظهر " فأشرتُ بذلك إلى أنك إذا قلتَ :

(حَبِّذَا زَيْدٌ)^(٧) أو نحو ذلك ، فإنَّ الواقع بعد (حَبِّذَا) يُسَمَّى المخصوصُ ،

وأنَّ مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره (حَبِّذَا) ، و (ذا) هو صاحبُ الخبرِ في

(١) في الأصل : (بغير) ، وهو تحريف .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٨٠٢ ، وأوضح المسالك :

٢٩٠ / ٢ ، والعيني : ١٦ / ٤ ، والهمع : ٨٩ / ٢ .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (لَا حَبِّذَا . . .)

(٤) نُسِبَ إِلَى زِيَادِ بْنِ حَمَلٍ وَزِيَادِ بْنِ مُنْقِذِ (المرار) . انظر

السمط : ٧٠ . وهو في المصون : ٧١ ، وشرح ديوان الحماسة :

١٣٨٩ / ٣ ، والحماسة البصرية : ١٦٣ / ١ ، ومعجم البلدان : (شعوب) ،

(نقم) ، (صنعاء) ، وابن يعيش : ١٣٩ / ٧ ، والهمع : ٨٩ / ٢ .

(٥) في (ظ) : (منا) .

(٦) في الأصل رُسِمَ أَوْلًا : (مو) ، ثم رُسِمَ فوقها (لا) تصويباً .

(٧) في الأصل و (ح) : (ونحو) .

المعنى ، فأغنى عن العائد إغناء^(*) ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلِيَأْسَ
التَّقْوَىٰ ذٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (١) .

ويجوز كون المخصوص خبراً مبتدأً مضرٍ كأنه قيل لمن قال : (حَبِّذا)
: من المحبوب ؟ فقال : زيد ، يريد : هو زيد . والحكم عليه بالخبرية
هنا أسهل منه في باب (نعم) ، لأنَّ مَصَّعَهُ هناك نشأ من دخول
نواسخ الابتداء ، وهي هنا لا تدخل لأنَّ (حَبِّذا) جار مجرى العتلِّ ،
والعتلُّ وما جرى مجراه لا يغيران . وهذا (٢) المعنى أيضاً منوع
[هنا] (٣) من تقديم المخصوص ، فلا يُقال : زيدٌ حَبِّذا . وقد أغفل
أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ،
وعلى امتناع نسخ ابتدائية^(٤) ، وهو من المهمات .

وتنبيه ابنُ بابشاذ^(٥) إلى التنبيه على امتناع التقديم ، لكن جعل
سبب ذلك خوفاً توهم كون المراد من (زيدٌ حَبِّذا) ، زيدٌ أحبُّ هذا .
وتوهم (هذا) بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من
أجل إجراء (حَبِّذا) مجرى العتلِّ ، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم
بعضه على بعضي ، ولا يغير^(٦) ذلك .

وقد يكون قبل مخصص (حَبِّذا) / أو بعده تمييز مطابق أحوال . ١٤٣ / أ

(*) في غير (ظ) : اغناء ، عن ذلك في قوله

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) في الأصل و (ح) : (فهذا) .

(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٤) في الأصل : (الابتدائية) .

(٥) التذييل والتكميل : ١٧٤ / ٣ ، والمساعد : ١٤٣ / ٢ .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (ولا يغير) ، وهو تصحيف .

فأما التمييز فكثيرٌ ومتفقٌ على استعماله مطابقاً للمخصوص فيما له

من إفراد وتذكير وفروعها كقولك : (حَبِّذا رجلاً الحارثُ ، وحَبِّذا غلامين

ابنك ، وحَبِّذا رجلاً الزيدون ، وحَبِّذا امرأةً هندُ ، وحَبِّذا جاريتين (١)

ابناتها ، وحَبِّذا نسوةً الفواطمُ) ، فهذه أمثلةٌ لتقديم التمييز على المخصوص .

فإذا قُدِّمَ عليه المخصوص وأُخِّرَ هو في كلِّ واحد من هذه الأمثلةِ

[المذكورة] (٢) فهو سهلٌ يسيرٌ ، واستعماله كثيرٌ ، إلا أنَّ الأوَّلَ أولى

[و] أكثرُ (٣) . فمن تقديم التمييز على المخصوص قولُ الشاعر (٤) :

أَلَا حَبِّذا قوماً سلِّمٌ فائسهمُ وفوا إذ تَواصوا بِالإعانةِ وَالنَّصرِ

ومن تأخير التمييز عن المخصوص (٥) قولُ رجلٍ من طيِّسٍ (٦) :

حَبِّذا الصبرُ شيمةٌ لا مَرِيءٍ رَا مَ مباراةٍ مَوْلَعٍ بِالْمَعَالِسي

وقد يقع موقعَ هذا التمييز حالُ كقولك : (حَبِّذا زيدٌ مقصوداً وقاصداً ،

ولا حَبِّذا عمرو صادراً ولا وارداً) ، ومنه قولُ الشاعر (٧) :

يا حَبِّذا المألُ بَدولاً بِلا سرفٍ في أوجهِ البرِّ إِسْراراً ، وإِطْلاناً

والتزم بعضُ المتأخرين (٨) كونَ المنصوبِ بعدَ ذا تمييزاً . وليس ذلك (٩)

(١) في الأصل : (جاريتين) ، وأثبت ما في النسخ الأخرى ؛ لأنه الأوفق .

(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٣) في الأصل و (ح) : (الأوَّلُ الأوَّلَى أكثر) ، (الأوَّلَى) : تحريف ،

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٨٠٥ ، ومنهج السالك :

٤٠٥ / ٢ ، والمهمع : ٨٩ / ٢ ، وشرح أبيات المغني : ٢٧ / ٧ .

(٥) في الأصل و (ح) : (على المخصوص) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) ؛

لأنه الأوفق .

(٦) البيت بدون نسبة في نفس مصادر البيت الذي قبله .

(٧) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٨٠٦ ، ومنهج السالك :

٤٠٦ / ٢ ، والمغني : ٦٠٣ وشرح أبياته : ٢٦ / ٧ .

(٨) لم أقف على مصدر حددهم . وهو رأي أبي عمرو بن العلاء . التذييل

والتكميل : ١٧٥ / ٣ / أ ، والمساعد : ١٤٤ / ٢ وانظر المهمع : ٨٩ / ٢ .

(٩) " ذلك " : ليس في (ظ) .

ملتزماً ؛ لأنَّ الحال قد أُغنت عنه في النظم والنثر . وقد تقدّم ذكرُ ذلك .

وقد يُستغنى هنا عن المخصوص لظهور معناه ، فمن الاستغناء منه

قولُ بعض الأُتُصَّار - رضي الله عنهم - : (١)

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا (٢)

وَلَوْ عَمَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

فَحَبِّدَا رَبًّا وَحَبِّدِينَا

فاستغنى عنه هنا بذكر التمييز .

وقد يُستغنى عنه دون تمييز كقول الشاعر : (٣)

أَلَا هَبِّدَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَعَتْ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقَارِبِ

وقد تُفرد (حب) فيجوز حينئذٍ أَنْ تَفْتَحَ حَاوُءُهَا اسْتِصْحَابًا لِحَالِهَا ،

وَأَنْ تُجْعَلَ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ الَّتِي كَانَتْ لِلْعَيْنِ ، فيقال (حَبَّ زَيْدٌ ، وَحَبَّ زَيْدٌ) .

وهذا النُّقْلُ جَائِزٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ عَلَى (فَعَلَ) مقصودٍ به التَّعْجِبُ كقول

الشاعر : (٤)

حُسْنُ فِعْلًا لِقَاءُ ذِي الثَّرْوَةِ الْمُعْ لِقَى بِالْبِشْرِ وَالْعَطَاءِ الْجَزِيلِ

وقد يُجْرَى فاعِلُ (حب) وشبهه (٥) بياء زائدة تشبيهاً بفاعل (أَنْعَمَ)

التعجب ، ومنه قول الشاعر : (٦)

(١) هو عبدالله بن ربيعة . والبيتان الأولان في ديوانه : ١٠٧ ، وشح

الكافية الشافية : ١١١٦ / ٢ ، ٢١٨٥ / ٤ ، والجمهرة : ٢٠٢ / ٣ ،

واللسان : (بدا) . وتقدم تخريج الثالث ص ١٩٩ .

(٢) في (ظ) : (ندينا) .

(٣) هو محمد بن همام أو ابن همام الطائي . وهو في شرح ديوان

الحماسة : ١٤٠٨ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٦ / ٢ ، ومنهج

السالك : ٤٠٤ / ٢ ، والهمع : ٨٩ / ٢ ، والمغني : ٧٢٥ ، وشح

أبياته : ١٨٨ / ٧ . المتقارب : المُنْصِف .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٨٠٧ ، والهمع : ٨٩ / ٢ .

(٥) في (ظ) : (وشبهها) .

(٦) تقدم ص ١٩٧ .

فَقَلَّتْ اِقْتَلَوْهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتَسِلُ
يُرَوَّى بِضَمِّ الْحَاءِ (١) وَفَتْحِهَا .

وَحَكَى الْكِسَائِيُّ (٢) : " مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَانِبَيْهِمَا أُبْيَاتًا ، [وَجُدْنَ
أُبْيَاتًا] (٣) " فَحُذِفَ الْبَاءُ وَجَاءَ بِضَمِّ الرَّفْعِ . وَهَذَا الْاِسْتِعْمَالُ جَائِزٌ فِي
كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ تَضَمَّنَ (٤) مَعْنَى التَّعَجُّبِ .

(١) فِي (ظ) : (الْبَاءُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ٢٦٨ / ١ .

(٣) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٤) فِي (ظ) وَ (ع) : (مَضْمَنٌ) .

(ص) باب التَّعَجُّبِ

"يُنْصَبُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ مَفْعُولًا بِمَوَازِنِ (أَفْعَلِ) فِعْلًا لَا اسْمًا، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ غَيْرِ الْكِسَائِيِّ، مُخْبِرًا بِهِ عَنِ (مَا) مُتَقَدِّمَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ، لَا اسْتِفْهَامِيَّةً، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَلَا مَوْصُولَةً، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ .
وَك (أَفْعَلِ) : ([أَفْعِلْ]) (١)، خَبِيرًا لَا أَمْرًا، مَجْرُورًا بَعْدَهُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ بِنَاءٍ زَائِدَةٍ لَازِمَةٍ، وَقَدْ تَفَارَقَ إِنْ كَانَ (أَنْ) وَصَلَتْهَا . وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ، لَا نَصْبٌ بِالمَفْعُولِيَّةِ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَابْنِ خُرُوفٍ .
وَاسْتِفِيدَ الْخَبِيرُ مِنَ الْأَمْرِ هُنَا وَفِي جَوَابِ الشَّرْطِ، كَمَا اسْتَفِيدَ الْأَمْرُ مِنْ مُثَبِّتِ الْخَبِيرِ وَالنَّهْيِ مِنْ مَنْفِيَّةٍ، وَرَبِمَا اسْتَفِيدَ الْأَمْرُ مِنَ الاسْتِفْهَامِ .

وَلَا يُتَعَجَّبُ إِلَّا مِنْ مَخْتَصٍ . وَإِذَا عَلِمَ جَازِحْدَفَهُ مُطْلَقًا .
وَرَبِمَا أُكِّدَ (أَفْعِلْ) بِالنُّونِ . وَلَا يُؤَوَّكُّدُ مَصْدَرُ فِعْلٍ تَعَجُّبٍ، وَلَا (أَفْعَلِ) تَفْضِيلٍ ."

(ش) لِلتَّعَجُّبِ أَلْفَاطٌ كَثِيرَةٌ لَا يَتَعَرَّضُ لَهَا النَّحْوِيُّونَ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ كَقَوْلِ الْعَرَبِ:

"لِلَّهِ أَنْتَ" ، و "وَاهَا لَهُ" وَكَقَوْلِ النَّبِيِّ (٢) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا بُيْ هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : "سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْعَوْءَ مِنْ لَا يَنْجِسُ" ، وَمِنْ أَلْفَاطِهِ (فَعْلَ) الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ فِي بَابِ (نَعَمْ) (٣) ، نَحْوُ "لَقَضَوْا

(١) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب "عرق الجنب وأن المسلم

لا ينجس" من كتاب "الغسل" : ٧٩/١ وفي باب "الجنب يخرج

ويمشي في السوق وغيره" من الكتاب نفسه : ٧٩/١ وما بعدها ،

ومسلم في باب "الدليل على أن المسلم لا ينجس" من كتاب "الحيض"

: ٢٨٢/١ .

(٣) انظر ما سلف ص: ١٩٤ وما بعدها .

الرجلُ زيدٌ ، ومنها المذكور في باب الاستغاثة (١) ، نحو: (يا للما) ،
ومنها ما يذكر في باب القسم (٢) من نحو: (لله لا يؤخر إلا جل) .
وإنما يبوبُ في النحو من ألقاظه لـ (أفعل) و (أفعل) ، وهما
فعلان غير متصرفين .

ولا خلاف في فعلية (أفعل) ، لا تـ على وزن مختص بالأفعال ؛
ولا تـ قد يؤكّد بالنون كقول الشاعر :
(٣)
وَمُسْتَبَدِّلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيًّا صَرِيمةً (٤)
فَأَحْرَبِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا
أراد : أحريين (٥) ، فأبدل النون [ألقا] (٦) للوقف .

وأما (أفعل) فمختلف في فعلية عند الكوفيين ، متفق على
فعلية عند البصريين (٧) . وهو الصحيح للنزوم اتصال نون الوقاية
[به] (٨) عاملاً في ياء المتكلم ، نحو : (ما أفقرني إلى عفو الله) ،
ولا يكون كذلك إلا فعلٌ ، ولا (٩) يروى على هذا : عليكني ، ولا رويدني ،
فإنه قد يقال فيهما : (عليك بي ، رويد لي) فيستغنى فيهما عن
نون الوقاية بالياء واللام بخلاف (ما أفقرني) ونحوه ، فإن النون فيه
لازمة غير مستغنى عنها بغيرها .

(١) انظر ما سيأتي ص ٨١٩

(٢) انظر ما سيأتي ص ٤٩٠

(٣) البيت بدون نسبة في تهذيب الألفاظ ٦٢ ، وشرح الكافية الشافية

: ١٠٧٢/٢ ، ١٤١١/٣ ، ومنهج السالك ٣٧١/٢ ، والمغني :

٧٨/٢ ، وشرح أبيات : ٣٩/٦ ، والهمع ٧٨/٢ ، واللسان : (حرى) ،

(غضا) . الغضيا : اسم للمائة من الإبل . صريمة : تصغير صرمة ،

وهي القطعة من الإبل ما بين عشرين إلى ثلاثين .

والبيت يروى أيضاً : " . . . غضبي . . . وأحرباً " انظر شرح أبيات
المغني .

(٤) في الأصل و (ح) : (غضى) ، وهو تحريف .

(٥) في (ح) : (أحريين) .

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٧) أمالي ابن الشجري : ١٢٩/٢ وما بعدها ، والإنصاف : ١٢٦/١ .

(٨) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٩) في الأصل و (ح) : (والا) وهو تحريف .

والتعجب منه منصوبٌ بـ (أفعل) على المفعولية إن وقع بعده ،
نحو : (ما أثبت الحق ، وما أدرح الباطل) . و مجرور بـ (١) لازمة
إن وقع بعد (أفعل) ، نحو : (أكرم يزيد) .

و (ما) الواقعة قبل (أفعل) اسمٌ مبتدأ بلا خلافٍ ؛ لأن

(أفعل) ثابت الفعلية ، ولا بد له من / فاعل ، وليس ظاهراً ، فتعني ١٤٣ ب/

كونه ضميراً ، ولا مذكور يرجع إليه غير (ما) ، فتعني كونها اسماً . وبعد

ثبوت اسميتها فهي إما بمعنى شيء ، وإما بمعنى (الذي) ، وإما

استفهامية . والقول الأول قول البصريين (٢) ، وهو الصحيح ؛ لأن قصد

التعجب الإعلام بأن التعجب منه ذو مزية ، إدراكها جلي ، وسبب

الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح

بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام (٣) متلو بإفهام . ولا ريب

في أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على التعجب منه ، إذ لا يكون

إلا (٤) مختصاً ، فتعني كون الباقي مقتضياً للإبهام ، وهو (ما) ، فلذلك

اختير القول بتنكيرها ، ولم (٥) يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير

مختصة ، كما لم يمتنع الابتداء بـ (من ، وما) الشرطيتين والاستفهاميتين .

ووافق أبو الحسن الأعمش على صحة جعل (ما) التعجبية نكرة

وأجاز كونها موصولة (٦) بفعل التعجب مخبراً عنها (٧) بخبر لازم

الحذف . فيتحصل أيضاً بقوله هذا إبهام وإفهام . فحصول الإفهام

بذكر المبتدأ وصلته ، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر .

(١) في (ح) : (بيا) وهو تحريف .

(٢) سيبويه : ٣٧/١ ، وما سلف ص ١٨٠ ، والمقتضب : ١٧٥/٤ وما

بعدها ، والأصول : ٩٩/١ ، والمغني : ٣٩٢ .

(٣) في (ح) : (الإبهام) وهو تحريف .

(٤) " يكون إلا " : ساقط من (ح) .

(٥) في الأصل و (ح) : (ولا) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) ؛ لأنه

الأوفق .

(٦) معاني القرآن : ٣٨/١ ، ١٥٥ ، وما بعدها . والأصول : ١٠٠/١ ،

والمقتضب : ١٧٧/٤ ، وابن يعيش : ١٤٩/٧ .

(٧) في الأصل و (ح) : (عنها) .

إلا أن هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :
أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من
الكلام إفهاماً وإبهاماً تقديم ما به الإبهام وتأخر ما به الإفهام كما فعل
بضمير الشأن ومفسره ، وبضميري (نعم ، ورب) (١) ، وبالعموم والتخصيص
، وبالمميز والتميز ، وأشبه ذلك .

الثاني : كون الخبر فيه ملتزم الحذف دون شيء يسد مسده ،
والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شيء يحصل به استطالة
، كما فعل بعد (٢) (لولا) ، وفي [نحو] (٣) : (لعمر ك لا فعلن) .
فالحكم بموصولة (ما) وكون الخبر محذوفاً دون استطالة حكم بما لا نظير
له ، فلم يعول عليه ، ولا أجيب الداعي إليه .

وأيضاً يقال لمن ذهب هذا المذهب : أخبرني عن الخبر الذي

ادّعت حذفه معلوم هو أم مجهول ؟

فإن قال : هو معلوم فقد أبطل الإبهام المقصود . وإن قال : هو
مجهول لزمه حذف ما لا يصح حذفه ، فإن شرط صحة حذف الخبر ألا
يكون مجهولاً . وهذا كافٍ في بيان ضعف القول بأن (ما) التعجبية
موصولة بفعل التعجب .

وأما كونها استفهامية - وهو قول الكوفيين - (٤) فليس بصحيح ؛ لأن
قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام . وإما أن يدعي كونها
للاستفهام والتعجب معاً ، كما هي في قوله تعالى : * فأصحاب الميمنة
ما أصحاب الميمنة (٥) .

(١) انظر ما سلف ج ١ ص ٢٧٢ / باب الضمير ، وح ٢ ص ١٧٤ وما بعدها ،

وما سيأتي ص ٤٦٤

(٢) في النسخ الأخرى : (كما كان بعد) .

(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٤) نسيب إلى الفراء وابن درستويه . ابن يعيش : ١٤٩ / ٧ ، والرزي

على الكافية : ٣١٠ / ٢ .

(٥) الواقعة : ٨ . وانظر البحر المحيط : ٢٠٥ / ٨ .

فَالأَوَّلُ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعٍ. [و] لَأَنَّ اللَّفْظَ الْمَجْرَدَ لِالاسْتِفْهَامِ لَا يَتَوَجَّهُ
مَنْ يَعْلَمُ إِلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ، وَ (مَا أَفَعَلَهُ) صَالِحٌ لِذَلِكَ ، فَلَمْ يَكُنْ لِمَجْرَدِ
الاسْتِفْهَامِ .

وَالثَّانِي أَيْضًا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ الْعَشَوْبَ يَتَعَجَّبُ لَا يَلِيهِ
غَالِبًا إِلَّا الْأَسْمَاءُ ، نَحْوُ : * وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ * (٢) ،
* وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ * (٣) ، وَ * الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ * (٤) ،
* الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ * (٥) ، وَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)
يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مَوْطَأًا الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ
وَمِثْلُهُ : (٧)

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ
وَ (مَا) الْمُشَارُّ إِلَيْهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْأَفْعَالِ ، فَعَلِمَ أَنَّهَا غَيْرَ الْمُتَضَمَّنَةِ (٨)
اسْتِفْهَامًا .

وَأَيْضًا لَوْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ لِجَازَأَنْ تَخْلِفَهَا [(أَيُّ)] ،
كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلِفَهَا (٩) فِي نَحْوِ :
..... مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ
لَأَنَّ اسْتِعْمَالَ (أَيُّ) فِي الِاسْتِفْهَامِ الْمُتَضَمَّنِ (١٠) تَعَجُّبًا كَثِيرًا كَقَوْلِهِ : (١١)

(١) زيادة من النسخ الأخرى

(٢) الواقعة : ٢٧٠

(٣) الواقعة : ٤١٠

(٤) الحاقة : ١٠

(٥) القارعة : ١٠

(٦) هو السَّفَّاحُ بْنُ بَكْرِيرٍ . وَالْبَيْتُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٣٢٢ ، وَالْأَصُولُ ١/٣٧٦ .

وَالْبَهْمُ ١/١٧٣ ، ٢٠/٩٠ ، وَالْخِزَانَةُ : ٣/٣٠٨ .

الْأَكْنَافُ : جَمْعُ كَنْفٍ ، وَهُوَ الْجَانِبُ وَالنَّاحِيَةُ .

(٧) تقدم ص : ٣٦ ، ٩٢ .

(٨) فِي (ظ) : (الْمُضْمَنَةُ) .

(٩) تَكْمَلَةٌ مِنَ النِّسْخِ الْآخَرِي .

(١٠) فِي (ظ) وَ (ع) : (الْمُضْمَنُ) .

(١١) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي سَيَّبُوهِ : ١/٢٤٤ ، ٣٠٥ ، وَالْأَصُولُ : ٢/٣٩ ،

أَيُّ فِتْنَى هَيِّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا
وَأَيْضًا فَإِنَّ قَصْدَ التَّعَجُّبِ بِ (مَا أَفْعَلُ) مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُ مَشُوبًا بِاسْتِفْهَامٍ
أَوْ مَلْعُومًا فِيهِ الْاسْتِفْهَامُ زِيَادَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا .
وَفِي (أَفْعَلُ) التَّعَجُّبُ بِهِ مَعَ الْإِجْمَاعِ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ قَوْلَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ فِي اللَّفْظِ أَمْرٌ وَفِي الْمَعْنَى خَبَرٌ إِنْشَائِيٌّ مُسْنَدٌ إِلَى
التَّعَجُّبِ مِنْهُ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ . (١)

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَمْرٌ بِاسْتِدْمَاءِ التَّعَجُّبِ مِنَ الْمَخَاطَبِ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِهِ .
وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ ، وَاسْتَحْسَنَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَابْنُ خَرُوفٍ . (٢)
وَالأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا يَرِدُ عَلَى الثَّانِي مِنَ الْإِشْكَالَاتِ ،
أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّاطِقُ بِ (أَفْعَلُ) الْمَذْكُورِ أَمْرًا بِالتَّعَجُّبِ لَمْ يَكُنْ
مَتَعَجِّبًا ، كَمَا لَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْحَلْفِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّنْدَاءِ حَالْفًا وَلَا مُشَبَّهًا
وَلَا مُنَادِيًا ، وَلَا خِلَافًا فِي كَوْنِ النَّاطِقِ بِ (أَفْعَلُ) الْمَذْكُورِ مَتَعَجِّبًا ،
وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي انْفِرَادِ التَّعَجُّبِ وَمُجَامَعَتِهِ (٣) الْإِمْرِيَّةِ .

=== شرح عمدة الحفاظ : ٤٨٨ ، والمعني : ٩٠٨ ، وشرح أبياته

: ١٠٠ / ٨ . عجزه : " إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ " .

والبیت يُرَوَى مَخْرُومًا ، كَمَا فِي الشَّرْحِ ، وَفِعْرٌ مَخْرُومٌ : (وَأَيُّ) .

(١) المقتضب : ١٨٣ / ٤ ، والأصول : ١٠١ / ١ ، والجمل : ١٠٤ ،

وابن يعيش : ١٤٨ / ٧ ، والرّضي على الكافية : ٣١٠ / ٢ ، والتذييل

والتكميل : ١٧٨ / ٣ ب وما بعدها .

(٢) الرّضي على الكافية : ٣١٠ / ٢ ، والمفصل : ٢٧٦ ، ونسبه ابن

يعيش إلى الزّجاج : ١٤٨ / ٧ . وانظر التذييل والتكميل : ١٧٩ / ٣ أ

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَمُجَامَعَةٌ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي

(ظ) وَ (ع) ، لِأَنَّهُ الْأَوْفَى .

الثاني : أنه لو كان أمراً مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيت والتثنية والجمع ، كما يلزم مع كل فعل أمر متصرفاً كان أو غير متصرفٍ . ولا يُعْتَدَرُ عن ذلك بأنه مثلٌ أو جارٍ مجرى المثل ، لأنَّ المثلَّ يلزم لفظاً واحداً دونَ تَبْدِيلٍ ولا تَغْيِيرٍ ، نحوُ : " أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ " (١) و : " خَلَائِكِ الْجَوْفَيْصِنِي وَأَصْفِرِي " (٢) ، والجاري مجرى المثلَّ يلزم لفظاً واحداً مع اغتفار بعض التغيير ، نحوُ : (حَبَّذا ، ولله دُرُّك) ، فألزم لفظُ (حَبَّذا ، ولله دُرُّ) (٣) ، وأجيز أن تُخْتَمَ الجملتان بما كان للناطق بهما غرضٌ في الختم به . و (أفعل) المذكور لا يلزم لفظاً واحداً أصلاً ، فليس مثلاً ولا جارياً مجرى المثل .

فلو كان فعل أمرٍ سنداً إلى المخاطب لبرز ضميره / في التأنيت ١/١٤٤ والتثنية والجمع ، كما (٤) يبرز مع غيره من أفعال الأمر العارضة من المثلية .

- (١) سيبويه : ١٤٧/١ ، والأمثال لأبي عبيد : ١١٥ ، وجمهرة الأمثال : ٥٠/١ ، ومجمع الأمثال : ٤٣٠/١ ، والمستقصى : ٢٢١/١ ، واللسان : (طرر) . وهو في مجمل اللغة : ٦٠٠/٢ ، واللسان : (ظرر) برواية : " أَطْرِي ... بِالظَا " . أَطَّرَ : أخذ في أطرار الوادي . أَطَّرَ : مشى على الظَّرِّ ، وهو الْحَجَرُ الْحَدِيدُ .
- (٢) الفاخر : ١٧٩ ، والأمثال لأبي عبيد : ٢٥١ ، وجمهرة الأمثال : ٤٢٢/١ ، ومجمع الأمثال : ٢٣٩/١ ، والمستقصى : ٧٥/٢ ، والعقد الفريد : ١٢٧/٣ . وورد في رجز منسوب إلى طرفة بن العبد . ديوانه : ١٥٧ . والشعر والشعراء : ١٨٨ ، والحيوان : ٦٦/٣ ، ٢٢٧/٥ ، والعقد الفريد : ٣٤/٤ ، والمنصف : ١٣٨/١ ، ٢١/٣ ، واللسان : (قبر) .
- (٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (دَرُّك) بإقحام الكاف .
- (٤) في (ح) : (لما) ، وهو تحريف .

وقيدت أفعال الأمر بالعارية من المثلية احترازاً من نحو : " خذ ما صفا ،
ودع ما كدر " (١) و " زرعياً تزدد حياً " (٢) . على أن قولهم :
" اذهب بذي تسلّم " (٣) أشبه بالأمثال وأحق بأن تجري مجراها ،
ولم يمنع ذلك من بروز فاعل (٤) الفعلين في التثنية والجمع والتأنيث .
فلو كان (أفعل) المذكور فعل أمر جارياً مجرى المثل لعومل معاملة
(اذهب ، وتسلّم) .

الثالث : من الإشكالات : أن (أفعل) المذكور لو كان أمراً
سنداً إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب ، نحو : (أحسن
بك) ، لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميري (٥) فاعل ومفعول
لمسمى واحد .

الرابع من الإشكالات : أن (أفعل) المشار إليه لو كان بمعنى
الأمر لا بمعنى (أفعل) تالي (ما) (٦) لوجب له من الإغلال - إذا (٧)
كانت عينه ياءً أو واواً - ما وجب لـ (أبين ، وأقم) ونحوهما ، ولم يقل
: (أبين [به]) (٨) وأقوم) ، فيلزم مخالفة النظائر . فإذا جُعِلَ

-
- (١) المستقصى : ٦٧٢/٢ ، واللسان : (كدر) .
(٢) من قوله صلى الله عليه وسلم لا بئى هريرة . مجمع الزوائد : ١٧٥ / ٨ .
وهو من أمثالهم انظر الفاخر : ١٥١ ، والأمثال : ١٤٨ ، وجمهرة
الأمثال : ٥٠٥ / ١ ، ومجمع الأمثال : ٣٢٢ / ١ ، والمستقصى :
١٠٩ / ٢ ، واللسان : (غيب) .
(٣) سيبويه : ٤٧٧ / ١ ، والأصول : ١٥ / ٢ .
(٤) في (ظ) : (فاعلي) .
(٥) في الأصل : (ضميرين) ، وهو خطأ .
(٦) في الأصل : (اما) ، وهو تحريف .
(٧) في الأصل و (ح) : (ان) ، وهو تحريف .
(٨) تكملة من النسخ الأخرى .

مخالفًا لـ (أَيْنُ ، وَأَقَمَ) ونحوهما في الأمرية موافقًا لـ (أَبِينُ ، وَأَقُومُ) من
(ما أَبِينُهُ ، وما أَقُومُهُ) في التَّعَجُّبِ سَبِيلُ الاستِدلالِ ، وَأَيْنُ الشُّذُوزِ
في التَّصْحِيحِ والإِعْلَالِ .

(٢) وقد تَبَيَّنَ بتَقْرِيرِ (١) ما ذَكَرْتَهُ فاعِلِيَّةٌ ضَمِيرٌ (أَفْعَلُ بِهِ) المَجْرُورِ
بالِباءِ ، وَهُوَ نَظِيرُ المَجْرُورِ بَعْدَ (كَفَى) في نَحْوِ: * كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا * (٣)
إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ الباءَ في * كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا * ونحوهِ قد تُحذفُ ،
ويرتفعُ مَصْحُوبُهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

عَمْرٌو دَعَّ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
والِباءِ (٥) الجارةُ ما بَعْدَ (أَفْعَلُ) لا تُحذفُ إِلَّا إِذَا كانَ مَصْحُوبُهَا (أَنَّ)
والفعلُ كَقَوْلِهِ (٦) :

(١) في الأَصْلِ و (ح) : (يَمِينٌ بِتَقْدِيرِ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَتَحْرِيفٌ ،

(٢) في (ظ) و (ع) : (فاعِلِيَّةٌ ما بَعْدَ أَفْعَلٍ مِنَ المَجْرُورِ) . (ج) في غير (ظ) : (بِكَفَى

(٣) الرعد : الأُخَيْرَةُ . وانظر ما سَلَفَ ص ٩٨ ، الماشية رَم ١٣) .

(٤) هُوَ سُحَيْمٌ عَهْدُ بَنِي الحَسَّاسِ . والبيتُ في ديوانهِ : ١٦ ، وسيبويه :

٣٠٨/٢ ، والكامل : ٢٢٥/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج :

٦٦٩/٢ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ٣٧ ، والخصائص :

٤٨٨/٢ ، والإِصْرافُ : ١٦٨ / ١ ، وابن يعين : ١١٥ / ٢ ،

٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، وشرح الكافية الشافية :

١٠٧٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٢٥ ، وأوضح المسالك : ٢٥٣/٣ .

(٥) في الأَصْلِ : (والثاني) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٦) في (ظ) و (ع) : (كَقَوْلِ الشَّاعِرِ) .

هُوَ العَبَّاسُ بنُ مَرْدَاسٍ . والبيتُ في ديوانهِ : ١٠٢ برواية :

(وَحَبَّابُ العِيْنِ...) وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الاستِشْهادُ .

وقال نبيُّ المسلمين تقدّموا وأحبِّبْ إلينا أن تكونَ المقدّما (١)
ولو اضطرَّ شاعرٌ إلى حذف الباءِ المصاحبة غير (أن) بعد (أفعل)
لزمه أن يرفع ، وعلى مذهب الفراء (٢) يلزم النصب ، ولا حجة له في
قول الشاعر (٣) :

ألا طرقتَ رجالَ القومِ ليلي فأبعدُ دارَ مرتحلٍ مزارا
لإمكان جعل (أبعد) دعاءً على معنى : أبعد الله دارَ مرتحلٍ عني
مزار محبوبه ، كأنه يحرضُ نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلي ؛ لا نسه
صار بطروقها مزاراً .

ولا حجة له في قول الشاعر (٤) :

وأجدِرُ مثلَ ذلكَ أن يكونا

لا احتمال أن يكون (أجدِر) فعلٌ أمرٌ عارياً من تعجّب بمعنى اجعل
مثل ذلك جديراً بأن يكون ، أي : حقيقةً بالكون ، يُقال : جدِرَ بكذا جدارةً ،
أي : صار به جديراً ، وأجدِرته به ، أي : جعلته جديراً به ، أي بحقيقةً .

=== وهو برواية الشرح في شرح الكافية الشافية : ١٠٩٦/٢ ، ومنهج

السالك : ٣٧٢/٢ ، والجني الداني : ٤٩ ، والعيني :

٦٥٦/٣ ، ٥٩٣/٤ ، والهمع : ٩٠/٢ ، ٩١٠ .

(١) في الاصل (يكون) ، وفي (ط) : (نكون) . وهو تحريف .

(٢) انظر ما سلف ص ٤١٣ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٨٠/٣ ب ، ومنهج السالك

: ٣٧٢/٢ ، والهمع : ٩١/٢ .

(٤) الشطر بهذه الرواية في التذييل والتكميل : ١٨٠/٣ ب بدون

نسبة ، وأحسبه رواية في عجز بيت ابن أحر :

فإما زال سرجٌ عن معسٍ وأجدِرُ بالحوادث أن تكونا

وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد . وهو بها في ديوانه : ١٦١ ،

والاشتقاق : ٣١ ، وجمهرة اللغة : ٢٨٣/٢ ، والنصف : ٣٣٣/١ ،

وشرح ديوان الحماسة : ٥٨٥/٢ .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (أَجْدِرُ) فَعَلَ تَعَجَّبَ مُسْتَدًّا إِلَى (بِمِثْلِ ذَلِكَ) ،
ثُمَّ حُذِفَتِ الْبَاءُ اضْطِرَّارًا ، وَاسْتَحَقَّ مَصْحُوبُهَا الرَّفْعَ بِحَقِّ الْفَاعِلِيَّةِ ، لَكِنَّهُ
بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيِّ ، كَمَا بُنِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ
تَنْطِقُونَ * (١) عَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِ أَبِي بَكْرٍ وَحَمَزَةَ وَالْكَسَائِيَّ .

الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ الْفَرْقِ : أَنْ (كَفَى) قَدْ تُسْتَدُّ إِلَى غَيْرِ الْمَجْرُورِ
بِالْبَاءِ ، فَيَكُونُ هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ب (أَفْعَلٌ) أَصْلًا .
وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أُسْنِدَ فِيهَا (كَفَى) إِلَى غَيْرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ
قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
وَنظِيرُ مَا جَاءَ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ لَفْظِ الْأَقْمَرِ مَرَادًا بِهِ الْخَيْرُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ
فِي جَوَابِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ
مَدَدًا * (٣) وَقَوْلِ النَّبِيِّ (٤) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

- (١) الذاريات : ٢٣ . وللقراءة انظر السبعة : ٦٠٩ ، والكشف : ٢٨٧/٢
وحجّة القراءات : ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٠٨٥/٣ . وانظر
ما سيأتي ص ٥٩٢ باب الإضافة . (* في (ظ) : (والثاني) .
(٢) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ،
وَبَشِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ . وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ دِيوَانَ
حَسَّانِ : ٥١٥ ، وَسَيَبَوِيهِ : ٢٦٩/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ :
٢١/١ ، ٢٤٥ ، وَمَجَالِسِ ثَعْلَبِ : ٢٧٣/١ ، وَالْجَمَلِ : ٣٢٣ ،
وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٢٢٧/١ ، ٤١٠/٣ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ
الْمَنْسُوبِ لِلرُّمَّانِيِّ : ١٥٤ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٦٩/٢ ،
٣١١ ، وَابْنِ يَعْشَرَ : ١٢/٤ ، وَالْمَقْرَبِ : ٢٠٣/١ ، وَالْبَحْرِ
الْمَحِيْطِ : ٥٢/١ ، وَالْمَغْنِيِّ : ١١٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ :
٣٧٧/٢ وَانظُرْ فِهْرَسَهُ ، وَالْمَهْمَعِ : ٩٢/١ ، ١٦٧ .
(٣) مريم : ٧٥ . وانظر البغداديات : ١٦٦ .
(٤) أخرجه البخاري في باب " إثم من كذب على النبي " من كتاب
" العلم " : ٣٨/١ ، ومسلم في باب " التثبيت في الحديث " من

" مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " . وإلى هذا النوعِ

أشرت بقولي : " واستفيد الخبير من الأمر هنا وفي جواب الشرط " .

ثم قلت : " كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهي من منفيه " .

فمثال الأول قوله تعالى : * وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ * (١)

ومثال الثاني قوله تعالى : * لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ يُوَلِّدُهَا * (٢) بضم

الراء ، وهي قراءة ابن كثير [وأبي عمرو] (٣) .

ثم قلت : " وربما استفيد الأمر من الاستفهام " مشيراً إلى نحو

قوله تعالى : * وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَسْبِيْنَ آسَلِمْتُمْ * (٤) وقوله

تعالى : * فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ * (٥)

ثم قلت : " ولا يتعجب إلا من مختص " فنبهت بذلك على أن

المتعجب منه مخبر عنه في المعنى ، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة

فيقال : (ما أحسنك ، وما أكرم زيدا ، وما أسعد رجلاً اتقى الله) ، ولا

يقال : ما أحسن غلاماً ، ولا : ما أسعد رجلاً من الناس ، لأنه لا فائدة

في ذلك .

ثم قلت : " وإنما علم جاز حذفه " أي : إنما علم التعجب والمقصود

به جاز حذفه ، معمول (أفعل) كان أو معمول (أفعل) .

=== كتاب " الزهد " : ٢٢٩٨ / ٤ وما بعدها ، وأبو داود في باب

" التشدد في الكذب على رسول الله " من كتاب " العلم " : ٢٢٩ / ٣

وما بعدها والترمذي الباب رقم (٧٠) من كتاب " الفتن " : ٥٢٤ / ٤

، وابن ماجه في باب " التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله "

من " المقدمة " : ١٢ / ١ .

(١) البقرة : ٢٢٨ . وراجع البحر المحيط : ١٨٥ / ٢ ، والكشف : ١ /

٢٩٦ ، ووجهة القراءة : ١٣٦ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ . وللقرآنة انظر السبعة : ١٨٢ ، والكشف : ٢٩٦ / ١

ووجهة القراءة : ١٣٦ .

(٣) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٤) آل عمران : ٢٠ . وانظر النهر المحيط : ٤١٣ / ٢ .

(٥) المائدة : ٩١ . وانظر التفسير الكبير للرازي : ٨١ / ١٢ . والبحر المحيط :

فمثالٌ حذفِ معمولٍ (أفعل) قولُ الشاعر (١) :

جَزَى اللهُ عَنَّا بِخَيْرِيٍّ وَرَهْطِهِ بَنِي عَبْدِ عَمْرِو مَا أَغْفَا وَأَمْجَسَدَا

أراد : ما أغفهم وأمجدهم ، فحذف لكون المراد معلوماً .

ومثالٌ [حذفه] (٢) معمول (أفعل) قول الآخر (٣) :

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْعَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أراد : فأجدر به ، فحذف للعلم به مع كونه فاعلاً ، لأن لزومه الجرَّ كسأه

صورةَ الفضلةِ ، ولا تَه كعمول (أفعل) في المعنى .

وزعم قوم (٤) أنه ليس محذوفاً لكن (٥) استتر في الفعل حين

حذفتِ الباء [كما يستتر ضميرُ (زيد) إذا حذفتِ الباء] (٦) من

قولك : / (زيد كفى به فارساً) ، فتقول : * (زيد كفى فارساً) . ١٤٤ ب

وهذه الدعوى لا تصحُّ ، لأنَّ صحتها تستلزم أن يبرز الضميرُ

في التثنية والجمع كما يبرز في (كفى) إذا قيل في (الزيدان كفى

بهما فارسين ، والزيدون كفى بهم فُرساناً) : (الزيدان كفيا فارسين ،

(١) هو الحُصين بن القَعقاع البَشْكُريُّ . والبيت في شرح عمدة الحافظ :

٧٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٨٠ ، ومنهج السالك : ٢ / ٣٧٢ ،

والتذليل والتكميل : ٣ / ١٨١ ب ، واللسان : (سنت) ، (بخر) .

(٢) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٣) هو عُرْوَة بن الوُرْد . والبيت في ديوانه : ٧٣ ، وشرح عمدة الحافظ

: ٧٥٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٧٩ ، ومنهج السالك :

٢ / ٣٧٣ ، والتذليل والتكميل : ٣ / ١٨١ ب ، والعيني : ٣ / ٦٥٠ .

(٤) منهم الفارسيُّ . والتذليل والتكميل : ٣ / ١٨١ ب .

(٥) في (ظ) و (ع) : (لكتّه) .

(٦) تكلمة من (ظ) ، و (ع) .

والزَّيْدُونَ كَفَوْا فِرْسَانًا) . ومعلوم أنه لا يبرز ضمير مع (أَفْعَلُ) كقوله تعالى : **اسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** * (١) . فعلم بذلك عدم صحة الدعوى المذكورة .
ومما يدل على عدم صحتها أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار ك(نا)
من نحو : (أَكْرَمُ بِنَا ، وَأَحْلَمُ بِنَا) ، فلو حذف [باءُ] (بِنَا) (٢)
الثانية ولم يقصد حذف [الضمير] (٢) لقليل : (أَكْرَمُ بِنَا) (٣) ،
وَأَحْلَمْنَا) ، لأن (نا) لا تقبل الاستتار ، والمقول إنما هو : (أَكْرَمُ بِنَا وَأَحْلَمُ)
[و] (٥) نحو ذلك ، كما قال الراجز : (٦)

أَعَزُّ زَيْنَا وَأَكْفُفُ إِن دُعِينَا

يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَن يَلِينَا

وقد يُتوهم أن (أَفْعَلُ) أمر خوطب به المصدر على سبيل المجاز كأن
من قال : (أَحْسِنُ بِهِ) [قائلٌ : يَا حَسَنُ أَحْسِنُ بِهِ] (٧) فلهذا
لزم الإفراد والتذكير أشار إلى هذا أبو علي في البغداديات (٨) منفرداً
[منه] (٩) وناهياً عنه .

ومما يبين فساده أن من المصادر المصوغ منها (أَفْعَلُ) ما لا يكون

(١) مريم : ٣٨ .

(٢) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٣) "وأحلم بنا فلو حذف . . أكرم بنا" : ساقطة من (ح) . وفي (ظ)

(فلو حذف بَاءُ بِنَا) : مكررة .

(٤) في الأصل : (وَأَحْلَمُ بِنَا) بإقحام لفظ (بِنَا) .

(٥) تكملة من النسخ الأخرى .

(٦) البيتان بدون نسبة في منهج السالك : ٢٧٢/٢ ، والتذييل

والتكميل : ١٨١/٣ ب .

(٧) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٨) البغداديات : ١٧١ وما بعدها .

(٩) تكملة من (ظ) و (ع) .

إِلَّا مَوْثِقًا ك (السُّهولة والنَّجابة) فلو كان (١) الأَمْر [على] (٢) ما توَهَّمه صاحبُ هذا الرَّأيِ لَقيلَ في (أَسْهَلُ به ، وَأَنْجِبُ به) : أَسْهَلِي به ، وَأَنْجِبِي به ، لَكِنَّهُ لَمْ يُقَلَّ (٣) ، فَصَحَّ بِذَلِكَ فَسادُ ما أُدِي إِلَيْهِ .
ولشبهه (أَفْعَلُ) بفعلِ الأَمْرِ جازاً أنْ يُوَكِّدَ بالنُّونِ كَقولِ
الشَّاعرِ : (٤)

وَسْتَبْدِلُ مِنْ بَعْدِ غَضِيًا صَرِيْمَةً

فَأَحْرَبِهِ بِطَوْلٍ فَفَقِرَ وَأَحْرَبِيَا

وهذا من إلحاق شيء بشيءٍ لمجرد شبه لفظيٍّ ، وهو نظيرُ تركيبِ النَّكْرَةِ مع (لا) الزَّائِدَةِ لشيئها ب (لا) النَّافِيَةِ [للجنس ، ونظيرُ زيادةِ (إِنْ) بعدَ (ما) الموصولةِ لشيئها ب (ما) النَّافِيَةِ] (٥) وقد تقدَّم الاستشهاد على ذلك (٦) .

ولمَّا كان فعلُ التَّعَجُّبِ دالًّا على المبالغةِ والمزِيَّةِ اسْتُغْنِيَ عَنْ توكيدهِ بالمصدرِ . وكذا (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ . وعلى ذلك نَبَّهْتُ بِقَوْلِي :
" ولا يُوكِّدُ مصدرُ فعلِ تَعَجُّبٍ ولا (أَفْعَلُ) تَفْضِيلٍ " .

(ص) " همزة (أَفْعَلُ) في التَّعَجُّبِ لتعديةِ ما عَدِمَ التَّعْدِي

في الأَصْلِ أو الحالِ - وهمزة (أَفْعَلُ) لِلصُّغُرَةِ .
ويجب تصحيحُ عَيْنَيْهِمَا ، وَفَكَ (٧) (أَفْعَلُ) المضعِفِ ، وَشَدَّ
تصغِيرُ (أَفْعَلُ) مقصوراً على السَّماعِ ، خِلافاً لابنِ كَيْسَانَ
في اطِّرادِهِ وقِيامِ (أَفْعَلُ) عَلَيْهِ .

(١) في (ظ) : (فلو أن . .)

(٢) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٣) في (ظ) : (وأنجبي ، لكن) .

(٤) تقدَّم ص ٢٠٩ .

(٥) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٦) انظر ما سلف ج ١ ص ٧٤ / رب .

(٧) في التسهيل و (ع) : (أعيفهما) .

ولا يتصرفان ، ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق
بهما ، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرفٍ وحرفٍ جرٍّ .
وإن كان أحدهما فقد يلي ، وفاقاً للفراء والجرمسي
والفارسي وابن خروف والشلوبين .

وقد يليهما عند ابن كيسان^(١) (لولا) الامتناعية .

(ش) يدل على كون همزة (أفعل) المتعجب به معدية حدوث التعدي بزيادتها

على ما لا تعدي له كقولك في (حسن زيد ، وجزع بكر ، وصبر خالد) :

ما أحسن زيداً ، وما أجزع بكرًا ، وما أصبر خالدًا . وإلى هذه^(٢)

الأفعال الثلاثة وشبهها أشرت بعدم التعدي في الأصل .

وأشرت بعدم التعدي في الحال إلى نحو : (ما أعرف زيداً بالحق)

فإن (عرف) قبل التعجب متعدي بنفسه إلى (الحق) فلما قصد به

التعجب ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز ك (قوي ، وكمل ،

وضعف ، ونقص)^(٣) فقصر عن نصب ما كان منصوباً به وعدي إليه بالباء ،

كما يعدي (بصر) ونحوه مما هو في أصله غير متعدي ، وصار ما كان

فاعلاً قبل مفعولاً ، كما يصير فاعل (ظهر) من قولك : (ظهر الحق)

مفعولاً إذا دخلت عليه الهمزة^(٤) ، فقلت : (أظهرت الحق) .

ولا يصح قول من زعم أن (أفعل) المتعجب به لا يكون إلا من

(فُعل) موضوعاً أو مردوداً^(٥) إليه لوجهين :

(١) في الأصل و (ح) : (عند غير ابن كيسان) بإقحام لفظ (غير)

(٢) في (ظ) : (فإلى) .

(٣) نقص الماء وغيره : عذب .

(٤) في (ظ) و (ع) : (أدخلت الهمزة) .

(٥) منهم ابن عصفور . شرح الجمل : ٥٨١/١ . وانظر الرضي على

أحدهما : أَنَّ (فَعَلَ) و (فَعَلَّ) ^(١) [الانزوين] (جَزَعٌ ، وَصَبَرٌ)
يساويان (فَعَلَّ) في عدم التعدي وقبول هزمة التعدي فتقدير
رُدَّهما إلى (فَعَلَ) لا حاجة إليه .

الثاني : أَنَّ من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على (فَعَلَ)
، وهو المضاعف واليائي العين أو اللام . فَإِنْ قُصِدَ بمضاعف معني غريزي
دَلَّوا عليه في غيرشذون ب (فَعَلَ) نحو : (جَلَّ جِلُّ ، وَعَزَّ عِزُّ ،
خَفَّ خِفُّ ، وَقَلَّ قِلُّ) . وَنَسِبَ إِلَى الشَّدُونِ نَحْوُ : (لَبَّتْ) ^(٢) .
وكذا ^(٣) استغنوا في اليائي العين عن (فَعَلَ) ب (فَعَلَّ)
، نحو : (طَابَ طَيْبٌ ، وَلَانَ يَلِينٌ ، وَضَاقَ يَضِيقُ) .

وَأَمَّا الْيَائِيَّ اللَّامَ فَاسْتغنوا فيه عن (فَعَلَ) ب (فَعَلَّ) ، نحو :

(حَيَّ ، وَعَيَّ ، وَغَنِيَّ) .

فَإِنْ قُصِدَ التَّعَجُّبُ بشيء من هذه الأنواع أُدخلت هذه ^(٤) الهمزة

عليها ، ولم يقدر رُدُّها إلى (فَعَلَ) ؛ لِأَنَّ (فَعَلَ) فيها مرفوض .

وهمزة (أَفْعَلُ) التَّعَجُّبُ به للصيرورة ، أي : لتحوُّل فاعله ذا

كذا ^(٥) ، فأصل قولك : (أَحْسِنَ بَزِيدٍ) : أَحْسَنَ زَيْدٌ ، أي : صار

ذَا حُسْنٍ تَامًّا . وهو نظير (أَثْرَى الرَّجُلُ) : صار ذا ثروة . و (أَتْرَبَ) :

صار ^(٦) ذا مال كالتراب ، و (أَنْجَبَ ، وَأَطْرَفَ) : صار ذا ولد نجيب ،

(١) تكلمة من (ظ) .

(٢) في اللسان (لَبَّتْ) : وفي التهذيب : حكى لُبَّتْ بِالضَّمِّ ،

وهو نادر ، ولا نظيره في المضاعف . قال ابن الأثير : هذه

لغة أهل الحجاز ، وأهل نجد يقولون : لَبَّ يَلِبُّ بِوزن فَرَّ يَفِرُّ .

(٣) في النسخ الأخرى : (وكذلك) . (٤) في (ط) : (فافا . . . تعجب) .

(٤) " هذه " : ليست في (ظ) .

(٥) في الأصل : (ذا كرا) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : (أي صار) وأغلب الظن أن (أي) مقحمة من

الناسخ ، وأثبت ما في النسخ الأخرى ، لأنه موافق لما قبله وما

بعده .

وذا ولد ظريف، و (أَخَلَّتِ الْأَرْضُ، وَأَكَلَّتْ، وَأَكْمَأَتْ) : صارت ذات خَلْوٍ
وَكَلَاءٍ وَكَمَاءٍ، و (أَوْرَقَتِ الشَّجَرَةَ ^(١)، وَأَزْهَرَتْ، وَأَشْمَرَتْ) : صارت ذات
ورقٍ وزهرٍ وشمرٍ.

وإذا كانت عين (أَفَعَلَ) المتعجب به ياءً أو واوًا وجب تصحيحها،
نحو : (مَا أَبِينِ الْحَقِّ، وَأَنْوَرُهُ)، وأصله الإغلال لكن صَحَّ حَمَلًا عَلَى
(أَفَعَلَ) [التَّفْضِيلِ]، كما حُمِلَ هُوَ عَلَى المتعجب به في امتناع التَّأْنِيثِ
والتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَإِنَّهُمَا مُتَنَاسِبَانِ] ^(٢) وَزَنًا وَمَعْنَى فَاتَّبَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ
فِيمَا هُوَ أَوْصَلُ فِيهِ، كَمَا أُجْرِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُجْرَى الْمَضَارِعِ فِي الْعَمَلِ، وَأُجْرِيَ

الْمَضَارِعُ / مُجْرَى اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْإِعْرَابِ، وَكَمَا أُجْرِيَ (الْحَسَنُ الْوَجْهَ) ١٤٥/أ
عَلَى (الضَّارِبُ الرَّجُلَ) فِي [النَّصْبِ] ^(٣)، و (الضَّارِبُ الرَّجُلَ)
عَلَى (الْحَسَنُ [الْوَجْهَ]) ^(٣) فِي الْجَرْمِ. ثُمَّ حُمِلَ (أَفَعَلَ) المتعجب
بِهِ عَلَى أَخِيهِ فَقِيلَ : (أَبِينِ بِالْحَقِّ وَأَنْوَرُهُ)، كَمَا قِيلَ : (مَا أَبِينَهُ
وَأَنْوَرُهُ) .

وَلِزِمَ فَكَّهُ (أَفَعَلَ) الْمَضَاعِفُ، نَحْوُ: (أُجِلِّلُ بِهِ وَأَعَزِّرُ)؛ لِأَنَّ سَبَبَ
الْإِدْغَامِ فِي هَذَا النَّوعِ إِنَّمَا هُوَ تَلَاقِي الْعِثْلَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مُتَحَرِّكًا
غَيْرَ عَارِضٍ أَوْ سَاكِنًا أَحَدُهُمَا سَكُونًا غَيْرَ لَازِمٍ كَسَكُونِ (أُجِلِّلُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ
تَعَجُّبًا، لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلْحَرَكَةِ فِي نَحْوِ : (أُجِلِّلِ اللَّهَ، وَأَجْلَلُهُ، وَأَجْلُوهُ،
وَأَجْلِيهِ)، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ فَكُّ (أُجِلِّلُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ تَعَجُّبًا ^(٤)،
وَوَجِبَ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (الشَّجَرُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٣) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ . وَأُثْبِتَ مَا فِي (ظ) وَ (ع) . وَ " عَلَى الضَّارِبِ

... عَلَى الْحَسَنِ الْوَجْهَ " : سَاقِطٌ مِنْ (ح) .

(٤) " لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ ... لَمْ يَكُنْ تَعَجُّبًا " : لَيْسَتْ فِي (ظ) .

ولشبه (أَفْعَلَ) المتعجّب به ب (أَفْعَلَ) التّفضيلِ أَقْدَمَ على

تصغيره بعضُ العرب ، فقال : (١)

يا ما أُسَيِّحُ غِرْلَانًا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هُوٍّ لِيَاكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرُ

وهو في غاية من الشّدون ، فلا يُقاس عليه فيقال في (ما أَجْمَلُهُ ، وما أَظْرَفُهُ) :

ما أَجْمَلُهُ ، وما أَظْرَفُهُ ؛ لأنّ التّصغيرَ وَصْفًا في المعنى ، والفعل لا يوصف

، فلا يُصَغَّرُ .

وأجاز ابن كيسان (٢) اطّرادَ تصغير (أَفْعَلَ) ، ولم يكفه ذلك

حتّى أجاز تصغير (أَفْعَلُ) . (٣)

وضعفُ رأيه في ذلك بيّنٌ ، وخلافه متعيّنٌ .

ولا خلاف في عدم تصرف فعليّ التعجّب ، ولا في منع إيلائهما

مالا يتعلّق بهما ك (عند الحاجة ، وبمعروف) من قولك : (ما أَنْفَعَ

معطيك عند الحاجة ، وما أَصْلَحَ أَمْرَكَ بمعروفٍ) ، و (أَنْفَعُ بمعطيك عند

الحاجة ، وَأَصْلِحْ بِأَمْرِكَ بمعروفٍ) .

(١) نُسِبَ البيت إلى العرجيّ والمجنون وذو الرمة والحسين بن عبدالله ،

ونُسِبَ في اللسان إلى عليّ بن أحمد العرّيتيّ ، وفي دمية القصر إلى

كامل المنتفقيّ .

ولم أقف عليه في طبعتي ديواني المجنون وذو الرمة اللتين بين يديّ .

وهو في ذيل ديوان العرجي : ١٨٣ ، والتبصرة : ٢٧٢/١ ،

وأمالى ابن الشّجريّ : ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف : ١٢٧/١ ،

وابن يعيش : ٦١/١ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، والمغني :

٨٩٤ ، وشرح أبياته : ٧١/٨ ، والجمع : ٧٦/١ ، ٩٠/٢ ، ١٩١ ،

والخزانة : ٩٢/١ ، وشرح شواهد

شرح الشافية : ٨٣ واللسان : (شدن) . ودمية القصر : ٦٦/١ .

شدن : من شدن الطّبي ، إذا قوي وترعرع . الضّال : السّدر البري

واحدته : ضالة . السّر : شجر الطّحّ ، واحدته : سرة .

(٢) التذييل والتكميل : ١٨٤/٣/أ ، والمساعد ١٥٦/٢ والمغني :

٨٩٤ . وانظر سيبويه : ١٣٥/٢ والإنصاف : ١٢٧/١ ، ١٣٨ ،

ومابعدهما ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٢٧٩ ومابعدهما .

(٣) التذييل والتكميل : ١٨٤/٣/أ ، والمساعد : ١٥٦/٢ .

وكذالاً خلاف في منع إيلائهما ما يتعلّق بهما من غير ظرف وجارٍّ ومجرور، نحو^(١) : (ما أَحْسَنَ زيداً مقبلاً ، وأَكْرَمَ به رجلاً) ، فلو قلتَ :
ما أَحْسَنَ مقبلاً زيداً ، وأَكْرَمَ رجلاً به ، لم يجز بإجماع .

وكذالاً يجوز بإجماع تقديم التعجّب منه ، نحو : ما زيداً أَحْسَنَ ،
وبه أَكْرَمَ ، لأنَّ فعلَي التعجّب أشبهَا الحروف بمنع التصرف ، فجرها
مجرها في منع تقديم معمولها .^(٢)

فلو فصلَ بينهما وبينَ التعجّب منه بما يتعلّق بهما من ظرف
أو جارٍّ ومجرور لم يمتنع ، ولم يضعف لثبوت ذلك نشراً ونظماً وقياساً .^(٣)
فمن الشَّرْقُولُ عمرو بن مَعْدِي كَرِبٍ^(٤) - رحمه الله - : " لله دَرِينِي سَلِيمٍ^(٥)
ما أَحْسَنَ في الهَيَّجَاءِ لِقَاءَها ، وأَكْرَمَ في اللَّزَاتِ عَطَاءَها ، وَأَثَبَتَ في
المَكْرَمَاتِ بِنَاءَها ! " وَيُروِي أَنَّ عَلِيّاً - رضي الله عنه " مرَّ بَعَمَّارٍ فَمَسَحَ التُّرَابَ
عن وجهه ، وقال : أَعَزَّ عَلِيٌّ - أبا اليَقْظَانِ - أن أراك صَرِيحاً مَجْدَلاً ! " .^(٦)
فصل بين (أَعَزَّ) و (أن أراك) ب (عَلِيٌّ ، وأبا اليَقْظَانِ) . وهذا
مُصَحِّحُ الفِصْلِ بالنداء^(٨) .

- (١) في الأصل : (ونحو) بإقحام الواو ،
(٢) في غير (ظ) : (معمولها) .
(٣) في الأصل و (ح) : (و) ، وهو تحريف .
(٤) أمالي القاضي : ١١٤/٢ ، والعقد الفريد : ٦٧/٢ .
(٥) " لله . . سليم " ليس في (ظ) .
(٦) في الأصل و (ح) : (لقاءها . . عطاؤها . . بناؤها) ،
وهو تحريف ، والتصويب من (ظ) و (ع) . وفي (ظ) : (وأكثر في
اللزمات . . .) .
(٧) غريب الحديث للخطابي : ١٥٥/٢ ، والفاثق : ١٩٦/١ ، برواية
: " أعز عليّ أبا محمد . . . " على أن الخطاب لطلحة بعد موقعة
الجمل لا لعمار . وهو برواية الشرح في الجني الداني : ٤٩ ،
والهبع : ٩١/٢ .
(٨) " وأثبت في المكرّمات . . الفصل بالنداء " : ليس في (ظ) .

- ومن النظم قولُ بعضي الصحابة - رضي الله عنهم - : (١)
وقال نبيُّ المسلمين تقدّموا وأحبِّبْ إلينا أن تكون المقدّسا (٢)
ومنه قولُ الآخر (٣) :
أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دامَ حزمُها وأحرِّ إذا حالتُ بأنَّ أتحوّلا
ومنه قولُ الآخر (٤) :
فصدتُ وقالتُ : بلْ تُريدُ فضيحتي وأحبِّبْ إلى قلبي بها متفضِّبا
ومنه قولُ الآخر (٥) :
خليليَّ ما أحرى بذِي اللَّبِّ أن يُرى
صَبُورًا ولكنَّ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ
ومنه قوله (٦) :

حَلُمْتَ وما أَشْفَى لِمَنْ غَمِظَ حِلْمَهُ فَآخَى الَّذِي عَادَكَ خِلًّا مُوَالِيسَا

- (١) تقدم ص ٢١٧ .
(٢) في الأصل : (يكون) . وفي (ط) : (و) (نكون) . وهو تحريف .
(٣) هو أوْسُ بنُ حَجْرٍ . والبيت في ديوانه : ٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٩٦/٢ ، ومنهج السالك : ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد المغني : ٤٠٠/١ .
(٤) هو عمر بن أبي ربيعة . والبيت في ديوانه : ٤٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٤٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٩٧/٢ ، ومنهج السالك : ٢٨١/٢ .
(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٠٩٧/٢ . ومنهج السالك : ٢٨١/٢ ، والعيني : ٦٦٢/٣ ، والهمع : ٩١/٢ .
(٦) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٨١/٢ .

وأما صحة هذا الفصل قياساً فمن قَبْلِ أَنْ الظرفَ والجارَّ والمجرور
يُغْتَفَرُ الفِصْلُ بهما بينَ المضافِ و [المضاف] (١) إليه مع أنَّهما
كالشيء الواحد ، فاغْتَفَرُ الفِصْلُ بهما بينَ فعلي (٢) التَّعَجُّبِ والتَّعَجُّبِ منه -
وليسا كالشيء الواحد - أَحَقُّ وأولى .

وأيضاً فَإِنَّ (بعض) أضعفُ من فعل التَّعَجُّبِ ، وقد فُصِّلَ بينَهُ
وبينَ معموله بالجارِّ والمجرور في قوله تعالى : * بَيْنَ اللَّظَالِمِينَ بَدَلًا * (٣)
فَأَنَّ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ بينَ فعل التَّعَجُّبِ ومعموله أَوْلَى بالجواز . وهذا الدليل
ذكره أبو عليِّ الفارسيُّ في البَغْدَادِيَّاتِ (٤) ، وفي ذلك الكِتَابِ يَتَبَيَّنُ (٥)
أَنَّهُ مِنَ المَجِيزِينَ للفِصْلِ المِشَارِ إليه .

وأما كون ذلك مذهبَ الجَرْمِيِّ فمَشهُورٌ ، واختار هذا المذهبَ ابنُ
خَرُوفٍ (٦) في شرح كتاب سيبويه .

وقال أبو (٧) عليِّ الشَّلُوبِيِّ : حكى الصِّمَرِيُّ (٨) أَنَّ مذهبَ
سبويه مَنَعُ الفِصْلِ بِالظَّرْفِ بينَ فعل التَّعَجُّبِ ومعموله . والصَّوَابُ أَنَّ ذلك
جائزٌ ، وهو المَشْهُورُ والمَنْصُورُ . هكذا قال الأستاذ (٩) أبو عليِّ ، وهو
المنتهي في هذا الفَنِّ نَقْلًا وَفَقْهًا .

(١) تكملة من النسخ الأخرى .

(٢) في (ظ) : (فعل) .

(٣) الكهف : ٥٥ .

(٤) البغداديات : ٢٥٦ .

(٥) في غير (ظ) : (مبيِّن) .

(٦) الرضي على الكافية : ٣٠٩/٢ ، وابن يعيش : ١٥٠/٧ والمساعد :

١٥٧/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ .

(٧) في (ظ) : (. . . الشيخ أبو . . .) .

(٨) المساعد : ١٥٧/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٠٤٣/٢ والتبصرة :

٢٦٨/١

(٩) زيادة من (ظ) و (ع) .

وقال السِّيرافيُّ (١) في قول سيبويه : ولا تزيل شيئاً عن موضعه :
إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ تَقَدُّمَ (مَا) وَتَوَلِّيَهَا الْفِعْلُ ، وَيَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ
بَعْدَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّعَجُّبِ مِنْهُ . وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا
يَجِيزُ ذَلِكَ ، مِنْهُمْ الْجَرْمِيُّ . وَكَثِيرٌ [مِنْهُمْ] (٢) يَا أَيُّهَا مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ
وَالْمَبْرَدُ .

وقال الزمخشريُّ (٣) بَعْدَ أَنْ حُكِمَ بِمَنْعِ الْفَصْلِ : وَقَدْ أَجَازَ الْجَرْمِيُّ
وغيره من أصحابنا الفصل ، وَيُنصِرُهُمْ قَوْلُ الْقَائِلِ : (مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ
أَنْ يَصِدُقَ) .

وَمِنَ الْعَجَائِبِ اعْتِرَافُهُ بِنَصْرِهِمْ ، وَتَنْبِيْهُهُ عَلَى بَعْضِ حُجَجِهِمْ بَعْدَ
أَنْ خَالَفَهُمْ بِلَادِلِيلٍ (٤) .

وَلَمَّا كَانَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَسْلُوبَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُضِيِّ ، وَكَانَ التَّعَجُّبُ

مِنْهُ / صَالِحاً لِلْمُضِيِّ ، أَجَازُوا زِيَادَةَ (كَانَ) إِشْعَاراً بِذَلِكَ عِنْدَ قَصْدِهِ ١٤٥/ب
نَحْوِ : (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا) وَكَقَوْلِ بَعْضِ مَدَّاحِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (٥)

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوَى وَعِنَادًا

(١) الشرح : ١/١٨٣/أ ، وسيبويه : ٢٧/١ ، والمقتضب : ٤/١٧٨ .
(*) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَأَنَّمَا) .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ط) وَ (ع) . (٣) الْمُفَصَّلُ : ٢٧٧ .

(٤) وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ قَبْلَ النُّقْلِ السَّابِقِ : " وَلَا يُتَّصَرَفُ فِي الْجُمْلَةِ التَّعَجُّبِيَّةِ
بِتَقْدِيمِ وَلَا تَأْخِيرِ وَلَا فَصْلِ ، فَلَا يُقَالُ . . . وَلَا : مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ
زَيْدًا ، وَلَا : أَكْرَمَ الْيَوْمَ بَزِيدٍ . وَقَدْ أَجَازَ الْجَرْمِيُّ . . . " . نَفْسُ
الْحَاشِيَةِ السَّالِفَةِ .

(٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، وَلَيْسَ فِي طَبِيعَتِي دِيوَانَهُ

(بِأَجُودِهِ - قِصَابِ) . وَهُوَ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٢١١ ، ٢٥٢ .

وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٢/١٠٩٩ ، وَمَنْهَجِ السَّالِكِ : ٢/٣٨١ ،

وَالْعَيْنِيِّ : ٣/٦٦٣ .

وقد تقدّم في باب (كان) الكلام على هذا وشبهه ، ولكي أشرت هنا إليه تنبيهاً وتذكيراً (١) .

وأجاز ابن كيسان (٢) الفصل بين (أفعل) والمتعجب منه ب (لولا) الامتناعية ومصحوبها (٣) كقولك : (ما أحسن لولا عيوسه زيداً) . ولا حجة على ذلك .

(ص) * ويجرُّ متعلقٌ بهما من غير ما ذُكرَ ب (إلى) إن كان فاعلاً ، ولّا فبالياء إن كانا (٤) من مَفهمٍ علماً أو جهلاً ، وباللام إن كانا من متعدِّ غيرهِ . فإن (٥) كانا من متعدِّ بحرف جرٍّ فيما كان يتعدى به .

ويقال في التعجب من (كسا زيدُ الفقراء الثيابَ ، ووطن عمروُ بشرًا صديقًا) : (ما أكسى زيداً للفقراء (٦) الثيابَ ، وما (٧) أظنَّ عمراً لبشرٍ صديقاً) .
ويُنصب الآخرُ بمدلول عليه ب (أفعل) لا به ، خلافاً للكوفيَّين * .

(ش) الإشارة ب (ما ذُكرَ) إلى المتعجب منه والظرف والحال والتمييز ، فما ليس واحداً منها - وله تعلقٌ بفعل التعجب - ويجرُّ (٨) ب (إلى) إن كان فاعلاً في المعنى ، نحو : (ما أحببني إلى زيدٍ) ، فد (زيد) فاعل في المعنى ، لأنَّ المراد : يحبُّني زيدٌ حبًّا بليغاً فائقاً .

(١) في غير (ظ) : (وتوكيداً) . وانظر ما سلف ج (ص ٥٩ / باب كان .

(٢) الرضي على الكافية : ٣٠٩ / ٢ ، والهمع : ٩١ / ٢ .

(٣) في غير (ظ) : (وبصحوبها) .

(٤) في الاصل و (ح) : (كان) ، وهو تحريف .

(٥) في (ظ) : (وان) .

(٦) في الاصل و (ح) : (الفقراء) ، وهو تحريف .

(٧) في الاصل و (ح) : (الثياب أو للثياب وما . .) بإقحام لفظ : (أو

وإن لم يكن فاعلاً في المعنى جرباً لها، إن كان فعل التعجب مصوغاً من فعل علم أو جهل، نحو: (ما أعرفني يزيد، وما أجهله بي) .
 وإن صيغ من غير ذلك، وكان قبل التعجب متعدياً، عددي في التعجب باللام، نحو: (ما أضرنني) (١) [لزيد، وما أنصرنني] (٢) (عمرو) .
 فإن كان قبل (٣) التعجب متعدياً بحرف جر عددي به حال التعجب، نحو: (ما أزهّد زيدا في الدنيا، وما أبعدّه من الشرّ، وما أصبرّه على الأذى) .

فإن كان قبل (٣) التعجب متعدياً إلى اثنين جرّت الأوك باللام، ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرّب (٤) مماثل لتالي (ما) ، نحو قولك : (ما أكسى زيدا للفقراء الثياب) ، والتقدير : يكسوهم الثياب . وكذا يقولون في (ما أظنّ عمراً لبشرٍ صديقاً) [يقدرون : يظنّه صديقاً] (٥) .

والكوفيون (٦) لا يضمرون ، بل ينصبون الثاني بتالي (ما) نفسه .
 ذكر هذه المسألة ابن كيسان في المهدب (٧) .

(ص) فصل : بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي ، مجرّب ،

تامّ ، مثبت ، متصرف ، قابل معناه الكثرة ، غير منبني

للمفعول ، ولا معبر عن فاعله ب (أفعل فعلاء) .

-
- (١) في الأصل و(ح) : (فعل) ، وهو تحريف .
 (٢) في (ظ) و (ع) : (أضرنني) .
 (٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .
 (٤) في الأصل و (ح) : (فعل) ، وهو تحريف .
 (٥) " مجرّب " : ليس في (ظ) . (**) في (ظ) : (يفعلون) .
 (٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .
 (٧) الهمع : ٩٢/٢ .
 (٨) المساعد : ١٥٩/٢ وما بعدها .

وقد يُبَيَّنَانِ من فعل المفعول **إِنَّ أَمَّنَ اللَّيْسُ**، ومن **فِعْلٍ**
(أَفْعَلَ) مُفْهِمٌ عَسْرٌ أَوْ جَهْلٌ، ومن مزيد فيه، **فَيَأْنُ**
كَانَ (أَفْعَلَ) قِيَمَ عَلَيْهِ، وَفَاقًا لِسَيَّبِيهِ .

وَرُبَّمَا يُبَيَّنَا (١) من غير فِعْلٍ أَوْ فِعْلٍ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ . وقد
 يُغْنِي فِي التَّعَجُّبِ فِعْلٌ عَنِ فِعْلٍ مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ كَمَا
 يُغْنِي فِي غَيْرِهِ .

وَيُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ بِفِعْلٍ مَثَبَةٍ مُتَصَرِّفٍ مَصُوغٍ لِلْفَاعِلِ
 ذِي مَصْدَرٍ مَشْهُورٍ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ بِإِعْطَاءِ الْمَصْدَرِ
 مَا لِلتَّعَجُّبِ مِنْهُ مِضَافًا إِلَيْهِ بَعْدَ (مَا أَشَدَّ ، أَوْ أَشَدُّ)
 أَوْ نَحْوِهِمَا . (٢)

وإِنْ لَمْ يَعْدَمِ الْفِعْلُ إِلَّا الصَّوْغَ لِلْفَاعِلِ جِيءَ بِهِ صِلَةً لِمَا
 الْمَصْدَرِيَّةَ آخِذَةً مَا لِلتَّعَجُّبِ مِنْهُ بَعْدَ (مَا أَشَدَّ ، أَوْ أَشَدُّ)
 أَوْ نَحْوِهِمَا . (٣)

(ش) قَيَّدَ مَا يُبَيَّنُ مِنْهُ فِعْلًا (٤) التَّعَجُّبُ بِكَوْنِهِ فِعْلًا (٥) تَنْبِيهًا عَلَى خَطَأِ
 مَنْ يَقُولُ مِنَ الْكَلْبِ : مَا أَكَلَهُ ، وَمَنِ الْحِمَارِ : مَا أَحْرَهُ ، وَمَنِ الْجِلْفِ :
 مَا أَجْلَفَهُ .

وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ ثَلَاثِيًّا ، لِيُعْلَمَ امْتِنَاعُ بِنَائِهِ مِنْ ذِي أُصُولٍ أَرْبَعِيَّةٍ
 مَجْرَدًا كَانَتْ (دَحْرَجَ) ، أَوْ غَيْرَ مَجْرَدٍ كَ (أَبْرَشَقَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَبِيَا) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَأَشَدُّ وَنَحْوَهُمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَفِي (ظ)

وَ (ع) : (وَنَحْوَهُمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ

مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الشَّرْحِ ص : ٤٤٤

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (. . . وَأَشَدُّ وَنَحْوَهُمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (فِعْلٌ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي (ظ) وَ (ع) ، لِأَنَّهُ

الْأَوْفَى .

(٥) " فِعْلًا " : سَاقَطَ مِنْ (ظ) .

وَقَيْدٌ كَوْنُ الثَّلَاثِيَّ مَجْرَدًا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ حَقَّهُ الْأُيُبْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ

مزيد فيه ك (علم ، وتعلم ، وقارب ، واقترب) .

وَقَيْدٌ بِكَوْنِهِ فَعْلًا نَامًا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ نَاقِصٍ ك

(كان ، وظل ، وكرَب ، وكاد) .

وَقَيْدٌ بِكَوْنِهِ مَثْبَتًا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ مَقْصُودٍ

نَفِيهِ لُزُومًا ك (لَمْ يَعْجِجْ) (١) ، أَوْ جَوَازًا ك (لَمْ يَعْجِجْ) .

وَقَيْدٌ بِالتَّصَرُّفِ (٢) تَنْبِيهًا عَلَى امْتِنَاعِ بِنَائِهِ مِنْ (يَذِرُ ، وَيَدَعُ)

وَنَحْوَهُمَا .

وَقَيْدٌ بِقُبُولِ مَعْنَاهُ لِلْكِرَّةِ تَنْبِيهًا عَلَى امْتِنَاعِ بِنَائِهِ مِنْ (حَدَثَ ،

وَفَنِيَ) (٣) وَنَحْوَهُمَا .

وَقَيْدٌ بِكَوْنِهِ غَيْرِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ حَقَّهُ أَنْ يُبْنَى مِنْ

فِعْلِ الْفَاعِلِ ك (عِلِمَ) ، لَا مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ ك (عِلِمَ) .

وَقَيْدٌ بِكَوْنِهِ لَا يُعْبَرُ عَنْ فَاعِلِهِ بِ (أَفْعَلِ فَعْلًا) احْتِرَازًا مِنْ (شَنِبَ ،

وَدِجَ ، وَلَمِيَ ، وَعَرَجَ) وَنَحْوَهَا مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي بِنَاءُ الْوَصْفِ مِنْهَا

لِلْمَذْكُورِ (أَفْعَلُ) وَلِلْمَوْثَقِ (فَعْلًا) . وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا النَّوعِ بَيْنَ

مَا هُوَ مِنَ الْعَيُوبِ ك (بَرِصَ ، وَبَرِشَ) (٤) ، وَحَوِيلَ ، وَعَوِيرَ) وَبَيْنَ مَا هُوَ مِنْ

الْمَحَاسِنِ ك (شَهَلَ ، وَكَهَلَ ، وَظَمِيَ ، وَلَمِيَ) .

وَإِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنْ مِنْ هَذَا النَّوعِ فِعْلُ التَّعَجُّبِ (٥) ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ (٦)

مِنْ الْفِعْلِ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا مَحْضًا . وَأَصْلُ الْفِعْلِ فِي هَذَا النَّوعِ أَنْ

(١) لَمْ يَعْجِجْ : لَمْ يَنْتَفِعْ ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَنْفِيًّا .

اللسان : (عَجِجَ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (بِالتَّصْرِيفِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (حَزَنَ وَفَتَى) ، وَفِي (ح) : (حَرَنَ ، وَفَتَى) ، وَهُمَا

تَصْحِيفًا وَتَحْرِيفًا .

(٤) " بَرِشَ " : فِي الْأَصْلِ وَ (ح) غَيْرَ مَنْقُوطَةٍ .

(٥) فِي (ظ) : (تَعَجَّبَ) .

(٦) " مَبْنَاهُ " : فِي الْأَصْلِ غَيْرَ مَنْقُوطَةٍ .

يكونَ على (أَفْعَلَّ) ، ولذلك صُحِّحَتْ منه العَيْنُ إِذَا كَانَ ثَلَاثِي اللَّفْظِ

ك (هَيْفَ ، وَحِيدٍ ، وَغَيْرِ ، وَحَوْلٍ) ، وَلَمْ تُقْلَبِ أَلْفًا كَمَا فُعِلَ بِ (هَابٍ ، وَنَابٍ) (١) ، وَخَافَ ، وَنَامَ ، مَعَ أَنَّ الْعَيْنَ مِنْ جَمِيعِهَا حَرْفًا لِيْنِ مَتَحَرِّكٌ مَفْتُوحٌ مَاقْبَلَهُ ، وَهَذَا (٢) الَّذِي فُعِلَ بِ (فُعِلَ) مِنَ التَّصْحِيحِ حَمَلًا عَلَى

(أَفْعَلَّ) مَقْدَرًا أَوْ مَوْجُودًا شَبِيهًا بِمَا فُعِلَ بِ (أَجْتَرَوْا) / حَمَلًا عَلَى ١/١٤٦ أ (تَجَاوَرُوا) ، وَبِ (مَخِيَطٌ) (٣) حَمَلًا عَلَى (مَخِيَاطٌ) ، وَلَوْلَا ذَلِكَ

لَقِيلَ فِي (أَجْتَرَوْا) : أَجْتَارُوا ، كَمَا قِيلَ : اجْتَارُوا ، وَاقْتَادُوا ، وَلَقِيلَ فِي (مَخِيَطٌ) : مَخَاطٌ ، كَمَا قِيلَ : (مَنَالٌ) (٤) ، وَمَعَاشٍ . فَكَانَ

تَصْحِيحُ (هَيْفًا) وَأَخْوَاتِهِ مَعَ اسْتِحْقَاقِهِ بظَاهِرِهِ مَا اسْتَحَقَّهُ (هَابٌ) وَأَخْوَاتِهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ (أَفْعَلَّ) ، وَ (أَفْعَلَّ) لَا يُبْنَى مِنْهُ فَعْلٌ تَعَجُّبٌ ، فَجَرَى مَجْرَاهُ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَوَاقِعَ مَوْقَعَهُ .

وَهَذَا التَّعْلِيلُ هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ (٥) النَّحْوِيِّينَ ، وَغِنْدِي تَعْلِيلٌ

آخَرَ أَسَهَّلَ مِنْهُ ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : لَمَّا كَانَ بِنَاءُ الْوَصْفِ مِنْ هَذَا النَّوعِ عَلَى (أَفْعَلَّ) لَمْ يُبْنَى مِنْهُ (أَفْعَلَّ) تَفْضِيلًا ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَ صَوْغُ (أَفْعَلَّ) التَّفْضِيلِ امْتَنَعَ صَوْغُ فَعْلِ التَّعَجُّبِ لِتَسَاوِيهِمَا وَزِنًا وَمَعْنَى وَجْرِيَانِهِمَا مَجْرَى وَاحِدًا فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ . وَهَذَا الْاِعْتِبَارُ هَسِينٌ بَيِّنٌ ، وَرَجْحَانُهُ مُتَعَيِّنٌ .

وَقَدْ يُبْنَى فَعْلُ التَّعَجُّبِ مِنْ فَعْلِ الْمَفْعُولِ إِنْ أُمِنَ الْاِلْتِبَاسُ بِفَعْلِ

الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : (مَا أَجْنَهُ ، وَمَا أَبْخَتَهُ ، وَمَا أَشْعَفَهُ) (٦) . وَهَذَا

(١) فِي (ظ) وَ (ع) : (نَالٌ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (هُوَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي التَّاجِ : " وَنَقَلَ شَيْخُنَا عَنِ عُنَايَةِ الشَّهَابِ . . . : الْمَخِيَطُ كَمَقْعَدٍ مَا خِيَطَ بِهِ . قَلْتُ : وَهُوَ غَرِيبٌ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (مَنَالٌ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَفِي (ظ) غَيْرُ مَنْقُوطَةٌ .

(٥) فِي (ظ) : (عِنْدِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٦) فِي (ظ) : (أَشْعَفَهُ) ، وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

الاستعمالُ في (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي التَّعَجُّبِ كـ " أَزْهَى مِنْ دِيكَ " (١) ، و " أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ " (٢) ، و (أَشْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَعْدَرُ ، وَالْيَوْمُ ، وَأَعْرَفُ ، وَأَنْكَرُ ، وَأَخَوْفُ ، وَأَرْجَى) من (شُهِرَ ، وَوَعْدِرَ ، وَوَلِيَمَ ، وَوَعْرِفَ ، وَوَنِكَرَ ، وَوَخِيفَ ، وَوُرْجِيَ) .

وعندي أن صوغَ فعلِ التَّعَجُّبِ و (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ (٣) من فعل

المفعول الثلاثي الذي لا يلتبس (٤) بفعلِ الفاعل لا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى

المسوع ، بل يُحْكَمُ بِاطْرَادِهِ لِعَدَمِ الضَّائِرِ وَكَثْرَةِ النَّظَائِرِ .

وقد يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنْ فِعْلِ (أَفْعَلِ) (٥) مُفْهِمِ عُسْرٍ

أَوْ جَهْلٍ ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى (حَمِقٌ ، وَرَعِينٌ ، وَهَوِجٌ ، وَنَوِكٌ وَوَلَدٌ) ، إِذَا كَانَ عُسْرُ الْخُصُومَةِ . وَبِنَاءِ الْوَصْفِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَى (أَفْعَلِ)

فِي التَّذْكِيرِ وَ (فَعْلَاءٌ) فِي التَّأْنِيثِ لَكِنَّهَا نَاسَبَتْ فِي الْمَعْنَى (جَهْلٌ ،

وَ عُسْرٌ) فَجَرَتْ فِي التَّعَجُّبِ وَالتَّفْضِيلِ جَرَاهُمَا ، فَقِيلَ : (مَا أَحْمَقُهُ ،

وَأَرَعْنَهُ ، وَأَهْوَجُهُ ، وَأَنَوَكُهُ ، وَالِدَهُ) ، وَ : (هُوَ أَحْمَقُ مِنْهُ ، وَأَرَعَنْ ،

وَأَهْوَجَ ، وَأَنَوَكَ ، [وَالِدٌ] (٦) .

وقد يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنْ ثَلَاثِيٍّ مَزِيدٍ فِيهِ كَقَوْلِهِمْ مِنْ (أَشْتَدَّ) :

(مَا أَشَدَّهُ) ، وَمِنْ (أَشْتَأَقَ) : (مَا أَشْوَقُهُ) ، وَمِنْ (أَحْتَالَ) : (مَا

(١) المثل برواية : " . من غراب " في الأمثال لأبي عبيد : ٣٦٠ ، وجمهرة

الأمثال : ٥٠٧/١ ، ومجمع الأمثال : ٣٢٧/١ ، والمستقصى :

١٥١/١ ، واللسان : (غب) ، (زها) .

(٢) الفاخر : ٨٦ ، والأمثال لأبي عبيد : ٣٧٤ ، وجمهرة الأمثال :

٥٦٤/١ ، ومجمع الأمثال : ٣٧٦/١ ، والمستقصى : ١٩٦/١ ،

واللسان (نحا) . النحي : زق يجعل فيه السمن .

(٣) انظر ما سيأتي ص : ٢٤٨ ، وما بعدها .

(٤) في (ح) و (ع) : (يُلْبَسُ) .

(٥) أي الوصف منه على وزن (أَفْعَلِ) .

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .

أَحْوَلُ (١) ، ومن (اَخْتَصِرَ الشَّيْءُ) : (ما أَخَصَرَهُ) (٢) ، وفي هذا (٣)
شذوذٌ من وجهين :

أحدهما : أنه [من] (٤) مزيد فيه .

والآخر : أنه من فعل المفعول .

وأكثر النحويين (٥) يجعلون من شَوَّاذٍ التَّعَجُّبِ : (ما أَفْقَرَهُ ، وما
أَشْهَاهُ ، وما أَحْيَاهُ ، وما أَمَقَّتَهُ) لاعتقادهم أن ثلاثي (اَفْتَقَرَ ، واشْتَهَى ،
وَأَسْتَحْيَا) مهملٌ ، وأنَّ فعل الفاعل من (مُقِتًا) غير مستعمل .

وليس الأمر كما اعتقدوا (٦) بل استعملت العربُ (فَقَرَ ، وفَقِرَ) (٧)

بمعنى (اَفْتَقَرَ) ، و (شَهِيَ الشَّيْءَ) (٨) بمعنى (أَشْهَاهُ) ، و

(حَيَّى) بمعنى (أَسْتَحْيَا) (٩) . وكذلك استعمل : (مَقَّتَ الرَّجُلُ

مَقَاتَةً) (١٠) إذا صار مَقِيئًا ، أي : بَخِيضًا .

فليس قولهم : (ما أَفْقَرَهُ) من (اَفْتَقَرَ) بل من (فَقَرَ) (١١) ،

أو (فَقِرَ) (١٢) ، ولا (ما أَشْهَاهُ) من (أَشْتَهَى) بل من (شَهِيَ) ،

(١) في الأصل و (ح) : (اِخْتَالَ : ما أَخْوَلَهُ) ، وهو تصحيف ،

(٢) في (ح) : (اِحْتَضَرَ . . ما أَحْضَرَهُ) ، وهو تصحيف . و " الشئ " :

ليست في (ظ) .

(٣) أي : في هذا الأخير .

(٤) تَكْمَلَةٌ من (ظ) و (ع) .

(٥) سيدكرووسهم بعد قليل .

(٦) في (ظ) : (اعتقدوه) .

(٧) لم أقف على (فَقِرَ) بالكسر فيما بين يدي من كتب اللغة .

(٨) اللسان : (شها) .

(٩) اللسان : (حيا) .

(١٠) اللسان : (مقت) .

(١١) في الأصل : (بل هو من) ، وأثبت ما في النسخ الأخرى لموافقة ما بعده .

(١٢) في الأصل و (ح) : (وَ) ، وهو تحريف .

ولا (ما أَحْيَاه) من (اسْتَحْيَا) بل من (حَيَّى) ، ولا (ما أَمَقَّتْ) من (مَقَّت) بل من (مَقَّت) . (١)

وَمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَال (حَيَّى) بِمَعْنَى (اسْتَحْيَا) أَبُو عَلِيٍّ
الْفَارِسِيُّ (٢) . وَمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَال (فَقَّرَ ، وَفَقَّرَ) وَ (مَقَّت) سَيْبَوِيهِ (٣) .

ولا حُجَّةٌ فِي قَوْل مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ مَا ظَهَرَ لِغَيْرِهِ ، بَلِ الزِّيَادَةُ مِنَ
الثَّقَّةِ مَقْبُولَةٌ . وَقَدْ ذَكَرَ اسْتِعْمَالَ مَا ادَّعِيَتْ اسْتِعْمَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أُمَّةِ
اللُّغَةِ .

وإن كان المزيد فيه على وزن (أفعل) لم يقتصر في صوغ فعل
التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالأطراد ، وقياس ما لم يُسمع منه
على ما سُمِعَ ما لم يمنع ما ضَعُ آخِرُهُ .

هذا هو مذهبُ سيبويه والمحققين من أصحابه ، ولا فرقَ بينَ ما
همزته للتعدية كـ (أعطى) وبينَ ما همزته لغير التعدية كـ (أغفى) .
ويشهد (٤) بأنَّ هذا هو مذهبُ سيبويه قوله في باب التعجب
المترجم بهذا «باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم
يتمكن تمكنه» (٥) : « وبناءاً من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ وَأَفْعَلَّ .
هذا نصُّه . فسوى بينَ (أفعل) والثلاثة [الثلاثية] (٦) في صحّة
بنائه [فعل] (٧) التعجب منها ، وأطلق القول بـ (أفعل) فعلم بأنه
لا فرق (٨) بينَ ما همزته للتعدية وبينَ ما همزته لغير التعدية ، كما فعل

(١) " بل من مَقَّت " : ليس في (ظ) .

(٢) المساعد : ١٦٣/٢ .

(٣) سيبويه : ٢٥٢/٢ . ولم أقف في طبعة الكتاب التي بين يدي على

(ما أفقره) . وانظر المساعد : ١٦٣/٢ .

(٤) في (ظ) و (ع) : (وشهد) .

(٥) سيبويه ١/٢٦ .

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٧) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٨) في (ظ) : (أنه لا يفرق) .

ابن عصفور (١) إذ أجاز القياس على (ما أغنى (٢) زيداً) ، لأنَّ هَمْزَتَهُ
غَيْرُ مَعْدِيَّةٍ (٣) . ولم يقم على (ما أعطاه) ، لأنَّ هَمْزَتَهُ مَعْدِيَّةٌ (٤) .

وهو تحكّم بلا دليل . هذا مع أنَّ سيبويه قال بعد قوله : ويناؤه
أبدأ من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وَأَفْعَلَ : فشبهه (٥) هذا بما ليس من الفعل
نحو: (لا تَ ، و ما) ، وإنَّ كان من (حَسُنَ ، و كُرِّمَ ، و أُعْطِيَ) .

ولم يفرّق بينَ (أُعْطِيَ) وبينَ (حَسُنَ ، و كُرِّمَ) مع العلم بأنَّ
همزة (أُعْطِيَ) مَعْدِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : (عَطَوْتُ الشَّيْءَ) بمعنى تناولته ،
و (أُعْطِيْتَهُ فُلَانًا) ، فيصير (عَطَوْتُ) بالهمزة متعدّياً إلى اثنين بعد أن
كان دونها متعدّياً إلى واحد .

ومن تصريح سيبويه باطراد (ما أعطاه) وشبهه قوله في الرِّبْعِ
الآخر من كتابه : هذا باب ما يُسْتغنى فيه عن (ما أفعلهُ) ب (ما أفعلَ
فَعْلَهُ) (٦) ، [ثمَّ قال :] (٧) كما استغنيَ ب (تَرَكْتُ) عن (وَدَعْتُ) (٨)
، وكما استغنيَ (٩) ب (نَسَوْتُ) عن أن يجمعوا المرأة على لفظها ،
وذلك في (١٠) / (الجواب) ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أجوبه ، ١٤٦ / ب

(١) لم أقف على هذا نصّاً في كتب ابن عصفور التي بين يدي . وانظر شرح

الجميل : ٥٧٩ / ١ وما بعدها .

(٢) في الأصل و (ح) : (أغنى) ، وهو تصحيف .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (متعدية) ، وهو تحريف ،

(٤) في الأصل و (ع) : (متعدية) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (فشبهه) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ظ) هو سيبويه .

(٦) سيبويه : ٢٥١ / ٢ .

(٧) تكملة من النسخ الأخرى .

(٨) في الأصل : (ودعت) ، وهو تحريف .

(٩) في الأصل و (ح) : (استغنوا) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) لموافقة

نص سيبويه .

(١٠) في " : في الأصل مكررة .

وإنما تقول ^(١) : (ما أجود جوابه) .

ثم قال : وكذلك ^(٢) لا تقول : أجوب به ، وإنما تقول : (أجود

بجوابه) ، ولا يقولون في (قال يقبل) : ما أقبيله ، استغناؤا ب (ما أكثر

قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا) كما قالوا : (تركت) ، ولم يقولوا :

ودعت . هذا نصه . فجعل استغناؤهم عن (ما أجوبه) ^(٣) ب

(ما أجود جوابه) مساوياً لاستغناؤهم عن (ودعت) ماضي (يدع)

ب (تركت) وعن (ما أقبيله) ب (ما أكثر قائلته) مع العلم بأن

عدولهم عن (ودع) إلى (ترك) وعن (ما أقبيله) إلى (ما أكثر

قائلته) على خلاف القياس ، وأن (ودع) و (ما أقبيله) موافقان للقياس

فيلزم أن يكون (ما أجوبه) موافقاً للقياس . وهذا بين ، والاعتراف بصحته

شعير .

وإنما استحق (أفعل) مساواة الثلاثي المحض في هذا الاستعمال

دون غيره من أمثلة المزيد فيه لشبهه به لفظاً [ولكثره موافقه له معنسى .

أما شبهه به لفظاً] ^(٤) فمن قبل أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه

واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف

والحركات وسكون الثاني ^(٥) ، بخلاف غيره من المزيد فيه .

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة ^(٦) ، فمن موافقه ل (فعل) :

سرى وأسرى . وطلع على القوم وأطلع ، أي : أشرف ^(٧) . وطفلت الشمس

(١) في (ظ) : (يقولون) .

(٢) في الأصل و (ح) : (ولذلك) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) وتصويبه .

ومن عادة ناسخ (ظ) أن يرسم الكاف كاللام . انظر وصف النسخة .

(٣) في الأصل و (ح) : (ما أجوده) ، وهو تحريف .

(٤) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (الثلاثي) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (فكثير) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : (شرف) ، وهو تحريف .

[وَأَطْلَعَتْ] (١) ، أي : دنت للغروب . وعم الليل وأهَم ، أي : أظلم ،
وعكَل الأمرُ وأَعكَل ، أي : أشكل .

ومن موافقته ل (فِعِل) : غَطِشَ اللَّيْلُ وَأَغْطَشَ ، أي : أظلم .
وعوز الشيءُ وأَعُوَزَ ، أي : تعذَّر ، وكذلك الرجل إذا افتقر . وعدم الشيءُ
وأَعْدَمَهُ ، أي : نَقَدَهُ . وعيسَت الإبلُ وأَعْيَسَتْ ، أي : دَنَسَتْ أَوْبَارُهَا . (٢)
ومن موافقته ل (فُعِل) : خُلِقَ الثَّوْبُ وَأَخْلَقَ ، أي : بَلِيَ . وبَطُوهُ
وأَبْطَأَ معلوم . وبوؤس وأَبَاسَ ، أي : ساءت حاله . ونظائر ذلك كثيرة .
ولكون (٣) (أُنْفِعِلَ) مختصاً من بين الأفعال المغايرة للثلاثيِّ
بمشابته (٤) لفظاً وموافقته معنى أجراه سيويه مجراه في أطراد بناء
فعلَيِّ التَّعَجُّبِ منه .

وقد يُبَيِّنَانِ من غير فعلٍ كقولهم : (ما أذْرَعُ فلانة) بمعنى :
ما أَخَفَّهَا في الغَزْلِ ، وهو من قولهم : (امرأةٌ ذِرَاعُ) ، وهي الخَفِيفَةُ
اليدِ في الغَزْلِ ، ولم يُسْمَعْ منه فعل .

ومثله في البناء من وَصَفٍ لا فِعْلٍ له (أُقِنَ به) ، أي : أَحَقَّقَ (٥)
اشتقَّوه (٦) من قولهم : (هو قَمِينٌ) (٧) يكذِّبُ ، أي : حَقِيقٌ به .

-
- (١) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٢) "أوبارها" : ليس في (ظ) .
(٣) في (ظ) و (ح) : (فلكون) .
(٤) في الأصل : (مشابته) بإسقاط الباء .
(٥) في (ظ) : (أخفق) ، وهو تصحيف .
(٦) في الأصل و (ح) : (استقره) ، وهو تصحيف ، والتصويب من
(ظ) و (ع) .
(٧) راجع اللسان : (قمن) .

وهذان وما أشبههما شَوَانٌ لِنِثائهما من غير فعل . ومثلهما فـسـي
الشُّذُون قولهم : (ما أَعْصَاهُ ، وَأَعْسِ (١) بِهِ) بمعنى ما أَحَقَّهُ ، وَأَحَقِّقْ بِهِ ،
[فَبِنُوا فَعَلِيَّ التَّعَجَّبِ مِنْ (عَسَى)] (٢) وهو فعل غير متصِّرف . وإلى
هذا أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " أَوْفَعَلْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ " .

ومن الأفعال ما لم يُصَخَّ منه فعل تعجب مع كونه ثلاثياً مجرداً
تامّاً [مشبهاً] (٣) متصِّرفاً قابلاً للكثرة مصوغاً للفاعل غير معبَّر عن فاعله
بـ (أَفَعَلَ فَعَلَاءً) ، فمن ذلك (٤) : (سَكِرَ (٥) ، وَقَعَدَ ، وَجَلَسَ) ضِدًّا
(قام) ، و (قال) من القائلة ، استغنت العرب فيهنَّ (٦) بـ (ما
أَشَدَّ سُكْرَهُ (٧) ، وما أَكْثَرَ قَعُودَهُ ، وَجَلُوسَهُ ، وَقَائِلَتَهُ) عن : ما أَسْكِرُهُ (٧) ،
وَأَقْعُدُهُ ، وَأَجْلِمُهُ ، وَأَقِيلُهُ . وإليها (٨) أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " وَقَدْ يَغْنِي فـسـي
التَّعَجَّبِ فِعْلٌ عَنْ فِعْلِ مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ كما يغني في غيره " .

ثم قلتُ : " وَتُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجَّبِ بِفِعْلِ مَثَبٍ مُتَصَرِّفٍ مَصُوغٍ لِلْفَاعِلِ
ذِي مَصْدَرٍ مَشْهُورٍ إِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ بِإِعْطَاءِ الْمَصْدَرِ ما لِلتَّعَجَّبِ مِنْهُ
مُضَافًا إِلَيْهِ بَعْدَ (ما أَشَدَّ ، أَوْ أَشَدُّ) أَوْ نَحْوِهِمَا " .

-
- (١) في (ح) : (وارعى) ، وهو تحريف .
(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) ، وفي (ع) : (فعل التعجب) .
(٣) تكلمة من (ظ) .
(٤) " ذلك " : ساقط من (ظ) .
(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (شكر) ، وهو تصحيف
وانظر شرح الجمل : ٥٨١/١ وما بعدها .
(٦) في الأصل : (فيهما) ، وهو تحريف ، وفي (ح) : (فيها) ، وأثبت
ما في (ظ) و (ع) .
(٧) في الأصل و (ع) : (شكره) ، (اشكره) ، وهو تصحيف .
(٨) في الأصل : (وإليهما) ، وهو تحريف .

فَفُهِمَ (١) من هذا أَنَّهُ يُقَالُ فِي (دَحْرَجَ ، وَانْطَلَقَ) : (مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ وَانْطَلَاقَهُ) ، وَفِي (كَانَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ) (٢) : (مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ زَيْدٍ صَدِيقَكَ) (٢) ، وَفِي (مَاتَ زَيْدٌ) : (مَا أَفْظَعَ مَوْتَ زَيْدٍ) ، وَفِي (هَيْفَتِ الرَّأْةُ) : (مَا أَحْسَنَ هَيْفَتِهَا) .
وَكَذَلِكَ (٣) يُقَالُ : (أَشَدُّ بِدَحْرَجَتِهِ وَانْطَلَاقِهِ ، وَيَكُونُهُ صَدِيقَكَ) ،
وَ (أَفْظَعُ بِمَوْتِهِ) ، وَ (أَحْسِنُ بِهَيْفَتِهَا) .
ثُمَّ قُلْتُ : " فَإِنَّ لَمْ يَعْدِمِ الْفِعْلُ إِلَّا الصَّوْغَ لِلْفَاعِلِ جِي بِهِ صِلَةٌ ل (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ آخِذَةً مَا لِلْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ بَعْدَ (مَا أَشَدَّ ، أَوْ (٥) أَشَدُّ) ،
أَوْ نَحْوَهُمَا " .

فَفُهِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُقَالُ فِي (ضَرَبَ زَيْدٌ) : (مَا أَشَدَّ مَا ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَأَشَدُّ بِمَا ضَرَبَ زَيْدٌ) . وَلَمْ يُغْنِ زِكْرُ الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ كَوْنَ الْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ مَفْعُولًا لَا يُعْلَمُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِذِكْرِ (مَا) مَوْصُولَةً بِفِعْلِ مَصْغُوعٍ لِلْمَفْعُولِ .

(١) فِي (ح) : (يُفْهِمُ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (صَدِيقًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِمَا فِي (مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ زَيْدٍ صَدِيقَكَ) .

(٣) فِي (ظ) : (وَكَذَا) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (صَدِيقًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(ص) باب أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ

" يُصَاغُ لِلتَّفْضِيلِ مُوَازِنٌ (أَفْعَلَ) اسْمًا مَّا صِيغَ مِنْهُ فِي التَّعَجُّبِ فِعْلًا عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ مِنْ أَطْرَادٍ وَشُدُودٍ وَنِيَابَةٍ (أَشَدَّ) وَشَبِيهِهِ .

وهو هنا اسمٌ ناصبٌ مصدرُ المَحْوِجِ إِلَيْهِ تَمْيِيزًا .

وَعَلَبَ حَذْفًا هَمْزِيَّةً (أَخْبَرَ ، وَأَشْرَرَ) فِي التَّفْضِيلِ ، وَنَدَرَ فِي التَّعَجُّبِ .

وَيَلْزَمُ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلَ ، عَارِيًّا ، الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ وَأَنْ يَلِيَهُ أَوْ مَعْمُولَهُ الْمَفْضُولُ مَجْرُورًا بِ (مِنْ) .
وَقَدْ يَسْبِقَانِهِ ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمَفْضُولُ اسْمًا اسْتِفْهَامًا أَوْ مِضَافًا إِلَيْهِ .

وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ (أَفْعَلَ) وَ (مِنْ) بِ (لَوْ) وَمَا اتَّصَلَ بِهَا . وَلَا يَخْلُو^(١) الْمَقْرُونُ بِ (مِنْ) فِي غَيْرِ تَهَكُّمٍ مِمَّنْ

مِشَارَكَةِ الْمَفْضُولِ / فِي الْمَعْنَى ، أَوْ تَقْدِيرِ مِشَارَكَتِهِ .

أ/١٤٧

وَإِنْ كَانَ (أَفْعَلَ) خَبْرًا حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ الْمَفْضُولُ غَالِبًا وَيَقْلُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَبْرًا .

وَلَا تُصَاحِبُ^(٢) (مِنْ) الْمَذْكُورَةَ غَيْرَ الْعَارِيِّ إِلَّا وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ مَعْتَدٍ^(٣) بِهِ أَوْ ذُو أَلْفٍ وَلَا مِ زَائِدَتَيْنِ ، أَوْ دَالٍ عَلَى عَارٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ (مِنْ) .^(٤)

(ش) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ (أَفْعَلَ) التَّعَجُّبِ بِهِ يُنَاسِبُ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ وَزَنَا وَمَعْنَى ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) رُسِمَتْ : (يَخْلُو) بِإِقْحَامِ أَلْفِ التَّفْرِيقِ ،

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (يَصَاحِبُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (مَعْتَدٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ،

(٤) فِي (ع) وَالتَّسْهِيلِ زَيْدٌ بَعْدَ (مَنْ) لَفْظِ (أَوْ شَانِ) . وَلَيْسَ

فِي الشَّرْحِ إِشَارَةٌ إِلَيْهَا .

وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْمُولٌ عَلَى الْآخَرِ فِيمَا هُوَ أَوْصَلُ فِيهِ . وَمِنْ أَجْلِ (١)
تَنَاسُبِهِمَا سَوْتِ الْعَرَبِ بَيْنَهُمَا فِي أَنْ يُصَاحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (٢) مِمَّا يُصَاحُ (٣)
مِنَهُ الْآخَرُ ، وَالْأُولَى يُصَاحُ مِمَّا لَا يُصَاحُ .

وَقَدْ يُبَيَّنُ فِي التَّعَجُّبِ أَنَّ فِعْلَهُ لَا يُبَيِّنُ دُونَ شُدُودِ إِلَّا مِنْ فِعْلِ
ثَلَاثِيٍّ ، مَجْرَبٍ ، تَامٍّ ، مَشَبَّهٍ ، مُتَصَرِّفٍ ، قَابِلٍ مَعْنَاهُ لِلكَثْرَةِ ، غَيْرِ مَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ
، وَلَا مَعْبَرٍ عَنِ فَاعِلِهِ بِ (أَفْعَلِ فَعْلَاءً) ، فَكَذَلِكَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ
لَا يُبَيِّنُ دُونَ شُدُودِ إِلَّا مِنْ فِعْلِ مُسْتَوْفٍ لِلْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ ، فَيُقَالُ فِي
بِنَائِهِ مِنْ (كَتَبَ ، وَعَلِمَ ، وَظُرْفَ) : (هُوَ أَكْتُبُ مِنْهُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأُظْرَفُ) ،
كَمَا قِيلَ فِي التَّعَجُّبِ : (مَا أَكْتُبُهُ ، وَأَعْلَمُهُ ، وَأُظْرَفُهُ) . وَيُحْكَمُ فِي هَذَا
وَنَحْوِهِ بِالْأَطْرَافِ ، لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ مُسْتَوْفٍ لِلْقِيُودِ . وَيُحْكَمُ بِالشُّدُودِ فِيمَا
لَا فِعْلَ لَهُ ، وَفِيمَا لَهُ فِعْلٌ لَمْ يَسْتَوْفِ الْقِيُودَ ، كَمَا فُعِلَ فِي التَّعَجُّبِ .

فَمِنْ أَمْثَلَةِ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ الَّذِي لَا فِعْلَ لَهُ قَوْلُهُمْ : هَذَا
أَقْبَرُ (٤) مِنْ هَذَا (٥) أَي : أَمْرٌ ، وَهُوَ أَلْحَى مِنْ شِطَاطٍ (٦) أَي :
أَعْظَمُ لُصُوصِيَّةً . وَشِطَاطٌ : اسْمٌ (٧) رَجُلٍ مِنْ صَبَّةَ . وَمِنْ هَذَا النَّوعِ
(أَوْلُ) وَ (آخَرُ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَجْعَلُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ظَ) : (كُلُّ مِنْهُمَا . . .) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (صِيخُ) ، وَأَثْبِتَ مَا فِي النُّسخِ الْآخَرَى لِمُوَافَقَتِهِ مَا قَبْلَهُ
وَمَا بَعْدَهُ .

(٤) فِي (ح) وَ (ع) : (أَقْبَرُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) حَكَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ : اللِّسَانَ (قَبِيرُ) .

(٦) الْأَمْثَالُ لِأَبِي عُبَيْدٍ : ٣٦٦ ، وَجَمْعُهَا الْأَمْثَالُ : ١٨٠ / ٢ ، وَمَجْمَعُ

الْأَمْثَالُ : ٢٥٧ / ٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٣٢٨ / ١ ، وَاللِّسَانُ : (شِطَاطٌ) .

(٧) " اسْمٌ " : لَيْسَتْ فِي (ظَ) .

ومن أمثلة سيبويه (١) فيما لا فعل له: "أَحَنَكَ الشَّاتِينَ وَالْبَعِيرِينَ".
 أي: أكلهما. و"أَبَلَ النَّاصِي" ، أي: أرعاهم للإبل .
 ومن أمثلة غيره: " هذا التمر ^{سَهْوٌ} (٢) أَصْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ " (٣) أي: أَكْثَرُ
 صَقْرًا . و" هذا المكانُ أَشْجَرُ مِنْ هَذَا " (٤) أي: أَكْثَرُ شَجَرًا . و" فلانُ
 أَضْيَعُ مِنْ غَيْرِهِ " (٥) أي: أَكْثَرُ ضِياعًا .
 وَالصَّحِيحُ أَنَّ (أَحَنَكَ) من قولهم: " أَحْتَنَكَ الْجِرَانُ مَا عَلَى
 الْأَرْضِ " (٦) أي: أكله . ولكنه شاذٌّ لكونه من (افْتَعَلَ) ، فهو نظير
 (أَشَدَّ) من (اشْتَدَّ) ، ونظير قولهم: " هو أسوأ " (٧) من هذا (٨)
 بمعنى: أَشَدُّ اسْتِواءً .
 وكذا الصَّحِيحُ أَنَّ (أَبَلَ) من قولهم: " أَبَلَ الرَّجُلُ
 أَبَالَةً ، وَأَبَلَ أَهْلًا " (٩) إذا دُرِبَ بِسِيَّاسَةِ الْإِبِلِ وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا . فلاشذوذ
 فيه أصلاً .

(١) سيبويه: ٢٥٢/٢، واللسان: (حنك) .

(٢) في الأصل و (ح) : (الشر) ، وهو تصحيف .

(٣) حكاه أبو حنيفة . اللسان: (صقر) . الصَّقْرُ: دِبْسُ التَّمْرِ .

(٤) اللسان: (شجر) .

(٥) اللسان: (ضيع) .

(٦) اللسان: (حنك) .

(٧) في الأصل و (ح) و (ع) : (أسوأ) ، وهو تحريف .

(٨) في اللسان: (سوا) : " هذا المكان أسوأ هذه الأمكنة ، أي:
 أشدها استواءً ، حكاه أبو حنيفة " .

(٩) اللسان: (أبل) .

وكذا الصَّحِيحُ أَنَّ (أَصْقَرَ) من (صَقَرَ ^(١) الرُّطْبِ) إذا كان ذا

صَقْرٍ . فلا شذوذ فيه أيضاً .

وكذا (أَشَجَرَ) هو من قولهم : * أَشَجَرَ الْمَكَانُ ^(٢) أَي : صار

ذا شجرة . ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) عنده يساوي

(فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفُعِلَ) في بناء (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلُ مِنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ .

وكذا قولهم : * فُلَانٌ أَضْيَعُ مِنْ غَيْرِهِ * ، وهو من قولهم * أَضَاعَ الرَّجُلُ ^(٣)

: إذا كثرت ضياعه . ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه . ونظيره

(هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ ، [وَأَكْرَمَ لِي مِنْ زَيْدٍ] أَي :

أَشَدَّ إِكْرَامًا ، وَهُوَ أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمَذَلِّقِ ^(٤)) و (هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ

ذَلِكَ) . والفعل من جميعها على وزن (أَفْعَلَ) .

ومن المحكوم بشذوذه لكونه [من] مزيد ^(٥) فيه قولُ عمر ^(٦) -

رضي الله عنه - : " إِنَّ أَهْمَ أُمُورِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ

عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ " فَأَوْقَعَ (أَضْيَعُ)

مَوْقِعَ (أَشَدُّ تَضْيِيعًا) .

ومن المحكوم بشذوذه من جهتين قولهم ^(٧) : " هَذَا أَخْضَرُ مِنْ هَذَا ^(٨) "

(١) كذا ضَبِطَ فِي (ظ) بِكسر القاف . ولم أقف على هذا الفعل في

اللسان والتاج . بل صُرحَ فِي اللِّسَانِ بِأَنْ لَيْسَ لَهُ فِعْلًا ، وَالَّذِي

فِيهِمَا : (صَقَرَ التَّعْر) : صَبَّ عَلَيْهِ الصَّقْرُ . اللِّسَانُ وَالتَّاجُ : (صَقْرًا) .

(٢) فِي التَّاجِ (شَجَرَ) : " وَأَشْجَرَتِ الْأَرْضُ : أَنْبَتَتْهُ " .

(٣) اللِّسَانُ : (ضِيْعٌ) .

(٤) تَكْلِمَةٌ مِنَ النِّسْخِ الْأُخْرَى وَ (ابْنُ) : لَيْسَ فِي (ظ) .

وَالْمَثَلُ فِي جَمْهَرَةِ الْأَمْثَالِ : ١٠٧/٢ ، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ : ٨٣/٢ ،

وَالْمُسْتَقْصَى : ٢٧٥/١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (لِكُونِهِ مَزِيدًا . . .) ، وَهُوَ وَهُم

(٦) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ كِتَابَ " وَقُوتِ الصَّلَاةِ " الْحَدِيثِ رَقْمَ (٦) : ٣٠/١ .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (مِنْ قَوْلِهِمْ) بِإِقْحَامِ (مِنْ)

(٨) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (أَخْضَرَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَنُظَائِرُهُ

فبنوه من (أَخْتَصِرَ) ^(١) . وفيه مانعان :

أحدهما : أنه مَزِيدٌ فيه .

والثاني : أنه فعلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله .

ومثله على مذهب غير سيبويه قولهم فبمن أصيب بمكروه : "هو
أَصُوبٌ" ^(٢) من غيره " وهو من (أُصِيبَ) فعلى مذهب سيبويه
ليس بشاذ ^(٣) إلا من قبل أنه من فعل المفعول وقد تقدّم من كلامي
في التعجب ^(٤) أن بناء فعله و (أَفْعَلَ) التفضيل من فعل المفعول
لا يُحْكَم بشذونه إلا فيما يُلَيِّس ^(٥) فيه قصد المفعول بقصد الفاعل ،
وذلك إذا كان الفعل مستعملاً بالبناء بين كثيراً ، ولم يُقارن (أَفْعَلَ)
ما ينعه ^(٦) من أن يُراد به الفاعلية كقولك : (هذا أَضْرَبُ مِنْ ذلك) ،
وأنت تُريد أن الضرب الواقع به أشدُّ من الواقع بغيره . فإن هذا لا يجوز
؛ لأنَّ المراد به لا دليل عليه ، بل السابق إلى ذهن مَنْ يسمعه التفضيل
في الفاعلية . فإن اقترن بما يمنع [من] ^(٧) قصد الفاعلية جاز وحسن ،
ومنهم قولهم : " أَكْسَرُ مِنْ بَصَلَةٍ " ^(٨) و " أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النُّحَيْيْنِ " ^(٩) ،

(١) في الأصل و (ح) : (اختصر) ، وهو تصحيف

(٢) في الأصل و (ح) : (أضرب) ، وهو تصحيف

(٣) في (ظ) : (شاذاً) .

(٤) انظر ما سلف ص ٣٥ وما بعدها .

(٥) في (ظ) : (يلتبس) .

(٦) في (ظ) : (يمنع) .

(٧) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٨) الأمثال لأبي عمير : ٣٢٠ ، وجمهرة الأمثال : ١٣٧/٢ ، وجمع

الأمثال : ١٦٩/٢ ، والمستقصى : ٢٩٥/١ ، واللسان : (كسا) .

وفي (ظ) : (أكسر من بصل) ، ولم ألق على هذا اللفظ فيما بين

يدي من المصادر .

(٩) تقدم ص ٣٦ . وفي الأصل و (ح) : (النحسين) ، وهو تحريف ،

فيصحّ على هذا أن يُقال : (عبدالله بن أبيّ العنّ منّ لعين على لسان داود ، ولا أحرَمَ منّ عدم الإصاف ، ولا أظلم من قتيل كربلاء) .

فلو كان ممّا لازم بناء ما لم يُسمّ فاعله أو غلب عليه لم يتوقّف (١) في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كـ (أزهى ، وأعنى) (٢) [وقد تقدّم] (٣) من قولي أنّ ورود (٤) هذا في التّفصيل أكثر منه في التّعجب ؛ وإنّه لا ينبغي أنّ يقتصر فيه على المسموع . (٥)

ومن المحكوم بشذونه قولهم : " هو أسودّ من حنك الغراب " (٦) وقول النبيّ - صلى الله عليه وسلّم - في صفة الحوض (٧) : " أبيّ من اللبن " .

وإنّما كان هذان شاذّين (٨) ، لأنّهما من باب (أفعل فعلاً) ، وليس كـ (الدّ) وأخواته ممّا يناسب عسراً أو جهلاً (٩) . وقد تقدّم الكلام على ذلك (١٠) .

-
- (١) في (ظ) : (نتوقف) .
- (٢) في اللسان : " ولا يُقال : ما أعناني بالامر ، لأنّ الصيغة موضوعة لمالم يُسمّ فاعله ، وصيغة التعجب إنّما هي/سمي فاعله . " اللسان : (عنا) .
- (٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .
- (٤) في (ح) : (ازورود) ، وهو تحريف +
- (٥) انظر ما سلف ص ٣٣٥ وما بعدها .
- (٦) اللسان : (حنك) ، وانظر ثمار القلوب : ٤٦٠ .
- (٧) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في " باب في الحوض " من أبواب " الرقائق " : ١٤٩/٨ . ولفظ " أشدّ بياضاً من اللبن " أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في صفة أواني الحوض " .
- من كتاب " صفة القيامة " : ٦٢٩/٤ وما بعدها ، وفي كتاب " ما جاء في صفة طير الجنة " من كتاب " صفة الجنة " : ٦٨١/٤ ، وابن ماجه في باب " ذكر الحوض " من كتاب " الزهد " : ١٤٣٩/٢ . وعلى هذا اللفظ يفوت الاستشهاد .
- (٨) في الأصل : (هذا شان) ، وهو تحريف ، وفي (ح) : (هذان شانان) ، وهو خطأ .
- (٩) في (ظ) : (عسراً وجاهلاً) ، وهو تحريف .
- (١٠) انظر ما سلف ص : ٢٣٦

وفي (صغ) من قولني في أول هذا الباب: "ما صغ منه فسي

التعجب" ضمير يرجع إلى "موازن (أفعل)".

وأشرت بقولني: "ونباة أشد / ونحوه" (١) إلى أن الفعل الذي ١٤٧/ب

يقصد أن يصاغ منه (أفعل) التفضيل إن لم يستوف القيد توصل إلى

معنى التفضيل فيه بذكر (أشد) ونحوه ناصباً مصدر ذلك الفعل

على التمييز كقولك في (دحرج، وعلم، واقترب): (هو أشد دحرجة،

وأصح تعليماً، وأكثر اقترباً)، وكقولك في (مات): (هو أفطع موتاً)،

وفي (عور): (هو أفتح عوراً) (٢)، وفي (كحل) (٣): (هو

أحسن كحلاً).

ولما كثرت أعمال صيغة التفضيل من الخير والشر اختصروها،

فحذفوا الهمزة، وقالوا في المدح والذم: (هو خير من كذا، وشر

من كذا). ورُفِي (أخيراً، وأشراً) إلا فيما ندر كقول الراجز: (٤)

بِلا لُ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ

ومِن النَّادِرِ قِراءَةُ أَبِي قِلابَةَ "سَتَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرُ" (٥).

وكما ندر ورود الهمزة في التفضيل ندر سقوطها في التعجب،

فقيل: (ما خيرة) بمعنى: [ما] (٦) أخيرة، و (ما شره) بمعنى:

ما أشره (٧).

(١) كذا في جميع النسخ، والذي سلف في المتن: (وشبهه).

(٢) في (ظ): (عوز...عوزا)، وهما تصحيف.

(٣) في الأصل: (أكل)، وهو تحريف.

(٤) هو رؤبته والبيوت في ديوانه: ٦٢ برواية: "يا قاسم الخيران".

وهو برواية الشرح للمحتسب: ٢٩٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ: ٧٧٠،

وشرح الكافية الشافية: ١١٢٧/٢، والبحر المحيط: ٢٠٤/١،

١٨٠/٨، والتذليل والتكميل: ١٩٤/٣، والهمع: ١٦٦/٢.

(٥) القر: ٢٦ وللقرأة انظر المحتسب: ٢٩٩/٢. والبحر المحيط: ١٨٠/٨

و (ستعلمون) بالتاء في الأصل و (ح) و (ع) وفي (ظ) غير منقوطة

ولعلها من قراءة أبي قلابة أيضاً. انظر السبعة: ٦١٨، والنشر: ١٣٩/٣.

(٦) تكلمة من (ظ) و (ع). (٧) اللسان: (خير).

وَشَدَّ حَذْفُ هَمْزَةِ (أَحَبَّ) فِي التَّفْضِيلِ كَقَوْلِ الْأَحْوَصِ (١) :

وَزَادَنِي كَلْفًا بِأَلْحَبِّ أَنْ مَنَعْتَ وَحَبَّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَا (٢)

ويلزم (أَعْلَلَ) التَّفْضِيلَ الْإِفْرَادُ وَالتَّذَكِيرُ إِذَا كَانَ عَارِيًّا ، أَيْ : غَيْرَ مِضَافٍ وَلَا

مَشْفُوعٍ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ ، فَيُقَالُ : (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهِيَ أَكْرَمُ (٣))

مِنْ بَشَرٍ ، وَهِيَ أَشْجَعُ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَهِيَ أَجْمَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَبِنَتَائِهَا أَصْلَحُ مِنْهَا ،

وَالأُمَّهَاتُ أَشْفَقُ مِنَ الْأَخَوَاتِ .

ويلزم العاري أيضاً أن يذكر بعده المفضول مقروناً بـ (من) متصلةً

به ، كما رأيت في الأمثلة المذكورة آنفاً . أو مفصلاً بين (من) وبينه بتعلق

به فصاعداً كقوله تعالى : ﴿ النَّبِيِّ وَأَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجَهُمْ

أُمَّهَاتُهُمْ وَأَوْلُوا إِلَّا زُرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

وَالْمُهَاجِرِينَ ﴾ (٤) وكقول الشاعر (٥)

فَلَا نَتَّ أَسْمَحُ لِلْعُفَاةِ بِسُوءٍ لِهِمْ عِنْدَ الشَّعَائِبِ مِنْ أَبٍ لِهَيْنِنَا (٦)

(١) وَنَسِبَ الْبَيْتَ أَيْضاً إِلَى قَيْسِ بْنِ الْمُلَوِّحِ . وَهُوَ بِرِوَايَةِ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ

عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٧٧٠ ، وَالْبَحْرِ الْمَحِيْطِ : ٢٠٤ / ١ ، وَالْمَعْمُورِ : ١٦٦ / ٢ .

وَرُويَ : " وَحَبَّ شَيْئاً " فِي دِيْوَانِ الْأَحْوَصِ : ١٣٣ ، وَنَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ :

١٩٨ ، وَالتَّمَامِ : ٨١ ، وَاللِّسَانِ : (حَبِيبٌ) . وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ

يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .

وَرُويَ أَيْضاً : " أَحَبُّ شَيْءٍ " فِي دِيْوَانِ الْمَجْنُونِ : ٨ ، وَالْحَمَاسَةِ

الشَّجَرِيَّةِ : ٥٢١ / ١ ، وَنَهَايَةِ الْأَرْبِ : ١٤٧ / ٢ . وَعَلَى هَذِهِ

الرِّوَايَةِ يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ أَيْضاً .

(٢) " وَشَدَّ حَذْفُ هَمْزَةٍ . . مَا مَنَعَا " : لَيْسَ فِي (ظ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (أَفْضَلُ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي (ظ) وَ (ع) لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ .

(٤) الْأَحْزَابُ : ٦ .

(٥) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ : ٤٠٩ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

١٩٤ / ٣ ب ، وَالْمَسَاعِدُ : ١٦٨ / ٢ .

العفاة : طلاب المعروف ، مفردة : عافٍ . الشعائب : جمع (شِصْب) ، وهو الشدة .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (الشَّيْبَاعِبُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وكقوله (١) :

مَا زِلْتُ أَبْسَطَ فِي عَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرَمٍ
ويجب (٢) تقديم (مِنْ) والمفضول إِنْ كَانَ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَضَافًا إِلَيْهِ ، نَحْوُ :
(مِمَّنْ أَنْتَ أَحْلَمُ ؟ وَمِنْ أَيِّ رَجُلٍ أَنْتَ أَكْرَمُ ؟ وَمِمَّ قَدَّكَ أَعْدَلُ ؟ وَمِنْ
وَجْهِ مَنْ وَجْهَكَ أَجَلُّ ؟) . ذكر هذه المسألة أبو عليّ في التذكرة (٣) .
وهي مِنْ المسائلِ المغفولِ عنها .

فَإِنْ كَانَ الْمَفْضُولُ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ إِلَّا فِي نَادِرٍ مِنَ الْكَلَامِ
كقوله ذِي الرِّمَّةِ (٤) :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا (٥)
قَطُوفٌ وَالْأَشْيَاءُ مِنْهُنَّ أَكْمَلُ (٦)

وكقول الآخر (٧) :

وَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

-
- (١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١١٣٢/٢ ، ومنهج
السالك : ٤٠٩/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٤/٣ ب .
عضّ الزمان : شدته .
(٢) في الأصل و (ح) : (ويجوز) ، وهو وهم .
(٣) التذييل والتكميل : ١٩٥/٣ أ ، والمساعد : ١٦٩/٢ .
(٤) البيت في ديوانه : ١٦٠٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٣٤/٢ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٧٦٥ ، ومنهج السالك : ٤١٣/٢ ، والتذييل
والتكميل : ١٩٤/٣ ب ، والعيني : ٤٤/٤ .
القطوف : تقارب الخطو .
(٥) في (ظ) : (قطونها سريع) ، وهي موافقة لرواية العيني .
(٦) في (ظ) : (أكمل) .
(٧) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٣٢/١ ، وابن يعيش : ٦٠/٢ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٧٦٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٣٣/٢ ،
والتذييل والتكميل : ١٩٥/٣ ب ، والعيني : ٤٣/٤ ، والهمع
: ١٠٤/٢ .

وقد يُفصل بين (أفعل) و (مِنْ) ب (لَو) وما اتصل بها كقول
الشاعر (١) :

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْسِ

ولا بد من كون المفضول مشاركاً للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل ، فيقال :

(الخبزُ أَغْدَى (٢) مِنْ السَّوِيقِ ، وَالْعَسَلُ أَحْلَى مِنَ التَّمْرِ) . ولا يُقال :

الخبزُ أَغْدَى (٢) مِنْ المَاءِ ، ولا المَاءُ أَرْوَى مِنَ الخُبْزِ .

فإن ورد لفظ التفضيل (٣) دون ظهور مشاركة قُدرت المشاركة

بوجه ما كقولهم في البغيضين : (هذا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ هذا) ، وفي

الشرين : (هذا خَيْرٌ مِنْ هذا) ، وفي الصَّعْبَيْنِ : (هذا أَهْوَنُ

مِنْ هذا) ، وفي القبيحين : (هذا أَحْسَنُ مِنْ هذا) (٤) بمعنى :

أَقْلُّ بُغْضًا ، وَأَقْلُّ شَرًّا ، وَأَقْلُّ صُعُوبَةً ، وَأَقْلُّ قُبْحًا (٥) ، ومنه قوله تعالى :

* رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدُّونَنِي إِلَيْهِ * (٦) ، وقولُ

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى هُدَيْبَةَ بْنِ خَشْرَمٍ . وليس في طبعة ديوانه التي

بين يدي . وهو في الاشتقاق : ٣٧٤ ، ٥١٨ ، وشجر الدر :

٨٣ ، وشرح عدة الحافظ : ٧٦٢ ، ومنهج السالك : ٤٠٩/٢ ،

والتذليل والتكميل : ٣/١٩٥/أ ، والمعيني : ٥٤/٤ ، والجمع :

١٠٤/٢ . واللسان : (وهب) .

الموهبة : النقرة في الجبل يتجمع فيها الماء .

(٢) في الأصل : (أغدى) وهو تصحيف

(٣) في (ظ) : (تفضيل) ، وهو تحريف .

(٤) " وفي القبيحين . . . من هذا " : ليس في (ظ) .

(٥) " وأقل قبحا " : ليس في (ظ) .

(٦) يوسف : ٣٣ .

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١) " لِأَنَّ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ
يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ " ، وَقَوْلُ الرَّاجِزِ (٢) :
أَظْلُّ أَرْضِي وَأَبْيْتُ أَطْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ
ومثله قول الآخر (٣) :
عَجِيزٌ لَطْعَاءِ دَرْدَبِيْسٍ (٤)
أَحْسَنُ مِنْ مَنْظَرِهَا إِبْلِيسِ (٥)
ومن الملحق بالتهم (٦) قول الآخر (٧) :

- (١) أخرجه مسلم في باب " النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه " من كتاب " الجنائز " : ٦٦٧/٢ بزيادة : " . . . على جمرة [فَتَحْرِقُ ثِيَابَهُ ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ] خَيْرٌ . . . " وبهذا اللفظ في مسند الإمام أحمد : ٠٣١١/٢ . وأخرجه ابن ماجه في باب " النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها " من كتاب " الجنائز " : ٤٩٩/١ بزيادة " . . . على جمرة [تحرقه] خير . . . " .
- (٢) البيتان بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٧٦٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٤/١ ، والتذليل والتكميل : ١٩٥/٣ ب .
- (٣) نُسِبَ البيتان إلى رُوَيْبِةَ . وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهما في الجمهرة : ٣٠٨/٢ ، واللسان : (درديس) ، (لطح) ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٦٨ ، والتذليل والتكميل : ١٩٥/٣ ب .
لطعاء : تأكلت أسنانها من الكبر حتى التزقت بالحنك .
الدرديس : الداهية .
- (٤) في الأصل : (لعسطا) ، وهو تحريف .
- (٥) " ومثله . . . إبليس " : ليس في (ظ) .
- (٦) في الأصل و (ح) : (بالهم) ، وهو تحريف ، والتصويب من هامش الأصل و (ظ) . وفي (ع) : (بالنهم) ، وهذا من أوهاصها الكثيرة .
- (٧) الأبيات بدون نسبة في إصلاح المنطق : ١٨١ ، وشرح عمدة

لَا كَلَّةٌ مِنْ أَقْطٍ بِسَاسِمْ
الْبَيْنُ سَسًا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِدَانٍ (١) خُشْنِ

ومثله (٢) قول الشاعر (٣) :

الْحَزْمُ وَالْقُوَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْإِدْهَانِ وَالْفَكَّةُ وَالْمَهْمَاعِ

ومما تقدّر فيه المشاركة قول بعضهم : " الصَّيْفُ أَحْرُّ مِنَ الشِّتَاءِ " (٤) ، وله توجيهان :

أحدهما : أن يكونَ مِنْ حَرِّ الْقَتْلِ فِي (استحر) أي : اشتد ،
فكأنه قال (٥) : الصَّيْفُ أَشَدُّ اسْتِحْرَارًا (٦) مِنَ الشِّتَاءِ ؛ لِأَنَّ حُرُوبَهُمْ
فِي الصَّيْفِ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ حُرُوبِهِمْ فِي الشِّتَاءِ .

الحافظ : ٧٦٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٣٢ / ٢ ، والتذيل

والتكميل : ١٩٥ / ٣ ب / والمساعد : ١٧٠ / ٢ والعيني : ٤٦ / ٤ ،

واللسان : (تقن) ، (خشن) .

الأقط : شيء يتخذ من اللبن فيصير جنباً معقوداً . الشربيات :

منسوبات إلى يثرب . القدان : السهام التي لا ريش عليها ،
مفرده : قُدٌّ .

(١) في الأصل : (قدان) ، وهي موافقة لرواية شرح الكافية إن صحّت

وفي (ح) : (قدان) ، وهو تصحيف . وأثبت ما في (ظ) و

(ع) لموافقة رواية المصادر .

(٢) في (ظ) : (ومنه) .

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت . والبيت في ديوانه : ٧٩ ، والمفضليات :

٢٨٥ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٦٨ / ٢ ، وأمالى القالي : ٢١٥ / ٢ ،

والسمط : ٨٣٧ / ٢ ، والبحر المحيط : ٢٠٨ / ٨ .

الفكة : الضعيف . المهاع : الجبان الضعيف .

(٤) التذيل والتكميل : ١٩٥ / ٣ ب ، والمساعد : ١٧٠ / ٢ وما بعدها .

(٥) في (ط) : (١٠٠٠) أي استحر بمعنى اشتد (قيل) ، وفي (ع) : (١٠٠٠) بمعنى استحرا (قيل) .

(٦) في الأصل و (ح) : (استحرا) ، وهو تحريف .

ويمكن أن يُشار بذلك إلى أن الشتاء يُتَحَمَلُ فيه على الحرِّ بموقيات
البرد (١) . وأن الصيف لا يُحتاج [فيه] (٢) إلى أن يُتَحَمَلُ ، فحرُّه
أشدُّ من حرِّ الشتاء .

ويمكن أن يُشار بذلك إلى حرِّ الأُمُزْجَةِ ، فإنَّه في الصَّيفِ أَشدُّ منه
في الشَّتاء .

وزعم بعض العلماء أنه يُقال : " العَسَلُ أَحلى مِنَ الخَلِّ " (٣) . وهذا
موجهٌ بثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أن يكونَ قائلُ هذا سَمِيَ العَيْبَ خَلًّا لِمَا لِهَ إِلَيْهِ كَمَا
سَمِيَ خَمْرًا في قوله تعالى : * إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا * (٤) .
الثاني : أن يكونَ (أَحلى) من (حَلِي يَعْنِي) (٥) إِذَا حَسَنَ
منظرُهُ .

الثالث : أن / يكونَ قائلُ هذا قد وضعَ (أَحلى) موضعَ (أَطيبَ) أ/١٤٨
؛ لِأَنَّ الخَلَّ يُتَادَمُّ بِهِ فَلهُ مِنَ الطَّيِّبِ نَصِيبٌ ، لَكِنَّهُ دُونَ طَيِّبِ العَسَلِ .
ويكثرُ حذفُ المفضولِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَكَانَ (أَفْعَلُ) خَيْرًا (٦)
كقوله تعالى : * أُنْتَبِذُوا الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ * (٧)

-
- (١) في الأصل و (ح) : (البرد) ، وهو تحريف .
(٢) تكلمة من (ظ) .
(٣) التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٣ ب ، والمساعد : ١٧١ / ٢ .
(٤) يوسف : ٣٦ .
(٥) في الأصل : (يعني) ، وهو تحريف .
(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (خيراً) ، وهو تصحيف ، وفي (ظ)
غير منقوطة ، والتصويب مما سلف في المتن ص : ٢٤٤ .
(٧) البقرة : ٦١

* ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا * (١) * وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ * (٢) * وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ * (٣) * إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ
 هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ * (٤) * وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا * (٥)
 * أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا * (٦) * فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا
 وَأَضْعَفُ جُنْدًا * (٧) ، وهو كثير ، ومنه قول الشاعر : (٨)
 إِذَا الْمَرْءُ [عَلَى] ثُمَّ أَصْبَحَ جِلْدُهُ كَرَحِيصِ عَسِيلٍ فَالْتَيْمَسْنِ أَرْوَحَ
 أَي : فدنه على اليمين أرواح له . (٩)
 وقد يُحذف المفضول و (أفعل) ليس بخبر (١١) فمن ذلك قوله
 تعالى : * فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى * (١٢) ، ومن ذلك قول الشاعر : (١٣)
 دَنَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فَوْقِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

- (١) البقرة : ٢٨٢ . (٢) آل عمران : ٣٦ . (٣) آل عمران : ١١٨ . (٤) النحل : ٩٥ . (٥) الكهف : ٤٦ . وفي الأصل : (. . . خيراً عند . . .) ، وهو وهم . (٦) مريم : ٢٣ . (٧) مريم : ٢٥ . (٨) هو النايغة الجعدي . والبيت في ديوانه : ٢١٨ ، والتذييل والتكميل : ١٩٦/٣ ، واللسان : (علب) ، (رخص) ، (يمن) .
 علبى : انحطَّ علباواه كِبَرًا . والعلباوان : واحدهما علباء ، وهو صعب العنق . الرخص : الناعم اللين . (٩) بياض في الأصل ، علبى من (ح) . وفي (ع) : (علبى) ، وهذا من أوهامها الكثيرة . (١٠) " ومنه قول الشاعر . . . أروح له " : ليس في (ظ) . انظر التمهيد ص : ٦ وما بعدها . (١١) في (ح) : (خير) ، وهو تصحيف . (١٢) طه : ٢ . (١٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٤٠٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٦/٣ ، والمساعد : ١٧٢/٢ ، والعيني : ٥٠/٤ .

أي : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك مثله .
ومثله (١)

(٢) ليلتك من أرضاك قدما أجد في مرضيه فالسبوق إن زاد سابق
ومنه قول رجل من طمى : (٤)

فملا زاكما توخ لكى تجزى جزاء أركى وتلقى حميدا
أي : لكى تجزى جزاء أركى من العمل الزاكي .
ومثله [قول الآخر] : (٥)

(٦) تروحي أجدر أن تقيلي

فدأ بجنتي باردي ظليل

أي : تروحي وأنتي مكانا أجدر بأن تقيله ، أي : بأن تقيلي

فيه . وهذا أغرب من الذي قبله لكثرة الحذف فيه .

ولا توجد (من) جارة للمفضول إلا و (أفعل) عار من الإضافة
والألف واللام . وندر إيقاع (من) بعد مضاف إلى ما لا اعتداد بذكره ،
والإشارة بذلك إلى قول الشاعر : (٧)

نحن بخرس الودى أعلمنا منا بركتي الجياد في السدف

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣ / ١٩٦ / أ .

(٢) في الأصل و (ح) نُقِطت (ليلتك) بنقطة من فوق وأخرى من

تحت أي : بالفاء والقاف . وأثبت القاف لموافقتها ما في (ظ)
و (ع) والتذييل والتكميل .

(٣) في الأصل و (ح) : (كالسبوق) ، وهو تحريف

(٤) البيت بهذه النسبة في التذييل والتكميل : ٣ / ١٩٦ / أ .

(٥) زيادة من (ظ) .

والبيت لا حَيِّحَةَ بن الجَلَّاح . وهوفي ديوانه : ٨١ ، والأول

في التذييل والتكميل : ٣ / ١٩٦ / أ .

(٦) في الأصل : (وأجدر) بإقحام الواو

(٧) نُسِبَ البيت إلى سعد القرقرة وقيس بن الخطيم . وهو في زيادات ديوان

قيس : ١٢٠ ، وضرائر الشعر : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل :

أراد : أعلم منا ، فأضاف ناوياً أطراح المضاف إليه ، كما تدخل الالف واللام
في بعض الأمكنة ويهنى سقوطهما (١) .

وندر إيقاع (مِنْ) في قول الشاعر (٢) :

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِسِ
وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون (مِنْ) المعتاد وقوعها بعد العاري ، والالف
واللام زائدتان .

والثاني : أن تكون (مِنْ) متعلقة بـ (أكثر) مقدراً مدلولاً عليه
بالموجود المصاحب للالف واللام ، كأنه قال : ولست بالأكثر أكثر منهم
حصى . وهذا التقدير شبه بما يقال في قوله تعالى : * وَكَانُوا فِيهِ مِنَ
الزَّاهِدِينَ * (٣) أي : كانوا زاهدين فيه من الزاهدين (٤) .

والثالث : أن تكون (مِنْ) للتبيين ، كأنه قال : ولست بالأكثر
من بينهم ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

=== ١٩٦/٣ ب ، والمساعد : ١٧٣/٢ ، والمغني : ٥٧٧ ، وشرح

أبيات : ٣٣٥/٦ ، والمعيني : ٥٥/٤ ، واللسان والتاج : (سدف) .

السدف : الظلمة . وانظر لترجمة ابن القرقر شارالقلوب : ١٠٩ ،

والتاج (قرقر) و (سدف) .

(١) في الأصل و (ح) و (ع) : (سقوطها) ، وهو تحريف .

(٢) هو الأعشى . والبيت في ديوانه : ١٤٣ ، ونوادر أبي زيد : ١٩٦ ،

والاشتقاق : ٦٥ ، والخصائص : ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٣ ، وابن يعيش :

٦/٣ ، ١٠٠/٦ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٣٥/٢ ،

والتذيل والتكميل : ١٩٥/٣ ب ، والمغني : ٧٤٤ ، وشرح أبيات

: ١٩٩/٧ ، والخزانة : ٢٥٠/٨ .

(٣) يوسف : ٢٠ .

(٤) البحر المحيط : ٢٩١/٥ .

وإلى قوله : " أَظَلَّمْنَا " وقول الآخر : " ولستَ بالأكثرَ منهم حصي " وما فيه من الأوجهِ أشرتُ بقولي " ولا تصاحب (مِنْ) المذكورة غير العاري " إلى آخر الكلام .

(ص) " فصل : إن قرن (أفعل) التفضيل بحرف التعريف أو أضيف إلى معرفة مطلقاً له التفضيل أو مؤولاً بما لا تفضيل فيه طابق ما هو له في الأفراد والتذكير وفروعهما .

وإن قيدت إضافته بتضمين معنى (مِنْ) جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العاري . ولا يتعمّن الثاني ، خلافاً لابن السراج ، ولا يكون حينئذٍ إلا بعض ما أضيف إليه . ونحو (أظلمي (١) و أظلمه) من الضرورات . (٢)

واستعماله عارياً دون (مِنْ) مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعلٍ أو صفةٍ مشبهةٍ مطربٌ عند أبي العباس . والأصحُّ قصره على السماع .

ولنوم الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة .

(ض) قد تقدم التنبيه (٣) على أن (أفعل) التفضيل مُنِعَ التأنيت والتثنية والجمع لشبهه ب (أفعل) المتعجب به ، ولا يكمل شبهه به إلا بتكثيره ؛ لأنه حينئذٍ يكون مثله لفظاً ومعنى .

(١) في الأصل و (ح) : (أظلمني) ، وهو تحريف .

(٢) لم يرد ذكر لذلك في الشرح . قال أبو حيان في التذييل والتكميل

(٣) ١٩٨/٣ ب وما بعدها : " وأما قول الراجز :

ياربِّ موسى أظلمي وأظلمه

سلط عليه ملكاً لا يرحمونه

فهو شاذٌّ من حيث أضاف إلى يا المتكلم وضمير الغائب ، وكان قياسه

أن يقول : (أظلمنا) . والبيتان في المقرب : ٢١٢/١ ،

والخزانة : ٣٦٩/٤ ، والجمع : ١١٠/١ .

(٣) انظر ما سلف ص : ٢٣٥ .

فَإِذَا قُرِنَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَقِصَ شَبْهُهُ بِهِ نُقْصَانًا بَيْنَنَا ، فَنَزَلَ عَنْهُ مَا كَانَ لَهُ بِمَقْتَضَى كَمَالِ الشَّبْهِ ^(٤) مِنْ مَنَعِ التَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَاسْتَحَقَّ أَنْ يُطَابَقَ مَا هُوَ كَعَبْرَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَحْضَةِ ، فَيُقَالُ : (جَاءَ الرَّجُلُ الْأَكْبَرُ ، وَالْمَرْأَةُ الْكُبْرَى . وَجَاءَ الرَّجُلَانِ الْأَكْبَرَانِ ، وَالْمَرْأَتَانِ الْكُبْرَيَانِ . وَجَاءَ الرَّجَالُ الْأَكْبَرُونَ أَوْ ^(١) الْأَكْبَاهِرُ ، وَالنِّسْوَةُ الْكُبْرَيَاتُ أَوْ ^(١) الْكُبْرَى) .

فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَأُطْلِقَ لَهُ التَّفْضِيلُ ، أَي ^(٢) : لَمْ يَنْوَ ^(٣) بَعْدَهُ مَعْنَى (مِنْ) ، أَوْ أَوَّلَ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ ، عَوِيلٍ مِنْ لُزُومِ الْمَطَابَقَةِ بِمَا عَوِيلٌ بِهِ الْمَقْرُونُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِشَبْهِهِ بِهِ فِي إِخْلَائِهِ مِنْ لَفْظِ (مِنْ) وَمَعْنَاهَا . وَلَا يَلْزَمُ حَيْثُئِذٍ كَوْنُهُ بَعْضًا ^(٤) مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ .

وَإِنَّ أُضِيفَ مِنْوِيًّا بَعْدَهُ مَعْنَى (مِنْ) كَانَ لَهُ شَبْهُهُ بِذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي التَّعْرِيفِ ، وَعَدِمَ لَفْظِ (مِنْ) لُزُومًا ، وَشَبْهُهُ بِالْعَارِي الَّذِي حُذِفَتْ بَعْدَهُ (مِنْ) وَأُرِيدَ مَعْنَاهَا ، فَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ مَطَابِقًا لِمَا هُوَ لَهُ بِمَقْتَضَى شَبْهِهِ بِذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا مَطَابَقَ بِمَقْتَضَى شَبْهِهِ بِالْعَارِي ، وَلَا يَكُونُ [حَيْثُئِذٍ] ^(٥) إِلَّا بَعْضًا / مَا يُضَافُ إِلَيْهِ .

ب/١٤٨

فَيُقَالُ عَلَى الْإِخْلَاءِ مِنْ مَعْنَى (مِنْ) : (يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) ، أَي : حَسَنُهُمْ أَوْ ^(٦) الْأَحْسَنُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَيُقَالُ عَلَى إِرَادَةِ مَعْنَى (مِنْ) : (يَوْسُفُ أَحْسَنُ أَبْنَاءِ يَعْقُوبَ) ، وَيَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ أَنْ يُقَالَ : (يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَعَ قَصْدِ مَعْنَى (مِنْ) تَجُوزُ ^(٧) الْمَطَابَقَةُ

(٤) فِي (ظ) : (التَّشْبِيهِ) .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٢) فِي الْأَصْلِ : (إِنْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٣) فِي الْأَصْلِ : (يَنْوِي) ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٤) " بَعْضٌ " : مَكْرُورَةٌ فِي (ظ) .

(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (يَجُوزُ ، وَأُثْبِتَ مَا فِي (ظ) وَ (ع) ، لِأَنَّهُ

الْأَوْفَى .

وعدُّها اجتماعهما في قول النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " أَلَا أُخَيْرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ
إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَابِسِكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمُوْطَأُونَ (١) أَكْنَافًا ،
الذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ " (٢) . فأفرد (أحب ، وأقرب) ، وجمع (أحسن) ،
ومعنى (مِن) مرادٌ في الثلاثة .

وزعم ابن السَّراج (٣) أَنَّ المضاف إذا أُريدَ به معنى (مِن) عومِلَ
معاملة العاري . والحديث الذي ذكرته حُجَّةٌ عليه لتضمُّنه الاستعمالين
مع أَنَّ المضاف الذي في إضافته معنى (مِن) أشبه بهذي الالف واللام
منه بالعاري ، فأجراؤه مُجرى ذي الالف واللام أولى من إجرائه مُجرى
العاري . فإذا لم يُعطَ الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقلَّ من أن يُشاركَ
، وإلا لزم ترجيحُ أضعفِ الشَّبهين ، أو ترجيحُ أحدِ المتساويين دونَ
مرجِّح .

وقد يُستعمل العاري الذي ليس معه (مِن) مجرداً عن التفضيل
مؤولاً باسم فاعل كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٤)
أو (٥) مؤولاً بصفة مشبهة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَهْدِي الْخَلْقَ لَكُمْ
يَعْبُدُهُ وَهُوَ أَهْوَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (٦) ، فد (أَعْلَمُ) هنا بمعنى : عالم ؛ إذ

(١) في الأصل و (ح) : (الموطئون) .

(٢) مجمع الزوائد باب " ما جاء في حسن الخلق " من كتاب " الأدب "

: ٢١/٨ ، والنهية في غريب الحديث : ٢٠١/٥ ، والكمال : ٤/٤ .

(٣) الأصول : ٦/٢ . وانظر ابن برهان على اللع : ١٩٨/١ ، وابن

يعيش : ٦/٣ ، والرضي على الكافية : ٢١٧/٢ .

(٤) النجم : ٣٢ .

(٥) في الأصل و (ح) و (ع) : (و) ، وهو تحريف .

(٦) الروم : ٢٧ .

لا مشارِك لله تعالى في علمه بذلك ، و (أهون) بمعنى : هين ، وإن لا تفاوتَ
في نَسَبِ المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى .

ومن ورود (أفعل) مؤولاً بما لا تفضيل فيه قول الشاعر : (١)

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَا نِسْمَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي : عزيزة وطويلة .

ومنه قول الشنفرى : (٢)

وَإِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّائِرِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أراد : لم أكن عَجلاً ، ولم يرد : لم أكن أكثرهم عَجلةً ، لأن قصد ذلك

يستلزم ثبوت العَجلة غير الفائقة ، وليس فرضه إلا التمدح بنفي العَجلة

قليلها وكثيرها .

وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد (٣) استعمال (أفعل) مؤولاً

بما لا تفضيل فيه قياساً . والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر فيه (٤) على

ما سُمع . والذي سُمع منه فالشهور في التزام الأفراد والتذكير إذا كان ما

هوله مجموعاً لفظاً ومعنى كقوله تعالى : * أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا

وَأَحْسَنُ مَقِيلًا * (٥) ، أو لفظاً لا معنى كقوله تعالى : * نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا

يَسْتَمِعُونَ بِهِ * (٦) ، و * نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ * (٧)

(١) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ١٥٥ / ١ ، والنقائض : ١٨٢ / ١ ،

والصاحبي : ٣٦٥ ، وابن يعين : ٩٧ / ٦ ، والتذليل والتكميل

: ١٩٧ / ٣ ب ، والأشياء والنظائر : ١٥٣ / ٣ ، والخزانة : ٢٤٢ / ٨ .

(٢) في (ح) : (السقري) وهو تحريف .

والبيت في النوادر للقالبي : ٢٠٥ ، ومختارات ابن الشجري : ١٩ ،

وأعجب العجب : ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٢٤ / ١ ، والتذليل

والتكميل : ١٩٧ / ٣ ب ، والمغني : ٧٢٨ ، وشرح أبياته : ١٨٩ / ٧ ،

والمعني : ١١٧ / ٢ ، ٥١ / ٤ .

(٣) المقضب : ٢٤٧ / ٣ . وانظر الرضي على الكافية : ٢١٧ / ٢ ، والبحر

المحيط : ١٤٤ / ١ ، ١٦٩ / ٧ .

(٤) في الأصل : (منه) ، واثبت ما في النسخ الأخرى .

(٥) الفرقان : ٢٤ . (٦) الإسراء : ٤٧ .

(٧) طه : ١٠٤ ، ق : الأخيرة .

وقد يُجمع إذا كان ما هو له جَمْعًا كقول الشاعر (١) :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَسِيمُ

أراد : وأنتم ما أقام لِقَامٌ ، ذ (الْأَسِيمِ) جمع (الْأَمِّ) بمعنى : لثيم ،
فلذلك جمعه ، إِلَّا أَنْ تَرَكَ جَمْعَهُ أَجُودٌ ، لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمُسْتَقَرَّ لَهُ حُكْمٌ
إِذَا قُصِدَ بِهِ غَيْرُ مَعْنَاهُ عَلَى سَبِيلِ النَّهْيِ لَا يُغَيَّرُ حُكْمُهُ ، وَلِذَا لَمْ يُغَيَّرْ
حُكْمُ الْاسْتِفْهَامِ فِي مِثْلِ : (عَلِمْتُ أَيُّ الْقَوْمِ صَدِيقُكَ) ، وَلَا حُكْمَ النَّفْسِيِّ
فِي نَعْوٍ (٢) :

أَلَا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ

وإذ اصحَّ جمعُ (أفعل) العاري لتجرده من معنى التفضيل ،

إذا جرى على جمع ، جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث ، ويجوز

أن يكون من [هذا] (٤) قول حنيف الحناتم (٥) في صفات الإيسل :

(١) نُسِبَ الْبَيْتَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيْوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ .

وهو في أمالي القالي : ١٧١/١ ، ٤٧/٢ ، والسقط : ٤٣٠/١ ،

٦٨٣ ، ومعجم ما استعجم : ١٥١/١ ، ومعجم البلدان :

(أسود العين) ، والتذييل والتكميل : ٩٩/٣ ، والمغني :

٤٩٨ ، وشرح أبياته : ١٧٨/٦ ، والخزانة : ٢٨٠/٨ ، واللسان :

(لام) . أسود العين : جبل بنجد يُشرف على طريق البصرة
مكة .

(٢) هو حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢١٩/١ ، برواية :

" أَلَا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ " وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ . وَهُوَ

برواية الشرح في سيبويه : ٣٥٨/١ ، ومعاني الحروف المنسوب

للرمانى : ١١٤ ، وشرح صدة الحافظ : ٣١٨ ، والمغني : ٩٦ ،

٤٥٧ ، وشرح أبياته : ٨٠/٢ وانظر فهارسه ، والخزانة : ٦٩/٤ ،

تمامه في (ع) : " إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (... الْفُرْسَانُ ...) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) تَكْمَلَةٌ مِنَ النِّسْخِ الْآخَرِ . (٥) اللَّسَانُ : (بِهَا) .

* سُرِعِي وَبِهَا وَغَزِي * (١) وكان الا جود أن يقول : أَسْرَعُ وَأَبْهَى وَأَغْزُرُ ،
إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقْصِدِ التَّفْضِيلَ جَاءَ بِ (فَعَلَى) مَوْضِعَ (فَعَمِلَةَ) ، كَمَا
جَاءَ قَائِلَ [نَزَكَ] (٢) الْبَيْتِ بِ (الْأَيْمِ) فِي مَوْضِعِ (لِقَامِ) .
وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُ ابْنِ هَانِي * (٤) :

كَأَنَّ صَغْرِي وَكَبْرِي (٥)

صَحِيحًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْهَتْ (أَصْفَرَ وَأَكْبَرَ) الْمَقْصُودَ بِمَا التَّفْضِيلُ ، وَإِنَّمَا
أَنْتَ (أَصْفَرَ) بِمَعْنَى : صَغِيرٌ ، وَ (أَكْبَرَ) بِمَعْنَى : كَبِيرٌ .

(ص) " وَنَحْوُ (٦) : (هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِيَ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ،

وَهُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، وَهُمَا أَفْضَلُ رَجَالٍ ، وَهُنَّ

أَفْضَلُ نِسْوَةٍ) مَعْنَاهُ شَبُوهُ السَّمَنَةِ لِلأَوَّلِ عَلَى الْمُتَفَاضِلِينَ

وَاحِدًا وَاحِدًا ، أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً جَمَاعَةً .

وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُشْتَقًّا جَازَ إِفْرَادَهُ مَعَ كَوْنِ الأَوَّلِ

غَيْرِ مُفْرَدٍ .

وَأَلْحَقَ بِ (أَسْبَقَ) مُطْلَقًا (أَوَّلُ) صِفَةً ، وَإِنْ نُويِسَتْ

إِضَافَتُهُ بِنِي عَلَى الضَّمِّ ، وَرُبَّمَا أُعْطِيَ مَعَ نَيْتِهَا مَالَهُ مَعَ

وَجُودِهَا . وَإِنْ جُرْدَ عَنِ الوَصْفِيَّةِ جَرَى مَجْرَى (أَفْكَلٍ) .

(٣) فِي غَيْرِ (ظ) : (يُقَالُ) .

(١) فِي الأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (عَزَى) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ

(٢) فِي الأَصْلِ وَ (ح) : (أَعَزَرَ) ، وَفِي (ع) : (أَغْرَرَ) ، وَكِلَاهُمَا

تَصْحِيفٌ

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ظ) .

(٤) الْمَكْنَى بِأَبِي نُوَّاسٍ . وَالبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٢ ، وَابْنُ يَعِيْشٍ : ١٠٠ / ٦ ،

١٠٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ : ٢١٠ / ٢ ، وَالمَغْنِي : ٤٩٨ ، وَشَرْحُ أَهْيَاتِهِ

: ١٧٤ / ٦ ، وَالعَيْنِيُّ : ٥٤ / ٤ ، وَتَمَامُهُ :

" مِنْ قَوَاعِيهَا حَصْبَاءٌ دَرَّ عَلَى أَرْضِي مِنَ الذَّهَبِ

الفَوَاقِعُ : جَمْعُ فَاقِعَةٍ ، وَهِيَ الْفَقَاعَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى وَجْهِ المَاءِ .

(٥) فِي الأَصْلِ : (كَأَنَّ كَبْرِي وَصَغْرِي ..) وَأُثْبِتَ مَا فِي النِّسْخِ الأُخْرَى

لِمُوَافَقَتِهَا رِوَايَةَ المَصَادِرِ .

(٦) فِي الأَصْلِ وَ (ح) : (وَبِجُوزِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

وَأَلْحَقَ (آخِرُ) بِ (أَوَّلَ) غيرَ المجرّدِ فيما له من الإفرادِ
والتذكيرِ وفروعهما من الأوزانِ . إِلَّا أَنَّ (آخِرَ) يُطَابِقُ فِي
التنكيرِ والتعريفِ ما هو له ، ولا يليه (مِنْ) وتاليهما ،
ولا يُضَافُ بخلافِ (أَوَّلَ) .
وقد تُنَكَّرُ (الدُّنْيَا ، وَالْجُلَى) لشبههما بالجوامدِ .

وَأَمَّا (حُسْنَى ، وَسَوَى) فمصدرانِ .

(ش) إِذَا قِيلَ : (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَالزَّيْدَانُ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رَجَالٍ) فمعناه : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ (١) قَيْسَ فَضْلِهِ بِفَضْلِهِ ، وَالزَّيْدَانُ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ قَيْسَ فَضْلُهُمَا بِفَضْلِهِمَا ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجَالٍ قَيْسَ فَضْلِهِمْ بِفَضْلِهِمْ ، فَحُذِفَتْ (مِنْ [و] كُلِّ) ، وَأُضِيفَ (أَفْعَلُ) إِلَى مَا كَانَ [كُلُّ] (٢) مُضَافًا إِلَيْهِ .

وَالكَلَامُ فِي (أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ، وَأَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ ، وَأَفْضَلُ نِسْوَةٍ) كَالكَلَامِ

فِي (أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَأَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَأَفْضَلُ رَجَالٍ) .

وَيَلِزَمُ (أَفْعَلُ) / الْمُسْتَعْمَلُ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكَيرَ ١٤٩/أ

لشبهه بالعاري في التنكير ، وظهور (مِنْ) بعدها (٤) بأسهل تقدير .

ولا يُدَّعَى مِنْ كَوْنِ (٥) المضاف إليه مطابقاً لما قبل المضاف ، ما لم يكن

المضاف إليه مشتقاً ، فيجوز إفراده مع جمعية ما قبل المضاف ، ومنه قوله

تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِيهِ ﴾ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَاحِدٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنَ النِّسْخِ لِأُخْرَى .

(٣) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٤) أَيْ بَعْدَ (أَفْعَلُ) وَالتَّحَاةُ يَعِيدُونَ الضَّمِيرَ مَذْكَرًا وَمَوْثِقًا عَلَى نَحْوِهِ .

(٥) " كَوْنٌ " : غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٦) الْبَقْرَةُ : ٤١ .

وقد تضمن الأفراد والمطابقة ما أنشده الفراء من قول الشاعر: (١)
وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَلَا أَمُّ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيعٍ
وإنما جاز الوجهان مع المشتق؛ لأنه و (أفعل) مقدران ب (من)
والفعل، و (من) المعنى بها جمع يجوز في ضميرها الأفراد [باعتبار] (٢)
اللفظ والجمع باعتبار المعنى .

واستعمل (أول) صفةً جاريةً مجرى (أفعل) التفضيل في
اللفظ مطلقاً، فالزمت في التنكير الأفراد والتذكير، وأوليت (من) ومجروراً
بها على حد ما أوليا (أسبق) (٣)

وأضيفت إلى نكرة كقوله تعالى: [إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي
بِبَكَّةَ * (٤) ، وإلى معرفة كقوله تعالى: [* وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ * (٥) .
وجعل له فروعٌ مخصوصةٌ بحال التعريف كما فعل ب (أفعل) التفضيل
، فقبل : (الأُولَانِ ، والأُولُونَ ، والأُوائلِ ، والأُولَى والأُولِيَانِ ، والأُولِيَاتِ) (٦)
، والأُولُ .

وحكى الفارسي (٨) : * أَبْدَأُ بِهَذَا مِنْ (٩) أَوَّلَ * بالفتح على

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن : ٣٣/١ ، ٢٦٨ ، والنوادير

لابي زيد : ٤٣٤ ، والاشتقاق : ٤١٧ ، والبحر المحيط : ١٧٧/١ ،

والمساعد : ١٨١/٢ .

(٢) تكملة من النسخ الأخرى .

(٣) في الأصل و (ح) : (ما أوليا ما سبق) ، وهو تحريف .

والضمير في (أوليا) يعود إلى (من) والمجرور بها .

(٤) آل عمران : ٩٦ . (٥) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٦) الأنعام : ١٦٣ . وانظر الأعراف : ١٤٢ .

(٧) في الأصل و (ح) : (. . . الأُولِيَانِ والأُولُ والأُولِيَاتِ . . .)

بإقحام (الأُولُ) . وفي (ظ) :

(والأُولَى والأُولِيَاتِ والأُولِيَاتِ) ، وهو تحريف . وفي الأصل :

(ولاُولِيَاتِ) ، وهو تحريف .

(٨) المساعد : ١٨٢/٢ . (٩) " من " : ساقطة من (ظ) .

أنّه مجرور منوع الصّرف للوصفيّة والوزن ، و " مِنْ أَوَّلٍ " بالضمّ لنية الإضافة وقطعه عنها ، و " مِنْ أَوَّلٍ " بالخفض على تقدير الإضافة إلى مقدّر الثبوت كما قال الراجز :
(١)

خَالَطَ مِنْ سُلَى حَيَّاشِيمَ وَفَا

أراد : وفاها ، فحذف المضاف إليه ، وقد وثبوتّه ، فأعطى المضاف ما كان له مع عدم الحذف .

وَأَسْتَعْمِلُ (أَوَّلٌ) (٣) مَجْرَدًا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ فَجَرَى مَجْرَى (أَفْكَلٍ) فِي الصَّرْفِ ، نَحْوُ : (مَالَهُ أَوَّلٌ وَلَا آخِرٌ) . فَلَوْ جُعِلَ عَلَمًا مَنَعَ الصَّرْفَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
(٤)

أَوْ مَلُّ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي يَا أَوْلَ أَوْ يَا هُونِ أَوْ جِبَارِ
ف (أَوَّلٌ) هُنَا عَلَمٌ لِيَوْمِ الْآخِرِ ، مَنُوعُ الصَّرْفِ . فَلَوْ جُعِلَ (أَفْكَلٌ) - وَهُوَ الرَّعْدَةُ - عَلَمًا لَمَنَعَ الصَّرْفَ [كَمَا مَنَعَ (أَفْعَلٌ)]^(٥)

(١) هو العجاج . والبيت في ديوانه : ٤٩٢ ، والمقتضب : ٣٧٥ / ١ ، والمخصص : ٩٦ / ١٤ ، ٧٨ / ١٥ ، والساعد : ١٨٢ / ٢ ، والعيني : ١٥٢ / ١ ، والهمع : ٤٠ / ١ ، والخزانة : ٤٤٢ / ٣ ، ٤٣٧ / ٤ ، واللسان : (نو) .
(٢) في النسخ الأخرى : (يكون) .
(٣) في الأصل : (أولاً) ، وهو خطأ .
(٤) البيت بدون نسبة في التمام : ١٩٥ ، وشجر الدر : (١٨) ، والإنصاف : ٤٩٧ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥١١ / ٣ ، والعيني : ٣٦٧ / ٤ ، والهمع : ٣٧ / ١ ، واللسان : (جبر) ، (دبر) ، (شير) ، (أنس) ، (هون) .
أول : اسم يوم الأحد في الجاهلية . وأهون : اسم يوم الاثنين . وجبار : اسم يوم الثلاثاء .
(٥) زيادة من (ط) .

وأجرت العرب (آخَرَ) مُجْرِي (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ فِي الْوَصْفِيَّةِ
والتَّانِيثِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّكْسِيرِ ، فَقَالُوا : (الْآخِرُ ، وَالْأُخْرَى ، وَالْآخَرُونَ ،
وَالْآخِرُ ، وَالْآخِرَاتُ ، وَالْأُخْرُ) ، كَمَا قَالُوا : (الْأكْبَرُ ، وَالْأكْبَرَى ،
وَالْأكْبَرُونَ ^(١)) ، وَالْأكْبَرَاتُ ، وَالْأكْبَرُ) . إِلَّا أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَفْضِيلِ
بِنَفْسِهِ وَلَا بِتَأْوِيلٍ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ فِي مَوْضِعِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ كَصَلَاحِيَّةِ
(أَسْبَقَ) فِي مَوْضِعِ (أَوْلَى) ، وَكَصَلَاحِيَّةِ (أَمَرَ) فِي مَوْضِعِ (أَقْبَرَ) ^(٢) ،
وَكَصَلَاحِيَّةِ (أَسْرَقَ) فِي مَوْضِعِ (أَلَمَّ) ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَلِجْ مُجْرُوبُ (مِنْ)
عَلَى حَدِّ مَا يَلِي (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ ، وَلَا بِإِضَافَةٍ . لَكِنْ مَقْتَضَى جَعْلُهُ مِنْ
بَابِ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ أَنْ يُلَازِمَهُ فِي التَّنْكِيرِ لَفْظُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ ،
وَالْأَيُّوْمَاتُ ، وَلَا يُشْتَقُّ ، وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا مَعْرِفًا . فَمُنِعَ هَذَا الْمَقْتَضَى ، وَكَانَ
بِذَلِكَ مَعْدُولًا عَمَّا هُوَ بِهِ أَوْلَى ، فَلِذَلِكَ مُنِعَ (أُخْرُ) مِنَ الصَّرْفِ ^(٣) ،
وَأُجْرِي مُجْرَى (ثَلَاثَ) ^(٤) وَأُخَوَاتِهِ . وَيَأْتِي تَسْمِيَةَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي
بَابِ مَوَانِعِ الصَّرْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٥) .

و (الدُّنْيَا ، وَالْجُلَى) مَوْثَقَاتُ ^(٦) الْأَدْنَى وَالْأَجَلِّ ، فَكَانَ
حَقِّمَا إِلَّا يُنْكَرَا إِلَّا إِذَا ذُكِرَا ، لَكِنَّهُمَا كَثْرَانِ يُسْتَعْمَلَانِ ^(٧) اسْتِعْمَالًا
الْأَسْمَاءِ الْمَحْضَةِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ تَنْكِيرُهُمَا ^(٨)

- (١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَالْأكْبَرُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (أَقْبَرَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٣) أَيْ مَنَعَ الصَّرْفَ لِلْوَصْفِيَّةِ وَالتَّعْدُلِ .
(٤) رَاجِعُ شَرْحِ الْجَمَلِ ٢ / ٢٢٠ .
(٥) شَاءَ اللَّهُ إِنْ يَكُونُ الْأَجَلُّ قَبْلَ ذَلِكَ . وَرَاجِعُ الْمُسَاعَدِ : ٣ / ٣٣ .
(٦) " مَوْثَقَاتُ " : فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .
(٧) فِي (ح) : (يُسْتَعْمَلَانِ) ، وَهُوَ خَطَأٌ . وَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ حَاوَلَ مَسْحَ
النُّونِ .
(٨) فِي (ح) : (تَنْكِيرُهُمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

كقوله (١) :

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مَدَّتْ

وكقول الآخر (٢) :

وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلِّي [و] مَكْرَمَةٍ (٣) يَوْمًا سَرَاةً كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

وقرأ بعضُ قراء (٤) الشَّوَانِ : « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا » (٥) ،

وهو مصدر على (فُعَلَى) ك (الرُّجَمَى) . و (الحُسْنُ والحُسْنَى ، والعُذْرُ

والعُذْرَى ، والسُّوءُ والسُّوَى) من المصادر التي جاءت على (فَعَلٍ وفُعَلَى)

بمعنى واحدٍ .

[إص] (٦) فصل : لا يرفع (أفعل) في الأعراف (٧) ظاهراً

إلا قبل مفضولٍ هو هو مذكورٍ أو (٨) مقدرٍ ، وبعد ضميرٍ

مذكورٍ أو مقدرٍ مفسرٍ بعد نفيٍ أو شبهه بصاحب (أفعل) .

ولا ينصب مفعولاً به ، وقد يدلُّ على ناصبه ، وإنَّ أولَّ بما

لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه .

وتتعلق به حروف الجرِّ على نحو تعلُّقها ب (أفعل)

المتعجب به .

(١) هو العجاج . والبيت في ديوانه : ٢٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش

: ١٢ / ١ ، والتمام : ١٧٣ ، وابن يعيش : ١٠٠ / ٦ ، والتذليل

والتكميل : ٢٠١ / ٣ ب ، والمعتمد : ١٨٤ / ٢ ، والخزانة : ٢٩٦ / ٨ .

(٢) نُسِبَ البيت إلى بَشَامَةَ بنِ حَزَنٍ والمُرْقَشُ الأكبر . وهو في المفضليات

: ٤٣١ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٠١ / ١ ، والموتلف والمختلف :

٦٦ ، وابن يعيش : ١٠٠ / ٦ ، والبحر المحيط : ٢٨٦ / ١ : ٤٠

١٢٩ ، والتذليل والتكميل : ٢٠١ / ٣ ب ، والخزانة : ٣٠١ / ٨ .

(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٤) في الأصل و (ح) : (القراء) ، وهو تحريف

وتعبيره عن القراءة بهذا اللفظ لا يليق بصحابي . انظر الحاشية

التالية .

(٥) البقرة : ٨٣ . وهي قراءة أبي وطلحة بن مصرف . البحر المحيط : ٢٨٥ / ١ .

(٦) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٧) في (ح) : (الإعراب) ، وهو تحريف

(٨) في (ح) : (المذكور) ، وهو تحريف

(ش) ل (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلُ شَبَهُ ب (أَفْعَلِ) التَّعَجُّبُ بِهِ ، أَوْ جَبَلَهُ الْقُصُورَ عَنِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ فِي اللَّفْظِ وَفِي الْعَمَلِ .

أَمَّا فِي اللَّفْظِ فَلِزُومِهِ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ لَفْظًا وَاحِدًا .

وَأَمَّا فِي الْعَمَلِ فَكَوْنُهُ لَا يَرْفَعُ فَاعِلًا ظَاهِرًا إِلَّا عَلَى لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ حَكَاهَا سِيْبَوِيهِ (١) ، يُقَالُ عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ مِنْهُ أَبُوهُ) ، لَا تُنْفَعُ بِمَعْنَى : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَاتَّقِيهِ فِي الْكِرَامِ أَبُوهُ . وَمِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ احْتَرَزْتُ بِقَوْلِي : " لَا يَرْفَعُ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ فِي الْأَعْرَافِ ظَاهِرًا " .

ثُمَّ أَشْرْتُ إِلَى قِرَائِنِ تَهَيُّئِهِ لِرَفْعِ الظَّاهِرِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ مُفَضَّلًا عَلَى مَا هُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى مِنْ مَذْكَورٍ بَعْدَهُ أَوْ مَقْدَرٍ ، وَأَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ أَيْضًا بَعْدَ ضَمِيرٍ مَذْكَورٍ أَوْ مَقْدَرٍ (٢) ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ مَفْسَّرٌ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبَّهِهَ بِمَا (أَفْعَلُ) صِفَةً لَهُ [أَوْ خَيْرٌ] (٣) ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

(مَا عَلِمْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ الـ بَدَلُ مَعْنَى إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ) (٥)
وَمِثْلُهُ : (٦)

لَا قَوْلَ أَبَعْدَ عَنْهُ نَفْعٌ مِنْهُ عَنَنْ نَهَى الْخَلْقَ عَنِ الْغَرَامِ مَتَّيَمَا

(١) سيبويه : ٢٣٢/١ وما بعدها .

(٢) مَثَلٌ لِلضَّمِيرِ الْمَقْدَرِ فِي ص : ٢٧٤ .

(٣) تِكْمَلَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٤) قِي (ظ) : كَقَوْلِكَ . وَالْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٧٧٣ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : ٢٠١/٣ ب وَالهِجْعُ : ١٠٢/٢ .

(٥) فِي (ح) أَقْحِمَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ كَلِمَةً غَيْرَ وَاضِحَةٍ وَبَعْدَهَا : (لَمَّا

عَلِمْتُ) ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ . وَفِيهَا أَيْضًا : (بَابِن) ، وَهِيَ

تَحْرِيْفٌ .

(٦) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٠١/٣ ب .

والعلم في ذلك (١) : " ما رأيت (٢) أحداً أحسن في عينه الكحل^{٣٥}

منه في عين زيد . وقد يختصر / فيقال : " ما رأيت أحداً أحسن في عينه ١٤٩/ب
الكحل (٣) من عين زيد ، ومن زيد (٤) على تقدير : [من] (٥) كحل
عين زيد .

فمن قال : (من عين زيد) حذف مضافاً واحداً ، ومن قال :

(من زيد) حذف مضافين ، كما حذفنا في قولهم : " لا أفعل ذلك
هبيرة بن سعد (٦) ، أي : مدة مغيب هبيرة بن سعد . ومن كلامهم
المأثور : " ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر (٧) ،
فهذا فيه حذف [مضاف] (٨) واحد ، والتقدير : ما رأيت كذبة أكثر
عليها شاهد من شهود كذبة أمير على منبر .

وقد يستغنى عن المفضول للعلم به ، ولا يُقام مقامه شيء كقولك :

(ما رأيت كزيد رجلاً أبغض إليه الشر) ، والأصل : ما رأيت كزيد رجلاً
أبغض إليه الشر منه إليه (٩) ، فحذف (منه) و (إليه) للعلم بهما .

(١) " ذلك " : إشارة إلى ما تقدم من رفع (أفعل) التفضيل الظاهر

بالشروط التي ذكرها . وانظر سيبويه : ٢٣٢/١ ، والأصول :

٢٩/٢ وما بعدها ، ٤٢/٢ وما بعدها . وما سيأتي ص : ٢٩٤ .

(٢) سقط من (ظ) .

والعبارة فيها : " أو خبر وذلك كقولك ما رأيت . . .

(٣) في الأصل : (الحكل) ، وهو تحريف ،

(٤) " وقد يختصر . . . ومن زيد " ساقط من (ح) .

(٥) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٦) المستقصى : ٢٥١/٢ ، واللسان : (هبر) .

(٧) من خطبة زياد لما قديم البصرة . نوار القالي : ١٨٥ . برواية

: " . . . عليها شاهداً " وعليها نفوت الاستشهاد .

(٨) تكلمة من (ظ) .

(٩) سيبويه : ٢٣٢/١ .

وَأَشْدُ سَيْبِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا (١)

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رُكْبًا أَتَوْهُ تَتَيْسَةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى [اللَّهُ] سَارِيًا (٢)

ف (ركب) مرفوع بـ (أقل) كارتفاع (الشَّر) بـ (أبغض) ، والأصل
: ولا أرى وادياً أقل به ركب منه بوادي السَّبَاع ، فحذف المفضول للعلم
به ، ولم يَقم مقامه شيئاً . ومثله قول الآخر (٣) :

مَا إِنْ رَأَيْتُ كَعْبِدَ اللَّهِ مِنْ أَحَدٍ أَوْلَى بِهِ الْحَمْدُ فِي وَجْدٍ وَإِعْدَامٍ
وَقَدْ يَسْتَفْنِي عَنْ تَقْدِيرِ مِضَافٍ فِي [نَحْوِ] (٤) : (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ

فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ زَيْدٍ) بَأَنَّ يُقَالُ : إِنْ تَقْدِيرُهُ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ
بِالْكُحْلِ مِنْ زَيْدٍ ، فَأَدْخَلُوا (مِنْ) عَلَى (زَيْدٍ) مَعَ ارْتِفَاعِ (الْكُحْلِ)
عَلَى حَدِّ إِدْخَالِهَا عَلَيْهِ مَعَ جَرِّهِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ
لَا تُكَلِّفُ فِيهِ ، وَلَهُ نِظَائِرٌ يُلْحَظُ فِيهَا الْمَعْنَى ، وَيُرْتَبِّبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ مَعَ تَنَاسِي
اللَّفْظِ . وَمِنْ نِظَائِرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَمَعِيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ (٥) فَدَخَلَتْ الْبَاءُ عَلَى خَبَرِ (أَنْ)
لِتَقْدِيمِ (٦) (أَوْلَمْ) وَجَعَلِهَا الْكَلَامَ بِمَعْنَى : أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَمَعِيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ (٧) .

(١) البيتان لسُحَيْمِ بْنِ وَشِيلِ الرِّيَاحِيِّ . وهما في سيبويه ٢٢٢/١ ،
والأصول : ٣٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٧٤ وما بعدها ،
والتذيل والتكميل : ٢٠١/٣ ب وما بعدها ، والعيني : ٤٨/٤ ،
والأشباه والنظائر : ١٧٥/٤ ، والخزانة : ٢٢٧/٨ ، ومعجم البلدان :
(وادي السباع) . وادي السباع : موضع بطريق البصرة مكة .
(٢) في الأصل و (ح) : (إِلَّا أَنْ يَقِي) وهو تحريف ،
. و (الله) : تكملة من النسخ الأخرى . وفي الأصل :
(الساريا) ، وهو تحريف
(٣) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٢٠٢/٣ أ ، وعن المصنف
في الأشباه والنظائر : ١٧٥/٤ .
الوجد : اليسار والسعة .
(٤) تكملة من (ظ) و (ع) . (٥) الأحقاف : ٣٣ .
(٦) في الأصل و (ح) : (لتقديم) ، وهو تحريف ،
(٧) " ولم يعي بخلقهن " : ليس في (ظ) . انظر وصف النسخة .

وَمَنْ قَدَّرَ : " ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيدٍ " ب (ما رأيتُ أحداً [أحسنَ] ^(١) بالكحلِ من زيدٍ) يُقدِّرُ : " ما رأيتُ كذبةً أكثرَ عليها شاهدٌ من كذبةِ أميرِ عليٍّ منبرٍ " ب (ما رأيتُ كذبةً أكثرَ شاهداً من كذبةِ أميرِ عليٍّ منبرٍ) ^(٢) وكذا يُفعلُ بكلِّ ما أشبه ذلكَ حينما وردَ .

وكلٌّ واحدٌ من هذه ^(٣) الأُمثلة التي ذكرتها آنفاً متضمَّنٌ للضميرِ المذكورِ بينَ (أفعل) والظاهرِ المرفوعِ عائداً على موصوفٍ ب (أفعل) مسبوقةٍ بنفي .

وقد يُحذفُ الضميرُ إذا كان معلوماً . وبنِ المسموعِ في ذلك قولُ بعضهم : " ما رأيتُ قوماً أشبهَ بعضَ ببعضٍ من [قولك] ^(٤) كأنه قال : ما رأيتُ قوماً أهيَّنَ فيهمُ الشَّبهُ من ^(٥) شبهِ بعضٍ قولك ببعضٍ . فجعل (أشبه) في موضع (أهيَّن) ، واستغنيَ به عن ذكرِ (الشَّبه) المضافِ إلى (بعض) ، ثمَّ كملَ الاختصارُ لوضوحِ المعنى . وَمَنْ قَدَّرَ : " ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه ^(٦) الكحلُ من زيدٍ " ب (ما رأيتُ أحداً أحسنَ بالكحلِ من زيدٍ) ، يُقدِّرُ هذا ب (ما رأيتُ قوماً أشدَّ تشابهاً من قولك) .

والسببُ في رفعِ (أفعل) التَّفضيلُ للظاهرِ في هذه الأُمثلة ونحوها تهجئاً ، بالقرائن التي قارنته لمعاينة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنَّ قولك : " ما رأيتُ رجلاً ^(٧) أحسنَ في عينه ^(٨) الكحلُ منه

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) تكلمة من (ظ) .

(٣) هذه " : ليس في (ظ) و (ع) .

(٤) الأصول : ٤٤ / ٢ .

(٥) تكلمة من (ظ) و (ع) . و (الشبه) : ساقط من (ع) . (في) : ليس في (ظ)

(٦) في الأصل و (ح) : (عيني) ، وهو تحريف ،

(٧) في الأصل و (ح) و (ع) : (أحداً) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ظ) لقوله بعد ذلك : (رجلاً) .

(٨) في الأصل و (ح) : (عيني) ، وهو تحريف ،

في عين زيد * لو قلت بدله : (ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينه ^(١) الكحلُ
[كحسنته] ^(٢) في عين زيد) لكان المعنى واحداً ، بخلاف قولك في
الإثبات : (رأيتُ رجلاً الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عين زيد) فإنَّ إيقاع
الفعل فيه موقعَ (أفعل) يُغيِّرُ المعنى . فكان رَفَعُ (أفعل) ^(٣) للظاهر
لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يُغيِّرُ المعنى بمنزلة أعمال
اسم الفاعل الماضي معنًى إذا وُصِلَ بالالف واللام ، فإنه كان ممنوع العملِ
لعدم شَبَهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلةٌ قدر بفعل وفاعل ؛
ليكون جملةً ، فإنَّ المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر لوقوعه ^(٤) موقع
الفعل ما كان فائتاً من الشَّبه فأُطِيتِ العملُ بعد أن منعه ^(٥) . فكَذلك
(أفعل) الواقعُ في الموقع المشار إليه حدث له بالقرائن التي قارنته فيه
معاقبه للفعل على وجه لم يكن بدونها ، فرفع الفاعل الظاهر بعد أن كان
لا يرفعه .

وأيضاً فإنه حدث له في الموقع المشار إليه معنًى زائدٌ على التَّفْضيل
، وذلك أنك إذا قلتَ : (ما الكحلُ في عين زيدٍ أحسنُ منه في عين
عمرو) لم يكن فيه تعرُّضٌ لنفي المساواة ، وإنما تعرُّضٌ فيه لنفي العزِيَّةِ ،
بخلاف قولك : * ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ *
فإنَّ المقصود به نفي المساواة ونفي العزِيَّةِ ، ولهذا قدره سيبويه ^(٦) بـ (ما
رأيتُ أحداً يعملُ ^(٧)) في عينه الكحلُ كعمله في عين زيدٍ .
(١) في الأصل و (ح) : (عينيه) ، وهو تحريف ،
(٢) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٣) في الأصل و (ح) : (الفعل) ، وهو وهم .

(٤) في (ظ) و (ع) : (بوقوعه) .

(٥) انظر ما سيأتي ص ٢٩١ .

(٦) سيبويه ١ / ٢٢٢ .

(٧) في جميع النسخ : (يعمل) ، والذي في سيبويه : (عاقل) .

فكان لـ (أَفْعَلَ) في هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية ، فاستحقَّ بذلك التفضيل على (أَفْعَلَ) المقصور على المزية ، ففُضِّلَ برفعه الظاهر .

وأيضاً فإنَّ قاصِدَ المعنى المفهوم من " ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيد " إمَّا أنْ يجعل (١) (أَفْعَلَ) صفةً لما قبلها رافعةً لما بعدها . وإمَّا أنْ يجعله (١) خبراً للكحل ، وهذا الوجهُ متنوعٌ بإجماع العرب لاستلزامه الفصل بالابتداء (٢) بين (أَفْعَلَ) و (مِنْ) مع كونهما بمنزلة المضاف (٣) والمضاف إليه .

والوجهُ الآخرُ لم تُجمع [العرب] على منعه بل / هو جائز عنسند ١٥٠/أ بعضهم ، فلما ألجأت الحاجةُ إليه اتفق عليه .

فإن قيل : لا نُسلمُ الالتجاءُ إليه لإمكان أن يُقال : (ما رأيتُ

أحداً الكحلُّ أحسنُ في عينه منه في عين زيد) .

فالجواب : أن إمكانَ هذا اللفظِ مُسلمٌ ، ولكن ليس بمسلمٍ إفادةُ

ما يفيدُه اللفظُ الآخرُ من اقتضاء [نفي] (٥) المزية والمساواة معاً .

وإنما يقتضي (٦) (ما رأيتُ أحداً الكحلُّ أحسنُ) في عينه منه في عين زيد (٧)

(١) في الأصل و (ح) و (ع) : (تجعل .. تجعله) ، وهو تصحيف .
وفي (ط) غير منقوطين .

(٢) في الأصل و (ح) : (الفصل بالابتداء) بإسقاط الباء ،

(٣) " المضاف " : ما قط من (ح) .

(٤) في الأصل و (ح) : (يجمع) هو الزيادة من (ط) و (ع) ، وانظر الاصول : ٢٩/٢
وما بعدها .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) في (ط) : (مقتضى) .

(٧) في الأصل : (في سن) ، وهو تحريف .

نفي رُوَيْمَةَ الزَّائِدِ حُسْنَهُ، لا نفي رُوَيْمَةَ السَّوِي (١)، وإذا لم يتوصل إلى ذلك المعنى إلا بالترتيب المنصوص عليه صح (٢) القول بالالتجاء إليه . ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بـ (أفعل) التفضيل إلا بعد نفي، ولا بَأْسَ باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقولك : (لا يكن) (٣) غَيْرَكَ أَحَبَّ إِلَيَّ [الخبز] (٤) مِنْ إِلَيْكَ، وهل في النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْ مَحْسِنٍ لَا يَمُنُّ بِهِ (٥) . ولا يَنْصِبُ (أفعل) التفضيل مفعولاً به، بل يُعَدِّي إِلَيْهِ بِاللَّامِ إِنْ كَانَ مِنْ تَعَدِّيٍّ (٦) إِلَى وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ : (زَيْدٌ أَوْعَى لِلْعِلْمِ، وَأَبْنَدَلُ لِلْمَعْرُوفِ) . وَإِنْ كَانَ مِنْ تَعَدِّيٍّ إِلَى اثْنَيْنِ عُدِّيَ إِلَى أَحَدِهِمَا بِاللَّامِ، وَأُضْمِرُ نَاصِبُ الثَّانِي (٧) كَقَوْلِكَ : (هُوَ أَكْسَى لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ) أَي : يَكْسُوهُمْ الثِّيَابَ .

فَإِنْ وَرَدَ مَا يُوْهِمُ نَصْبَ مَفْعُولٍ بِهِ بِـ (أفعل) نَسِبَ الْعَمَلُ لِفِعْلٍ

-
- (١) في الأصل و (ح) و (ع) : (المساواة) ، وهو تحريف .
- (٢) في الأصل : (المذكور صح عليه صح . .) بتحريف (المنصوص) وإقحام (صح) الأولى .
- (٣) في الأصل و (ح) : (يكون) ، وهو تحريف .
- (٤) تكملة من (ظ) . وفي (ع) : (الخبز) ، وهذا من أوهامها الكثيرة .
- (٥) في الأصل : (الحمد لله منه محسن) ، بإقحام لفظ (اله) وتحريف (بمحسن) . و " به " الثانية :
- ليست في (ظ) .
- (٦) في الأصل و (ح) : (. . كان متعدياً . .) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع) لموافقته ما بعده .
- (٧) في (ظ) و (ع) : (ناصب للثاني) .

محذوف، وجعل (أفعل) دليلاً عليه ، فمن ذلك قول الشاعر (١)
فَلَمْ أُرْمَلِ الْحَيَّ حَيًّا مُصَبَّحًا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقِينَا فَوَارِسًا
أَكْرَ وَأَحَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَ أَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا
ومثله قول الآخر (٢) :

فَمَا ظَفِرَتْ نَفْسٌ أَمْرِي يَبْتَغِي الْعَنَسَ

يَأْبِذَلُ مِنْ يَحْيَى جَزِيلِ الْمَوَاهِبِ

ومنه قوله تعالى : * اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ * (٣) ، ذ (حيث)
هنا ليس بظرف ، وإنما هو مفعولٌ به ، وناصبه فعلٌ مدلولٌ عليه ب (أعلم)
، والتقدير : اللَّهُ أَعْلَمُ يعلم مكان جعل رسالاته (٤)
وأجاز بعضهم (٥) أن يكون (أعلم) مجرداً عن التفضيل ، ويكون
هو العامل .

(١) هو العباس بن مرداس . والبيتان في ديوانه : ٦٩ ، والأصعيات :

٢٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ١١٤١/٢ ، والتذليل والتكميل : ٣ /

٢٠٤ / أ . وشرح أبيات المغني : ٢٩٢ / ٧ ، والخزانة : ٣١٩ / ٨ .

والبيت الثاني في ابن يعيش : ١٠٥ / ٦ ، والبحر المحيط :

١٣٦ / ١ ، والمغني : ٨٠٤ .

الحقيقة : ما يحق على الإنسان حفظه وحمايته من الأهل والأولاد
والجار .

القونس : هو أعلى بيضة الرأس من السلاح .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٧٧٢ ، والتذليل والتكميل

: ٢٠٤ / ٣ / أ ، والساعد : ١٨٦ / ٢ .

(٣) الأنعام : ١٢٤ . و " الله " : ليس في (ظ) . وفي (ع) : (يعلم)

، وهذا من أوهامها الكثيرة .

(٤) راجع البحر المحيط : ٢١٦ / ٤ .

(٥) نسب أبو حيان هذا الرأي إلى نفسه ، ولم يعره إلى أحد قبله ،

البحر المحيط : ٢١٦ / ٤ .

وتُعلّق حروف الجرِّ بـ (أفعل) التّفضيل على نحو ما تُعلّق (١) بـ
(أفعل) التّعجّب به ، فيقال : (زيدٌ أرضاً في الخير من عمرو ، وعمرو
أجمعٌ للمال من زيدٍ ، ومحمدٌ أرفقُ بنا من غيره) ، وكذلك ما أشبهه .

(١) " نحو ما " : في (ظ) مكررة .

(ص) باب اسم الفاعل

* وهو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث

على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي .

وتوازن في الثلاثي المجرد (فاعلاً) ، وفي غيره المضارع

مكسوراً ما قبل الآخر مبدوءاً بهميم مضمومة .

وَرَبَّمَا كُفِّرَتْ فِي (مُفْعِل) ، أَوْضَّتْ عَيْنُهُ ، وَرَبَّمَا ضُمَّتْ

عَيْنٌ (مُنْفَعِل) مرفوعاً .

وَرَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْ (فاعل) بـ (مُفْعِل) ، وَعَنْ

(مُفَعَّل) (١) بـ (مفعول) فيما له ثلاثي وفيما

لا ثلاثي له (٢) ، وَعَنْ (مُفْعِل) بـ (فاعل) ونحوه ،

أَوْ بـ (مُفَعَّل) ، وَعَنْ (فاعل) بـ (مُفْعِل) أو (مُفَعَّل) (٣) .

وَرَبَّمَا خَلَفَ فاعل مفعولاً ، ومفعول فاعلاً .*

(ش) ذِكْرُ الصِّفَةِ مَخْرَجٌ (٤) لِلْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ وَمَتَنَاوُلٍ لِاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

وَأَمْثَلِ الْمَبَالِغَةِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَغَيْرِ الْمَشْبَهَةِ .

وَذِكْرُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْفَاعِلِ مَخْرَجٌ لِاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالْمَوْءَدِيِّ لِمَعْنَاهُ .

وَذِكْرُ الْجَارِيَةِ عَلَى الْمَضَارِعِ مَخْرَجٌ لِلْجَارِيَةِ عَلَى الْمَاضِيِّ كـ (فَرِحَ ، وَحَسَنَ ،

وَيَقِظُ) وَلِغَيْرِ الْجَارِيَةِ كـ (سَهَّلَ ، وَكَرِهَ) ، وَمَتَنَاوُلٍ لِاسْمِ الْفَاعِلِ

، وَلِنَحْوِ : (ضَامِرِ الْكَشْحِ ، وَمَنْطَلِقِ اللِّسَانِ) مِنْ الصِّفَاتِ الْعَوَاقِقِ اسْمَ

الْفَاعِلِ لَفْظاً لَا مَعْنَى ، وَلِنَحْوِ (أَهْيَفَ ، وَأَعْمَى) مِنْ الصِّفَاتِ الَّتِي عَلَى

(أُنْفَعَلَ) وَفَعَلُهَا عَلَى (فَعِلَ) ، فَالْتَّوَعَانَ جَارِيَانِ عَلَى الْمَضَارِعِ مِنْ

أَفْعَالِهِمَا ، أَيِ : مُوَافِقَانِ لَهُ فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ وَتَقَابُلِ الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُونِ ،

(١) عن مفعل : ساقط من (ح) .

(٢) وفيما لا ثلاثي له : ساقط من (ح) .

(٣) في (ح) : (بفعل) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل رُسِمَتْ أولاً (مخرجة) ثم صححت .

(٥) في (ط) : (الدالة) .

فخرج باب (ضامر) بقولي " لمعناه " (١) أو معنى الماضي " فإن (ضامراً)
ونحوه لا يُتعرَّض به لاستقبال ولا مضيٍّ ، وإنما يُراد به معنى ثابتٌ ، ولذلك
أُضيف إلى ما هو فاعل في المعنى ، كما تُضاف الصِّفة التي لا تُجاري المضارع ،
فَيُقَال : (ضامرٌ ^(٢) الكشح) كما يُقال : (لطيفُ الكشح) ، فخالَفَ
باب (ضامر) الفعل معنىً ، وإن وافقه لفظاً .

وخرج باب (أهيف) بذكر التذكير والتأنيث ، فإن مؤنثه على
(فعلاء) فلا مجارة ^(٣) فيه إلا في حال التذكير بخلاف اسم الفاعل
فإن تأنيثه لا يُغَيِّرُ نِيَّتَهُ فيَعْرِى من المِجَارَةِ ^(٣) ، بل هو مستصحبها
في حالَي تذكيره وتأنيثه ؛ لأنَّ تأنيثه بالتاء ، وهي في نية ^(٤) الانفصال .
ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفةً جاريةً خروجُ أمثلةِ المبالغة
ولم يكن في ذلك ضميرٌ ^(٥) ؛ لأنَّ اسم الفاعل غيرها ، وجريانها في العمل
مجره سَيَبِّهَ عليه في موضعه ^(٦) إن شاء الله .

ولمَّا كَمُلَ الكلامُ على حَدِّ اسمِ الفاعل نَبَّهْتُ على كَيْفِيَةِ صَوْغِهِ
من الأفعال ، فأعلمتُ ^(٧) أنه من الثلاثيِّ المجرَّد على زِنَةِ (فاعِل)
ك (ضارب ، وشارب) ، ومن غيره على زِنَةِ المضارعِ بكسر ما قبل آخره وزيادة
ميمٍ مضمومةٍ موضعِ حرفِ / المضارعةِ ك (مُكْرِم ، ومُعَلِّم ، ومَتَعَلِّم) ، ١٥٠/ب

- (١) في الأصل / و (ع) : (لِقُولِي) وأثبت ما في (ظ) و (ح) ؛ لأنه
الأوفق . وفي الأصل : (معناه) ، وهو تحريف .
في (ط) : (بمعناه) ، وهو تحريف أيضاً .
- (٢) في الأصل و (ح) : (ضامران) ، وهو تحريف .
- (٣) في (ح) و (ع) : (مجازاة) ، وهو تصحيف .
- (٤) في الأصل رُسِيَّتْ : (نية) ، وهو تحريف .
- (٥) في الأصل و (ح) : (ضمير) ، وهو تحريف .
- (٦) انظر ما سيأتي ص ٦٩ وما بعدها .
- (٧) في / و (ح) : (وأعلمتُ) . وهي ساقطة من (ع) .

وَمُسْتَخْرَجٌ، وَمُدْحَرَجٌ، وَمُطْمَئِنٌّ، وَمُحَرَّنَجٌ (. وقالوا : (أَنْتَنَ الشَّيْءُ ،
 فَهُوَ مُنْتَنٌ) على القياس ، وقالوا أيضاً : (مِنْتِنٌ) بإتباع الميم العين
 و (مُنْتِنٌ) بإتباع العين الميم (١) ، وإليهما (٢) أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " وَرَبِّمَا
 كُسِرَتْ فِي (مُفْعِلٍ) أَوْضَتْ عَيْنُهُ " . ومثل (مِنْتِنٌ) قولهم فسي
 المُغْبِرَةُ : (يَغْبِرُهُ) (٣)

ثُمَّ قُلْتُ : " وَرَبِّمَا ضُمَّتْ عَيْنُ (مُفْعِلٍ) مَرْفُوعًا " ، فَأَشْرْتُ بِذَلِكَ
 إِلَى قَوْلِهِمْ : (هُوَ مُنْحَدَرٌ) ، بِضَمِّ الدَّالِ إِتْبَاعًا لِلرَّاءِ حَكَاهُ أَبُو الْفَتْحِ
 ابْنُ جَنِّيٍّ وَغَيْرُهُ (٤)

ثُمَّ قُلْتُ : " وَرَبِّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْ (فاعل) بـ (مُفْعِلٍ) وَمِنْ
 (مُفْعَلٍ) بـ (مفعول) فِيمَا لَهُ فِعْلٌ ثَلَاثِيٌّ وَفِيمَا لَا ثَلَاثِيَّ لَهُ " ، [فَأَشْرْتُ
 بِالْأَوَّلِ] (٥) إِلَى (حَبَّةٌ ، فَهُوَ مُحَبَّبٌ) ، وَلَمْ يَقُولُوا : حَابٌّ . وَأَشْرْتُ
 بِالثَّانِي إِلَى قَوْلِهِمْ : (أَحْزَنَهُ الْأَمْرُ ، فَهُوَ مُحْزَنٌ) فَأَغْنَاهُمْ عَنْ مُحْزَنٍ ،
 وَكَذَا : (أَحَبَّهُ ، فَهُوَ مُحَبَّبٌ) أَغْنَاهُمْ عَنْ (مُحَبَّبٌ) . وَنَدَرَ قَوْلُ عَنْتَرَةَ : (٦)
 وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبَّبِ الْمُكْرَمِ
 وَأَشْرْتُ بِمَا لَا ثَلَاثِيَّ لَهُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٧)

-
- (١) معاني القرآن للأخفش : ٤/١ ، والخصائص ١٤٣/٢ ، واللسان : (نتن) .
 (٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (وإليها) ، وهو تحريف .
 (٣) اللسان : (غور) .
 (٤) سيبويه : ٢٧٢/٢ ، والخصائص : ١٤٣/٢ ، والمحكم : (حدر)
 : ١٨٩/٣ .
 (٥) تكملة من (ظ) و (ع) .
 (٦) البيت في ديوانه : ١٨٧ ، والاشتقاق : ٣٨ ، وشرح القوائد السبع :
 ٣٠١ ، والخصائص : ٢١٦/٢ ، والمقرب : ١١٧/١ ، والتذيل
 والتكميل : ٢٠٥/٣ ب ، والخزانة : ٢٢٧/٣ .
 (٧) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٥١/٢ ، والتذيل والتكميل
 : ٢٠٥/٣ ب . الفريضة : لحمه في مرجع الكف ، ترجف عند
 الفزع .

مَعِيَ رَدَيْتِي أَقْوَامٌ أَدُوُّ بِيهِ (١) عَنِ عَرُضِهِمْ وَفَرِيصِي غَيْرُ مَرَعُودٍ
ولم يقولوا : رُدَيْتِ (٢) الفَرَايِصُ ، وَإِنَّمَا قَالُوا : أُرْعِدْتِ (٣) .

ومثل (مرعود) بمعنى : مرعد ، (مرقوق) بمعنى : (مرق)

أى ملوك ذكره ابن جنى في تهذيب الاصلاح .

ثُمَّ قَلْتُ : " وَرَبِّمَا اسْتُغْنِي عَنْ (مُفْعَلٍ) بِ (فاعل) ونحوه ،

أَوْ بِ (مُفْعَلٍ) " فَأَشْرْتُ إِلَى قَوْلِهِمْ : أَيَفْعَ الْغَلَامُ : إِذَا شَبَّ ، فَهُوَ
يَأْفَعُ . وَأَوْرَسَ الرَّمْتُ - وَهُوَ شَجَرٌ - : إِذَا أَصْفَرَ ، فَهُوَ وَارِسٌ . (٥)

(وأقرب القوم فهم مقربون إذا كانت ابلهم قوارب ، ولا يقال مقربون) .

وَأَشْرْتُ بِقَوْلِي : " وَنَحْوِهِ " إِلَى قَوْلِهِمْ : أَعَقَّتِ الْفَرَسُ ، فَهِيَ عَقُوقٌ :

إِذَا حَمَلَتْ . وَأَحْصَرْتُ (٦) النَّاقَةَ : إِذَا ضَاقَ مَجْرَى لَبْنِهَا ، فَهِيَ حَصُورٌ .

وَأَشْرْتُ بِقَوْلِي : " أَوْ بِ (مُفْعَلٍ) " إِلَى قَوْلِهِمْ : أَسَهَبَ الرَّجُلُ

فِي الْكَلَامِ إِذَا أَكْثَرَ ، فَهُوَ مُسَهَبٌ ، وَكَذَا إِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ لَدَغِ (٧) الْحَيَّةِ .

وَأَلْفَجَّ الرَّجُلُ : إِذَا ذَهَبَ مَالُهُ ، فَهُوَ مُلْفَجٌ (٨) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (أُرِدَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (رَعِدَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ :

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ط) وَانظُرِ اللِّسَانَ (رَعِدَ) ، (رَق) .

(٤) " ثُمَّ قَلْتُ : وَرَبِّمَا اسْتُغْنِي " : لَيْسَ فِي (ظ) وَفِيهَا :

" وَعَنْ مُفْعَلٍ ... "

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ (ط) وَانظُرِ اللِّسَانَ : (يَقَعُ) ، (وَرَسَ) ، (قَرِبَ) .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (أَحْصَرَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَانظُرِ اللِّسَانَ : (عَقَقَ) ، (حَصَرَ) .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (لَدَغَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وَانظُرِ اللِّسَانَ : (سَهَبَ) .

(٨) اللِّسَانَ : (لَفَجَ) . وَانظُرِ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ : ٤٩ وَمَابَعْدَهَا .

وقيل أيضا : بَفَع ، وورس ، وعقت (١) ، وحصرت ، وأسهب اللديغ ،
 وألج ذوالعال ، [فاستغني باسم فاعل الثلاثي عن اسم فاعل الرباعي ،
 وبالمبني على (أسهب اللديغ وألج ذوالعال) (٢) عن (٣) المبني
 على (أسهب ، وألج) ، ولم يرد في (أسهب) (٤) إلا فعل الفاعل
 هذا إذا كان بمعنى أكثر الكلام . فأما (أسهب) بمعنى : فصح ، وبمعنى
 : بلغ الرمل (٥) في حفرة ، وبمعنى : أكثر في (٦) العطاء ، وبمعنى :
 تغير وجهه ، وبمعنى : نزل السهب ، أي : المكان السهل ، فاسم الفاعل
 [الوصف] (٧) منه بكسر الهاء (٨) على القياس وكذا من (أسهب
 الفرس) : إذا كان سابقا .

وحكى ابن سيده (٩) أنه يقال : عم الرجل بمعروفه ، ولم شاع
 القوم ، فهو معم ومعم وملم وملم . ولا نظير لهما ، وإليهما أشرت بقولي
 : " عن (فاعل) ب (مفعيل) أو (مفعل) " .

-
- (١) في (ح) : (عقب) ، وهو تصحيف .
 (٢) تكلمة من (ظ) و (ع) .
 (٣) في الأصل و (ح) : (على) وهو تحريف .
 (٤) في الأصل : (أفعل) ، وهو وهم ،
 وانظر اللسان : (سهب) .
 (٥) في الأصل و (ع) : (الرجل) ، وهو تحريف .
 (٦) في " : ليست في (ظ) .
 (٧) زيادة من (ظ) و (ع) .
 (٨) في الأصل و (ح) و (ع) : (الفاء) ، وهو تحريف .
 (٩) المحكم : (عم) ٥٤ / ١ ، وعنه في اللسان : (لم) .
 (١٠) في الأصل و (ح) و (ع) : (و) ، وهو تحريف ، والتصويب ما سلف
 في المتن ص ٨٠ ومن (ط) .

ثم قلتُ : " وربّما خَلَفَ (فاعلٌ) (مفعولاً) ، و (مفعولٌ)
(فاعلاً) ، فأشَرْتُ بالأولِ إلى (كاسٍ) بمعنى : (مكسوّ) (١) ،
وبالقائي إلى قولهم : قَطَّ السَّعْرُ ، فهو مَقْطُوطٌ ، إذا قَلَا ، ولم يقولوا :
قَاطَ ذكره ابن سيده (٢) . وهو نادر .

ومّا خَلَفَ فيه (فاعلٌ) (مفعولاً) قولُ الشّاعر (٣) :
لَقَدْ عَيْلَ الأَيِّتَامَ طَعْنَةَ نَاشِرَةٍ أَنَا شِرَلا زَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَةَ (٤)
أى : مأشورة . والمأشورة : المقطوعة بِمِثْيار (٥) .

(ص) " فصل : يعمل اسمُ الفاعلِ غيرُ المصغَرِ والموصوفِ ، [خِلَافاً
للِكِسائِيِّ] (٦) ، مفرداً ، وغير مفردٍ ، عملَ فِعْلهِ مطلقاً .
وكذا إن حَوَّلَ للمبالغة من (فاعلٌ) إلى (فَعَالٌ) أو
(فَعولٌ) أو (مِفعالٌ) ، خِلافاً للكوفيّين .

وربّما عَيْلَ سَحولاً إلى (فَعِيلٌ) أو (فَعِيلٌ) . وربّما
بُنِيَ (فَعَالٌ ، ومِفعالٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعولٌ) (٧) من (أَفَعَلَ) .

-
- (١) اللسان : (كسا) .
(٢) المحكم : (قطط) ٦ / ٢١٠ .
(٣) هي أمّ همام بن مرة . والبيت في إصلاح المنطق : ٤٨ ، والصاحبي
٣٦٢ ، والأغانى : ٤٥ / ٥ ، والخصائص : ١٥٢ / ١ ، وابن يعين :
٨١ / ٢ ، ونوادير المخطوطات : ١٣٠ / ٢ ، واللسان : (أشر)
(نشر) ، (ومق) .
(٤) في الأصل : (ماشره) ، وهو تحريف .
(٥) في (ظ) : (مِشار) . وفي (ع) (منشار) ، وهو تصحيف ،
لأنّ المنشار وإن كان بمعنى : (المنشار) إلا أنّ
(مأشورة) ليست من (نشر) بل من (أشر) .
(٦) تكملة من التسهيل ، في الشرح ما يشير إليها .
(٧) في الأصل و (ح) : (وفعل) ، وهو تحريف .

ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوي، أو على
نفي صريح أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر، ولا الماضي
غير الموصول به (أل) (*)، أو محكي به الحال، خلافاً
(١)
للِكسائي. بل يدل على فعلٍ ناصبٍ لما يقع بعده [من]
مفعول به يتوهم أنه معموله (٢).

وليس نصب ما بعد المقرون ب (أل) مخصوصاً بالمضِيِّ،
خِلافاً للرماني (٣) ومن وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به،
خِلافاً للاخفش، ولا بفعل مضمَر، خِلافاً لقوم.

(ش) قد تقدّم أنّ اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث

على المضارع، وشرح ذلك ببيان تام.

ثم أشعر بعد ذلك إلى عمله، فلعلّم أنّه يعمل عمل فعله إن أُريد به
الحال أو الاستقبال (٤) اعتمد على صاحب مذكور (٥)، نحو: (زيدٌ مكرمٌ
رجلاً طالها العلمُ محققاً معناه). أو على صاحب منوي كقول الشاعر (٦):
وما كلُّ ذي لبٍّ يموتُ تيكُ نصحهُ وما كلُّ مَوْتٍ نصحهُ بِلِيبِ

(١) تكلمة من (ظ) و (ع). (ب) (به) : ليس في (ظ)

(٢) في الأصل : (معمول له) ، وأثبت ما في النسخ الأخرى : لأنه لا وفق .

(٣) " للرماني مطموسة في (ح) .

(٤) في الأصل و (ح) : (. . . والاستقبال أو . . .) وهو تحريف .

(٥) انظر المساعد : ١٩٥/٢ .

(٦) نُسب البيت إلى أبي الأسود الدؤالي ومودود العبّري . وهو في

مستدرک ديوان أبي الأسود : ٩٩ ، وسيبويه : ٤٠٩/٢ ، والحيوان
: ٦٠١/٥ ، والعمدة : ٥/٢ ، والمغني : ٢٦٢ ، وشرح أبياته :

٢٢٢/٤ ، والمساعد : ١٩٥/٢ .

(٧) في (ظ) بعده زيادة ، هي : " وكقول الآخر :

إني حلفتُ بِرَافِعِينَ أَكْفَهُمُ بَيْنَ الحَظِيمِ وَبَيْنَ حَوْضِي زَمَمِ "

انظر التمهيد وما بعدها . والبيت للفرزدق . وهو في ديوانه : ٢٠٢/٢ ،

وكقول الآخر (١) :

وَكَمْ مَالِي عَيْنِي مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِ (٢)
وَيُرَوَّى : * وَمِنْ مَالِي عَيْنِي * (٣)

أو على نفي صريح كقول الشاعر (٤) :

مَا رَاعِ الْخِلَانَ زِمَّةً نَاكِثًا (٥)
بَلْ مَنْ وَفَى مَجْدِ الْخَلِيلِ خَلِيلًا

أو على نفي مؤول كقوله (٦) :

وَإِنَّ أُمَّرَأَةً لَمْ يُعَنَّ إِلَّا بِصَالِحٍ (٧)
لَغَيْرِ مُهَيَّنٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ

أو على استفهام موجود كقول الشاعر (٨) :

أَنَا وَرِجَالُكَ قَتَلَ أُمَّسْرِي *
مِنْ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ أَعْتَاضٌ ذُلًّا

=== وشرح عمدة الحافظ : ٦٧٥ ، و منهج السالك : ٣٣٠ / ٢ ، والتذييل

والتكميل : ٢٠٩ / ٣ / أ .

الحطيم : حجر الكعبة مما يلي الميزاب . وهو الذي يسميه العوام اليوم :
حجر إسماعيل .

(١) هو عمر بن أبي ربيعة . والبيت في ديوانه : ٤٥١ ، والأغاني : ٦٧ / ٩ ،

وإتحاف الوري : ١٣١ / ٣ ، ودلائل الإعجاز : ٤٧ ، و منهج السالك :

٣٣٠ / ٢ ، والعيني : ٥٣١ / ٣ .

(٢) في (ح) و (ع) : (الحرة) ، وهو تصحيف .

(٣) في (ظ) زيادة ، هي : وكقول الآخر :

إِنَّ الْقُدَى وَأَبَا الْعَبَّاسِ - فَأَرْتَحِلُوا - مِثْلُ الْفُرَاتِ إِذَا مَا مَوَّجُهُ زَخْرًا
إِنْ تَبَلَّغُوهُ تَكُونُوا مِثْلَ مُنْتَجِعٍ غَيْثًا يَمُحُّ شَرَاهُ الْمَاءَ وَالزَّهْرًا .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٢٧ / ٢ ، وشرح صدور الذهب :

(٥) في الأصل و (ح) : (ثاكت) ، وهو تصحيف .

(٦) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٢٧ / ٢ ، والتذييل والتكميل :

٢٠٩ / ٣ / ب ، والمساعد : ١٩٥ / ٢ .

(٧) في الأصل : (امرؤ . . . بين) ، والأول وهم ، والثاني تحريف .

(٨) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٢٦ / ٢ ، والعيني : ٥٦٦ / ٣ ،

والجمع : ٩٥ / ٢ .

أو على استنهام مقدر كقوله : (١)

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُدْرَةَ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ [لِي] عَانِدُونَ (٢)

ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل ك (صاحب) في أكثر الاستعمال لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوي ، ولا إذا صغر ، أو وصفاً ، أو قصد به المضي ولم توصل به الألف واللام ولا حُكيت به الحال ، فلا يُقال :

هَذَا ضُوبٌ زَيْدًا ، ولا : هَذَا ضَارِبٌ / عَنِيفٌ زَيْدًا (٣) ، ولا : هَذَا ضَارِبٌ (١٥١/أ) أَمْسٍ زَيْدًا لَا الْيَوْمَ .

وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف ؛ لأنَّهما من خصائص الأسماء

فبزيلان شبه الفعل معنىً ولفظاً .

ولم يرَ الكسائي (٤) ذلك مانعاً ؛ لأنَّه حكى عن بعض العرب : " أظنني

مُرْتَحِلًا وَسُوَيْرًا (٥) فَرَسًا " وأجاز أن يُقال (٦) : (أنا زَيْدًا ضَارِبٌ أَيُّ

ضَارِبٍ) (٧) . ولا حُجَّةٌ فيما حكاه ؛ لأنَّ (فَرَسًا) ظَرْفٌ ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ

فِيهِ رَائِعَةُ الْفِعْلِ .

(١) الهيثم بدون نسبة في منهج المالك : ٣٢٦/٢ ، وشرح شذور الذهب :

٣٩٠ ، والساعد : ١٩٥/٢ ، والهمع : ٩٥/٢ .

(٢) في الأصل : " أم هم لي في الحب عاندون " بتأخير (لي) الأولى ،

وباسقاط (لي) الثانية .

(٣) في الأصل : (زيد) ، وهو وهم ،

(٤) التذليل والتكميل : ٢٠٦/٣/أ ، والساعد : ١٩١/٢ وما بعدها ،

والهمع : ٩٥/٢ ، وذكر هذا الرأي الرضي في شرح الكافية فون

عزو : ٢٠٣/٢ .

(٥) في الأصل : (سويراً) . وهو رأي الجرمي .

(٦) " أن يُقال " : ليس في (ظ) .

(٧) التذليل والتكميل : ٢٠٦/٣/أ وما بعدها ، والساعد : ١٩٢/٢ .

وَأَمَّا إِجَارَتُهُ (أَنَا زَيْدًا ضَارِبٌ أَيُّ ضَارِبٍ) فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ
يَقُلْ : سَمِعْتُهُ (١) عَنِ الْعَرَبِ ، بَلْ ذَكَرَهُ تَشْبِيحًا . وَلَوْ رَوَاهُ عَنِ الْعَرَبِ لَمْ
يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ ، لِأَنَّهُ كَانَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ (زَيْدًا) مَنْصُوبٌ بِـ (ضَارِبٍ) ،
وَ (ضَارِبٍ) خَيْرٌ (أَنَا) ، وَ (أَيُّ ضَارِبٍ) خَيْرٌ ثَانٍ . وَهَذَا تَوْجِيهٌ
سَهْلٌ مُوَافِقٌ لِلْأَصُولِ (٢) الْمَجْمَعِ عَلَيْهَا ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ .

وَقَدْ احْتَجَّ لِلِكَسَائِيِّ (٣) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

إِذَا فَاقَدْتُ خُطْبًا فَرَخِينِ رَجَعْتُ ذَكَرْتُ سَلِيمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَابِلِ

وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا أَيْضًا لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِهِ عَلَى جَعْلِ (فَرَخِينِ) مَنْصُوبًا بِـ
(رَجَعْتُ) عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَصْلُهُ : رَجَعْتُ عَلَى فَرَخِينِ ،
فَحُذِفَ (عَلَى) ، وَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ ، فَنَصَبَ . وَيَجُوزُ نَصَبُ (فَرَخِينِ)
بِـ (فَقَدْتُ) مَقْدَرًا مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْعُصُوفِ ، فَإِنَّ مَا لَا يَجْعَلُ يَجُوزُ
أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَا يَجْعَلُ .

وَقَدْ يُحْتَجُّ لِلِكَسَائِيِّ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ : أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرَحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : (لَمْ يَقُلْ أَنَا سَمِعْتُهُ) بِإِقْتِحَامِ لَفْظِ (أَنَا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الْأَصُولُ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (احْتَجَّ الْكَسَائِيُّ) .

وَاللَّاحْتِجَاجُ بِذَلِكَ أَنْظَرَ شَرَحَ أَهْيَاتِ الْمَغْنِيِّ :

٥٣١٤/٦

(٤) نُسِبَ الْبَيْتَ إِلَى بَشْرِ بْنِ حَازِمٍ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بِيَمِينِ

يَدِي . وَهُوَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٤٢/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٣/

٥٦٠ ، وَهُوَ بِرِوَايَةٍ : (. . فِي الْخَلِيطِ الْعَبَّاسِيِّ) فِي مَنْهَجِ

السَّالِكِ : ٣٢٨ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٠٦/٣ ب ، وَشَرْحِ

أَهْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ٣١٥/٦ ، وَاللِّسَانِ : (فَقَدْ) .

(٥) هُوَ ذُو الرُّمَّةِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ : ٨٥٨/٢ ، وَشَرْحَ أَهْيَاتِ

الْمَغْنِيِّ : ٣١٥/٦ ، وَهُوَ بِرِوَايَةٍ : (. . تَرَحَالُهُ وَجَعَالُهُ) فِي مَنْهَجِ

السَّالِكِ : ٣٢٨/٢ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٠٦/٣ ب ، وَالسَّاعِدِ

: ١٩٢/٢ ، وَالْمَغْنِيِّ : ٥٦٥ ، وَشَرْحَ أَهْيَاتِهِ : ٥٣١٤/٦ .

الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين أَلَيْتَ يَا لَيْتَ إِنَّمَا أُجْرِي مُجْرَى الْفِعْلِ
المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل
على صاحبه . هَذَا نَصُّهُ .

قلتُ : فَالْمَسْوِيُّ فِي الْعَمَلِ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَقْصُودِ بِهِ مَعْنَى الْمَاضِي
وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَقْصُودِ بِهِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ كَالْمَسْوِيِّ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْفِعْلِ
المضارع (١) فِي الْإِعْرَابِ ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ ، فَلَا يَصِحُّ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ .
فَإِنَّ (٢) وَقَعَ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَاضِي صِلَةً لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْتَوَى
هُوَ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَمَلِ (٣) ؛ لِأَنََّّهُ وَقَعَ مَوْقِعًا
يَجِبُ تَأْوِيلُهُ فِيهِ بِالْفِعْلِ ، كَمَا يَجِبُ تَأْوِيلُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ بِ (الَّذِي) أَوْ أَحَدِ
فُرُوعِهِ ، فَمَقَامُ (٤) تَأْوِيلِهِ [بِالْفِعْلِ] (٥) مَقَامُ مَا فَاتَهُ مِنَ الشَّبهِ اللَّفْظِيِّ ،
كَمَا قَامَ لَزُومُ التَّأْنِيثِ فِي الْمَوْثِقَاتِ بِالْأَلِفِ وَعَدَمُ النَّظِيرِ فِي الْجَمْعِ مَقَامُ
سَبَبِ ثَانٍ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ .

وَإِذَا كَانَ فِي وَقْعِ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَاضِي صِلَةً تَصَحِيحٌ لِعَمَلِهِ بَعْدَ أَنْ
لَمْ يَكُنْ عَامِلًا كَانَ فِي وَقْعِ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ صِلَةً تَوْكِيدًا لِاسْتِحْقَاقِ (٦)
مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ .
وَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَوْصُولِ بِهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ يَعْمَلُ فِي الْمَضِيِّ
وَالْحُضُورِ وَالِاسْتِقْبَالِ .

(١) " كالمسوي . . . المضارع " ساقط من (ظ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (إِنْ) .

(٣) انظر ما سلفه ص ٢٧٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (فقيام) ، وهو تحريف .

(٥) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (توكيد الاستحقاق) ، وهو وهم .

وقد ظنَّ قومٌ منهم الرُّمانيُّ (١) أنَّه لا يعمل إلا في المُضِيِّ، وحملهم
على ذلك أنَّ (٢) سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام
لم يقدِّره إلا ب (الذي فعل) ، فقال [في] (٣) باب من الاستفهام
يكون فيه الاسم رفعاً : ومما لا يكون فيه إلا الرفع (أعبدُ الله أنتَ الضَّارُّه) ،
لا تُنكَّ إنَّما تريد معنى : أنت الذي ضربَه (٤) . وقال بعد هذا الباب
بأبواب يَسيرة (٥) : هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة (الذي فعل) في
المعنى . ثم قال : وذلك (٦) قولك : (هذا الضَّارُّبُ زيداً) ، فصار
في معنى : [هذا] (٧) الذي ضربَ زيداً ، وعمل فيه عمله . هذَانِصَه .

ثمَّ تَمَادَى على مثل هذا في جميع الباب ، ولم يتعرض للذي بمعنى
المضارع ؛ لأنَّه قد صحَّ له العمل دون الألف واللام ، فعمله عند اقترانه
بهما على معنى (الذي) أَحَقُّ وَأَوْلَى لِلْعِلَّةِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا . ولو لم
يكن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموماً عند وصل الألف واللام به لوجب
الحكم بجوازها للألوية المشار إليها ، فكيف وقد ثبت إعماله في القرآن وغيره ؟ نعم
إعماله في القرآن قوله تعالى : * وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ
كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ * (٨) ومن إعماله في غير القرآن قول الشاعر (٩) :

(١) الرضي على الكافية : ٢٠١/٢ ، والهمع : ٩٦/٢ .

(٢) في الأصل و (ح) : (لأن) بإقحام اللام ،

(٣) التكلمة من (ظ) هو في غير (ظ) : (فقال هذا) .

(٤) سيبويه : ٦٦/١ .

(٥) سيبويه : ٩٣/١ .

(٦) في الأصل و (ح) : (بعد ذلك) ، وهو وهم

(٧) في الأصل و (ح) : (بمعنى) ، وأثبت ما في (ظ) و (ع)

لموافقتة نص سيبويه ، والتكلمة من (ظ) و (ع) .

(٨) الأحزاب : ٣٥ .

(٩) هو جرير . والبيت في ديوانه : ١٥٨ برواية :

بَاتَتْ هُمُومِي تَغْشَاهَا طَوَارِقُهَا مِنْ خَوْفِ رَوْعَةِ بَيْنِ الظَّاعِنِينَ غدا

وهو برواية الشرح في الخزانة : ١٣٩/٨ .

مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنِ الظَّاعِنِينَ هَذَا

فَهَيْتُ وَالهِمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ (١)

ومثله قول عمرو بن كلثوم : (٢)

إِذَا قَبَبَ بِأَبْطَحِهَا بُنِينَا / ١٥١ ب
وَأَنَا الْبَاذِلُونَ لِمَجْتَدِيئِنَا
إِذَا مَا الْبَيْضُ زَابِلَتِ الْجُنُونَا
وَأَنَا الْمُهْلِكُونَ إِذَا لَقِينَا (٤)
وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدْرًا وَطِينَا

وَقَدْ عَلِمَ الْقَبَائِلُ غَيْرَ فَخْرِ
بِأَنَا الْعَاصِمُونَ بِكُلِّ كَهْلٍ
وَأَنَا الْمَانِعُونَ لِمَا يَلِينَا
وَأَنَا النُّحْمُونَ إِذَا قَدَرْنَا (٣)
وَأَنَا الشَّارِبُونَ الْمَاءَ صَفْوًا

ومثله قول الآخر : (٥)

إِذَا كُنْتَ مَعْنِيًا بِمَجْدٍ وَسُوءٍ (٦) فَلَا تَكُ إِلَّا الْمَجِيلَ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَا

وَلَا تُلْفَإَنَّ أُوزَيْتَ يَوْمًا مُكَافِيًا نَمَّنَ كَانَا الْبَاغِينَ لَمْ يُكْمِلِ الْفَضْلَا

ومذهب الأَخْفَشِيِّ (٧) أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ مَصْحُوبِ (أَل) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ
بِهِ . وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ : (٨) إِنَّ قُصِدَ بـ (أَل) الْعَهْدَ فَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ
بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَإِنْ قُصِدَ مَعْنَى (الذي) فَالنَّصْبُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

- (١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (بَغْشَانِي) ، وَأَشْبَهْتَ مَا فِي (ع) ، لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ .
وَفِي (ظ) فَيْرٌ مَنْقُوطَةٌ .
- (٢) الْأَبْيَاتُ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ لِلْأَنْبَارِيِّ : ٤١٧ وَمَابَعْدَهَا ، وَشَرْحُ
الْقَصَائِدِ الْعَشْرِ : ٣٦٠ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ : (المانعون) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
- (٤) فِي (ظ) وَ (ع) : (. . . إِذَا أَتَيْنَا) .
- (٥) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ : ٣٣١/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالتَّكْمِيلُ : ٢١٣/٣ ب ، وَالْمَسَاعِدُ : ١٩٩/١ ، وَالْمَجْمَعُ : ٩٦/٢ .
- (٦) فِي الْأَصْلِ : (بجود) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٧) الرُّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٠١/٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٩٦/٢ .
- (٨) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢١٤/٣ ، وَالْمَسَاعِدُ : ١٩٩/٢ .

وقال قوم (١) : النَّصْبُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ بَعْدَ مَا قُرِنَ بِهِ (أَل) مِنْ

اسْمِ فَاعِلٍ أَوْ مَصْدَرٍ .

وَكُلُّ ذَلِكَ تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَثْنِ الْكِتَابِ .

وَإِذَا أُضِيفَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَمَعْنَى الْمَضِيِّ (٣) ، وَاقْتَضَى بَعْدَ

الإِضَافَةِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى مَفْعُولًا بِهِ ، جِيءَ بِهِ مَنْصُوبًا كَقَوْلِكَ : (هَذَا

مَعْطَى زَيْدٍ أَمْسَى دَرَهْمًا) . وَنَصَبُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ

بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الدَّلَالَهَ يُكْتَفَى فِيهَا بِالْمَعْنَى الْمَجْرَدِ ، فَإِنَّ (٤) يُكْتَفَى

فِيهَا بِمَعْنَى وَلَفْظٍ مُتَضَمِّنٍ حُرُوفَ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ أَحَقُّ وَأَوْلَى .

وَأَجَازُ السَّرَافِيِّ (٥) نَصَبَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ يَمَعْنَى الْمَاضِي

؛ لِأَنَّهُ اِكْتَسَبَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْأَوَّلِ شَبَهًا بِمَصْحُوبِ الْاُفِّ وَاللَّامِ ؛ وَلِأَنَّ

اِرْتِبَاطَهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ لَا يُبَدِّلُهُ . وَالِارْتِبَاطُ إِمَّا بِالإِضَافَةِ ، وَإِمَّا بِنَصْبِهِ

إِيَّاهُ . اِمْتَنَعَتْ الإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ شَيْئًا وَاحِدًا لَا يُضَافُ إِلَى شَيْئَيْنِ ، فَتَمَعَّنَ

الِارْتِبَاطُ بِنَصَبِهِ إِيَّاهُ ، وَتَنَزَّلَ هَذَا مَنْزِلَةَ رَعِيعِ (أَعْمَلِ) التَّنْفِيزِ الظَّاهِرِ

فِي سَأَلَةِ (الكُّحْلِ) وَنظَائِرِهَا (٦) ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْمَنْعُ .

وَقَوَّى أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْنِ (٧) مَذْهَبَ السَّرَافِيِّ بِقَوْلِهِمْ : ([هَو] (٨)

ظَانُّ زَيْدٍ أَمْسَى فَاضِلًا) ، فَإِنَّ (فَاضِلًا) يَتَمَعَّنُ (٩) نَصَبُهُ بِ (ظَانُّ)

؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَضْرَلَهُ نَاصِبٌ لَزِمَ حَذْفُ أَوَّلِ مَفْعُولِيهِ وَثَانِي مَفْعُولِي (ظَانُّ) ،

وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِامْتِنَاعِ اِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولِي (ظَنْ) .

(١) وهورأبي المازني . الرضي على الكافية : ٢٠١ / ٢ .

(٢) في الأصل و(ح) : (الفاعل) ، وأثبت ما في (ظ) و(ع) ، لأنه الأوفق . (٣) في (ظ) : (الماضي) .

(٤) في الأصل : (فإذا) ، وهو تحريف

(٥) شرح السرافني : ٢٢٥ / ١ ب وما بعدها .

(٦) انظر ما سلف ص ٧٤ وما بعدها .

(٧) التذييل والتكميل : ٢١١ / ٣ أ ، والساعد : ١٩٨ / ٢ .

(٨) تكملة من (ظ) و(ع) .

(٩) في الأصل : (تعمين) ، وأثبت ما في النسخ الأخرى .

(١٠) " حذف أول " : مكرر في الأصل .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ . وَالتَّعْلِيلُ بِشَبْهِ الْمُضَافِ بِذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ
ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ عَمَلَ ذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِنَّمَا صَحَّ لَوُقُوعِهِ صِلَةً وَوَجُوبًا تَأْوِيلًا
لِذَلِكَ بِفِعْلِ ، وَالْمُضَافِ بِضِدِّ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْارْتِبَاطُ فَرَأَيْتَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ فِيهِ شَعُورُ الذُّهْنِ بِهِ .
وَأَمَّا (هُوَ ظَانُّ زَيْدٍ فَاضِلًا) فَلَيْسَ [فِيهِ] (١) إِلَّا حَذْفُ أَوَّلِ مَفْعُولِي
(ظَنَّ) الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِ (ظَانَ) ، وَذَلِكَ شَبْهٌ بِحَذْفِ ثَانِي مَفْعُولِي
(ظَنَّ) الْمَحذُوفِ فِي (أَزِيدًا) (٢) ظَنَنْتَهُ فَاضِلًا (٣) . وَأَمَّا (ظَانَ)
فَلَيْسَتْ إِضَافَةٌ عَلَى نِيَّةِ الْعَمَلِ فَيَطْلُبُ مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَلَكِنْ إِضَافَةٌ كِإِضَافَةِ
اسْمِ جَامِدٍ وَكَاسْتِعْمَالِهِ غَيْرِ مُضَافٍ فِي نَحْوِ : (هَذَا ظَانُّ أُمِّ زَيْدٍ فَاضِلًا)
عَلَى نَصَبِ (زَيْدٍ ، وَفَاضِلٍ) بِ (ظَنَّ) مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .
فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَبِهِ يُتَخَلَّصُ مِنْ إِعْمَالِ اسْمِ
الْفَاعِلِ الْمَاضِي غَيْرِ الْمَوْصُولِ بِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَلَا يَمْنَعُ التَّثْنِيَّةُ وَلَا الْجَمْعُ (٣) مَطْلَقًا إِعْمَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَوْفِي
شُرُوطَ الْعَمَلِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَجَمْعِي التَّصْحِيحِ .
فَإِنْ قِيلَ : هَلَّا ائْتَنَعَ بِجَمْعِ التَّكْمِيرِ الْعَمَلُ ، كَمَا ائْتَنَعَ بِالتَّصْفِيرِ
لِاسْتَوَائِهِمَا فِي تَغْيِيرِ نِظْمِ الْوَاحِدِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ التَّصْفِيرَ لَمْ يَمْنَعْ الْعَمَلَ لِتَغْيِيرِ نِظْمِ الْوَاحِدِ
فَحَسَبَ ، بَلْ لِكُونِهِ مَغْفِرًا نِظْمَ الْوَاحِدِ وَمَحْدَثًا فِيهِ مَعْنَى غَيْرَ لَائِقٍ
بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ مَعْنَى الْمَوْصُوتِيَّةِ ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : (ضَوْبِرَ) : ضَارِبٌ
صَغِيرٌ . وَالْجَمْعُ وَإِنْ غَيْرَ نِظْمِ الْوَاحِدِ فَلَيْسَ مَحْدَثًا فِي الْمَجْمُوعِ مَعْنَى لَا يَلِيقُ
بِالْفِعْلِ ، لِأَنَّ الْجَمْعَ بِمَعْنَى الْعَطْفِ ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : (ضَرَّبَ) : ضَارِبٌ
وَضَارِبٌ وَضَارِبٌ ، وَالْعَطْفُ لَائِقٌ بِالْفِعْلِ . فَلِذَلِكَ ائْتَنَعَ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ
بِالتَّصْفِيرِ دُونَ التَّكْسِيرِ .

(١) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظَنَّ) .

(٢) فِي (ظَنَّ) : (زَيْدًا) بِدُونِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ .

(٣) فِي (ظَنَّ) : (. . . التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ) .

وَأَمَّا التَّنْبِيهُ وَجَمْعُ التَّصْحِيحِ فَحَقِيقَانِ بَأَنَّ يَبْقَى الْعَمَلُ مَعَهُمَا ؛
لَا نَسَمَا بِسَاوِيَانِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي تَضَمَّنِ مَعْنَى الْعَطْفِ ، وَبِفُوقَانِهِ بِأَنَّهِنَّ لَمْ
يُغَيَّرَا نِظْمَ الْوَاحِدِ .

وُسَاوِي اسْمُ الْفَاعِلِ [فَي] ^(١) الْعَمَلُ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فَسِي
أَفْرَادٍ وَغَيْرِهِ مَا قَصِدَ بِهِ الْبَالِغَةُ مِنْ مَوَازِنِ ^(٢) (نَعَالٍ ، وَفَعُولٍ ، وَفِعَالٍ)
كَقَوْلِ مَنْ سَمِعَهُ سَيْبُوهُ يَقُولُ : "أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ" ^(٣) . وَكَقَوْلِ
الشَّاعِرِ : ^(٤)

أَخَا الْحَرْبِ لَهَا سَأً إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا ^(٥)
وَكَقَوْلِ الْآخَرِ : ^(٦)

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ حَتَّى تَرَمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ

(١) تكلمة من النسخ الأخرى . (٢) في الأصل (ح) : (موازين) .

(٣) سيبويه : ٥٧/١ .

(٤) هو القلاخ بن حزن المنقري . والبيت في سيبويه : ٥٧/١ .

والمقتضب : ١١٢/٢ ، وابن يعميش : ٧٠/٦ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٠٣٢/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٧/٣ ب ، والجمع

: ٩٦/٢ وفي الموضع : ٤٦ برواية : (الخوالف أعزلا) .

الولاج : الكثير الولوج في البيوت لضعفها . الخوالف : جمع

خالفة ، وهي العمود في مؤخر البيت .

الاعقل : الذي تصطك ركبته عند المشي .

(٥) في الأصل : (الخلافا) ، وهو تحريف .

(٦) بعده في (ظ) زيادة ، هي : " وكقول رؤبة :

كَمْ رَامَنَا مِنْ ذِي عَدِيدٍ مُبْزِي

حَتَّى وَقَمْنَا كَيْدَهُ بِالرَّجْمِ

بِرَأْسِ دَمَاحٍ رُوِّمِ الْعِيسِ

انظر ما سلف في التمهيد . والابيات في ديوانه : ٦٤ . والبيت الشاهد

في سيبويه : ٥٨/١ .

المبزي : المتكبر بما ليس عنده . وقمنا : قهرنا . الرجز : العذاب .

(٧) هو ذو الرمة . والبيت في ديوانه : ١٨٣٢/٣ ، وسيبويه : ٥٦/١ .

وكقول الآخر (١) :

عَشِيَّةٌ سَعْدِي لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةٍ تَجْرُ عِنْدَهُ وَجَجِيحٌ (٢)
 قَلْبِي دَيْنُهُ وَأَهْتَاجٌ لِلشُّوقِ إِلَيْهَا عَلَي الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاةِ هَمِيحٌ
 وكقول بعض العرب : " إِنَّهُ لَيَنْسَارُ بِوَأَيْكُمَا " (٣) ، وكقول الشاعر (٤) :

==== وأما لي القالي : (١) / ٢٥ ، ٢٩٤ / ٢ ، والسبط : (١) / ١١٥ ، ومنهج السالك :

(٢) / ٣٣٢ ، والتذليل والتكميل : (٢) / ٢٠٧ / ٣ .

الضمير في (هجوم) يعود إلى (الظلم) الذي يصفه . وهجوم :

أي يهجم نفسه على بيضه . الشيخ : الشخص .

(١) نَسِبًا إِلَى أَبِي دُوَّابٍ وَالرَّاعِي . وَلَيْسَ فِي / أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ . وَهَمَا

فِي دِيْوَانِ الرَّاعِي : ٢٤ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَةُ : (٢) / ١٠٢٢ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : (٣) / ٢٠٧ / ٣ . وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي سَيَّبِيهِ : (١) / ٥٦ ،

وَاللِّسَانُ : (هَمِيحٌ) وَ (أَجَا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (. . . تَرَأَتْ) وَ (وَجَجِيحٌ) ، وَهَمَا تَحْرِيفٌ

(٣) سَيَّبِيهِ : (١) / ٥٨ ، وَالْأَصُولُ : (١) / ١٢٤ ، وَابْنُ بَيْمِيهِ : (٦) / ٧١ ،

وَالرَّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : (٢) / ٢٠٧ .

الهِوَاتِكُ : جَمْعُ هَائِكَةٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ السَّمِينَةُ .

(٤) نَسَبَهُ الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٦٨٢ إِلَى تَمِيمِ بْنِ مُقْبِلٍ ، وَلَمْ

أَقْفَ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ . وَنُسِبَ إِلَى الْكَمِيثِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : (٢) / ١٠٤ ،

وَسَيَّبِيهِ : (١) / ٥٩ ، وَالتَّهْصُرَةُ : (١) / ٢٢٨ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَّبِيهِ : (١) / ٢١٥ ، وَابْنُ

بَيْمِيهِ : (٦) / ٧٤ ، وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ : ٤٧٠ ، ٦٨٣ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ

الشَّافِيَةُ : (٢) / ١٠٣٥ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : (٣) / ٢٠٧ / ٣ ، وَالْبَهْمُ :

(٢) / ٩٧ ، وَالْخَزَائِلَةُ : (٨) / ١٥٠ ، وَاللِّسَانُ : (هَوْنٌ) .

قال البغدادي : والأوصاف جميعها مجرورة في البيت؛ لأن قبله :

بأوى إلى مجلسٍ يانٍ مكارمهم لا مطعمي ظالمٍ فهم ولا ظلِّم

... ولا وجه لقول ابن خلف : البيت في الكتاب روي مرفوع ، وهو

مخفوض كما يدل عليه ما قبله

مخاميس العشيات : أي يوم خرون العشاء تربصاً لضيوف ، فيطونهم

في العشيات تكون ضامرة لذلك . الخور : الضعاف عند الشدة .

القرن : الحقرا الأرنال ، والذكر والأُنثى والواحد والجميع فيه سواء

، لأنه في الأصل مصدر .

شَمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مِمَّا مِصَّ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَسْرٍ
وكقول الآخر (١) :

شَمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ / فِي قَوْمِهِمْ غَفَّرَ ذَنبَهُمْ غَيْرَ فُخْرٍ (٢) أ/١٥٢

ذ (غَفَّرَ) جمع غفور ، و (مهاوين) جمع مهوان ، وكان أصله مهيناً (٣) ،
فِيئِي عَلَى (مِفْعَال) لِقَصْدِ الْمَبَالِغَةِ ، وَاسْتُصْحِبَ الْعَمَلُ لَهُ فِرْدًا وَمَجْمُوعًا .
وكذلك (فَعُول) إِذَا جُمِعَ عَلَى (فُعْل) كَمَا قَالَ : " غَفَّرَ ذَنبَهُمْ " ،
وَلَوْ كَسَّرَ (فَعَال) لَا اسْتُصْحِبَ أَيْضًا عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَفْنَت بِتَصْحِيحِهِ
عَنْ تَكْسِيرِهِ لِاسْتِثْقَالِ فَكِّ التَّضْعِيفِ .

وَأَلْحَقَ سِيبَوِيه (٤) بِالثَّلَاثَةِ (فَعِيلًا ، وَفَعِلًا) مَقْصُودًا بِهِمَا
الْمَبَالِغَةُ . شَمَّ قَالَ : وَ (فَعِل) أَقْلٌ مِنْ (فَعِيل) بِكَتْمٍ . شَمَّ قَالَ : وَمِنْهُ
قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْبَةَ (٥) :

حَتَّى شَأَهَا كَلَيْلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ (٦)

-
- (١) هُوَ طَرْفَةٌ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٦٤ ، وَسِيبَوِيه : ٥٨/١ ، وَالْبَيْتَانِ
فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٤٨٧/٢ ، وَشَرَحَ عِدَّةَ الْحَافِظِ : ٦٨٢ ،
وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ : ١٠٤١/٢ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٠٧/٣ ب/
، وَالْعَيْنِي : ٥٤٨/٣ ، وَالْمَهَجَ : ٩٧/٢ ، وَالْخَزَائِنَةَ : ١٨٨/٨ .
(٢) فِي (ح) : (فَجْر) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَقَوْلُهُ : " وَكَقَوْلِ الْآخِرِ . . فُخْرٌ " :
لَيْسَ فِي (ظ) .
(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَكَأَنَّهُ أَصْلُهُ مَهِينٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

- (٤) سِيبَوِيه : ٥٦/١ ، ٥٨ .
(٥) الْبَيْتُ فِي شَرَحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ : ١١٢٩/٣ ، وَسِيبَوِيه : ٥٨/١ ،
وَالْمَقْتَضِبُ : ١١٤/٢ ، وَالْمَنْصَفُ : ٧٦/٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٧٢/٦ ،
وَشَرَحَ الْجَمَلُ : ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ ، وَمَابَعْدَهَا وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ :
١٠٣٦/٢ ، وَالْمَغْنِي : ٥٦٨ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ : ٣٢٤/٦ ، وَالْخَزَائِنَةَ
: ١٥٥/٨ . (هَا) مِنْ (شَأَهَا) تَعُودُ إِلَى الصُّوَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَيْتِ
قَبْلِهِ . وَالصُّوَارُ : جَمَاعَةُ الْبَقَرِ . شَأَهَا : شَاقَهَا . وَالضَّمِيرُ فِي (بَاتَتْ)
لِلْبَقَرِ ، وَفِي (بَاتَ) لِلْبَرْقِ .
(٦) فِي (ح) : (بَاتَتْ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتري^(١) : قال النحويون :
هذا غلط من سيبويه وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف ، وفعله لا يتعدى .
والموهن : الساعة من الليل ، فهو منتصب على الظرف . واعتذر لسيبويه
بأن كليلاً بمعنى مِكَلٍّ ، كأنه قال : هذا البرق مِكَلٌّ الوقت بدوامه عليه ،
كما يقال : (أتممت يومك)^(٢) وغير^(٣) ذلك من المجاز .
قلت^(٤) : وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه ، وإنما ذكر سيبويه
هذا البيت شاهداً على أن (فاعلاً) قد يُعدل به إلى (فعيل ، وفعل)
على سبيل المبالغة ، كما يُعدل به إلى (فَعول ، وفَعَال ، ويفَعَال) ،
فذكر هذا البيت لاشتماله على (كليل) للعدل^(٥) به عن (كَالٍ) ، وعلى
(فعيل) للعدل به عن (عامل) ، ولم يتعرض لوقوع الإعمال . وإنما يُحتج له
في ثبوت إعمال (فعيل) بقول بعض العرب : " إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءُ مَنْ
دَعَاهُ " ^(٦) رواه بعض الثقات ، وما يُحتج له به قول الشاعر^(٧) :

(١) تحصيل عين الذهب (بحاشية سيبويه) : ٥٨ / ١ وما بعدها .

والكلام فيه بمعنى ما في الشرح لا ينصه .

(٢) أي : عَمِلْتَ فيه عملاً شاقاً متعباً .

(٣) في (ظ) و (ع) : (ونحو) .

(٤) في (ظ) : (قال الشيخ جمال الدين محمد بن مالك وفقه الله .)

انظر وصف النسخة ، والتمهيد ص : ٦ وما بعدها .

(٥) في (ظ) : (المعدول) .

(٦) التذييل والتكميل : ٢٠٧ / ٣ ب ، والمساعد : ١٩٣ / ٢ ، وفيهما

أيضاً : " وحكى اللحياني في نوادره : الله سَمِيعٌ دعائي ودعائك "

وفي اللسان (سمع) : " هو سَمِيعٌ قولك وقول غيرك " .

(٧) هو مجيد الله بن قيس الرقيات . والبيت في ديوانه : ٣٤ بروايتين :

الأولى : (... فشيبةُ الـ // سهلالِ ... تشبه الشمساً) ،

وعليها يفوت الاستشهار .

والثانية : (... فشيبةُ // هلالاً ... الشمساً) .

وهو برواية الشرح في شرح عدة الحافظ : ٦٨٠ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٠٣٧ / ٢ ، ومنهج السالك : ٣٣٤ / ٢ ، والتذييل والتكميل :

٢٠٧ / ٣ ب ، والمعيني : ٥٤٢ / ٣ .

فَتَاتَانِ أَمَانَتُهُمَا فَشَبَّهَهُمَا هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبَّهُ الْبَدْرَا
فَاعْمَل (شَبَّهَ) أَنْتَى (شَبَّهَ) مَعَ كَوْنِهِ مِنْ (أَشْبَهَ) كَ (نَذِير) مَسْن
(أَنْذَرَ) . وَإِذَا ثَبَتَ إِعْمَالُ (فَعِيل) مِنْ (أَنْفَعَلَ) مَعَ قَلَّةِ نِظَائِرِهِ كَانَ
إِعْمَالُ (فَعِيل) مِنَ الثَّلَاثِيَّ أَوْلَى لِكَثْرَتِهِ .

وَأُنشِدُ سَبِيحِيهِ مَسْتَشْهِدًا عَلَى إِعْمَالِ (فَعِيل) (١) قَوْلَ الشَّاعِرِ (٢) :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِينٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ (٣)

وَرُوِيَ عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ الْأَحِقِّيَّ قَالَ : سَأَلَنِي سَبِيحِيهِ عَنِ شَاهِدِ فِي تَعْدِي

(فَعِيل) فَعَمِلْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ (٤) .

وَيُنَسَبُ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ [أَيْضًا] (٥) إِلَى ابْنِ الْمَقْفَعِ . وَالْاِخْتِلَافُ (٦)

فِي تَسْمِيَةِ هَذَا الْمَدْعِيِّ بِشُعَيْرِ (٧) بِأَنَّهَا رَوَايَةٌ مَوْضُوعَةٌ . وَوَقُوعُ مِثْلِ هَذَا

مُسْتَبْعَدٌ ، فَإِنَّ (٨) سَبِيحِيهِ لَمْ يَكُنْ لِيَحْتَجَّ بِشَاهِدٍ لَا يَثْبُقُ بِانْتِسَابِهِ إِلَى

مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ . وَإِنَّمَا الْقَدْحُ فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْحَاسِدِينَ يُحْمَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ : (فَعُول) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

(٢) الْبَيْتُ بَدْوَنُ نَسْبَةٍ فِي سَبِيحِيهِ : ٥٨/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١١٥/٢ ،

وَالْجَمَلُ : ٩٣ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٠٧/٢ ، وَابْنُ يَمِيشٍ

: ٧١/٦ ، وَوَسَّحَ الْجَمَلُ : ٥٦٢/١ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ

: ٦٦/٥ ، ١٨/٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٠٨/٣ ، وَالْخِزَانَةُ :

١٦٩/٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (أُمُور) ، وَهُوَ وَهْمٌ بِفُتُوحِ الْاِسْتِشْهَادِ ، وَيُخِلُّ الْوِزْنَ ،

وَالْتَصْوِيْبُ مِنَ النَّسْخِ الْاُخْرَى .

(٤) ابْنُ يَمِيشٍ : ٧٢/٦ ، وَوَسَّحَ الْجَمَلُ : ٥٦٢/١ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالْمَزْهَرُ

: ١٨٠/١ .

(٥) تَكْمَلَةٌ مِنَ النَّسْخِ الْاُخْرَى .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَلَا اِخْتِلَافَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (بِشُعَيْرِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) فِي (ظ) : (لَانَ) .

وتَقُولُ [التَّعَنَّتَيْنِ] (١) . وقد جاءَ إِعْمَالُ (فَعِل) فيما لا سبيل

إلى القَدْحِ فيه ، وهو قولُ زَيْدِ الْخَيْلِ (٢) :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهُمْ فَدَيْدُ

فَاعِل (مَزَقًا) ، وهو (فَعِل) ، مُعْدِلٌ به للمبالغة عن (مازق) .

ووافق الجَرْمِيُّ (٣) سيبويه في إِعْمَالِ (فَعِل) ، وقال : إِنَّهُ عَلَى

وزن الفعل ، نَجَازَانٌ يَجْرِي كَجِرَاهِ . ويحق لـ (فَعِل) أَنْ يَكْثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ؛

لأنَّهُ مَقْصُورٌ (فاعِل) (٤) ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) تَكْمَلَةٌ من (ظ) و (ع) . وفي غير (ظ) : (المتقولين) .

(٢) البيت في معجم ما استعجم : ١١٢٦/٤ ، وتحصيل عين الذهب

: ٥٨/١ ، وابن يعيش : ٧٣/٦ ، والمقرب : ١٢٨/١ ، وشرح

عدة الحافظ : ٦٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٤٠/٢ ،

والمعني : ٥٤٥/٣ ، والهمع : ٩٧/٢ ، والخزانة : ١٦٩/٨ .

الكرملان : ما * لبعض طيِّبٍ ، وهم رهط حاتم .

(٣) الأُصُولُ : ١٢٥/١ ، والعبارة فيه : " . . . وأباح النحويون إلاَّ

أبا عمر الجرمي " ، وهو تصحيف ، والصواب : " وأباه النحويون " .

والتذليل والتكميل : ٢٠٨/٣ ب ، والمساعد : ١٩٣/٢ . وهم

صاحب الهمع (٩٧/٢) فجعله يجيزه في (فَعِل) وينكره

في (فَعِل) ؛ لأنَّ (فَعِل) أَقْلُّ اسْتِعْمَالًا .

(٤) في الأُصْلِ و (ح) و (ع) : (. . . على فاعل) بإقحام لفظ (على)

(٥) الأبيات زعمت العرب أنها من شعر الضَّبِّ . وهي في الحيوان : ٦/

١٢٥ ، والمحتسب : ٢٩٩/١ ، ٥/٢ ، والخصائص : ٣٦٥/٢ ،

والمخصص : ٢٥٨/١٣ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٨/٣ ب ،

والتكملة للصَّاعِنِيِّ : ٢٨٣/٢ (عرد) ، واللسان : (عرد) .

قال الصَّاعِنِيُّ : " قوله : (بردا) تصحيف من القداما " ،

فتبعهم فيه الخلف . والرواية (زردا) وهو السريع الزردان أي

الابتهلاج . ذكره أبو محمد الأعرابي .

العرار والصلبان : نبتان في البادية .

أَصَحَّ قَلْبِي صَرِدَا

لَا يَشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إِلَّا عَرَارًا^(١) عَرِدَا

وَ صِلَانًا بَسَرِدَا^(٢)

أراد : عَرِدَا وبارِدَا . وكثُر ذلك في المضامف كقولهم : بَرٌّ وَسَرٌّ ،
بمعنى : بارٌّ وسارٌّ .^(٣)

والمشهورُ بناءُ هذه الأُمثلة من الثلاثيِّ ، وقد يُبنى من (أَفْعَلْ)

(فَعَالٌ) ك (أَدْرَكَ ، نَهَو دَرَاكَ ، وَأَسَارَ ، نَهَو سَارًا)^(٤) ، و (فَعِيلٌ)

ك (أَنْذَرَ ، نَهَو نَذِيرًا ، وَأَلَمَ ، نَهَو أَلَمًا ، وَأَسَمَعَ ، نَهَو سَمِعًا) ، ومنه

قولُ الشاعر^(٥) :

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ^(٦) بُوَّ رَقَّتِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

أبي : الدَّاعِي السَّمِيعُ .

(١) كذا في الأصل و (ح) و (ظ) ، والرواية الشهيرة : (عَرَادًا) ،

وهو نبت أيضاً .

(٢) في (ظ) : (أَوْ) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (وَشَرٌّ . . . وشارٌّ) ، وهما تصحيفان ،

وانظر اللسان (سور) .

(٤) في الأصل : (سَارٍ) ، وهو تحريف . وفي (ح) رسمت : (سَارًا) ،

وفي (ظ) : (سَارٍ) ، وفي (ع) : (سَأَرًا) .

(٥) هو عمرو بن معدى كَرِبَةَ . والبيت في ديوانه : ١٢٨ ، والأصعقيات :

١٧٢ ، والشعر والشعراء : ٣٧٢/١ ، وأمالي ابن الشَّجَرِيِّ : ٦٤/١ ،

١٠٦/٢ ، وابن يعين : ٧٣/٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٣٤/٢ ،

والبحر المحيط : ٥٩/١ ، ٣٦٤ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٩/٣ ، أ ،

والخزانة : ١٧٨/٨ .

(٦) في الأصل : (الداع) ، وكانه رسمها رسماً عروضيّاً ، لأنَّ الياء تسقط

من النطق .

وتدُيبنى أيضاً من (أُنصَلَ) (وَنصَلَ) ك (مِصطَاً وَمَهْدَاً
وَسَوَانٍ وَيَهْوَانٍ) . وتُدْر بنا * (فَعُول) ذي البالغة من (أُنصَلَ)
في قول الشاعر يصف ناقه (١) :

جَهولٌ وَكَانَ الْجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً [غَشَشْمَةً] لِلْقَائِدِ بَيْنَ زَهْوَقُ

أي : كثيرة الازهاق لمن يقودها .

(ص) * يُضَاف اسمُ الفاعلِ المجرَّدُ الصَّالِحُ للعملِ إلى المفعولِ
به جوازاً إنَّ كان ظاهراً [مَتَّصِلاً] (٢) (٤) ، ووجوباً إنَّ
كان ضميراً مَتَّصِلاً ، خِلافاً لِلا خَفَشِ وَهِيْشَامِ في كونه منصوباً
المحلِّ (٥) .

وَشَدَّ فَصَلَ المضافِ إلى ظاهرِ مفعولٍ أو ظرفٍ . ولا يُضَافُ
المقرونُّ بالآلفِ واللامِ إلَّا إذا كان مثنىً ، أو مجموعاً
على حدِّه ، أو كان المفعولُ به معرَّفاً بهما ، أو مضافاً
إلى معرَّفٍ بهما ، أو إلى ضميره ، ولا يخفى كونه المفعولِ
به (٦) معرَّفاً بغير ذلك ، خِلافاً لِلْفَرَا* ، ولا كونه ضميراً ،
خِلافاً لِلرُّمَانِيِّ (٧) وَالعَبْرِيِّ في أحد قوليه .

وَجُرَّ المَعطوفُ على مجرورِ ذي الآلفِ واللامِ إنَّ كان
مثله أو مضافاً إلى مثله أو إلى ضميره ، لا إنَّ كان غيرَ
ذلك ، وفاقاً لِأبي العباس .

(١) هو حميد بن ثور . والبيت في ديوانه : ٣٦ ، ومنهج السالك : ٣٢٢/٢ ،

والتذليل والتكميل : ٣/٢٠٩/١ ، والمساعد : ٢/١٩٤ ، واللسان :
(فشم) . زهوق : من أزهقت الناقة السرج ، إذا قدته وألقته
على عنقها ، ويكون بالراء أيضاً .

(٢) تكملة من النسخ الأخرى . وفي (ح) و (ع) : (عشمشة) ، وهو

تصحيف ، والتصويب من (ظ) . الفشمشة : العزيزة النفس .

(٣) تكملة من (ظ) ، وانظر ما سيأتي في الشرح ص : ٣٠٧

(٤) الواو : ساقطة من (ح) .

(٥) * وهشام في كونه منصوب المحل : ليس في (ظ) .

(٦) * به : ليس في (ظ) .

(٧) في (ظ) : (خلافاً له وللمازني) بإقحام (له) ، وتحريف (الرمانى)
إلى (المازني) وما ورد فيها من الشرح موافق لتصويبنا .

(ش) اسمُ الفاعلِ المجرّدُ هو العاري من الألف واللام ، وذكُرهُ مخرِجٌ للمقرون بهما ، وذكُرهُ الصّالحُ للعمل مخرِجٌ للمجرّد (١) الذي أُريد به المُضَيّ ، ومُدخِلٌ للمحوّل (٢) إلى أحد أهنية المبالغة ، فإنَّ اسمَ الفاعلِ واقعٌ عليه بمسند التحويل .

والحاصلُ أنّ اسمَ الفاعلِ المُشارِ إليه إذا ذكِرَ بعده مفعولٌ به ظاهرٌ متّصلٌ جاز نَصْبُهُ بمقتضى المفعوليّة ، وجرّه بمقتضى الإضافة . وإن كان المفعولُ به / ضميراً متّصلاً وجب كونه مجروراً بالإضافة .

فمثالُ ذي الوجّهين لكون المفعول ظاهراً متّصلاً قوله تعالى :
 * وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ * (٣) وقوله تعالى : * رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ
 لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ * (٤) . ومثالُ ذي الوجّه الواحد لكون المفعول ضميراً
 متّصلاً قولك : (هذا مُكْرِمُكَ ، وهذا مُكْرِمُكَ ، وهو مُكْرِمُكَ) فالكاف
 في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جرٍّ على مذهب سيبويه (٥) وأكثر
 المحقّقين ، وهو الصّحيح ، لأنّ الظاهر هو الأصل ، والمضمراتُ ناشئةٌ (٦) عنه ،
 فلا يُنسب إلى شيءٍ منها إعرابٌ لا يُنسب إليه إلا إذا كان المضمر بلفظ
 غير صالحٍ لإعراب (٧) الظاهر الذي وقع موقعه كالكاف والهاء من (لولاك
 ، ولولا) فإنّ الجرَّ منسوبٌ إليهما (٨) عند سيبويه (٩) مع أنّه إعرابٌ

(١) في الأصل و (ح) : (المجرّد) ، وأثبت ماني (ظ) و (ع) لموافقتة
 ما قبله .

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (المحوّل) ، وأثبت ماني (ظ) لموافقتة
 ما قبله .

(٣) البقرة : ٧٢ . (٤) آل عمران : ٩٠ .

(٥) سيبويه : ١/٩٦ . وانظر ما سيأتي ص ٣٤٣ .

(٦) في (ح) : (بائنة) ، وهو تصحيف .

(٧) في الأصل : (بالإعراب) ، وهو تحريف ، وفي (ح) : (للإعراب) ،

وهو تحريف أيضاً ، والتصويب من (ظ) و (ع) .

(٨) الذي وقع موقعه : ليس في (ظ) .

(٩) في الأصل و (ح) : (إليهما منسوب) .

(١٠) سيبويه : ١/٣٨٨ .

غير صالح للظاهر الذي وقع موقعه ، وحمله على ذلك أن لفظ الكاف والهاء
غير صالح للرفع بل للنصب أو الجر ، لكنَّ النَّصْبَ ممتنع لا ممتنع لا زيمه ،
وهو أن يُقال : لولاني [دون لولاي] ^(٢) وإنما يُقال : لولاي
دون لولاني ، فتعمين الحكم بالجر .

(٤) الأَخْفَشُ وَهَيْشَامُ الكُوفِيُّ ^(٥) أن كَافَ (مكرمك) وشبيهه
في موضع نصب ، لأنَّ موجب النَّصْبِ المنعوليَّةُ ، وهي محققةٌ ، وموجب الجرِّ
الإضافةُ ، وهي غيرُ محققةٍ إذ لا دليلَ عليها إلاَّ حَذْفُ التَّنوينِ ونونِ التثنيةِ
والجمعِ ، ولحذفهما ^(٦) سببٌ غيرُ الإضافة ، وهو صَوْنُ الضميرِ المتصلِ من
وقوعه منفصلاً .

وهذه شبهةٌ تُحسبُ قوِّيةً ، وهي ضعيفةٌ ، لأنَّ النَّصْبَ الذي
تقتضيه المنعوليَّةُ لا يلزم كونه لفظياً ، بل يُكتفى فيه بالتقدير ، ولذلك
جاز أن تُزاد بعضُ حروفِ الجرِّ مع بعضِ المفعولات ، نحو : رَدِّفَ لَكُمْ ^(٧)
و " خَشِنْتُ بَصْدْرَهُ " ^(٨) ، ولولا ذلك لا ممتنع إضافةُ اسمِ الناعِلِ إلى
المنعولِ به الظاهر .

وأيضاً فإنَّ عملَ الأَسْمَاءِ النَّصْبِ أَقْلُ من عملِها الجرِّ ، فينبغي عند
احتمال النَّصْبِ والجرِّ في مفعولِ اسمٍ أن يُحكَمَ بالجرِّ حَمَلاً على الأكثر .
وأما جعلُ [سببٍ] ^(٩) حَذْفِ التَّنوينِ والتَّنوينِ صَوْنٌ ^(١٠) الضميرِ

-
- (١) في/ (ظ) : (و) .
 - (٢) في (ظ) : (ان لا يقال) ، باقعام (لا) .
 - (٣) تكلمة من النسخ الأخرى .
 - (٤) في (ح) : (وزعم) ، وهو تحريف .
 - (٥) الرضي على الكافية : ٢٨٣/١ ، وابن يعين : ١٢٤/٢ .
 - (٦) في (ح) و (ع) : (ولحذفها) .
 - (٧) النمل : ٧٢ .
 - (٨) سيبويه : ٣٧/١ والمقتضب : ١٥٣/٤ ، والأصول : ١٤/٢ ، ٦٣٠ .
 - (٩) والخصاص : ٢٧٨/٢ .
 - (١٠) تكلمة من (ظ) و (ع) .
 - (١٠) في الأصل و (ح) : (والنون لصون) ، وفي (ع) : (والنون صون)
، وأثبت ما في (ظ) ، لأنه الأقرب .

التَّصَلُّ من وقوعه منفصلاً فمستغنى عنه لوجهين :
أحدهما : أنَّ حذفه للإضافة مَحْصَلٌ لذلك فلا حاجة (١) إلى
سبب آخر .

الثاني : أنَّ مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونونسي
التثنية والجمع ؛ لأنَّ نسبتها من الاسم كسبة نون التوكيد من الفعل ،
واتصال الضمير لا يزول بنون التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتنوين ونونسي
التثنية والجمع و (٢) لو قصد النصب . وقد نبهوا على جواز ذلك باستعماله
في الشعر كقول (٣) الشاعر (٤)

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَمِيرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مَّحَدَثِ الْأَمْرِ عَظْمًا
ومثله قول الآخر (٥) :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ (٦)

(١) في الأصل : (حجة) ، وهو تحريف .

(٢) الوأول ليست في (ظ) .

(٣) في الأصل و (ح) : (بقول) ، وهو تحريف .

(٤) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٩٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٨٦ / ٢

، والكامل : ٣٦٤ / ١ ، ومجالس شعلب : ١٢٣ / ١ ، وضرائر الشعر :

٢٧ ، وابن يعميش : ١٢٥ / ٢ ، والهمع : ١٥٧ / ٢ ، والخزانة :

٢٦٩ / ٤ .

(٥) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٩٦ / ١ ، والكامل : ٣٦٤ / ١ ، وضرائر

الشعر : ٢٨ ، والمقرب : ١٢٥ / ١ ، وابن يعميش : ١٢٥ / ٢ ، -

والخزانة : ٢٧١ / ٤ .

(٦) في الأصل و (ح) : (المعتفين) ، وهو تصحيف .

و يتعمّن غالباً نصبُ معمول اسم الفاعل إذا انفصل ظاهراً كان كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (١) أو مضمراً كالها١ التي بعد الكاف في قول الشاعر (٢):

لا تَرَجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَىٰ واقِيكَهُ اللَّهُ لا يَنْفُكُ مَأْمُونِنا
ومن هذين المثالين وأشباههما احترزتُ بِذِكْرِي "مَصِلًا" بعد قولسي :
["إِنْ كان ظاهراً" وبعد قولي :] (٣) "إِنْ كان ضميراً" .

ثم قلتُ : "وشدّدَ فصلُ المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف" فنبيّهتُ
بذلك على قراءة بعض القراء: « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلِهِ » (٤)
وعلى قول الشاعر (٥):

وَكُرَّارٍ خَلْفَ الْمُجَحَّرِينَ جِوَادِهِ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِها (٦)
وعلى قول الراجز (٧):

رُبَّ ابْنٍ عَمِّ لِسَلَمَى مُشَعِلٌ
طَبَّاحٍ سَاعَاتِ الْكِرَى زَادِ الْكَيْسِلِ

- (١) البقرة : ٢٠ .
(٢) البيت بدون نسبة في المساعد : ٢٠١ / ٢ ، والعينسي : (١ / ٢٠٨ ،
وشرح التصريح : ١٠٢ / ١ .
(٣) تكلمة من النسخ الأخرى .
(٤) إبراهيم : ٤٧ . والقراءة ذكرها أبو حيان ولم يعزها أيضاً .
البحر المحيط : ٤٣٩ / ٥ .
(٥) هو الأخطل . والبيت في ديوانه : ٦٢٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء :
٨١ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ٢١٢ / ٢ ب ، والخزانة : ٢١٠ / ٨ .
وهو في سيبويه : ٩٠ / ١ برواية : (وكرار خلف المجحربين جواد) ،
وعليها يفوت الاستشهاد .
(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (خليلها) ، وهو تصحيف .
(٧) نُسباً إلى جبار بن جَزْءٍ وَالشَّمَاخ . والأول في ديوان الشماخ مع
نسبته إلى جبار . وهما برواية " زان " في سيبويه : ٩٠ / ١ ،
ومجالس شعلب : ١٢٦ / ١ ، وأمالى ابن الشَّجَرِي : ٢٥٠ / ٢ ، = = =

ثُمَّ نَبَّهَتْ عَلَى أَنَّ الْمُقْرُونَ بِالْأُفِّ وَاللَّامِ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ - إِذَا كَانَ
مَثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ - إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَثْنًى وَلَا
مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ لَمْ يُضَفْ إِلَّا إِلَى مَعْرَفٍ بِالْأُفِّ وَاللَّامِ ، أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى
الْمَعْرَفِ (١) بِهِمَا ، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ الْمَعْرَفِ بِهِمَا . فَلَا أُؤَلِّقُ (٢) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
إِنْ يَغْنَبُنِي عَنِّي الْمُسْتَوَطِنَا عَدَنٍ فَاتْنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنَسِي
وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ : (٤)

لَيْسَ إِلَّا خِلَاْفًا بِالْمُضْغِيِّ سَامِعِهِمْ إِلَى الْوَشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
وَالثَّالِثُ (٥) كَقَوْلِ الْآخِرِ (٦) :

أَبَانَا بِهَا قَتْلَى وَمَانِي رِمَائِهَا وَفَاءٌ وَهَنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ (٧)

- ====
وعليهما يفتوت الاستشهاد
والخزانة : ٢٣٣/٤ . وبرواية الشرح في أمالي ابن السجري : ٢٥٠/٢
، والتذيل والتكميل : ٢٠٢/٣ ب ، والمساعد : ٢٠٢/٢ .
المشمعل : الجاد في الأمر ، الخفيف في عمله . الكسل : الكسلان .
(١) في (ظ) : (معرّف) .
(٢) أي : المثنى المقرون بالألف واللام . (والثاني) : أي المجموع على
حدّ التثنية المقرون بالألف واللام .
(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٣٧/٢ ، وأوضح المسالك :
١٧٥/٢ ، والمساعد : ٢٠٢/٢ ، والمعيني : ٣٩٣/٣ ، والهمع :
٠٤٨/٢
(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٣٧/٢ ، والتذيل والتكميل :
٢٠٢/٣ ب ، والمعيني : ٣٩٤/٣ ، والهمع : ٠٤٨/٢ .
(٥) أي : غير المثنى والمجموع على حدّ المضاف إلى معرّف بالألف
واللام . وبهذا يصبح المراد بالرابع والخامس واضحاً .
(٦) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٣١٠/٢ ، ومنهج السالك :
٣٣٨/٢ ، والتذيل والتكميل : ٢١٣/٣ أ ، والمعيني : ٣٨٩/٣ .
أَبَانَا : جعلناهم هواً ، أي : عوضاً .
(٧) في الأصل و (ح) : (قتلني) ، وهو تصحيف .
في الأصل و (ح) : (الساقيات) ، وهو تصحيف .
وفي (ظ) و (ع) ضبّطت (الحوائم) ، وهو وهم يفتوت موضع الاستشهاد .

والرابع كقول الآخر (١) :

لَقَدْ ظَفَرَ الزَّوَارُ أَفْنِيَةَ الْعِدَى بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ

والخامس كقول الشاعر (٢) :

الْوَدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَسُوا لَا

وأجرى الفراء (٣) العلم وغيره من المعارف جري ذي الألف واللام في

الإضافة إليه ، فيقال على مذهبه : (هذا الضارب زيد ، والضارب عبده ،

والمكرم ذيك ، والمعين اللذين نصراك) .

ولا تستند له في هذا من نشر ولا نظم . وله من النظر حظ ،

وذلك بأن تُقدَّر الإضافة قبل الألف واللام ، وهي إضافة كلا إضافة ؛

إذ هي لمجرد التخفيف ، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف ،

فإن مانع اجتماعهما مع / الإضافة إنما هو توقي اجتماع معرفتين ، وهو ١٥٢/أ

مأمون فيما نحن بصدده ، فلم يضر جوارؤه ، ولم (٤) يلزم من ذلك جنواؤه

(الحسن وجهه) ، لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء

واحد في المعنى فحقه أن يُمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته إلا أن

المستعمل مقبول وإن خالف القياس . وما خالف القياس ولم يستعمل تعين

اجتنابه ك (الحسن وجهه) .

وزعم الزمخشري (٥) أن كاف (المكركب) وشبهه في موضع جر مع

منه جر الظاهر الواقع موقعه . وقد تقدم في قولي (٦) أن الظاهر أصل ،

(١) الهيته بدون نسبة في منهج السالك : ٢٢٨/٢ ، والتذليل والتكميل :

١٧٢/٢ ، وأوضح المسالك : ٢١٢/٢

(٢) في (ظ) و (ع) : (كقول الآخر) .

الهيته بدون نسبة في منهج السالك : ٢٢٨/٢ ، والتذليل والتكميل

: ٢١٢/٢ ، والمساعد : ٢٠٢/٢ ، والمعيني : ٢٩٢/٢ ، والهمع :

٤٨/٢

(٣) الاصول : ١٤/٢ ، وابن يعيش : ١٢٢/٢ وما بعدها ، والرضي على

الكافية : ٢٨١/١ وما بعدها .

(٤) في النسخ الأخرى : (ولا) .

(٥) الفصل : ٨٤ ، وابن يعيش : ١٢٢/٢ وما بعدها .

(٦) انظر ما سلف ص ٣٠٤ .

والمضمر نائب عنه ، ولا يُنسب إلى النائب ما لا يُنسب إلى المنوب عنه (١) .
فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف ، وقد سبقه إلى ذلك الرمانى والمبرد ،
إلا أن المبرد رجع عن ذلك ، كذا قال ابن السراج (٢) .

والحاصل أن الضمير المتصل باسم فاعل مقرون بالالف واللام
غير مشى ولا مجموع على هذه منصوب على مذهب سيبويه والأخفش (٣) ،
مجرور على مذهب الفراء وعلى مذهب الرمانى والزمخشري (٤) إلا أن في
مذهبيهما مخالفة (٥) النائب للمنوب عنه ، ومذهب الفراء سالم من ذلك .
وهما (٦) يلتزمان الحكم بالجر ، والفراء يُجيز النصب والجر ، كما أجازهما
في (زيد) ونحوه من (هو الضارب زيداً) .

وأما الضمير في نحو : (جاء الزيدك والمكرمك) فجاز في
الوجهان بإجماع ، لا تُهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه .

ويجوز جر المعطوف في نحو : (جاء الضارب الغلام والجارية ،
والطالب العلم وأدب الأبرار) ؛ لأنه صالح للوقوع في موضع المعطوف
عليه ، وكذلك نحو : (جاء المشتري الناقة وفصيلها) جائز أيضاً ؛
لأنه بمنزلة : (جاء المشتري الناقة وفصيل الناقة) ؛ لأن الضمير عائد
عليها ، ومثله قول الشاعر (٧) :

الواهب العائذ الهجان ومهدها عوداً تزجى خلفها أطنالها

- (١) " ولا ينسب . . المنوب عنه " : ساقط من (ظ) .
(٢) الأصول : ١٤/٢ وما بعدها ، وابن يعيش : ١٢٤/٢ ، والرضي
على الكافية : ٢٨٤/١ . وانظر ما سيأتي ص : ٣٣٣
(٣) ابن يعيش : ١٢٤/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٨٣/١ وما بعدها .
(٤) نفس مصادر الحاشية قبل السالفة .
(٥) في الأصل و (ح) : (مخالف) ، وهو تحريف .
(٦) في الأصل و (ح) : (وما) ، وهو تحريف .
(٧) هو الأعمش . والبيت في ديوانه : ٢٩ ، وضبط فيه : (العائذ . .
ومهدها) وعليه يفوت الاستشهاد .

فجاز هذا ، لأنه بمنزلة (الواهبُ المائةِ وعيدِ المائةِ) .
فالمسائلُ الثلاثةُ جائزةٌ بلا خلافٍ (١) .

فإن كان المعطوف كـ (زيد) مما لم يُقرن بالألف واللام ، ولم
يُضف إلى مقرون بهما ، ولا إلى ضمير المقرون بهما (٢) ، فإن سبويه
يُجيز جرّه أيضاً ، ومنع ذلك أبو العباس ، وهو المختار عند أبي بكر بن السراج (٣) ،
وهو عندي أصحُّ القولين ؛ لأنَّ العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف
عليه ، واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على (٤) مذهب سبويه وغيره من
البحريين لا يجرُّ (زيداً) ونحوه ، فلا يصحُّ أن يُعطف على المجرور به ،
ولا حجة في نحو : " رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ " (٥) ، ولا :
وَأَيُّ فِتْنَى هَيَّجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا (٦)
لا تُهما في تقدير : رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ له ، وَأَيُّ فِتْنَى هَيَّجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا ،
ومثلُ هذا التقدير لا يتأتَّى فيما نحن بسبيله فلا يصحُّ جوازُه .

- ====
وهو برواية الشرح في سبويه : ٩٤/١ ، والمقتضب : ١٦٣/٤ ،
والأصول : ١٣٤/١ ، ٣٠٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٨/٣ ،
والبحر المحيط : ٤٦٤/٨ ، والتذليل والتكميل : ٢١٥/٣ ،
والهبع : ٤٨/٢ ، ١٣٩ ، والخزانة : ٢٥٦/٤ .
(١) انظر التذليل والتكميل : ٢١٥/٣ ، والمساعد : ٢٠٤/٢ وما بعدها .
(٢) " ولا إلى ضمير المقرون بهما " : ساقط من (ح) .
(٣) سبويه : ٩٣/١ وما بعدها إلا أن مثاله في " ومن قال : هذا
الضاربُ الرجلِ ، قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبد الله " يُمكنُ حملُه
على أنه ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام . ولعل هذه المسألة
محمولة على ما جاء في عطف البيان من نحو قول الشاعر :
أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ (انظر ص : ٦٩٣)
وانظر الأصول : ١٣٥/١ وما بعدها ، وابن يعيش : ٧٣/٣ ، والرضي
على الكافية : ٢٨٤/١ ، وتحصيل عين الذهب : ٩٤/١ ، والمساعد
٢٠٦/٢
(٤) " على " : ساقط من (ظ) .
(٥) الأصول : ٣٩/٢ ، وفيه : (") وأخيه منطلقين " .
(٦) تقدم ص : ٤٣٣ .

(ص) * [فصل] ^(١) يعمل اسم المفعولِ عَمَلٍ فعله مشروطاً
فيه ما شُرِّطَ في اسم الفاعل . ويناوؤه من الثلاثيِّ على
زِنَةِ (مفعول) ، ومن غيره على زِنَةِ اسمِ فاعله مفتوحاً
ما قبلَ آخِرِهِ ، ما لاسمٍ يُستغَنَّ فيه بـ (مفعول) عن
(مُفَعَّل) .

وقد ينوب عن (مفعول) (فَعَّلٌ) أو (نَعَلٌ) أو (نُعِلَةٌ)
أو (فَعِيلٌ) . وهو مع كثرته مقصورٌ على السَّماعِ ، وجعله
بعضهم مقيساً فيما ليس (له) (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعل) .
وقد يُصاغ بقصد المفعوليَّة من (أُنْعِلَ) . ^(٢) ^(٣)

(ش) الباء من قولِي * عَمَلٌ فعلِهِ * عائدةٌ على المفعول ، فكأنه قيل : يعمل
اسمُ المفعولِ عَمَلٌ فِعْلُ المفعولِ ، أي : عَمَلُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ
فاعله ، يُقَالُ : (هذا مذهوبٌ به ، ومضروبٌ عبده ^(٤)) ، ومُعْطَى ابْنِهِ
درهماً ، ومُعَلِّمٌ أخوه زيداً صديقك) ، كما يُقَالُ : (نُهِبَ به ، وضربَ عبده ،
وأُعْطِيَ ابْنُهُ درهماً ، وأُعْلِمَ أخوه زيداً صديقك) .

ويشترط في إعماله ما شُرِّطَ في إعمال اسم الفاعل من اعتماد على
صاحب مذكور أو منوي ، أو على نفي صريح أو مؤوَّل ، أو على استفهام موجود

- (١) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٢) تكلمة يقتضيهما السياق . انظر ما يأتي في الشرح ص ٣١٤ .
(٣) في (ظ) بدل قوله : * وقد ينوب عن (مفعول) . . من (أنعل) :
* وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلَّة (فَعَّلٌ ، وَفَعَّلٌ ،
وَفُعْلَةٌ) ، وقد ينوب عن (مُفَعَّل) بكثرة (فَعِيلٌ) ، وليس مقيساً ،
خلافاً لبعضهم .

وفي (ع) : * وينوب في الدلالة لا العمل عن (مفعول) بقلَّة
(فَعَّلٌ ، وَفَعَّلٌ ، وَفُعْلَةٌ) وبكثرة (فَعِيلٌ) ، وليس مقيساً خلافاً
لبعضهم ، وقد ينوب عن (مُفَعَّل) .
وقوله : * وقد ينوب عن (مُفَعَّل) مساوي قوله : * وقد يُصاغ بقصد
المفعوليَّة من (أُنْعِلَ) .

(٤) في الاصل و (ح) : (عنده) ، وهو تصحيف .

(١) أو مقدر ، أو غير ذلك .

ومن إعماله معتيداً على [مقدر] (٢) قول الشاعر (٣) :

فَهِنَّ مِنْ بَيْنِ مَتْرُوكٍ بِهِ رَمَقٌ صَرَعِي وَأَخْرَلَمِ يَتْرُكُ بِهِ رَمَقٌ

ومثله (٤) :

وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ ابْنَةَ وَاثِلٍ (٥) كَمَضْرُوبَةِ رِجْلَاهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ

وبناؤه من الثلاثي على زنة (مفعول) نحو : عَلِمَ فهو معلوم ، ومن

الرُّبَاعِيِّ والخُمَاسِيِّ والسُّدَاسِيِّ على زنة اسم فاعله مفتوحاً ما قبل آخره ،

نحو : (مُدَحْرَجٌ ، وَمُجْتَذَبٌ (٦) ، وَمُسْتَفْهَمٌ) . ما لم يُسْتَفْهَمَ فيه .

(مفعول) عن (مُفْعَلٌ) ك (مَزْكُومٌ ، وَمَحْمُومٌ ، وَمَحْزُونٌ) ، ومنه (محبوب)

في الأكثر ، وقد نُهَيْتُ (٧) على ذلك فيما مضى (٨) .

ومثال (فِعْلٌ) النَّائِبِ عَنِ (مَفْعُولٍ) : (ذَبْحٌ ، وَطَرْحٌ ،

وَطِحْنٌ) بمعنى : مذبح ، ومطروح ، ومطحون .

ومثال (فِعْلٌ) : (لَفْظٌ ، وَوَلَقَطٌ ، وَنَقْضٌ (٩) ، وَقَبْضٌ) بمعنى : ملفوظ

[وملتقط] ، ومنقوض (١٠) ، ومقبوض (١١) .

(١) في (ظ) و (ع) : (وَ) .

(٢) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٤١/٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/٢١٢/١ .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٤١/٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/٢١٢/١ ، والجمع : ٢/٩٢ .

(٥) تغلب ابنة وائل مكانها بياض في (ظ) . انظر وصف النسخة .

(٦) في الأصل و (ح) و (ع) : (مهتذب) ، وهو تصحيف .

(٧) في (ظ) بدل (نهبت) لفظه غير واضحة ، كأنها (سبقت) .

(٨) انظر ما سلف ص ٤٨٤ .

(٩) في الأصل نُقِطَتْ بالفاء والقاف ، وكتاهما صوابٌ . وفي (ع) بالفاء .

(١٠) زيادة من (ظ) .

(١١) في (ظ) و (ع) : (منقوض) . وفي (ظ) : (نقض . . . منقوض) ،

فلا بد من اعتبار إحداهما مصحفة .

ومثال (فَعَلَّ) : (أَكَلَتْ ، وَلَقَمَتْ ، وَمَضَغَتْ ، وَغَرَفَتْ ، وَخَرَفَتْ) (١) .

ومثال (فَعِيلٌ) : (خَبِيْءٌ ، وَجَرِيْحٌ ، وَكَلِيْمٌ ، وَصَرِيْحٌ ، وَأَخِيْذٌ ،

وَقَتِيْلٌ ، وَأَسِيْرٌ ، وَدَهِيْنٌ ، وَخَضِيْبٌ ، وَلَدِيْعٌ ، وَغَسِيْلٌ ، وَدَفِيْسٌ) .

ب/١٥٣ / و (فَعِيْلٌ) هذا مع كثرته مقصور على السماع ، وجعله بعضهم (٢) مقيساً

فيما ليس له (فَعِيْلٌ) بمعنى (فاعلٌ) ك (قَتِيْلٌ) ، لا فيما له (فَعِيْلٌ)

بمعنى (فاعلٌ) [ك (علمٌ)] (٣) .

وقد يُصاغ (فَعِيْلٌ) بقصد المفعولية من (أَفْعَلٌ) ، فمن ذلك

قولهم : أَعْقَدْتُ الْعَسَلَ ، فهو عَقِيْدٌ ، وَأَعَلَّ اللَّهُ فُلَانًا ، فهو عَلِيْلٌ .

(١) في الأصل و (ح) : (حَرْفَةٌ) ، وفي (ع) : (خَوْفَةٌ) ، وهما

تصحيفاً وتحريفاً .

(٢) التذييل والتكميل : ٣ / ٢١٨ ، والمساعد : ٢ / ٢٠٩ .

(٣) تكملة من النسخ الأخرى . وفي (ح) : " لا فيما له (فَعِيْلٌ)

بمعنى (فاعلٌ) ك (قَتِيْلٌ) ، لا فيما له . . . ك (علمٌ) ."

وهو وهم .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(ص) "وهي المُلاقية فعلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً، أو تقديرًا، قابلةً للملابسة والتجريد والتعريف والتكبير بلا شرطٍ".

(ش) احْتُرِزَ بِالْمُلاقية فعلاً من نحو: (قرشيّ ، وبتات)^(١) ، ويكون الفعل الذي تلاقيه لازماً من نحو: (عارف ، وجاهل) ، وبالثابت معناها من نحو: (قائم ، وقاعد) ونُتَبَّه بتقدير^(٢) الثبوت على (مُتَقَلَّب) ونحوه ، واحْتُرِزَ بقبول المُلابسة والتجريد من (أب ، وأخ) ونحوهما ، ويقبول التعريف والتكبير بلا شرطٍ من (أفعل) التفضيل .

(ص) "وموازنتها للمضارع قليلة"^(٣) إن كانت من ثلاثي ، ولازمة إن كانت من غيره .

ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم أطراف إضافتها

إلى الفاعل معنًى .

(ش) إذا كانت الصفة المشبهة مصوغةً من فعل ثلاثي فالغالب كونها غير موازنة للفعل المضارع ك (ضَخَمَ الجُثَّة ، وَلَيَّنَ العَرِيكة ، وَعَظَّمِ العِقدار ، وَحَسَّنَ السِّمرة ، وَحَشِنَ البَشرة ، وَبَقَطَانَ القلب ، وَأَلْسِ الشَّفة) . وقد توازن المضارع^(٤) ك (ضامر البطن ، وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وظاهر الفاقة ، وظاهر العرضي) .

(١) في الأصل : (بنات) ، وهو تصحيف .
البتات : الذي يعمل الطيلسان من خز ونحوه ، وهو الساج ،
أو الذي يبيعه .

(٢) في الأصل : (وبنية تقدير) ، وهو تحريف .

(٣) في (ط) : (المضارع) ، وفيها : (غالبية) وهو سهو .

(٤) انظر المعنى : ٥٩٨ .

وإذا كانت مصوغةً من غير ثلاثيٍّ فلا بُدَّ من موازنتها المضارع كـ (مُنْطَلِقُ) اللِّسَانُ ، وَمُطَمِّئِنِ الْقَلْبِ ، وَمُسْتَعْلِمِ النَّفْسِ ، وَمُغْدَوِدِنِ الشَّعْرِ ، وَمُتَنَاسِبِ الشَّمَائِلِ .

ويميِّزها من اسم فاعل الفعل اللازم إمكانُ إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى ، كما رأيتَ من إمكان ذلك في (مُنْطَلِقُ) وما بعده ، فيخرج بهذا اسمُ الفاعلِ الذي لا يتعدى ، ولا يصلح أن يضافَ إلى ما هو فاعل في المعنى كـ (ماشٍ ، وجالسٍ ، ومُنْطَلِقٍ إلى كذا ، ومُسْتَكِينٍ ، ومُهَسِّمٍ ، ومُتَجَاهِلٍ) .

(ص) وهي إمَّا صالحةٌ للمذكَّر والمؤنث معنًى ولفظاً ،

أو معنًى لا لفظاً ، أو لفظاً (١) لا معنًى ، أو خاصةً

بأحدهما معنًى ولفظاً .

فالأولى تجري (٢) على مثلها وضدّها ، والبواقى

تجري على مثلها لا ضدّها ، بخلافاً للكسائيِّ والأخفش .

(ش) الصَّالِحَةُ للمذكَّر والمؤنث معنًى ولفظاً كـ (حَسَنٌ) ، فإنَّ لكلِّ واحدٍ

من المذكَّر والمؤنث نصيباً من لفظها ومعناها ، فمذكَّرها يجري على

مثله ، نحو : (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ بِشْرُهُ) ، وعلى ضدِّه ، نحو : (مررتُ

بامرأةٍ حَسَنٍ بِشْرُهَا) ، ومؤنثها يجري على مثله (٣) ، نحو : (مررتُ

بامرأةٍ حَسَنَةٍ صَوْرَتُهَا) ، وعلى ضدِّه ، نحو : (مررتُ برجلٍ حَسَنَةٍ صَوْرَتُهُ) .

والصَّالِحَةُ للمذكَّر والمؤنث معنًى لا لفظاً كـ (عَجْزَةٌ) : وهي

المرأة العظيمة العُجْز ، فهذه صفةٌ للمذكَّر نصيبٌ من معناها لا لفظها ،

إنَّ لا يُقال للرجل العظيم العُجْز : أَعْجَزَ ، وإنَّما يُقال له : (آلي) .

(١) في الاصل رُسِمَتْ : (لفظي) .

(٢) في الاصل و (ح) : (فالأول يجري) ، وهما تحريف وتصحيف ،

(٣) " مثله " : ساقط من (ظ) .

والصَّالِحَةُ لهما لفظاً لا معنى ك (أَتُومٌ) : وهي المرأة التي
اغتلت سَلَكَاها (١) ، فلفظها صالحٌ للمذكَّر والمؤنَّث ، لا تَهَّ على وزن (فَعُول) ،
وهو متساوي في المذكر والمؤنَّث ، ولا نصيب للمذكَّر في معنى هذه
الصفة ، بل هو خاصٌّ بالمؤنَّث .

والصفة الخاصة بأحدهما معنى ولفظاً ك (أَكْرَمٌ) : وهو الرجل
الكبير الكرم ، وهي رأس الذكر ، فهي صفة لا نصيب للمؤنَّث في معناها
ولا لفظها بل هي خاصة بالمذكَّر معنى ولفظاً (٢) . وتقابلها (العَفْلَاءُ)
: وهي المرأة التي في رَجِمِها صلابَةٌ مانعةٌ من الجِماع تُسمى عَفْلَةً ، ف
(العَفْلَاءُ) في الاختصاص بالمرأة ك (الأَكْرَمُ) في الاختصاص بالرجل . (٣)

فهذه الصفات الثلاث تجري على مثلها ، ولا تجري على ضدها ، فيقال :
(مررتُ بامرأةٍ عَجْزَاءٍ أَتَمَّتْها ، أَتُومٌ جَارِيَتُها ، عَفْلَاءٌ كَنَّتُها) ، ولا يُقال
: مررتُ برجلٍ عَجْزَاءٍ أَتَمَّتْهُ ، ولا نحو ذلك . وأجازهُ الكِسَائِيُّ والأَخْفَشُ (٤) .

(ص) " فصل : معمول الصفة المشبهة ضمير (٥) بارزٌ

متصلٌ ، أو سببٌ موصولٌ ، أو موصوفٌ يشبهه ،

أو مضافٌ إلى أحدهما (٦) ، أو مقرونٌ ب (أل) ،

أو مجرَّدٌ ، أو مضافٌ إلى ضمير [الموصوفِ أو إلى

مضافٍ إلى ضميره (٧) لفظاً أو تقديراً أو إلى

ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوفِ .

-
- (١) في الأصل و (ح) : (سَلَكَها) ، وهو تحريفٌ .
 - (٢) " معنى ولفظاً " : ليس في (ظ) .
 - (٣) في (ظ) : (الاختصاص) ، وهو تحريفٌ . (٤) في (ط) : (جَارِيَتُها) .
 - (٤) المساعد : ٢١٣/٢ ، والجمع : ٩٨/٢ . قال أبو جعفر النحاس :
" وأجاز الأَخْفَشُ (مررتُ برجلٍ حائضٍ المرأة . .) ولا يجوز ذلك
الكِسَائِيُّ والفراءُ ولا أحدٌ من البصريين غيره " . التذييل والتكميل :
٥٦٧/١ ، وانظر شرح الجمل : ٥٦٧/١ .
 - (٥) في (ظ) : (ضميره) بإقحام الباء .
 - (٦) في (ظ) : (أحدها) ، وهو تحريفٌ .
 - (٧) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(ش) مثال الصفة التي معمولها ضمير قول الشاعر (١) :

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَقَهُ أَنْتَ فِي السُّدِّ فِي الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفِهِسْرُ

ومثال التي معمولها موصول سببي قول عمر بن أبي ربيعة (٢) :

أَسِيلَاتُ أَيْدَانٍ يَدِقُّ خُصُورَهَا وَشِرَاتٌ مَا التَفَّتْ عَلَيْهَا الْمَلَا حِفُّ

وفي هذا البيت أيضاً "أسيلات أيدان" ، وهو نظير "حسن وجه" ، و

"يدق خصورها" ، وهو نظير (حسن وجهه) (٤)

ومثال التي معمولها موصوف / يشبه الموصول قوله (٥) :

أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَةٌ وَسَتْكَفِيًّا أَرْزَمَةُ الدَّهْرِ

ومثال التي معمولها مضاف إلى أحدهما قول الشاعر (٦) :

فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْإِخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُزُرُ

(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦١/٢ ، والتذليل والتكميل

: ٢٢٠/٣ أ ، والعيني : ٦٣٣/٣ ، والأشْمُونِي : ٥/٣ ، وشفاء

العليل : ٦٨٤/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ٤٥٦ ، ومنهج السالك : ٣٦٦/٢ ، والبحر

المحيط : ١٤٠/٦ ، والتذليل والتكميل : ٢٢٠/٣ أ .

(٣) في (ظ) : (عليه) .

(٤) انظر ماسياتي ص : ٣٢٤ .

(٥) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦٥/٢ ، والتذليل والتكميل

: ٢٢٠/٣ أ ، والمساعد : ٢١٤/٢ ، والعيني : ٦٣١/٣ ،

والأشْمُونِي : ٦/٣ ، ١٤٤ .

(٦) هو الْفَرَزْدَقُ . والبيت في ديوانه : ١٨٣/٢ ، ومنهج السالك :

٣٦٦/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٢٠/٣ أ ، والبحر المحيط :

١٤٠/٦ ، والعيني : ٦٢٥/٣ .

التائت به : التفت عليه .

(٧) في الاصل : (فعج بها) ، وهو تحريف .

ومثال التي معمولها مقرون ب (ال) قوله تعالى : * وَاللَّهُ سَرِيعٌ
الْحِسَابِ * (١) وقول (٢) ابن رواحة - رضي الله عنه :-

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبٌ النَّفْسِ ضَارِعٌ

ومثال التي معمولها مجرد قول الشاعر : (٣)

إِذَا الْعُرَى لَمْ يَبْرَحْ سَرِيعَ إِجَابَةٍ لِدَاعِي الْهَوَى لَمْ يَعْدِ الضَّرَّ وَالشَّكْوَى

ومثال التي معمولها مضاف إلى ضمير الموصوف قوله تعالى : * وَمَنْ
يَكْتُمهَا فَإِنَّهٗ آتَمَّ قَلْبُهُ * (٤)

ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف لفظاً قول الشاعر : (٥)

تَرَاهُنَّ مِنْ بَعْدِ إِسَادِهَا وَشَدَّ النَّهَارِ وَتَدَائِبِهَا

طَوَالَ الْأَخَادِعِ خَوْصَ الْعُيُونِ خِمَاصاً مَوَاضِعَ أَحْقَابِهَا

(١) البقرة : ٢٠٢ ، النور : ٣٩ . وانظر آل عمران : ١٩ ، ١٩٩ ،

والمائدة : ٤ ، والرعد : ٤١ ، وإبراهيم : ٥١ ، وغافر : ١٧ .

(٢) في الأصل : (وقال) ، وهو تحريف ،

البيتان في طبعتي ديوانه جمع (باجوده - قصاب) . وهو

في منهج السالك : ٣٥٧/٢ ، وشرح التصريح : ٧١/٢ ، وفيهما

برواية : (. . تائب النفس باخع) كما في (ظ) ، وكما

سيأتي ص : ٣٤٢ .

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر .

(٤) البقرة : ٢٨٣ .

(٥) هو الأعمى . والبيتان في ديوانه : ١٧٣ ، ومنهج السالك :

٣٦٥/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٢٣/٣ ب ، ٢٢٨/٣ ب .

الإسار : سير الليل كله . الأخادع : جمع أخدع ، والأخدعان :

مرقان في صفحتي العنق .

(١) ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوفِ تقديراً قول الفرزدق:
أَطْعَمَتِ الْعِرَاقَ وَرَأْفَدَ يَمِينَهُ فَزَارِيًّا أَحَدًا يَدِ الْقَمِيصِ
أراد : أَحَدًا يَدِ قَمِيصِهِ ، فَأَقَامَ (ال) مُقَامَ الضَّمِيرِ . وقد اجتمع هذا
والذي قبله في قوله : (٢)

إِنَّ كَثِيرًا كَثِيرٌ فَضْلٌ نَائِلِيهِ مَرْتَفِعٌ فِي قَرِيصٍ مَوْقِدِ النَّارِ (٣)
ومثال المضاف إلى ضمير مضافٍ إلى مضاف (٤) إلى ضمير الموصوفِ:
(مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهٌ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنفَهُ) ، ذ (الأُنْفُ) مَعْمُولٌ
(جَمِيلَةٌ) ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ (الْوَجْهِ) ، وَ (الْوَجْهُ) مُضَافٌ إِلَى
(الْجَارِيَةِ) ، وَ (الْجَارِيَةِ) مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ (الْعُرَّةِ) ، ذ (الأُنْفُ)
مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ مُضَافٍ إِلَى مضافٍ إِلَى ضميرِ الموصوفِ .

(٥) (ص) " وَعَلِمَهَا فِي الضَّمِيرِ جَرًّا بِالْإِضَافَةِ إِنَّ بَاشَرْتَهُ ، وَخَلَّتْ

مِنْ (ال) ، وَنَصَبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنَّ

فُصِّلَتْ ، أَوْ قُرِنَتْ بِ (ال) .

وَيَجُوزُ النَّصْبُ مَعَ الْبَاشِرَةِ وَالْخُلُوفِ مِنْ (ال) ، وَفِاقًا

لِلْكَسَائِيِّ .

(١) البيهقي ديوانه : ٣٨٩/١ ، والمعارف : ٤٠٨ ، والشعر والشعراء :

٨٨ ، والحيوان : ١٩٢/٥ ، والكامل : ٨٣/٣ ، والأغانسي :

٣١١/٢١ ، ومنهج السالك : ٣٦٣/٢ ، والتذليل والتكميل

: ٣/٢٢٤ ب ، والهمع : ٥٠/١ .

(٢) لم ألق عليه فيما بين يدي من المصادر . ولعله من شعر كثير

ابن كثير بن المطلب السهمي القرشي . انظر ترجمته في معجم

الشعراء : ٣٤٩ .

(٣) " ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوفِ . . . موقد النار " ،

: ليست في (ظ) . انظر ما سلف في التمهيد ص : ٦ وما بعد ها .

(٤) " إلى مضاف " : ساقط من (ظ) .

(٥) " وخلت " ساقط من (ظ) .

وعملها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقاً ،
 وَجَرَّ إِنَّ خَلَّتْ مِنْ (ا ل) وَقُصِدَتْ إِضَافَةٌ .
 وَإِنْ وَلِمَهَا سَبَبِيٌّ غَيْرُ ذَلِكَ عَمِلَتْ فِيهِ مَطْلَقاً رَفْعاً
 وَنَصْباً وَجَرّاً . إِلَّا أَنَّ مَجْرُورَ الْمُقْرُونَةِ بِ (ا ل) مَقْرُونٌ
 أَوْ مَاضٍ إِلَى الْمُقْرُونِ بِهَا (١) ، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ
 الْمُقْرُونِ بِهَا (٢) .

وبقُلُّ (٣) نحو : (حَسَنٌ وَجْهَهُ ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ ،
 وَحَسَنٌ وَجْهَهُ) ، وَلَا يَمْتَنِعُ ، خِلَافاً لِقَوْمٍ .

(ش) إِذَا جُرِّدَتْ (٤) الصِّفَةُ الْمُتَّصِلُ بِهَا ضَمِيرٌ بَارِزٌ فَقَدْ تُقْصَدُ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ ،
 وَقَدْ لَا تُقْصَدُ . فَإِنَّ قُصِدَتْ حُكْمٌ بِالْجَرِّ ، وَإِنْ لَمْ تُقْصَدِ حُكْمٌ (٥) بِالنَّصْبِ
 عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ . وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ الْقَصْدَانِ وَالْمَفْعُولُ (٦) ضَمِيرٌ
 إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ غَيْرَ مُتَّصِرَةً ، نَحْوُ : (رَأَيْتُ غُلَامًا حَسَنَ الْوَجْهِ أَحْمَرَ) فَالْحُكْمُ
 عَلَى الْهَاءِ بِالْجَرِّ بِالإِضَافَةِ . وَبِالنَّصْبِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ جَائِزٌ عِنْدَ
 الْكِسَائِيِّ (٧) ، وَالْجَرُّ عِنْدَ غَيْرِهِ مُتَعَيِّنٌ .

ومذهب الكسائي هو الصحيح ؛ لا أنه روي عن بعض العرب : " لا عهد
 لي بالألم منه قفاً ولا أوضعه " (٨) بفتح العين . وبمثل هذا يظهر الفرقُ
 بَيْنَ قَصْدِ (٩) الإِضَافَةِ وَغَيْرِهَا . وَعَلَى هَذَا يُقَالُ إِذَا قُصِدَتْ الإِضَافَةُ :

(١) "بها" : ليست في (ظ) .

(٢) "بها" : ليست في (ظ) و (ع) .

(٣) في الأصل و (ح) : (ونقل) ، وهو تصحيف ،

(٤) في الأصل و (ح) : (جررت) ، وهو تحريف ،

(٥) في الأصل : (وحكم) بإقحام الواو ،

(٦) في (ظ) : (والمفعول) .

(٧) التذييل والتكميل : ٢٢٢/٣ ، والمساعد ٢١٦/٢ .

(٨) نفس الحاصية السابقة . و " لا " من (ولا أوضعه) : ليس في (ظ) و (ع) .

(٩) في الأصل و (ح) : (من قصد) ، وهو تحريف .

(مررتُ برجلٍ أَحْمَرَ الْوَجْهِ لَا أَصْفَرَهُ) ، [وَإِذَا لَمْ تُقْصِدِ الْإِضَافَةَ قِيلَ :
 (مررتُ برجلٍ أَحْمَرَ الْوَجْهِ لَا أَصْفَرَهُ)] (١) ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَمْ
 يَجْزِهِ مِنَ الْقُدَمَاةِ غَيْرِ الْكِسَائِيِّ . وَمَا يَوْمَ يَدُ قَوْلِهِ مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ مِنْ
 قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحْلَلَ شَيْئًا فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَسْرَامٌ (٣)
 بجر (مطر) وهو اسم رجل ، وجُرُّهُ يَدُلُّ عَلَى نَصْبِ الضَّمِيرِ (٤) مَعَ اتِّصَالِهِ
 بِالْمُضَافِ ، فَعُلِمَ بِهَذَا جَوَازُ نَصْبِ الضَّمِيرِ التَّصَلُّ بِمَا (٥) يَصْلُحُ أَنْ
 يَنْصِبَ الظَّاهِرَ وَجُرُّهُ . (٦)

وَلَوْ قُرِئَتْ بِـ (أَلِ) الصِّفَةُ التَّصَلُّ بِهَا الضَّمِيرُ تَعَيَّنَ الْحُكْمُ بِالنَّصْبِ ،
 نَحْوُ : (مررتُ بِالْفَلَانِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ الْأَحْمَرَ) .

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَّاءِ جَوَازُ الْجُرِّ وَتَرْجِيحُهُ عَلَى النَّصْبِ ، فَإِنَّهُ قَالَ

فِي مَعَانِي سُورَةِ الْحَجِّ (٧) : « فَإِذَا أُضِيفُوا إِلَى مَكْنِيٍّ قَالُوا : (أَنْسَتَ

الضَّارِبُ ، وَأَنْتَمَا الضَّارِبَاهُ) ، فَالْبَاءُ خَفِضَتْ ، وَلَوْ نَوَيْتَ بِهَا النَّصْبَ كَانَ وَجْهًا . »

(١) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) .

(٢) هُوَ الْأَحْوَصُ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٨٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ :

٩٨٦/٢ ، وَالْمَغْنِيِّ : ٨٨١ ، وَشَرْحُ أَبِي يَتَاهُ : ٤١/٨ ، وَالْعَيْنِيُّ :

٤٦٦/٣ .

وَهُوَ فِي طَبَقَاتِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ : ٦٦٨ ، بِرَوَايَةٍ (. . .) نِكَاحَهَا مَطَرٌ

(. . .) وَفِي الْأَغْنِيِّ : ٢٩٣/١٥ بِرَوَايَةٍ (. . .) نِكَاحَهَا مَطَرًا

(. . .) وَعَلَيْهِمَا يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (نِكَاحًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (ضَمِيرٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَالْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ " الضَّمِيرُ " : (هَا) مِنْ قَوْلِهِ

(نِكَاحَهَا) .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (بِهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَبِجُرِّهِ) ، وَفِي (ع) : (بَجْرِهِ) غَيْرُ مَنْقُوطَةٌ

الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ ، وَفِي (ظ) : (وَنَحْوِهِ) . وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا اثْبَتَ

(٧) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٢٦/٢ .

هذا نصه ، فحكم على الهاء من (الضاربه) ، [والضاربا] (١)
بالجرّ والنصب ، ورجح الجرّ . والهاء في (الأحمره) كذلك ، لكن هـي
في النصب مع (الضارب) مفعولٌ بها ومع (الأحمر) وشبهه مشبّهة
بالمفعول به .

وحكى ابن السراج أنّ الجرّ حكم بالجرّ ثمّ رجع إلى النصب . وأما
سبويه فالنصب على مذهبه متعيّن (٢) .

ويتعيّن النصب بلا خلاف في الضمير الذي انفصلت الصفة منه
بضمير آخر كقولك : (قريشٌ نجباءُ الناسِ ذريةً وكرامتهموها) . والأصل
في صحّة هذا الاستعمال ما روى الكسائيُّ من قول بعض العرب : " هم أحسنُّ
الناسِ (٣) وجوهاً وأنضرُّ هُموها " (٤) .

وإذا ولي الصفة المشبهة سبباً موصولاً أو موصوفاً عملت فيه الرفع
أو (٥) النصب مطلقاً ، أي : مقرونة بـ (ال) أو غير مقرونة .
فمثال المقرونة قول الشاعر (٦) :

إِنْ رَسَتْ أَمْنَا وَعِزَّةٌ وَغِنَاً
فَاقْصِدْ يَزِيدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ

فيجوز أن يحكم على (مَنْ) / بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه ١٥٤ ب /
بالمفعول به .

ومثال غير المقرونة الجائز كونها رافعة الموصول وناصبة قول

الشاعر (٧) :

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) . و " فالها " خفض . . والضاربه والضاربا "

: ماقط من (ح) .

(٢) الاصول : ١٤ / ٢ ، وسبويه : ٩٦ / ١ . وانظر ما سلف ص ٣٠٤

ص ٣١٠ .

(٣) " الناس " : ماقط من (ح) .

(٤) المساعد : ٢١٦ / ٢ .

(٥) في (ظ) : (وَ) ، وهو تحريف .

(٦) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦٦ / ٢ ، والتذييل والتكميل

: ٢٢٢ / ٣ أ / والمساعد : ٢١٤ / ٢ ، والأشعري : ١٤ / ٣ ، وشفاء

العليل : ٦٨٢ / ٢ .

(٧) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٢٢ / ٣ أ .

عُذِّبَ بِأَمْرِي بِطَلِّ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَوْعَفِّ الْبَشَرِ
 فيجوز كون (مَنْ) مرفوعة المحل على الفاعلية ومنصوبته على التشبيه
 بالمفعول به ، ولو استقام الوزن بالإضافة لجازت ، كما جازت في قول
 الآخر : (١)

..... وشيرات ما التفت عليها الملاحف (٢)

ولو استقام الوزن بتثوين (وشيرات) لجاز الحكم على (ما) بالرفع والنصب ،
 كما حكم بهما على [(مَنْ) بعد] (٣) (بطل) .

و نَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَإِنْ وَلَمَّهَا سَبَبِي غَيْرُ ذَلِكَ عَمِلَتْ فِيهِ مَطْلَقًا .
 رفعاً ونصباً وجرّاً " على أنها إذا قُصِدَ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ الضَّمِيرِ وَالْمَوْصُولِ
 وَالْمَوْصُوفِ الَّذِي يَشْبِهُهُ فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مَجْرَدَةً مِنْ (ال) ، وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ
 مَقْرُونَةً بِهَا . وَمَعْمُولُهَا إِذَا مَقْرُونَةٌ بِ (ال) ، وَإِنَّمَا مَضَافٌ ، وَإِنَّمَا مَجْرَدٌ ،
 وَهُوَ فِي أَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ مَعَ الْمَجْرَدَةِ (٤) مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ أَوْ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ
 أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ
 مَعْرِفَةً . وَكَذَلِكَ هُوَ مَعَ الْمَقْرُونَةِ بِ (ال) ، إِلَّا أَنْ عَمَلَ الْمَقْرُونَةُ الْجَرَّ
 مُشْرُوطٌ بِاقْتِرَانِ مَعْمُولِهَا بِ (ال) ، أَوْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَقْرُونِ بِهَا ، أَوْ إِلَى
 ضَمِيرِ الْمَقْرُونِ بِهَا .

وأمثلة المجردة في الرفع : (رأيتُ رجلاً جميلاً الوجهُ ، ووجههُ ،
 [ووجهٌ] (٥)) و (جميلاً وجهُ الأبِ ، ووجهُ أبيه ، ووجهُ أبي) .
 وأمثلتها في النصب : (رأيتُ رجلاً جميلاً وجهاً ، ووجههُ ،
 والوجهُ) و (جميلاً وجهَ أبي ، ووجهَ أبيه ، ووجهَ الأبِ) .

(١) تقدم ص ٣١٨ .

(٢) في (ظ) : (عليه) .

(٣) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٤) في (ظ) : (المجرد) ، وهو تحريف .

(٥) تكلمة من (ظ) و (ع) .

وأمثلتها في الجرّ : (رأيتُ رجلاً جميلاً وجهه ، وجميلَ وجهه ،
والوجه) و (جميلَ وجهِ أبٍ ، ووجهِ أبيه ، ووجهِ الأبِ) .
وأمثلة المقرونة ب (ال) في الرفع : (رأيتُ الرجلَ الجميلَ
الوجهُ ، ووجهه ووجهٌ) و (رأيتُ الرجلَ الجميلَ وجهُ الأبِ ، ووجهُ أبيه ،
ووجهُ أبٍ) .

وأمثلتها في النصب : (رأيتُ الرجلَ الجميلَ وجهاً ، ووجهه ،
والوجه) و (رأيتُ الرجلَ الجميلَ وجهَ أبٍ ، [ووجهَ أبيه] ^(١) ، ووجهَ
الأبِ) .

وأمثلتها في الجرّ : (رأيتُ الرجلَ الجميلَ الوجهِ ، وعمراً ^(٢) الكريمَ
حَسَبِ الآبَاءِ ، البَيِّنَ سُوءَ دَرِيهِمْ) ، ونحو هذا المثالِ نادرٌ كقولِ الشاعرِ ^(٣) :
سَبَتْنِي الفَتَاةُ البُهْضَةُ المُتَجَرِّدِ الـ لَطِيفَةُ كَشْحِهِ وَمَا خَلَّتْ أَنْ أُسْبِي
ونحو : (حَسَنَ وجهه ، وحَسَنَ وجهه) قليلٌ غيرُ متنع ، وكذا نحو ^(٤) :
(حَسَنَ وجهه) ^(٥) .

ومن أمثال (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهه) ما في الحديث من [قوله
في] ^(٦) وَصَفَ الدَّجَالَ ^(٧) : " أَعْوَرَ عَيْنَيْهِ اليَمْنَى " وما في حديث

-
- (١) تكلمة في النسخ الأخرى .
(٢) في الأصل و (ح) : (وعمرو) ، وهو وهم .
(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦٥ / ٢ ، والتذييل والتكميل
: ٢٢١ / ٣ ب ، والمساعد : ٢١٥ / ٢ ، والميني : ٢٢٢ / ٣ .
البهضة : الدقيقة الجلد المتلثة .
(٤) " نحو " : ليس في (ظ) .
(٥) الرضي على الكافية : ٢٠٧ / ٢ وما بعدها ، ٢٠٩ وما بعدها ،
والتذييل والتكميل : ٢٢٢ / ٣ أ وما بعدها ، والمساعد : ٢١٧ / ٢
وما بعدها . وراجع البغداديات : المسألة (١٤) ص ١٢١-١٤٨ .
(٦) تكلمة من (ظ) و (ع) .
(٧) في الأصل و (ح) : (الرجال) ، وهو تحريف .

أُمِّ زَرْعٍ مِنْ قَوْلِهِ (١) : " صَفْرٌ وَشَاحِيهَا " ، وَفِي وَصْفِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " شَتْنٌ " (٢) أَصَابِعِهِ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي (٣) فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَصِفُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٤) : " كَانَ ضَخَمَ الْهَامَةِ ، كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ ، شَتْنٌ (٥) الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ، طَوِيلَ أَصَابِعِهِ ، ضَخَمَ (٦) الْكَرَادِيهِ " فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ شَوَاهِدٌ مِنْ أَفْصَحِ الْكَلَامِ الَّذِي لِأَضْرُورَةٍ فِيهِ تَدَلُّ عَلَى صِحَّةِ اسْتِعْمَالِ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ) . وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ (٧) فِي الْكَلَامِ نَثْرَهُ وَنَظْمَهُ ، وَمَنْعَ سَيَّبُوهُ جَوَازَهُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ، وَمَنْعَهُ الْمُرَدَّ مُطْلَقًا (٨) . وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ (٩) الْكُوفِيُّونَ

===
وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ " وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرِيْمَ " مِنْ كِتَابِ " الْأَنْبِيَاءِ " : ٢٠٣/٤ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي بَابِ " مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الدِّجَالِ " مِنْ كِتَابِ " الْفِتَنِ " : ٥١٤/٤ . وَرَاجِعْ أَمَالِي السَّهْلِيِّ : ١١٥ (الْمَسْأَلَةُ ٦٣) .

(١) جِزْءٌ مِنْ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ " حَسَنُ الْمَعَاشِرَةِ مَعَ الْأَهْلِ " مِنْ كِتَابِ " النِّكَاحِ " : ٣٤/٧ ، وَسَلَّمَ فِي بَابِ " ذَكَرَ حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ " مِنْ كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " : ١٨٩٦/٤ وَاللَّفْظُ فِيهِمَا : (مِلُّ كِسَائِهَا) . وَرَاجِعْ مَنَالِ الطَّالِبِ : ٥٥٥ ، وَأَمَالِي السَّهْلِيِّ : ١١٨ .

وَفِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (صَغِيرٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

- (٢) فِي الْأَصْلِ : (تَشْنٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
وَلَمْ أَتَّفَقْ عَلَى الْقَوْلِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ .
- (٣) الْأَمَالِيُّ : ٦٩/٢ . وَرَاجِعْ أَمَالِي السَّهْلِيِّ : ١١٧ وَمَابَعْدَهَا .
- (٤) فِي (ظ) : (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) .
- (٥) فِي الْأَصْلِ : (شَتْنٌ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
- (٦) فِي الْأَصْلِ : (طَخْمٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٧) الرُّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٠٧/٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٩٩/٢ .
- (٨) سَيَّبُوهُ : ١٠٢/١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ : ٥٧٣/١ .
- (٩) إِلَيْهِ " سَاقَطٌ مِنْ (ظ) .

من جوازه مطلقاً .

وَأَمَّا (رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ) فهو مثل قراءة بعض السلف :
" فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبِهِ " (١) بالنصب . ومثله ما أشد الكسائي من قول الراجز :
(٢)

أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا

مُدَارَةٌ إِلَّا خَفَافِ مُجَمَّرَاتِهَا

غُلَبَ الذَّفَارَى وَعَفَرَ نِيَاتِهَا

كَوْمِ الذَّرَى وَادِقَّةِ سُرَاتِهَا

فاتتصاب (سراتها) بـ (وادقة) (٥) كانتصاب (وجه) بـ (حسن) .

وَأَمَّا نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ) فمنعه أكثر البصريين ،
وهو عند الكوفيين جائز (٦) ، وبجوازه أقول . ويدل على جوازه قول

(١) البقرة : ٢٨٣ . وهي قراءة ابن أبي جبلة . المختصر : ١٨ ،

والبحر المحيط : ٣٥٧/٢ .

وأجازها أبو حاتم . إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٣/١ . وانظر

معاني القرآن للفراء : ١٨٨/١ . وفي (ظ) : (وَمَنْ يَكْتُمُهَا
فِي نَفْسِهِ آثَمُ قَلْبِهِ) .

(٢) هو عمر بن لجاج . والأبيات في ديوانه : ١٥٣ ، ١٥٥ ، والبحر

المحيط : ٣٥٧/٢ ، والخزانة : ٢٢١/٨ ، والعيني : ٥٨٣/٣ .

والأول والرابع في ابن يعيش : ٨٣/٦ ، ٨٨ ، والمغرب : ١٤٠/١ ،

وضرأثر الشعر : ٢٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٦٥/٢ ،

والتذيل والتكميل : ٢٢٢/٣ ب . مجمر : صلب . غلب : جمع

الغلب ، وهو غلظ الرقبة . الذفاري : جمع ذفري ، وهو الموضع

الذي يعرق من البعير خلف الأذن ، وأراد بها هنا العنق وهو من

قبيل المجاز المرسل . عفرنيات : جمع عفرناة ، وهي الناقة القوية .

كوم : جمع كوما ، وهي الناقة العظيمة السنام . وادقة : دانية

إلى الأرض من سمها .

(٣) في الأصل و (ح) و (ع) : (الزفاري) ، وهو تحريف

(٤) في الأصل : (الزوبري) ، وهو تحريف

(٥) في (ح) : (وادقة) ، وهو تصحيف .

(٦) التذيل والتكميل : ٢٢٢/٣ ب ، والمساعد : ٢١٨/٢ ، والجمع ٩٩/٢ .

الراجز (١) :

بِيَهْمَةٍ مُنِيَتَ شَهْمٍ [قَلْبٌ] (٢)
مُنَجِّدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبِيُو

ومثله ما أنشده الفراء^(٣) عن بعضي العرب :

بِشَوْبٍ وَدِ بِنَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَامُ

وقال ابن خروف^(٤) في (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ) : لَا

سَبِيلَ إِلَى جَوَازِهِمَا . [قَلْتُ : وَقَدْ وَجِدْتُ سَبِيلًا إِلَى جَوَازِهِمَا] (٥) بقول

الراجز وبما أنشده الفراء^(٦) . فَلَا مَبَالَاةَ بِمَنْ مَنَعَ .

وَنظْمٌ (رَأَيْتُ جَمِيلًا الْوَجْهَ) قَوْلُ النَّابِغَةِ (٧)

(١) البيتان بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦٤/٢ ، والعيني : ٥٧٧/١ ،

والهمع : ٩٩/٢ .

البُهْمَةُ : الشجاع . الشَّهْمُ : الذكي المتوقد . المنجِّدُ : المجرب

الأمر وعارفها . سَيْفٌ كَهَامٌ : لَا يَقْطَعُ .

(٢) تكملة من النسخ الأخرى .

(٣) البيت بدون نسبة في معاني القرآن : ٥٢/١ ، ٢١٢/٢ ، ومنهج

السالك : ٣٦٤/٢ ، والبحر المحيط : ٣٤٠/١ ، والساعد :

٢١٨/٢ ، والهمع : ٩٩/٢ ، ١٠١٠ .

(٤) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر . وانظر لرأيه

التذييل والتكميل : ٢٢٢/٣ ب ، والساعد : ٢١٨/٢ ،

والهمع : ٩٩/٢ .

(٥) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٦) انظر ماسنياتي ص : ٣٤٢ وما بعدها .

(٧) البيت في ديوانه : ١٠٦ ، وسبويه : ١٠٠ / ١ ، ومعاني القرآن

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ (١) أَجَبَ الظَّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

على رواية من رفع (الظهر) . ويُروى بالنصب ، فيكون نظير (رأيتُ
جميلاً الوجه) . ويُروى بكسر الهمزة والراء على الإضافة ، فيكون نظير
(مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه) . ومثله في احتمال أوجهٍ ثلاثة قولُ
الشاعر (٢) :

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكُرَى (٣) تَزَجَّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَأَكْحَالَهَا

فَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ نَظِيرَ (الْحَسَنِ وَجْهَ الْأَبِ) . وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ / نَظِيرَ أ/١٥٥
(الْحَسَنِ وَجْهَ الْأَبِ) . وَمَنْ جَرَّ جَعَلَهُ نَظِيرَ (الْحَسَنِ وَجْهَ الْأَبِ) .
ومثلها (٤) في احتمال ثلاثة الأوجه قولُ الأَظْهَبِ الْعِجْلِيِّ (٥) :

=== للفرا : ٢٤/٣ ، والاشتقاق : ١٠٥ ، وأما لي ابن الشَّجَرِيِّ :
٢١/١ ، ١٤٣/٢ ، والإِنصاف : ١٣٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ
: ٣٥٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٦٦/٢ ، ١٦٠٤/٣ ،
والبحر المحيط : ٣٩٤/١ ، ٣٦١/٢ ، ٨٥/٦ ، ٥٢٠/٧ ،
والتذيل والتكميل : ٢٢٣/٣ أ ، والخزانة : ٣٦٣/٣ .
نأخذ : معطوف على مجزوم في البيت الذي قبله . ذناب الشيء :
عقبه . أجاب الظهر : مقطوع السنام .

- (١) في الأصل و (ح) و (ع) : (أحب) ، وهو تصحيف .
- (٢) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْكَمِيثِ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ ،
وَلَا فِي الْهَاشِمِيَّاتِ . وَهُوَ فِي التَّمَامِ : ٢٤٩ ، وَالْمَحْتَسِبِ : ٤٧/٢ ،
وَأَمَّا لِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٠٦/١ ، وَابْنُ يَمِيضٍ : ٢٧/٥ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٤/٣ ب ، وَالْعَيْنِيُّ : ٦١٢/٣ ، وَاللِّسَانُ : (خفي) .
الأيقاط : جمع يقظ ، أخفية الكرى : كناية عن الأجنان . تزججها :
تزيجها حاجبها بالخضاب . الحالك : الشديد السواد .
- (٣) " الكرى " ساقط من (ظ) .
- (٤) في الأصل و (ح) : (ومثلها) ، وهو تحريف
المبسطوع
- (٥) الأبيات ليست في ديوانه / وهي في التذيل والتكميل : ٢٢٤/٣ أ
الكرؤاء : الدقيقة الساقين . الدحدح : القصيرة . فرشى موضع
الموشح : خمصة البطن .

لَيْسَتْ بِكِرْوَاءَ وَلَا يَدْحَدَحِ
وَلَا مِنَ السُّودِ الْقِصَارِ الزَّمْحِ^(*)
قَبَاءُ غَرَشِي مَوْضِعِ الْمَوْشِحِ

فَمَنْ رَفَعَ (مَوْضِعِ الْمَوْشِحِ) فَبِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَنَظِيرُهُ (حَسَنٌ وَجْهُ الْآبِ) . وَمَنْ
نَصَبَ فَعْلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَنَظِيرُهُ (حَسَنٌ وَجْهُ الْآبِ) . وَمَنْ
جَرَّ فَبِالْإِضَافَةِ ، وَنَظِيرُهُ (حَسَنٌ وَجْهُ الْآبِ) .

وَمِثْلُهُ فِي احْتِمَالِ الْآبِ وَجْهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلُ الْآخِرِ : (١)

وَمَنْهَلٍ أَفْوَرٍ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ
بَصِيرٍ أُخْرَى وَأَصَمٌّ الْآثْنَيْنِ

فَمَنْ كَسَّرَ (أَمْرٌ) أَضَافَهُ إِلَى (إِحْدَى) وَجَعَلَهُ نَظِيرَ (حَسَنٌ
وَجْهُ الْآبِ) . وَمَنْ فَتَحَ جَاوِزَهُ أَنْ يَرْفَعَ (إِحْدَى) بِالْفَاعِلِيَّةِ ،
وَجَعَلَهُ نَظِيرَ (حَسَنًا وَجْهُ الْآبِ) وَأَنْ يَنْصِبَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَجَعَلَهُ
نَظِيرَ (حَسَنًا وَجْهُ الْآبِ) . وَ (بَصِيرٌ أُخْرَى) نَظِيرَ (حَسَنٌ وَجْهُ) . وَ (أَصَمٌّ
الْآثْنَيْنِ) نَظِيرَ (حَسَنٌ الْوَجْهِ) .

وَنَظِيرُ (حَسَنٌ وَجْهُ) أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

أَلِكْتِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
وَلَا سَتِّشِي زِيَّ إِذَا مَا تَلَّبَسُوا
بِأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا
إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَسْرًا

(*) فِي النَّسْخِ : (الرَّمْحُ) ، وَلا مَعْنَى لَهَا ، وَفِي اللَّسَانِ : (الزَّمْحُ) : الضَّعِيفُ وَالْقَصِيرُ الدَّمِي

(١) فِي (ظ) زِيَادَةٌ ، هِيَ : (يَصِفُ بِثَرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِلَا مَاءٍ) ، انظُرْ

مَا سَلَفَ فِي التَّمْهِيدِ ص : ٦ وَمَا بَعْدَهَا .

وَالْبَيْتَانِ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي الْحَيَوَانَ : ٢٨٧/٤ ، وَمَجَالِسُ شَعْلَبِ :

٣١٣/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٦٧/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

: ٢٢٤/٣ .

(٢) هُوَ عَرُوبٌ بَنُ شَأْسٍ . وَالْبَيْتَانِ فِي دِيَوَانِهِ : ٩٠ ، وَسَيْبُوبِيَّةٌ : (١٠١/١) ،

وَالْمُنْصَفُ : ١٠٣/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٦٤/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٣/٣ ب ، وَالْعَيْنِيُّ : ٥٩٦/٣ . وَالْبَيْتُ الشَّاهِدِيُّ فِي

الْمَقْتَضَبِ : ١٦٠/٤ .

أَلِكْتِي : بَلَغَ عَنِي . الْعُزْلُ : الَّذِينَ لَا سِلَاحَ لَهُمْ ، الْمَخْيِيسَةُ : الْمَذَلَّةُ

بِالرُّكُوبِ . الْهَزْلُ جَمْعُ بَازِلٍ ، وَهِيَ الْمَسْنَةُ .

ونظير (الحَسَنِ وَجَهَ الْأَبِ) قَوْلُ الْخَرْنَقِ (١) :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُسُزِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَسِرِكِ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِسِدَ الْأُزْرِ

ونظير (حَسَنِ وَجَهَ الْأَبِ) دُونَ إِحْتِمَالِ قَوْلِ عُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ (٢) :

وَمَا طَالِبُ الْأُتَارِ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ طَوِيلُ نِجَارِ السَّيْفِ عَارِي الْأَشَاجِعِ

ومثل :

... غَرثِي مَوْضِعُ الْمَوْشَجِ

و :

... أَعْوَرِ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ

(٣) فِي مَوَافَقَةِ (حَسَنِ وَجَهَ الْأَبِ ، وَحَسَنِ وَجَهَ الْأَبِ ، [وَحَسَنِ وَجَهَ الْأَبِ])

قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٤) :

(١) البيتان في ديوانها : ٢٩ ، وسيمويه : ١٠٤ / ١ ، ٢٤٦ ،
٢٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٠٥ / ١ ، والأصول : ٤٠ / ٢ ،
والجمل : ١٥ ، والمحتسب : ١٩٨ / ٢ ، والإنصاف : ٤٦٨ / ٢ ،
٧٤٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٦٣ / ٢ ، والتذييل والتكميل :
٢٢٢٣ / ٣ ، ٢٢٢٣ / ٣ ، ٢٧١ / ٤ ، والهمع : ١٩٩ / ٢ ، والخزانة : ٤١ / ٥ ،
وأما لي القالي : ١٥٨ / ٢ ، والسمط : ٥٤٨ / ١ ، ٧٨٠ / ٢ ،
آفة الجزر : لكثرة ما ينحرون منها . طيب معقد الإزار : أي
عفيف لا يحله لفاحشة .

(٢) البيت في ديوانه : ١٠٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٤ / ٣ ،
نجد السيف : حمائله .

(٣) تكملة من (ظ) و (ع) .

(٤) تقدم البيت من : ٣٢٠ .

وقوله : (قول الفرزدق) خبر قوله : (ومثل : غرثي موضع ...)

- أَطَعَتِ الْعِرَاقَ وَرَأَيْدِيهِ فَزَارِيًّا أَحَدًا يَدُ الْقَمِيصِ
(١) ونظير (الْحَسَنِ وَجْهًا) :
- الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا وَمَا قَوْمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ
(٢) ونظير (الْحَسَنِ الْوَجْهَ) :
- وَلَا يَفْزَارَةَ الشُّعْرَ الرَّقَابِيَا وَمِثْلُهُ (٣) :
- وَالْبَعِيدِ الشَّاحِطِ الدَّارِ مِنْ وَلِيِّ أَوْ أَخِي ثِقَلَةً
(٤) ونظير (حَسَنِ وَجْهًا) :
- مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبًا أَنْبِيَا هَيْفًا مَقِيلَةً عَجْزًا مَدِيرَةً
(٥) ونظير (حَسَنِ وَجْهٍ) (قَوْلُ الشَّمَاخِ) (٦) :

- (١) البيت لرواية . وهو في ديوانه : ١٥ ، وسيبويه : ١٠٣/١ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٠٦٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٣ ب ،
والعيني : ٦١٧/٣ ، والخزانة : ٢٢٧/٨ ، واللسان : (حزن) .
الحزن بابًا : أراد المتنع بابًا .
- (٢) تقدم ص : ١٠٤ .
- (٣) البيت لعدي بن زيد . وهو برواية : (شاحط دارا) في ديوانه :
١٠١ ، وسيبويه ١٠٢/١ ، ومنهج السالك : ٣٥٧/٢ ، والمغني :
٥٩٨ ، وشرح أبيات : ١٢/٧ ، وعليها يفوت الاستشهاد . وهو
برواية الشرح في التذييل والتكميل : ٢١٩/٣ ب .
- (٤) البيت لأبي زبيد الطائي . وهو في ديوانه : ٣٦ ، وسيبويه :
١٠٢/١ ، وابن يعين : ٨٣/٦ ، ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية :
١٠٦٢/٢ ، والعيني : ٥٩٣/٣ .
- الهيفاء : الضامرة الخصر . المحطوطة : العساء الظهر غير مترهلة .
جدلت : ألطف خلقها وأحكم .
- (٥) في (ح) و (ع) : (مخطوطة) ، وهو تصحيف .
- (٦) البيتان في ديوانه : ٣٠٧ ، وما بعدها ، وسيبويه : ١٠٢/١ ،
وابن يعين : ٨٦/٦ ، وشرح الجمل : ٥٧٣/١ ، وشرح الكافية

أَمِنْ رِيْمَتَيْنِ عَرَسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرَّخَامِ قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رِيْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
فَالضَّمِيرُ فِي (مُصْطَلَاهُمَا) لِلأُثْفَيْتَيْنِ الْمَعْبُورَتَيْنِ بِجَارَتَيْنِ ، فَوَصَفَهُمَا
بَسَوَادٍ أَسْفَلِيَّهِمَا وَحُمْرَةٍ أَعْلِيَّهِمَا . وَزَعَمَ الْمَبْرَدُ (١) أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى
(الْأَعَالِي) ، وَجَاءَ بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ ، لِأَنَّ (الْأَعَالِي) جَمْعٌ فِي اللَّفْظِ ،
مِثْلِيٌّ فِي الْمَعْنَى ، كَمَا يُقَالُ : (قَلْبُوكُمَا نُورُهُمَا اللَّيْلُ) .

وهذا صحيح في الاستعمال ، مُنَافِرٌ لِلْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مُصْطَلَى
الأُثْفِيَّةِ أَسْفَلِيَّهَا ، فإِضَافَتُهُ إِلَى أَطْلَاهَا بِمَنْزِلَةِ إِضَافَةِ أَسْفَلٍ إِلَيْهِ ، وَأَسْفَلُ الشَّيْءِ
لَا يُضَافُ إِلَى أَطْلَاهُ ، وَلَا أَطْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ ، بَلْ يُضَافَانِ إِلَى مَا هُمَا لَهُ أَسْفَلٌ
وَأَعْلَى .

(ص) " فصل : إِذَا كَانَ مَعْنَى الصِّفَةِ لِسَابِقِهَا رَفَعَتْ ضَمِيرَهُ
وَطَابَقَتْهُ فِي إِفْرَادٍ وَتَذْكَيرٍ وَفُرُوعِيَّهِمَا ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مَنْ
المطابقة مانعٌ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْنَاهَا لِغَيْرِهِ وَلَمْ
ترفعه . فَإِنْ رَفَعْتَهُ جَرَتْ فِي المِطَابَقَةِ مَجْرَى الفِعْلِ
المسند [إليه] (٢) ، وَإِنْ أَمَكْنَ تَكْسِيرُهَا حِينَئِذٍ مَسْنَدَةٌ
إِلَى جَمْعٍ فَهِيَ أَوْلَى مِنْ إِفْرَادِهَا .

==== الشافية : ١٠٦٧/٢ وما بعدها ، والتذليل والتكميل : ٢٢٢/٣ ب ،
والهمع : ٩٩/٢ ، والخزانة : ٢٩٣/٤ ، والبيت الشاهد في
الأصول : ٤٧٥/٣ ، والخصائص : ٤٢٠/٢ ، وأما لي المرتضى
: ٣٠/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٨٧ .
الدمنة : الأثر . عرس : أقام ليلاً . حقل الرخام : اسم
موضع . جونتاً : مثنى جونة ، وهي السوداء .

(١) شرح الجمل : ٥٧٣/١

(٢) تكملة من النسخ الأخرى .

وَتُتَنَّى وَتُجْمَعُ جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ عَلَى لَفْظَةِ
(يَتَعَاقِبُونَ فَيْكُمْ مَلَائِكَةٌ) .
وقد تُعَامَلُ (١) غَيْرَ الرَّافِعَةِ مَا هِيَ لَهُ إِنْ قُرِنَ بِ
(ال) مُعَامَلَتَهَا إِذَا رَفَعْتَهُ .

وَإِذَا قُصِدَ اسْتِقْبَالُ الْمُصَوِّفَةِ مِنْ ثَلَاثِيٍّ عَلَى غَيْرِ
(فاعل) رَدَّتْ إِلَيْهِ ، مَا لَمْ يُقَدَّرِ الْوُقُوعُ .
وَإِنْ قُصِدَ ثَبُوتُ مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ عَوْمِلَ مُعَامَلَةِ
الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ . وَلِـ وَكَوْكَـانِ
مَنْ تَعَدَّى ، إِنْ أُمِّنَ اللَّيْسُ ، وَفَاقًا لِلْفَارِسِيِّ .
وَالْأَصْحَحُ أَنْ يُجْعَلَ اسْمُ مَفْعُولِ التَّعَدِّيِّ إِلَى
وَاحِدٍ مِنْ هَذَا الْهَابِ مُطْلَقًا . وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ
بِجَامِدٍ لِتَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ .

(ش) الصِّفَةُ الَّتِي مَعْنَاهَا لِسَابِقِهَا نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ
حَسَنَيْنِ ، وَبِرَجَالٍ حَسَنِينَ أَوْ حَسَانٍ ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ ، وَبِامْرَأَتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ
، وَبِنِسَاءٍ حَسَنَاتٍ أَوْ حِسَانٍ) نَمَعْنِي هَذِهِ الصِّفَاتُ لِمَا سَبَقَ مِنْ (رَجُلٍ
، وَرَجُلَيْنِ ، وَرَجَالٍ ، وَامْرَأَةٍ ، وَامْرَأَتَيْنِ ، وَنِسَاءٍ) فَجِيءَ بِهَا مُطَابَقَةً
وَنَوِيٍّ مَعَهَا ضَائِرٌ مُوَافِقَةٌ .

وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي : " مَا لَمْ يَمْنَعُ مِنَ الْمَطَابَقَةِ مَانِعٌ " مِنْ صِفَةِ
اشْتِرَاكِهَا فِيهَا الْمَذْكُورَ وَالْمَوْءُؤْتَةَ كَ (ثَيِّبٌ ، وَرَبِيعَةٌ) ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا
الْإِشْتِرَاكُ مُطْلَقًا كَ (جُنُبٌ) ، وَمَا يَخُصُّ الْمَذْكُورَ أَوْ الْمَوْءُؤْتَةَ لِفِظًا

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (يِعَامَلُ) ، وَفِي (ظ) غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ .
وَأُثْبِتُ مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ
؛ لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ . انْظُرْ ص : ٢٢٦

(١) و معنى ، أو لفظاً لا معنى ، أو معنى لا لفظاً . وقد نبهت على ذلك في صدر هذا الباب . (٢)

ثم نبهت بقولي : " وكذلك (٣) إن كان معناها لغيره ولم

ترفعه " على أنه يُقال : (مررتُ برجلينِ حسِنِي الغُلْمَانِ ، أو حسِنِيَيْنِ

غُلْمَانًا ، وبرجالٍ (٤) حِسَانِ الغُلْمَانِ ، أو حِسَانٍ غُلْمَانًا ، / وبامرأةٍ حسِنَةٍ

الغلامِ ، أو حسِنَةٍ غُلْمًا ، وبنسائِ حسِنَاتِ الغُلْمَانِ ، أو حسِنَاتٍ غُلْمَانًا) ، فُجِجَا

بهذه الصِّفَاتِ مطابِقَةً لِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهَا لِمَابَعْدَهَا ، لَا تَهْمَا

لَمْ تَرْفَعَهُ وَإِنَّمَا رَفَعْتَ ضَائِرًا مَقْبَلَهَا ، فَجَرَتْ مَجْرَى مَا هِيَ لَهُ (٥) لِمَا قَبْلَهَا

مَعْنَى وَ لَفْظًا ، فَلَوْ رَفَعْتَ مَابَعْدَهَا لَمْ تُطَابِقْ مَقْبَلَهَا ، بَلْ تُعْطَى مَا يُعْطَى

الْفِعْلُ الْمَوْدِي مَعْنَاهَا إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَهَا ، فَيُقَالُ : (مررتُ برجلينِ حسِنِي

غُلْمَاهُمَا ، وبرجالٍ حسِنِي غُلْمَانُهُم ، وبامرأةٍ حسِنِي غُلْمُهَا ، وبرجلٍ حسِنِيَةٍ

جَارِيَتِهِ ، وبنسائِ حسِنِي غُلْمَانُهُنَّ) ، كَمَا يُقَالُ : (حسِنٌ غُلْمَاهُمَا ، وحسِنٌ

غُلْمَانُهُم ، وحسِنٌ غُلْمُهَا ، وحسِنَتُ جَارِيَتَهُ ، وحسِنٌ غُلْمَانُهُنَّ) (٦) .

وَالْأَحْسَنُ فِيمَا فَاعَلُهَا جَمْعٌ أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرِ كَقَوْلِكَ : (مسررتُ

برجالٍ حِسَانٍ غُلْمَانُهُمْ) .

وَمَنْ لَعَنَهُ أَنْ يَقْدَّمَ عَلَى الْفَاعِلِ طَلَامَةً تَثْنِيَةً وَجَمْعِهِ ، فَيَقُولُ :

(مررتُ برجلينِ حسِنَا غُلْمَاهُمَا ، وبرجالٍ (٧) حسِنُوا غُلْمَانُهُمْ) فَإِنَّهُ يَقُولُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَوْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُرْ مَا سَلَفَ ص : ٢٦٦ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (وَكَذَا) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي النِّسْخِ الْأُخْرَى لِمُوَافَقَتِهِ مَا سَلَفَ فِي الْمَتْنِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَرَجَالٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) لَهُ " سَاقَطٌ مِنْ (ظ) .

(٦) فِي (ظ) كُرِّرَ قَوْلُهُ : " حَسِنَتُ جَارِيَتَهُ " ، وَوَضِعَ قَوْلُهُ " حَسِنٌ غُلْمَاهُمَا " بَيْنَهُمَا ، وَأَسْقَطَ قَوْلَهُ : " وَحَسِنٌ غُلْمَانُهُمْ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَرَجَالٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(مررتُ برجلينِ حَسَنَيْنِ غلامهما ، وبرجالٍ حَسَنِينَ غلمانهم) وعلى هذا نَهَيْتُ بقولي : " وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) (١) .

ثم قلتُ : " وقد تعامل غيرُ الرَّافعة ما هي له إن قرن ب (ال)

معاملتها إذا رفعتها " فأشرتُ بذلك إلى أنه قد يُقال : (مررتُ برجلٍ

حَسَنَةِ العَيْنِ) كما يُقال : (حَسَنَةٌ عَيْنُهُ) . حكى ذلك الفراء (٢) في

معاني سورة (ص) (٣) ، قال : [و] (٤) العرب تجعل الألف واللام

خلفاً من الإضافة ، فيقولون : (مررتُ على رجلٍ حَسَنَةِ العَيْنِ قبيحٍ الأنفِ) ،

والمعنى : حَسَنَةٌ عَيْنُهُ قبيحٍ أنفه .

قلتُ : فعلى هذا يُقال : (مررتُ برجلٍ (٥) حَسَانٍ الغلمان ،

وبرجلٍ كريمةٍ الأُمُّ ، وبامرأةٍ كرامٍ الآباءُ ، وكريمٍ الأبُّ) ، كما يُقال :

(مررتُ برجالٍ حَسَانٍ غلمانهم ، وبرجلٍ كريمةٍ أُمُّهُ ، وبامرأةٍ كرامٍ آباؤها ،

وكريمٍ أبوها) ، ومنه قولُ الشاعر (٦) :

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في باب " فضل صلاة العصر " من

كتاب " مواقيت الصلاة " : ١٤٥ / ١ - ١٤٦ ، وفي باب " وكان عرشه

على الماء " من كتاب " التوحيد " : ١٥٤ / ٩ ، وفي باب " كلام

رب العالمين مع جبريل " من كتاب " التوحيد " : ١٢٤ / ٩ .

وراجع الهمع : ١٦٠ / ١ .

(٢) معاني القرآن : ٤٠٨ / ٢ .

(٣) في (ظ) : (والقرآن) . وفي الأصل رُسِمَتْ : (صورة) ، وهو

تحريفاً .

(٤) زيادة من (ظ) و (ع) ، موافقة لما في معاني القرآن .

(٥) في (ظ) و (ع) : (برجال) .

(٦) البيت بدون نسبة في التمام : ١٦٥ ، والمقرب : ١٣٩ / ١ ،

والمساعد : ٢٢١ / ٢ ، واللسان : (ينفد) .

خرس : جمعُ أخرسٍ وخرساً .

أَيًّا لَيْلَةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سِيرَتِهَا ^(١) بِيَغْدَانٍ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي
فَقَالَ : (خُرْسَ الدَّجَاجِ) كَمَا يُقَالُ : (خُرْسًا دَجَاجُهَا) . وَمِثْلُهُ قَوْلُ
الْآخِرِ ^(٢) :

فَمَاحَتْ بِهِ غُرَّ الثَّنَائِيَا مُفَلَجًا وَسِيمًا جَلَا عَنْهُ الظَّلَالُ مَوْشَمًا
أَرَادَ : فَمَاحَتْ غُرَّ الثَّنَائِيَا ، فَجَمَعَ مَعَ الِأُفِّ وَاللَّامِ ، كَمَا يَجْمَعُ مَعَ الضَّمِيرِ إِذَا قِيلَ :
(فَمَاحَتْ [بِهِ] ^(٣) فَمَاحَتْ ثَنَائِيَاهُ) . وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ فِي وَصْفِ ^(٤)
عُقَابٍ :

يَأْوِي إِلَى قُنْفَرٍ خَلَقًا رَاسِمَةً حُجْنُ الْمَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهُ الشَّبَعُ ^(٥)
فَقَالَ : (حُجْنُ الْمَخَالِبِ) ، كَمَا يُقَالُ : (حُجْنٌ مَخَالِبُهَا) . أَيُّ لَا يَغْتَالُهُ
فَقَدُّ الشَّبَعِ ^(٦) . وَمِنْ وَقُوعِ الِأُفِّ وَاللَّامِ خَلْفًا عَنِ الضَّمِيرِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ

(١) فِي (ظ) وَ (ع) : (سَهْرَتِهَا) . وَفِي (ح) : (بِيَغْدَانِ) .

(٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ : ٢٨٠ ، وَمِنْهَجُ السَّالِكِ :

٣٥٦/٢ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ٣٠/٣ .

(٣) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ظ) وَ (ع) وَهَامِشُ (ح) .

(٤) فِي (ظ) : (صَفَةٌ) .

الْبَيْتُ لَزَهْرٍ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٤٢ ، وَمِنْهَجُ السَّالِكِ : ٣٥٦/٢ ،

وَاللِّسَانُ : (غَوْلٌ) .

الْقِنَّةُ : الْجَبَلُ الصَّغِيرُ . خَلَقًا : طَسًا* لِأَنْبَاتِ بِهَا . حُجْنٌ :

مَعْقُوفَةٌ . يَغْتَالُ : يُغْلِظُ وَيُسْمِنُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (تَأْوِي) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

وَفِي الْأَصْلِ : (يَغْتَالُهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

(٦) "أَي... الشَّبَعُ" : وَرَدَتْ فِي هَامِشِ (ظ) تَحْتَ هَذِهِ الْعَلَامَةِ

(حـــــــــ) ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ الَّتِي يَسْتَعْمِدُهَا نَاسِخُ (ظ) لِلإِشَارَةِ
إِلَى أَنْ مَا تَحْتَهَا تَوْضِيحٌ لِبَعْضِ الْعِبَارَاتِ أَوْ شَرَحٌ لِمَعْنَى بَعْضِ
الْأَلْفَاظِ . وَإِذَا أُضِفَتْ إِلَى ذَلِكَ وَضُوحٌ قَلِقٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي هَذَا

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴾ وَأَثَرَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ
هِيَ الْمَأْوَى ﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ
هِيَ الْمَأْوَى ﴿ (١) ومن ذلك قول الأعرابي القيسي : (٢)

وَأَمَّا إِذَا رَكِبُوا فَالْوُجُوهُ فِي الرَّوْعِ مِنْ صَدَأِ الْبَيْضِ حَمٌّ
أَي : فوجوههم ، فجعل الألف واللام خلفاً (٣) عن الضمير . ومن ذلك
قول الآخر (٤) :

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَمَنَا فِي نِعَالِكُمْ وَأَنْفَنَا بَيْنَ اللَّحَى وَالْحَوَاجِبِ
أَي : بَيْنَ لِحَاكِمِ ، فجعل الألف واللام خلفاً عن الضمير ، ومن ذلك
قول ذي الرمة (٥) :

تَخَلَّلْنَ أَبْوَابَ الْخُدُورِ بِأَعْيُنِ غَرَابِيبَ وَالْأَلْوَانُ بَيْضٌ نَوَاصِحُ
وَقَدْ سَوَى سَبِيوِيهِ (٦) بَيْنَ (ضَرْبِ زَيْدٍ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ) وَ (ضَرْبِ زَيْدِ
الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ) ، وبين (مُطِرْنَا سَهْلَنَا وَجَبَلْنَا) وَ (مُطِرْنَا السَّهْلُ
وَالْجَبَلُ) .

===
الموضع قوي الظنُّ في أنَّ بعض النسخ أقحم هذه العبارة التي
كانت بالهامش في النص ، ولذا وردت في النسخ الثلاث على أنَّها
من النص .

وفي الأصل : (يفتالها) ، وهو تحريف .

(١) النازعات : ٣٢-٤١ . وراجع إعراب القرآن للنحاس : ٦٢٣/٣ .

(٢) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في السمت : ٢/

٠٩٥٠ . وورد في اللسان (هم) برواية : " . . .

" . . . ركبوا للصباح // فأوجههم من صدى . . . "

وعليها يفوت الاستشهاد .

و (صدى) كما في اللسان تحريف . الحم : الأسود من كل شيء .

(٣) في الأصل و (ح) : (خلف) ، وهو وهم .

(٤) بعض بني عيس . شرح ديوان الحماسة : ٣٢٩/١ ، وشرح نهج البلاغة

: ٢٢٦/٣ .

(٥) ديوانه : ١٢٩٠/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٢٢٧/٣ ب .

(٦) سيويه : ٧٩/١ .

فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير

(منه) ؛ إذ لو كان كذلك لَأَسْتَوَى وجودُ الألفِ واللامِ وَعَدُسُهُمَا (١) ،
 كما أَسْتَوَى في مثل (البُرُّ الكُرْبِيَّتَيْنِ) (٢) ، فكان يجوز أن يُقالَ : ضَرِبَ
 زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنَ ، وَمُطِرْنَا سَهْلًا وَجَبَلًا ، كما جاز أن يُقالَ : (البُرُّ
 كُرْبِيَّتَيْنِ) و (التَّمْرُ مَنَوَانٍ بِدَرْهَمٍ) (٤) ، لِأَنَّ البَعْضِيَّةَ مَفهُومَةٌ مَعَ
 عَدَمِ الألفِ واللامِ ، كما هي مَفهُومَةٌ مَعَ وجودِهِمَا .

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى : * وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ
 لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الأبوابُ * (٥) أَي : مُفْتَحَةٌ
 لَهُمُ أَبْوَابُهَا . وزعم بعضهم (٦) أَنَّ الأبوابَ بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَكِنٍ فَيُـ
 (مفتحة) . وهذا لا ينجبه من كون الألف واللام خلفاً عن الضمير ؛ لِأَنَّ
 الحاجة [إلى الضمير] (٧) في الإبدال كالحاجة إليه في الإسناد .
 وقال الفراء (٨) : العرب تقول لمن لم يمت : " إِنَّكَ مَائَةٌ عَنِ
 قَلِيلٍ " ، ولا يقولون لمن قد مات : هذا مائَةٌ ، إِنَّمَا يُقالُ في الاستقبال ،

-
- (١) في الأصل و (ح) : (عدها) ، وهو تحريف .
 (٢) الأصول : ٦٩/١ ، وابن يعيش : ٩١/١ ، والرضي عن الكافية : ٩١/١ .
 (٣) في الأصل و (ح) : (الكُرْبِيَّة) بإقحام الألف واللام .
 (٤) الأصول : ٦٩/١ ، والبغداديات : ٣٠٢/٢ ، وابن يعيش : ١٤٤ ، وابن
 يعيش : ٩١/١ ، والرضي عن الكافية : ٩١/١ ، والرواية
 فيها : (السمن) كما في (ع) .
 (٥) ص : ٤٩-٥٠ . وراجع معاني القرآن للفراء : ٤٠٨/٢ .
 (٦) هو أبو علي الفارسي . راجع البغداديات : ١٤١ وما بعدها .
 (٧) تكملة من (ظ) و (ع) .
 (٨) انظر معاني القرآن : ٧٢/٢ .

وكذا (١) يُقال : (هذا سَيِّدُ قَوْمِهِ) ، فإذا أُخبرت أنه سيسودهم قلت :

(هو سَائِدٌ قَوْمِهِ عن قَلِيلٍ) . وكذا الشَّرِيفُ (٢) وَالطَّمِيحُ وَأشْبَاهُهُمَا إِذَا قُصِدَ بِهَا الاستقبالُ صيغت على (فاعل) . وإلى (٣) هذا أُشْرْتُ بقولي :

* وَإِذَا قُصِدَ / استقبالُ المصوغة من ثلاثيٍّ على غير (فاعل) رُدَّتْ إليه * ١٥٦/أ

[أَي : رُدَّتْ إِلَى] (٤) صيغة (فاعل) . ومن هذا الرَّدُّ (٥) قوله

تعالى : * فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ * (٦) وعلى

هذا المعنى قراءةُ بعضِ السَّلَفِ : * إِنَّكَ مَأْتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُونَ * (٧) ،

والمعنى على قراءة الجماعة : * إِنَّكَ وَإِيَّاهُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ أَحْيَاءَ

فَأَنْتُمْ (٩) فِي عِدَارِ الْمَوْتِ (١٠) ، لِأَنَّ مَا هُوَ كَائِنٌ فَكَأَنَّ قَدْ كَانَ ، وَهَذَا

شَبِيهٌ بِ * أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ * (١١) وعلى هذا نَبَّهْتُ بقولي :

* مَا لَمْ يُقَدَّرِ الْوَقْعُ * .

ومن الرَّدِّ إِلَى (فاعل) بِقَصْدِ (١٢) الاستقبال قول الحَكَمِ بْنِ صَخْرٍ : (١٣)

(١) في الأصل و (ح) : (وهذا) ، وهو تحريف .

• وفي (ع) : (فكذا) .

(٢) في الأصل و (ح) : (الشرف) ، وهو تحريف .

(٣) في (ظ) و (ع) : (فإلى) .

(٤) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٥) في الأصل : (الترك) ، وهو تحريف .

(٦) هود : ١٢ .

(٧) الزمر : ٣٠ . وهي قراءة ابن مَحْبِصِينَ وابن أبي إِسْحَاقَ وَعِيسَى .

إعراب القرآن للنحاس : ٨١٨/٢ .

(٨) في الأصل و (ح) : (ومنه : إنك . . .) بإقحام لفظ : (ومنه) ،

(٩) في (ظ) : (فانكم) .

(١٠) في الأصل و (ح) : (عدد) ، وهو تحريف .

(١١) النحل : ١ .

(١٢) في (ظ) : (لقصد) .

(١٣) * بن * في الأصل غير واضحة .

والبيتان بهذه النسبة في التذييل والتكميل : ٢٢٨/٣ ب .

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفَرِ وَالْمَوْتُ مَنْهَلٌ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ وَارِدٌ شُمَّمٌ وَارِدٌ
إِلَى حَيْثُ يُشْقِي اللَّهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا وَيُسَعِدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدٌ

ومثله قول قيس بن العيزارة (١) :

فَقُلْتُ لَهُمْ شَاءَ رَغِيْبًا وَجَامِلًا فَكَلِّكُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَايِعًا (٢)

وأشرت بقولي : " وَإِنْ قُصِدَ ثُبُوتُ مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ عَوِيلُ مُعَامَلَةِ الصَّفَةِ

الْمُشَبَّهَةِ " إِلَى (٣) أَنَّ قَصْدَ ثُبُوتِ مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ بِسَوْغِ إِضَافَتِهِ إِلَى مَا

هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، وَنَصَبَهُ إِيَّاهُ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَعَلَى التَّشْبِيهِ

بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً بِشَرَطِ السَّلَامَةِ مِنَ اللَّبْسِ ، فَيُقَالُ : (زَيْدٌ

ظَالِمٌ الْعَبِيدِ خَاذِلُهُمْ ، رَاحِمٌ الْإِبْنَاءِ نَاصِرُهُمْ) إِذَا كَانَ لَهُ صَبِيحٌ ظَالِمُونَ

خَاذِلُونَ ، وَأَبْنَاءٌ رَاحِمُونَ نَاصِرُونَ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكِرَةِ (٤) : مِنْ قَالَ : (زَيْدٌ الْحَسَنُ عَيْنَيْنِ)

فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ (٥) : (زَيْدٌ الضَّارِبُ أَبُوَيْنِ ، وَالضَّارِبُ الْإِبْوَيْنِ ، وَالضَّارِبُ

الْإِبْوَانُ) . وَ (الْإِبْوَانُ) فَاعِلٌ (٦) عَلَى قَوْلِكَ (الْحَسَنُ الْوَجْهُ) .

الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ كَلَّةٌ وَاحِدٌ (٧) ، وَمِثْلُهُ (الضَّارِبُ الرَّجُلُ) إِذَا أُرِدَتْ :

الضَّارِبُ رَجُلُهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (الْمَعْيَزَارَةُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

الْبَيْتُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْبَهْدَلِيِّينَ : ٧٧/٣ ، وَالتَّمَامُ : ١٤ ، وَشَرْحُ

عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٧٠٥ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٨/٣ ب .

الرَّغِيْبُ : الْكَثِيرُ . الْجَامِلُ : قَطِيعٌ مِنَ الْإِبِلِ مَعَهَا رَعِيَانُهَا وَأَرْبَابُهَا .

(٢) فِي (ظ) : (وَكَلِّكُمْ) . وَفِي (ع) : (شَايِعٌ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) (رُسِمَتْ) (إِلَّا) ، وَهُوَ وَهْمٌ ،

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا النِّقْلِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ . وَحَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ

الْمُصَنِّفِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٢٨/٣ ب . وَانظُرِ السَّاعِدُ : ٢٢٢/٢ ،

وَالْبَهْعُ : ١٠١/٢ .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (تَقُولُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

(٦) فِي (ظ) وَ (ع) وَ (ح) : (فَاغْلَانٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي (ظ) وَ (ع) : (فِي كُلِّ نَأٍ وَاحِدٌ) .

قلتُ : هكذا قال أبو عليّ في التذكرة ، ولم يُقَيّد بأمن اللّيس .
والصّحيح أنّ جواز ذلك مُتَوَقَّفٌ على أمن اللّيس . ويكثر أمن اللّيس في
اسم فاعل غير المتعدّي ، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور . ومنه
قولُ ابن رَواحة الأنصاري - رضي الله عنه - :
(١)

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بِاخْتِ
ومنه قولُ رجلٍ من طَيِّسٍ :
(٢)

وَمَنْ يَكُ مُنَحَلَّ الْعَزَائِمِ تَائِبًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ
ومن وروده في المصوغ من متعدّد قولُ الشّاعر :
(٣)

مَا الرَّاحِمُ أَقْلَبُ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا
وقد أغفل أكثر المصنّفين (٥) إجراء اسم المنعول مُجرى الصّفة [المشبهة] ،
وهو يجري مجراها مطلقاً إن كان مصوغاً من متعدّد إلى واحد كـ (مضروب ،
ومرهوب ، ومرفوع ، ومجموع) ، فيقال : (هو) مضروبُ العبدِ ، ومرهوبُ
قومٍ ، ومرفوعٌ قَدْرًا) ، و (هو مجموعُ الأُمُرِ ، وأمره ، وأمرٌ) .
و (مجموعُ الأُمُرِ ، وأمره) ، كما يُقال : (هو حَسَنُ الوجهِ ، وحَسَنُ وجهِ ،
وحَسَنٌ وجهاً ، وحَسَنُ الوجهُ ، وحَسَنٌ وجهُه ، وحَسَنٌ وجهُه والوجهُ ووجهه) ،

(١) تقدم ص ٣١٩ برواية : (. . . النفس ضارع) .

(٢) البيت في منهج السالك : ٣٥٧/٢ ، والتذيل والتكميل : ٣ /

٢١٩ ب .

(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٥٨/٢ ، والتذيل والتكميل

: ٢٢٩/٣ أ ، والمساعد : ٢٢٣/٢ ، والعيني : ٦١٨/٣ ،

والهمع : ١٠١/٢ .

(٤) " القلب " : ساقط من (ظ) .

(٥) انظر المساعد : ٢٢٣/٢ .

(٦) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٧) في الأصل : (هذا) ، وأثبت ما في (ظ) و (ح) لموافقته ما بعده ،

وهو قوله : (كما يقال : هو حسن) وفي (ع) : (هم) .

، وكذا (١) البواقي .

وأقلُّ مسائلِ الصِّفَةِ استعمالاً نحوُ : (حَسَنٌ وَجْهٌ ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ ،
وَحَسَنٌ وَجْهٌ) ولها مع ذلك نظائر من [مسائل] (٢) اسمِ المفعولِ .

فنظيرُ (حَسَنٌ وَجْهٌ) قولُ الشَّاعرِ (٣) :

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنَ مَغْرُورَ نَفْسِهِ ^(٤) وَلَمَّا رَأَيْتِي أَرْتَاعَ شَتَّ عَرَّ دَا

ونظيرُ (حَسَنٌ وَجْهٌ) قوله (٤) :

لَوْ صُنَّتْ طَرْفَكَ لَمْ تَرَعْ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا

ونظيرُ (حَسَنٌ وَجْهٌ) قولُ الآخرِ (٥) :

يَتُوبُ وَدِيارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ يَمَا هَاهُنَا رَامٌ

ونبّهتُ بقولي : * وقد يفعل ذلك بجامدٍ لتأويلِ بِمَشْتَقٍّ * على أنه قد

يُقالُ : (وَرَدْنَا مِنْهَا عَسَلًا مَاءُوه ، وَعَسَلُ الْمَاءِ) ، و (نَزَلْنَا بِقِسْمِ

أُسْدٍ أَنْصَارُهُمْ ، وَأُسْدُ الْأَنْصَارِ) ، و (صَاهَرْنَا حَيًّا أَقْمَارًا نَسَاؤُهُه ، وَأَقْمَارُ

النِّسَاءِ) على تأويلِ : عَسَلٌ ب (جَلُو) ، وَأُسْدٌ ب (شُجْعَان) ، وَأَقْمَارُ

ب (حِسَان) (٦) . ومنه قولُ الشَّاعرِ (٧) :

فِرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ ^(٨) يُطَلِّبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

(١) في النسخ الأخرى : (وكذلك) .

(٢) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦٤/٢ ، والهمع : ١٠١/٢ .

الجون : الأَخ . عَرَّ : جَبَنَ . (٤) في (ط) : (فلما) .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٦٤/٢ ، والتذييل والتكميل

: ٢٢٢/٣ ب ، والهمع : ١٠١/٢ .

(٥) تقدم ص ٣٤٨ .

(٦) في (ح) : (بحتنان) ، وهو تحريف .

(٧) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٠٧٣/٢ ، ومنهج

السالك : ٣٥٧/٢ ، والتذييل والتكميل ج : ٢٢٩/٣ ب ، والهمع

: ١٠١/٢ .

(٨) في الأصل و (ح) : (الحكيم) ، وهو تحريف .

فعامل (فراشة) (١) و (فرعون) مُعاطلة (طائش) و (مهلك) (٢) .
ومثله قول الآخر (٣) :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَفْدَى لَا جُئْتَ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ

فعامل (غربالاً) مُعاطلة (مُتَّقِب) .

وأكثر ما يجي * هذا الاستعمال في أسماء النسب كقولك : (مررتُ
برجلٍ هاشميٍّ أبوه تميميةٌ أمُّه) . وإن أضفت قلت (٤) : (مررتُ برجلٍ
هاشميٍّ الأب تميميٍّ الأم) ، وكذلك ما أشبهه .

(١) في الأصل : (فراشة) ، وهو تصحيف .

(٢) في (ح) : (أو) ، وهو تحريف .

(٣) نُسب البيت إلى عَفيرة بن طرامة ، وحسان بن ثابت والمُنذر بن

حَسَّان . وليس في طبعة ديوان حسان التي بين يدي . وهو

في الوَحْشِيَّات : ٨ ، والخصائص : ٢٢١/٢ ، ١٩٥/٣ ، ومنهج

السالك : ٣٥٧/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٢٩/٣ ب ، والعيني

: ١٤٠/٣ ، والجمع : ١٠١/٢ .

(٤) " وإن أضفت قلت " : في الأصل مكرر .

باب إعمال المصدر

(ص) " يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدودٍ ولا منحوتٍ

قيل تمامه [عَمَلَ فَعْلُهُ] (١).

والغالبُ إن لم يكن بدلًا من اللفظ بفعله / تقديره

به بعد (أن) المخففة أو المصدرية أو (ما) اختها .

ولا يلزم ذكر مرفوعه .

(ش) عمل المصدر عمل الفعل ؛ لأنه أصلٌ، والفعل فرعه ، فلم يتقيد عمله بزمان

دون زمان ، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنه أصلٌ لكل

واحد منها بخلاف اسم الفاعل ، فإنه عمل للشبه فتقيد عمله بما هو

شبهه (٢) ، وهو المضارع .

وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملاً

بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل ، فلزم من ذلك

الآ عمل إذا غير لفظه بإضمار ، [ولا بتصغير] (٣) ، ولا برده إلى

(فعلة) (٤) قَصْدًا للتوحيد ، ولا بنعت (٥) قبل تمام مطلوبه ، فلا

يقال : مرورك بزيد حسنٌ ، وهو بعمرٍ قبيحٌ ، فيعلق المجرور ب (هو)

لكونه ضمير العرور ، فإنه مبين للصيغة التي هي أصل الفعل . وقد شذ

مثل هذا في قول زهير (٦) :

(١) تكلمة من (ظ) و (ع) .

(٢) في (ظ) : (شبهه) .

(٣) تكلمة من النسخ الأخرى .

(٤) في (ظ) : (ولا برر) . وفي الأصل و (ح) : (فعلة) ،

وهو تصحيف .

(٥) في الأصل : (تبعية) ، وفي (ح) : (تبعته) ، وكلاهما تصحيف .

(٦) البيت في ديوانه : ١٨ ، وشرح القوائد السبع : ٢٦٢ ، والهمع :

: ٩٢/٢ ، والخزانة : ١١٩/٨ .

المرجم : غير المتيقن .

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الرَّجْمِ

ذ (هو) ضمير الحديث ، و (عن) متعلق به . وقد يتخَرَّج هذا على أن يكون التَّقْدِيرُ : وما هو الحديث عنها ، فتعلق (عن) بالحديث ، ويجعل الحديث بدلاً من (هو) ، ثم حذف البدل (١) ، وترك المتعلق به دالاً عليه . ولا يخفى ما في هذا التَّقْدِيرِ مِنَ التَّكْلِيفِ مع أن البدل هو المقصود بالنسبة ، ولا يذكر متبوعه غالباً إلا توطئة له . (٢)

ولا يعمل المصغر ، فلا يُقال : عرفتُ ضُرَيْبَكَ زيداً ، ونحوه ، لأنَّ التَّصْغِيرَ يُزِيلُ الْمَصْدَرَ عَنِ الصِّيغَةِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الْفِعْلِ زوالاً يلزم منه نقص المعنى ، بخلاف الجَمْعِ ، فإنَّ صيغته - وإن زال معها الصيغة الأصلية - فإن المعنى معها (٣) باقٍ ومُتَضَافٌ بِالْجَمْعِيَّةِ ، لأنَّ جمع الشئ بمنزلة ذكره متكرراً يعطف . فلذلك منع التَّصْغِيرُ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ ، وإعمال اسم الفاعل ، ولم يمنع الجَمْعُ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ ، ولا إِعْمَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، إلا أنَّ جمع (٤) اسم الفاعل كثيرٌ ، فكثرت شواهدُ إِعْمَالِهِ مَجْمُوعاً ، وجمع المصدر قليلٌ ، فقلَّتْ شواهدُ إِعْمَالِهِ مَجْمُوعاً ، فمنها قولُ عَلْقَمَةَ (٥) :

وَقَدْ وَعَدْتِكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَّتْ بِهِ مَوَاعِدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِبَيْتِ شَرْبِ

(١) في الأصل و (ح) : (الأُول) ، وهو تحريف .

(٢) " ولا يخفى . . . توطئة له " : ليس في (ظ) انظر ما سلف في

التمهيد ص : ٦ وما بعد ما .

(٣) في الأصل : (عنها) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ح) : (لأنَّ إِعْمَالَ) ، وهو وهم .

(٥) البيت في ديوانه : ٨٢ ، وسيبويه : ١٣٧ / ١ ، والمغرب : ١٣١ / ١ ،

والتذليل والتكميل : ٢٣٠ / ٣ / ب ، والهمع : ٩٢ / ٢ .

عرقوب : رجل من العمالقة ضربت العرب به المثل بالخلف .

انظر الأمثال لأبي عبيد : ٨٧ .

فَنصَبَ (أخاه) بـ (مواعد) ، وهي جمع مَوَاعِدِ بمعنى وَعَدَ . وَيُرْوَى
 " كَمَوْعِدٍ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ " و (موعود) هذا أحد المصادر الجارية (١) على
 وزن (مفعول) . وَيُرْوَى " مَوَاعِيدُ " على أنه جمع ميعاد بمعنى
 وَعَدَ ومنها (٢) قولُ العرب : " تَرَكْتُهُ بِمَلَاْحِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا " (٣) أي :
 بموضع ملاحس ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه (٤) . والملاحس
 جمع مَلْحَسٍ ، بمعنى : لَحَسَ .

ومنها قولُ ابنِ الزبيرِ الأَسَدِيِّ : (٥)

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تُكْ شَاهِدًا بِلَاثِي وَكَرَاتِي الصَّنِيعِ بِيَطْرَا

ومنها (٦) قولُ أَعَشَى قَيْسِ (٧) يمدح هُوذَةَ بنَ عَلِيِّ الحَنْفِيِّ :

قَدْ حَطَلُوهُ فَحَيَّ السَّنَّ مَا حَمَلَتْ سَادَاتُهُمْ فَأَطَاقَ الحِمْلَ وَأَضْطَلَعَا

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تِجَارِيَتُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الحَزْمَ وَالْفَنَعَا (٨)

(١) في الأصل و (ح) : (الجائية) .

(٢) في الأصل و (ح) و (ع) : (ومنه) ، وهو تحريف ،

(٣) جمع الأمثال : ٢٣٧/١ ، والمستقصى : ٢٥/٢ ، واللسان : (لحسن)

(٤) " مقامه " : ساقط من (ظ) .

(٥) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في منهج السالك

: ٣١٩/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٦٩٤ ، والتذييل والتكميل

: ٢٣٠/٣ ب . الصنيع : اسم فرسه . بيطر : اسم موضع .

(٦) في الأصل : (ومنه) ، وهو تحريف ،

(٧) في (ظ) : (قيش) ، وهو تصحيف .

البيتان في ديوانه : ١٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٠/٣ ب .

والثاني في التمام : ١٥٤ .

الفنع : الفضل الكثير والعطاء .

(٨) في (ظ) : (إلا الحمد) ، وفي الأصل و (ح) :

(والقبع) ، وهو تصحيف ،

وله أيضاً : (١)

إِنَّ عِدَاتِكَ إِيَّانَا لَا تَيْسَسُهُ حَقًّا وَطَيِّبَةً مَا نَفَسَ مَوْعُودٍ

ولا يعمل المَحْدُودُ ، وهو العرود إلى (فَعَلَةٌ) قَصْداً للتَّوْحِيدِ والدَّلَالَةِ

على المَرَّةِ (٢) ، لِأَنَّهُ غَيْرٌ عَنِ الصِّيغَةِ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا الْفِعْلُ ، فَلَا

يُقَالُ : عَرَفْتُ ضَرِيكَ زَيْداً ، وَنَحْوَ ذَلِكَ . فَإِنَّ رُويَ مِثْلَهُ عَنِ بُوَيْقٍ بِعَرَبِيَّتِهِ

حُكِمَ بِشَذْوِهِ ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا أُنشِدَ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذْكَرَةِ

مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٣)

يُحَايِي بِهَا الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْعَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ

يريد : يَحْيِي الْجِلْدُ الْحَازِمُ نَفْسَ رَاكِبٍ بِأَنْ تَضْرِبَ كَفَّاهُ الْعَلَا مَتِيماً

مَوْشِراً بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ رَاكِباً كَأَنْ يَمُوتَ عَطْشاً .

وقد اجتمع في قول ابن الزبير :

..... وَلَمْ تَكُ شَاهِداً بِلَاثِي وَكَرَاتِي الصَّنِيعِ

شَاهِدٌ عَلَى إِعْمَالِ الْمَجْمُوعِ وَشَاهِدٌ عَلَى إِعْمَالِ الْمَحْدُودِ ، لِأَنَّ الْكُرَاتِ

جَمْعُ كَرَّةٍ ، وَقَدْ نَصَبَ بِهِ (الصَّنِيعُ) ، فَوَاحِدُهُ أَحَقُّ بِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ

أَقْرَبُ إِلَى اللَّفْظِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الْكُرُّ (٥)

(١) البيت في ديوانه : ٢٧١ ، ومنهج السالك : ٣١٩/٢ ، والتذبييل

والتكميل : ٢٣٠/٣ ب ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٩٤ .

(٢) هنا نهاية النسخة (ظ) .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٠١٥/٢ ، ومنهج

السالك : ٣١٩/٢ ، والتذبييل والتكميل : ٢٣١/٣ أ ، والمساعد

: ٢٢٨/٢ ، والعيني : ٥٢٧/٣ ، والهمع : ٩٢/٢ .

يحاوي : يحوي من الإحيا . الجلد : الصلب . العلا : التراب .

(٤) في الأصل و (ح) : (فحاي) ، وفي (ع) : (يحاي) ،

وكلاهما تصحيف ، والتصويب من المصادر .

(٥) في الأصل و (ح) : (الكد) ، وهو تحريف .

ومن إعمال المَحْدود قولٌ كَثِيرٌ (١) :

وَأَجْمَعَ هَجْرَانًا لَا سَمَاءَ إِنْ دَنْتَ بِهَا الدَّارَ لَا مِنْ زَهْدَةٍ فِي وَصَالِهَا

فلو كان (فَعْلَةٌ) مصدرًا غير مقصود بهاء التَّحْدِيدِ ك(رَهْبَةٌ) ، [فإنَّها] (٢)

تساوي العاري منها في صحَّة العمل ، فمن ذلك قولُ الشَّاعر (٣) :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَسْـُورِ

ولا يتقدَّم نعتُ المصدر على معوله فلا يُقال : عرفتُ سَوْكَ العَنِيْفَ

الإِيل ؛ لأنَّ معولَ المصدر منه بمنزلة الصِّلة من الموصول ، فلا يتقدَّم نعتُ

المصدر على معوله ، كما لا يتقدَّم نعتُ الموصول على صلته ، فإنَّ ورد ما يوهِم

خلاف ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعدَ النِّعتِ يتعلَّق به المَعْمولُ المتأخَّرُ فمن ذلك

قولُ الحُطَيْثَةِ (٤) :

أَزْمَعْتُ / يَا سَائِبِينَ مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ ١/١٥٧

فالتَّبَارِيرُ إلى فَمَ سَمِعَ هَذَا الْبَيْتِ تَعْلِيْقُ (من نوالكم) ب (يَا سَائِبًا) ،

وهو غير جائز كما ذكرت بمل يتعلَّق ب (يئست) مضمراً ، فلو أُخِّرَ النَّعْتُ

وَقُدِّمَ المَعْمُولُ لم يمتنع كقول الشَّاعر (٥) :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَائِزًا مِنْ عَهْدَتُ فَيْكَ عَذُولًا

(١) البيت في ديوانه : ٩٢ ، ومنهج السالك : ٢/٩٣ ، والتذييل

والتكميل ج ٣/٢٣١/أ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) البيت بدون نسبة في سيبويه : ١/٩٧ ، والإيضاح : ١٥٦ ، وابن

بعيش : ٦/٦١ ، والبحر المحيط : ٢/٢٤٥ .

العوارد : الطرق إلى الماء .

(٤) البيت في ديوانه : ٢٨٣ ، والكامل : ٢/١٨٩ ، ومختارات ابن

الشجري : ٣/٧ ، والخصائص : ٣/٢٥٨ ، والمحتسب : ١/٣٠٧ ،

والتذييل والتكميل : ٣/٢٣١/ب ، والمغني : ٧٦٦ ، وشرح أبيات

: ٧/٢٣٦ ، والهمع : ٢/٩٣ .

(٥) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢/٣١٩ ، ٣٢٤ ، والتذييل

والتكميل : ٣/٢٣١/أ ، والعيني : ٣/٢٦٦ ، والهمع : ٢/٩٣ .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : * عَمَلٌ فَعَلِهِ * عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْعَامِلَ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ [نَحْوُ] (١)
 : (عَظَّمَ نَفْعَ الْحَلِيمِ حِلْمُهُ) ، وَالنَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : (سَرَّنِي إِعْطَاءُ
 الدَّانِئِ (٢) الْفَقِيرِ) ، وَاسْمُ كَانَ ، نَحْوُ : (مِنْ نِعَمِ اللَّهِ كَوْنُ الْمُقْبُورِ
 عَدُوًّا ، وَكَوْنُ عَدُوِّنا الْمُقْبُورِ ، وَالكَوْنُ عَدُوًّا الْمُقْبُورِ) .

وَيَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنََّّهُ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْعُرْفِ عَلَى حَسَبِ تَعَدِّي
 فَعْلِهِ ، نَحْوُ : (عَرَفْتُ مَرْوَكًا بَزِيدٍ ، وَقَدَوْتُكَ عَلَى عَمْرٍو ، وَطَلَبْتُ الْعِلْمَ ،
 وَإِعْطَاءَكَ (٣) الْفَقِيرَ دَرْهَمًا ، وَإِطْلَاكَ خَالِدًا جَعْفَرًا مَقِيمًا) . وَشَرَطْتُ
 فِي ذَلِكَ تَقْدِيرَهُ بِفَعْلِهِ وَبِ (أَنْ) الْخَفِيفَةِ أَوْ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ
 أَوْ (مَا) أُخْتِهَا احْتِرَازًا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَوْكَدِّ وَالْمَبِينِ النَّوْعِ وَالْمَهِيئَةِ .
 وَمِثَالُ الْمَقْدَرِ (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ [قَوْلِكَ] (٤) : (عَلِمْتُ ضَرْبَكَ
 زِيدًا) ، فَتَقْدِيرُهُ : عَلِمْتُ أَنْ قَدْ ضَرَبْتَ زِيدًا ، فِ (أَنْ) هُنَا

[هِيَ] (٥) الْمَخْفَفَةُ مِنْ (أَنْ) ، لِأَنَّهَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَهُوَ مَوْضِعُ
 مَخْصُوصٍ بِالْمَخْفَفَةِ غَيْرِ صَالِحٍ لِلْمَصْدَرِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ * (٦)
 وَ * أَفَلَا يَرْوَنَ إِلَّا يَرْجِعُ * (٧) .

وَمِثَالُ الْمَقْدَرِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ
 النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ * (٨) وَقَوْلُ الْقَائِلِ : (أَرْجُو نَصْرَ اللَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ

(١) تكملة من (ع) .

(٢) في (ع) : (الدينار) .

(٣) في الأصل : (وإعطاؤك) ، وهو وهم .

(٤) زيادة من (ع) .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) العزمل : ٢٠ .

(٧) طه : ٨٩ .

(٨) البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠ .

وُخْذَلَانَهُ لِلْكَافِرِينَ) ، وكذا كلُّ مصدر وقع بعدَ (لولا) ، أو بعدَ فعل
إرادة ، أو كراهة ، أو خوف ، أو طمع ، أو شبه ذلك ، ولا يكون المقدر
بهذه إلا ماضي المعنى كقوله : (١)

أَمِنْ بَعْدِ رَمِي الْغَانِيَاتِ فُؤَادَهُ بِأَسْمِهِمُ الْحَاظِ يَلَامُ عَلَى الْوَجْدِ
أو مستقبل المعنى كقول الفرزدق : (٢)

فَرَمَ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا جِبَالًا مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ
وَأَمَّا المقدر بـ (أَنْ) المخففة فيجوز مُضِيهِ وحضوره واستقباله .

وكذا المقدر بـ (مَا) المصدرية . فُضِيَّ المقدر بـ (أَنْ) المخففة
كقول الشاعر : (٤)

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أَرَى فَيْكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا
وحضوره كقول الراجز : (٥)

لَوْ عَلِمْتُ إِثَارِي الَّذِي هَوَتْ
مَا كُنْتُ مِنْهَا مُشْفِيًا عَلَى الْقَلْتِ

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب ، والهمع : ٩٢/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٠٩/١ ، ومنهج السالك : ٣١١/٢ ،
والتذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب ، والهمع : ٩٢/٢ .

(٣) في الأصل و (ع) : (تستطيع) ، وهو تحريف ،
(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣١٥/٢ ، والتذييل

والتكميل : ٢٣٧/٣ ب ، والهمع : ٩٢/٢ .

(٥) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب ، وشفاء
العليل : ٦٩٤/٢ ، والأول في الهمع : ٩٣/٢ .

مشفياً : مشرفاً . القلت : الهلاك .

واستقباله كقول الشاعر (١) :

لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَاقَكُمْ عِدَّةَ السَّيْلِ لِمَ عَدِمْتُمْ عَلَيَّ النَّجَاةَ مُعِينَا
وَمَضَى الْمُقَدَّرُ بِ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : * فَإِذَا قَضَيْتُمْ
مَنَاسِكَكُمْ فَانْزُكِرُوا لِلَّهِ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ * (٢) وكقول الشاعر (٣) :

وَعَذْبَةُ الْهَوَى حَتَّى بَرَاهُ كِبْرِي الْقَيْنِ بِالسَّفَنِ الْقِدَاحَا
وكقول الآخر (٤) :

مُدِينُ الْبَغْيِ سَوْفَ يَأْخُذُهُ بِمَا رَبُّهُ أَخَذَهُ ثَمُودَ وَعَادَا (٥)
وحضوره كقوله تعالى : * تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ * (٦) وكقول
الفرزدق (٧) :

وَنَدَدْتُ عَلَى حَبِيِّ الْحَيَاةِ لَوَانَهَا مُرَادُ لَهَا فِي عُرْهَائِنِ حَيَاتِنَا
واستقباله كقول الشاعر (٨) :

وَمَنْ يَمُتْ وَهُوَ لَمْ يُوِّمِنْ مِنْ يُصَلِّ [فِدَاءً] (٩) شُواظَ نَارٍ دَوَامَ النَّارِ فِي سَقَرَا

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب ، والجمع

: ٩٢/٢ .

(٢) البقرة : ٢٠٠ .

(٣) هو قيس بن زريح . والبيت في ديوانه : ٧٦ ، وأما لي القاضي :

١٦٢/١ ، والسمط : ٤٢٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب .

السفن : المبرد .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب .

(٥) في التذييل والتكميل : (ثموداً) ، وبكلماتها يصح الوزن والشاهد .

و (ثمود) : منهم مَنْ يَصْرِفُهَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُهَا . فمن صرف

ذهب إلى الحيّ ، ومن لم يصرّف ذهب إلى القبيلة .

(٦) الروم : ٢٨ . وفي الأصل : (كخيفتكم) ، وهو وهم .

(٧) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يديّ . وهو في التذييل

والتكميل : ٢٣٢/٣ ب .

(٨) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٣٢/٣ ب .

(٩) تكملة من (ح) و (ع) .

وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأُحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكنَّ
الغالب أن يكون كذلك .

ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ العرب : " سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ
ذَلِكَ " (١) وقولُ أعرابي : " اللَّهُمَّ إِنَّ اسْتِغْفَارِي إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي
لِلْوَيْلِ ، وَإِنَّ تَرْكِي الاسْتِغْفَارَ مَعَ عَلْمِي بِسَفَةِ عَفْوِكَ لَعِي " (٢) وقولُ
الشاعر : (٣)

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ (٤) قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَسِيرٌ وَنِيدَامٌ
وقولُ الراجز : (٦)

وَرَأَيْتُ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ
يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ (٨) ذَاكَ
وقولُ الآخر : (٩)

لَا رَغْبَةَ عَمَّا رَغِبْتَ فِيهِ
مِنِّي فَأَنْقِصِيهِ أَوْ زَيْدِيهِ

(١) سيبويه : ٩٨/١ ، واللسان : (سمع) .

(٢) المساعد : ٢٣٠/٢ .

(٣) هو كهيد . والبيت في ديوانه : ٢٨٨ ، وسيبويه : ٩٨/١ .

وابن يعيش : ٦٢/٦ ، واللسان : (حضر) .

(٤) في الأصل : (عيدي) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (وصيح) ، وهو تحريف .

(٦) هو روبة . والبيتان في ملحقات ديوانه : ١٨١ ، وسيبويه :

٩٨/١ ، والبحر المحيط : ٢٩٦/٥ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٢/٣

والهمع : ٩٣/٢ .

(٧) في الأصل : (وراني) ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل و (ط) : (فعلك) .

(٩) البيتان بدون نسبة في منهج السالك : ٣١٥/٢ ، والتذييل

والتكميل ٢٣٢/٣ ، وشفاء العليل : ٦٩٦/٢ .

ومن أمثلة سيبويه : * متى ظنك زيداُ أميراً * (١)

(٢)

وذكر سيبويه في باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع :

(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا) إذا كان هو الفاعل (٣) . ثم قال : كأنه قال :

عجبتُ من أنه يضربُ زيدٌ عمراً . ولم يقدره في الباب بغير (أن) الثقلية .

وإذا ثبت أن عمل المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدري أمكن الاستغناء

عن إضمار في نحو : (له صوتٌ صوتَ حمارٍ) (٤)

ونبهتُ بقولي : " ولا يلزم ذكرُ مرفوعه " على أن المصدر الصالح

للعمل قد يُجا* به دون مرفوعٍ ظاهرٍ ولا مضمَرٍ ، ودون معمولٍ آخر .

وقد يُجا* به دون مرفوعٍ كائناً معه معمولٍ آخر .

فالجائي (٥) دون مرفوعٍ ولا غيره نحو : * وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ

الْكَفْرَ * (٦) . والكائنُ معه معمولٌ لا مرفوعٌ معه نحو : * فَكَ رَقِيبَةً *

أَوْ إِطْعَامًا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * بَيْتِيًا * (٧)

/ وخصَّصْتُ المرفوعَ بجواز الاستغناء عنه مع المصدر ؛ لأنَّ الاستغناء ١٥٧ / ب

عن غير المرفوع جائزٌ مع كلِّ عامل ليس من النَّواسخ .

وقلتُ بدل (ولا يلزم ذكرُ فاعله) : " ولا يلزم ذكرُ مرفوعه " .

لأنَّ المرفوعَ والفاعلَ ونائبه واسم (كان) . وقد تقدَّم من قولِي بيانُ أنَّ مرفوع

المصدر قد يكون نائبَ فاعلٍ ، نحو : (سَرَّني إعطاءُ الدَّينارِ الفقيرِ) ، واسم

(كان) نحو : (مِنْ نَعَمِ اللَّهِ كَوْنُ الْمُقْبُورِ عَدُونًا) .

وجاز أن يُستغنى عن مرفوع المصدر دون مرفوع الفعل وما أشبهه

ما ليس مصدرًا ؛ لأنَّ الفعل لو ذُكر دون مرفوع لكان حديثًا عن غير محدِّثه ،

وكذا ما يعمل عمله من صفة أو اسم فِعْلٍ ، فإنَّه لا يعمل إلا وهو بنفسه واقع

موقع الفعل وموَّءٍ معناه ، فاستحقَّ ما يستحقُّه الفعلُ من مرفوعٍ يُحدِّث

(١) سيبويه : ٦٢ / ١

(٢) سيبويه : ٩٧ / ١ (٣) راجع سيبويه ١٠٩ / ١ (٤) راجع سيبويه ٣٥٦ / ١

(٥) في الأصل : (فالجاري) ، وهو تحريف .

(٦) الزمر : ٥٧ (٧) البلد : ١٣ - ١٥

به عنه ظاهراً أو مضمراً ، فلو خلا منه لكان في تقدير فعل خلا من مرفوع .
وليس كذلك المصدر ؛ لأنه إذا عيل العمل المنسوب إليه بإجماع لم
يكن إلا في موضع غير صالح للفعل ، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في
عدم تحمّل الضمير ، وجاز أن يرفع ظاهراً لكونه أصلاً لئلا يستغني عن
مرفوع ، ولضعف سبب اقتضائه الرفع عدت في غير ندور صاحبه مرفوعاً ،
إن لم يكن مضافاً ، وقلت إن كان مضافاً ، حتى قال بعض النحويين : إنها
لا تجوز إلا في الشعر (١) . والصحيح جوازها مطلقاً ، لكن استعمالها
في الشعر قليل ، ومن ذلك قول النبي (٢) - صلّى الله عليه وسلّم - : "بني
الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء
الزكاة و وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً . " ف (مَنْ)
في موضع رفع فاعلاً ب (حج البيت) ، والتقدير : وأن يحج البيت من
استطاع إليه سبيلاً .

وقلت في صاحبة غير المضاف مرفوعاً : " دون ندور " احترازاً
من قول أبي العباس شعلب : العرب تقول (٤) : " عجبت من قراءة قسي
الحمام القرآن " أي : من أن قرئ

(١) التذييل والتكميل : ٢٣٨/٣ ب ، والمساعد : ٢٣٦/٢ .
(٢) الحدِيثُ بهذا اللفظ في جميع الزوائد باب " فيما بُني عليه الإسلام "
من كتاب " الإيمان " : ٤٧/١ .
وبدون صارة : " من استطاع إليه سبيلاً " أخرجه مسلم في باب " أركان
الإسلام " من كتاب " الإيمان " : ٤٥/١ ، والترمذي في باب " ماجاء
بني الإسلام على خمس " من كتاب " الإيمان " : ٥٥/٥ . ويلفظ
" . . . والحج وصيام رمضان . " أخرجه النسائي في باب " على
كم بني الإسلام " من كتاب " الإيمان " : ٩٥/٨ .
ولفظ مسلم والترمذي والنسائي يَفُوتُ الاستشهاد .
وفي (ع) : " . . . الا الله وأن محمداً رسول الله . . . " وهي موافقة
لإحدى روايات مسلم .

(٣) في الأصل و (ح) : (ومرفوعاً) بإقحام الواو .
وهو يشير بذلك إلى قوله قبل قليل في الشرح : " ولضعف سبب
. . . إن لم يكن مضافاً " .
(٤) مجالس شعلب : ٢٠٧/١ . قال " . . . والقرآن : إذا نويت ما لم يسم
فاعله رفعت ، وإذا أشرت إلى الفعل نصبت " . ٢٠٨/١ .

(ص) "ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله . ويضمر عاملٌ

فيما أوهم خلافًا ذلك ، أو يُعَدُّ نادرًا ."

(ش) قد تقدّم بيانُ كونِ المصدرِ العاملِ بإجماعٍ مقدّرًا بحرفِ مصدرِيٍّ موصولٍ بفعلٍ وأنَّ ذلكَ التّقديرَ غالبٌ لا لازِمٌ ، فاستحقَّ بـ [عدم] ^(١) لزومِ هذا التّقديرِ أنْ يُخالفَ معمله الصّلةَ بجوازِ الاستغناء عنه وأنْ يوافقها في منع التّقدّمِ والفصلِ ، فلمَ هذا قلتُ : " ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله " .

ثمَّ قلتُ : " ويضمر عاملٌ فيما أوهم خلافًا ذلك ، أو يُعَدُّ نادرًا " فنُبّهتُ بذلكَ على أنَّه قد يجيئُ ما قبلَ المصدرِ متعلِّقًا به من جهةِ المعنى تعلُّقَ المعمولِ بالعاملِ كقولِ تميمِ العَجَلانِيّ ^(٢) :

لَقَدْ طَالَ عَن دَهْمَاءَ لَدِّي وَعِذْرَتِي ^(٣) وَكَيْمَانُهَا أَكْنِي بِأُمَّ فُلَانٍ
وَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ ^(٤) :

ظَنُّهَا بِي ظَنُّ سَوْءٍ كُلِّهِ ^(٥) وَبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وَكَرَمٌ
وَقَوْلُهُ ^(٥) :

طَالَ عَن آلِ زَيْنَبَ الْأَعْرَاضِ لِلتَّعْزِي وَمَا بِنَا إِلَّا بُغَاضُ
وَقَوْلِ الْآخِرِ ^(٦) :

- (١) تكملة من (ح) و (ع) .
- (٢) البيت في ديوانه : ٣٤٤ ، وأما في المرتضى : ١٢٣/٢ ، ومنهج السالك : ٣٢٣/٢ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٣٥/٣ .
- (٣) اللد : الجدل والخصومة .
- (٤) في الأصل : (دهمائي) بدل "دهمائي لذي" ، وهو تحريف .
- (٥) البيت في ديوانه : ٢٣٨ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٣٥/٣ .
- (٦) البيت في ديوانه : ٣٨٨ ، والأغاني : ١٠١/١ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٣٥/٣ .
- (٧) هو الفند الزماني . والبيت في أمالي القاضي : ٢٦٠/١ ، وشرح ديوان الحماسة : ٣٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠١٩/٢ ، والتذليل والتكميل : ١/٢٣٥/٣ ، والمساعد : ٢٣٣/٢ ، والأشياء والنظائر : ١٩٥/٣ ، ٢٥٢ .

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ — لِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

قلنا في هذه : إِنَّ تَعَلَّقَ مَا تَقَدَّمَ بِمصدرٍ آخَرَ محذوفٍ لدلالة الموجود عليه كأنه قيل : لَدَيَّ عَن دِهْمَاءَ لَدَيَّ ، وَظَنِّي بِهَا ظَنِّي ، وَطَالَ الإِعْرَاضُ عَن آلِ زَيْنَبَ الإِعْرَاضُ ، وَبَعْضُ الْحِلْمِ إِذْعَانُ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ ، وَيَكُونُ هَذَا التَّقْدِيرُ نَظِيرَ قَوْلِهِمْ فِي * وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ * (١) : إِنَّ تَقْدِيرَهُ : وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ، وَنَظِيرَ قَوْلِهِمْ فِي [نحو] (٢) :

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُعَمِّلُهَا تَعِيلُ

إِنَّ تَقْدِيرَهُ : أَيْنَمَا تُعَمِّلُهَا الرِّيحُ تُعَمِّلُهَا تَعِيلُ .

ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقاً بنفس المصدر الموجود إما على نية التقديم والتأخير ، وإما على أن ذلك استتبع في المصدر وإن لم يستتبع مثله في الموصول المحض ، كما استتبع استغناءه عن معمول لا دليل عليه ، وإن لم يستتبع مثله في صلة الموصول . وهكذا يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى : * إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ * (٣)

(١) يوسف : ٢٠ . وانظر ما سلف ص : ٢٥٩ .

(٢) زيادة من (ع) .

نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ جَعْفَلٍ وَالْحُسَامِ بْنِ صَدَاءِ الْكَلْبِيِّ
وَحُسَامِ بْنِ ضِرَارٍ . وَهُوَ فِي سَبِيحِهِ وَالْأَعْلَمُ عَلَى شَوَاهِدِهِ :
٤٥٨/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٢٩٧/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ :
٣٢٢/١ ، وَالْإِنصَافُ : ٦١٨/٢ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ١٠/٩ ، وَضَرَّارُ
الشَّعْرُ : ٢٠٧ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٩٩/٣ ، وَابْنُ النَّازِمِ
: ٦٩٥ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩٥/٨ أ ، وَالْهَمْعُ : ٥٩/٢ ،
وَالخَزَانَةُ : ٤٧/٣ ، ٢٨/٩ ، ٢٩ ، ٤٣ ، وَالصَّحَاحُ : (صعد)
وَسَيَّأَتِي كَامِلًا ص : ١٠٢٢ .

(٣) الطَّارِقُ : ٨ - ٩ .

فإنَّ ظاهره أنَّ (يوم) منصوب بـ (رجعه) . ولا يجوز ذلك لاستلزامه
الفصل بخبر (إنَّ) الذي هو (لقادر) . فالمخلص من ذلك
أنَّ يُنصب ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ بعامل مقدَّر مدلول عليه بـ (رجعه)
، كأنه قيل : يَرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ .

ومَّا يوهم الفصل قول الشاعر (١)
وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ (٢) بِضَاحِي عَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ (٣)
فقد يُظنُّ أنَّ (بضاحي عداة) متعلِّقٌ بـ (ينتظرن) ، وقد فصل بين
(قضاؤه) (٥) و (أمره) . وليس كذلك بل الواجب أن يُجعل
(قضاؤه) متعلِّقاً به الجار والمجرور ، فلا يكون بينه (٦) وبين منصوبه
فصلٌ بأجنبيٍّ . ومثُلُ هذا قول الآخر (٧)
كَيْتَ شِعْرِي إِذَا الْقِيَامَةُ قَامَتْ وَدَعَا بِالحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا

-
- (١) هو الشَّخَّاح . والبيت في ديوانه : ١٧٧ ، وجمهرة أشعار العرب :
٨٢٥ / ٢ ، والمقتضب : ١٥٣ / ١ ، والجمل : ١٢٢ ، وأمالني
ابن الشَّجْرِي : ١٩١ / ١ ، والمقرب : ١٣٠ / ١ ، والمفني :
٦٩٩ ، وشرح أبياته : ١٦٤ / ٧ ، واللسان : (ضمز) .
الضمير (هنَّ) يعود إلى الأُتُن ، والضمير في (قضاؤه) يعود
إلى حمار الوحش ، وقد سلف ذكرهما في القصيدة . العداة :
الأرض التي لا ويا فيها . الضامر : الساكت .
(٢) في الأصل : (بضاهي) ، وهو تحريف .
(٣) " وهو " : مكرر في الأصل .
(٤) نفس الحاشية قبل السالفة .
(٥) في الأصل : (قضاؤه) ، وهو تحريف .
(٦) " بينه " : في الأصل غير واضحة ، وأثبت ما في (ح) و (ع) .
(٧) البيت بدون نسبة في شرح القصائد السبع : ٢٩٥ ، وأمالني ابن
الشَّجْرِي : ٣٢ / ١ ، وفي ضرائر الشعر : ٨٨ برواية : " . . . أين
المصير " ، وعليها يفوت الاستشهاد .

(١)

أشده الشَّجَرِيُّ ، وجعل التقدير : [ليت شعري] المصير أين هو

أ/١٥٨

فَحَذِفَ / المبتدأ ، وفُصِلَ المصدرُ مَا (٢) عمل فيه .

وأسهل من هذا أن يكون التقدير : أين نصير المصير ، أو أين

هو أعني المصير .

(ص) " وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً . وإعماله منوناً أكثر

من إعماله مقرونًا بالألف واللام .

ويُضاف إلى العرفوع والمنصوب ، ثم يستوفي العمل كما

كان يستوفيه الفعل ، ما لم يكن الباقي فاعلاً ،

فُيَسْتَفَى عنه غالباً .

وقد يُضاف إلى ظرف ، فيعمل بعده عمل المنون .

(ش) المصدر الذي نحن بصدده مضافاً ، أو منوناً تنويناً ظاهراً أو مقدراً ، أو مقرون

بالألف واللام ، نحو : (عرفتُ ضريكَ زيداً ، وشتماً عمراً ، والإكرامَ خالداً) .

وإعمالُ المضافِ أكثر من إعمال غير المضاف ؛ لأنَّ الإضافة تجعل

المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل ،

وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت بها

مناسبة المصدرِ الفعلِ ، فكان إعماله أكثر من إعمال عايدِ الإضافة ، وهو

المنون والمقترن بالألف واللام . إلا أن في المنون شبهةً بالفعلِ الموهَّك

بالمنون الخفيفة ، استحقَّ به أن يكون أكثر إعمالاً من المقترن بالألف

واللام .

ومن إعمال المنون قراءة نافع وابن عاصم وحمة : * فكَ رَقَبَةٌ * (٤)

أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي سَعْيَةٍ * يَتِيمًا (٣) ، وقراءة أبي بكر عن عاصم :

(١) تكملة من (ع) ،

(٢) في الأصل و (ع) : (بما) ، وهو تحريف ،

(٣) البلد : ١٣-١٥ . وللقراءة انظر السبعة : ٦٨٦ ، والكشف :

٢ / ٢٧٥ ، وحجة القراءات : ٧٦٤ .

(٤) في الأصل : (بن) ، وهو تحريف ،

* بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ * (١) أَي : بتزيين الكواكب . ويجوز أن يكون منه :
* وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ رَبِّكَ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا * (٢)
ومنه قول زياد الأعمى (٣) :

بَبَدَلٍ فِي الْأُمُورِ وَصِدْقِ بَأْسٍ وَإِعْطَاءٍ عَلَى الْعِلَلِ الْمَتَاعِ
وقول الفرزدق (٤) :

فَرُمَ بِمِدْيَكِ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا جِبَالًا مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ

ولم يجس . إعمال المقترن بالالف واللام [في القرآن] (٦) إلا في موضع
محتمل ، وهو قوله تعالى : * لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ
ظَلِمَ * (٧) فيحتمل أن يكون (مَنْ) في موضع رفع ب (الجهر) على
تقدير : لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . ويحتمل
أن يكون الكلام قد تم قبل (إلا) ، وتكون في موضع نصب على الاستثناء .
ومما جاء في الشعر قول الشاعر (٨) :

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغْيِرَةِ أَنْتَنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ سَمْعًا

- (١) الصافات : ٦ . وللقراءة انظر السبعة : ٥٤٦ ، والكشاف : ٢/٢٢١ ،
وحجة القراءات : ٦٠٤ .
- (٢) النحل : ٧٣ . وانظر معاني القرآن للفراء : ١١٠/٢ ، وإعراب القرآن
للنحاس : ٢/٢١٨ . وراجع معاني القرآن للأخفش : ٢/٣٨٤ .
- (٣) البيت بهذه النسبة في التذييل والتكميل : ٣/٢٢٣ ب .
- (٤) تقدم ص ٣٥١ .
- (٥) في الأصل و (ع) : (تستطيع) ، وهو تحريف يختل به الوزن ،
- (٦) تكلمة من (ع) .
- (٧) النساء : ١٤٨ . وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٩٣/١ ، وإعراب
القرآن للنحاس : ١/٤٦٥ .
- (٨) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى الرَّارِ الْأَسَدِيِّ وَمَالِكِ بْنِ زُعْبَةَ الْبَاهِلِيِّ . وهو في
سبويه : ١/٩٩ ، والمقتضب : ١/١٥٢ ، والجمل : ١٢٤ ،
والإيضاح العضدي : ١٦١ ، والتمام : ٨٢ ، والمرتجل : ٢٤٥ ، وابن
يعيش : ٦/٥٩ ، ٦٤ ، التذييل والتكميل : ٣/٢٢٧ أ ، والهمع :
٢/٩٣ ، والخزانة : ٨/١٢٩ .

(١) ومنه :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ بِخَالِ الْفِرَارِ بِرَاخِي الْأَجَلِ
ومن النَّحْوِيِّينَ (٢) من يزعم أنَّ العملَ بعدَ المقترنِ بالالفِ واللَّامِ بفعلِ
مضَرَ ، فَيُقَدَّرُ فِي الْأَوَّلِ : ضَرَبْتُ مِسْعَمًا ، وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ . وَيُقَدَّرُ
فِي الثَّانِي : يَنْكِي أَعْدَاءَهُ .

وهذا مع ما فيه من التَّكْلُفِ مُرْدُودٌ بِإِتْيَانِ النَّصْبِ فِي مَوَاضِعَ
لَا يَصْلُحُ فِيهَا إِتْيَانُ فِعْلٍ كَقَوْلِ كَثِيرٍ (٣) :
تَلَوْتُ أَمْرًا فِي عُفْوَانِ شَبَابِهِ وَلِلتَّوَكُّلِ أَشْيَاعَ الضَّلَالَةِ حِينُ
وكقولِ الْآخِرِ (٤) :

فَأَنَّكَ وَالنَّابِئِينَ عُرْوَةَ بَعْدَ مَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَ الرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَمَّرَ النَّبَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

- (١) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٩٩/١ ، والإيضاح العضدي : ١٦٠ ،
والمنصف : ٧١/٣ ، والتبصرة ٢٤٠/١ ، وابن يعيش : ٥٩/٦ ،
٦٤ ، والمقرب : ١٣١/١ ، وشرح الكافية : ١٠١٣/٢ ، والبحر
المحيط : ٢٥٥/٥ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٧/٣ أ ، والجمع :
٩٣/٢ ، والخزانة : ١٢٧/٨ .
- (٢) هم الكوفيون . التذليل والتكميل : ٢٣٦/٣ وما بعدها ، والمساعد :
٢٣٤/٢ ، وحسن قولهم ابن السراج ، الأصول : ١٢٧/١ .
ونُسِبَ إِلَى الْبَرْدِ أَنَّهُ مَنَعَهُ لِاسْتِفْحَالِ الْأَسْمِيَّةِ فِيهِ ، وَقَالَ فِي مِثْلِهِ
إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَصْدَرٍ مُنَوَّنٍ مَحذُوفٍ . الرضي على الكافية : ١٩٧/٢ .
وهو في المقتضب : ١٥٢/١ وما بعدها يُصَحِّحُ بِصِحَّةِ عَمَلِهِ مَعْرَفًا .
وفي معاني القرآن : ٢٩٣/١ ما يدلُّ عَلَى أَنَّ الْفِرَارَ يَجِيزُ أَعْمَالَهُ
مَعْرَفًا .
- (٣) البيت في ديوانه : ١٧٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٩٧ ، والتذليل
والتكميل : ٢٣٧/٣ أ ، ومنهج السالك : ٣١٣/٢ .
- (٤) البيتان بدون نسبة في المعاني الكبير : ١٢٢٨-١٢٢٩ ، وشرح

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَيُضَافُ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ الْمَنْصُوبِ ، ثُمَّ يَسْتَوِي الْعَمَلُ كَمَا كَانَ يَسْتَوِيهِ الْفِعْلُ " عَلَى أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى مَرْفُوعٍ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأً لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْمَنْصُوبِ ، كَمَا لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ مَعَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : (عَرَفْتُ كُونَ زَيْدٍ صَدِيقَكَ) ، وَكَذَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَنْصُوبٍ هُوَ فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرٌ لَا يَجُوزُ الْاِكْتِنَافُ بِهِ بَلْ لَا بَدَأَ مِنْ ذِكْرِ الْجِزْءِ الثَّانِي ، كَمَا كَانَ مَعَ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (عَرَفْتُ كُونَ صَدِيقَكَ زَيْدٌ ، وَتَبَيَّنْتُ ظَنَّ عَمْرٍو عَدُوَّكَ) فَيَمْتَنِعُ حَذْفُ مَا بَعْدَ الْمَجْرُورِ فِي ذَا وَأَمْثَالِهِ ، كَمَا يَمْتَنِعُ مَعَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ وَمُخْبِرٌ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْإِضَافَةِ خَبَرًا وَلَا مُخْبِرًا [عنه] ^(١) فَحَذْفُهُ جَائِزٌ ، كَمَا كَانَ مَعَ ^(٢) الْفِعْلِ ، نَحْوُ : * فَاسْتَبَشِرُوا بَيْنِكُمْ * ^(٣) ، * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ * ^(٤) ، * وَكَذَلِكَ أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ * ^(٥) ، * وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ * ^(٦) ، * وَيَوْمَئِذٍ يَفْحَسُ الْعَوْنُونَ * ^(٧)
 يَنْصُرِ اللَّهُ * .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " مَا لَمْ يَكُنِ الْبَاقِي فَاطِلًا فَيُسْتَعْنَى عَنْهُ غَالِبًا " عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا بَعْدَ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَقْلُ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ ، وَلِذَا لَمْ يَجِبْ فِي الْقُرْآنِ رَفْعُهُ بَعْدَ الْإِضَافَةِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ

=== الكافية الشافية : ١٠١٤/٢ ، وشرح غدة الحافظ : ٦٩٧ ، ومنهج السالك : ٣١٤/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٧/٢ ، واللسان : (وقع) .

التأبين : الثناء على الميت . تلح : طلع . أواقع : وواقع جمع واقعة ، ثم همز الواو الأولى . انظر اللسان .

(١) تكلمة من (ع) .

(٢) في الأصل و (ح) : (في) ، وهو تحريف .

(٣) التوبة : ١١١ .

(٤) التوبة : ١١٤ .

(٥) هود : ١٠٢ .

(٦) الرعد : ٦ .

(٧) الروم : ٤ - ٥ .

يَحْيَىٰ بن الحَارِثِ عن ابنِ عَمْرِوٍّ أَنَّهُ قَرَأَ : " زَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا " (١)
بضمّ الدال والهمزة .

و جاء الاستغناء عنه كثيراً ، نحو * وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ * (٢)
* وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ * (٣) * وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ * (٤)
* إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ * (٥) * لَقَدْ ظَلَمَكَ
بِسُوءِ آلٍ نَعَجْتِكَ * (٦) .

ومن ذكر الفاعل مرفوعاً بعد الإضافة إلى المفعول به قول النبي -

/ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في العجاني : " وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ ١٥٨ ب

سَبِيلًا " (٧) ف (مَنْ) في موضع رفع ب (حَجَّ) . ويمكن أن يكونَ

مثله : * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا * (٨) على

تقدير : وله على الناس أن يحج البيت من استطاع . والمشهور جعل

(مَنْ) بدلاً من (الناس) .

ومن رفع المصدر الفاعل بعد الإضافة قول الشاعر (٩) :

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الرَّءُفُ بَيْنًا إِذَا لَمْ يَصْنَعَنَّ هَوَىٰ يَغْلِبُ الْعَقْلَ

ومثله (١٠) :

(١) مريم : ٠٢ . وللقرأة انظر المختصر : ٨٣ ، والتفسير الكبير :

١٧٩/٢١ . ونسبها الشوكاني إلى أبي العالية . فتح القدير :

٣٢١/٣ ، وانظر التبيان : ٠٨٦٥/٢ .

(٢) البقرة : ٠٨٥ (٣) النساء : ٢٠

(٤) النساء : ٠١٠٤ (٥) النمل : ٠٩٠

(٦) ص : ٠٢٤ (٧) تقدم ص ٣٥٥

(٨) آل عمران : ٠٩٧

(٩) بدون نسبة في منهج السالك : ٣١٨/٢ ، والتذليل والتكميل :

٠٦٣/٢ ، وشرح التصريح : ٠٢٣/٢

(١٠) البيت للحطيفة . وهو في ديوانه : ٥٢٣ ، وأمالى ابن السجري :

٣٥١/١ ، وأمالى العرتضى : ٤٧/٢ ، والحفاصة البصرية : ١٣٩/١ ،

وابن يعيش : ٦٢/٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٠٠ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٨٧١/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٣٨/٣ ، والخزانة :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرِيعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشَّوْونِ وَكَيْفٍ (١)
ومثله (٢) :

رُدُّ إِضْنَايَكَ الْفَرَامُ الَّذِي كَمَا (٣) نَ عَدُولًا مُسَهِّدًا لَكَ عُدْرًا
وأكثر استعمال المضاف مضافاً إلى الفاعل ناصباً بعده المفعول به ، نحو :
* وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ * (٤) * وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدِ
نُهِوا عَنْهُ وَأَكْبَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ * (٥) * لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ
وَأَلَّا خَبَارٌ عَنْ قَوْلِهِمْ الْإِثْمَ وَأَكْبَهُمُ السُّمْتَ * (٦)

ويُضاف المصدر إلى الظرف كثيراً ، نحو : * لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ
نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ * (٧) و [نحو] (٨) : * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ * (٩) و * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ * (١٠)
[و] (١١) * بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ * (١٢)

(١) في الأصل و (ح) : (الشوق) ، وهو تحريف يختل به الوزن ،
والتصويب من المصادر السابقة .

(٢) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣١٨/٢ ، والتذييل والتكميل :
٣/٢٣٨/أ .

(٣) في الأصل و (ح) : (اضناوك) ، وهو تحريف يُقوّت الاستشهاد
، وفي (ع) : (أضناك) ، وهذا من أوهامها الكثيرة . والتصويب
من التذييل . وفي منهج السالك : (أضنا بك) وهو وهم .

- (٤) البقرة : ٢٥١ .
- (٥) النساء : ١٦١ .
- (٦) المائدة : ٦٣ .
- (٧) البقرة : ٢٢٦ .
- (٨) زيادة من (ع) .
- (٩) البقرة : ١٩٦ .
- (١٠) النساء : ٩٢ .
- (١١) تكلمة من (ع) .
- (١٢) سبأ : ٣٣ .

ويجوز أن يجاء له (١) بعد الإضافة [إلى الظرف] (٢) بالفاعل والمفعول معطيين الرفع والنصب ، نحو : (عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً) ، ذكر ذلك سيبويه (٣) غير مستشهد بشيء . وإليه أشسرتُ بقولي : " ويضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المُنون " .

(ص) " ويتبع مجروره لفظاً ومحللاً ، ما لم يمنع مانع . فإن كان

مفعولاً ليس بعده مرفوعاً بالمصدر جازفي (٤) تابعه الرفعُ والنصبُ والجسُّ .

ويعمل عمله اسمُه غيرُ العلم ، وهو ما دلَّ على معناه

وخالفه بخلوه (٥) لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض

ما في فعله . وإن وُجِدَ عملٌ بعدما تضمَّن حروف الفعل

من اسمٍ ما يُفعل به أو فيه فهو لمدلول به عليه .

(ش) المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوعُ الموضع (٦) ، وإما [منصوبُ الموضع] (٧) .

فلك فيما نُعتَ به أو عطفَ عليه أن تجرّه حملاً على اللفظ ، وهو ألا جود

ما لم يعرض مانعٌ ، ولك أن تنصبه حملاً على الموضع إن كان المجرور منصوباً

الموضع ، وأن ترفعه إن كان المجرور مرفوعاً الموضع . فالجرُّ مستغنٍ عن

شاهد ، ومن شواهد الرفعِ قراءةُ الحسنِ : ﴿ رَ عَلَيْهِمُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ

وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾ (٨) فهذا شاهدٌ على رفع المعطوف لكون المجرور

(١) في الأصل : (به) ، وهو تحريف .

(٢) تكلمة من (ع) .

(٣) سيبويه : ١ / ٩٩ .

(٤) " جازفي " : ساقط من (ح) .

(٥) " بخلوه " : ساقط من (ح) .

(٦) في الأصل : (مرفوع الفعل) ، وهو تحريف .

(٧) تكلمة من (ع) .

(٨) البقرة : ١٦١ ، آل عمران : ٨٧ . وللقرأة انظر معاني القرآن للفراء

: ١ / ٩٦ ، والمختصر : ١١ ، وأعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٢٦ ،

والبحر المحيط : ١ / ٤٦٠ وما بعدها ، ٢ / ١٨٥

فاطلاً في المعنى ،ومثله قول الشاعر (١) :

يا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

ومن شواهد رفع النعت قول الشاعر (٢) :

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الْحَازِمُ الْبَطْلُ
السَّائِكُ الشَّعْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

ومن شواهد نصب المعطوف لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز (٣) :

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

(١) تقدم ص : ٢٠٠ . وهو برواية المصنف هنا في ابن يعيش : ٢٤/٢ ،

والتذيل والتكميل : ٢٣٩/٣ أ ، وهو في بقية المصادر

برواية : " وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ " وعليها
يفوت الاستشهاد لما نحن فيه . وبالروايتين يصح الاستشهاد
الآخر بالبيت وهو حذف المنادى .

(٢) هو العتنخل الهذلي . والبيتان في شرح أشعار الهذليين :

١٢٨١/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٠/٢ ، والعيني : ٥١٦/٣ .

والبيت الشاهد في الخصائص : ١٦٧/٢ ، والهمع : ١٨٧/١ ،

١٤٥/٢ ، واللسان : (خعل) .

الشعرة : موضع المخافة . الهلوك من النساء : التي تتهالك

في مشيتها ، أي : تتبختر . الخيعل : درع يُخاط أحد شقيه

تلبسه المرأة كالقميص . الفضل : المرأة إذا كان عليها قميص

ورداء ، وليس عليها أزرار .

(٣) نُسب البيت إلى رؤبة وزباد العنبري . وهما في طحقات ديوان

رؤبة : ١٨٧ ، وسيبويه : ٩٨/١ ، وأمالي ابن الشجري :

٢٢٨/١ ، ٣١/٢ ، وابن يعيش : ٦٥/٦ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٠٢٢/٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩/٣ أ ، والمغني

: ٦١٩ ، وشرح أبيات : ٤٦/٧ . والبيت الشاهد في الهمع :

١٤٥/٢

الليان : المطل والمدافعة من الغريم بالحق الذي عليه .

ومثله (١) :

هَوَيْتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مَوْءً بَسَدًا فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمَهِيدِ مَجْدٍ وَسُودَا

ومن شواهدِ نصبِ النَّعْتِ لكونِ المجرورِ منصوبِ المحلِّ قولُ الرَّاجِزِ : (٢)

مَا جَعَلَ أَمْرًا لِقَوْمٍ سَيِّدًا

إِلَّا أَعْتَمَدَ الْخُلُقِ الْمَجِيدَا

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " فَإِنَّ كَانَ مَفْعُولًا لَيْسَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالمصدرِ " على

[جواز] (٣) ثلاثة أوجهٍ في تابعِ المجرورِ من نحو : (عرفتُ تطليقَ

المرأةِ) [فلك] (٣) في نعتِ (المرأةِ) والمعطوفِ عليها الجرُّ

على اللَّفْظِ ، والنَّصْبُ على تقديرِ المصدرِ بفعلِ الفاعلِ ، والرَّفْعُ على تقديرِهِ

بفعلِ ما لم (٤) يسم فاعله . وفي الحديثِ (٥) : " أَمْرٌ يَقْتُلُ الْإِبْتِرَ

وَذَوِ الطُّفَيْتَيْنِ " [فارتفع (ذو الطُّفَيْتَيْنِ)] (٦) على تقديرِ : أمرُ بَأَن

يُقْتَلُ الْإِبْتِرَ وَذَوِ الطُّفَيْتَيْنِ . ونَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ " (٧) اسْمُهُ

غَيْرُ الْعَلَمِ " على أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُقَالُ لَهُ اسْمُ مَصْدَرٍ ، وَأَنَّ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

عَلَمٌ وَغَيْرُ عَلَمٍ .

(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٢٢/٢ ، والتذييل

والتكميل : ٢٣٩/٣ ب ، والمغني : ٦١٨ ، وشرح أبياته :

٠٤٦/٧

(٢) البيتان بدون نسبة في منهج السالك : ٢٢٢/٢ ، والتذييل

والتكميل : ٢٣٩/٣ ب ، والمساعد ٢٢٢/٢ .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) " لم " : ساقط من (ح) .

(٥) أخرجه مسلم في باب " قتل الحيات وغيرها " من كتاب " السلام " :

١٧٥٢/٤ بروايتين إحداهما لا شاهد فيها .

(٦) تكملة من (ع) .

(٧) في الأصل و (ح) : (عمل) ، وهو تحريف ، والتصويب ما سلف

في المتن ص ٣٦٥ .

فالعَلَم ما دلَّ على معنى المصدر دلالةً مغنبةً عن الألف واللام

لتضمَّن الإشارة إلى حقيقة ك [(يسار) من] (١) قول الشاعر (٢) :

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا قَالَتْ : أَعَامًا وَقَائِلَةً

وك (برة ، وفجار) في قول الآخسر (٣) :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأَحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل ، لأنَّها خالفت المصادر الأصلية

بكونها لا يُقصد بها الشِّياعُ ، ولا تُضاف ، ولا تقبل الألف واللام ، ولا توصف

، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل بالفعل ، ولذلك لم تقم مقام

المصدر الأصلي في توكيد الفعل أو تبين نوعه أو مرآته .

والثاني من ضربي اسم المصدر : ما ساواه في المعنى والشِّياع

وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل أو موقع ما يوصل بالفعل ،

وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عَوْضٍ من بعض ما في الفعل ك (وضوء ،

وغسل) / فإنَّهما مساويان للتوضُّؤ والأغْتَسَل في المعنى والشِّياع ١٥٩/أ

وجميع ما نُفِيَ عن العَلَم ، وخالفاه بخلوهما دون عَوْضٍ من بعض ما في

فعليهما ، وهما (تَوَضَّأ ، وَأَغْتَسَلَ) ، وحقُّ المصدر أن يتضمَّن حروف

الفعل بمساواة كقولك : (تَوَضَّأ تَوَضَّأً) ، أو بزيادة عليه ك (أَعْلَمَ إِعْلَامًا ،

وَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً) .

(١) تكلمة من (ع) .

(٢) هو حَمِيد بن ثور . والبيت في ديوانه : ١١٧ ، والنقائض : ٣٢٢/١ ،

وسيبويه : ٣٩/٢ ، والجمل : ٢٢٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١١٣/٢ ،

وابن يعيش : ٥٥/٤ ، والهمع : ٢٩/١ ، واللسان : (يسر) .

القابل : بمعنى المقبل .

(٣) هو النَّايِغَةُ . والبيت في ديوانه : ٥٥ ، وسيبويه : ٣٨/٢ ،

والخصائص : ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وأمالي ابن الشجري :

١١٣/٢ ، وابن يعيش : ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والأشباه والنظائر :

١٤٥/١ ، والهمع : ٢٩/١ ، واللسان : (بر) ، (فجر) ،

(أنن) .

وقلتُ : " لفظاً وتقديراً " احترازاً من (فَعَال) مصدر (فاعَل) ك (قَتَالَ) فإنه مصدرٌ مع خلوّه من العِدَّة الفاصلة بين فاء نعله وعينه ؛ لأنها حُذِفَتْ لفظاً ، واكْتَفِيَ بتقديرها بعد الكسرة . وقد تَثَبَّتْ
فِيَقَالَ : (قِيَتَالَ) (١) .

وقلتُ : " دونَ عَوْضِي " احترازاً من (عِدَّة) فإنه مصدر (وَعَدَ) مع خلوّه من الواو ؛ لأنَّ التاء التي في آخِرِهِ عَوْضِي منها فكانتْ باقيةً . وكذا (تَعْلِيم) فإنه مصدرٌ (عَلَّمَ) مع خلوّه من التضعيف ، لكن جعلنا التاء في أولِهِ عَوْضاً من التضعيف ، فكانتْ باقيةً ، ولذلك إذا جسي بالمصدر مضعفًا ك (كَذَّبَ كَذَّابًا) استغني عن التاء .

وُنَسِبَ التَّعْوِضِي إِلَى تَاءِ (تَعْلِيم) [دُونَ يَاءِ] (٢) ؛ لِأَنَّ يَاءَهُ مَسَاوِيَةً لِأَلِفِ (بِرَأْكَرَامِ ، وَاسْتِمَاعِ ، وَانْطِلَاقِ ، وَاسْتِخْرَاجِ) (٣) وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَدَّاتِ (٤) الَّتِي قُصِدَ بِهَا تَرْجِيحُ لَفْظِ الْمَصْدَرِ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفِ دُونَ حَاجَةٍ إِلَى تَعْوِضٍ .

ومن المحكوم بمصدريته مع خلوّه من بعض حروف فعله (كَيُونُونَ) فاصله : كَيُونُونَ (٥) ، ثُمَّ عَوِيلٌ مُعَامَلَةٌ (مَيَّتٌ ، وَمَيَّتٌ) ، فحُذِفَتْ عَيْنُهُ وَعَوِضَ مِنْهَا الْيَاءُ أَوْ التَّاءُ (٦) .

ومن المحكوم بمصدريته (ثَوَابٌ ، وَهَطَاءٌ) أصلهما : إِثْوَابٌ وَإِعْطَاءٌ ، فحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، { وَحُرِّكَتِ الْفَاءُ لِلابْتِدَاءِ بِهَا .

(١) اللسان : (قتل) .

(٢) تكملة من (ح) و (ع) .

(٣) في الأصل و (ح) : (استخراج) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ح) : (المرآت) ، وهو تحريف .

(٥) انظر اللسان : (كون) ، والإينصاف : ٧٩٦/٢ .

(٦) في الأصل و (ح) : (وَ) ، وهو تحريف .

ومثلها من المحذوف الهمزة لكثرة الاستعمال [(١)] والمصدرية باقية
 (طاعة) (٢) ، وطاقة ، وجابة) ، والأصل : إطاعة وإطاعة وإجابة ؛
 لأنها مصادر : أطاع ، وأطاق ، وأجاب ، فحذفت الهمزة ، واكتفى
 بالتقدير . فهذه (٣) وأمثالها مصادر لقرب ما بينها وبين أصلها ، بخلاف
 ما بينه وبين الأصل بعد تفاوت ك (عون ، وعشرة ، وكبر ، وعمر ، وغرق ،
 وكلام) بالنسبة إلى (إعانة ، ومعاشرة ، وتكبر ، وتعمير ، وإغراق ، وتكليم) ،
 فهذه وأمثالها أسماء مصادر .

وأما ما ليس فيه إلا غرابية وزنه ك (دعاية ، ورغيب ، وغلواء) (٤)
 فهو مصدر ، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل .

ومن إعمال (ثواب) قول حسان - رضي الله عنه - (٥)
 (٦) لأن ثواب الله كل موحِّدٍ جناناً من الفردوس فيها يخلد
 ومن إعمال (طاء) قول القطامي (٧) :

- (١) تكملة من (ع) .
 (٢) في الأصل : (كطاعة) بإقحام الكاف ،
 (٣) الفاء تكملة من (ع) . واللفظ فيها : (فهذي) .
 (٤) في الأصل و (ح) : (رعيا) ، وفي (ع) : (رغيا) ، وكلاهما
 تصحيف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف . وفي
 الأصل و (ح) : (غلو) ، وفي (ع) : (علواً) ، وكلاهما
 تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف (التذييل
 والتكميل : ٣ / ٢٤٠ / ب) . وانظر التاج : (ذهب ، رغب ، غلا) .
 (٥) البيت في ديوانه : ٣٠٦ ، والمعرب : ٢٨٩ ، وشرح عدة الحافظ :
 ٦٩٤ ، والخزانة : ٢٢٥ / ١ ، واللسان : (فردس) .
 (٦) في الأصل و (ح) : (كأن) ، وهو تحريف .
 (٧) البيت في ديوانه : ٣٧ ، والأصول : ١٤٠ / ١ ، والبيان في غريب
 إعراب القرآن : ١٤٣ / ١ ، والتمام : ٧٢ ، وشرح عدة الحافظ :
 ٦٩٥ ، والبحر المحيط : ١٢٧ / ١ ، ٢٧٦ / ٥ ، والخزانة : ١٣٦ / ٨ ،
 واللسان : (طاء) .

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْعَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّئَامَا
ومن إعمال اسم المصدر حديث العوطاً (١) : " مِنْ قِبَلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ
الْوُضُوءُ " ومنه قول الشاعر (٢) :

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْعَرِّ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْآمَالِ إِلَّا مَيْسِرًا
ومنه (٣) :

بِعَشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ
ومنه (٤) :

قَالُوا : كَلَامُكَ دَعْدَاوَهِي مُصْفِيَةٌ (٥) يَشْفِيكَ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

ولا يعمل ما تضمنت حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه ، فإن وجد
بعد شيء منه عمل أضمر له عامل من معناه كقولك : (أعجبتني دهن زيد
لحيته ، وكحل هندی عينها) (٦) ، فقد روي مثل هذا عن العرب ، وجعل
النصب فيه بعامل مضر كأنه قيل : دهن لحيته ، وكحلت عينها . ومنه
- والله أعلم - قوله تعالى : * أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا * (٧)
لأن (الكفات) هو ما تكفت فيه الأشياء ، أي : تجمعت وتحفظت ، فكان
فكره منبهاً على فعله ، أو ما هو بمنزلة فعله ، كأنه قيل : تكفت أحياء
وأمواتاً ، ولك أن تنصب (أحياءً وأمواتاً) على التمييز ؛ لأن كفات الشيء
مثل وعاءه ، والوعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز .

(١) العوطاً باب " الوضوء " من قبلة الرجل امرأته " من كتاب " الطهارة " :
٠١٣٠ / ١

(٢) البيت بدون نسبة في المساعد : ٢٣٨ / ٢ ، والعيني : ٥٢٥ / ٣

(٣) ورد البيت فيما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٤٠ / ٣ ب .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣١٧ / ٢ ، وشذور الذهب

: ٢٧ ، ٤١٤٠ ، والأشعوني : ٢٨٨ / ٢

(٥) في الأصل و (ح) : (مصيغة) ، وهو تحريف يختل به الوزن ،

(٦) انظر التذييل والتكميل : ٢٤١ / ٣ أ وما بعدها ، والمساعد :

٢٤٠ / ٢ وما بعدها .

(٧) الرسائل : ٢٥ - ٢٦ .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

كَأَنَّ مَجْرَّ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقْتَهُ الصَّوَانِيعُ

فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا ، وَيُجْعَلُ (٢) (الْمَجْرُّ) مَوْضِعَ (الْجَرِّ) ،

كَأَنَّهُ قَالَ : كَأَنَّ مَهَبَّ الرَّامِسَاتِ جَارَةً ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ ، فَحَذَفَ الْعَامِلَ ،

[وَأَبْقَى الْعَمَلَ] (٣) ، وَأَخِيرَ عَنِ (الْمَجْرِّ) ب (عَلَيْهِ قَضِيمٌ) . وَيَحْتَمَلُ

أَنْ يَكُونَ (الْمَجْرُّ) مُصَدَّرًا ، وَالتَّقْدِيرُ : كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجْرَّ الرَّامِسَاتِ ، ثُمَّ

حُذِفَ الْمُضَافُ ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَجَاءَ الْخَبْرُ عَلَى وَفْقِ

الْمَحذُوفِ ، وَالْعَمَلُ ل (الْمَجْرِّ) ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْجَرِّ . وَمِثْلُهُ : (٤)

كَأَنَّ مَجْرَّهُ الْإِبْطَالَ قَسْرًا إِلَى أَشْبَاهِ حَطَبٍ رَفِيضَتُ

أَي : مَكْسُورٌ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ (٥) يَصِفُ حِمَارًا وَأَتْنًا :

فَنَظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاحِفٍ جَرَّعَ الْمَعَى قِيَامًا تَفَالَى مُصْلَخِمًا أَمِيرَهَا (٦)

فَتَقْدِيرُهُ (٧) : فَظَلَّتْ بِمَوْضِعِ مَلْقَى وَاحِفٍ جَرَّعَ الْمَعَى ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ .

وَمَلْقَى بِمَعْنَى لِقَاءٍ ، وَلِذَلِكَ (٨) عَمِلَ .

(١) هُوَ النَّايِغَةُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١١٠ / ٦ ،

وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤١ / ٣ ب ، وَوَشْرَحَ شَوَاهِدَ شَرْحِ الشَّافِيَةِ

: ١٠٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَيَحْتَمَلُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ع) .

(٤) الْبَيْتُ يَدُونُ نَسْبَةٍ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ : ٣١٦ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

٢٤١ / ٣ ب .

(٥) هُوَ ذُو الرُّمَّةِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٤٣ / ١ ، وَوَشْرَحَ عَمْدَةَ الْحَافِظِ :

٧٣٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤١ / ٣ ب ، وَاللِّسَانُ : (صِلْخِمٌ) .

الْجَرَّعُ : رَابِعَةٌ مِنَ الرَّمْلِ سَهْلَةٌ لَيِّنَةٌ . تَفَالَى : يَفْلِي بِعَضْوِهَا بَعْضًا .

الْمُصْلَخِمُ : الْعَتِكْبَرُ .

(٦) " أَمِيرَهَا " : فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (تَقْدِيرُهُ) بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (وَكَذَلِكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ومثله في المصادر المبدوءة بميم مزيدة كثير. فما كان فعله ثلاثياً فمبؤه مفتوحة، وما كان من غير ثلاثي فمبؤه مضمومة، كأنه اسمٌ مفعولٌ لذلك الفعل. وهي في العمل كالمصادر الأخر، فمن ذلك إنشأ ^(١) ثعلب:

أَظْلُومٌ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُـلًا ^(٢) أَهْدَى السَّلَامِ / تَحِيَّةٌ ظَلَمُ ١٥٩/ب
ومنها قول لقيط الأيادي ^(٣) :
يا دار ميمية من محتلبها الجرعا ^(٤) هاجت لي الهم والأحزان والوجعا
ومنها إنشأ سيبويه لكعب بن زهير ^(٥) :

- (١) نُسِبَ البيت إلى العرجي وأبي دَهَبِل الجَمَحِي والحارث بن خالد المَخْزُومِي. وله في طبعة ديوان العرجي التي بين يدي. وهو في ديوان أبي دهبِل : ٦٦ ، وديوان الحارث : ٩١ ، ومجالس ثعلب : ٢٢٤/١ ، والاشتقاق : ٩٩ ، ١٥١ ، والأصول : ١٣٩/١ ، وأخبار النحويين البصريين : ٥٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٢٤٨/٤ ، والمغني : ٦٩٧ ، ٨٨٢ ، وشرح أبياته : ١٥٨/٧ وانظر فهارسه ، والجمع : ٩٤/٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٣٢/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٤١/٣ .
- (٢) في (ع) : (أظلم) ، وهي رواية فيه . راجع شرح أبيات المغني .
- (٣) البيت في ديوانه : ٣٠ ، والأغاني : ٣٥٤/٢٢ ، والمنصف : ٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٢/١ ، ومختارات ابن الشجري : ١/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٤١/٣ .
- (٤) كذا الرواية في جميع النسخ ، والمشهور : (عرة) .
- (٥) الأبيات في ديوانه : ٥٢ وما بعدها . وسيبويه : ٨٨/١ ، والبيت الشاهد في التذييل والتكميل : ٢٤١/٣ .
- الضمير في (يجدا) يعود إلى الذئبين اللذين طرقا المنزل الذي رحل عنه . الزور : الصدر . الكلكل : الصدر أيضاً . النهيل : المشرف الواسع . مفحصها : موضع فحوصها الحصى . الجران : باطن العنق . المثني : مواضع القوائم . النواحي : السريعة . السر الظما : وصف لبعرها ، لأنها لم تأت العري الرطب ولقلة ورودها الماء . واترتهن : تابعت بينهن عند انبعاشها . الذبل : صفة للسر الظما .

(١) فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ
تَجَانِي بِهَا زَوْرَ نَهْلٍ وَكَلْكَلٍ
(٢) وَمَشَى نَوَاجٍ لَمْ يَخْنُهَنَّ مَفْصِلُ
وَسَمْرَ ظِمَاءٍ وَاتَرْتَهَنَّ بَعْدَ مَا
مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ نَذْبَلُ
ومنها قول الآخر : (٤)

سُتَعَانَ الْعَبْدُ الْإِلَهَ يُرِيهِ كُلَّ مَسْتَضَعِبٍ مِنَ الْأَمْرِ هَيْنَا

(ص) فصل : يجسي بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل

معمول ، عامله على الأصح البدل ، لا المبدل منه ، وفاقاً

لسيبويه والأخفش .

[ش^(٥)] المصدر الكائن بدلاً من الفعل هو الذي يمنع أن يُباشره عامل ظاهر ،

ويصلح في موضعه فعل عارٍ من حرف مصدرٍ ، وقد بينت في باب المفعول

المطلق موقعه (٦) دون تعرض لتعديده ، والغرض هنا بيان موقعه

تعدياً . وأكثر وقوع التعدي أمراً كقول الشاعر : (٧)

يُورُونَ بِالذَّهْنِ خِفَانًا عِيَابَهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ الْهَيِّ النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّ - زُرَيْقًا - الْمَالَ نَدَلَ الشَّعَائِبِ

(١) في الأصل و (ح) : (يجدوا) ، وفي (ع) : (يجد) ، وكلاهما تحريف ،
والتصويب من المصدرين السابقين .

(٢) في الأصل و (ح) : (مشى) ، وهو تحريف ، والتصويب من (مشى) .

(٣) في الأصل : (نجل) ، وهو تحريف ، والتصويب من (نجل) .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣١٦ / ٢ ، والتذييل والتكميل :

٣ / ٢٤٢ / أ .

(٥) تكملة من (ح) و (ع) .

(٦) في الأصل : (موافعه) ، وفي (ع) : (موافقة) ، وكلاهما تصحيف ،

والتصويب من (ح) . وانظر ما سلف ج : ١ : ص ٩٥ / ب .

(٧) نَسِبَ الْبَيْتَانَ إِلَى أَعْشَى هَمْدَانَ وَالْأَحْوَصَ . وهما في أشعار الأعرابي

المنشورة في آخر الصبح المنبر : ٣١٧ ، وملحقات ديوان الأحوص :

٢٨٩ ، وسيبويه : ٥٩ / ١ ، والكامل : ١٨٤ / ١ ، وسر صناعة الإعراب

: ٥٠٧ / ٢ ، والإنصاف : ٢٩٣ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٥٩ / ٢ ،

===

واللسان : (ندل) .

وكقول الآخر (١) :

هَجْرًا مُظْهِرَ إِخَاءٍ إِذَا لَمْ يَكُ فِي النَّائِبَاتِ جِدُّ مُعِينِ

وقد يجيء دُعاءُ كقول الشاعر (٢) :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَا تَمَّ قَدْ أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ

ومثله (٣) :

إِعَانَةَ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ عَلَى الَّذِي أُمِرَتْ فَصِيقَاتُ الْجَزَاءِ قَرِيبُ

وقد يكون تَوْبِيخًا بَعْدَ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ كقول الرَّارِ الْأَسَدِيِّ (٤) :

أُفْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

وكقول الآخر (٥) :

أَبْغِيَا وَظُلْمًا مَن عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا وَذُلًّا وَخَوْفًا مَن يُجَاهِرُكُمْ حَرْبًا

وكفوله (٦) :

أَبْسَطًا بِأَضْرَارِي يَمِينًا وَمَقُولًا وَمُدَّعِيًا مَجْدًا تَلِيدًا وَسُودَدًا

==== والبيت الشاهد في الخصائص : ١٢٠ / ١ ، والتذييل والتكميل :

٠ ٢٤٢ / ٣ / أ

العياب : وعاء من جلد . البجر : الممتلئة . زريق : اسم قبيلة .

الندل : الأخذ باليدين .

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٤٢ / ٣ / أ

(٢) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٢٥ / ٤ ، ومنهج

السالك : ٣٢٠ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٤٢ / ٣ / أ ، والمساعد

: ٢٤٣ / ٢ :

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٤٢ / ٣ / أ

(٤) البيت في سيبويه : ٦٠ / ١ ، وإصلاح المنطق : ٥٣ ، والمقتضب : ٥٣ / ٢ ،

والكامل : ٣٤٢ / ١ ، والأصول : ٢٣٤ / ١ ، ٢٥٨ / ٢ ، ومعاني الحروف

المنسوب للرماني : ١٥٦ ، والتمام : ٢١٠ ، وأمالى ابن السجري : ٢ /

٢٤٥ ، وابن يعيش : ١٣١ / ٨ ، ١٣٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٢٦ / ٢ ،

والمغني : ٣٤٤ ، وشرح أبياته : ٢٦٩ / ٥ .

أفنان الرأس : خصله . الشغام : شجر إذا يهس أبينى . المخلص :

ما اختلط فيه السواد بالبياض .

(٥) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٢٠ / ٢ ، والتذييل والتكميل

٠ ٢٤٢ / ٣ / أ

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٤٢ / ٣ / أ

مقولا : لانا

وقد يكون تَوْبِيخًا بغير استفهام كقوله : (١)

وَفَاقًا بَنِي الْأَهْوَاءِ وَالغَنِيِّ وَالْوَنَى وَعَبْرَكَ مَعْنَى بِكُلِّ جَمِيلٍ
ويكثر أيضاً وقوعه موقَّع فعلٍ خبريٍّ مقصودٍ به الإنشاءُ كقول من أبصر
ما يَتَعَجَّبُ منه : (عَجَبًا) ، وكقول المعترف بالنعمة : (حَمْدًا وَشُكْرًا ،
لَا جُحُودًا وَلَا كُفْرًا) ، ومنه قولُ الشاعر : (٢)

حَمْدًا لِلَّهِ ذَا الْجَلَالِ وَشُكْرًا وَبِدَارًا لِأَمْرِهِ وَأَنْقِيَادًا
وقد يقع الخبريُّ وعدًا كقوله : (٣)

قَالَتْ : نَعَمْ وَيُلُوفًا بُغْيَةً وَمُنَى فَالصَّارِقُ الْحَبِّ مَبْدُولٌ لَهُ الْأَمَلُ
وهذه الأنواعُ عند أبي الحسن الأَخْفَشِ وأبي زكريا الفراء (٤) مطردةٌ سالحةٌ
للقياس على ما سُمِعَ منها . وبذلك أقول لكثرة في كلام العرب ولما نسي
ذلك من الاختصار والإيجاز .

وأكثرُ المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصُرُها كلها على السماع .
وليس له نص على ذلك بل في كلامه ما يُشعرُ بأن ما كان منها أمرًا أو
دعاءً أو تَوْبِيخًا أو إنشَاءً مقهين .

فمن كلامه المُشعرِ بذلك قوله في باب ما ينتصب من المصادر على
إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره (٥) : وذلك قولك : (سَقِيًّا وَرَعِيًّا) ،
ونحو قولك (٦) : (خَيْبَةً وَدَفْرًا [وَجَدْعًا]) ثم قال : ومن ذلك قولك :

-
- (١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢ / ٣٢٠ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٢٤٢ ،
والمساعد : ٢٠ / ٢٤٣ . الونى : الضعف والكلال .
(٢) في الأصل و (ح) : (بعد) ، وهو خطأ ، والتصويب من (ع) .
(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢ / ٣٢٠ ، والمساعد : ٢ / ٢٤٣ .
البدار : الإسراع .
(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢ / ٣٢٠ ، وشفاء العليل : ٢ / ٧٠٥ .
(٥) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٤١ ب وما بعدها ، والمساعد : ٢ / ٢٤١
وما بعدها ، والهمج : ١ / ١٨٨ .
(٦) سيبويه : ١ / ١٥٦ وما بعدها .
(٧) في الأصل و (ح) : (قوله) ، وهو تحريف ،
في الأصل : (ودفرا) ، وهو تصحيف ،
والتكلمة من (ع) و سيبويه .

(تَعَسًا وَتَبًا وَجُوعًا) ونحوه . ثم قال : وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا
ذُكِرَ مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل .

فقوله : " وذلك قولك " - ولم يقل : قولهم - فيه إشعاراً بأنه موكولٌ

إلى القياس . وكذا قوله : " ومن ذلك قولك : تَعَسًا وَتَبًا وَجُوعًا ونحوه " .

بإطلاق القول بـ (نحوه) ، فعلم أن مراده القياس وعدم التقييد

بالمقول (١) مع أن كلامه في جميع الباب موافق لهذا المفهوم .

ومثل هذا كلامه في باب ما ينتصب من المصادر في غير الدعاء

على إضمار الفعل المتروك إظهاره (٢) ، نحو : (حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا) .

وقد نصَّ سيبويه على أن باب (نزال) (٣) مقيس (٤) ، فمن

المستبعد ألا يكون عنده باب (سقيًا) مقيسًا مع كون المصدر أصل الفعل

وكثير المصاحبة له في توكيده وغيره ، فأحقُّ ما ينوب عن الشيء ما كُثِرَتْ

مصاحبته له ، وإن لم يكن أصله ، فإذا ثبتت الأصلة مع كثرة المصاحبة

لزم الترجيح ، وكان الغاؤه غير صحيح .

وأيضاً فإن استعمال القياس في باب (نزال) يلزم منه استثناء

عمل واستثناء وضع ، واستعمال القياس في المصدر المذكور يلزم منسبه

استثناءً على دون وضع ، وقياس موضع على موضع أقرب وأنسب من قياس

سهل على موضع (٥) .

(١) في الأصل و (ح) : (بالمعمول) ، وهو تحريف

(٢) سيبويه : ١٦٠/١ .

(٣) في الأصل و (ح) : (تراك) ، وأثبت ما في (ع) لاتفاق جميع

النسخ عليه فيما سيأتي ، وهو قوله : " فان استعمال القياس في

باب (نزال) . . . " .

(٤) سيبويه : ٤١/٢ وما بعدها .

(٥) في (ح) : (موضع) ، وهو تحريف .

ومراده باستثناء وضع : أن صيغة (فعَالٍ) غير مطردة ==

وأيضاً فإنَّ المصدر التعمدي على الوجوه المذكورة واردٌ على أربعة
أقسام : بمعنى الأمر كـ (نَدَّلاً المَال) ، وبمعنى المضارع الحاضر ،
نحو (٢) :

..... أَغْلَاقَةً أُمَّ الْوَلَدِ
وبمعنى المضارع المستقبل ، نحو (٣) :

..... وَيُلَوِّغًا بِغَيْبَةٍ وَمُنَى
وبمعنى الماضي كقول الشاعر (٤) :

عَهْدِي / بِهَا الْحَيِّ لَمْ تَخْفِفْ نَعَامَتَهُمُ أ/١٦٠
ولم يرد اسم الفعل التعمدي إلا بمعنى الأمر ، فدلَّ ذلك على رجحان
عناية العرب بإقامة المصدر مقامَ الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل
مقامه . والقياسُ على الرَّاجِحِ العنايةُ أولى من القياس على العروجِها .
وصحَّ سيبويه (٥) - رحمه الله - بأنَّ النَّصْبَ بعدَ المَصَادِرِ
المذكورةِ بِهَا أَنفِسِهَا لا بِالْأَفْعَالِ الْمُضَرَّةِ .

====
الاستعمال في اللغة وإنما سُمِعَ منها أَلْفَاظٌ أَجَازَ النِّحَاةَ الْقِيَاسِ
عَلَيْهَا ، أَمَّا صِيغَةُ الْمَصْدَرِ فَمُسْتَعْلَقَةٌ فِي اللُّغَةِ أَصْلًا ، فقياسها
على هذا النوع من المصادر أولى ، لأنَّه قياس صيغة موضوعة على
صيغة موضوعة .

- (١) في الأصل و (ح) : (بدلا) ، وهو تحريف .
لأنَّ الإشارةَ بِذَلِكَ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
" ... فَنَدَّلًا - زُرَيْقًا - الْمَالَ ... "
- (٢) تقدم ص ٣٧٥ .
- (٣) تقدم ص ٢٧٦ .
- (٤) صدر بيت من البسيط لم أقف على عجزه . وهوني منهج السالك :
٢ / ٣٢٠ ، والتذليل والتكميل : ٣ / ٢٤٣ / أ .
- لم تخفف نعماتهم : كناية عن عدم ارتحالهم .
- (٥) انظر الصفحة التالية الحاشية رقم (٣) .

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ فَمَذْهَبُهُمَا فِي ذَلِكَ شَهْوَرٌ (١)

وَذَهَبَ السِّرَافِيُّ (٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّ النَّصْبَ بِالْأَفْعَالِ

الْمَضْرُوعَةِ . وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ .

وَمِنْ نِصُوصِ سَيْبَوِيَةَ قَوْلُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي تَرَجَمْتَهُ : هَذَا بَابُ

(٣)

مَا جَرَى فِيهِ الِاسْتِفْهَامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ مَجْرَى الْفِعْلِ : وَمَا

يَجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ (٤) مِنَ الْمَصْدَرِ قَوْلُهُ : (٥)

يَمْرُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنَ بَجَرِ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ // فَنَدَلًا - زُرَيْقًا - الْمَالَ نَدَلِ الشَّعَالِبِ

ثُمَّ قَالَ سَيْبَوِيَةَ : وَقَالَ الرَّارُ الْأَسْدِيُّ (٦) :

أَفْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

وَقَالَ الشَّاعِرُ : (٧)

بِضَرْبِ السُّيُوفِ رُوِّمَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

-
- (١) وَهُوَ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ بِهَا لَا بِأَفْعَالٍ مَضْرُوعَةٍ .
وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّجَّاجِ وَالْفَارِسِيِّ أَيْضًا . التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤٢/٣ ب/
وَالْمُسَاعَدُ : ٢٤٤/٢ .
- (٢) الشَّحْ : ٢٢٦/١ أ ، وَالرُّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ١٩٧/٢ .
- (٣) سَيْبَوِيَةَ : ٥٩/١ وَمَا بَعْدَهَا .
- (٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) وَ (ع) : (فَاعِلٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ
مِنْ سَيْبَوِيَةَ .
- (٥) تَقْدِمًا ص ٣٧٤ .
- (٦) تَقْدِمُ ص ٣٧٥ .
- (٧) هُوَ الرَّارُ التَّمِيمِيُّ . وَالْبَيْتُ فِي سَيْبَوِيَةَ : ٦٠/١ ، ٩٧ ، وَالتَّبَصُّرَةُ :
٢٣٩/١ ، وَابْنُ بَيْعِشٍ : ٦١/٦ ، وَشَحُّ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠١٣/٢ ،
وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٢١/٣ ، ٢٨٧/٨ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٤٩٩/٣ .
الْمَقِيلُ : الْمَوْضِعُ .

فجعل (نَدْلًا ، وَعَلَاقَةً) مساويين لـ (ضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ) . وكذلك ينبغي ، بل إعمال (نَدْلًا ، وَعَلَاقَةً) وأشباههما أولى من إعمال (ضَرْبٍ) وشبهه ، لأنَّ في (نَدْلًا ، وَعَلَاقَةً) ما في (ضَرْبٍ) من وجود أصالة الفعل ، إِلَّا أَنَّ (نَدْلًا ، وَعَلَاقَةً) واقعان موقع فعلين محضين ، و (بضرِب) واقع موقع حرفٍ وفعلٍ ، ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبه إلى ما هو بمعنى جزأين أحدهما عاملٌ ، والآخِرُ جُزْءٌ غيرُ عاملٍ ، ولا يمنع من ذلك كونُ الفعل لا يُستغنى عن تقدير عامليته بالنسبة إلى نصب المصدر ، كما لا يُمنع عند الأكثر نصبُ الظرفِ بعاملٍ مقدَّر ومع الظرف (١) الضَّمير في نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ) ، بل ناصب الظرف أحقُّ بأنَّ يُنسبَ العملُ إليه لكونه صالحاً للإظهار ، قريبَ العهد بالإضمار ، بخلاف عامل المصدر المشار إليه ، فإنه غيرُ صالحٍ للإظهار ، ولا قريبَ العهد بالإضمار ، فقد صار نَسْبًا مَنَسِيًّا .

(٢) من كلام سيبويه في الباب الذي ترجمته : هذا باب من

الفعل يُسَمَّى الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تُؤْخَذْ من أمثلة الفعل أن قال : يدك (٣)

على أنَّ (حَذَرَكَ) بمنزلة (عَلَيْكَ) قولك : (تحذيري زيداً) إذا أردت :

حَذَرْنِي (٤) زيداً ، فالمصدر وغيره في هذا الباب سواء .

فإعلامه بتساوي المصدر وغيره من أسماء الأفعال في هذا الباب صريحٌ ،

فإنَّ (زيداً) منصوبٌ بـ (تحذيري) (في) تحذيري (٥) زيداً ، كما هو

منصوبٌ بـ (عَلَيْكَ) في (عَلَيْكَ زيداً) . وكذلك جعله (حَذَرَكَ) بمنزلة

(عَلَيْكَ) يلزم منه تساويهما في العمل إذا قيل : (حَذَرَكَ زيداً) و (عَلَيْكَ زيداً) .

والله أعلم .

(١) في الأصل و (ح) : (رفع الظرف) ، وهو تحريف .

(٢) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٣) سيبويه : ١٢٧/١ .

(٤) في جميع النسخ (حذري) ، وهو تحريف والتصويب من الكتاب .

(٥) تكلمة من (ح) و (ع) .

باب حروف الجر سوى المستثنى بها

(ص) * فمنها (مِنْ) ، وقد يُقال : (مِنْنا) ، وهي لا ابتداءً ،
الغاية مطلقاً [على الأصح] ^(١) ، وللتعويض ، ولبيان
الجنس ، وللتعليل ، وللبدل ، وللمجاورة ، وللانتهاء ،
وللاستعلاء ، [وللفضل] ^(٢) ، ولموافقة المبدأ ،
ولموافقة (في) ^(٣) .

وتُزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد [بعد نفسي
أو شبهه] ^(٤) جارة نكرة مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولاً
به ، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه ،
وفاقاً للاختصاص . وربما دخلت على حال .
وتنفرد (مِنْ) بجر ظروف لا تتصرف (قبل ، وبعد ،
وعند ، ولدى ، ولدن ، ومع) ، و (عن ، وعلى)
اسمين .

وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم ب (الرَّبِّ) ،
والتاء واللام ب (الله) . وشذ فيه : (مَنْ الله)
و (تَرَبِّي) .

(ش) حكى الفراء ^(٥) أن بعض العرب يقول ^(٦) في (مِنْ) : (مِنْنا) ، وزعم
أنه الأصل ، وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين التون .
ومجي * (مِنْ) لا ابتداءً الغاية في المكان مجع عليه كقوله تعالى :
بِإِذْنِ السَّجْدِ الْحَرَامِ إِلَى السَّجْدِ الْأَقْصَى ^(٧) .

- (١) تكلمة من (ح) و (ع) .
(٢) تكلمة من (ع) .
(٣) في (ع) أقحم لفظ : (وإلى) بعد (في) ، وهذا من أوهامها
الكثيرة .
(٤) تكلمة من (ع) .
(٥) والكسائي . الهمع : ٣٤ / ٢ ، والمعتمد : ٢٤٥ / ٢ ، وعزي ذلك
إلى الكسائي وحده في اللسان : (ممن) .
(٦) في (ح) : (تقول) ، وهو تصحيف .
(٧) الاسراء : ١ .

ومجيئها لا ابتدا* غاية الزمان مختلفا فيه . فبعض النحويين منعه ،
وبعض أجازها (١) . وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال
العرب ، وفي كلام سيبويه تصريح بجوازها وتصريح بمنعه .
فإنما التصريح بجوازها فقوله في باب ما يضر فيه الفعل المستعمل
أظهاره بعد حرف (٢) : ومن قول العرب (٣) :

مِنْ لَدُّ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا

نَصَبٌ ، لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا . وَالشَّوْلُ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَيَجُوزُ (٤) فِيهَا

/ الْجِرَّ كَقَوْلِكَ : (مِنْ لَدُّ (٥) صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا) وَكَذَلِكَ : ١٦٠ ب

(مِنْ لَدُّ الْحَائِطِ إِلَى مَكَانِ كَذَا) . فَلَمَّا أَرَادَ الزَّمَانَ حَمَلَ (الشَّوْلُ)

عَلَى شَيْءٍ يَحْتَسُنُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا إِذَا عَمِلَ فِي الشَّوْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مِنْ

لَدُّ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا إِلَى إِتْلَائِهَا .

هَذَا نَصُّهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِمَجِيئِ (مِنْ) لِابْتِدَاءِ

غَايَةِ (٦) الزَّمَانِ ، وَلَا ابْتِدَاءِ غَايَةِ الْمَكَانِ .

وَقَالَ فِي بَابِ عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ (٧) : وَأَمَّا (مِنْ) فَتَكُونُ

لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْأَمَاكِنِ .

(١) أجازها الكوفيون والأخفش والعمري وابن درستويه . المغني : ٤١٩
ومابعداها .

(٢) سيبويه : ١٣٤/١ .

(٣) البيت بدون نسبة في سيبويه : ١٣٤/١ ، وأما ابن السجري

: ٢٢٢/١ ، وابن يميث : ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والمغني : ٥٥١ .

وشرح أبيات : ٢٨٧/٦ ، والهمع : ١٢٢/١ ، والخزانة : ٢٤/٤ .

الشول : النوق التي خفا لبنها ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من

نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . الواحدة : شائلة . وقيل : هو

مصدر شالت الناقة بذنبيها ، أي رفعت للضراب .

الإتلاء : مصدر أتلت الناقة ، إذا تلاها ولدها .

(٤) في الأصل و (ح) : (فجوز) ، وهو تحريف

(٥) في الأصل و (ح) : (لدن) ، وأثبت ما في (ع) لموافقته نص سيبويه .

(٦) في الأصل : (غاية لا ابتدا*) ، وهو وهم .

(٧) سيبويه : ٣٠٧/٢ .

ثم قال (١) : وَأَمَّا (مُدُّ) فتكون لا ابتداءً الغاية في الأيام والأحيان ، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما . فظاهرُ هذا الكلامِ منعُ استعمالِ (مِنْ) في الزَّمانِ ، ومنعُ استعمالِ (مُدُّ) (٢) في المكانِ . فَأَمَّا منعُ استعمالِ (مُدُّ) في المكانِ فمجمَعٌ (٣) عليه . وَأَمَّا استعمالُ (مِنْ) في الزَّمانِ فمنعه غيرُ صحيحٍ ، بل الصَّحِيحُ جوازُه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة . فالذي في القرآن قوله تعالى : * لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ * (٤) . وقال الأَخْفَشُ في المعاني (٥) : قال بعض العرب : " مِنْ الْآنَ إِلَى قَدِي " .

وَأَمَّا الأحاديثُ فمنها قولُ رسولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٦) : " مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا ، فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قَبْرَاطٍ قَبْرَاطٍ قَبْرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قَبْرَاطٍ [قَبْرَاطٍ] (٧) ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قَبْرَاطٍ قَبْرَاطٍ قَبْرَاطٍ (٨) ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ

(١) سيبويه : ٢٠٨/٢ .

(٢) في (ح) : (من) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (من في الكلام) وهو تحريف .

(٤) التوبة : ١٠٨ .

(٥) معاني القرآن : ١١/١ . وانظر أيضاً : ٢٣٧/٢ .

(٦) أخرجه البخاري في باب " الإجارة إلى العصر " من كتاب " الإجارة "

١١٧/٣ ، وفي باب " ما ذكر عن بني إسرائيل " من كتاب " الأنبياء "

: ٢٠٧/٤ ، وفي باب " فضل القرآن على سائر الكلام " من كتاب

" التفسير " : ٢٣٥/٦ ، وأحمد في المسند : ٦/٢ . وانظر شواهد

التوضيح : ٥٣ ، ١٢٩٠ .

(٧) تكلمة من (ع) .

(٨) " قَبْرَاطٍ " ساقط من (ح) .

على قهراطٍ قهراطٍ . ثمَّ قال : مَنْ يعمل لي من صلاة العَصْرِ إلى مغربِ
 الشَّمْسِ على قهراطينِ قهراطينِ ؟ أَلَا فَأَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ
 العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ ، أَلَا لَكُمْ الْاَجْرُ مَرَّتَيْنِ . " فقد اسْتَعْمِلْتَ (مِنْ)
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِبَتْدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ . وَمِنْ الْأَحَادِيثِ
 [الدَّالَّةِ] (١) عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ رَوَى حَدِيثَ الْاِسْتِسْقَاءِ (٢) : " فَمَطَرْنَا
 مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ " ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (٣) : " فَجَلَسَ
 رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قَيْلٍ فِيَّ مَا قَيْلٍ " ،
 وَقَوْلُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٤) : " فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ " وَهَذِهِ
 الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ .

وَفِي جَامِعِ الْمَسَانِيدِ (٥) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ
 لِفَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : " هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبِيكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .
 وَأَمَّا الْأَشْعَارُ فَمِنْهَا قَوْلُ النَّبِيعَةِ الدُّبْيَانِيِّ (٦) :

- (١) تكملة من (ع) .
 (٢) أخرجه البخاري في باب " الاستسقاء " من كتاب " الجمعة " :
 ٣٦ / ٢ ، ٣٧ ، والنسائي في أول كتاب " الاستسقاء " : ١٢٥ / ٣ .
 ومالك في باب " ما جاء في الاستسقاء " : ١٤٨ / ٢ وانظر
 شواهد التوضيح : ١٣١ .
 (٣) أخرجه البخاري في باب " تعديل النساء بعضهن بعضاً " من كتاب
 " الشهادات " : ٢٢٩ / ٣ - ٢٣٠ . وانظر شواهد التوضيح : ١٣١ .
 (٤) أخرجه البخاري في باب " من ناول أو قدّم إلى صاحبه على المائدة
 شيئاً " من كتاب " الأَطْعَمَة " : ١٠٢ / ٧ . وانظر شواهد التوضيح : ١٣١ .
 (٥) جامع المسانيد أو المسانيد للإمام ابن الجوزي . منه قطعة في مركز
 البحث العلمي برقم (١٤٥٦ / حدِيث) لم أبق على الحديث فيها
 ولا في غيرها ما بين يدي من كتب الحديث .
 (٦) البيتان في ديوانه : ٤٤ - ٤٥ ، وشرح أبيات المغني : ٣٠٥ / ٥ .
 والبيت الشاهد في شواهد التوضيح : ١٣١ ، والتذييل والتكميل
 : ٣ / ٤ ، والمغني : ٤٢٠ ، وشرح أبياته : ٣٠٤ / ٥ .

وَلَا قَبِيحَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُبُوهُهُمْ
(١)
تُخَيَّرْنَ مِنْ أَوْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ
(٢)
ومنها قولُ جَبَلِ بْنِ جَوَالِرٍ :
وَكُلُّ حُسَامٍ أَخْلَصَتْهُ قُبُورُهُ
(٣)
ومنها قولُ الرَّاجِزِ :

تَنْتَهَى الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصْبِ
وقولُ الآخِرِ : (٤)

إِنِّي زَمِيمٌ يَا نُؤَيْمٌ
وَنَجْوَتِي مِنْ عَرَضِ النَّوْءِ
ومنها قولُ بعضِ الطَّائِفِينَ : (٥)
مِنَ الْآنَ قَدْ أَرْمَعْتُ حِلْمًا فَلَنْ أَرَى
أَعَانِلُ - جُودًا أَوْ أَدْوَقُ مُدَامًا

- (١) في الأصل و (ح) : (تحمزن) ، وفي (ع) : (تحمرون) ، وكلاهما تصحيفاً ، والتصويب من المصادر السالفة .
- (٢) البيت في منهج السالك : ٢٣٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/٤ .
- (٣) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٢٠٠٧/٤ ، ومنهج السالك : ٢٣٨/٢ ، ٢٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/٤ ، والمعيني : ٤٢٩/٣ ، والجمع : ٢١٥/١ .
- (٤) البيتان بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ١٣٦/١ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٠١/١ ، والخزانة : ٤٢١/٨ .
- والبيت الشاهد في التذييل والتكميل : ٤/٤ .
- الرزاح : شدة الضعف في الإبل حتى تلتصق بالارض فلم يكن بها نهوض .
- (٥) في الأصل و (ح) : (الطائيفين) ، وهو تحريف ، والبيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤/٤ .

(١) ومنه :

أَلْفِتُ الْهَوَىٰ مِنْ حَيْثُ أَلْفَيْتُ يَافِعًا (٢) إِلَى الْآنَ سَمَوًا بِوَأَشٍ وَعَسَادِلِ (٣)

ومثله (٣) :

مَا زِلْتُ مِنْ يَوْمٍ يَنْتُمْ وَالْبِهَادِ نِفَاً (٤) ذَا لَوْهَيْ عَيْشٍ مَنْ يَبْلُو بِهَا عَجَبٌ

وتكون (مِنْ) أيضاً لا ابتداءً الغاية في غير مكان ولا زمان كقولك :
(قَرَأْتُ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِلَى آخِرِهَا ، وَأَعْطَيْتُ الْفُقَرَاءَ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى دِينَارٍ) ، ولذلك قلتُ : " لا ابتداءً الغاية مطلقاً " ، ولم أقل : في الزمان والمكان . وأشار سيبويه إلى هذا فقال (٥) : وتقول إذا كتبت كتاباً : (مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ) ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . هذا نصه .

ومجيء (مِنْ) للتبعيض كثير كقوله تعالى : [* تِلْكَ الرُّسُلُ

فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مِنْ كَلِمَةِ اللَّهِ *] (٦) وكقوله تعالى [(٧) :

* خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى

رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ *] (٨) ، وطلعتها جواز الاستغناء

بـ (بعض) عنها كقراءة عبد الله (٩) : " لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ " .

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ٤ .

(٢) في الأصل : (تابعاً) ، وفي (ع) : (مانعاً) ، وهما تصحيف

وتحريف ، والتصويب من (ح) . (٣) مناء ، يعنيه ويعنوه . اللسان عن الجوهري

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ٤ .

(٤) في الأصل و (ح) : (تيم) ، وهو تحريف ، وفي (ع) : (بيم) ،

وهو تصحيف ، والتصويب من التذييل والتكميل .

(٥) سيبويه : ٣٠٧ / ٢ .

(٦) البقرة : ٢٥٣ .

(٧) تكملة من (ح) و (ع) .

(٨) النور : ٤٥ .

(٩) آل عمران : ٩٢ . وللقراءة انظر البحر المحيط : ٥٢٤ / ٢ .

وَجَبُّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ
أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ * (١) وقوله تعالى :
* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ * وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ
نَارٍ * (٢)

وَجَبُّهَا لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * يَجْعَلُونَ أَجَابِقَهُمْ فِي آذَانِهِمْ
مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ * (٣) و * مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ
إِسْرَائِيلَ * (٤) ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - (٥) : " نَمَا أُسْتَطِيعُ
أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .
أي : يَمْنَعُنِي الشُّغْلُ مِنْ أَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وكقول
الشاعر : (٧)

وَمُعْتَصِمٍ / بِالْحَيِّ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى سَرْدَى وَغَازٍ مُشْفِقٍ سَيُؤَوِّبُ ١/١٦١
وَالَّتِي لِلْبَدَلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ * (٨)
* وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ * (٩) ومنه قول

-
- (١) الكهف : ٠٣١
(٢) الرحمن : ١٤ - ١٥
(٣) البقرة : ٠١٩
(٤) المائدة : ٠٣٢
(٥) القول بهذا اللفظ أخرجه مسلم في باب " قضا رمضان في شعبان " من كتاب " الصوم " ٨٠٢/٢ . وانظر البخاري باب " متى يقضى قضا رمضان " من كتاب " الصوم " ٤٥/٣ .
(٦) في الأصل : (مِنْ عَنِ رَسُولٍ) بإقحام لفظ (عن) .
(٧) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٤٤٤/٥ ، والتذليل والتكميل : ٧/٤ ، ومنهج السالك : ٢٣٩/٢ .
(٨) التوبة : ٠٣٨
(٩) الزخرف : ٠٦٠

(١) الشَّاعِرُ :

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غَلِيَةً ^(٢) ظُلْمًا وَيَكْتَبُ لِأَمْرِ أَنْهَلًا ^(٣)
ومجيئها للمجاورة نحو : (عُدْتُ مِنْهُ ، [وَأَنْفَتُ مِنْهُ] ^(٤) ، [وَبَرِئْتُ مِنْهُ] ^(٥) ، وَشَبَّهْتُ ، وَرَوَيْتُ) ، ولهذا المعنى صاحبت (أَنْعَمَلُ)
التَّفْضِيلِ ، فَإِنَّ الْقَائِلَ : (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) كَأَنَّهُ قَالَ : جَاوَزَ
زَيْدٌ عَمْرًا فِي الْفَضْلِ . وَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ : [إِنِّهَا] ^(٦) لاِبْتِدَاءِ
الارتِغَاعِ فِي نَحْوِ : (أَفْضَلُ مِنْهُ) ، أَوْ الْانْحِطَاطِ فِي نَحْوِ : (شَرٌّ مِنْهُ) كَمَا
زَعَمَ سَيَبَوَيْه ^(٧) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مَقْصُودًا لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا
(إِلَى) .

وقد أشار سيبويه ^(٨) إلى أن ابتداء الغاية قد يقصد دون
إرادة مُنتَهَى ، فقال : وتقول : « (مَا رَأَيْتُ مَذًى يَوْمِينَ) نجعلتها غايةً
كما قلتَ : (أَخَذْتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ) فجعلته غايةً ، ولم تُرِدْ مُنتَهَى » .

- (١) هو الرَّاهِي التَّمْرِيُّ . والبيت في ديوانه : ٢٤٢ ، وأمالسي
ابن الشَّجَرِيِّ : ٦١/٢ ، وابن يعيش : ٤٤/٦ ، والبحر المحيط :
٢٨٨/٢ ، ٢٥/٨ ، والتذيل والتكميل : ٧/٤ ، والمغني :
٤٢٢ ، وشرح أبيات : ٣٢٥/٥ .
الاقْتِيلُ : الْفَصِيلُ .
(٢) " الْمَخَاضُ " : سَاقَطٌ مِنْ (ح) .
(٣) فِي (ح) : أُشِيرَ إِلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ : (إِنَّا) .
(٤) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ع) .
(٥) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ح) وَ (ع) .
(٦) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ح) وَ (ع) .
(٧) سَيَبَوَيْه : ٣٠٧/٢ .
(٨) سَيَبَوَيْه : ٣٠٨/٢ .

هذا نصّه . والصّحيح أنّ (مِنْ) في نحو : (أخذته من ذلك المكان) للمجاورة ؛ إنَّ لو كان الابتداء مقصوداً مع (أخذت) كما هو مقصودٌ مع (حملت) في قولك : (حملته من ذلك المكان) لصدق على استصحاب المأخوذ : (أخذ) ، كما يصدق على استصحاب المَحْمُول : (حمل) .

وأما (مُدٌّ) في (ما رأيته مُدٌّ يومين) ونحوه فقد جعلها بعضهم بمعنى (في) ، وليس كذلك ؛ لأنَّ المراد (٢) ب (ما رأيته مُدٌّ يومين) ونحوه نفي الرواية في مدة أنت في آخرها ، والابتداء والانتهاؤ مقصودان ، واليومان معينان ، ولوجي ب (في) مكان (مُدٌّ) لم يفهم تعيين ولا ابتداءً ولا انتهاؤً . وقد يقع [مِنْ] (٤) موقع (مُدٌّ) في مثل هذا كقول (٥) النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لفاطمة - رضي الله عنها - (٦) : " هذا أوَّلُ طعامٍ أَكَلَهُ أَبُوكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ " . فلو كان المجرور ب (مُدٌّ أَوْ مُدٌّ) حاضراً غير مثنى ولا مجموع صحَّ قصدٌ معنَى (في) كقوله (٧) - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لِلْمَلَائِكِينَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - (٨) : " طَوَّفْتَانِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ " .

(١) " لصدق " : في (ح) مكررة .

(٢) في الأصل و (ح) : (. . . كذلك والمراد . . .) وهو وهم .

(٣) في الأصل : (من) وهو تحريف .

(٤) تكلمة من (ع) .

(٥) في الأصل و (ح) : (قول) بإسقاط الكاف .

(٦) تقدم ص ٣٨٤ .

(٧) في الأصل و (ح) : (قوله) ، بإسقاط الكاف .

(٨) أخرجه البخاري في باب " حدثنا موسى بن إسماعيل " من كتاب " الجنائز " : ١٢٦/٢ بلفظ : " طَوَّفْتَانِي اللَّيْلَةَ " و عليه يفوت الاستشهاد . وأخرج البخاري في باب " تعبير الروايات " يا بعدد

وأشار سيبويه (١) إلى أنّ (مِنْ) الزائدة قُصِدَ بها التَّبَعِيّ؛
 لأنّه قال بعد تشبيله ب (ما أتاني (٢) من رجل) : أُدْخِلَتْ (مِنْ) ؛
 لأنّه موضع تبعي ، فأراد أنّه لم يأتِ بعض الرجال .
 هكذا قال ، يريد أنّ (مِنْ) دَلَّتْ على شمول الجنس ، فلعلّ
 بعض من قسَط من المنسوب إلى جميعها ، فالتَّبَعِيّ على هذا التقدير
 مقصود . (٣)

وهذا غير مرضيٍّ ، لأنّه يلزم منه أن تكون (٤) الألفاظ العموم
 للتَّبَعِيّ . وإنّما المقصود بزيادة (مِنْ) في نحو : (ما أتاني من
 رجل) جعل المجرور بها [نَصّاً] (٥) في العموم (٦) . وإنّما
 تكون للتَّبَعِيّ إذا لم يُقصد عمومٌ ، وحسُنَ في موضعها (بعضي) ، نحو :
 * وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالِئِهِمُ الْيَوْمَ وَالْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * (٧) و
 * مِنْهُمْ الْعُوثُونَ * (٨) وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ * (٨) و * فَيَنْهَمُّ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ
 وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ * (٩)
 وقد صحَّ سيبويه بهذا المعنى فقال (١٠) : وتكون للتَّبَعِيّ ،

=== صلاة الصبح " من كتاب " التعبير " : ٥٧/٩ قوله - صلى الله
 عليه وسلم - : " .. فإني قد رأيتُ مُنذُ اللَّيْلِ عَجَبًا .. " ويصح
 الاستشهاد بهذا لما نحن بصدده .

- (١) سيبويه : ٢٠٧/٢ ، وعبارته : " .. من رجل وما رأيتُ من أحد ،
 لو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً ، ولكّنه أكّد ب (مِنْ) ؛
 لأنّ هذا موضع تبعي ، فأراد أنّه لم يأتِ بعض .. " .
- (٢) " بما أتاني " : في (ح) مكررة .
- (٣) في الأصل و (ح) : (مقصوداً) ، وهو خطأ .
- (٤) في الأصل و (ح) : (يكون) .
- (٥) تكملة من (ع) .
- (٦) انظر المقتضب : ١٨٣/١ وحاشيته .
- (٧) البقرة : ٨ .
- (٨) آل عمران : ١١٠ .
- (٩) فاطر : ٣٢ .
- (١٠) سيبويه : ٢٠٧/٢ .

نحو : (هذا منهم) ، كأنك قلت : بعضهم . وأشار أيضاً إلى قصد التبعيض بالمصاحبة (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ ، فقال في (هو أفضل من زيد) : فضله على بعض ولم يعم .

ويبطل كون هذه للتبعيض أمران :

أحدهما : عدم صلاحية (بعضي) في موضعها .

والثاني : صلاحية كون المجرور بها عائداً كقولنا ^(١) : (اللله

أعظم من كل عظيم ، وأرحم من كل رحيم) .

وإذا بطل كون المصاحبة (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ لا ابتداءً الغايمة

وللتبعيض تعين كونها لمعنى المجاوزة كما سبق .

ومجيء (من) للانتهاء كقولك : (قَرُبْتُ مِنْهُ) ، فإنه مساوٍ

لقولك : تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ . وقد أشار سيبويه إلى أن من معاني (مِنْ) الانتهاء

فقال ^(٢) : وتقول : (رأيتُ من ذلك الموضع) ، فجعلته ^(٣) غايمة

روءٍ بِكَ ، كما جعلته غايمة حين أردتَ الابتداءً .

قال ابن السراج - رحمه الله - ^(٤) : وحقيقة هذه المسألة أنك

إذا قلت : (رأيتُ الهلالَ مِنْ موضعي) ف (مِنْ) لك ، وإذا قلت :

(رأيتُ الهلالَ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ) ف (مِنْ) للهلال ، والهلالُ غايمةٌ

لروءٍ بِكَ ، فلذلك جعل سيبويه (مِنْ) غايمةً في قولك : (رأيتُ مِنْ ذلك

الموضع) .

وقد جاء (مِنْ) بمعنى (على) في قوله تعالى : * وَنَصَرْنَاهُ

مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا * ^(٥) أي : على القوم .

(١) في جميع النسخ : (كقوله) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو

حيان من كلام المصنف . (التذييل : ٨ / ٤) .

(٢) سيبويه : ٢ / ٢٠٨ .

(٣) في الأصل و (ح) : (فجعله) ، وهو تحريف .

(٤) الأصول : ١ / ٤١١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٩ / ٤ وما بعدها .

(٥) الانتهاء : ٧٧ .

كذلك قال أبو الحسن الأَخْفَشُ (١) ، وإليه أشرتُ بذكر الاستعلاء في معاني

• (من)

وأشرتُ بذكر الفصل إلى دخولها على ثاني التضادَّين ، نحو :

* وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ مِنَ الْمُصَلِّحِ * (٢) و * حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ * (٣) ، ومنه قول الشاعر : (٤)

إِذَا مَا ابْتَدَأَتْ أَعْرَاجُهَا هَلَا (٥) يَبِيرُ فَقَصَرَ عَنْ فِعْلِهِ

وَلَمْ تَرَهُ قَابِلًا لِلْجَمِيلِ (٦) وَلَا عَرَفَ الْعَزِيمَ ذُلُّهُ

نَسَبَهُ الْبَهَوَانَ فَإِنَّ الْبَهَوَانَ دَوَاءٌ لِذِي الْجَهْلِ مِنْ جَهْلِهِ

وأشرتُ بموافقة الباء (٧) إلى قوله تعالى : * يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيِّ * (٨)

أي : بطرف خفي . قال الأَخْفَشُ (٩) / قال يونسُ : * يَنْظُرُونَ مِنْ

طَرْفِ خَفِيِّ * أي : بطرف ، كما تقول [العرب] (١٠) : (ضربتُ فسي

السَّيفِ) أي : بالسَّيف .

(١) وهو قول الكوفيين أيضاً ، المساعد : ٢٤٨/٢ . وأبو عبيدة : البحر

المحيط : ٣٣٠/٦ .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) آل عمران : ١٧٩ .

(٤) الأبيات بدون نسبة في منهج السالك : ٢٤٠/٢ ، والتذيين

والتكميل : ١٠/٤ .

(٥) في (ح) : (لما) ، وهو تحريف .

(٦) في (ح) : (قاطلاً) ، وهو تحريف .

(٧) في (ح) : (بموافقة) ، وهو تحريف . وفي الأصل و (ح) :

(إلى الباء) بإقحام لفظ (إلى) .

(٨) الشورى : ٤٥ .

(٩) معاني القرآن : ٤٧١/٢ . وسيأتي ص : ٤٢٤

(١٠) تكلمة من (ع) .

(١١) في الأصل و (ح) : (ضربته من . . .) وهو تحريف .

وأشرتُ بموافقة (في) إلى نحو قول عدي بن زيد (١) :
عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنَّ منَّتهُ من اليومِ سوءٌ لا أنَّ يسرَّ في غدٍ (٢)
وتزاد (مِنْ) [لتنصيص] العموم (٣) كقولك : (ما في الدار من رجل)
فـ (مِنْ) زائدةٌ لأنَّ الكلامَ بصحَّ بدونها إذا قلتَ : ما فيها رجلٌ ،
لكن (ما فيها من رجل) لا محتملٌ له غير العموم ، ولذلك يُخطأُ من
قال : ما فيها من رجل بل اثنان ، و (ما فيها رجل) محتملٌ لنفسـي
الجنس على سبيل العموم ، ولنفي الواحد دون ما فوقه ، ولذلك يجوز
أنَّ يقال : ما فيها رجل بل اثنان .

فلو كان المجرور بـ (مِنْ) هذه (أحداً ، أو دُبَّيًّا) أو غيرهما
من الأسماء المقصورة على العموم لكانت مزيدةً لمجرد التوكيد ،
فقولك : (ما فيها أحدٌ) و (ما فيها من أحدٍ) سيان في إفهام
العموم دون احتمالٍ .

ولا يكون المجرور بها عند سيبويه (٤) إلا نكرةً بعد نفي أو نهيٍ
أو استفهامٍ ، نحو : * هل من خالقٍ غير الله * (٥) . وإلى النهي
والاستفهام أشرتُ بذكر شبه النفي . وأجاز أبو الحسن الأَخفش (٦) وقوعها في الإيجاب ،

- (١) البيت في ديوانه : ١٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٠ / ٤ ، والمساعد :
٢٤٩ / ٢ ، والجني الداني : ٣١٤ .
(٢) في الأصل و (ح) : (يسر) ، وهو تحريفٌ يختل به الوزن .
(٣) التكملة من (ع) . وفي الأصل و (ح) : (للعموم) ، وهو
تحريفٌ .
(٤) سيبويه : ٢٧٩ / ١ ، ٣٠٧ / ٢ .
(٥) فاطر : ٣ .
(٦) معاني القرآن : ٢٧٤ / ٢ ، والرضي على الكافية : ٣٢٢ / ٢ وما
بعدها ، والمعنى : ٤٢٨ .

وجرّها المعرفة، وبقوله أقول، لثبوت السماع بذاك نظماً ونشراً^(١) . فمن
النشْر قوله تعالى: * وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ *^(٢) وقوله تعالى:
* يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ *^(٣) وقوله تعالى: * وَنُكِّفِرُ عَنْكُمْ
مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ *^(٤) وقوله تعالى: * وَأَمِنُوا بِهِ بِخَيْرِ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ *^(٥) وقوله
تعالى: * تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ *^(٦) وقول عائشة - رضي الله
عنها -^(٧) " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّي جَالِماً ، فَيَقْرَأُ
وَهُوَ جَالِسٌ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوًا مِنْ كَذَا " أخرجه البخاري ، وضبط
بضبط مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بِنَصْبِ (نَحْوًا) على زيادة (مِنْ) وجعل (قِرَاءَتِهِ)
فاطلاً ناصباً (نَحْوًا) ، والأصل : فَإِذَا بَقِيَ قِرَاءَتُهُ نَحْوًا مِنْ كَذَا .
ومن النظم المتضمن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قولُ عمر بن أبي ربيعة:^(٨)
وَيَنْسِي لَهَا حُبَّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرُّ

(١) في (ح) و (ع) : (نشراً ونظماً) . وهو الأوفق .

(٢) الأنعام : ٣٤ .

(٣) الكهف : ٣١ ، الحج : ٢٣ ، فاطر : ٢٣ .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) الأحقاف : ٣١ .

(٦) البقرة : ٢٥ ، آل عمران : ١٥ ، ١٣٦ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ،

النساء : ١٣ ، ٥٧ ، ١٢٢ ، المائة : ١٢ ، ٥٨ ، ١١٩ ،

التوبة : ٧٢ ، ٨٩ ، الرعد : ٣٥ ، إبراهيم : ٢٣ ، النحل : ٣١ ،

طه : ٧٦ ، الحج : ١٤ ، ٢٣ ، الفرقان : ١٠ ، العنكبوت : ٥٨ ،

الزمر : ٢٠ ، محمد : ١٢ ، الفتح : ٥ ، ١٧ ، الحديد : ١٢ ،

المجادلة : ٢٢ ، الصف : ١٢ ، التغابن : ٩ ، الطلاق : ١١ ،

التحريم : ٨ ، البروج : ١١ ، الهيمة : ٨ .

(٧) أخرجه البخاري في باب " إذا صلى قاعداً ثم صحَّ أو وجد خلفه ثمَّ

من أبواب " تقصير الصلاة " : ٦٠ / ٢ ، وضبطت فيه : . . . نحو . . .

بالرفع وعليه يفوت الاستشهاد . وأشير في الهامش إلى جواز ضبطها

بالنصب . وانظر شواهد التوضيح : ١٢٥ .

(٨) البيت في ديوانه : ١٦٧ ، والتذليل والتكميل : ١٤ / ٤ ، والمغلي :

٤٢٨ ، وشرح أبياته : ٣٢٩ / ٥ ، والجني الداني : ٣١٨ .

- أراد : فما قال كاشح لم يضر . ومنه قول الآخر (١) :
لَمَّا بَلَغَتْ إِمَامَ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ : قَدْ كَانَ مِنْ طَوْلِ إِدْلا جِي وَتَهْجِيرِي
أراد : قد كان طول إدلاجي وتهجيري . ومنه قول الآخر (٢) :
وَكُنْتُ أُرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيْنِ كَانَ مَوْعِدَهُ الْحَشْرُ
أراد : وكنْتُ أرى بين ساعة كالموت . ومثله قول الآخر (٣) :
يَظَلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ بِمَثَلِ قَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْبَاعِرِ
أراد : ويكثر فيه حنين الباعر .
وَمَنْ رَأَى زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْإِجَابِ الْكِسَائِيِّ (٤) وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ
قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥) : " إِنْ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا بِصَوْمِ
الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ " . فقال : أراد : إِنْ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
المصوِّرون .

- (١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ١٤٧ ، والتذييل والتكميل :
١٥ / ٤ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٩ / ٥ .
- (٢) هو سلمة بن يزيد . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ١٠٨١ / ٣ ،
وشرح الكافية الشافية : ٧٩٨ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١٥ / ٤ ،
والعيني : ٢٧٣ / ٣ ، والهمع : ٣٥ / ٢ ، وشرح أبيات المغني :
٢٢٩ / ٥ . وهو برواية : " فهذا لهين قد علمنا إياه . . . " في
أمالئ القالي : ٧٣ / ٢ ، والسط : ٧٠٨ / ٢ ، وعليها يفسوت
الاستشهاد .
- (٣) " ومثله قول الآخر " : في الأصل مكررة .
والبيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٩٩ / ٢ ، والتذييل
والتكميل : ١٥ / ٤ ، والعيني : ٢٧٥ / ٣ ، والهمع : ٣٥ / ٢ ،
وشرح أبيات المغني : ٢٣٠ / ٥ .
- (٤) المغني : ٤٢٨ ، وشرح أبياته : ٢٣٠ / ٥ .
- (٥) أخرجه مسلم في باب " تحريم تصوير صورة الحيوان " من كتاب
اللباس والزينة : ٦٧٠ / ٣ بروايتين إحداهما لا شاهد فيها .
وانظر شواهد التوضيح : ١٤٨ .

وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ بْنِ جَنِيٍّ (١) وَحَمَلَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجِ : " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ " (٢) أَرَادَ :
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ ، فَزَادَ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ
وَأُدْغِمَ نُونُهَا فِي مِيمِ (مَا) فَصَارَتْ (لِمَا) بِثَلَاثِ (٣) مِيمَاتٍ فَحُذِفَتْ
الْأُولَى وَبَقِيَ (لِمَا) بِمِيمَيْنِ ، أَوْلَاهُمَا بَدَلٌ مِنْ نُونٍ / ، وَالثَّانِيَةُ مِيمِ
(مَا) .

وَأَشْرَفْتُ بِقَوْلِي : " وَرَبِّمَا دَخَلْتُ عَلَى حَالٍ " إِلَى قِرَاءَةِ زَيْدِ
ابْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ وَجَاهِدٍ :
" مَا (٤) كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ " (٥) .

وَإِذَا دَخَلْتَ (مِنْ) عَلَى (قَبْلَ ، وَبَعْدَ ، وَوَلَدًا ، وَعَنْ) فَهِيَ
زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى بِشَبُوتِهَا وَسُقُوطِهَا وَاحِدٌ .
وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى (عِنْدَ ، وَوَلَدِي ، وَمَعَ ، وَعَلَى) فَهِيَ لَا بَتْدَاءَ
الغايبة .

و (عَنْ) بَعْدَ دُخُولِ (مِنْ) بِمَعْنَى : جَانِبٌ ، وَ (عَلَى)
بِمَعْنَى : فَوْقَ . قَالَ جَرِيرٌ (٦) فِي (مِنْ عَن) :
وَإِنِّي لَعَفُّ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أُنتَقِلِهَا
جَرِيُّ الْجَنَانِ لَا أَهَالُ مِنَ الرَّدَى إِذَا مَا جَعَلْتُ السَّيْفَ مِنْ عَن شِمَالِيهَا

-
- (١) المحتسب : ١٦٤/١ .
(٢) آل عمران : ٨١ .
(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (ثَلَاثٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (*) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .
(٤) فِي (ح) : (لِمَا) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
(٥) الْفُرْقَانُ : ١٨ . وَلِلْقِرَاءَةِ انْظُرِ الْمُخْتَصِرَ : ١٠٤ ، وَالْمُحْتَسَبُ
١١٩/٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٤٨٩/٦ ، وَالنَّشْرُ
: ٣٢٣/٢ .
(٦) الْبَيْتَانِ فِي دِيْوَانِهِ : ٦٠٥ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٨/٤ ، وَالْمَسَاعِدُ
: ٢٥٢/٢ .

وقال الآخر (١) :

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيَّةً (٢)
مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَشِمَالِي

وقال آخر (٣) في (مِنْ عَلَيْهِ) :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُوءُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزًا مَجْهَلِ

فهذا مما تختص به (مِنْ) .

وتختص أيضاً (مِنْ) في القسم بـ (الرَّبِّ) نحو : (مِنْ]

رَبِّي لَأَفْعَلَنَّ] (٤) ، وَمِنْ رَبِّي إِنَّكَ لَا شَيْرٌ ، وقد يُقال :

(١) هو قطري بن الفجاءة . والبيت في أمالي القالي : ١٩٠/٢ ،

وشرح ديوان الحماسة (١/١٣٦ ، وابن يعين : ٤٠/٨ ،

وضرائر الشعر : ٣٠٧ ، والمغني : ١١٩ ، ٦٩٠ ، وشرح

أبياته : ٣/٣١٠ وانظر فهرسه ، والهمع : ١/١٥٦ ، ٢/٣٦ ،

والخزانة : ١٠/١٥٨ . برواية : " تارة وأيامي "

وهي الرواية الصحيحة ، لأن البيت من قصيدة ميمية . وما في

الشرح تحريف من المصنف تبعه فيه أبو حيان في التذييل

والتكميل : ٤/١٨ .

الدريّة : الناقة ترسل مع الوحش لتأنس بها ، ثم يُستتر بها

ويُرمى الوحش .

(٢) في (ع) : (دريئة) : وهي الحلقة التي يرمى فيها

المتعلم . وروي البيت بكلا اللفظتين .

(٣) هو مزاجم بن الحارث العقيلي . والبيت في سيبويه ٢/٣١٠ ،

ونوادر أبي زيد : ٤٥٤ ، والمقتضب : ٣/٥٣ ، والجمل :

٦١ والإيضاح : ٢٦٠ ، والمخصص : ١٤/٥٧ ، ١٦/٦٥ ،

وضرائر الشعر : ٣٠٥ ، وابن يعين : ٨/٢٧ ، ٢٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢/٨١٠ ، والتذييل والتكميل : ٤/١٨ ،

والمغني : ١٥٦ ، وشرح أبياته : ٣/٢٦٥ ، والخزانة ١٠/١٤٧ ،

واللسان : (غلا) ، (صل) .

القيض : قشور البهني . الزيزاء : المقفرة . المجهل : الذي لا

يُبهتدي فيه .

(٤) تكلمة من (ع) .

(١) مِنْ رَبِّي (١) بضم الميم ، ولا يجوز ذلك في غير قسم .
 وكاختصاص (مِنْ) في القسم بـ (الرَّبِّ) اختصاص [التاء] واللام
 فيه بـ (الله) ، نحو : * تَالَهُ لَقَدْ اَثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا * (٢) و (لله)
 لا يُؤَخَّرُ الاَجَلَ (٣) ، ومن ذلك قول الشاعر :
 لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الاَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ (٤)
 وشذذ دخول (مِنْ) على (الله) ، ودخول التاء على (الرَّبِّ) . روى
 ذلك الاَخْفَشُ (٥) .

(١) انظر سيبويه : ١٤٥/٢ .

(٢) تكلمة من (ع) .

(٣) يوسف : ٩١ .

(٤) نسبة المصنف ص : ٤٩٠ إلى عبد مناة الهذلي . ونسب أيضاً
 إلى أمية بن أبي عايد الهذلي وأبي ذؤيب ومالك بن خالد
 الخناعي والفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب وأبي زيد
 الطائي .

والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢٢٧/١ برواية " يأمي لا يعجز . "

وعلمها بفوت الاستشهاد . وانظر أيضاً : ٤٣٩/١ وحاشيته .

وهو برواية الشرح في سيبويه ١٤٤/٢ ، والمقتضب : ٢٢٣/٢ ،

والأصول : ٤٣٠/١ ، وابن يعين : ٩٨/٩ ، والمغني

: ٢٨٣ ، وشرح أبياته : ٢٩٧/٤ ، والجمع : ٣٩٠/٢ ،

والخزانة : ٩٥/١٠ ، واللسان : (حيد) ، (ظين) .

الحيد : جمع حَيْدَة ، وهي العقدة في قرن الوط . المشخر :

الجبل العالي . الظَّيَّانُ : يسمين البر .

(٥) في جميع النسخ أُخِّرَ البيت إلى ما بعد قوله : " روى ذلك الاَخْفَشُ " .

وهو وهم من بعض النساخ ، ففي الأصل و (ح) : " لا يؤخر

الاَجَلَ . وشذذ دخول (مِنْ) روى ذلك الاَخْفَشُ ومن ذلك قول

الشاعر (البيت) . وفي (ع) : " لا يؤخر الاَجَلَ . وشذذ

دخول (مِنْ) على الرب . روى : لله يبقى . وهذا من

أوهامها الكثيرة .

(٦) المفصل : ٣٤٦ ، والإنصاف : ٣٩٧/١ ، والمساعد : ٢٥٣/٢ .

(ص) "ومنها (إلى) لانتها" ، مطلقاً ، وللمصاحبة ،
وللتبيين ، ولموافقة اللام و (في) و (من) . ولا تُزاد
، خلافاً / للفراء .

أ/١٦٢

(ش) أردتُ بقولي : " لانتها " مطلقاً " شيتين :

أحدهما : عموم الزمان والمكان كقولك : (سرتُ إلى آخرِ

النهار ، وإلى آخرِ الصافة) .

والثاني : أن مُنتَهَى العملِ بها قد يكون آخرًا وغيرَ آخرٍ ،

نحو : (سرتُ إلى نصفِ النهار ، وإلى نصفِ الصافة) .

ونبّهتُ بقولي : " وللمصاحبة " على أنها تكون بمعنى (مع)

كقوله تعالى : * وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ * (١) و * مَنْ أَنْصَارِي

إِلَى اللَّهِ * (٢) قال الفراء (٣) في * مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ * : قال

المفسرون : مَنْ أَنْصَارِي مَعَ اللَّهِ ، وهو وَجْهٌ حَسَنٌ . قال : وَإِنَّمَا تَجْمَلُ

(إلى) ك (مع) إذا ضمت شيئاً إلى شيء كقول العرب : " إِنَّ الذَّوْدَ

إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ " ، فإن لم يكن ضمُّ لم تكن (إلى) ك (مع) ، فلا

يُقال في (مَعَ فُلَانٍ مَالٌ كَثِيرٌ) : إلى فُلَانٍ مَالٌ كَثِيرٌ .

قلتُ : ومن مجيئها بمعنى (مَعَ) قولُ الشاعر (٤) :

بَرَى الْحُبُّ جِسْمِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ وَيَوْمًا إِلَى يَوْمٍ وَشَهْرًا إِلَى شَهْرٍ

ومثله (٥) :

وَلَقَدْ لَهَوْتُ إِلَى كَوَاهِبِ كَالِدَمِي بِبَيْضِ الْوُجُوهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمٌ

(١) النساء : ٢٠

(٢) آل عمران : ٥٢ ، الصف : الأخيرة .

(٣) معاني القرآن : ٢١٨/١

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٣/٤

(٥) تُسببُ البيتُ إلى كُتْرِ عَرَّةٍ ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي .

وهو في أمالي ابن الشجري : ٢٦٨/٢ ، والتذييل والتكميل

: ٢٣/٤ ، والأزهية : ٢٨٤٠

ومثله (١) :

وَإِنَّ أَمْرًا قَدْ عَاشَ تِسْعِينَ حِجَّةً إِلَى مِائَةٍ لَمْ يَسَأَمْ الْعَيْشَ جَاهِلٌ
ومثله قول الآخر (٢) :

فَلَمْ أَرُ عَذْرًا بَعْدَ عَشْرِينَ حِجَّةً مَضَتْ لِي وَعَشْرٌ قَدْ مَضِينَ إِلَى عَشْرِ
وَنَهَيْتُ بِقَوْلِي : " وَلِلَّتَّيْبِينَ " عَلَى التَّعَلُّقَةِ فِي تَعْجُبٍ أَوْ تَفْضِيلٍ بِحُبِّ
أَوْ بُغْضٍ مَبْنِيَّةً لِفَاعِلِيَّةٍ مَصْحُوبِهَا كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ
إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ (٣) وَكَقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " وَأَيُّمُ
اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ " .

وَأَشْرَفْتُ بِمُوافقة اللَّامِ إِلَى نَحْوِ : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ (٥) فَالِسلامُ
فِي هَذَا هُوَ الْأَصْلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ،
وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ (٦) وَ ﴿ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾
قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ (٨) .

-
- (١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَكْثَمِ بْنِ صَبْغِي . وَهُوَ فِي حِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ : (١٠١) ،
وَالِاشْتِقَاقُ : ٢٠٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٣/٤ .
- (٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٣/٤ .
- (٣) يَوْسُفُ : ٣٣ .
- (٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ " مَنَاقِبِ زَيْدٍ " مِنْ كِتَابِ " فِضَائِلِ
الصَّحَابَةِ " : ٢٩/٥ ، وَفِي بَابِ " قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - : وَأَيُّمُ اللَّهِ " مِنْ كِتَابِ " الْأَيْمَانِ وَالنَّذْوَرِ " ١٦٠/٨ ،
وَفِي بَابِ " مَنْ لَمْ يَكْتَرِبْ بِطَعْنٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ فِي الْأَمْرِ حَدِيثًا " ،
مِنْ كِتَابِ " الْأَحْكَامِ " : ٩١/٩ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي بَابِ " زَيْدِ
ابْنِ حَارِثَةَ " مِنْ كِتَابِ " الْمَنَاقِبِ " ٦٧٦/٥ .
وَانظُرْ شَوَاهِدَ التَّوَضِيحِ : ٥٠ .
- (٥) النَّمْلُ : ٣٣ .
- (٦) الرُّومُ : ٤ .
- (٧) الْإِنْفِطَارُ : الْأَخِيرَةُ .
- (٨) آلُ عِمْرَانَ : ١٥٤ .

و [مثل (إلى) من * وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ * في موافقة اللام (إلى) المعدية^(١) فعل الهدى^(٢)] كقوله تعالى * وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *^(٣) فَاتَّهَا مُوَافِقَةً لِّلَامِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا *^(٤) وَلِلَّامِ * قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ *^(٥) و * إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ *^(٦) ، ومنه قول عمر - رضي الله عنه -^(٧) : " لَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ " ^(٨) اليوم فراجعت فيه عقلك ، وهديت فيه لرشدك أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ .

وأشرت بموافقة (في) إلى قول الشاعر^(٩) :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعْدِ كَأَنَّسِي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
ومثله قول النحر^(١٠) :

- (١) في (ع) : (المعرفة) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
- (٢) تكملة من (ع) .
- (٣) يونس : ٢٥ .
- (٤) الأعراف : ٤٣ . وفي الأصل : (هدانا لهدانا) وهو وهم .
- (٥) يونس : ٣٥ .
- (٦) الاسراء : ٩ .
- (٧) القول في البيان والتبيين : ٤٩/٢ ، وعيون الأخبار : ٦٦/١ ،
- نهاية الأرب : ٢٥٧/٦ .
- (٨) في الأصل : (قضية) ، وهو تحريف .
- (٩) هو الناهضة . والبيت في ديوانه : ٧٣ ، وأمالى ابن الشجري :
- ٢٦٨/٢ ، وضرائع الشعر : ٤٩٣ ، والبحر المحيط : ٦٩/١ ، ٣١٢/٢ ،
- والتذليل والتكميل : ٢٥/٤ ، والمعنى : ١٠٥ ، وشرح أبياتة :
- ١٢٣/٢ ، والجمع : ٢٠/٢ ، والخزانة : ٤٦٥/٩ .
- (١٠) البيت ليست في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في التذليل والتكميل : ٢٥/٤ .
- سلامان ونهد : حَيَّانُ كَانَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ آلِ دَعْدِ عَدَاوَةٌ . وسلامان بطنان ، بطن في قضاة وبطن في الأز . ونهد : قبيلة من قبائل اليمن . اللسان (نهد) ، (سلم) .

إِذَا جِئْتُ دَعْدًا لَا أُبِينُ كَأَنِّي إِلَى آلِ دَعْدٍ مِنْ سَلَامَانَ أَوْ نَهْدٍ

أراد : في الناس ، وفي آل دعد . ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى :
﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) و ﴿ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢)
ومثال موافقة (إلى) (من) قول ابن أحرر (٣) :

تَقُولُ - وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا - : أَيْسَقِي فَلَا يَبْرُؤِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

أي : فلا يبرؤ مني .

وزعم الفراء (٤) أنها زائدة في قراءة بعضهم : " فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً

مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ " (٥) [بفتح الواو] (٦) ونظرها باللام في قوله

تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٧) .

وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل (تَهْوِي) ، فجعل موضع

الكسرة فتحة ، كما يقال في (رَضِيَ) : (رَضَى) ، وفي (ناصية) : (ناصاة) ،

وهي لغة طائفة (٨) ، وعليها قول الشاعر (٩) :

نَسْتَوْقِدُ النَّهْلَ فِي الْحَضِيضِ وَنَصَّ طَارِدٌ نَفُوسًا بُنِتَ عَلَى الْكِرَمِ

أراد : بنيت على الكرم .

(١) النساء : ٨٧ ، الأنعام : ١٢ .

(٢) الجاثية : ٢٦ .

(٣) البيت في ديوانه : ٨٤ ، وضرائر الشعر : ٢٣٦ ، والتذليل والتكميل

: ٢٥/٤ ، والمغني : ١٠٥ ، وشرح أبيات : ١٢٩/٢ ، والمساعد :

٢٥٥/٢ ، والهمع : ٢٠/٢ ، السقي : بمعنى الركوب مجازاً .

(٤) معاني القرآن : ٧٨/٢ .

(٥) إبراهيم : ٣٧ . وهي قراءة الإمام عليّ كرم الله وجهه وزيد بن عليّ

ومجاهد وغيرهم ، انظر البحر المحيط : ٤٣٣/٥ .

(٦) تكملة من (ع) .

(٧) النمل : ٧٢ .

(٨) شرح الشافية (١) / ١٤٢ ، وشرح أبياتها ٤٨ ، ٢٥٦ .

(٩) تقدم البيت ص : ١٠٥ .

(ص) ومنها اللام للملك وشبهه ، والتملك وشبهه ،
وللاستحقاق ، وللنَّسَب ، وللتعليل ، وللتبليغ ،
وللتعجب (١) ، وللتبيين ، وللصبرورة ، ولموافقة
(في ، وعند ، وإلى ، وبعد ، وعلى) .

وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو :
* لِلرُّوءِ يَا تَعَبُّرُونَ * (٢) و * إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ
لِمَا يُرِيدُ * (٣) ، وساعاً في نحو : * رَدِفَ لَكُمْ * (٤)

وفتح اللام مع المضمر لغةً غير خِزَاعَةٍ ، ومع الفعل
لغةً عَكَلٍ وِبَلَعْنَبِرٍ . (٥)

(ش) لامُ الملك نحو : (المالُ لزيدٍ) ، ولامُ شبهِ الملكِ نحو : (أدومُ لكِ)
ما تدومُ لي ، وكقول الشاعر (٦) :

مَا لِمَوْلَاكَ كُنْتَ كَانَ لَكَ الْمَوُ لِي وَمِثْلُ الَّذِي تَدِينُ تُدَانُ

ومن هذا النوع المُنْهَمَةُ مقابلةً لـ (على) كقوله تعالى : * مَنْ عَمِلَ صَالِحًا
فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا * (٧) وكقول الشاعر (٨) :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لِنَمَّا وَيَوْمٌ نَمَاءُ وَيَوْمٌ نَمَّرُ

(١) في جميع النسخ : (والتعجب) ، وأثبت ما في التسهيل لموافقة
ما قبله وما بعده .

(٢) يوسف : ٤٣ .

(٣) هود : ١٠٧ . (٤) النمل : ٧٢ .

(٥) شرح المصنف قوله : " وفتح اللام مع المضمر . وبلعنبر " في نهاية

الفقرة التي تليها من التسهيل ، وهي قوله : " ويساوي لام التعليل

... و (ما) أختها والاستفهامية " وكان حقه أن يشرحها في

نهاية شرحه لهذه الفقرة . انظر ص : ٤١٠ .

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٧/٤ .

(٧) فصلت : ٤٦ ، الجاثية : ١٥ .

(٨) هو النَّيْرُ بْنُ تَوَلَبٍ . والبيت في ديوانه : ٥٧ ، وسيجويه : (١/٤٤) ،

وشرح الكافية الشافية : (١/٣٤٦) ، والبحر المحيط : (٣/٦٣) ، والتذييل

والتكميل : ٢٧/٤ ، ٤٩ ، ٢٥٤ ، والعيني : (١/٥٦٥) ، والهمع

: (١/١٠١) ، (٢/٢٨) :

ولامُ التَّعلِيقِ نَحْوُ : (وهبُ لزيدٍ ديناراً) . ولا مُ شبه التَّعلِيقِ
نَحْوُ : * وَاللَّهِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ
وَحَفَدَةً * (١) .

ولامُ الاسْتِحْقَاقِ نَحْوُ : (الجَلِيبُ للجاريةِ ، والجُلُّ للفرسِ) .
ولامُ النَّسَبِ نَحْوُ : (لزيدٍ عَمٌّ هو لعمرٍ وخالٌّ ، ولعبدِ اللهِ ابنٌ هو
لجعفرٍ عَمٌّ) .

ولامُ التَّعلِيلِ نَحْوُ : * لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ * (٢) و
* لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ * (٣) وكقولُ الشَّاعرِ : (٤)

وَلَوْ سَأَلْتَ لِلنَّاسِ يَوْمًا بِوَجْهِهَا سَحَابَ الثُّرَيَّا لَأَسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرَهُ

ومن لامات التَّعلِيلِ الجاريةِ اسمٌ مَنْ غَابَ / حقيقةً أو حُكْمًا عن قائلِ قول
معلَّقٍ به ، نَحْوُ : * وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا
إِلَيْهِ * (٥) ، ومثلهُ : * وَقَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا
غَزَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا * (٦) ، ومثلهُ : * الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ
وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا * (٧) ، ومثلهُ : * قَالَتْ أَخْرَاهُمِ لِأُولَائِهِمْ رَيْسًا
هُوَ لِأَوْلَادِهِمْ أَضَلُّونَا * (٨) ، ومثلهُ : * وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ
اللهُ خَيْرًا * (٩) ، ومنه قولُ الشَّاعرِ : (١٠)

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) النساء : ١٠٥ . (٣) النحل : ٤٤ .

(٤) نُسِبَ البيتُ إلى سُوادةِ بنِ كِلابِ القُشَيْرِيِّ وابنِ الدُّمَيْنَةِ . وهو في

زيادات ديوان ابن الدمينه : ١٩٦ ، والحماصة البصرية : ١٠٤ / ٢ ،

والتذييل والتكميل : ٢٧ / ٤ .

(٥) الأحقاف : ١١ (٦) آل عمران : ١٥٦ .

(٧) آل عمران : ١٦٨ . (٨) الأعراف : ٣٨ .

(٩) هود : ٣١ .

(١٠) هو عنتره . والبيت في ديوانه : ٢٢٤ ، والحماصة الشجرية : ٣٢ / ١ ،

والتذييل والتكميل : ٢٧ / ٤ .

وَقَوْلِكَ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا تَنَالُهُ إِذَا مَا هُوَ أَحْلَوْلِي : (١) أَلَا لَيْتَ نَالِيَا

ومنه (٢) :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْكُلُّ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصْمُومُ
كَضَرَاثِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَا لِيُوجِبْهَا حَسَدًا وَبَغِيًّا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

ولامُ التَّبْلِيغِ الْجَارَةُ اسمُ سَامِعٍ قولٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ ، نَعْوُ : (قلتُ له ، وبَيَّنتُ له ،
وفسَّرتُ له ، وأذِنْتُ له ، واستجبتُ له ، وشكرتُ له ، ونصحتُ له) إِلَّا أَنْ هَذِينَ
قد يستغنيان عن اللام فيقال : (شكرته ونصحته) ، والمختارُ تَعَدِيَّتُهُمَا
باللام ، وبذلك نزل القرآن العزيز كقوله تعالى : * وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ * (٣)
وكقوله تعالى : * وَأَنْصَحْ لَكُمْ وَأَعْلَمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * (٤)
ولامُ التَّعَجُّبِ كقول الشاعر (٥) :

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتِقَارٌ وَشُرُوءٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ومثله (٦) :

فَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرَّقِي أَشْتَّ وَأَنَايَ مِنْ فِرَاقِ الْمُحْصَبِ

- (١) في الأصل : (احولى) ، وهو تحريف .
(٢) البيتان لأبي الأسود الدؤلي . وهما في ديوانه : ١٢٩ ، وشح
أبيات المغني : ٢٩٥/٤ ، والخزانة : ٥٦٧/٨ .
والبيت الشاهد في التذييل والتكميل : ٢٧/٤ ، والمغني : ٢٨٢ ،
والهمع : ٣٢/٢ .
(٣) البقرة : ١٥٢ .
(٤) الأعراف : ٦٢ .
(٥) هو الأَعْسَى . والبيت في ديوانه : ١٣٥ ، وأما لي ابن الشجري :
٢٦٨/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٧/٤ ، والمغني : ٢٨٤ ، وشح
أبياته : ٣٠٢/٤ .
(٦) أبيات بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٧/٢ ، والمساعد : ٢/٢
٢٥٧ ، واللسان : (حصب) .
المحصب : حيث تُرْمَى الجِمار .

ولامُ التَّبِينِ هي الواقعة بعد أسماء الأفعال والصادر التسي
تشبهها مَبِينَةٌ لصاحب معناها ، والمتعلِّقُ بِ (حَبَّ) في تَعَجَّبَ أو تَفْضِيل
مَبِينَةٌ لمفعولية مصحوبها .

فَالأُولُ نَحْوُ : * هَيْتَ لَكَ * (١) و * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا
تُوَعَدُونَ * (٢)

والثاني نَحْوُ : (مَا أَحَبَّ زَيْدًا لِعَمْرٍو) ، وقوله تعالى : * وَالَّذِينَ
آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ * (٣)

ولامُ الصَّرُورَةِ كقوله تعالى : * فَالتَّقَطَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًا * (٤) وكقول الشاعر (٥) :

فَلِلْمَوْتِ تَغْدُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّوْرِ تَبْنَى الْمَسَاكِينَ
ومثله : (٦)

لَا أَرَى حِصْنًا يُنَجِّسِي أَهْلَهُ كُلَّ حَيٍّ لِفَنَاءٍ وَنَفْسٍ
والموافقة (في) كقوله تعالى : * وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * (٨)

وكقوله تعالى : * لَا يُجَلِّئُهَا لَوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ * (٩) ، ومنه قول مسكين
الدَّارِمِيِّ : (١٠)

(١) يوسف : ٢٣ .

(٢) المؤمنون : ٣٦ .

(٣) البقرة : ١٦٥ .

(٤) القصص : ٨ .

(٥) هو سابق البربري . والبيت في العقد الفريد : ٦٩/٢ ، والبحر

المحيط : ٤٢٧/٤ ، والتذيل والتكميل : ٢٨/٤ ، والمعني : ٢٨٢ ،

وشرح أبياته : ٢٩٥/٤ ، والخزانة : ٥٢٩/٩ ، ٥٣١ ، وما بعدها .

الخل : المولود المحبب إلى أبوه . وهو في الأصل ولد الغنم .

(٦) في الأصل (تغدو) ، وفي (ع) : (تعدو) ، وهما تصحيف وتحريف .

(٧) البيت لعدي بن زيد . وهو في ديوانه : ٤٣ ، والتذيل والتكميل :

٢٨/٤

(٨) الأنبياء : ٤٧ .

(٩) الأعراف : ١٨٧ .

(١٠) البيت في ديوانه : ٥٠ ، والتذيل والتكميل : ٢٨/٤ .

أُولَئِكَ قَوْمٍ قَدْ مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ كَمَا قَدْ مَضَى لُقْمَانُ عَادٍ وَتَبَعُ
ومثله قول الحكم بن صخر: (١)

وَكُلُّ أَبِي وَأَهْنٍ وَإِنْ عُرِّمَ مَعَا مُقِيمِينَ مَفْقُودَ لِقْوَتِ وَفَاقِدُ
والموافقة (عند) كقراءة الجحدري: "بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ" (٢) ،
قال أبو الفتح بن جنبي (٣) : أي عند مجيئه إياهم ، كقولك : (كُتِبَ
لِخَمْسٍ خَلُونَ) .

والموافقة (إلى) كقوله تعالى : * حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نِقَالًا
سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ * (٤) وكقوله تعالى : * كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى * (٥)
والموافقة (بعد) كقوله تعالى : * أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ * (٦)
أي : بعد زوالها ، وكقول الشاعر (٧)
يرثي أخاه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لِطَوْلِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةَ مَعَا
أي : بعد طول اجتماع .

-
- (١) البيت في البحر المحيط : ٣١٦/٦ ، والتذليل والتكميل : ٢٨/٤ .
(٢) ق : ٥ وللقرأة انظر المختصر : ١١٤ ، والبحر المحيط : ١٢١/٨ .
(٣) المحتسب : ٢٨٢/٢ .
(٤) الأعراف : ٥٧ .
(٥) الرعد : ٢ ، فاطر : ١٣ ، الزمر : ٥٥ .
(٦) الإسراء : ٧٨ .
(٧) هو حاتم بن نوبة . والبيت في ديوانه : ١١٢ ، والمفضليات :
٢٦٧ ، وأما ابن الشجري : ٢٧١/٢ ، وشرح الكافية الشافية
: ٨٠٢/٢ ، والبحر المحيط : ٧٠/٦ ، والتذليل والتكميل :
٢٨/٤ ، والمغني : ٢٨١ ، وشرح أبياته : ٢٩١/٤ ، والهمع :
٣٢/٢ ، ومعجم البلدان : (حُبَشِيٌّ) .

والموافقة (على) كقوله تعالى: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ (١) و
 ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ (٢) و ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (٣)
 ، ومثله قول الشاعر: (٤)

تَنَاوَلَهُ بِالرَّمْحِ ثُمَّ ثَنَى لَسُهُ فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَسَمِ
 والموافقة (من) كقول جرير: (٥)

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
 [أي: ونحن منكم يوم القيامة أفضل] (٦) .
 ومثله قول الآخر أنشده شعلب: (٧)

فَإِنَّ قَرِينَ السَّوْدِ لَسْتَ بِوَاجِدٍ لَهُ رَاحَةٌ مَا عِشْتَ حَتَّى تُفَارِقُهُ
 أي: لست بواجد منه راحة. ومثله: (٨)

إِذَا الْحِلْمُ لَمْ يَغْلِبْ لَكَ الْجَهْلُ لَمْ تَزَلْ
 عَلَيْكَ بُرُوقٌ جَمَّةٌ وَرَوَاعِيٌّ

-
- (١) الإسراء: ١٠٧ .
 (٢) يونس: ١٢ .
 (٣) الصفات: ١٠٣ .
 (٤) هو جابر بن حنن التغلبي . والبيت في المفضليات: ٢١٢ ، والتذييل
 والتكميل: ٢٨/٤ ، والمغني: ٢٨٠ ، وشرح أبياته: ٢٨٦/٤ ،
 والأزهية: ٢٩٩ .
 وقد ورد عجزه في شعر منسوب إلى قاتل محمد بن طلحة التيمي
 القرشي المعروف بالسَّجَّاد انظر شرح أبيات المغني ، والحماسة
 البصرية: ٦٩/١ ، والكامل لابن الأثير: ١٢٦/٣ (وقائع سنة ٣٦) .
 (٥) البيت في ديوانه: ٤٥٧ ، والتذييل والتكميل: ٢٨/٢ ، والمساعد:
 ٢٥٨/٢ ، والمغني: ٢٨١ ، وشرح أبياته: ٢٩٣/٤ ، والهمع: ٣٢/٢ .
 (٦) تكملة من (ع) .
 (٧) البيت بدون نسبة في مجالع شعلب: ٥٤٦/٢ ، والتذييل والتكميل: ٢٨/٤ .
 (٨) البيت لمحمد بن أبي شيخان الصبي . وهوني أمالي القاضي: ١٧٠/١ ،
 وشرح ديوان الحماسة: ١٢٠٠/٣ ، والتذييل والتكميل: ٢٨/٤ ،
 وانظر المزهري: ٣٠٦/٢ .

ومن لامات الجرِّ الزائدة ، ولا تُزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعدّياً إلى واحد . فإن كانت زبادتها لتقوية عامل ضمف بالتأخر نحو : * **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْحِ يَا تَعْبُرُونَ** * (١) ، أو بكونه فرعاً في العمل (٢) نحو : * **إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ** * (٣) جاز القياس على ما سيجع منها . وإن كانت بخلاف ذلك قُصرت على السماع نحو : * **رَدِفَ لَكُمْ** * (٤) ، ومنه قول الشاعر : (٥)

وَمَنْ يَكُ ذَا عَوْدٍ صَلَهِبٍ رَجَا بِهِ لِمَكْسِرِ عَوْدِ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَأَسِيرُهُ

(ص) "وتساوي" (٦) لام التعليل معنًى وعللاً (كي) مع

(أَنْ) و (مَا) أختها والاستفهامية .

(ش) (كي) على ضربين : مصدرية تُذكر في إعراب الفعل . وجارة تُساوي

لام التعليل ، ولا تدخل إلا على (أَنْ) كقوله : (٧)

فَقَالَتْ : **أَكَل النَّاسُ أَصْبَحَتْ مَا نَعَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغْرَّ وَتَخْدَعَا** (٨)

-
- (١) يوسف : ٤٣ .
 (٢) في الأصل و (ح) : (العامل) ، وهو تحريف ،
 (٣) هود : ١٠٧ .
 (٤) النحل : ٧٢ .
 (٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى نُصَيْبٍ وَتَوْبَةٍ . وهو في ديوان نصيب : ٩٢ ،
 وديوان توبة : ٤٦ ، والموت تلف والمختلف : ٦٨ ، والتذييل والتكميل :
 ٣١/٤ ، والمغني : ٢٨٤ ، وشرح أبياته : ٣٠٥/٤ .
 (٦) في الأصل : (يساوي) ، وأثبت ما في (ح) و (ع) : **لَا تَهْ الْأَوْفَقُ** .
 (٧) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى جَمِيلٍ وَحَسَّانٍ . وهو في ديوان جميل : ١٢٥ ،
 وزيادات ديوان حسان : ٤٩٢ ، وضرائر الشعر : ٦٠ ، وابن يعينش :
 ١٤/٩ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية :
 ١٥٣٣/٣ ، ٧٨٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ٣١/٤ ، والمساعد :
 ٢٦٠/٢ ، والمغني : ٢٤٢ ، وشرح أبياته : ١٥٧/٤ ، والبهج :
 ٥/٢ ، والخزانة : ٤٨١/٨ .
 (٨) في الأصل : (تعز) ، وهو تصحيف ،

أو على (ما) أختيها كقوله (١)

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضَّرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أو / على (ما) الاستفهامية ، تقول سائلاً عن العلة : (كَيْمَ فَعَلْتَ ؟) (١٦٣ / أ

وفي الوقف : (كَيْمَهُ) كما تقول : (لِمَ فَعَلْتَ ؟ وَلِمَهُ ؟) .

وكلُّ العرب (٢) يفتحون لامَ الجرِّ الدَّاخِلةَ على المضمرِ الأخرَعةِ (٣)

فإنها تُكسرُها مع المضمر كما تُكسر مع غيره في اللغات كلها .

وإذا ولعها فعلٌ كسرَها أيضاً كلُّ العربِ إلا عُكلاً وبنِي العنبرِ (٤)

فإنهم يفتحونها ، وأنشدوا على ذلك : (٥)

وَتَأْمُرُنِي رَبِّمَعَةٌ كُلُّ يَوْمٍ لَا شَرِيحَهَا وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا (٦)

الروايةُ فيه بفتح اللام .

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى النَّاهِيَةِ الْجَعْدِيِّ وَالنَّاهِيَةِ الذُّبْيَانِيِّ وَقَيْسِ بْنِ الْحَطِيمِ وَعِدَالَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَعِدَالَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ وَلَيْسَ فِي طَبْعَتِي دِيوانِي الذُّبْيَانِيِّ وَقَيْسِ اللَّتَيْنِ بَيْنَ يَدَيَّ . وَهُوَ فِي دِيوانِ الْجَعْدِيِّ : ٢٤٦ ، وَدِيوانِ ابْنِ مُعَاوِيَةَ : ٥٩ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ١٢٤ / ١ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٢٦٦ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣١ / ٤ ، ٣٢ ، وَابْنُ النَّازِمِ : ٦٦٦ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢٦١ / ٢ ، وَالْمَغْنِي : ٢٤١ ، وَشَرْحُ أُبَيَاتِهِ : ١٥٢ / ٤ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٢٤٥ / ٣ ، ٣٧٩ / ٤ ، وَالْهَمْعُ : ٥ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٩٨ / ٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٧٨٢ / ٢ ، ١٥٣٢ / ٣ . وَهُوَ بِرَوَايَةٍ : " يَضُرُّ وَيَنْفَعُ " فِي حِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ : ٢١٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٩٩ / ٨ ، وَشَرْحُ أُبَيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ١٥٣ / ٤ ، وَعَلَيْهَا يَفْسُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .

(٢) انظر ما سلفا ص ٤٠٣ الحاشية (٥) .

(٣) الرضي على الكافية : ٣٢٨ / ٢ ، وَالْهَمْعُ : ٣٣ / ٢ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣١ / ٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢٦٠ / ٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ

لِلْأَخْفَشِ : ١٢٣ / ١ .

(٥) هُوَ النَّبِيُّ بْنُ تَوَلَّبٍ . وَالْبَيْتُ فِي دِيوانِهِ : ٤٧ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ

: ١٢٣ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَمْعِ : ٦٩٠ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣١ / ٤ .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (لَا شَرِيحَهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(ص) "ومنها الباءُ للإلصاق، وللتعدية، وللسببية، وللتعليل،
وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل، وللمقابلة، ولموافقة
(عن) ، [و (على)] (١) ، و (من) التبعيضية .
وتزادُ مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما ."

(ش) باءُ الإلصاق ، هي الواقعة في نحو : (وَصَلْتُ هَذَا بِهَذَا) .

وباءُ التعدية هي القائمة مقامَ همزة النقل في إيصال الفعل اللازم
إلى مفعول به كالتي في * نَهَبَ اللَّهُ بُنُورَهُمْ * (٢) و * لَذَهَبَ
بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ * (٣)

وأما السببية فهي (٤) الداخلة على صالح للاستغناء به عن

فاعل مُعَدِّهَا مجازاً ، نحو : * فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّرَاتِ رِزْقًا * (٥) و
* تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ * (٦) فلو قُصِدَ إِسْنَادُ الإِخْرَاجِ إِلَى البَاءِ مِنْ
قَوْلِهِ تَعَالَى : * فَأَخْرَجَ بِهِ * ، وَإِسْنَادُ الإِرْهَابِ إِلَى البَاءِ مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى : * تُرْهِبُونَ بِهِ * فَقِيلَ : أَنْزَلَ مَا أَخْرَجَ مِنَ الثَّرَاتِ رِزْقًا ، وَمَا
أَسْتَطَعْتُمْ يَرْهَبُ عَدُوَّ اللَّهِ ، لَصَحَّ وَحَسُنَ . لَكِنَّهُ مُجَازٌ وَالْآخِرُ حَقِيقَةٌ .
ومنه (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَقَطَعْتُ بِالسَّكِينِ) ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ : كَتَبْتُ
الْقَلَمُ ، وَقَطَعْتُ السَّكِينُ .

(١) تكملة من التسهيل .

(٢) البقرة : ١٧ .

(٣) البقرة : ٢٠ .

(٤) في (ح) : (هي) بإسقاط الفاء . وفي (ع) : (و) وباءُ
السببية هي (. . .) .

(٥) المائدة : ٢٢ ، إبراهيم : ٢٢ .

(٦) الأنفال : ٦٠ .

(٧) في الأصل : (كتبت) ، وهو تحريف .

والتَّحْوِينُ يُعْبِرُونَ عَنْ هَذِهِ الْبَاءِ بِبَاءِ الْاِسْتِعَانَةِ . وَآثَرَتْ عَلَى
ذَلِكَ التَّعْبِيرِ بِالسَّبَبِيَّةِ مِنْ أَجْلِ الْأَفْعَالِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ،
فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ السَّبَبِيَّةِ فِيهَا يَجُوزُ ، وَاسْتِعْمَالَ الْاِسْتِعَانَةِ فِيهَا لَا يَجُوزُ .
وِبَاءُ التَّعْلِيلِ هِيَ [الَّتِي] (١) تَحْسُنُ غَالِبًا فِي مَوْضِعِهَا اللَّامُ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ * (٢) وَ * فَبِظُلْمٍ مِّنَ
الَّذِينَ هَادُوا وَحَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ * (٣) وَ * إِنَّ الْأَعْلَاءَ بِاتِّمَارُونَ
بِكَ * (٤) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

وَلَكِنَّ الرِّزْيَةَ فَقَدْ قَرِمِ يَمُوتُ يَمُوتُهُ بَشْرٌ كَثِيرٌ
وَاحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي : " غَالِبًا " مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : " غَضِبْتُ لِفُلَانٍ " ، إِذَا غَضِبْتُ
مِنْ أَجْلِهِ وَهُوَ حَيٌّ . وَ " غَضِبْتُ بِهِ " إِذَا غَضِبْتُ مِنْ أَجْلِهِ وَهُوَ مَيِّتٌ . (٦)

وِبَاءُ الْمَصَاحِبَةِ هِيَ الَّتِي يَحْسُنُ فِي مَوْضِعِهَا (مَعَ) ، وَتَغْنِي عَنْهَا
وَعَنْ مَصْحُوبِهَا الْحَالُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ * (٧)
أَي : مَعَ الْحَقِّ ، وَوُجُوهًا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : * آهَيْطُ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ * (٨)
أَي : مَعَ سَلَامٍ ، وَوَسَلَامًا . وَلِمَسَاوَاةِ هَذِهِ الْبَاءِ (مَعَ) قَدْ يَمُزُّ سَيَبُوهِ
عَنِ الْمَفْعُولِ [مَعَهُ بِالْمَفْعُولِ] (١٠) بِهِ .

-
- (١) تكملة من (ع) .
(٢) البقرة : ٥٤ .
(٣) النساء : ١٦٠ .
(٤) القصص : ٢٠ .
(٥) هُوَ مُلَيْلُ بْنُ الدُّهْقَانَةِ التَّغْلِبِيِّ . وَالْبَيْتُ فِي الْحِمَاةِ الْبَصْرِيَّةِ : /
٢١٢ ، وَالْمِصْبُوحُ : ٦٠٣ / ١ ، وَالتَّزْهِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٥ / ٤
(٦) اللسان : (غضب) .
(٧) النساء : ١٧٠ .
(٨) هود : ٤٨ .
(٩) سيبويه : ١٥٠ / ١ .
(١٠) تكملة من (ع) .

وباءُ الظرفية هي التي يحسن في موضعها (في) ، نحو قوله تعالى :
 ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ (١) * وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ * (٢) * وَإِنْ
 أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى * (٣) * وَإِنَّكَ يَا وَائِلُ الْمَقَدِسِ
 طَوَى * (٤) * وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ * (٥) * * بِيَطْنِ مَكَّةَ * (٦)
 * وَإِنَّكُمْ لَتَعْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَيَاللَّيْلِ * (٧) * [و] * إِلَّا آلَ لُوطٍ
 نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ * (٩)

وباءُ البدل هي التي يحسن في موضعها (بدل) كقول رافع بن
 خديج - رضي الله عنه - (١٠) : " ما يسرني أنني شهدتُ بدرًا بالعقبية " ،
 ومثله قول الشاعر (١١) :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا
 شئوا الإغارة فرساناً وركباناً
 ومثله قول الآخر (١٢) :

هلقي فريكم من غير عسرتكم
 بالبدل بهلاً وبالإحسان حرماناً
 وباءُ المقابلة هي الداخلة على الأثمان والأعواض كقولك : (اشتريتُ
 الفرسَ بالفرسِ ، وكافأتُ الإحسانَ بضعفٍ) . وقد تُسَمَّى بَاءُ (١٣) العوضِ .

-
- | | |
|---|----------------------|
| (١) القصص : ٤٤ . | (٢) آل عمران : ١٢٣ . |
| (٣) الأنفال : ٤٣ . | (٤) طه : ١٢ . |
| (٥) القصص : ٤٦ . | (٦) الفتح : ٢٤ . |
| (٧) الصفات : ١٢٧ - ١٣٨ . | |
| (٨) تكملة من (ع) . | |
| (٩) القمر : ٢٤ . | |
| (١٠) القول في البخاري باب " شهود الملائكة بدرًا " من كتاب
" المغازي " : ١٠٣/٥ . | |
| (١١) هو قريظ بن أنيف العبدي . والبيت في شرح ديوان الحماسة :
٢٤/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٠١/٢ ، والتذليل والتكميل :
٣٦/٤ ، والمغني : ١٤١ ، وشرح أبيات : ٣٠٢/٢ ، والجمع :
٢١/٢٠ ، ١٩٥/١ . | |
| (١٢) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٣٦/٤ ، وتعليق الفرائد :
ق ٢/١ ج ١/٦٤ . | |
| (١٣) في جميع النسخ (لام) وهو وهم . والتصويب ما حكاه أبوحيان من
كلام المصنف : ٣٦/٤ . | |

والموافقة (عن) كقوله تعالى * وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ * (١)
 * يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ * (٢) أي : عن أيمانهم .
 كذا قال الأخفش (٣) . ومثله : * فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا * (٤) ، ومثله قول
 الشاعر (٥) :

هَلَّا سَأَلْتَ بِنَا فَوَارِسَ وَائِسِلِ فَلَنَحْنُ أَقْرَبُهَا إِلَى أَعْدَائِهَا
 والموافقة (على) كقوله تعالى : * وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ
 أَنْ تَأْتِيَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْ تَأْتِيَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ * (٨)
 أي : على قنطار ، وعلى دينار ، كذا قال الأخفش (٩) ، وجعل مثله قولهم
 : (مررتُ به) أي : عليه . قال الله تعالى : * وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ * و
 * يَمْرُونَ عَلَيْهِمْ * (١١) و * لَتَمْرُونَ عَلَيْهِمْ * (١٢) ، وقال تعالى : * هَلْ
 أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ * (١٣) . ومن موافقة
 الباء ل (على) قول الشاعر (١٤) :

أَرَبَّ يَبُولُ الشُّعْلِيَّانِ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الشُّعَالِبُ
 أراد : يبول على رأسه .

-
- (١) الفرقان : ٢٥ . (٢) الحديد : ١٢ .
 (٣) معاني القرآن : ٤٩٤ / ٢ . (٤) الفرقان : ٥٩ .
 (٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٦ / ٤ .
 (٦) في (ع) والتذييل والتكميل : (أسرعها) .
 (٧) "كقوله تعالى" : مكررة في (ح) .
 (٨) آل عمران : ٧٥ . (٩) معاني القرآن : ٢٠٨ / ١ .
 (١٠) المطففين : ٣٠ . (١١) يوسف : ١٠٥ .
 (١٢) الصفات : ١٣٧ . (١٣) يوسف : ٦٤ .
 (١٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى رَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ وَأَبِي زَيْدِ الْغَفَارِيِّ وَالْعَبَّاسِ بْنِ
 مُرْدَاسٍ وَغَاوِي بْنِ ظَالِمِ الْمُسْلِمِيِّ . والبيت في زيادات ديوان العباس
 : ١٥١ ، وأما ابن الشجري : ٢٧١ / ٢ ، والبحر المحيط : ١٥٧ / ٥ ،
 والتذييل والتكميل : ٣٧ / ٤ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح أبيات : ٣٠٤ / ٢ ،
 والهمع : ٢٢ / ٢ ، واللسان : (شعلب) والإصابة : ٤٩٥ / ١ .

والموافقة (مِنْ) التَّبَعِيَّةُ كالثَّانِيَةِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

فَلَمَّتْ نَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شَرِبَ النَّزِيْفِ يَبْرُدِ مَاءُ الْحَشْرِجِ

ذكر ذلك أبو عليِّ الفارسيُّ في التَّذْكِرَةِ (٢) / وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ (٣) ب/١٦٣

فِي قَوْلِ الْآخَرِ (٤) :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجِجِ خُضْرِ لَهْنٍ نَشِيْجِ

وَالْأَجُودُ فِي هَذَا أَنْ يُضْمَنَ (شَرِبْنَا) مَعْنَى (رَوَيْنَا) وَيَعْمَلُ مَعَامَلَتَهُ ،

كَمَا ضَمَّنَ (يُحْسَى) مَعْنَى (يوقد) ، فَعَمِلَ مَعَامَلَتَهُ فِي * يَوْمَ يُحْسَى عَلَيْهَا

فِي نَارِ جَهَنَّمَ * (٥) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ : أَحْمَيْتُ الشَّيْءَ فِي النَّارِ ، وَأَوْقَدْتُ

عَلَيْهِ .

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ وَجَمِيلِ بَشِينَةَ . وَهُوَ فِي دِيوَانَ

جَمِيلٍ : ٤٢ ، وَزِيَادَاتِ دِيوَانَ عَمْرِ : ٤٨٠ ، وَالْأَغَانِي : (١/١٩١) ،

وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٨٠٧/٢ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٧/٤ ،

وَالْمَغْنِيِّ : ١٤٣ ، وَشَرْحِ أُبَيَاتِ : ٣١٣/٢ ، وَالْمَهْمَعِ : ٢١/٢ .

النَّزِيْفِ : الْمَحْمُومِ . الْحَشْرِجِ : النَّقْرَةُ فِي الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ

فِيهَا الْمَاءُ فَيَصْفُو .

(٢) الْمُسَاعَدِ : ٢٦٤/٢ ، وَالْمَهْمَعِ : ٢١/٢ . وَهُوَ أَيْضًا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ

وَالْقُتَيْبِيِّ .

(٣) نَفْسُ الْمَصْدَرَيْنِ السَّالِفَيْنِ .

(٤) هُوَ أَبُو دُوْدٍ وَبَابُ الْهَدْلِيِّ . وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ :

١٢٩/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٢١٥/٣ ، وَالصَّاحِبِيِّ : ٢٧٧

وَسِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ : (١/١٣٥) ، ٤٢٤ ، وَالْمَحْتَسِبِ : ١١٤/٢ ،

وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٠/٢ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٧٨٤/٢ ،

٨٠٧ ، وَشَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٢٦٨ ، وَالْبَحْرِ الْمَحِيْطِ : ٣٩٥/٨ ،

وَالْتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٧/٤ ، ٧٩ ، وَمِنْهَجِ السَّالِكِ : ٢٣٥/٢ ،

٢٤٨ ، وَالْمَغْنِيِّ : ١٤٢ ، ٤٤١ ، وَشَرْحِ أُبَيَاتِ : ٣٠٩/٤ ،

وَالْخَزَانَةِ : ٩٧/٧ ، وَاللِّسَانِ : (مَتَى) . وَسَيَأْتِي فِي : ٤٦٨ .

الضَّمِيرُ فِي (شَرِبْنَا) يَعُودُ إِلَى الْخَنَائِمِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَيْتِ سَابِقِ ،

وَالْخَنَائِمِ : السُّحْبِ . النَّشِيْجِ : الْمَرُّ السَّرِيعُ بِصَوْتِ .

(٥) التَّوْبَةُ : ٣٥ .

وزيادةُ الباءِ مع الفاعل نحوُ : (أَحْسِنُ بَزِيدٍ) و * كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيداً * (٩) و :

..... حَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ (٢)

(٣)
وقوله :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (٤)
بِمَا لَقَتْ لَبُونَ بْنَ زِيَادٍ

(٥)
وقوله :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَارِثُ جَمَّةٌ -
بِأَنَّ أُمَّرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمِيمٍ بَيَّعَهَا

- (١) الرعد : الأفيق . وانظر ما سلف ص ٩٨ حاشية رقم (٣) .
- (٢) تقدم ص : ١٩٧ ، ٢٠٧ .
- (٣) هو قَيْسُ بْنُ زُهَيْرِ الْعَبْسِيِّ . والبيت في سيبويه : ٥٩/٢ ، ونوادير أبي زيد : ٥٢٣ ، والجمل : ٤٠٧ ، والمحتسب : ١٩٦ ، ٦٧/١ ، والمنصف : ١١٤/٢ ، وأمالى ابن السجري : ٨٥ ، ٨٤/١ ، ٢١٥ ، والإنصاف : ٣٠/١ ، وضرائر الشعر : ٦٣ ، وأبـن يعيش : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٧٨/٢ والبحر المحيط : ٢٨٥/٥ ، والتذليل والتكميل : ٣٨/٤ ، والمغني : ١٤٦ ، ٥٠٦ ، وشرح أبياته : ٣٥٣/٢ ، وانظر فهرسه ، والسمع : ٥٢/١ ، والخزانة : ٥٢٤/٩ .
- اللبون من الإبل والشاة : ذات اللين . بنو زياد : هم الكلمة ؛ الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي . وأُمُّهُم فاطمة بنت الخرشب الأثاريّة .
- (٤) في الأصل : (والأَنْبَاءُ) ، وهو تحريف ،
- (٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أُمِّ الْقَيْسِ الْكِنْدِيِّ . وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٢٢/٢ ، والخصائص : ٣٣٥/١ ، والمنصف : ٨٤/١ ، والإنصاف : ١٧١/١ ، وضرائر الشعر : ٦٣ ، وابن يعيش : ٢٤ ، ٢٣/٨ ، والبحر المحيط : ٣٥٧/٣ ، والتذليل والتكميل : ٣٨/٤ ، والخزانة : ٥٢٤/٩ ، واللسان : (بقر) ، والسمط : ٤٠/١ ، بيقز : أعيا ولم يسدر أين يسلك .

(١)
وقوله :

أَوْدَىٰ بِنَعْلَيَّْ وَسِرْبَالِيَسَاءَ

وزيادتها مع المفعول نحو : * وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ * (٢) -
* وَهَزِي إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ * (٣) و * فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ * (٤)
* وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَارِ * (٥) و * تَنَبَّتْ بِالذُّهْنِ * (٦) في قراءة ابن
كثيرٍ وأبي عمرو ، و * يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ * (٧) في قراءة أبي جعفر .
ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر (٨) :

شَهِيدِي سُوَيْدٌ وَالْفَوَارِسُ حَوْلَهُ وَمَا يَنْهَغِي بَعْدَ ابْنِ قَيْسٍ بِشَاهِدِ
ومثله (٩) :

فَلَمَّا رَجَعْتُ بِالشَّرْبِ هَزَلَهَا الْعَصَا شَحِيحٌ لَهُ عِنْدَ الْإِنَاءِ نَهِيمٌ (١٠)

- (١) هو عمرو بن مَلَقَطِ الطَّائِي . والبيت في نوادر أبي زيد : ٢٦٧ ،
والبغداديات : ٣١٤ ، وضرائر الشعر : ٦٣ ، ٢٨٧ ، وأبسن
بعيش : ٤٤/٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٨٨ ، والتذليل والتكميل :
٣٨/٤ ، والبحر المحيط : ٣٦٣/٤ ، والمغني : ١٤٦ ، ٣٨٨ ،
وشرح أبيات : ٣٦١/٢ وانظر فهارسه ، والأزهية : ٢٦٥ ،
والخزانة : ١٨/٩ .
صدره : " مَهْمَالِي اللَّيْلَةِ مَهْمَالِيَّةٌ " .
- (٢) البقرة : ١٩٥ . (٣) مريم : ٢٥ .
(٤) الحج : ١٥ . (٥) الحج : ٢٥ .
(٦) العوٓنون : ٢٠ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٤٥ ، والكشف :
١٢٧/٢ .
(٧) النور : ٤٣ . وللقراءة انظر معاني القرآن للفراء : ٢٥٧/٢ ،
والنشر : ٣٣٢/٢ .
(٨) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٣٨/٤ .
(٩) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٣٨/٤ .
النهم : صوت توعد وزجر .
- (١٠) في الأصل و (ح) : (. . . الإزاء تهيم) ، وهما تحريف وتصحيفه

(١) ومثله :

وَكَفَىٰ بِنَا فَضْلًا عَلَىٰ مَنْ فَعَرْنَا ^(٢) حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أى : كفانا فضلاً حُبُّ النَّبِيِّ إِيَّانَا .

وَكَثُرَتْ زِيَادَتُهَا مَعَ مَفْعُولٍ (عَرَفَ) وَشَبِيهِهِ . وَقَلَّتْ زِيَادَتُهَا فِي مَفْعُولٍ

ذِي مَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِ حَسَّانَ ^(٣) :

تَبَلَّتْ نُفُوءُ أَدَاكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً ^(٤) تَشَنَّى الصَّجِيعَ بِيَارِدٍ بِهَمَّامٍ

وَأَشْرَتْ بِقَوْلِي : * وَفِي غَيْرِهِمَا * إِلَى زِيَادَتِهَا فِي (بِحَسْبِكَ) وَفِي الْمَوَاضِعِ

الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ (كَانَ) ^(٥) .

(ص) * وَمِنْهَا (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ حَقِيقَةً ^(٥) أَوْ مَجَازًا ، وَلِلْمَصَاحِبَةِ

وَلِلتَّعْلِيلِ ، وَلِلْمُقَايَسَةِ ، وَلِلْعَوَاقِفَةِ (عَلَى) وَالْبَاءِ * .

(١) تقدم البيت ص : ٢١٨ .

(٢) * على * ساقط من (ح) ومن (ع) .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٩/١ ، والتذييل والتكميل : ٣٨/٤ ،
والمعنى : ١٤٨ ، وشرح أبياته : ٣٧٣/٢ ، والجنى الداني :

٥١ ، والهمع : ١٦٧/١ .

الخريدة : الحبيسة .

(٤) انظر ما سلف ج ١ ص : ٦٢ / ب .

(٥) في الأصل و (ح) : (و) ، وهو تحريف .

(ش) (١) (في) التي للظرفية الحقيقية نحو: * وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ * (٢)

* وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ * (٣)

والتي للظرفية المجازية نحو: * وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ * (٤) و

* لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ * (٥) وشواهد ذلك كثيرة؛

لأنه الأصل .

والتي للمصاحبة نحو قوله تعالى: * قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمِّكُمْ قَدْ

خَلَّتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّارِ * (٦) أي: ادخلوا نسي

النَّارِ مَعَ أُمَّ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ، وَتَقَدَّمَ زَمَانُهُمْ زَمَانَكُمْ . كذا جاء نسي

التفسير (٧) ، وهو صحيح . ومثله: * وَتَجَاوَزَ عَنْ سَبِّاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ

الْجَنَّةِ * (٨) * وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمِّ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ * (٩) و

* فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ * (١٠) ، ومنه قول الشاعر (١١):

كَلَّمَهَا فِضَّةً قَدْ مَسَّهَا نَهَبٌ
كَحَلَاءٍ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءُ فِي نَعَجٍ

(١) (ش): ساقط من (ح) .

(٢) البقرة: ٢٠٣ . (٣) البقرة: ١٨٢ .

(٤) البقرة: ١٧٩ . (٥) يوسف: ٧ .

(٦) الأعراف: ٣٨ .

(٧) زاد المسير: ٣٩/٣ ، وفتح القدير: ٢٠٣/٢ .

وهو رأي الكونيين والفتبي . التذليل والتكميل: ٤٠/٤ ، والمساعد:

٢٦٥/٢ ، وانظر سيبويه: ٣٠٨/٢ ، والمقتضب: ١٨٤/١ ،

والهمع: ٣٠/٢ .

(٨) الأحقاف: ١٦ . (٩) فصلت: ٢٥ .

(١٠) القصص: ٧٩ .

(١١) هوذو الرمة . والبيت في ديوانه: ٣٣/١ ، والبيان والتبيين:

٢٢٥/١ ، والخصائص: ٣٢٥/١ ، والتذليل والتكميل: ٤٠/٤ .

البرج: سعة العين . النعج: البياض .

و (١) :
ومثله :

شَمُوسٌ وَدَوْدٌ فِي حَيَاةٍ وَعِيفَةٍ رَخِيمةٌ رَجَعِ الصَّوْتِ طَمِيبةٌ النَّشْرِ
والتي للتعليل كقوله تعالى : * لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ
عَذَابٌ عَظِيمٌ * (٢) وكقوله تعالى : * وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ مِنْهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ * (٣) وكقوله تعالى :
* فَذَلِكَ الَّذِي لَعَنَّا فِيهِ * (٤) وكقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : * عَذَّبَتْ
أَمْرَأَةً فِي هِرَّةٍ [حَبَسَتْهَا] * (٥) ، ومنه قول الشاعر (٦) :

فَلَمَّتَ رِجَالًا فِيكَ قَدْ نَذَرُوا نَسِي وَهَمَّوْا بِقَتْلِي بِأُبَيْنَ لَقُونَسِي
ومثله (٨) :

لَوَى رَأْسُهُ عَنِّي وَمَالَ بِسُودٍ وَأَغَانِيحُ خَوْدٍ كَانَ فِيمَا يَزُورُهَا (٩)

-
- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠ / ٤ .
الشموس من النساء : التي لا تطالع الرجال ولا تطيعهم .
(٢) الأنفال : ٦٨ .
(٣) النور : ١٤ . (٤) يوسف : ٢٢ .
(٥) أخرجه البخاري في باب (فضل سقي الماء " من أهواب " الشرب " :
١٤٢ / ٣ . ومسلم في باب " تحريم قتل الهرة " من كتاب " السلام " :
١٢٦٠ / ٤ ، وفي باب " تحريم تعذيب الهرة ونحوها " من كتاب
" البر " : ٢٠٢٢ / ٤ . وانظر شواهد التوضيح : ٦٢ .
(٦) تكملة من (ح) و (ع) .
(٧) هو جميل . والبيت في ديوانه : ٢١٠ ، وأمالى القالي : ٢٠٤ / ١ ،
والبحر المحيط : ٤٣٦ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٤١ / ٤ .
(٨) البيت لأبي ذؤيب . وهو في شرح أشعار الهذليين : ٢١١ / ١ ،
والتذييل والتكميل : ٤١ / ٤ ، واللسان : (غنج) .
(٩) في الأصل : (جود) ، وهو تصحيف ، وفي (ح) نُقِطَتْ : (جود) ،
وفي (ع) : (خوند) ، وهو تصحيف .

ومثله : (١)

أَفِي قَلْبِي مِنْ كَلْبٍ هَجَوْتُهُ (٢) أَوْجَهَضَمِ تَغْلِي عَلَيَّ مَرَاجِلُهُ

ومثله : (٣)

بَكَرَتْ بِاللَّوْمِ تَلْحَانَا فِي بَعِيرٍ ضَلَّ أَوْ حَانَا

والتي للمقايمة هي الداخلة على تالٍ بقصد تعظيمه وتحقير ضلوه كقوله تعالى : ﴿ مَا خَآعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٤) وكقوله - صلّى الله عليه وسلم - (٥) : " مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنْ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ " وكقول الخضر لموسى - عليهما السلام - (٦) : " مَا عَلِمَ وَعِلْمَكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا أَخَذَ هَذَا الطَّائِرُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ الْبَحْرِ " أَوْ كَمَا قَالَ .

(١) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه : ١٧٢/٢ ، وشواهد التوضيح :

٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٤١/٤ ، واللسان : (قمل) .

القَلْبِيّ من الرجال : الحقيق .

(٢) في الأصل : (فملي) ، وهو تصحيف ، وفي (ح) غير منقوطة ، وفي

(ع) : (العرى) . والتصويب من

المراجع السابقة .

(٣) البيت للنّيرين تولّب . وهو في ديوانه : ١٢٠ ، والتذييل والتكميل

: ٤١/٤ . حان : هلك .

(٤) التوبة : ٣٨ .

(٥) أخرجه البخاري في باب " قصة يأجوج ومأجوج " من كتاب " الأنبياء " .

: ١٦٩/٤ ، وفي باب " كيف الحشر " من أبواب " الرقائق " .

١٣٧/٨ ، وسلم في باب " يقول الله لا دم . . . " من كتاب

" الإيمان " : ٢٠٢/١ ، وابن ماجه في باب " الزهد " : ١٤٣٢/٢ .

بألفاظ مختلفة .

(٦) أخرجه البخاري في باب " تفسير سورة الكهف " من كتاب " التفسير "

١١٢/٦ ، ١١٤ ، ١١٦ .

ومنه قول الشاعر (١) :

فَمَا جَمَعَكُمْ فِي جَمْعِنَا فَمِنْ ثَعْلَبٍ هَوَى بَيْنَ لَحْيَيْهِ أَخْزَرَ الْعَيْنِ ضَيْعَمٍ (٢)

ومثله (٣) :

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كَلْبٍ حُلَامٌ
حَتَّى يَنَالَ الْقَتْلُ آلَ هَمَامٍ (٤)

والموافقة (على) كقوله تعالى : * وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ * (٥) ،

ومنه قول حسان (٦) - رضي الله عنه :-

بَنُو الْأَوْحِنِ الْغَطَارِفُ آزَرْتَهَا بَنُو النَّجَارِ فِي الدِّينِ الصَّلِيبِ

ومثله (٧) :

- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤١/٤ .
اللَّحْيَانِ : حائطا الفم من الداخل ، وهما العظامان اللذان فيهما
الأسنان . الخزر : العين التي ارتفعت حدقتها إلى الحاجب .
(٢) في الأصل و (ح) : (أجرد) ، وهو تحريف ، وفي (ع) : (أحرز) ، وهو
تصحيف ، والتصويب من التذييل والتكميل .
(٣) البيتان لمهمل . وهما في الأثاني : ٤٧/٥ ، والتذييل والتكميل :
٤١/٤ ، واللسان : (حلم) . الحلام : الذي يذهب دمه باطلاً .
(٤) قال أبو حيان : " ولا تظهر لي المقايسة في هذا البيت الأخير " .
(٥) طه : ٧١ . وهذا رأي الكوفيين والقنبي انظر شرح أبيات المغني
٤٦/٤ . وراجع ما حكاه الأخفش عن يونس في معاني القرآن ٤٦/١ .
(٦) البيت في ديوانه : ٨٢/١ . وانظر التذييل والتكميل : ٤١/٤ .
الغطارف : السادة ، مفردا غطريف .
(٧) البيت لعنترة . وهو في ديوانه : ٢١٢ ، والخصائص : ٣١٢/٢ ،
والمنصف : ١٧/٣ ، وابن يعيش : ٢١/٨ ، وشرح الكافية الشافية
٨٠٥/٢ ، والتذييل والتكميل : ٤١/٤ ، والمغني : ٢٢٤ ، وشرح
أبياته : ٦٥/٤ ، والخزانة : ٤٩٠/٩ .
السرحة : الشجرة الطويلة العظيمة . السبت : ما يُدبغ بالقرظ ولم
يجرد من شعره . قوله : " كأن شيا به في سرحة " أي : هو طويل
الجسم كامله .

بَطَلٍ كَانَ شَيْبَهُ فِي سَرَحَةٍ يُحْدَى نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ
والموافقة الباء كقوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ
أَزْوَاجًا يَذُرُونَكُمْ فِيهِ ﴾ (١) أي: يكثركم به، كذا جاء في التفسير (٢).
ومثله قول الأقفوه الأودي: (٣)

أَعْطَوْا غَوَاتَهُمْ جَهْلًا مَقَادَتَهُمْ وَكَلِمَهُمْ فِي حِبَالِ الْغَيِّ مُنْقَادُ
ومثله قول / زيد الخيل (٤):

وَتَرَكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَسَوَارِسَ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُنْ
ومثله: (٥)

وَخُضَّخْضَنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ
ومثله: (٦)

-
- (١) الشورى: ١١. وهو أيضاً رأي الكوفيين والقُتبي. انظر شرح أبيات المغني: ٧١/٤.
- (٢) وهو رأي الزجاج انظر البحر المحيط ٥١٠/٧.
- (٣) البيت في ديوانه: ٢، والحامسة البصرية: ٦٩/٢، والتذبييل والتكميل: ٤٢/٤.
- (٤) البيت في أمالي ابن الشجري: ٢٦٨/٢، وضرائر الشعر: ٢٣٤، والبحر المحيط: ٤٤/٢، والتذبييل والتكميل: ٤٢/٤، والمغني: ٢٢٤، وشرح أبيات: ٧١/٤، والجمع: ٣٠/٢، والخزانة: ٤٩٣/٩، واللذان: (في). الأبهري: عرق مستيطان في الصلب.
- (٥) البيت بدون نسبة في الخصائص: ٣١٣/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٨/٢، وضرائر الشعر: ٢٣٤، والتذبييل والتكميل: ٤٢/٤، والأزهية: ٢٨٢. الغمار: جمع غمر، وهو الماء الكثير.
- (٦) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء: ٧٠/٢، ٢٢٣، وشرح النظم الأوجز: ٦٢، والتذبييل والتكميل: ٤٢/٤.

وَأَرْغَبُ فِيهَا عَنْ لَقِيْطٍ وَرَهْطِهِ وَلَكِنِّي عَنْ سِنِيْحٍ لَسْتُ أَرْغَبُ

أَي : وَأَرْغَبُ بِهَا .

وحكى يونس (١) عن بعض العرب : "ضربتني في السيف" أي : بالسيف .

(ص) "ومنها (عن) للمجاورة ، وللبدل ، وللاستعلاء ،

وللاستماناة ، وللتعليل ، ولموافقة (بعد) و (في) .

وتزاد هي و (على) والباء عوضاً .

(ش) استعمال (عن) في المجاورة (٢) أكثر من استعمالها في غيرها ،

ولاقتضائها المجاورة عدي بها (صد) ، وأعرض ، وأضرب ، وانحرف ، وعدل

ونهى ، ونأى ، ورحل ، واستغنى ، وغفل ، وسها ، وسلا) ؛ ولذلك

عدي بها (رغب ، ومال) ونحوهما إذا قصد ترك المتعلق به ، نحو :

(رغبتُ عن اللّهُمَّ ، وطلتُ عن التّواني) ، وقالوا : (رويتُ عن فلان ، وأنباتكُ

عنه) ؛ لأنّ المروى والمنبأ به جاوز لمن أخذ عنه .

ولاشترك (عن) و (من) في معنى المجاورة تماقبا في تعدية

بعض الأفعال ، نحو (كسوته عن عري) (٣) ، ومن عري ، وأطعمته عن جوع ،

ومن جوع . ونزعتُ الشّيءَ عنه ، ومنه . وتقبّلَ عنه ، ومنه . ومنعَ عنه ،

ومنه) ، ومن هذا قراءةُ بعض القراء : "فويلٌ للقاسية قلوبهم عن ذكرِ

اللّهِ" (٤) فأوقع (عن) موقعَ (من) ، والمعنى واحد ، واللّه أعلم .

واستعمالها للبدل كقوله تعالى : * وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ

نَفْسٍ شَيْئًا * (٥) ، وكقول القائل : (حجّ فلان عن أبيه ، وقضى عنه ديناً) ،

(١) معاني القرآن للأخفش : ٤٧١/٢ . دسلف ص : ٣٩٥

(٢) في الأصل : (للمجاورة) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل (غيري) ، وهو تحريف .

(٤) الزمر : ٢٢ . والقراءة بدون نسبة في الكشاف : ٣٤٤/٣ وفتح

القدير : ٤٥٨/٤

(٥) البقرة : ٤٨ ، ١٢٣ .

وفي صحيح البخاري ومسلم (١) : " أن رجلاً قال : يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهرٍ أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دينٌ أَكُنْتَ قاضيها ؟ قال : نعم . قال : فدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى " ومنه قولُ الشاعر (٢) :

كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مَجَنِّسِي

قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي

أي : كان قتلُ الله زياداً بَدَلَ قتلِي إِيَّاهُ . ومثله قولُ الآخر (٣) :

حَارِبَتْكَ عَدِيٌّ قَدْ كُنْتَ تَحَذَّرُهُمْ فَنِلْتَ بِي مِنْهُمْ أَمَّا بِلَا حَذَرٍ

واستعمالها للاستعلاء كقول الشاعر (٤) :

- (١) البخاري باب " من مات وعليه صوم " من كتاب " الصوم " : ٤٦ / ٣ ،
ومسلم باب " قضاء الصيام عن الميت " من كتاب " الصيام " : ٨٠٤ / ٣ ،
وأخرجه ابن ماجه في باب " من مات وعليه صوم من نذر " من كتاب
" الصيام " : ٥٥٩ / ١ . بلفظ " أختي " بدل " أُمِّي " ، والتحدُّث
امرأةً لا رجل . وانظر شواهد التوضيح : ٨٩ .
- (٢) هو الفَرَزْدَق . والبيتان ليسا في طبعة ديوانه التي بين يدي .
وهما في التمام : ١٩٧ ، والخصائص : ٣١٠ / ٢ ، والمحتسب
: ٥٢ / ١ ، والتذليل والتكميل : ٤٥ / ٤ ، والمغني : ٨٩٩ ، وشح
أبيات : ٨٦ / ٨ .
- والبيت الشاهد في الخصائص : ٤٣٥ / ٢ .
- المجن : الترس . وقلبه : عبارة عن رميه من يده لعدم الاحتياج
إليه .
- (٣) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٤٥ / ٤ .
- (٤) هو ذو الإصبع العَدَوَانِي . والبيت في الفضليات : ١٦٠ ، وأمالِي
الْقَالِي : ٩٣ / ١ ، والسمط : ٢٨٩ / ١ ، وأمالِي ابن الشجري : ١٣ / ٢ ،
٢٦٩ ، والإينصاف : ٣٩٤ / ١ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، وابن
بعميش : ٥٣ / ٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٠٩ / ٢ ، والمغني :
١٩٦ ، وشرح أبياتهِ : ٢٨٥ / ٣ ، والأشبه والنظائر : ١١٠ / ١ ،
١٩٧ ، والخزانة : ١٧٣ / ٧ .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا أُفْضِلُ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخُونِي

أراد : لا أفضل في حسب عليّ ، أي : لم يعلّ حسبك على حسي .
ومن استعمال (عن) للاستعمال قولهم : " بخيل عنه " ، والأصل :
(بخيل عليه) ، لأنّ الذي يُسأل فيبخل يُحمّل السائل ثقل الخيبة
مضافاً إلى ثقل الحاجة ، ففي (بخيل) معنى (ثقل) ، فكان حقيقةً
بأن يشاركه في التعدية بـ (على) ، فإنّ عُدِّي بـ (عن) كان معناها
معنى (على) . وأيضاً فإنّ (شحّ ، وضحّ) بمعنى (بخيل) ،
وتعديتهما في الغالب بـ (على) لا بـ (عن) ، فكانت (بخيل) أحقّ
بذلك ، إلا أنّ (بخيل) أكثر استعمالاً ، فعُدِّيت بـ (عن) نياحةً
عن (على) ، لأنّها أخفّ منها .

ولصاحبة (عن) للاستعمال عُدِّي بها (رضي) ، والأصل
تعديته بـ (على) ، لأنّ قائله مقبل على المعلق به ، ومُثنٍ عليه ؛
ولأنّ في (رضيتُ عنه) معنى : رَضِيتهُ وزيَدتُ على رضاه ، والزيادة
استعلاءً ، نجى* بـ (عن) دالةً عليه ، وكانت (على) أحقّ منها ،
لكنهم قصدوا مخالفة (غضب ، وسخط) ، فعُدِّوا (رضي) بـ (عن)
لصاحبتها للاستعلاء ، كما تقرّر (١) . وقد نَبّه على الأصل المتروك
من قال (٢) :

إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بِنَوْ قَشِيرٍ لَعَرُّ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

- (١) في الأصل و (ح) : (تقدّر) ، وهو تحريف .
(٢) هو القحيف بن سليم العقيلي . والبيت في نوادر أبي زيد : (٤٨) ،
والمقتضب : ٣١٨/٢ ، والخصائص : ٢١١/٢ ، ٢٨٩ ، والمحتسب
: ٥٢/١ ، ٢٤٨ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٩/٢ ، والإنصاف :
٦٣٠/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٢٢ ، وابن بعيش : (١) / ١٢٠ ، وشرح
الكافية الشافية : ٨٠٩/٢ ، والبحر المحيط : ٤٦٢/٥ ، والمغني
: ١٩١ ، ٨٨٢ ، وشرح أبيات : ٢٢١/٢ ، وانظر فهارسه ،
والخزانة : ١٢٧/١٠ .

واستعمال (عن) للاستعانة كقول العرب : " رميتُ عن القوس " (١)
 كما يقولون : رميتُ بالقوسِ ذ (عن) (٢) هنا كالياء في إفاضة الاستعانة
 وحكى الفراء عن العرب (٣) : " رميتُ عن القوس ، وبالقوس ، وعلی القوس "
 وأنشد (٤) :

أرسي عليها وهي فرع أجسعُ

وهي ثلاث أذرعٍ (٥) وإصبعُ

واستعمال (عن) للتعليل كقوله تعالى : * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
 إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتْيَاءُ * (٦) وقوله تعالى : * وَمَا نَعْنُ
 بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ * (٧) ، ومنه قول ضاهي البرجمي : (٨)

وما عاجلات الطير تُدني من الفتي نجاها ولا عن ريشهن يخيبُ (٩)

واستعمال (عن) موافقة ل (بعد) كقوله تعالى : * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ * (١٠)

(١) المغني : ١٩٨ ، واللسان : (ظلا) .

(٢) في الأصل : (من) ، وهو تحريف .

(٣) معاني القرآن : ٢٨٦/١ .

(٤) البيتان لحُميد الأرقط . وهما في التمام : ٢٣٨ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٧٦ ، والبحر المحيط : ٣١٩/٨ ، والتذليل والتكميل :

٤٥/٤ ، واللسان : (ذرع) ، (فرع) ، (رمس) .

والبيت الشاهد في أمالي ابن الشجري : ٢٦٩/٢ ، واللسان :

(ظلا) ، وهو صيف قوساً . قوس فرع : عُيِلت من رأس القضييب

أجمع : مجتمعة .

(٥) في الأصل و (ح) : (أذرع) ، وهو تصحيف .

(٦) التوبة : ١١٤ . (٧) هود : ٥٣ .

(٨) البيت في الأضعيات : ١٨٤ ، والشعر والشعراء : ٣٥١/١ ،

والكامل : ٣٢٠/١ ، والتذليل والتكميل : ٤٦/٤ .

(٩) في الأصل و (ح) : (ريبهن مخيب) ، وهما تصحيف وتحريف ،

وفي (ع) : (ريبهن يخيب) ، والتصويب من المصادر السابقة .

(١٠) الانشاق : ١٩ .

أي : حالاً بعدَ حالٍ ، ومنه قولُ الشاعر (١) :

قَرَّبَا مَرَبَطَ النَّعَامِ مَنَسِي لَقِحَتْ حَرْبٌ وَإِثْلَ هَذَا حِمَالٍ
ومثله (٢) :

لَكِنَّ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غَبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نُنْتَقِلُ
واستعمالها موافقة لـ (في) كقول الشاعر (٣) :

وَأَمِ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِبْتَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنَّمَا

أي : في حمل الرباعة وإنما . وجعلتُ هنا الأصل (في) كقوله / تعالسى : ١٦٤ / ب
* وَلَا تَنْبِئَا فِي ذِكْرِي * (٤)

وأشرتُ بقولي : " وتزاد هي و (على) والباءُ عوضاً " إلى قول
الشاعر (٥) :

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْنَعُ

(١) هو الحارث بن حيان . والبيت في الحيوان : ٢٢٢ / ١ ، ٢٨٤ / ٣ ،

٣٦١ / ٤ ، وأما في القالي : ١٣١ / ٢ ، والسمط : ٧٥٧ / ٢ ،

والأفغاني : ٤٧ / ٥ ، ٥٩ ، والصاحبي : ٣٤١ ، والمنصف : ٥٩ / ٣ ،

وأما في ابن الشجري : ٢٧٠ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٤٧ / ٤ ،

والأزهية : ٢٩١ .

(٢) البيت للأعشى . وهو في ديوانه : ٦٣ ، وشرح الكافية الشافية :

٨٠٩ / ٢ ، ٨٨٩ ، ١٦١٧ / ٤ ، والبحر المحيط : ٧٨ / ٦ ، والتذيل

والتكميل : ٤٧ / ٤ ، والخزانة : ٣٢٧ / ١١ ، ومعاني القرآن : ٢٥٦٨ / ١ ، ١٣١ .

غيب معركة : عقب معركة .

(٣) البيت للأعشى . وهو في ديوانه : ٣٢٩ ، والتذيل والتكميل :

٤٧ / ٤ ، والمغني : ١٩٧ ، وشرح أبياته : ٢٩٨ / ٣ ، والمساعد :

٢٦٧ / ٢ ، والجمع : ٣٠ / ٢ .

رياضة الرجل : فخذة التي هو منها .

(٤) طه : ٤٢ . وفي الأصل رسمها (زكريا) .

(٥) هو زيد بن رزين . والبيت في ذيل أمالي القالي : ١٠٥ ، والتمام :

٢٤٦ ، والمحتسب : ٢٨١ / ١ ، ووضاثر الشعر : ٢١٣ ، وشرح الكافية

الشافية : ٣١٣ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٤٧ / ٤ ، والمغني : ١٩٨

وشرح أبياته : ٣٠٣ / ٣ ، والجمع : ٢٢ / ٢ .

وإلى قول الرَّاجِزِ (١) :

إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَبِيكَ - يَعْتَمِلُ (٢)

إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

وإلى قول الشَّاعِرِ (٣) :

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخْوَشَقَةً فَانظُرْ بِمَنْ تَشِيقُ (٤)

قال أبو الفتح بن جني (٥) في البيت الأول : أراد : فهلا عن التي

بين جنبك تدفع ، فحذف (عن) ، وزادها بعد (التي) عوضاً .

وقال في الرَّجَزِ (٦) : أراد : إِنَّ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَتَّكِلُ (٧) عَلَيْهِ ،

[فحذف (عليه)] (٨) ، وزاد (على) قبل (من) عوضاً .

(١) البيتان بدون نسبة في سيبويه : ٤٤٣/١ ، وأمالى الزجاجي :

٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والتعام : ٢٤٦ ، والخصائص : ٣٠٥/٢ ، والمحتسب

: ٢٨١/١ ، وأمالى ابن الشجري : ١٦٨/٢ ، والتذبيب والتكميل

: ٤٧/٤ ، والمغني : ١٩٢ ، وشرح أبياته : ٢٤١/٣ ، والخزانة

: ١٤٣/١٠ ، واللسان : (عمل) ، والعقد الفريد : ٣٩٢/٥ .

(٢) في الأصل : (واليك) ، وهو تحريف .

(٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْعَرَجِيِّ وَسَالِمِ بْنِ أَبِيصَةَ . وليس في طبعة ديوان

المرجى التي بين يديّ وهوفي نوادر أبي زيد : ٤٩٠ ، ومجالس

شعلب : ٢٤٩/١ ، والتذبيب والتكميل : ٤٧/٤ ، والمغني :

١٩٢ ، ٢٢٥ ، وشرح أبياته : ٢٤٣/٣ ، وانظر فهارسه ، والهمع :

٢٢/٢ .

(٤) في الأصل : (في منا) ، وهو تحريف .

(٥) المحتسب : ٢٨٢/١ .

(٦) المحتسب : ٢٨١/١ ، وانظر الخصائص : ٣٠٥/٢ وما بعدها .

(٧) في الأصل و (ح) : (تجد . . . تتكل) ، وكلاهما تصحيف .

(٨) تكملة من (ع) .

وقلتُ أنا : أراد قائل الثالث : فانظر من تشق به ، فحذف (به) ،
وزاد الباء قبل (من) عوضاً .

ويجوز عندي أن تُعامل بهذه المُعاملِ (مِنْ) واللام و (إلى) ،
و (في) قياساً على (عن ، وعلى) والباء ، فيقال : (عرفتُ مِنْ عَجِبَتِ
، ولِمَنْ قُلْتَ ، وإلى مَنْ أُوتِيَ ، وفي مَنْ رَغِبْتَ) . والأصل : عرفتُ مَنْ عَجِبْتَ
منه ، ومَنْ قُلْتَ له ، ومَنْ أُوتِيَ إليه ، ومَنْ رَغِبْتَ فيه ، فحذف ما بعد (مَنْ)
وزيد ما قبلها عوضاً .

(ص) ومنها (على) للاستعلاء حسّاً أو معنى ، وللمصاحبة ،

وللمجاورة ، وللتعليل ، وللظرفية ، ولعواقبة (مَنْ)

والياء . وقد تُزاد دون تعويض .

(ش) استعمال (على) للاستعلاء حسّاً كقوله تعالى : * كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * (١)

* وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُكِّ تَحْمُلُونَ * (٢)

واستعمالها للاستعلاء معنى نحو : * تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ

عَلَى بَعْضٍ * (٣) * وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ

دَرَجَةٌ * (٤)

ومن هذا النوع مُقَابِلَةُ اللَّامِ الْمُفْهِمَةُ ما يَجِبُ كقول الشاعر : (٥)

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

ومثله قول الآخر : (٦)

عَلَيْكَ لَا لَكَ مَنْ يُلْحَاكَ فِي كَرَمٍ مُخَوِّفًا صَدَدَ الْإِمْلَاقِ وَالْمَعْدَمِ

(١) الرحمن : ٢٦ .

(٢) المؤمنون : ٢٢ ، غافر : ٨٠ .

(٣) البقرة : ٢٥٣ .

(٤) البقرة : ٢٢٨ .

(٥) تقدم ص : ٤٠٣ .

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٩/٤ .

وسئل (١)

لَكَ لَا عَلَيْكَ مَنْ اسْتَعْنَتْ فَلَمْ يُعِينِ إِلَّا عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ مَسْلَامٌ

ومن هذا النوع وقوع (على) بعد (وجب) وشبهه ؛ لأن (وجب) مقابل ل (وجب لك) . وكذا وقوعها بعد (كذب) وشبهه .

ومن الاستعلاء المعنوي وقوعها بعد (كبر) ، وصعب (٢) ، وصبر

وعظم (ما فيه معنى (ثقل) . وكذلك ما دل على معنى تكبر ؛ نحو : (٤)

* أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ * (٣) ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ .

واستعمالها للمصاحبة نحو : * وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى * (٥)

* وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ * (٦) و * الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ * (٧) و * فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا

تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ * (٨) و * أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ

مِنْكُمْ * (٩) ، ومنه قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين استأذن عمر - (١٠)

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٩/٤ .

(٢) في (ح) : (ضعف) ، وهو تصحيف .

(٣) البقرة : ٥٥ .

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في باب " ما يقول إذا أصبح " من

كتاب " الدعوات " ٨٨/٨ ، والترمذي في باب " حدثنا الحسين

ابن حريث " من كتاب " الدعوات " : ٤٦٧/٥ - ٤٦٨ ، والنسائي :

في باب " الاستعاذة من شر ما صنع " من كتاب " الاستعاذة " :

٢٤٦/٨ .

(٥) البقرة : ١٧٧ .

(٦) الرعد : ٦ . (٧) إبراهيم : ٣٩ .

(٨) القصص : ٢٥ .

(٩) الأعراف : ٦٣ ، ٦٩ ، وفي الأصل : (أعجبتكم) ، وهو وهم .

(١٠) كذا في جميع النسخ . والمعروف أنه عثمان بن عفان رضي الله عنه .

انظر مصادر تخريجه .

رضي الله عنه (١) - : "أُذِّنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ" أي : مع بلوى تصيبه .

واستعمالها للمجاورة كوقوعها بعد (يَمُدُّ ، وَخَفِيَ ، وَتَمَدَّرَ ، وَاسْتَحَالَ ، وَهَرُمَ ، وَغَضِبَ) وأشباهاها . ولشاركتها (عن) في المُجاوِزة تَعاقَبَتَا (٢) في بعض المواضع ، نحو : رضي عنه ، وعليه (٣) . وأبسطاً عنه ، وعليه . وأحال [بوجهه] (٤) عنه ، وعليه ، إذا عدل عنه . وولى بوجهه عنه ، وعليه . قال الشاعر (٥) :

وَإِنْ بَشِّرْ بَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ
عَلَيْكَ فَحُلْ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ دَانِيًا
وقال آخر (٦) :

إِذَا [مَا] أَمْرٌ وَلَّى عَلَيَّ بَوْدَهُ
وَإِدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَتَدِي
واستعمالها للتعليل كقوله تعالى : * كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ * (٨) وكقوله تعالى : * وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ * (٩) ، ومنه قول الشاعر (١٠) :

عَلَى مُوْثِرَاتِ الْمَجْدِ تُحَمِّدُنَا قَفْهًا
وَدَعَا عَلَيْهِ نَمٌّ مَنْ كَانَ قَدْ نَمَّا (١١)

(١) أخرجه البخاري في باب " مناقب عمر " وباب " مناقب عثمان " من كتاب

فضائل الصحابة ٤ / ١٦ ، ١٧ ، والترمذي في باب " مناقب عثمان "

من كتاب " مناقب الصحابة " ٥ / ٦٣١ .

وأخرجه مسلم في باب " فضائل عثمان " من كتاب : " فضائل

الصحابة " : ٤ / ١٨٦٩ بلفظ " مع بلوى " . وعليه يفوت الاستشهاد .

(٢) في الأصل : (تعاقبتا) .

(٤) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ٥٠ .

(٦) هو دَوْسَرُ بْنُ عُمَانَ . والبيت في الخصائص : ٢ / ٣١١ ، وشرح

أرب الكاتب للجواليقي : ٣٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٥٠ .

(٧) تكلمة من (ع) . (٨) الحج : ٣٧ . (٩) البقرة : ١٨٥ .

(١٠) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ٥١ .

(١١) في الأصل : (نَمٌّ مَنْ قَدْ نَمَّا قَدْ قَدَّمَ) ، وهو وهم .

ومنه قول الآخر (١) :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ مَا تَقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنَّ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

ومثله قول صُرَيْبِ بْنِ أَسَدِ الْقَيْسِيِّ (٢) :

عَلَامَ قُلْتَ: نَعَمْ، حَتَّى إِذَا وَجِبَتْ
الْحَقَّتْ لَا يَنْعَمُ مَا هَكَذَا الْجُودُ

واستعمالها للطَّرْفِيَّةِ كقوله تعالى : * وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ
سُلَيْمَانَ * (٣) وكقوله تعالى : * وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا * (٤)

، ومنه قول الشاعر (٥) :

يَعْرُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابَهُمْ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

على حين أَلَهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ
فَنَدَلًا - زُرْبُقًا - الْعَالِ نَدَلَ الشَّعَائِبِ

واستعمالها موافقة ل (مِنْ) كقوله تعالى : * وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَافِظُونَ *
إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ * (٦) وكقوله تعالى : * الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ
يَسْتَوْفُونَ * (٧) المعنى : من أزواجهم ، ومن الناس .

واستعمالها موافقة للباء كقوله تعالى : * حَقِيقٌ عَلَى الْأَقْوَالِ عَلَسٌ

اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ * (٨) أي : بالأ أقول / وقرأ أبيُّ بْنُ كَعْبٍ (٩) - رضي الله
[عنه] (١٠) - " حَقِيقٌ بِالْأَقْوَالِ " فكانَّ قراءة مفسرة لقراءة الجماعة .

(١) هو عمرو بن معدِي كَرِيْبٍ . والبيت في ديوانه : ٥٥ ، والأضعيات

: ١٢٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٥٩/١ ، والبحر المحيط :

٣٣٠/٧ ، والتذيل والتكميل : ٥١/٤ ، والخزانة : ٤٦٣/٢ .

(٢) البيت في الحماسة البصرية : ١٦٩/١ ، والتذيل والتكميل : ٥١/٤ .

(٣) البقرة : ١٠٢ . (٤) القصص : ١٥ .

(٥) تقدما ص : ٣٧٤ ، ٣٧٩ .

(٦) المومنون : ٥ - ٦ ، المعارف : ٢٩ - ٣٠ . (٧) المطففين : ٢ .

(٨) الأعراف : ١٠٥ . وكان عليه أن يثبت إلى أنها قراءة غير نافع ، ولعله
اكتفى بقوله بعد ذلك : " . . . لقراءة الجماعة " . انظر للقراءة

السبعة : ٢٨٧ ، والكشاف : ٤٦٩/١ وما بعدها ، وحجة القراءات ٢٨٩ .
وفي الأصل : (علي) ، وهو وهم

(٩) البحر المحيط : ٣٥٥/٤ ، وهي قراءة عبدالله بن مسعود أيضاً .

الحجة لأبي زُرْعَةَ : ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراس : ٣٨٦/١ ،
والمختصر : ٤٥ .

(١٠) تكلمة من (ح) و (ع) .

وقد جاءت (على) زائدة دون تمويهي في قول حميد بن ثور: (١)

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

فزاد (على) ، لأنَّ (تروق) متعدِّ [بنفسه] (٢) مثل (أَعْجَبُ) ؛

لأنَّهما بمعنى واحدٍ ، يُقال : (رَأَيْتُ حُسْنَ الْجَارِيَةِ ، وَأَعْجَبَنِي عَقْلُهَا) .

وفي الحديث : " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَكْفُرْ

عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ " (٤) وَالْأَصْلُ : مَنْ حَلَفَ يَمِينًا ، كَمَا

قَالَ النَّايِغَةُ (٥) :

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْوِيَّةٍ

ف (على) زائدة (٦) ، وقيل بمعنى الباء . ويلزم من كونها بمعنى الباء

أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، لِأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِكَ : (حَلَفْتُ بِيَمِينٍ) ، لِأَنَّ (حَلَفْتُ)

يَتَعَدَّى إِلَى (الْيَمِينِ) كَتَعَدَّى إِلَى (حَلْفٍ) ، لِأَنَّ بَعْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) البيت في ديوانه : ٤١ ، وضرائر الشعر : ٦٦ ، والبحر المحيط :

٢٦/١ ، والتذليل والتكميل : ٥٢/٤ ، والمغني : ١٩٢ ، وشرح

أبياته : ٢٤٧/٣ ، والبهج : ٢٩/٢ ، واللسان : (سرح) .

السرحة : كناية عن المرأة . العضاء : نوع من شجر البادية .

تروق : تفضل .

(٢) في الأصل : (أقيان) ، وهو تصحيف ،

(٣) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٤) أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في الكفارة قبل الحنث " من

كتاب " النذور والأيمان " ١٠٧/٤ ، والنسائي في باب " الكفارة

قبل الحنث " من كتاب " الأيمان والنذور " : ١٠/٧ ، وابن

ماجة في باب " من حلف على يمين فرأى . . . " من كتاب الكفارات

٠٦٨١/٢

(٥) البيت في ديوانه : ٤١ ، وسهيوه : ٣٦٥/١ ، والخصائص :

٢٢٨/٢ ، والتذليل والتكميل : ٥٢/٤ .

عجزه : " وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بِصَاحِبِ " .

المثوية : الاستثناء في اليمين .

(٦) المراد : (على) المذكورة في الحديث .

(ص) ومنها (حَتَّى) لانتها العمل بسجورها أو عنده .
و مجرورها إما بعض لما قبلها من مُفهِم جمع إِنْهَامَا
صريحاً ، أو غير صريح . وإما كعوضي . ولا يكون ضميراً ،
ولا يلزم كونه آخر جُزءٍ ، أو ملاقي آخر جُزءٍ ، خلافاً
لمن زعم ذلك . (١)

ويختص تالي الصريح المنتهين به بقصد زيادة ما ،
ويجوز عطفه واستثنائه .

وإبدال حائِها عينا لفة هُذلية .

(ش) (حَتَّى) على أربعة أقسام : عاطفة ، وحرف ابتداء ، وبمعنى (كسبي) ،
وجارة ، فللثلاثة الأول مواضع تجيء (٢) إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى . والجارّة
مجرورها إما اسم صريح ، نحو : * لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ * (٣) و * سَلَامٌ
هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ * (٤) . وإما مصدر مؤول من (أَنْ) لازمة
الإضمار ، وفعل ماضي ، نحو * حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا * (٥) ، أو مضارع ، نحو
: * حَتَّى يَتَّبِعَنَّ لَكُمْ * (٦) . وجُزؤها المصدر المؤول يأتي الكلام
عليه - إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى - في إعراب الفعل وعوامله . (٧)

وأما جُزؤها الاسم الصريح فهي في على ضربين :

أحدهما : أَنْ يكون (٨) ما بعدها جُزءاً لما قبلها من دليل جمع
مُصَرَّحٍ بذكره ، نحو : (ضربتُ القومَ حَتَّى زيدٍ) ف (زيد) جُزءٌ لما قبله ،

(١) في (ح) و (ع) : (لزاعم ذلك) .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٧٣٧ ، ٩٩٨

(٣) يوسف : ٣٥ .

(٤) القدر : الأُخيرة .

(٥) الأعراف : ٩٥ .

(٦) البقرة : ١٨٧ .

(٧) انظر ما سيأتي ص : ٩٩٨ .

(٨) في الأصل و (ح) : (تكون) ، وهو تصحيف ، وفي (ع) غير منقوطة
الحرف الأول .

وما قبله دليلٌ جمعٍ مَصْرَحٍ بذكره ، وهو مضروب انتهى الضربُ به ، ويجوز
أن يكون غيرَ مضروب ، لكن انتهى الضربُ عنده . وإذا كان الانتهاء
به ففي ذكر (القوم) غنى عن ذكره ، لكن قصد التنبيه على أن فيه زيادةً
ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير ، وإلى هذا أشرتُ بقولي : " ويختص
تالي (١) الصريح المنتهي به بقصد زيادةٍ ما " ، وعنيتهُ (٢) بالصريح
كونه بلفظ موضوع للجمعية ، فدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي
ك (رجال ، وقوم) . وعنيتهُ بغير الصريح ما دل على الجمعية بغير
لفظ موضوع لها كقوله تعالى : ﴿ لِمَسْجُوتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٤) فإن مجرور
(حَتَّى) فيه مُنتهى لا حيانٍ مفهومةٍ غيرِ مَصْرَحٍ بذكرها .

ويجوز كونُ تالي الصريح مُنتهى عنده لا به ، كما يجوز مع (إلى)
فإنهما سواً في صلاحية الاسم المجرور بهما للانتهاء به وللانتهاء عنده .
أشار إلى ذلك سيبويه والقرآء وأبو العباس أحمد بن يحيى (٥) . وقال
أحمد بن يحيى : قوله تعالى : ﴿ إِلَى الْمَرَاتِقِ ﴾ (٦) مثل (حَتَّى)
للغاية ، والغاية تدخل وتخرج ، تقول : (ضربتُ القومَ حَتَّى زِيدَ) فيكون
(زيد) مضروباً وغيرَ مضروب ، فبأخذُ هنا بالآوِثِقِ .

-
- (١) في جميع النسخ : (وتختص) ، وهو تصحيف ، والتصويبُ مما سلف
في المتن . وفي الأصل و (ح) : (بالي) ، وهو تصحيف ، وفي
(ع) غير منقوطة ، والتصويبُ مما سلف في المتن .
(٢) في الأصل : (وعنيته) ، وهو تصحيف ،
(٣) مراده بالجمع اللغوي : الجمع الذي لا مفرد له من لفظه .
ك (قوم) التي مثلُ بها .
(٤) يوسف : ٣٥ .
(٥) سيبويه : ٢ / ٢١٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٣ ، ومجالس
شعيب : ١ / ٢٢٦ .
(٦) المائدة : ٦ .

يريد أن كَوْنَ العرافِ مُدْخَلَةً فِي الغسل هو المعمول به ؛ لا نَسَهُ
أَحْوَطُ الحُكَمَاءِ .

ومن شواهدِ استواءِ (حتّى) و (إلى) أنَّ قولَه تعالى : ﴿ فَتَعَنَّاهُمُ
إِلَى حِينٍ ﴾ (١) قَرَأَهُ عِدَالِكُ : ﴿ فَتَعَنَّاهُمُ حَتَّى حِينٍ ﴾ (٢) .

ومن شواهدِ خروجِ ما بعدَ (حتّى) مع صلاحيةِ للدخولِ قولُ
الشاعرِ (٣) :

سَقَى الحَيَا الأَرْضَ حَتَّى أُمَكُنَّ غَرِبَتْ لِهَمِّمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الخَيْرُ مَحْدُودًا
ولا يعتبر في تالي غير الصريح إقحامُ الزيادة التي أُشْرَتْ إليها .

ومَّا يختصُّ به تالي الصريح جوازُ عطْفِهِ على ما قبله ، نحو : (ضربتُ
القومَ حتَّى زيدا) ، وجوازُ استثنائه ، نحو : (ضربتُهم حتَّى زيداً) ، (فزيد)
مبتدأً محذوف الخبر . ويُروى بالأوَّجِ الثلاثة قولُ الشاعرِ (٤) :

فَمَتَّهْمُ يَاللَّذَى حَتَّى غَوَّاتِهِمْ (٥)
فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشْدٍ
وَيُروى بالثلاثة الأوَّجِ أيضاً قولُ الآخرِ (٦) :

(١) الصافات : ١٤٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٣٩٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٧٧٣/٢ .

(٣) الهيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٥/٤ ، والمساعد : ٢٧٢/٢ ،

والمغني : ١٦٨ ، وشرح أبياته : ٩٩/٣ ، وفي الأخيرَ من :

(٠٠٠ مجدودا) بالجيم .

الحيا : المطر . غربت : حُدَّتْ . المجدود : المقطوع .

(٤) الهيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٦/٤ ، والمساعد :

٢٧٥/٢ ، والمغني : ١٧٥ ، ٧٩٧ ، وشرح أبياته : ١٣٢/٣ وانظر

فهارسه ، والجني الداني : ٥٥٣ .

(٥) في الأصل : (بالبدل) ، وهو تحريفٌ يختل به الوزن .

(٦) نُسِبَ الهيت إلى المُتَلَمِّسِ وأبي مروان النَّحْوِيِّ . وهو في ديوان

المتلمس : ٣٢٧ ، وسيبويه : ٥٠/١ ، والأصول : ٤٢٥/١ ،

أَلَقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَقَاهَا

والى هذا أشرت بقولي : " وَإِنَّمَا كَبَعُ " ؛ لِأَنَّ النَّعْلَ لَيْسَتْ بَعْضًا لِلصَّحِيفَةِ وَالزَّادِ ، لَكِنَّهَا كَبَعُ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ إِقَاءَهُ الصَّحِيفَةَ وَالزَّادَ إِنَّمَا كَانَ لِيُخَلِّو مِنْ شِقْلٍ وَشَاغِلٍ ، وَالنَّعْلَ مِمَّا يُثْقَلُ وَيَشْغَلُ ، فَجَازَ عَطْفُهَا لِذَلِكَ بِأَنَّ نَسَبَهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ : أَلَقَى مَا يُثْقَلُ حَتَّى نَعَلَهُ .

وَإِذَا لَمْ يَصِلْ أَنْ يُنْسَبَ لِمَجْرُورِهَا مَا يُنْسَبُ لِمَا قَبْلَهَا فَالْأَنْتَهَاءُ عِنْدَهُ لَا بِهِ ، نَحْوُ : (صَمْتُ مَا بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ حَتَّى يَوْمِ الْأَضْحَى ، وَسَرَّيْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ) ، فَانْتَهَى الصَّوْمُ عِنْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى لَا بِهِ ، لِأَنَّ نَسَبَهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ / إِلَيْهِ ، وَانْتَهَى السُّرَى عِنْدَ الصَّبَاحِ لَا بِهِ ، لِأَنَّ نَسَبَهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ . فَالْجُرْمَتَيْنِ ، وَالْمَعْطَفُ وَالِاسْتِثْنَاءُ مُتَمَعِّمَانِ . وَمَجْرُورُهَا أَبَدًا عِنْدَ سَيْبُوهِ (١) ظَاهِرًا لَا مُضْمَرًا . وَأُجَازَ غَيْرُهُ أَنْ تَجْرِمَ الْمُضْمَرَ (٢) ، فَيُقَالُ : (حَتَاءُ وَحَتَاكَ) .

قال أبو بكر بن السراج (٣) : والقول عندي ما قال سيبويه ؛ لأنه

غير معروف اتصال (حتى) بالضمير ، وهو في القياس غير مستمع .

والتزم الزمخشري (٤) كون مجرورها آخر جزئ ، أو ملاقى آخر جزئ .

وهو غير لازم . ومن دلائل ذلك قول الشاعر (٥) :

==== والجمال : ٦٩ ، والتبصرة : ٤٢٣/١ ، وشرح الكافية الشافية :

١٢١١/٣ ، والساعد : ٢٧٢/٢ ، ٤٥٢ ، والمغني : ١٢٣ ،

٢٠٥ ، ٢١٤ ، وشرح أبيات : ٩٦/٣ ، وانظر فهرسه ، والمهمص

٢٤/٢ ، ١٣٦ ، والخزانة : ٢١/٣ ، وسيأتي ص : ٣٨ .

(١) سيبويه : ٣١٠/٢ .

(٢) وهو مذهب الكوفيين والعمري . المغني : ١٦٦ ، والتذليل والتكميل :

٥٥/٤ ، وابن يعيش : ١٦/٨ .

(٣) الأصول : ٤٢٦/١ (٤) الفصل : ٢٨٣ وما بعدها .

(٥) البيتان بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٥٦/٤ ، والساعد : ٢٧٤/٢ ،

وشرح أبيات المغني : ٩٤/٣ .

والهيت الشاهد في المغني : ١٦٧ ، والجني الداني : ٥٤٤ .

إِنَّ سَلَمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِي هَمَّتْ بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يَبْقِ بُو سَا
عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصِفَهَا رَاجِيًا فَعَدْتُ بُوَّ وَسَا

وفي قراءة ابن مسعود: "لَيْسَجْنَتْ عَتَى حِينٍ" (١) . وسبع عمر - رضي الله

عنه - رجلاً يقرأ "عَتَى حِينٍ" ، فقال: مَنْ أَقْرَأَكَ ؟ قال : ابنُ مسعودٍ .

فكتب إليه : " إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ فَجَعَلَهُ عَرَبِيًّا ، وَأَنْزَلَهُ بِلُغَةِ

قُرَيْشٍ ، فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ، وَلَا تُقْرَأَهُمْ بِلُغَةِ هَذِهِ ، وَالسَّلَامُ " . (٢)

(ص) " ومنها الكافُ للتشبيه ، ودخولها على ضمير الغائب

المجرور قليل ، وعلى (أنت ، وإياك) وأخواتهما (٣)

أقلُّ . وقد توافق (على) . وقد تزاود إن أمين

اللهم .

وتكون اسماً ، فتَجَرُّ ، ويُسند إليها . وإن وقعت صلة

فالحرفية راجحة .

وتزاود بعدها (ما) كافةً وغير كافةٍ ، وكذا بعد

(ربِّ) والهاء ، وتحدث (٤) في الباء المكفونة

معنى التقليل ، وقد تحدث (٤) في الكاف معنى

التعليل (٥) ، وربما نصبت حينئذ مضارعاً ، لا لأنَّ

الأصل (كما) .

وإن ولي (ربِّها) اسم مرفوع فهو مبتدأ ، بمسده

خبره ، لا خبر مبتدأ محذوف ، و (ما) نكرة موصوفة

بهما ، خلافاً لأبي علي في المسألتين .

وتزاود (ما) غير كافةٍ بعد (من) و (عن) .

(١) يوسف : ٣٥ . وللقراءة انظر الحاشية التالية .

(٢) الفائق : ٣٩١/٢ ، والنهية : ٨١/٣ ، وكثر العمال : ٥٩٣/٢ ، وما بعدها .

(٣) في الأصل و (ح) : (وأخواتها) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ح) : (يحدث) ، وهو تصحيف .

(٥) في الأصل و (ح) وُضِعَ فوق العين سكون فبدى كأنه نقطة .

(ش) الكاف من الحروف التي تجرّ الظاهر وحده ك (حتّى) ، فكما استُغْنِيَ
في الغاية مع المضر ب (إلى) هن (حتّى) استُغْنِيَ في التَّشْبِيهِ
مع المضر ب (مثل) هن الكاف ، إلاّ أنّ الكاف خالفت أصلها في بعض
الكلام لخفتها ، فجرّت ضمير الغائب المتّصل كقول الشَّافِئِيِّ (١)
لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنٍّ لَا بَرَحَ طَارِقًا وَإِنْ كَانَ إِنْسًا مَأْكَبًا إِنْ نَعُ يَفْعَلُ
أَي : مَا مَثَلُهَا إِنْ نَعُ يَفْعَلُ . وَمَثَلُهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ (٢) فِي وَصْفِ حِمَارٍ وَحُشٍّ
وَأُتِنٍ :

وَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا خَلَاءِ
كَهْ (٣) وَلَا كَهَنَّ إِلَّا حَاطِلًا

وقد خولفَ بها الأصلُ أيضاً فأدخلت على ضمير الرَّفْعِ وضمير النَّصْبِ
المنفصلين ، فقالوا : (أَنَا كَأَنْتَ ، وَأَنْتَ كَأَنَا ، وَأَنَا كَأَبَاكَ) قَالَ الشَّاعِرُ (٤)

قُلْتُ : إِنِّي كَأَنْتَ مُتَّ لَمَّا شَبَّتِ الْحَرْبُ خُضَّتْهَا وَكَعَمَّتَا

- (١) البيت في نوادر القالي : ٢٠٦ ، ومختارات ابن الشجري : ٢٤ ،
وأعجب العجب : ١١١ ، والتذليل والتكميل : ٥٩/٤ ، والهمع :
٣٠/٢ . والخزانة : ٣٤٣/١١ . وهوفي السط : ٣٨٨/١ برواية
: (... مَا كَذَا إِنْ نَعُ) وعليها بغوت الاستشهاد . يُقال :
أبرحتَ من أراد اللقوق بك ، أَي : لقي دون ذلك برحاً ، أَي :
شِدَّةً .
- (٢) هوروية . والبيتان في ديوانه : ١٢٨ ، وسيبويه : ٣٩٢/١ ،
والعقب : ١٩٤/١ ، وضرائر الشعر : ٣٠٨ ، وشرح عدة الحافظ :
٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٩١/٤ ، والتذليل والتكميل : ٥٩/٤ ،
والهمع : ٣٠/٢ ، والخزانة : ١٩٥/١٠ .
- الحاظر : المانع من التزويج ؛ لأنّ الحمار يمنع أتنه أنْ يَأْتِيَهُنَّ حِمَارٌ
غَيْرُهُ .

(٣) في الأصل (ح) رُسِيَتْ : (كهو) بلاشباع الضمة .

(٤) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٦٠/٤ ، وتعليق الفرائد

: ق ١٠٢/١ ج ١٠٢/٢ ، والهمع : ٢٧/٢ ، وشفاء العليل : ٢٢٦/٢ .

كع : نكص على عقبه .

وأشد الكسائي (١) :

فَأَحْسِنَ وَأَجْمِلْ فِي أَسْرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ أَسِيرٌ

وقد تجيء بمعنى (على) كقول بعض العرب : " كَثِيرٌ " في جواب من قال : كيف أصبحت ؟ حكاه الفراء (٢) .

وقد تزداد إن أَمِنَ اللَّيْسُ بكون الموضع غير صالح للتشبيه كقوله تعالى : * لَيْسَ كَمِثْلِكَ شَيْءٌ * (٣) [أي : ليس مثله شيء] (٤) فلا يَدُّ من عدم الاعتداد بالكاف ، لأنَّ الاعتدادَ بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله ، وذلك مُحال ، وما أفضى إلى المُحال مُحالٌ . وكالزيادة في (كمثل) الزيادة في * وَحَوْرَيْنِ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ * (٥) وفي قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على إحدى الروايتين (٦) : * يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ * ، يريد : يكفي الوجه واليدان ، وهي الرواية الأخرى ، ومنه قولُ الراجز (٧) :

- (١) البيت بدون نسبة في التمام : ٣٣ ، وضرائر الشعر : ٢٦٢ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٢٧٠ ، والتذيل والتكميل : ٦٠/٤ ، والمهجع
: ٣١/٢ ، والخزانة : ١٠/١٩٤ .
- (٢) التذيل والتكميل : ٦٠/٤ ، والمساعد : ٢٧٦/٢ ، والمغني :
٢٣٥ ، ووصف المباني : ٢٠٠ .
- (٣) الشورى : ١١ .
- (٤) تكملة من (ح) و (ع) .
- (٥) الواقعة : ٢٢ .
- (٦) أخرجه البخاري في باب " التيمُّ للوجه والكفين " من أبواب
" التيم " : ٩٣/١ ، وصُيِّطَ (الوجه) في نسخة البخاري التي بين
يدي بالحركات الثلاث . وراجع شواهد التوضيح : ٢٠٠ وما
بعدها .
- (٧) هوروية . والبيت في ديوانه : ١٠٦ ، والمقتضب : ٤١٨/٤ ،
والأصول : ٢٩٥/١ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٦٤١/٤ ،
والإنصاف : ٢٩٩/١ ، وضرائر الشعر : ٦٦ ، وشرح الكافية

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْسُقِ

يريد : فيها المَقْقُ ، أي : الطُّول .

وقال الفراء : قيل لبعض العرب ، كيف تصنعون الأَقِطَ فقال :

كَهَيِّنٍ . (١) ، يريد : هَيِّنًا ، فزار الكاف .

وتكون اسمًا فَتَجَرُّ بحرف كقول الشاعر : (٢)

بِكَالْقُوَّةِ الشَّغْوَاءُ جَلَّتْ فَلَمْ أَكُنْ لِي وَلِعِ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْتَسِعِ

وبإضافة كقوله : (٣)

تَمِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا كَالْبَدْرِ لَا يَلُ فاق حُسْنًا مَنْ تَمِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

وتقعُ فاعلةٌ كقول الشاعر : (٤)

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِي كَمَا لِمِهَا وَلَا أَعَانَكَ فِي غُرْمِ كَفَرَامِ

واسم (كان) كقول الآخر : (٥)

=== الشافية : ٢ / ٧٩٠ ، ٨١٢ ، والتذبييل والتكميل : ٤ / ٦٢ ،

والخزانة : ١٠ / ١٧٧ ، واللسان : (مقق) .

اللواحق : جمع لاحق ، وهي الهزيلة ، الأقراب : جمع قُرْب

وهي الخاصرة . والبيت من أبيات يصف فيها حُرَّ الوَحْشِ .

(١) القول حكاه صاحب الإنصاف عن الكوفيين : ١ / ٢٩٩ ، وانظر

التذبييل والتكميل : ٤ / ٦٢ ، والمساعد : ٢ / ٢٧٧ .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨١٣ ، والتذبييل

والتكميل : ٤ / ٦٢ ، والجنى الداني : ٨٢ ، والهمع : ٢ / ٣١ .

اللقوة : العقاب . الشغواء : المعوجة المنقار . المقتع : الرجل

الذي عليه البيضة .

(٣) البيت بدون نسبة في التذبييل والتكميل : ٤ / ٦٢ ، والمساعد : ٢ / ٢٧٧

والجنى الداني : ٨٢ ، والهمع : ٢ / ٣١ .

(٤) البيت بدون نسبة في جمهرة الأمثال : ٢ / ١٢١ ، والتذبييل

والتكميل : ٤ / ٨١ .

(٥) هو جميل بُثِّيَّة . والبيت في ديوانه : ١٨٠ ، والتمام : ١٢٨ ،

والتذبييل والتكميل : ٤ / ٨١ ، والجنى الداني : ٨٣ ، والهمع :

٢ / ٣١ ، واللسان (رسل) برواية (. . . أرسلني) ونسبه إلى

الهُدَلِيِّ .

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ (١)
فَضَلًا لِيَغَيِّرَكَ مَا أُتِّكَ رَسَائِلِي
وَمَبْتَدَأُ كَقَوْلِ الْآخَرِ : (٢)

بِنَا كَالْجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نُرَى شِفَاةَ الْقُلُوبِ الصَّارِيَاتِ الْحَوَائِمِ
وَإِنْ وَقَعَتْ صِلَةٌ نَحَرْنَيْتِهَا أَوْلَى مِنْ اسْمَيْتِهَا كَقَوْلِ الرَّاجِزِ (٣) :

مَا يَرْتَجِي وَمَا يُخَافُ جَمَعَا (٤)

فَهُوَ الَّذِي كَالغَيْثِ وَاللَّيْثِ مِمَّا

وَتَزَادُ بَعْدَهَا (٥) (مَا) كَأَنَّ كَقَوْلِ زِيَادٍ الْأَعْجَمِ (٦) :

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

أُرِيدُ هِجَاةً وَأَخَافُ رَبِّي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ لَثِيمُ

وغيرَ كَأَنَّ كَقَوْلِ الْآخَرِ (٧) أَنشده أبو عليّ القالي :

(١) في (ح) : (ثلاثة) ، وهو تحريف .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٨١/٤ ، والهمع : ٣١/٢ .

الجوى : الحرقه وشدة الوجد . الحوائم : جمع حائم ، وهو كسل عطشان .

(٣) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٨١/٤ ، والمساعد

: ٢٧٨/٢ ، والمغني : ٢٣٩ ، وشرح أبيات : ١٣٨/٤ ،

والجني الداني : ٨١ .

(٤) في الأصل : (جعما) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (بعد) بإسقاط (ها) ، وهو تحريف .

(٦) البيتان في البحر المحيط : ٩٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ٨٢/٤ ،

وشرح أبيات المغني : ١٢٥/٤ ، وانظر الخزانة : ٢٠٨/١٠ .

والبيت الشاهد في البحر المحيط : ٤٤٤/١ ، والمغني : ٢٣٦ ،

والجني الداني : ٤٨ .

(٧) هو عمرو بن بَرَّاقَةَ الهَمْدَانِي . والبيت في الوحشيات : ٣٢ ، وأما

القالي : ١٢٢/٢ ، والموسم تلف والمختلف : ٦٧ ، وشرح الكافية الشافية

: ٨١٧/٢ ، ١٢٢٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٨٢/٤ ، والمساعد :

: ٢٧٩/٢ ، والمغني : ٩٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، وشرح أبيات :

: ٥٧/٢ وانظر فهارسه ، والهمع : ٣٨/٢ .

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّكَ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارٌ

قال سيبويه (١) : وسألته عن قولهم : هذا حق (٢) كما أنك (٣) هاهنا. أ/١٦٦

فزعم أن العامل في (أن) الكاف ، و (ما) لغوٌ إلا أنها لا تحذف كراهية أن يجيء لفظها كلفظ (كان) .

وتزاد (ما) أيضاً بعد (رَبِّ) كقافة كقول أبي ذؤيب (٤) :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَا جِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
وغير كافة كقول الآخر (٥) :

مَا وَيَّ يَا رُبَّمَا غَارَةٌ شَعْوَاءٌ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

(١) سيبويه : ٤٧٠ / ١

(٢) في الأصل و (ح) : (أحق) ، وهو تحريف ،

(٣) في النسخ الثلاث : (أنت) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

(٤) البيت في ديوانه : ٣١٦ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٤٣ / ٢ ،

وابن يعيش : ٢٩ / ٨ ، ٣٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٨١٩ / ٢ ،

والتذيل والتكميل : ٨٢ / ٤ ، ٨٤ ، والمغني : ١٨٣ ، ٤٠٨ ،

وشرح أبياته : ١٩٨ / ٣ وانظر فهارسه ، والمساعد : ٢٧٩ / ٢ ،

والهمع : ٢٦ / ٢ ، والخزانة : ٥٨٦ / ٩ .

الجامل : الجَمَل . الموبل : مُقْتَنِي الإبل . العناجيج :

الخيل الطوال الأعناق ، واحدها عُجُوج .

(٥) هو صَمْرَةَ بن صَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ . والبيت في نوادر أبي زيد : ٢٥٣ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٢٣٦ / ٢ ، وأمالى ابن الشجري : ١٥٣ / ٢ ،

والإنصاف : ١٠٥ / ١ ، وابن يعيش : ٣١ / ٨ ، وشرح الكافية

الشافية : ٨١٧ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٨٢ / ٤ ، والمساعد

٢٧٩ / ٢ ، والهمع : ٣٨ / ٢ ، والخزانة : ٣٨٢ / ٩ .

ماوي : مرخم ماوية اسم امرأة . اللذعة : من لذته النار إذا

أحرقته . والميسم : ما يوسم به البعير بالنار .

وكذلك تزداد بعد الباء كافةً كقول الشاعر (١) :

فَلَيْتَن صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَيْبَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ حَاطِبُ

وغير كافةً كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (٢) . وتحدث

(ما) الكافة في الباء معنى (رُبَّما) ، فمعنى :

لَيْبَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ حَاطِبُ

: لَرُبَّما قَدْ تُرَى . ومثله قول كثير (٣) :

مَعَانِي يُهَيِّجُنَ الْحَلِيمَ إِلَى الْهَوَى وَهَنَّ قَدِيمَاتُ الْعُمُودِ دَوَائِرُ

بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدَّيَارَ وَأَهْلَهَا وَهَنَّ جَمِيعَاتُ الْأَنْهَارِ عَوَائِرُ

أراد : رُبَّما (٤) قَدْ أَرَى ، و (قد) مع المضارع تُفيد هذا المعنى ،

ولكن اجتمعتا توكيداً ، كما اجتمعت (عن) والباء التي بمعناها فسي

قول الشاعر (٥) :

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى مُطِيعِ بْنِ إِيَّاسٍ وَصَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ . وهو في

ديوان مطيع : ٣٨ ، وأما في القالي : ٢٧٠/١ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٨٤٢/٢ ، والتذليل والتكميل : ٨٢/٤ ، والمساعد

: ٢٨٠/٢ ، والمغني : ٤٠٨ ، وشرح أبياته ٢٥٩/٥ ، والجمع :

٠٢٨/٢

(٢) آل عمران : ١٥٩ . (٣) البيتان في ديوانه : ٣٦٨ ، والتذليل والتكميل

: ٨٢/٤ . في النسخ : (تهيجن) ، وأثبت ما في الديوان .

(٤) في الاصل : (. . . وربما) بإقحام الواو ،

(٥) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْزُرَ . والبيت في ديوانه : ٢١ ، ومعاني القرآن

للفراء : ٢٢١/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ١٣٦/١ وضرائر الشعر :

٧٠ ، ٣٠٣ ، وشرح الكافية الشافعية ١١٨٨/٣ ، والبحر المحيط :

٩٠/٦ ، والتذليل والتكميل : ٨٢/٤ ، والمغني : ٤٦٢ ،

وشرح أبياته : ٧٤/٦ ، والخزانة : ٥٢٧/٩ .

فاوي الهوى : ضلاله . التصوب : الانحدار والنزول .

فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بِيَا بِهِ أَصَدَّ فِي غَاوِي الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبَا (١)
وُحْدِثَ (مَا) الْكَافَّةُ فِي الْكَافِ مَعْنَى التَّعْلِيلِ (٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: * وَأَذْكُرُوهُ
كَمَا هَدَاكُمْ * (٣) ، وَكَقَوْلِهِ الْخَفَشِ (٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: * كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ
رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمُ
مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ * فَادْكُرُونِي أَدْكُمْ * (٥) : كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا
فَادْكُرُونِي (٦) ، أَي : كَمَا فَعَلْتُ هَذَا فَادْكُرُونِي .
وَجَعَلَ ابْنَ بَرَهَانَ (٧) مِنْ هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى: * وَيَكْفُرُونَ لَا يُفْلِحُ
الْكَافِرُونَ * (٨) أَي : أَعْجَبُ بِمَا أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ . كَذَا (٩) قَدَرَهُ .
ثُمَّ قَالَ (١٠) : وَحَكَى سَيْبُوهُ : " كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ " أَي :
لَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ .

وَإِذَا حَدَّثَ فِيهَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ وَوَلَيْتَهَا مَضَارِعُ نَصَبَتْهَا لَشَبْهِهَا
بـ (كَي) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (١١)

-
- (١) كَذَا الرَّوَايَةُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ . وَرَوَايَةُ الْمَصَادِرِ الْآخَرَى
(فِي عُلُوِّ الْهَوَى) .
(٢) فِي الْأَصْلِ وَضِعَ فَوْقَ الْعَيْنِ سَكُونًا ، فَبَدَتْ كَأَنَّهَا نَقْطَةٌ .
(٣) الْبَقْرَةُ : ١٩٨ .
(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١٥٣/١ .
(٥) الْبَقْرَةُ : ١٥١ - ١٥٢ .
(٦) " كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا فَادْكُرُونِي " : لَيْسَ فِي (ح) ، وَمَا فِيهَا
مُوَافِقٌ لَهَا فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ .
(٧) شَرْحُ اللَّعْمِ : ١٢٨/١ .
(٨) الْقِصَصُ : ٨٢ .
(٩) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (وَكَذَا) بِإِقْحَامِ الْوَاوِ .
(١٠) شَرْحُ اللَّعْمِ : ١٢٩/١ . وَسَيْبُوهُ : ٤٢٠/١ .
(١١) هُوَ عَمْرِيْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . وَالْهَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٩٣ بِرَوَايَةٍ : " لَكْسِي
يَحْسِبُوا . . . " وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .
وَهُوَ بِرَوَايَةِ الشَّحِّ فِي الْإِنْصَافِ : ٥٨٦/٢ ، وَضَرَاثِرُ الشُّعْرَى : (١٤) ،

فَظَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ
وزعم الفارسي (١) أَنَّ الْأَصْلَ (كَمَا) ، وَحُذِفَتِ الْيَاءُ .
وهذا تَكْلُفٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا زَعَمَ (٢)
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٣)

رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَهَنَا جَمِيعُ بَيْنَهُنَّ الْمِهْرَارُ
أَنَّ (ما) فِيهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِمُتَدَأٍ مُضَرٍّ وَخَيْرٍ مَظْهَرٍ . وَالتَّصْحِيحُ أَنَّ (ما)
فِيهِ زَائِدَةٌ كَافَّةٌ هَيَاتٌ (رَبِّ) لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، كَمَا هَيَاتُهَا
لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * رَبَّمَا بَوَّأَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ * (٤) ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

لَا يُضِيحُ الْأَمِينُ سِرًّا وَلَكِنْ رُبَّمَا يَحْسَبُ الْخَوَّوْنُ أَمِينَنَا
وَتَزَادُ (ما) بَعْدَ (مَنْ ، وَعَنْ) غَيْرَ كَافِيَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * مَّا خَطَبَاتِهِمْ
أَغْرَقُوا * (٦) وَ * عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ نَادِمِينَ * (٧)

- === شرح الكافية الشافية : ٨٢٠ / ٢ ، ١٥٣٥ / ٣ ، والتذليل والتكميل :
٨٤ / ٤ ، والمساعد : ٢٨١ / ٢ ، والمغني : ٢٣٤ ، وشرح أبيات :
١١٧ / ٤ :
وهو برواية : (. . . حَيْثُ تَصْرَفُ) فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ : ١٢٧ / ١ ،
وشرح القوائد السبع : ٣٤٠ .
(١) وهو قول الكوفيين . الإِنصَافُ : ٥٨٥ / ٢ ، والمساعد : ٢٨٢ / ٢ ،
والمغني : ٢٣٥ ، وشرح أبيات : ١١٧ / ٤ ، وما بعدها .
(٢) شرح أبيات المغني : ١٩٩ / ٣ ، وما بعدها . وانظر شرح الجمل :
٥٠٥ / ١ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٤٤ / ٢ .
(٣) تقدم ص ٤٤٤ .
(٤) الحجر : ٠٢ .
(٥) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٨٥ / ٤ ، ومنهج السالك :
٢٥٨ / ٢ .
(٦) نوح : ٠٢٥ .
(٧) المؤمنون : ٤٠ .

(ص) ومنها (هذ، ومُنْدٌ) وقد ذُكِرَا في باب الظُروف . ومنها
 (رُبَّ) ، ويقال : (رُبَّ ، ورَبَّ ، ورُبَّ ، ورُبَّتْ ،
 ورُبَّتْ ، ورَبَّتْ ، ورَبَّتْ ، ورَبَّ ، ورَبَّ ، ورَبَّتْ) .
 وليست اسماً ، خِلافاً للكُونِيَّين والَاخْفَشِ في أَحَد
 قوليه . بل هي حرفٌ تَكْثِيرٌ ، وَفِاقاً لِسَبِيحِ
 وَالتَّقْلِيلِ بِهَا نَادِرٌ .
 ولا يلزم وصفُ مجرورها ، خِلافاً لِلْعَبْرَدِ وَمَنْ وَأَنْقَسَ ،
 ولا مُضِي ما يَتَعَلَّقُ بِهِ ^(١) . بل يلزم تصدُّرُهَا ،
 وتكثيرُ مجرورها وشبهه ^(٢) .
 وقد يُعْطَفُ عَلَى مجرورها وشبهه مضافٌ إلى ضميريهما ،
 وقد تَجَرُّ ضميراً لا زماً تفسيره بتأخُّرٍ منصوبٍ على
 التَّحْيِيزِ مطابقي للمعنى .
 ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيره عندَ تثنيةِ التَّمْيِيزِ وجمعه
 وتأنِيثِهِ أَشْهَرُ مِنَ الْمَطَابَقَةِ .
 (ش) قد بَيَّنْتُ في باب المفعولِ فِيهِ ^(٣) أَنَّ من جملةِ أسماءِ الزَّمانِ المَبْنِيَّةِ
 (مُدٌّ ، وَمُنْدٌ) إِذَا وَلِيَهَا ^(٤) مرفوعٌ أو جملةٌ ، وَأَنَّهَا يَكُونانِ حرفي
 جَرٍّ ، واستوفيت القول بما أغنى عن مزيد ، نَلْعَلِمُ ذلك .
 ومن حروفِ الجَرِّ (رُبَّ) ، وفيها عشرُ لغات ، أربَعٌ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ ،
 وَسِتٌّ بِتَخْفِيفِهَا ، وَقَدْ ذُكِرَتْ .

-
- (١) في الأصل و (ح) : (بها) ، وهو تحريف
 وفاعل (يتعلق) ضمير مستتر يعود إلى (مجرورها) .
 (٢) "وشبهه" : ليس في (ع) والتسهيل والتذليل والتكميل .
 (٣) انظر ما سلف ج (ص ١٠١) .
 (٤) في الأصل و (ح) : (وليها) ، وهو تحريف

وهي حرفٌ عندَ البصريين ، واسمٌ عندَ الكوفيين والاخفش في أحد
قوله . (١)

وحرفيتها أصحُّ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية ،
ولساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسن غير مفهوم جنسه
بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط ، فإنها تدل على معنى في
مسن مفهوم [جنسه] (٢) بلفظها . ومقتضى هذا التقدير أن تكون
(كم) حرفاً ، لكن اسميتها ثابتة بالعلامات اللفظية ، وهي الإضافة
إليها ، ودخول حرف الجر عليها ، والابتداء بها ، وإيقاع الأفعال
عليها ، وعود الضمير إليها .

واستدل الكوفيون على اسميتها بقول الشاعر (٣)

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ
فزعوا أن (رُبَّ) مبتدأ ، و (عار) خبر .

والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة ل (قتل) ،

والتقدير : / رُبَّ قَتْلِ هُوَ عَارٌ .

(١) الانصاف : ٨٢٢/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٢٣٠/٢ .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) نَسِبَ الْبَيْتَ إِلَى ثَابِتِ قَطْنَةَ وَحَبِيبِ بْنِ خَدْرَةَ الْهَلَالِيِّ . وَهُوَ

فِي شِعْرِ الْخَوَارِجِ : ٢٣١ ، وَالْمَقْتَضِبِ : ٦٦/٣ ، وَالْحِمَاسَةِ

الْبَصْرِيَّةِ : ٢٧٦/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠١/٢ ، وَضُرَائِرِ

الشعر : ١٧٣ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٨٦/٤ ، وَالْمَغْنَسِيِّ :

٤١ ، ١٧٩ ، ٦٥٣ ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتِهِ : ١٢٦/١ وَانظُرْ نَهَارَسَهُ ،

وَالْبَهْجِ : ٩٧/١ ، وَالْخَزَانَةَ : ٥٧٦/٩ .

وهو برواية : " . . . وبعضى قتل عار " في الهيان والتبيين : ٢٩٣/١ ،

والأغاني : ٢٧٩/١٤ ، وعليها يفوت الاستشهاد .

وأكثر النحويين^(١) يقولون : معنى (رَبِّ) التقليل . قال
أبو العباس^(٢) : (رَبِّ) تَنْبِيْهُ عَمَّا وَقَعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَلَيْسَ
بِالكثير ، فلذلك لا تَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ .
وقال ابن السراج^(٣) : النحويون كالمجممين على أَنَّ (رَبِّ)
جوابٌ لـ (مَا) ، تقول : (رَبِّ رَجُلٍ عَالِمٍ) لَمَنْ قَالَ لَكَ : (مَا رَأَيْتُ
رَجُلًا عَالِمًا) ، أَوْ قَدَّرْتَ أَنَّهُ يَقُولُ ، فَضَارَعَتْ حَرْفَ النَّفْيِ إِذَا كَانَ
يَلِيهِ الْوَاحِدُ الْمَنْكُورُ^(٤) ، وَهُوَ يُرَادُ بِهِ الْجَمَاعَةُ .

وقال ابن السراج^(٥) أيضاً : (رَبِّ) حَرْفٌ جَرٌّ ، وَكَانَ حَقُّهُ
أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفِعْلِ مَوْصُولًا^(٦) ، لِهَ إِلى الْمَجْرُورِ كَأَخَوَاتِهِ ، [وَ] لَكِنْ
لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ التَّقْلِيلُ وَكَانَ لَا يَمَعَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ صَارَ مَقَابَلًا لـ (كَمْ)
إِذَا كَانَتْ خَبِيرًا ، فَجُعِلَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، كَمَا جُعِلَ لـ (كَمْ) .
وقال الزمخشريُّ في المفصل^(٨) : (رَبِّ) لِلتَّقْلِيلِ . وَجَعَلَهَا
فِي الْكَشَافِ لِلتَّكْثِيرِ^(٩) .

-
- (١) انظر التذييل والتكميل : ٨٧/٤ وما بعدها ، والساعد : ٢٨٤/٢ .
(٢) الأصول : ٤١٦/١ ، وراجع المقتضب : ١٣٩/٤ ، ٢٨٩٠ .
(٣) الأصول : ٤١٧/١ .
(٤) في الأصل و (ح) : (بنية . . . المذكور) ، وهما تحريفان .
(٥) الأصول : ٤١٦/١ .
(٦) في الأصل و (ح) : (موصولاً) ، وهو تحريف .
(٧) تكملة من (ع) .
(٨) المفصل : ٢٨٦ .
(٩) انظر ما سيأتي ص : ٤٥٧ وما بعدها .

قُلْتُ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَعْنَى (رُبَّ) التَّكْثِيرُ ، وَلِذَا يَصْلُحُ (كَم)

فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعْتَ فِيهِ غَيْرِ نَادِيٍّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ^(١) يَتَعَنَّى^(٢) لِي مَوْتًا لَمْ يُطَـعْ
وَقَوْلِ الْآخَرِ :^(٣)

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ^(٤)
وَقَوْلِ الْآخَرِ :^(٥)

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ حِرٌّ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

(١) هو الأُسُودُ بن أبي كَاهِلِ الشُّكْرِيُّ . والبيت في المفضليات : ١٩٨ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ٣٦/١ ، وأمالِي ابن الشجري : ١٦٩/٢ ،
والمرتجل : ٣٠٧ ، وابن يعيش : ١١/٤ ، والبحر المحيط : ٥٢/١ ،
والمغني : ٣٦٤ ، وشرح أبيات : ٢٣٤/٥ ، والهمع : ٩٢/١ ،
٢٦/٢ ، والخزانة : ١٢٣/٦ .

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَالرَّوَايَةُ الشَّهِيرَةُ : (قَدْ تَعَنَّى) .

(٣) هو الأَفْضَى . والبيت في ديوانه : ١٣ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٣٠ ،
وأمالِي الْقَالِي : ٩٠/١ ، وابن يعيش : ٢٨/٨ ، والمغني :
٧٦٤ ، وشرح أبيات : ٢٣٣/٧ ، والهمع : ٩/١ ، والخزانة :
٥٥٩/٩ .

الرَّفْدُ : الْقَدْحُ الضَّخْمُ . هَرَقْتَهُ : أَرَقْتَهُ . أَقْتَالَ : جَمْعُ قَتَلَ ،
وهو العَدُوُّ المِقَاتِلُ أو الشَّبه والنظير . وَرُوِيَ فِي بَعْضِهَا أَقْبَالَ :
جَمْعُ قَبِلَ مَخَفًا قَبْلَ ، وهو الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الْمَلِكِ مِمَّنْ لَهُمْ قَوْلُ
سَمْعٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَحْشَرٌ) ، وهو تحريفٌ .

(٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أُمِّئَةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ وَعَبِيدِ بْنِ الْأَبْرَصِ وَابْنِ صِرْمَةَ
وَأَبِي قَيْسِ الْيَهُودِيِّ وَحَنْفِيْفِ بْنِ عَمْرِو الشُّكْرِيِّ وَنَهَارِ بْنِ أُخْتِ
سَيْلَمَةَ الْكُذَّابِ . وهو فِي دِيوانِ أُمِّئَةَ : ٤٤٤ (د . السُّطِّي) ،

وَدِيوانِ عبيد : ١٢٨ ، وحماسة البحتري : ٢٢٣ ، والحماسة
البصرية : ٧٨/٢ ، وسيبويه : ٢٧٠/١ ، ٢٦٢ ، ومعاني القرآن

- وكقول حسان (١) :
رَبِّ جِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَا (٢)
لِ وَجْهَلٍ فَطَى عَلَيْهِ النَّعِيمُ
وكقول الآخر (٣) :
وَرَبِّ أَمْرِي نَاقِصِي عَقْلِي
وَأَخْرَجْتَهُ أَحْقَقًا
وكقول ضابي البرجمي (٤) :
وَرَبِّ أُمُورٍ لَا تَضُرُّكَ ضَيْرَةٌ
وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِمْ وَجِيبٌ
وكقول عدي بن زيد (٥) :
رَبِّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلًا
قَدْ سَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الْأَمَلِ (٦)

- ====
للأخفش : ٣٦/١ ، والمقتضب : ١٨٠/١ ، والأصول : ٢٤٢/٢
والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٦١ ، وأمالى ابن السجري :
٢٣٨/٢ ، وحجة القراءات : ٣٨٠ ، وابن يعقوب : ٢٠/٨ ، ٢/٤
والمغني : ٣٢٨ ، وشرح أبيات : ٢١٢/٥ ، والهمع : ٨/١ ،
والخزانة : ١٠٨/٦ ، واللسان : (فرج) ، والبيان والتبيين
: ٢٦٠/٣ ، والحيوان : ٤٩/٣ .
الفرجة : الانفراج . العقال : الحبل الذي تُشدُّ به قوائم الإبل .
(١) البيت في ديوانه : ٤٠/١ . غطى : ستر .
(٢) في الأصل : (علم) ، وهو تحريف ،
(٣) نُسباً إلى عبد الله بن معاوية بن جعفر الطالبي وصالح بن عبد
القدوس . وهما في ديوان عبد الله : ٥١ ، والحماسة البصرية
: ٥٩/٢ برواية " فكم من فتى " وعليها يفوت الاستشهاد وهما
برواية : " وكم من فتى " ، في حماسة البحرى : ١٣٥ ، واللسان :
(قصص) وعليها يفوت الاستشهاد أيضاً .
(٤) البيت في الأصمعيات : ١٨٤ ، والشعر والشعراء : ٣٥١/١ ،
والكامل : ٣٢٠/١ ، والنقائض : ٢٢٠/١ ، والخزانة : ٣٢٠/١٠ .
وجيب القلب : خفقانه واضطرابه .
(٥) البيت في ديوانه : ٩٩ ، والحماسة البصرية : ٤١٣ .
(٦) في الأصل : (ذلك) ، وهو تحريف يختل به الوزن ، والتصويب من
(ح) و (ع) .

وهذا الذي أشرتُ إليه من أنَّ معنى (رَبِّ) التَّكْثِيرُ هُوَ

مذهب سيبويه رحمه الله .

وقال ابن خروف^(١) : وذكر سيبويه في باب (كم) أنَّ (رَبِّ)

للتَّكْثِيرِ ، وذكر ذلك غيره من اللُّغَوِيِّينَ^(٢) ، واستعمالُها على ذلك موجودٌ كثيرٌ .

قلتُ : فمن كلامه الدَّالُّ على ذلك قوله^(٣) في باب (كم)

: اعلم أنَّ ل (كم) موضعين : أحدهما الاستفهام . والآخِرُ الخبر ومعناها^(٤) معنى (رَبِّ) .

ثمَّ قال بعد ذلك في الباب^(٥) : واعلم أنَّ (كم) في الخبر

لا تعملُ إلَّا فيما تعملُ فيه (رَبِّ) ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، إلَّا أنَّ (كم) اسمٌ ، و (رَبِّ) غيرُ اسمٍ .

هذا نصُّه ، ولا مُعارضَ له في كتابه ، فعلم أنَّ مذهبه كونُ (رَبِّ)

مساويةً ل (كم) الخبرية في المعنى . ولا خلاف في أنَّ معنى (كم)

الخبرية التَّكْثِيرُ ، والذي دلَّ عليه كلامُ سيبويه من أنَّ معنى (رَبِّ) التَّكْثِيرُ

(١) لم أقف على هذا النُّقل نصًّا فيما بين يديَّ من المصادر . وانظر

التَّذييل والتكميل : ٨٩/٤ ، والمساعد : ٢٨٤/٢ وما بعدها .

(٢) منهم ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ (التاج (رب) ، والمغني : ١٨٠) وصاحب

العين (التَّذييل والتكميل : ٨٩/٤ ، وما بعدها) .

(٣) سيبويه : ٢٩١/١ . وعبارته : " . . . موضعين : فأحدهما

الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف ، وأين) .

والموضع الآخِرُ الخبر ، ومعناها معنى (رَبِّ) .

(٤) في الأصل و (ح) : (ومعناها) ، وهو تحريف ، والتصويب

من سيبويه . وفي (ع) : سقط قوله : " ومعناها معنى (رَبِّ) ."

(٥) سيبويه : ٢٩٣/١ . وانظر : ٣٤٥/١ .

هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نشره ونظمه . فمن النظم الأبيات التي قدمت ذكرها . ومن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم (١) : " رَبِّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة " ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - (٢) : " رَبِّ أَشَعَتْ [أَغْبَر] (٣) لا يُؤَبِّه (٤) له لو أقسم على الله لا برقاسه " ، ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر : " رَبِّ صائمه لئن يصومه ، وقائمه لئن يقومه " (٥) .

وقال الفراء (٦) : يقول القائل إذا أمر فعصي : " أَمَا وَاللَّهِ رَبِّ نَدَامَةٌ تَذَكَّرُ قَوْلِي فِيهَا " .

وقولي : " والتقليل بها نادر " أشرت به إلى قول الشاعر (٧) :

أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبٌ - وَأَنْ

-
- (١) أخرجه البخاري في باب " تحريض النبي - صلى الله عليه وسلم - على صلاة الليل . . . من أبواب " التهجد في الليل " : ٦/٢ . وانظر شواهد التوضيح : ١٠٤ .
- (٢) أخرجه مسلم في باب " فضل الضعفاء والخاملين " من كتاب " البر والصلة " : ٢٠٢٤/٤ . وفي باب " النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء " من كتاب " الجنة " : ٢١٩٠/٤ . وأخرجه الترمذي بلفظ " كم من أشعث . . . " في باب " مناقب البراء بن مالك " من كتاب المناقب : ٦٩٣/٥ ، وعلى هذا اللفظ يفوت الاستشهاد .
- (٣) تكلمة من (ع) .
- (٤) في الأصل : (لا يوب) ، وهو تحريف .
- (٥) معاني القرآن للفراء : ١٥/٢ ، والمغني : ١٨٠ .
- (٦) القول حكاه أبو حيان فيما حكى من كلام المصنف . التذييل والتكميل : ٨٩/٤ .
- (٧) نُسِبَ البيت إلى رجل من أزد السراة . وهو في سيبويه : ٣٤١/١ ، والبحر المحيط : ٤٦٣/٢ ، والتذييل والتكميل : ٨٨/٤ ، والمغني : ١٨١ ، وشرح أبياته : ١٧٣/٣ ، والهمع : ٥٤/١ ، ٢٦/٢ ، والخزانة : ٢٣٨١/٢ ، وهو برواية : " عجبت لمولود . . . " فسي سيبويه : ٢٥٨/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٢ ، وعليها يفوت الاستشهاد .

يريد : آدَمَ وعيسى عليهما السَّلَام . ومثله قولُ عمرو بن الشريد (١) أخِي
الخنساء :

وَذِي إِخْوَةٍ قَطَّعْتَ أَقْرَانَ بَيْنِهِمْ كَمَا تَرَكُونِي وَاحِدًا لَا أَخَا لِيهَا
ومثله (٢) :

وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلْقَاءِ لَمْ يَكُ مِثْلَهُ عَلَى الْأَرْحَى يَوْمٍ فِي بَعِيدٍ وَلَا دَانَ
أراد بندي إخوة : دُرَيْدَ بْنَ حَرْمَةَ قَاتَلَ أَخِيهَ مُعَاوِيَةَ بْنَ الشَّرِيدِ .
وأراد الآخر : يوماً كان فيه وقعةٌ بينَ غَسَّانَ ومَذْحِجٍ في موضعٍ يعرف
بالبلقاء .

وقولُ المبرد : "رُبَّ تَنْبِيءٍ" (٣) عَمَّا وَقَعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ " هَذَا
هو الأكثرُ .

وأما كونُ ذلك لازماً لا يوجد غيره فليس بصحيح ، بل قد يكسبون
مستقبلاً كقول جَحْدَرِ اللَّحِيِّ (٥) :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ تَنْبِيءٍ سَيَّبِكِي عَلَيَّ مُهَدَّبٍ رَخِي الْبَنَانِ

-
- (١) كذا في جميع النسخ ، وفي (ع) (. . . ابن الشريك) .
قال أبو حيان : " . . . ونسبه المصنف في الشرح
لعمر بن الشريد أخِي الخنساء " ، كذا قال ، ونسبه ابن عصفور لصخر
ابن الشريد كما نسبناه نحن .
والبيت مع نسبه إلى صخر في الأغانى : ١٥ / ١٠٠ ، وأنيس الجلساء
: ١٤ ، والتذييل والتكميل : ٨٨ / ٤ .
الأقران : الحبال .
- (٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٨٨ / ٤ ، والجنى الداني :
٤٤٢ . البلقاء : من أعمال دمشق ، حاضرتها عَمَّانَ .
- (٣) في الأصل و (ح) : (بني) ، وهو تحريف ، والتصويب ما سلف
ص ٤٥٠ : ومن (ع) .
- (٤) انظر ما سلف ص : ٤٥٠ .
- (٥) البيت في ديوانه : ١٨٦ ، وأمالى القالي : ٢٨٢ / ١ ، والتذييل
والتكميل : ٧١ / ٤ ، والمغني : ١٨٢ ، وشرح أبياته : ٢٠٣ / ٣ ،
والمساعد : ٢٨٧ / ٢ ، والخزانة : ٢٠٩ / ١١ .

وكقول هُند أم معاوية : - رضي الله عنها - (١) :

يا رَبِّ قَائِلَةٌ غَدًا : يا لَهْفًا أُمُّ مُعَاوِيَةَ

وكقول سليم القشيري (٢) :

وَمُعْتَصِمٍ بِالْحَيِّ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى سِرْدَى وَغَارِ مُشْفِقٍ سَكِيوٍ وَبِ

ومثله (٤) :

يا رَبِّ يَوْمٍ لَا أَظَلُّ لِي
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَيَّ

و مثله (٥) :

يا رَبِّ غَاطِبِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَا قَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَنَا

(١) في (ح) و (ع) : (عنه) .

والبیت فی السیرة : ٣٩/٢ ، والبحر المحيط : ٤٤٤/٥ ، والتذييل
والتكميل : ٧١/٤ ، ٩١ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته : ٢١٢/٣ ،
٢٠٤/٣ ، والهمع : ٢٨/٢ .

(٢) في الأصل : (القشيري) ، وهو تحريف .

والبیت تقدم ص : ٣٨٧

(٣) في الأصل و (ح) : (غار) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٤) نسيباً إلى أبي كثران . وهما في شواهد التوضيح : ١٠٦ ، والتذييل

والتكميل : ٧١/٤ ، والمغني : ٢٠٥ ، وشرح أبياته : ٢٠٤/٣ ،
٣٥٣ ، والعيني : ٥٤٥/٤ .

أظله : أصله : أظلل فيه ، فحذف (في) ووصل الضمير .
أرْمَضُ : من رَمَضَتْ قدمه ، إذا احترقت من الرمضاء ، وهي الأرض
الحامية من حر الشمس .

(٥) البيت لجبر . وهو في ديوانه : ٥٩٥ ، وسيبويه : ٢١٢/١ ،

والمقتضب : ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، والجمل : ١٨١/٩١ ،

وابن يعين : ٥١/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٩١١/٢ ، والتذييل

والتكميل : ٧١/٤ ، والمغني : ٦٦٤ ، وشرح أبياته : ١٠٠/٧ ،

٢٠٤/٣ ، والهمع : ٤٧/٢ .

ولأهالةَ بقول المُبرِّد ، ولا بقول ابن السَّراج (١) ، فإنَّهما لم
يَسْتَنِدَا في ذلك إلَّا إلى مجرَّد الدَّعوى ، ولولم يكن غيرُ ما ادَّعياه مسموعاً

لكان مساوياً لما ادَّعياه في إمكان الأخذ / به ، فكيف وهو ثابت بالنقل أ/١٦٧
الصَّحيح في الكلام الفصيح .

وقد تكون ما وقعت عليه (رَبِّ) حالاً كقولك لمن قال : ما في
وقتنا امرؤٌ مستريحٌ : (رَبِّ امرئٍ في وقتنا مستريحٌ) ، ومنه قولُ ابن أبي
رَبِيعَةَ (٢) :

فَقُمْتُ وَلَمْ تَعْلَمْ عَلَيَّ خِيَانَةً أَلَا رَبِّ بَاغِي الرِّيحِ لَيْسَ بِرَابِحِ
ومثله (٣) :

أَلَا رَبِّ مَنْ تَغَشَّهَ لَكَ نَاصِحِ وَمَوْ تَمَنِّ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ
وقد هُدِيَ الزَّمخَشَرِيُّ إلى الحَقِّ في معنى (رَبِّ) فقال في تفسيره : قد
نَرَى تَقْلِبَ وَجْهِكَ * (٤) : قد نرى : رَبِّمَا نرى ، ومعناه كثرةُ الرُّوءِ بِكَ .
وقال : (قد) في : قد نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزِنُكَ * (٥) بمعنى : (رَبِّمَا) ،
الذي يجيُّ لزيادة الفعل وكثرته . وقال في : قد يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ * (٦)
أدخل (قد) لتوكيد عليه بما هم عليه ، وذلك أن (قد) إذا دخلت

-
- (١) انظر ما سلف ص : ٤٥٠ .
(٢) البيت في ديوانه : ٤٥٦ ، وشرح أبيات المغني : ٢٠٤/٣ .
(٣) البيت لعبدالله بن همام . وهوفي سيبويه : ٢٧١/١ ، وحماسة
البحثري : ١٧٥ ، وأساس البلاغة : (غشش) ، وضرائر الشعر
: ١٤٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٨٠/١ ، والتذييل : ٧١/٤ ،
٧٣ ، والهمع : ٩٢/١ ، ٢٨/٢ ، وشرح أبيات المغني : ٢٠٤/٣ .
(٤) البقرة : ١٤٤ . وانظر الكشاف : ١٠٠/١ .
(٥) الأنعام : ٣٣ . وانظر الكشاف : ١٠/٢ .
(٦) النور : الأخيرة . وانظر الكشاف : ٨٧/٣ .

على المضارع كانت بمعنى (رُبَمَا) فوافقت (رُبَمَا) في خروجها إلى معنى التَّكْثِيرِ ، نحو قوله : (١)

يَإِن تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودٌ
فكلامه هذا (٢) كَلَامٌ سَدِيدٌ ، أَرَادَهُ إِلَى تَرْكِ التَّقْلِيدِ .

وقال في ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٣) فَإِن قُلْتَ : فما معنى التَّقْلِيلِ هَاهُنَا ؟ قُلْتُ : هو وارِدٌ على مذهب

العرب في قولهم : "لَعَلَّكَ سَتَنَدِمُ عَلَى فِعْلِكَ ، وَرُبَّمَا يَنْدِمُ الْإِنْسَانُ عَلَى مَا فَعَلَ" (٤) ولا يَشْكُونَ فِي تَنْدَمِهِ ، ولا يَقْصِدُونَ تَقْلِيلَهُ ، وَلَكِنَّهُمْ أَرَادُوا : لو كان النَّدَمُ مَشْكُوكًا فِيهِ أَوْ كَانَ قَلِيلًا لَحَقَّ عَلَيْكَ أَلَّا تَفْعَلَ هَذَا الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّ الْعُقْلَاءَ يَتَحَرَّزُونَ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلغَمِّ الْمَظْنُونِ كَمَا يَتَحَرَّزُونَ مِنَ الْغَمِّ الْحَقِيقِيِّ ، وَمِنَ الْقَلِيلِ مِنْهُ كَمَا يَتَحَرَّزُونَ (٥) مِنَ الْكَثِيرِ . وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ لَوْ كَانُوا يُوَدُّونَ الْإِسْلَامَ مَرَّةً وَاحِدَةً لَكَانُوا حَقِيقِينَ بِالْمُسَارَعَةِ إِلَيْهِ ، نَكِيفٌ وَهُمْ يُوَدُّونَهُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ .

قُلْتُ : فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يَنَاقِضُ كَلَامَهُ فِي ﴿قَدْ تَرَى﴾ وَ﴿قَدْ نَعَلِمُ﴾ وَ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ مِنْ دَلَالَةِ (رُبَّمَا) عَلَى التَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ إِلَيْهَا هَاهُنَا التَّقْلِيلَ ، وَتَكَلَّفَ فِي تَخْرِيجِهِ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَلَا دَلَالََةَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ

(١) نُسِبَ الْبَيْتَ إِلَى أَبِي الْعَطَاءِ السَّنْدِيِّ وَمَعْنَى بِنِ زَائِدَةَ . وَهُوَ فِي

أُمَالِي الْقَالِي : ٢٧٢/١ ، وَشَرَحَ دِيْوَانَ الْحَمَاسَةِ : ٢/٨٠٠ ،

وَالْكَشَافَ : ٨٧/٣ ، وَشَرَحَ عَمْدَةَ الْحَافِظِ : ٣٥١ ، وَالْبَحْرَ

الْمَحِيْطَ : ٤٧٧/٦ ، وَالْخَزَائِنَةَ : ٩/٥٢٩ .

وَهِوَ بِرِوَايَةٍ : " . . . فَطَالَمَا أَقَامَ . . . فِي أُمَالِي الْعَرْتَضِيِّ : ١/٢٢٣ ،

وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (. . . فِي هَذَا . . .) بِإِقْحَامِ (فِي) .

(٣) الْحَجْرَ : ٢ . وَانظُرِ الْكَشَافَ : ٣٠٩/٢ وَمَابَعْدَهَا .

(٤) اللِّسَانَ : (رَبِّبَ) .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (يَتَحَرَّزُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

اعترف بقول العرب : " رَبِّهَا يَنْدُمُ الْإِنْسَانَ عَلَى مَا فَعَلَ " وَأَنْتُمْ لَا تَقْصِدُونَ تَقْلِيلَهُ ، فَهِيَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ وَافَقَهُ ، [وَأُظِنَّهُ] (١) فِي هَذَا التَّأْوِيلِ قَلَّدَ ابْنَ السَّرَّاجِ فَإِنَّهُ قَالَ (٢) : قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٣) : بِأَنَّهُ لَصِدْقُ الْوَعْدِ كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ نَزَّوْنَا فَلَا قُوَّةَ ﴾ (٤) . وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ (إِذْ) [قَدْ] (٥) يُرَادُ بِهَا الْإِسْتِقْبَالَ كَمَا يُرَادُ بِهَا الْمَضِيُّ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ إِنَّ الْأَعْلَالَ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴿ (٦) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ (٧) فَأَبْدَلُ (يَوْمَئِذٍ) مِنْ (إِذَا) فَلَوْلَمْ تَكُنْ (إِذَا) صَالِحَةً لِلْإِسْتِقْبَالِ مَا أَبْدَلُ (يَوْمَئِذٍ) الْمُضَافِ إِلَيْهَا مِنْ (إِذَا) ، فَإِنَّهَا لَا يُرَادُ بِهَا إِلَّا الْإِسْتِقْبَالَ .

وَالْمُبَرَّدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالْفَارِيسِيُّ (٨) يَرَوْنَ وَجُوبَ وَصْفِ الْمَجْرُورِ بِ (رَبِّ) ، وَقَلَّدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ التَّأَخَّرِينَ (٩) ، مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ (١٠) .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ إِلَّا شُبُهَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : " أَنْ (رَبِّ) لِلتَّقْلِيلِ ، وَالتَّكْرَرِ بِلا صِفَةٍ فِيهَا تَكْتِسِرُ بِالشَّيْءِ وَالْعُمُومِ ، وَوَصْفُهَا يُحَدِّثُ فِيهَا التَّقْلِيلَ بِإِخْرَاجِ الْخَالِي مِنْهُ ، فَلَمْ يَزِمِ الْوَصْفَ لِذَلِكَ .

-
- (١) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ع) .
 (٢) الْأُصُولُ : ٤١٩/١ وَمَابَعْدَهَا .
 (٣) الْحَجَرُ : ٥٢ . (٤) : سِبْأُ : ٥٥١ .
 (٥) تَكْلِمَةٌ مِنْ (ع) .
 (٦) غَافِرٌ : ٧٠ - ٧١ . (٧) الزَّلْزَلَةُ : ٤ - .
 (٨) الْأُصُولُ : ٤١٨/١ ، وَالْإِيضَاحُ : ٢٥١ . وَانظُرِ الْمَسَاعِدَ : ٢٨٥/٢ وَمَابَعْدَهَا .
 (٩) انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٩٠/٤ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالْمَسَاعِدَ : ٢٨٦/٢ ، وَالْبَهْمَ : ٢٦/٢ .
 (١٠) انظُرْ مَا سَيَأْتِي ص : ٤٦١ .

وَالشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ : أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : (رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُ) رَدٌّ

عَلَى مَنْ قَالَ : مَا لَقَيْتَ رَجُلًا عَالِمًا ، فَلَوْلَمْ يَذَكَرَ الصِّفَةَ لَمْ يَكُنِ الرَّدُّ مُوَافِقًا .

وَفِي كِلْتَا الشُّبْهَتَيْنِ ضَعْفٌ بَيِّنٌ .

أَمَّا ضَعْفُ الْأَوَّلِيِّ فَلتَرْتِيبِهَا عَلَى أَنَّ (رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ ،

وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ ، فَإِنَّ التَّكْرَرَ دُونَ وَصْفِ

صَالِحَةٍ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْعُمُومُ ، فَيَكُونُ فِيهَا تَكْثِيرٌ ، وَأَنْ يُرَادَ بِهَا غَيْرُ الْعُمُومِ

فَيَكُونُ فِيهَا تَقْلِيلٌ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (رُبَّ) - عَلَى تَقْدِيرِ وَضْعِهَا لِلتَّقْلِيلِ -

أُزِيلَتِ احْتِمَالُ التَّكْثِيرِ ، كَمَا يُزَالُ احْتِمَالُ التَّقْلِيلِ بِ (لَا ، وَمِنْ) الْجَنْسِيَتَيْنِ ،

فَإِنَّ وَصِفَتَ بَعْدَ دُخُولِ (رُبَّ) إِزْدَادَ التَّقْلِيلِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ زِيَادَةً

التَّقْلِيلِ لَا مَطْلَقَهُ فَيَنْبَغِي أَلَّا يُقْتَصَرَ عَلَى وَصْفِ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ التَّقْلِيلَ (١) يَزِيدُ

بِزِيَادَةِ الْأَوْصَافِ .

وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ فَضَعْفُهَا أَيْضًا بَيِّنٌ ، لِأَنَّهَا مَرْتَبَةٌ عَلَى أَنَّ

(رُبَّ) لَا تَكُونُ إِلَّا جَوَابًا ، وَعَلَى أَنَّ الْجَوَابَ يَلْزِمُ أَنْ يُوَافِقَ الْمُجَابَ . وَكَلَّا

الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ لَزْمٍ بِالِاسْتِقْرَاءِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَكُونُ جَوَابًا وَغَيْرَ جَوَابٍ . وَإِذَا

كَانَتْ جَوَابًا فَقَدْ تَكُونُ جَوَابَ مَوْصُوفٍ ، وَجَوَابَ غَيْرِ مَوْصُوفٍ (٢) ، فَيَكُونُ

لِمَجْرُورِهَا مِنَ الْوَصْفِ وَعَدَمِهِ مَا لِلْمُجَابِ ، فَيُقَالُ لَمَنْ قَالَ : مَا رَأَيْتَ رَجُلًا :

(رُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ) ، وَلَمَنْ قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا عَالِمًا : (رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ

رَأَيْتُ) .

وَإِذَا لَمْ تَكُنْ جَوَابًا فَلِلْمُتَكَلِّمِ بِهَا أَنْ يَصِفَ مَجْرُورَهَا ، وَأَلَّا يَصِفَهُ .

وَمِنْ وَقُوعِهِ غَيْرَ مَوْصُوفٍ قَوْلُ أُمِّ مَعَاوِيَةَ (٣) :

(١) لَا مَطْلَقَةَ . . . لِأَنَّ التَّقْلِيلَ : سَاقِطٌ مِنْ (ح) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (. . . تَكُونُ جَوَابًا مَوْصُوفًا ، وَجَوَابًا غَيْرَ مَوْصُوفٍ . . .) ،

وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) تَقْدِيمٌ ص : ٤٥٦ .

ب / ١٦٧ يا لَهْفَ أُمَّ مُعَاوِيَةَ / يَا رَبَّ قَائِلَةَ عَدَا :

ومثله : (١)

أَلَا رَبَّ مَا خُونٍ بِأَجْرَامِ غَيْرِهِ فَلَا تَسْأَلَنَّ هِجْرَانَ مَنْ كَانَ مُجْرِمًا

ومثله : (٢)

رَبِّ مُسْتَعْنٍ وَلَا مَالَ لَهُ وَعَظِيمِ الْفَقْرِ وَهُوَ ذُو نَشَبٍ

والذي يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سبويه تسويته إياها (٣)

ب (كم) [الخبرية] (٤) ، ووصف مجرور (كم) الخبرية لا يلزم ، فكذا

وصف ما سويها . ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله في باب

الجر (٥) : وَإِذَا قُلْتَا : (رَبِّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ) فَقَدْ أَضَفْتَ الْقَوْلَ إِلَى

الرجل ب (رَبِّ) .

فتصريحه يكون (يقول) مضافاً إلى (الرجل) ب (رَبِّ)

مانع كونه صفةً ، لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف ، وإنما يضاف العامل

إلى المعمول ، ن (يقول) إنزاعاً عامل في (رجل) بواسطة (رَبِّ) ، كما

كان (مررتُ) من (مررتُ بزيد) عاملاً في (زيد) بواسطة الباء ،

[و] (٦) كما كان (أخذتُ) من (أخذتُ من عبدالله) عاملاً في

(عبدالله) بواسطة (من) . وهما من أمثلة سبويه في باب الجر (٧)

وقال فيهما : فَإِنَّمَا (٨) أَضَفْتَ الْمُرُورَ إِلَى زَيْدٍ بِالْبَاءِ . وقال أيضاً : فَقَدْ

أَضَفْتَ الْإِخْذَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ب (من) .

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٩١ / ٤ ، والجمع : ٢٨ / ٢ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٩١ / ٤ .

(٣) انظر ما سلف ص : ٤٥٣ .

(٤) تكلمة من (ع) .

(٥) سبويه : ٢٠٩ / ١ .

(٦) تكلمة من (ع) .

(٧) سبويه : ٢٠٩ / ١ .

(٨) في الأصل و (ح) : (فَإِذَا) ، وهو تحريف .

فجعل نسبة (مررت) من (بزید) ونسبة (أخذت) من (١) (عبدالله) كنسبة (يقول) من (رَبِّ رجل) . وفي تمثيله بـ (رَبِّ رجلٍ بقول ذلك) وجعله (٢) (يقول) كَعَدَى إلى (رجل) بواسطة (رَبِّ) دليل على أن مضمون ما دخلت عليه (رَبِّ) يجوز استقباله ، ولا يلزم مضيئه ، وقد تقدمت شواهد ذلك . (٣)

إلا أن في هذا المثال إشكالا بيِّنا ، وذلك أن ظاهره يقتضي جواز أن يقال : من زيدي عجب ، إذا عجب من نفسه ، وهو غير جائز بإجماع ؛ لأن فيه إعمال فعل ضمير متصل (٤) في مفسره ، وذلك مستنع دون خلاف . وقد أخذ أكثر الناص هذا المثال على ظاهره ، فمنهم من خطأ [فيه] (٥) سيبويه ، ومنهم من صوّبه ، وتكلف تأويله . وأحسنهم مأخذا في التأويل أبو الحسن بن خروف ، فإنه قال (٦) : فقول سيبويه : « فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رَبِّ) » كلام حسن ، وهو قوله : فقد أضفت (٨) الكينونة إلى الدار بـ (في) (٩) ، وقوله : فقد أضفت إليه الرداءة بـ (في) ، [بمعنى] (١٠) قوله : (أنت في الدار ، وفيك خصلة سوية) . ذ (رَبِّ) أوصلت

-
- (١) " من " في (ح) مكررة .
 (٢) " وجعله " : ساقط من (ح) .
 (٣) انظر ما سلف ص : ٤٥٥ وما بعدها .
 (٤) أي : الضمير المستتر في (يقول) .
 (٥) تكلمة من (ح) و (ع) .
 (٦) الأصول : ٤١٨/١ ، والتذيل والتكميل : ٩٣/٤ .
 (٧) التذيل والتكميل : ٩٣/٤ .
 (٨) " أضفت " : ساقط من (ح) .
 (٩) سيبويه : ٢٠٩/١ .
 (١٠) نفس المصدر السابق .
 (١١) تكلمة من (ع) ، وهي فيها : (معنى) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من كلام ابن خروف .

القول إلى قليل الرجال وكثيرهم ، كما أوصلت (في) الكَيُونَةُ إلى (الدار)
واستقرار الرِّدَاءِ إلى المخاطب . وموضع المخفوض بـ (رَبِّ) مبتدأ ،
و (يقول) خبره ، فكأنه على تقدير : كثير من الرجال يقول ذلك .
ولا يخفى ما في هذا من التَّكَلُّفِ . وقد يُسَّرَ لي بحمد الله
تخريجه بوجه لا تخطيط فيه ، ولا تَكَلُّفًا ، وذلك بأن يجعل (يقول) مضارع
(قال) بمعنى : فاق في المَقَاوِلَةِ ، ويجعل (ذلك) فاعلاً ، أُشِيرُ بِهِ
إلى مَرَعِيٍّ أو مذكور ، كأنه قال : رَبِّ رَجُلٍ يَفُوقُ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِي الْمَقَاوِلَةِ
فبهذا التَّخْرِيجُ يُؤَيِّدُ مِنَ الْخَطَأِ وَالتَّكَلُّفِ ، ويثبت استغناء مجرور (رَبِّ)
عن الوصف ، وكون ما دخلت عليه لا يلزم مُضَيِّئِهِ ، بل يجوز كونه مستقبلاً
وحالاً .

ومنع ابن السَّرَاجِ استقباله ، و أجاز حالته ، فإنه قال (١) :
ولا يجوز (رَبِّ رَجُلٍ سَيَقُومُ ، وليقومنَّ (٢) غَدًا) إِلَّا أَنْ تُرِيدَ : رَبِّ رَجُلٍ
يُوصَفُ بِهَذَا ، تقول : (رَبِّ رَجُلٍ مَسِيَ الْيَوْمَ مُحْسِنٍ غَدًا) أي : يوصف
بهذا .

والصَّحِيحُ جَوَاؤُهُمَا وَجَوَاؤُ الْمَضِيِّ ، إِلَّا أَنَّ الْمَضِيَّ أَكْثَرُ .
قال ابن خَرُوفٍ (٤) : والمتأخرون مختلفون في (رَبِّ) ، منهم
من تبع العُروِّدَ على مذهبه كابن السَّرَاجِ وَالْفَارِسِيِّ (٤) ، وهو فاسد ؛
لأنه ألزم مخفوضه الصِّفَةَ ، وحذف ما يتعلق به ، وألا تدلُّ إلا على التَّقْلِيلِ .

(١) الأصول : ٤٢٠ / ١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٧٢ / ٤ ، والمساعد

: ٢٨٢ / ٢ .

(٢) في الأصل و (ح) : (ولا يقومن) ، وهو تحريف .

(٣) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر .

(٤) انظر ما سلف ص : ٤٥٩ .

ولا يفتر إلى الصفة كما زعموا ؛ لأنَّ معنى التَّقليل والتَّكثير الذي دلَّت عليه يقوم مقامَ وصفٍ مخفوضٍها ، كما كان ذلك في (كم) ، ولذلك قلت :
 (كم غلامٌ عندك) فابتدأتَ بِنكرة .
 يعني أنَّ ما دلَّت عليه (كم) من التَّكثير سَوَّغَ الابتداءَ بها مع أنَّها نكرةٌ .

وتَبَّهتُ بقولي : " وقد يُعطف على مجرورها وشبهه مضافٌ (١) إلى ضميريهما " على أنَّه قد يُقال : (رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ رَأَيْتُ) و (كَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا مَلَكَتُ) على تقدير : رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِي لَهُ ، وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلٍ لَهَا .

ثمَّ نَبَّهتُ على أنَّ المجرور بها قد يكون ضميراً لازماً تفسيره بمميِّز مؤخَّرٍ مطابقٍ للذي يقصده المتكلِّم من أفراد وتذكير وغيرهما ، وأنَّ الضمير على أشهر المذهبين (٢) لا يكون إلا بلفظ الإفراد والتذكير فيقال : (رَبِّ رَجُلًا ، وَرَبِّ رَجُلَيْنِ ، وَرَبِّ رَجَالًا ، وَرَبِّ امْرَأَةٍ ، وَرَبِّ نِسْوَةٍ) . ومثالُ (رَبِّ رَجَالًا) قولُ الشاعر : (٣)

رَبِّ امْرَأَةٍ بِكَ نَالَ أَمْنَعُ عِرَّةً
 وَغَنَى بَعِيدَ خِصَاصَةٍ وَهَوَانِ
 ومثالُ (رَبِّ رَجَالًا) قوله : (٤)

رَبِّ فِتْيَةٍ دَعَوْتُ إِلَى مَا
 يورثُ المجدَ دائماً فَأَجَابُوا
 وحكى الكوفيون : (٥) رَبِّهِمَا رَجُلَيْنِ ، وَرَبِّهِمْ رَجَالًا ، وَرَبِّهَا امْرَأَةً . وإلى



(١) في الأصل و (ح) : (بمضاف) بإقحام الباء ، والتصويب ما سلف في المتن ص : ٤٤٨ ،
 (٢) هذا مذهب البصريين . الأصول : ٤١٩/١ ، وشرح الجمل ١/٥٠٤ ،
 (٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٧٧/٤ ، والهمع : ٢٧/٢ ،
 الخصاصة : الفقر وسوء الحال .
 (٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٧٧/٤ ، والمساعد : ٢٩١/٢ ،
 والمغني : ٦٢٨ ، وشرح أبياته : ٧١/٧ ، والعيني : ٢٥٩/٣ ،
 والهمع : ٢٧/٢ ،
 (٥) الأصول : ٤٢٢/١ ، وشرح الجمل : ١/٥٠٤ .

هذا الوجه والذي قبله أشرت بقولي : " ولزوم أفراد الضمير / وتذكيره عند ١٦٨ / ١
تثنية التمييز وجميعه وتأتيه أشهر من المطابقة . "

(ص) " فصل : قد يلي عند غير العبرد (لولا) (١)

الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر مجرور

الموضع عند سيبويه ، مرفوعة عند الأخفش والكوفيين .

(ش) إذا ولي (لولا) الامتناعية مضمرة فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة

المنفصلة ، لا ته موضع (٢) ابتداءً ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) . ومن العرب من يقول : (لولاي ، ولولانا) إلى

(لولاهن) . وزعم العبرد (٤) أن ذلك لا يوجد في كلام من يحتاج

بكلامه .

(٥) وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين . وأشد سيبويه -

رحمه الله :

(١) في (ح) : (. . عند سيبويه لولا . .) .

(٢) في الأصل : (موضوع) ، وهو تحريف ،

(٣) سبأ : ٣١ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ١٨١ / ٢ ، والمساعد : ٢٩٢ / ٢ . وراجع

المقتضب : ٧٢ / ٣ ، والكامل : ٣٤٥ / ٣ .

(٥) البيت ليزيد بن الحكم . وهو في سيبويه : ٣٨٨ / ١ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٨٥ / ٢ ، والكامل : ٣٤٥ / ٣ ، والخصائص : ٢٥٩ / ٢ ،

والمنصف : ٧٢ / ١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٧٧ / ١ ، ٢١٢ / ٢ ،

والإنصاف : ٦٩١ / ٢ ، وابن يعين : ١١٨ / ٢ ، ٢٣ / ٩ ، والمقرب

: ١٩٣ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٨٦ / ٢ ، ١٦٥١ / ٣ ،

والتذليل والتكميل : ٧٨ / ٤ ، والمساعد : ٢٩٢ / ٢ ، ٢٩٣ ،

والخزانة : ٣٣٦ / ٥ .

واللسان : (إما لا " لولا ") ، وأمالي القالي : ٦٨ / ١ ، والحاسة

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاي طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مَنَهَوَى
وَأُنشِدُ الْفَرَاءَ (١) :

أَيْطَمَعُ فِيهَا مَنْ أَرَاقَ رِمَاءِ نَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِي لِأَحْسَابِنَا حَسَنًا (٢)
ومذهب سيبويه (٣) في ياء (لولاي) وكاف (لولاك) وشبههما أنها
في موضع جرّ ب (لولا) ، لأنّ الياء وأخواتها لا يُعرف وقوعها إلاّ في
موضع نصب أو جرّ . والنّصب في (لولاي) متنعّ ، لأنّ الياء لا تُنصب بغير
اسم إلاّ ومعها نونُ الوقاية وجوباً أو جوازاً ، ولا تخلو منها وجوباً إلاّ وهي
مجرورةٌ ، وياءُ (لولاي) خاليةٌ منها وجوباً ، فاستنعّ كونها منصوبةً ، وتعيّن
كونها مجرورةً . وفي ذلك مع شدوذه استيقاً حقّ ل (لولا) ، وذلك
أنّها مختصّةٌ بالاسم غيرُ مشابهة للفعل ، ومقتضى ذلك أنّ جرّ الاسم
مطلقاً ، لكنّ منع من ذلك شبهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط
في ربط جملة بجملة ، وأرادوا التّنبية على موجب العمل في الأصل ، فجرّوا
بها المضمَرَ المشار إليه .

ومذهب الأَخْفَشِ (٤) أنّ الياء وأخواتها في موضع رفع نيابةً عن
ضامّات الرفع المنفصلة . ونظير ذلك نيابةً المرفوع في (مَا أَنَا كَأَنَّتَ) وشبيهه .

- ===
البحرية : ٢٧٦/٢ . أجرام : جمع جرّم ، وهو الجسد . النيق :
أرفع موضع في الجبل . القنة : الجبل المنفرد المستطيل في الهواء .
والرواية الشهيرة (قلة) كما في (ع) ، والقلة : أعلى الجبل .
المنهوي : الساقط .
(١) نُسِبَ البيت إلى عمرو بن العاص . وهو في معاني القرآن : ٨٥ / ٢ ،
والإنصاف : ٦٩٣ / ٢ ، وابن يعين : ١٢٠ / ٣ ، وشرح الكافية
الشافية : ٧٨٧ / ٢ ، ١٦٥٢ / ٤ ، والتذليل والتكميل : ٧٨ / ٤ ،
والعيني : ٢٦٠ / ٣ ، واللسان (أمالا " لولا ") .
(٢) في الأصل و (ح) : (لا حساننا) ، وهو تصحيف .
(٣) سيبويه : ٣٨٨ / ١ .
(٤) المقتضب : ٧٣ / ٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٨٠ / ١ ، وما بعدها ،
٢١٢ / ٢ ، والإنصاف : ٦٨٧ / ٢ .

(ص) " ويجرب (لعل ، وعل) في لغة عُقَيْل . وب (متى)

في لغة هَذَيْل .

(ش) روى أبو زيد عن بني عُقَيْل الجَرَّب (لعل) (١) ، وحكى الجَرَّبها أيضاً
القراء وغيره (٢) . وروى في لامها الأخبيرة الفتح والكسر (٣) ، وأنشيد
باللغتين قول الشاعر (٤) :

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ
روى القراء (٥) أيضاً الجَرَّب (عل) (٦) وأنشد : (٧)
(٨)
عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
يُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَيَسْتَرِيحَ القَلْبُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

(١) سر صناعة الإعراب : ٤٠٧/١ . وانظر معاني القرآن للأخفش :

١٢٣/١ وما بعدها ، واللسان : (عل) ، (لم) .

(٢) المساعد : ٢٩٥/٢ ، وانظر مصادر الحاشية السالفة .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ١٢٣/١ وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب

: ٤٠٧/١ .

(٤) هو خالد بن جعفر . والبيت في الوحشيات : (١٠) ، ومعاني

القرآن للأخفش : ١٢٤/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٠٧/١ ،

وأما المرتضى : ٢١٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٦٩ ،

وشرح الكافية الشافية : ٧٨٣/٢ ، والخزانة : ٤٣٨/١٠ ،

واللسان : (عل) .

(٥) اللسان : (لم) .

(٦) في الأصل و (ح) : (لعل) ، وهو تحريف .

(٧) الأبيات بدون نسبة برواية الشرح في اللسان : (عل) ، (لم) .

وضبطت "عل" صروفاً . . . في معاني القرآن للقراء : ٢٣٥ ، ٩/٣ ،

والخصائص : ٣١٦/١ ، والتمام : ١٨٠ ، والإنصاف : ٢٢٠/١ ،

وضرائر الشعر : ٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٣٩ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٥٤/٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٢٩ .

وعلى هذا الضبط يفوت الاستشهاد .

(٨) في الأصل : (عل) ، وهو وهم .

وأما (مَتَى) فهي في لغة هَذِيل حَرْفُ جَرٍّ (١) ، ومنه قول الشاعر (٢) :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٍ نَشِيحٍ
ومن كلامهم : " أَخْرَجَهَا مَتَى كُفَّهِ " (٣) أي : مِنْ كُفَّهِ .

(ص) " فصل : في الجرّ بحرف محذوف .

يُجَرُّ بِ (رُبَّ) محذوفةٌ بعدَ الفاءِ كثيراً ، وبعدَ
الواوِ أكثرَ ، وبعدَ (بِل) قليلاً ، ومعَ التَّجَرُّدِ
أقلَّ . وليسَ بالجرِّ بالفاءِ و (بِل) باتِّفاقٍ ، ولا
بالواوِ ، خِلافاً لِلْمُجَرِّدِ ومن وافقه .

وَيُجَرُّ (٤) بِغَيْرِ (رُبَّ) أَيْضاً مَحذُوفاً نِسْبِي

جِوَابَ مَا تَضَمَّنَ مِثْلَهُ ، أَوْ فِي مَعْطُوفٍ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ

بِحَرْفِ (٥) مَتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ بِ (لَا) أَوْ (لَوْ) ،

أَوْ فِي مَقْرُونٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَهُ بِالْهَمْزَةِ ، أَوْ (هَلَّا)

، أَوْ (إِنْ) أَوْ الْفَاءِ الْجَزَائِيَّتَيْنِ ، وَيُقَاسُ (٦)

عَلَى جَمِيعِهَا ، خِلافاً لِلْفَرَاءِ فِي جِوَابِ نَحْوِ : (يَمَنْ

مَرَّتْ ؟) .

وَقَدْ يُجَرُّ بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ مَحذُوفاً ، وَلَا يُقَاسُ مِنْهُ إِلَّا عَلَى

مَا ذُكِرَ فِي بَابِ (كَمْ) ، وَ (كَانِ) ، وَ (لَا) الْمَشَبَّهَةِ

بِ (إِنْ) ، وَمَا يُذَكَّرُ فِي بَابِ الْقَسَمِ .

(١) الصاحبى : ٢٧٧ ، واللسان : (متى) .

(٢) تقدم ص : ٤١٥ . وروى في ديوان الهذليين : ٥١ ، وشرح
أشعارهم : ١٢٩/١ : " . . . على حبشيات لهنّ نسيح " وعلى
هذه الرواية يفوت الاستشهاد هنا .

(٣) الصاحبى : ٢٧٧ ، واللسان : (متى) .

(٤) في الأصل و (ح) : (وتجر) ، وهو تصحيف .

(٥) " رب أيضاً محذوفاً . . . ما تضمنه بحرف " : ساقط من (ح) .

(٦) في الأصل : (ويقال) ، وهو تحريف .

وقد يُفصل في الضرورة بين حرف جرٍّ ومجرورٍ بظرفٍ

أو جارٍ ومجرورٍ . وندر في النثر الفصل بالقسم بين

حرف الجرِّ والمجرورِ والمضافِ والمضافِ إليه .

(ش) من الجر ب (رَبِّ) بعد الواو قولُ امرئٍ القَيْسِ (١) :

وَلَمَّا كَمَوْجَ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ يَا تَوَاعِ الْهُمومِ لِيَبْتَلِيَنِي

ومنه قولُ رجلٍ من سَعْدِ مَنَاةَ (٢) :

وَحَيْفَاءُ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا زِرَاعَهُ فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمُضْرِمِ

تَمَشِي بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ إُونَيْنِ مُتَمِّمِ

ومثله (٣) :

وَأَشَعَتْ ، نَفْسُهُ فِي مَسَلِّ جَفْرِ (٤)

مَلَكْتُ لَهُ سُرَاهُ وَقَدْ تَمَطَّطَتْ مُتَوْنُ الصُّبْحِ فِي اللَّيْلِ الْبَهِيمِ

(١) البيت في ديوانه : ١٨ ، وشرح القصائد السبع : ٧٤ ، وشرح عدة

الحافظ : ٢٧٢ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٢١ / ٢ ، والمغلي :

٤٧٣ ، وشرح أبياته : ١١٤ / ٦ ، والخزانة : ٣٢٦ / ٢ .

(٢) ونسباً أيضاً إلى ذى الرِّمَّة . وهما في زيادات ديوانه : ١٩١٢ / ٣ ،

والحماسة البصرية : ٣٥٠ / ٢ - ٣٥١ ، والجمان في تشبيهات

القرآن : ١٠٩ ، والإنصاف : ٢٠٤ / ١ ، وشرح عدة الحافظ :

٢٤٠ ، والخزانة : ٤٠٨ / ١٠ ، واللسان : (أون) .

والبيت الشاهد في ضرائر الشعر : ٢٤٢ .

الخيفاء : روضة فيها رطب وبهيس ، وهما لونان أخضر وأصفر ،

وكلُّ لونين خفيف . العاشي : صاحب العاشية . المصرم : الذي

لا مال له . الدرماء : الأرنب . تسحب قصبها : أي تسحب بطنها ،

وهو من أمثالهم .

(٣) البيتان بدون نسبة في الحماسة البصرية : ٣٥٥ / ٢ .

الجفر : ولد الشاء . السرى : السير ليلاً . متون الصبح : ما ظهر منه .

(٤) في الأصل : (جعفر) ، وهو تحريف يختل به الوزن .

ومثله (١) :

وَأَغْبَرَ وَلَيْتُ الْحَقَائِبَ شَطْرَهُ
تَبَدَّتْ نَجْيُ النَّفُوسِ فِيهِ كَأَنَّهُ
وَسَائِرُهُ فِي غَارِبٍ وَجِسْرَانِ
أَخُو ظِنَّةٍ يُرْمَى بِهِ الرَّجْوَانِ (٢)

ومثله (٤) :

وَمُحَمَّرَةٌ الْأَعْطَافِ مُغْبِرَةٌ الْحَشَا
لَقِينَا شَذَاهَا فَانْسَرَّتْ غَمْرَاتُهَا
خِفَافٍ رَوَايَاهَا بِطَاءٍ عَهُودُهَا (٥)
وَعُودِرَ فِينَا وَشَيْهَا وَرُودُهَا (٦)

ومثله (٧) :

-
- (١) لم أقف عليهما في مصدر من المصادر التي بين يدي . الاغبر : الذئب .
الحقائب : جمع حقيبة ، وهي وعاء من جلد . سائره : معظمه .
الغارب : من كل شيء أظله . الجران : مقدم العنق . نجى
النفوس : أسرارها . الظنة : التهمة . الرجوان : مشنجرجا ، وهي
كل ناحية يرمى به الرجوان : أى لا يستقر ولا يستمسك .
- (٢) في الأصل : (بحس) ، وفي (ح) : (بحس) ، وهما تصحيف
وتحريف .
- (٣) في الأصل و (ح) : (ترمي بها) ، وهما تصحيف وتحريف ،
وتحريف .
- (٤) البيتان بدون نسبة في الحماسة البصرية : ٢ / ٣٥١ . وهما في
وصف صحابة .
- الأعطاف : الأطراف . الروايا : جمع راوية ، وهي المزايدة التي ينقل
بها الماء ، استعارها للصحابة . غمرات : جمع غمرة ، وهي الزحمة
من الماء . وشيها ورودها : كناية عن إنبات الأرض .
- (٥) في الأصل : (جفاف) ، وهو تصحيف .
- (٦) في الأصل و (ح) : (عمودها) ، وهو تحريف .
- (٧) البيتان بدون نسبة في الحماسة البصرية : ٢ / ٣٥٧ .
- ===

وَمُخْتَلِفَاتِ النَّجْرِ ^(١) غَيْرِ فَقَوَّتْهَا
وَأَمَاتُهَا شَتَّى مِنَ الْبَيْضِ وَالسُّمْرِ
فَكَنَّ نُجُومًا فِي الصَّبَاحِ هَدَى بِنِي
إِلَى مِثْلِ وَقَبِ الْعَيْنِ فِي مُرْتَقَى وَعَرِ
ومثله: (٢)

وَمَنَاخِ نَازِلَةٍ كَفَيْتُ وَفَارِحِي
نَهَلَتْ قَنَاتِي مِنْ مَطَاهُ وَعَلَّتْ
/ ومثله لعدي بن زيد: (٤)
وَسَائِعِ أَمْرٍ لَمْ يَسُنَّهُ أَبَ لَكِ
وَرَاجِي أَمْرٍ جَمَّةٍ لَنْ يَنَالَهَا
ومثله لذي الرُّمَّة: (٥)
ب/١٦٨

- ====
- (١) النَّجْر : اللون . غير : جمع أغبر ولعل المراد بها هنا الذئباب .
فَقَوَّتْهَا : قَفَوَّتْهَا . وقب العين : نقرتها . والمعنى على تقدير
موصوف محذوف ، والتقدير : إلى وقب مثل وقب العين . والوقب :
نقرة في الصخر يجتمع فيها الماء ، وشبهها بوقب العين لصفائها .
في (ع) : (النحر) ، وهو تصحيف ، وفي الحماسة : (البحر) ،
وهو تصحيف أيضاً .
- (٢) في الأصل : (وقت) ، وهو تصحيف ،
- (٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَلِيَاءِ بْنِ أَرْقَمَ وَسَلْمَى بْنِ رَبِيعَةَ الصَّبِيَّ وَالْبَيْتُ
في الأَصْحَابِيَّاتِ : ١٦١ ، ونوادير أبي زيد : ٣٧٥ ، والخزانة : ٣٦ / ٨ .
مَنَاخِ نَازِلَةٍ كَفَيْتُ : أَي رُبَّ نَازِلَةٍ أَنَاخْتُ ، أَنَا دَفَعْتُ شَرَّهَا ،
وكفيت قومي الاهتمام بها . المطا : الظهر .
- (٤) الْبَيْتَانِ فِي دِيَوَانِهِ : ١٠٥ - ١٠٦ .
- تَشَعَّبَ : تَهَلَّكَ . الشُعُوبِ : الْمُنْبَتَّةُ .
- (٥) الْبَيْتَانِ فِي دِيَوَانِهِ : ١٧١ / ١ .
الْمَنْهَلُ : مَوْضِعُ الْمَاءِ . الْأَجْنُ : التُّغَيْرُ . كَوَاكِبُهُ : مَعْظَمُهُ
وَوَسْطُهُ . الْعَرْمَضِيُّ : الْخَضْرَاءُ عَلَى الْمَاءِ . اللَّيْدُ : الَّذِي بَعْضُهُ
عَلَى بَعْضٍ . فَوْجٌ : وَاسِعَةُ الصَّدْرِ . الْعَيْدُ : الْإِبِلُ الْمَنْسُومَةُ
إِلَى حَيٍّ مِنْ مَهْرَةٍ ، إِبِلُهُمْ نَجَائِبُ . الْأَسْرَابُ : أَي أُسْرَابُ الْقَطَا .

وَمَنْهَلٍ آجِنٍ قَفَرٍ مَحَاضِرُهُ (١)
فَرَجَّتْ عَنْ جَوْفِهِ الظَّلْمَا تَحْمِلُنِي
مُحْضَرٍ كَوَاكِبُهُ ذِي عَرْمَضِي لَيْسِدِ (٢)
غُوجٍ (٣) مِنْ الْعَيْدِ وَالْأَسْرَابِ لَمْ تَرِدِ
ومن الجرب (رَبِّ) محذوفة بعد الفاء قول أَمْرِي الْقَيْسِ (٤)
فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعَا
فَالْهَيْتُهَا عَنِّي ذِي تَعَائِمٍ مَغْبِيلِ
ومثله (٥)
فَإِمَّا تُعْرِضِينَ أُمِيمَ عَنِّي (٦)
وَسَنْزَطِ الْوِشَاةِ أُولُو الرِّيَاطِ (٧)
فَحَوْرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِي
تَوَاعِمٍ فِي الرُّوْطِ وَفِي الرِّيَاطِ

- (١) في الأصل : (فقر) ، وهو تصحيف ،
(٢) في الأصل و (ح) : (حَضَر) ، وهو تصحيف ،
(٣) في النسخ الثلاث : (عوج) ، وهو تصحيف ، والتصويب من الديوان .
(٤) البيت في ديوانه : ١٢ ، وشرح الكفاية الشافية : ٨٢١ / ٢ ،
والتذييل والتكميل : ٨٠ / ٤ ، والعيني : ٣٢٦ / ٣ ، واللسان :
(غيل) . وهو رواية : " . . . تَعَائِمٌ مُحْوَلٌ " في (ع) وشرح القوائد
السيب : ٣٩ ، والهمع : ٣٦ / ٢ .
المغبل : الرضيع .
(٥) نُسِبَا إِلَى الْمُتَنَخَّلِ الْهُذَلِيِّ وَتَابَطَ شَرًّا . وهما في شرح أشعار
الهذليين : ١٢٦٧ / ٣ ، وأمالى ابن الشجري : ١٤٣ / ١ ، ٣٦٦ ،
وابن يعيش : ٥٣ / ٨ وضرائر الشعر : ١٤٥ ، والتذييل والتكميل
: ٨٠ / ٤ .
والبيت / في ابن يعيش : ١١٨ / ٢ ، والإيضاح : ٣٨٠ / ١ ، ٥٢٩ / ٢ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٢٧٣ .
الرياط : جمع نوطة ، وهي الحقد . المروط : جمع مرط ، وهو
إزار له علم ، الرياط : جمع ربيعة ، وهي الملحفة التي ليست
مطفاة .
(٦) كذا في النسخ الثلاث ، والرواية الشهيرة : (تُعْرِضِينَ) .
(٧) في الأصل و (ح) : (التباط) ، وهو تصحيف .

ومثله قول ربيعة بن مَرُوم (١)

فإن أهلك فذي حنقٍ لظاهُ تكادُ عليّ تلتهبُ التهايبا

ومثله قول بعض الطائيين (٢)

إن يُثنِ سلقى بياضِ الفودِ عن صلتبي

فذاتِ حُسنٍ سواها دائماً أصِلُ

ومن الجرب (رُبباً) محذوفة بعد (بَلْ) قول الراجز (٣)

بَلْ بَلَدِي مِلُّ الْفِجَاجِ قَتَمُّهُ

لا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وقول الآخر (٤)

بَلْ جَوْزَتِيهَا كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ

(١) البيت في ديوانه : ١٥ ، وأمالى ابن الشجري : ١٤٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٨٠/٤ ، والمغني : ٢١٨ ، وشرح أبياته : ٣٤/٤ ، والخزانة : ٢٦/١٠ .

(٢) البيت بهذه النسبة في التذييل والتكميل : ٨٠/٤ . الفود : معظم شعر الرأس مما يلي الأذن .

(٣) هوروبة . والبيتان في ديوانه : ١٥٠ ، والإنصاف : ٥٢٩/٢ ، وشرح عدة الحافظ : ٢٧٣ ، والتذييل والتكميل : ٨٠/٤ ، والمعني : ٣٣٥/٣ ، وشرح أبيات المغني : ٣/٣ ، ومعجم البلدان واللسان : (جَهْرَم) .

والبيت الشاهد في أمالي ابن الشجري : ١٤٤/١ ، ٣٣٦ ، وابن يعيش : ١٠٥/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٢٢/٢ ، والمغني : ١٥٢ ، والهمع : ٢٦/٢ .

الفجاج : الطرق . القتم : الغبار . جهرمه : أراد به : جَهْرَمِيهِ بياض النسبة ، والجهرمية : بسط شعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جَهْرَم .

(٤) هو سَوْءُ الذُّئْبِ . والبيت في معاني القرآن للأخفش : ٢٧١/٢ ،

ومثال الجرّ بها محذوفة دون واحد من الثلاثة قولُ الرَّاجِزِ : (١)

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَبِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَبِهِ

ولا خلاف في أنّ الجرّ في (فذِي حَنْقٍ ، وِيلِ بَلَدٍ ، وِرسِمِ دَارٍ) وأشباهها بـ (رُبِّ) المحذوفة .

وزعم البَرِّ (٢) أنّ الجرّ بعد الواو بالواو نفسها . ولا يصحّ ذلك ؛

لأنّ الواو إِسْوَةٌ الفاءِ (بل) في إضمار (رُبِّ) بعدها ؛ ولا تُشْهَرُ عَاطِفَةٌ

لِمَابَعْدَهَا من الكلام على ما قبلها ، والعاطفُ ليس يعامل ، ولا يمنع كونهما

عاطفةً افتتاحَ بعضِ الأجزاء بها لإمكان إسقاط الراوي من الأجزاء

مُتَقَدِّمًا ، وإمكان طغف الأجزاء ما أَفْتَحَ به على بعض ما في نفسه .

=== ومعاني الحروف المنسوب للرمانيّ : ٦٢ ، والخصائص : ٣٠٤/١ ،

٩٨٨ ، والمحتسب : ٩٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ١٥٩/١ ،

٥٦٣/٢ ، ٦٣٧ ، والإيناف : ٣٢٩/١ ، وابن يعيش : ١١٨/٢ ،

٦٧/٤ ، ١٠٥/٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٩٧٧ ، والبحر

المحيط : ١١٩/٢ ، والتذليل والتكميل : ٨٠/٤ ، واللسان :

(حَجَف) ، (بِلَل) .

(١) كذا في النسخ الثلاث ، وهو وهم ؛ لأن البيت من الخفيف .

والبيت لجَمِيل . وهو في ديوانه : ١٨٨ ، وأُمالي القالي : ٢٤٦/١ ،

والحجة المنسوب لابن خالويه : ١١٩ ، والخصائص : ٢٨٥/١ ،

١٥٠/٣ ، والتمام : ٧٩ ، ١٤٩ ، والإيناف : ٣٢٨/١ ، وضرائر

الشعر : ١٤٤ ، وابن يعيش : ٢٨/٣ ، ٥٢/٨ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٨٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٧٤ ، والتذليل

والتكميل : ٨٠/٤ ، والمغني : ١٦٤ ، ١٨٢ ، وشرح أبيات : ٨١/٣ ،

وانظر فهرسه ، والمهمع : ٢٥٥/١ ، ٣٧/٢ ، والخزانة : ٢٠/١٠ ،

واللسان : (جَلَل) ، والأظاني : ٩٤/٨ .

(٢) المقتضب : ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، وما بعدها .

ومثال الجرّ بغير (رَبِّ) محذوفاً في جواب ما تضمن مثله نحو : (زيد) ، في جواب من قيل له : بمن مررت ؟ وكقوله - صلى الله عليه وسلم - إن (١) قيل له : فإلى أيّهما أهدى ؟ (٢) : " أَقْرَبِيهِمَا إِلَيْكَ بَاباً " بالجرّ على إضمار (إلى) . ومن الجواب نحو : (بلى زيد) [بالجرّ] (٣) لمن قال : ما مررت بأحد ، أو هل مررت بأحد ؟

ومثال ذلك بعد عطف متصل على الوجه المذكور قوله تعالى : * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * (٤) فَجَرَّ (اختلاف الليل) ب (في) مقسّدة لاتّصافه بالواو ولتضمن ما قبلها إياها . وقرأ عبدالله (٥) بإظهارها . ومثّل ما في الآية قول الشاعر (٦) :

-
- (١) في الأصل : (إنّا) ، وهو تحريف .
(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد : ١٧٥ / ٦ ، ١٩٣ ، وانظر شواهد التوضيح : ٩٤ . وأخرجه البخاري بلفظ " إلى أقربيهما . " في باب " أيُّ الجوار أقرب " من كتاب " الشفقة " : ١١٥ / ٣ ، وفي باب " بمن يبدأ بالهدية " من كتاب " الهبة " : ٢٠٨ / ٣ ، وفي باب " حق الجوار في أقرب الأبواب " من كتاب " الأدب " : ١٣ / ٨ . وعلى هذا اللفظ يفوت الاستشهاد .
(٣) تكملة من (ح) و (ع) .
(٤) الجاشية : ٤ - ٥ .
(٥) معاني القرآن للفراء : ٤٥ / ٣ .
(٦) نُسب البيت إلى البعيث الدارميّ وقيس بن زريح . وهو فسي ديوان قيس : ٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٩٦ / ١ ، وتهذيب الألفاظ : ٤٥٥ ، والسمط : ٤٧ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٣ / ٣ ، والتذليل والتكميل : ٦٣ / ٤ ، والجمع : ١٣٩ / ٢ ، واللسان : (حم) .
حم : قُدِّرَ . الجنوب : جمع جنب ، وهو جنب الإنسان .

أَلَا يَا لَقَوْمٍ كُلِّ مَا حَمَّ وَاقْبَعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ
ومثله : (١)

حَبَّبَ الْجُودَ لِلْكَرَامِ فَحَمِدُوا وَأُنَامِي فِعْلُ اللَّثَامِ فَلَيْسُوا
ومثله : (٢)

أَخْلِقْ يَذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ
وَمُدْمِنِ الْقَرَعِ لِأَلَّا يُوَابِ أَنْ يَلْجَا
ومثله : (٣)

كَالْتَمْرِ أَنْتَ إِذَا مَا حَاجَةٌ عَرَضَتْ وَحَنْظَلٍ كَلَّمَا اسْتُغْنِيَتْ خُطْبَانِ
ومثال ذلك مع الفصل ب (لا) قول الراجز : (٥)

مَا لِمُحِبِّ جَلَدٍ إِنْ هُجِرَا

وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَيَجِبُ رَا

-
- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٦٣/٤ .
- (٢) البيت لمحمد بن بشير . وهو في البيان والتبيين : ٣٦٠/٢ ،
وشرح ديوان الحماسة : ١١٧٥/٣ ، والعقد الفريد : ٧٠/١ ،
وضرائع الشعر : ٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٢٩/٢ ، والتذييل
والتكميل : ٦٣/٤ .
- (٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر .
الخطبان : هو أن يصفرا الحنظل ، وتصير فيه خطوط خضراء .
ولعله في هذه الفترة يكون أشد مراراً . استغنيت : من رجل
مُغْنٍ ، أي : مُجْزِيٌّ كافي .
- (٤) في الأصل : (كالتمر) ، وهو تصحيف يختل به الوزن ، وفي (ع) :
(كالتمر) ، وهو تصحيف لعدم مناسبه ما بعده : (حنظل) .
- (٥) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٦٤/٤ ، والمساعد :
٢٩٨/٢ ، والعيني : ٣٥٣/٣ ، والهمع : ٣٧/٢ .

ومثال ذلك مع الفصل ب (لو) ما حكى أبو الحسن في المسائل (١)
من أنه يُقال : (جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما) ، وأجاز في (كليهما)
الجر على تقدير : ولو بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع .
وأجود من هذا المثال الذي ذكره (٢) إلا خفض أن يُقال : (جيء بزيد
وعمر و لو أحدهما) ، [كما] (٣) قال الشاعر : (٤)

مَنْ عُدْتُمْ بِنَا وَكُوْفَيْتُمْ مِثْنَا كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا
لأن المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد (لو) أدنى مما
قبلها في كثرة وغيرها كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (٥) " التمس
وكو خاتماً من حديد " وكقولهم : " آتيني يدابّة ولو جماراً " (٦) . ومن
شواهد إضمار الجار في العطف بغير الواو قول الشاعر (٧) :

أَيُّهُ يَضْرِبُ أَوْ عَوْفَ بِنِ ضَرَّةٍ أَوْ أَمْثَالِ ذِيكَ أَيُّهُ تَلْفَ مُنْتَصِرًا
أراد : وبأمثال ذيك أيُّه . ومنها : (٨)
لَكَ مِمَّا يَدَاكَ تَجْمَعُ مَا تُنَدُّ (٩)
فِقُّهُ ثُمَّ غَيْرِكَ الْمَخْزُونُ

- (١) التذييل والتكميل : ٦٤/٤ ، والمساعد : ٢٩٨/٢ ، والجمع : ٣٧/٢ .
(٢) في (ح) : (ذكر) .
(٣) تكلمة من (ع) .
(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٦٤/٤ ، والمساعد :
٢٩٨/٢ .
(٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب " عرض المرأة نفسها
على الرجل الصالح " من كتاب " النكاح " : ١٧/٧ ، وباب -
" السلطان ولي " من نفس الكتاب : ٢٢/٧ . والترمذي فسي
باب " ما جاء في مهر النساء " من كتاب " النكاح " : ٤٢٢/٣ .
(٦) سيبويه : ١٣٦/١ .
(٧) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٦٢/٢ ، والتذييل والتكميل
: ٦٣/٤ .
أَيُّهُ : صرّه و
أدع .
(٨) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٦٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ٦٣/٤ .
(٩) في الاصل و (ح) : (براك) ، وهو تحريف .

أراد : ثم لغيرك المخزون .

ومثال جرّ المقرون بهمزة الاستفهام وب (هَلَّا) على الوجه

المذكور ما حكى الأَخْفَشُ في المسائل (١) من أنه يُقال : مررتُ بزید ،

فتقول : (أزید بن عمرو ؟) ، ويُقال : جئتُ بدرهم ، فتقول : (هَلَّا دينارٍ)

قال أبو الحسن : وهذا كثير .

ومثال الجرّ بمضمرٍ بعدَ (إِنْ) والفاء الجزائيتين ما حكى

يونس (٢) من قولهم : " مررتُ برجلٍ صالحٍ إِنْ لا صالحٍ (٣) فطالِحٍ "

على تقدير : / إِنْ لا أمرٌ بصالحٍ فقد مررتُ بطالِحٍ . وأجاز (٤) : (امرؤ ١٦٩/أ

بأيهم أفضلُ إِنْ زیدٍ وإِنْ عمرو) على معنى : إِنْ مررتُ بزیدٍ أو مررتُ بعمرو .

وجعل سيبويه (٥) إضمارَ الباءِ بعدَ (إِنْ) لتضمّن ما قبلها إياها

أسهلَ من إضمارِ (رَبِّ) بعد الواو ، فعلمَ بذلك اطّرادُه عنده .

وشبهه بما روى يونس ما في البخاريّ من قول النبيّ - صلّى الله عليه

وسلم - (٦) : " مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُدْهَبْ بِثَالِثٍ . وَإِنْ أَرْبَعَةٍ

فخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ " ويجوز رفعُ (أربعة) على حذف المضاف وإقامة

المضاف إليه مقامه ، وجرّها على حذف المضاف وبقاء صلته ، ونظائرُ الرفعِ

أكثرُ .

قلتُ : والقيامُ على هذه الأوجهِ كلّها جائزٌ ، ومنعه الفراءُ (٧)

في نحو (زیدٍ) لمنّ قال : بمن مررتُ ؟ والصحيحُ جوازُه لقوله

(٢) التذيل والتكميل : ٦٤/٤ ، والمساعد : ٢٩٩/٢ ، والهمع :

٠٣٧/٢

(٢) سيبويه : ١٣٢/١ ، والإنصاف : ٠٣٩٣/١

(٣) في الأصل : (إِنْ لا طالِحٍ) ، وهو تحريفٌ

(٤) سيبويه : ١٣٣/١ (٥) نفس المصدر السابق .

(٦) البخاري باب " السرفي الفقه والخير بعد العشاء " من كتاب " المواقيت "

: ٠١٥٦/١

(٧) معاني القرآن : ٠١٩٦/١

- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " أَقْرَبِيهِمَا مِنْكَ بِأَبَا " (١) بِالْجَرِّ ، إِذْ (٢) قِيلَ لَهُ : فَأَلَى
أَيُّهُمَا أُهْدِي . وَكَقَوْلِ الْعَرَبِ : " خَيْرٌ " (٣) بِالْجَرِّ ، لَمَنْ قَالَ : كَيْفَ
أَصْبَحْتَ ؟ بِحَذْفِ الْبَاءِ وَقَاءِ عَمَلِهَا ، لِأَنَّ مَعْنَى (كَيْفَ) : بِأَيِّ حَالٍ ؟
فَجَعَلُوا مَعْنَى الْحَرْفِ دَلِيلًا ، فَلَوْلِظَ بِهِ لَكَانَتْ الدَّلَالَةُ أَقْوَى ، وَجَوَّازُ
الْجَرِّ أَوْلَى .

وَقَدْ جُرِّ بِحَرْفٍ مَحذُوفٍ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ مَقْيَسًا وَمَسْمُوعًا .

(٤)

فَالْمَقْيَسُ نَحْوُ : (بِكُمْ دَرَاهِمٌ) ، وَ :

..... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا

(١) تقدم ص ٤٧٥ :

(٢) فِي الْأَصْلِ : (إِذَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

(٣) نُسِبَ الْقَوْلُ إِلَى الْعَجَّاجِ وَابْنِهِ رُوَيْبَةَ . الْحِجَّةُ الْمُنْسُوبُ لِابْنِ خَالُوَيْهِ

: ١١٩ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣٩٤/١ ، وَانظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ : ٤٨٣/١ .

(٤) جُزْءٌ بَيْتٌ نُسِبَ إِلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَصِرْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ . وَهُوَ فِي

دِيوانِ زُهَيْرٍ : ٢٨٧ ، بِرِوَايَةٍ (سَابِقِي) ، وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْأَسْتِشْهَادُ .

وَهِوَ بِرِوَايَةِ الشَّرْحِ فِي سَيْبُوَيْهِ : ١٥٤/١ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ،

٢٧٨/٢ ، وَالْخِصَائِصُ : ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٩١/١ ،

٣٩٥ ، ٥٦٥/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٥٢/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ :

٤٢٨/١ ، وَالْمَغْنِي : ٣٨٠ ، ٦٠٠ ، ٦١٩ ، ٧١٥ ، ٨٨٩ ،

وَشَرْحُ أَيْمَاتِهِ : ٢٤٢/٢ ، وَانظُرْ فِهْرَسَهُ ، وَالْخِزَانَةَ : ١٠٢/٩ .

وَهِوَ بِرِوَايَةٍ : (سَابِقًا) فِي سَيْبُوَيْهِ : ٨٣/١ ، وَالْجَمَلُ : ٨٦ ،

وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢٩٣/٤ ، وَالْمَغْنِي : ١٣١ . وَعَلَيْهَا يَفُوتُ

الْأَسْتِشْهَادُ أَيْضًا .

وَتَمَامُهُ :

" بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَاضِي "

... إِذَا كَانَ جَائِعًا "

وَسَيَاتِي عَجْزُهُ ص : ٩٨٩ .

(١)
و:

..... أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

وقد ذُكرت هذه الأنواع الثلاثة في أبوابها . (٢)

ومن المعيين نموؤ : (هاالله لا فعلت) (٣) ما يُذكر في باب القسم .

والمسموع كقول الشاعر : (٤)

أَلَا تَسْأَلِ الْمَكِّيَّ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنْ التَّقْبِيلِ فِي رَمَضَانَ

فَقَالَ لِي الْمَكِّيُّ : أَمَّا لِزَوْجَتِي فَسَبِّحْ وَأَمَّا خُلَّتِي فَتَسَانِ

أراد : وَأَمَّا لِخُلَّتِي . وكقول الآخر : (٥)

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْوَةِ حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَقْلَامِ

أراد : في الأعلام . والأول أجود ، لأن فيه حذف حرف ثابت مثله

فيما قبله ، ولكن لا يُقاس عليه لكون العاطف مفصلاً بـ (أَمَّا) ، وهي (٦)

(١) نَسِبَ إِلَى عَرُوبَيْنِ قِعَاصِ الْعُرَادِيِّ . وهو في سيبويه : ٣٥٩/١ ،

ونوادر أبي زيد : ٢٥٦ ، والأصول : ٣٩٨/١ ، والمغني : ٩٢

٧٨٣ ، وشرح أبياته : ٩٤/٢ ، وانظر فهارسه ، والخزانة : ٥١/٣ ،

٨٩/٤ ، برواية "ألا رجلاً" . . . وعليها يفوت الاستشهاد . وضبط :

"ألا رجل" . . . في مجمل اللغة : ٢٣٧ ، واللسان (حصل)

، وعلى هذا الضبط يفوت الاستشهاد أيضاً .

وهو برواية الشرح في المغني ٣٣٦ وشرح أبياته : ٣٤/٥ ،

والخزانة : ١٨٣/٤ ، ١٩٥٠ .

تمامه : "يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ"

(٢) انظر ما سلف ص ١٥٨ : وج ١ / ص : ٦٢ /

(٣) الإنصاف : ٣٩٣/١ ، وانظر ما سيأتي ص : ٤٩١ .

(٤) البيتان بدون نسبة في التذليل والتكميل : ٦٥/٤ .

والبيت الشاهد في تعليق الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ١٢٧ .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٣١/٢ ، وشرح النظم

الأوجز : ٦٢ ، والتذليل والتكميل : ٦٥/٤ ، والعيني : ٣٤١/٣ ،

والهتبع : ٣٦/٢ . تبدُخ : تطاول وتكبر .

(٦) في الأصل : (بيالا) ، وهو تحريف .

تقتضي الاستئناف . ومثل (فارتقى الأعلام) قول الآخر (١) :
إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّامِ شَرُّ عَصَابَةٍ أَشَارَتْ كُلَّهَا يَا لَكُفِّ الْأَصَابِعِ
أَرَادَ : أشارت إلى كليب . وفي صحيح البخاري قول النبي - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٢) : صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ
وَسُوقِهِ خَمْسِينَ وَعَشْرِينَ ضِعْفًا " [بخفضي (خمس)] (٣) على تقدير
الباء . ومثله من جامع المسانيد على أحد الوجهين قول النبي - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٤) : " خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهُمُ وَالْأَقْرَحُ الْأَرْتَمُ الْمُحَجَّلُ ثَلَاثٌ "

- (١) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٤٢٠ / ١ ، وضبط فيه :
" أشارت كليب " وهو وهم من نشره . وهو كما في الشرح في شرح
الكافية الشافية : ٦٣٥ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٦٥ / ٤ ،
والمعنى : ١٥ ، ٨٤٣ ، وشرح أبياته : ٧ / ١ وانظر فهارسه ،
والجمع : ٣٦ / ٢ ، ٨١ ، والخزانة : ١١٣ / ٩ ، ١٠٠ / ٤١ .
(٢) أخرجه البخاري في باب " فضل صلاة الجماعة " من كتاب
" الأذان " : ١٦٦ / ١ بلفظ " خسأ " وعليها يفسوت
الاستشهاد . وانظر شواهد التوضيح : ٩٤ ، وهو محققه فأثبت
: " خسأ " مع أن ابن مالك ساقه هناك لما نحن فيه هنا .
(٣) تكلمة من (ع) .
(٤) لم أقف عليه في القطعة التي بين يدي من جامع المسانيد لا بين
الجوزي . وأخرجه ابن ماجه في باب " ارتباط الخيل في سبيل
الله " من كتاب " الجهاد " : ٩٣٣ / ٢ ، والترمذي في باب
" ما يستحب من الخيل " من كتاب " الجهاد " : ٢٠٣ / ٤ .
وانظر شواهد التوضيح : ٥٨ .
الأدهم : الأسود . والأقح : الذي في جبهته قرحة ، وهي
البياض اليسير في وجهه دون الغرة . الأرتم : الذي أنفه أبيض
وشفته العليا . المحجل : من التحجيل ، وهو بياض في قوائم
الفرس .

على أن يكون العراء : المحجّل في ثلاث ، والّا جود أن يكون أصله : المحجّل
محجّل ثلاث ، فحذف الهدل وبقي مجروره ، كما فعل بالمعطوف في نحو :
" ما كَلَّ سَوْدًا ثَمَرَةً وَلَا بَيْضًا شَحْمَةً " (١) وقد يفصل بين حرف جرّ ومجرور
بظرفٍ أو مفعولٍ به أو جارٍ ومجرورٍ ، ولا يكون ذلك إلا في ضرورة كقول الشاعر :
يَقُولُونَ فِي الْأَكْفَاءِ أَكْبَرُ هِمَّةٍ أَلَا رَبِّ مِنْهُمْ مَنْ يَعِيشُ بِمَالِكَا
أراد : رَبِّ مَنْ يَعِيشُ بِمَالِكٍ مِنْهُمْ .
وكقول الراجز : (٢)

رُبِّ فِي النَّاسِ مَوَسِّرٍ كَعَدِيمٍ وَعَدِيمٍ يُخَالُ ذَا إِيسَارِ
أراد : رَبِّ مَوَسِّرٍ كَعَدِيمٍ فِي النَّاسِ . وكقول الفرزدق : (٤)
وَإِنِّي لَا طَوِيَّ الْكَشْحَ مِنْ دُونَ مَنْ طَوَى
وَأَقَطَعَ بِالْخَرَقِ الْمَبُوعِ الْمَرَاجِمِ (٥)

-
- (١) جمهرة الأمثال : ٢٨٧/٢ وسيبويه : ٣٣/١ ، والأصول : ٢٠/٢ ،
٧٤ وشرح المفصل ٢٦/٣ ، ١٤٣/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ،
وهو في المستقصى ٣٢٨/٢ برواية : (. .) وَلَا كُلُّ بَيْضَاءٍ (. .)
وعليها يفوت الاستشهاد .
- (٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٦٧/٤ .
- (٣) كذا في النسخ الثلاث ، وهو وهم ، لأن البيت من الخفيف .
وهو بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٦٦/٤ ، والمساعد :
٣٠١/٢ ، والهبع : ٣٧/٢ .
- (٤) لم أقف على البيت في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في
ضرائر الشعر : ٢٠٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٣٢/٢ ، والتذييل
والتكميل : ٥٧/٤ ، والهبع : ٣٧/٢ ، وهو في اللسان : (هبع)
برواية : " بِالْخَرَقِ الْمَبُوعِ " وعليها يفوت الاستشهاد .
الخرق : القفر . الهبع : المستعجل المستعين بعنقه
في السير . المراجم : الذي يرحم الأرض بحوافره .
طوى كشحه : مضى لوجهه .
- (٥) في الأصل : (المراجم) ، وهو تصحيف .

أراد : وأقطع الخرقَ بالمهبوعِ المراجِمِ ، ففصلَ بالمفعولِ به بينَ الباءِ ومجرورها .
وأنشد أبو عبيدة : (١)

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو إِنَّ عَمْرًا مُخَبَّرٌ إِلَّا حَسْرَانِ

أراد : لا خير اليوم في عمرو .

وحكى الكسائيُّ في الاختيار الفصل بينَ الجار والمجرور بالقسم نحو :

"اشترَيْتُهُ بِوَالِدِهِ دَرَهْمٍ" (٢) ، والمراد : بدرهمِ والهِ ، أو والهِ بدرهمٍ .
وحكى الكسائيُّ أيضاً : "هَذَا غُلَامٌ - وَاللَّهِ - زَيْدٍ" (٣) .

وحكى أبو عبيدة : "إِنَّ الشَّاةَ تَعْرِفُ رَبَّهَا حَيْثُ تَسْمَعُ صَوْتَهُ - وَاللَّهِ -

رَبَّهَا" (٤) . فصل بالقسم بينَ المضاف والمضاف إليه .

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٣٢/٢ ، والتذييل

والتكميل : ٦٦/٤ ، والمساعد : ٣٠١/٢ ، والمهجع : ٣٢٧/٢ .

(٢) المساعد : ٣٠١/٢ ، والمهجع : ٣٢٧/٢ .

(٣) الإنصاف : ٤٣١/٢ ، ٤٣٥ ، والرضي على الكافية : ٢٩٣/٢ .

(٤) الإنصاف : ٤٣١/٢ ، ٤٣٥ .

(ص) باب القَسَمِ

" وهو صرِيحٌ وغيرُ صرِيحٍ ، وكلاهما جملةٌ فعليةٌ
أو اسميةٌ .

فالفعليةٌ غيرُ الصريحة في الخبر ك (علمتُ ،
وواثقتُ) مضمّنةٌ معناه ، وفي الطلب ك (تسدُّتُك ،
وعمرتُك) ، وأبديل من اللفظ بهذه (عمرُك الله)
بفتح الهاء وضمتها ، و (قعدك الله ، وقعيدك الله)
، كما أبديل في الصريحة من فعلها المصنوعُ
أو ما بمعناه .

ويضمر الفعلُ في الطلب كثيراً استغناءً بالمقسم به
مجزواً بالياء . ويختصُّ الطلبُ بها ، وإن جرَّ
في غيره بغيرها حذفاً الفعلُ وجوياً ، وإن حذفاً
معاً نصب المقسم به ، وإن كان (الله) جاز جره
بتعويض (آ) ثابت الألفِ أو (ها) محذوف
الألفِ أو ثابتها مع وصل ألفِ (الله) أو (١) قطعها ،
وقد يُستغنى في التعويض بقطعها . ويجوز جرُّ
(الله) / دون عوضٍ ، ولا يُشارك في ذلك ، خلافاً
للكوفيين . وليس الجرُّ في التعويض بالعروض ،
خلافاً للأخفش ومن وافقه .

(ش) القسم الصريح ما يُعلم بمجرد (٢) لفظه كونُ الناطقِ به مُقسماً ك (أحنفُ
بالله ، وأنا حالفٌ بالله ، ولعمرُ الله ، وأمينُ الله) ، وغيرُ الصريح ما ليس
كذلك نحو : (علمُ الله ، وعاهدتُ ، وواثقتُ ، وعليَّ عهدُ الله ، وفي ذمتي

(١) في (ح) و (ع) : (و) .

(٢) في (ح) : (ما يعلم ما . .) بإقحام لفظ (ما) الثانية .

ميثاق^(٦)) فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يُعلم كونه قسمًا ، بل بقرينة كذكر جواب بعده ، نحو : (عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَا نُصْرَنَ دِينَهُ ، وَفِي ذَنْبِي مِيثَاقٌ)^(١) (أعين ظالمًا) وكقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾^(٢) وكقول الشاعر^(٣) :

إِنِّي عَلِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِي الْيَوْمَ دَاوُدُ
وكقول الآخر^(٤) :

أَرَى مُحْرِرًا عَاهَدْتُهُ لِيُؤَافِقَنِي فَكَانَ كَمَنْ أَعْرَيْتُهُ بِخِلاَفٍ
ومثله^(٥) في (واثق) :

وَإِثْقُ مَمِيَّةٍ لَا تَنْفَكُ مُلْغِيَةً قَوْلَ الْوُشَاقِ فَمَا أَلْغَتْ لَهُمْ قِيْلًا
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾^(٦)
ومن القسم غير الصريح : " نَشْهَدُ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ " ^(٧) وبدل
على أنه هنا قسم كسر (إِنَّ) بعده وتسميته يمينًا في قوله تعالى :

- (١) في الأصل و (ح) : (. . ميثاق الله تعالى لا . .) بإقحام (الله تعالى) ، والتصويب من (ع) ومما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٦٨/٤ .
- (٢) البقرة : ١٠٢ .
- (٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٥٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٦٨/٤ ، والمساعد : ٣٠٣/٢ .
- (٤) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٥٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ٦٨/٤ ، والمغني : ٥٢٩ ، وشرح أبياته : ٢٤٠/٦ .
- (٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٥٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ٦٨/٤ ، والمساعد : ٣٠٣/٢ .
- (٦) آل عمران : ١٨٧ .
- (٧) تفسير الطبري : ٢٣/٢٨ .

* اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً * (١) . ومنه قراءة ابن عباس - رضي الله عنه -
 "شَهِدَ اللَّهُ إِنَّهُ" (٢) بالكسر .

وقال الفراء (٣) في * وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا تُمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ * (٤) : صار
 قوله : * وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ * (٥) يمينا ، كما تقول : (حَلَفِي لَا ضَرِيْبَتَكَ ، وسدا
 لي لَا ضَرِيْبَتَكَ) ، و [كُلُّ] (٦) ما هو بتأويل (بلغني ، وقيل لي ، وانتهى
 إِلَيَّ) فاللام تصلح (٧) فيه .

قلتُ : من القسم غير الصريح (نَشَدْتُكَ ، وَعَمَرْتُكَ) فللناطق
 بهما أن يقصد القسم والآ يقصده ، فليس مجرد النطق [بهما] (٨) يدل
 على كونه قسما ، لكن يُعلم كونه قسما بإيلائه (الله) ، نحو : (نَشَدْتُكَ
 اللهَ ، أُوْبَاللهِ) و (عَمَرْتُكَ اللهَ) ، ولا يستعملان إلا في قسم فيه طلبُ
 نحو : (نَشَدْتُكَ اللهَ إِلَّا أَعْنَتَنِي ، وَعَمَرْتُكَ اللهَ لَا تُطِغْ هَوَاكَ) ، ومنه قولُ
 الشاعر (٩) :

عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ

-
- (١) المجادلة : ١٦ . (أيمانهم) : المراد بها قولهم : " نشهد إنك
 لرسول الله " انظر الطبري : ٢٨ / ٢٣ وما بعدها .
 (٢) آل عمران : ١٨ . وللقراءة انظر معاني القرآن للفراء : (١) / ٢٠٠ ،
 والمختصر : ١٩ .
 (٣) معاني القرآن : ٢ / ٣١ .
 (٤) هود : ١١٩ .
 (٥) " لا مُلَأَنَّ جَهَنَّمَ .. كلمة ربك " : ساقط من (ح) .
 (٦) تكملة من (ع) .
 (٧) في الأصل و (ح) : (ما للام يصلح) ، وهما تحريف وتصحيف ،
 (٨) تكملة من (ح) و (ع) .
 (٩) هو الأحوص . والبيت في ديوانه ، ٢٠١ ، وسيبويه : (١) / ١٦٢ ،

ومعنى قول القائل : (نَشَدْتُكَ اللهُ) : سألتك مُذَكِّراً اللهُ ، ومعنى : (عَمَّرَكَ اللهُ) : سألتُ اللهُ تَعْمِيرَكَ ، ثمَّ ضُمَّنَا معنى القسم الطَّلَبِيِّ . واستعملوا (عَمَّرَكَ اللهُ) بدلاً من اللَّفْظِ (عَمَّرْتُكَ [اللهُ]) (١) ، ومنه قولُ الشَّاعرِ :
عَمَّرَكَ اللهُ يَا سَعَادُ عِدِينِي بَعْضُ مَا أَبْتَغِي وَلَا تُؤَيِّسِينِي
ومثلهُ : (٢)

يَا عَمَّرَكَ اللهُ إِلَّا قُلْتَ صَارِقَةً أَصَارِقًا وَصَفَ السَّجُونُ أُمَّ كَذِبًا
وكان الأصلُ أن يُقالَ : تَعْمِيرَكَ اللهُ ، لكنَّ خَفَّفُوا بحذفِ الزَّوائدِ .
وروى بعضُ الثَّقَاتِ عنِ أعرابيٍّ : " عَمَّرَكَ اللهُ " (٤) برفعِ الله .
قال أبو عليٍّ (٥) : والمرادُ : عَمَّرَكَ اللهُ تَعْمِيرًا ، فأضيفَ المصدرُ إلى المفعولِ ، وُرفِعَ به الفاعلُ .

وقال الأَخْفَشُ في كتابه الأَوْسَطِ (٦) : أصله : أَسَأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللهُ ، وحذفَ زوائدَ المصدرِ والفعلِ والباءِ ، فانتصبَ ما كان مجروراً بها .

- ====
- والمقتضب : ٣٢٨/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٤٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٦٩/٢ ، والتذيل والتكميل : ٧٠/٤ ، والهمع : ٤٥/٢ ، والخزانة : ١٣/٢ ، واللسان : (عمر) .
ذو سلم : موضع في الحجاز .
(١) تكلمة من (ح) و (ع) .
(٢) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٧٠/٤ ، والهمع : ٤٥/٢ .
(٣) نسبة المصنف في شرح الكافية الشافية : ٨٦٩/٢ إلى قَبِيصِ العَامِرِيِّ ، ولم أبق عليه في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في التذيل والتكميل : ٧٠/٤ ، والهمع : ٤٥/٢ .
(٤) التذيل والتكميل : ٧٠/٤ .
(٥) " برفع الله . . علي " : ساقط من (ح) . وانظر نفس المصدر السابق .
(٦) التذيل والتكميل : ٧٠/٤ ، ٩٣٠ .

وَأَمَّا (قَعَدَكَ اللهُ ، وَقَعِيدَكَ اللهُ) فقليل : هما مصدران بمعنى
 المراقبة كـ (الحس والحسين) ، وانتصابهما بتقدير (أُقْسِمُ) أي : أقسم
 بمراقبة الله . وقيل : قَعَدَ وقَعِيدَ بمعنى : الرقيب الحفيظ من قوله
 تعالى : **بِعَنِّ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ** ^(١) أي : رقيب حفيظ ، ونظيرهما
 (خَلٌّ وَخَلِيلٌ ، وَنِدٌّ وَنَدِيدٌ) . وإذا كانا بمعنى الرقيب الحفيظ فالمعنى
 بهما الله تعالى ، ونصبهما بتقدير (أُقْسِمُ) مُعَدَّى بالياء ، ثم حذفت
 الفعل والياء ، وانتصبا ، وأبدل منهما (الله) . ومن شواهد النصب بعد
 (قَعَدَ) قول الشاعر ^(٢) :

قَعَدَكَ اللهُ هَلْ عَلِمْتَ بِأَنْسِي فِي هَوَاكِ اسْتَطَهَتْ كُلَّ مَعْنِي

ومن شواهد نصب ما بعد (قَعِيدَ) قول قيس العاربي ^(٣) :

قَعِيدَكَ رَبِّ النَّاسِ يَا أُمَّ مَالِكٍ أَلَمْ تَعَلِّمْنَا نَعْمَ مَا أَوْى الْمُعَصَّبِ

ومثله قول الفرزدق ^(٤) :

قَعِيدُكَ اللهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمُنَابِرَا ^(٥)

(١) ق : ١٧٠

(٢) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٧٣/٢ ، والتذييل

والتكميل : ٩٥/٤ .

(٣) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في شرح الكافية

الشافية : ٨٧٣/٢ ، والتذييل والتكميل : ٩٤/٤ ، ٩٥ ،

واللسان : (قعد) .

المعصب : الفقير .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٦٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٧٤/٢ ،

والتذييل والتكميل : ٩٥/٤ ، والهمع : ٤٥/٢ ، وهو في معجم

البلدان : (البيضان) برواية : " أعينكما الله . . . " وعليها

يفوت الاستشهاد .

البيضان : موضع على طريق الشام مكة .

(٥) في الأصل : (بالتنضيبين) ، وهو تحريف ،

وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا فِي الطَّلَبِ (عَزَمْتُ ، وَأَقْسَمْتُ) ، وَلِذَلِكَ (١) قُلْتُ :
" كُنْشِدْتُ " تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ لـ (نَشَدْتُ) مِنْ الْأَفْعَالِ أَخَوَاتٍ سِوَى
(عَمَرْتُ) .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " كَمَا أُبَدِلُ فِي الصَّرِيحَةِ مِنْ فِعْلِهَا الْمَصْدَرُ وَمِمَّا
بِمَعْنَاهُ " عَلَى أَنَّ لَفْظَ (أَقْسِمُ ، وَأَحْلِفُ) وَشَبِيهَيْهِمَا قَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ لَفْظُ
(قَسَمَ ، وَيَمِينُ ، وَالْيَمِينَةُ ، وَقَضَاءُ ، وَ [يَمَقِينُ] (٢) ، وَحَقٌّ) ، وَغَيْرَ ذَلِكَ ،
فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٣)

قَسَمًا لَا صُطْبِيرًا عَلَى مَا سَمِعْتَنِي (٤)
مَا لَمْ تَسْوِمِ هِجْرَةَ وَصُدَّوَدًا
ومنه : (٥)

بِمِينًا لِنَحْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا
عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُجَرَّمٍ
ومنه : (٦)

أَلَيْتَ لِكَيْحَيْقُنَّ بِالْمُسِيءِ إِذَا
مَا حَوَسِبَ النَّاسُ طَرًّا سَوْءًا مَا عَمِلَا

-
- (١) فِي (ح) : (وَكَذَلِكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٣٩ / أ) .
(٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٢ / ٨٥٤ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ٩٥ .
(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (لِأَصْبِرَنَّ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَخْتَلِفُ بِهِ الْوِزْنَ .
(٥) تَقْدِيمٌ ص : ١٨٢ .
(٦) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٢ / ٨٥٤ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ٩٥ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢ / ٣٠٤ .

ومن نيابة القضاء ما حكى ثعلب (١) من أن العرب تنصب (قضاء

الله) وتجعله قسماً. / وأنشد أبو علي على نيابة (٢) اليقين (٣) : أ/١٧٠

وَقَيْنَا لَا شُرْبَيْنَ يَمْسَاءٍ وَرَدُّهُ فَعَاجِلًا وَتَعَيَّسَهُ

ومن نيابة (الحق) قوله تعالى: ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَا مُلَانَ ﴾ (٤)

ولا يستعمل في القسم الطلبي من حروف الجر إلا الباء معلقة

بظاهر ك (نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ وَافِقٌ) أو مَقْدَرٍ (٥) ، نحو : (بالله لا تخالف) .

ويعدى في غير الطلب فعل القسم محذوفاً وثابتاً ، نحو : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَا عُوبَتَهُمْ

أَجْمَعِينَ ﴾ (٦) ، ونحو : ﴿ وَبِحَلْفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَبِغْمٌ ﴾ (٧)

ويجب حذفه مع الواو والتاء و (مِنْ) واللام ، نحو :

﴿ وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (٩) ، و ﴿ تَا لَلَّهِ لَقَدْ أَشْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (١٠)

و ﴿ مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لَا شَيْءَ ، وَلَكِ لَأُيُوقِرُ الْآجِلُ ﴾ ، وأنشد سيبويه لعبد

مناة الهدلي (١١) :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَقْيَامِ زَوْجِيْدٍ بِمُشْمَخِرِيهِ الظَّمْيَانِ وَالْآسِ

وقد تبين (١٢) في باب حروف الجر (١٣) اختصاص كل واحد من هذه الأحرف

الأربعة (١٤) بما خص به .

(١) التذييل والتكميل : ٩٥ / ٤ ، والمساعد : ٣٠٥ / ٢ .

(٢) في (ح) و (ع) : (في نيابة) .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٨٥ / ٢ ، والتذييل

والتكميل ٩٥ / ٤ ، والمساعد : ٣٠٥ / ٢ مُحَرَّفًا .

(٤) ص : ٨٤ . وكان عليه أن يُنْبَهَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ عَاصِمٍ وَحَمْرَةَ .

انظر الكشف : ٢٣٤ / ٢ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٦١٨ وما بعدها .

(٥) في (ح) و (ع) : (بمقدر) .

(٦) ص : ٨٢ . (٧) التهمة : ٥٦ .

(٨) انظر ما سلف ص ٣٩٧ وما بعدها .

(٩) الأنعام : ٢٣ . (١٠) يوسف : ٩١ . (١١) تقدم ص ٩٨

(١٢) في (ع) : (بيمين) . وفي (ح) : (يمين) ، وهو تصحيف .

(١٣) انظر ما سلف ص : ٣٩٧ وما بعدها .

(١٤) كذا ، والذي تبين هناك اختصاص التاء و (من) واللام فقط .

وإذا حُذِفَ فعلُ القَسَمِ والياءُ^(١) نُصِبَ القَسَمُ به . وإنْ كان
القسم به عندَ حذفِهما^(٢) (الله) جازجره مع تعويضِ همزة مفتوحة
تليها ألفاً ، نحوُ : (آله لا فعلن) ، أو مع (ها)^(٣) ساقطَ الألفِ ، نحوُ
: (هاللا لا فعلن) ، أو ثابتها [نحوُ]^(٤) : (ها الله لا فعلن) .
وروي أيضاً : (هاللا) و (هاللا) بحذفِ ألفها استغناءً
عنها بقطع همزة الوصل وبالجمع بينهما . وذكر أيضاً : (فاللا لا فعلن)^(٥)
فجعل القطع عوضاً مكتفياً به .

وحكى الأَخْفَشُ في معانيه^(٦) أنَّ من العرب من جرَّ اسمَ (الله)
مقسماً به دونَ جارٍّ موجودٍ ولا عوضٍ .
وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول : كَلَّا اللهُ لَاتِيَنَّكَ^(٧)
يريد : كَلَّا اللهُ .

وزعم بعضُ أئمة الكوفة^(٨) أنَّ الأسماءَ كلها - إذا أُقسِمَ بها محذوفاً^(٩)
منها الواو - تُرْفَعُ^(١٠) وتُخْفَضُ - ولا يجوز النَّصْبُ إلا في حرفين ، يعني

- (١) في الأصل : (اليا) ، وهو تصحيف . وانظر التذبير والتكميل : ٩٧/٤ ،
(٢) في الأصل : (حذفها) ، وهو تحريف . وانظر التذبير والتكميل : ٩٧/٤ ،
(٣) في الأصل رُسِمَت موصولة : (معها) ، وهو وهم . وانظر التذبير والتكميل : ٩٨/٤ ،
(٤) تكلمة من (ع) .
(٥) في (ع) : (أفاللا لا فعلن) . انظر التذبير والتكميل : ٩٧/٤ ،
والمساعد : ٣٠٧/٢ .
(٦) معاني القرآن : ٢٧٠/٢ . وحكى ذلك سيبويه : ١٤٤/٢ .
(٧) التذبير والتكميل : ٩٧/٤ ، والمساعد : ٣٠٧/٢ .
(٨) هو ثعلب . المزهر : ١٠٢/٢ . وانظر التذبير والتكميل : ٩٨/٤ ،
والمساعد : ٣٠٧/٢ وما بعدها .
(٩) في الأصل و (ح) : (. . . بها المجرور محذوفاً . . .) بإقحام لفظ
(المجرور) .
(١٠) في الأصل و (ح) : (وترفع) بإقحام الواو . وانظر التذبير والتكميل : ٩٨/٤ ،
وفيها : (تخفض وترفع) .

(كعبة الله ، وقضاء الله) ، وأنشد : (١)

لَا كَعْبَةَ اللَّهِ مَا هَجَرْتَكُمْ إِلَّا وَفِي النَّفْسِ مِنْكُمْ أَرْبُ
ومن أجل هذا الكلام قلت بعد " ويجوز جر (الله) دون عوض " : " لا يُشَارِكُ
في ذلك ، خلافاً للكوفيين " .

ومذهب البصريين (٢) أن المقسم به إذا حذف جاره بلا عوض ولم
يُنَوِّ المَحذُوفُ جازنُصْبُهُ كائناً ما كان ، فمن ذلك قول الشاعر : (٤)

إِذَا مَا الْخَبِزُ تَأَيَّمَهُ يَلْحَمُ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيْمُ
ومثله : (٥)

نَقَلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٦١/٢ ، والتذييل
والتكميل : ٩٨/٤ ، والمساهد : ٣٠٨/٢ ، والهمع : ٣٩/٢ ،
والمزهر : ١٠٢/٢ .

(٢) في الأصل : (خبر) ، وهو تحريف :

(٣) سيبويه : ١٤٤/٢ ، والمقتضب : ٣٢٠/٢ ، والأصول : ٤٣٢/١
وما بعدها .

(٤) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢ ، والأصول

٤٣٣/١ ، وابن يعيش ٩٢/٩ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، وشرح الكافية
الشافية : ٨٢٤/٢ ، ٨٦١ ، والتذييل والتكميل : ٩٦/٤ ،
واللسان : (أدم) . وفي سيبويه : ٤٣٤/١ : " ويقال
وضعه النحويون " .

(٥) البيت لأمرى القيس . وهوني ديوانه : ٣٢ ومعاني القرآن للفراء :

٥٤/٢ ، والجمل : ٧٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٦٩/١ ،
وابن يعيش : ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والبحر المحيط : ٣٦/٢ ،
والتذييل والتكميل : ٩٦/٤ ، والمغني : ٨٣٤ ، وشرح أبيات
: ٣٣٢/٧ ، والخزانة : ٤٣/١٠ .

وروى البيت برفع (يمين) في سيبويه : ١٤٧/٢ ، والمقتضب
: ٣٢٥/٢ ، والأصول : ٤٣٤/١ ، والجمل : ٧٣ ، والخصائص :

ومذهب الأَخْفَشِ^(١) أَنَّ الجَرَّ في (ها الله) وشبهه بالمعوض
من الحرف المحذوف لا بالحرف^(٢) . ذكر ذلك في كتابه الأَوَسَط . ووافق
الأَخْفَشِ في هذا جماعة^(٣) . وانتصِرَ لهذا يأنَّه شبيهة بتعويض الواو من
الباء ، والتاء من الواو ، ولا خلاف في كون الجرِّ بعد الواو والتاء بهما ، فكذا
ينبغي أن يكون الجرُّ في (آ) أو (ها) بهما لا بالمعوض عنه .
والأصحُّ كونُ الجرِّ بالحرف المحذوف ، وإن كان لا يُلفظ به
، كما كان النَّصْبُ بعدَ الفاء والواو و (حتّى) و (كي) الجارة ولم الجحود
ب (أَنَّ) المحذوفة ، وإن كانت لازمة الحذف . ومن الجرِّ بعدها قولُ
أبي بكرٍ - رضي الله عنه -^(٤) : " لا هال الله إنَّ لا تَعَمُّدُ إلى أسدٍ من أسدِ
الله " الحديث .

====
٨٤/٢ ، والهمع : ٣٢/٢ ، وشرح أبيات المغني : ٣٣٢/٧ ،
والخزانة : ٤٣/١٠ ، وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد وهو
برواية : " فقلت لها : تالله أبرح " في ابن يعيش : ١١٠/٧ ،
وعليها يفوت الاستشهاد أيضاً .

(١) التذيل والتكميل : ٩٨/٤ ، والهمع : ٣٩/٢ .

(٢) في الأصل و (ح) : (لا بالجر) ، وهو تحريف ،

(٣) عزاه صاحب البسيط إلى الكوفيين ، واختاره هو وابنُ عصفور .

التذيل والتكميل : ٩٨/٤ ، والمساعد : ٣٠٨/٢ ، والهمع :

٣٩/٢ . وانظر شرح الجمل : ٥٣١/١ وما بعدها .

(٤) أخرجه البخاري في باب قوله تعالى : " ويوم حنين " من أبواب

" المغازي " : ١٩٦/٨ ، وأبو داود في باب " في السلب

يعطى القاتل " من كتاب " الجهاد " : ٧٠/٣ . وانظر شواهد

التوضيح : ١٦٢ .

(ص) "فَإِنْ أَيْتُدِيءَ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ بِتَمَعِّينٍ لِلْقَسَمِ (١)

حَذِيفَ الْخَبْرِ وَجُوهًا ، وَإِلَّا فَجَوَازًا .

وَالْمَحذُوفُ الْخَبْرُ إِنْ عَرِيَ (٢) مِنْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ جَازَ

نَصْبُهُ بِفِعْلِ مَقْدَّرٍ ، وَإِنْ كَانَ (عَرًّا) جَازًا يَضًا ضَمُّ

عَيْنِهِ وَدُخُولُ الْهَاءِ عَلَيْهِ ، وَيَلْزَمُ (٣) الْإِضَافَةَ مُطْلَقًا .

وَإِنْ كَانَ (أَيْمَنَ) الْمَوْصُولَ الْمَهْمُوزَ لَزِمَ الْإِضَافَةَ إِلَى

(اللَّهِ) غَالِبًا ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى (الْكَعْبَةِ) وَالْكَافِ

وَالَّذِي () ، وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ مِثْلًا إِلَى اللَّهِ : (أَيْمَنَ

وَأَيْمَنَ ، وَأَيْمَنَ (٤) ، وَأَيْمَ ، وَأَيْمَ ، وَأَيْمَ ، وَأَيْمَ) ، وَ (مِنْ) مِثْلًا

الْحَرْفِينَ ، وَ (مِ) مِثْلًا .

وَلَيْسَتْ الْمِيمُ بَدَلًا مِنْ وَو ، وَلَا أَصْلُهَا (مِنْ) ، خِلَافًا

لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ . وَلَا (أَيْمَنَ) الْمَذْكُورُ جَمَعَ بِمَعْنَى

خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

وَقَدْ يُخْبَرُ عَنْ اسْمِ (اللَّهِ) مُقْسَمًا بِهِ بِ (كَ) ، وَ

عَلِيٍّ . وَقَدْ يُبْتَدَأُ بِالنَّذْرِ (٥) قَسَمًا .

(ش) الْمَبْتَدَأُ التَّمَعِّينُ لِلْقَسَمِ نَحْوُ : (لَعَمْرُكَ) (٦) ، وَلَا يَمُنُّ اللَّهُ (فَإِنَّهُمَا

لَا يُسْتَعْمَلَانِ مَقْرُونَيْنِ بِاللَّامِ إِلَّا مُقْسَمًا بِهِمَا مَرْفُوعَيْنِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَالْتَّنْزِيمُ حَذْفٌ

خَبْرُهُمَا لِكُونِهِ مَفْهُومَ الْمَعْنَى مَعَ سَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ . وَنَبَّهْتُ بِإِضَافَةِ "نَحْوُ"

إِلَيْهِمَا (٧) عَلَى أَمْرَيْنِ :

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (الْقَسَمِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) "عَرِيَ" : غَيْرُ وَاضِعَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (تَلَزَمَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (أَيْمَنَ) مَكْرُورَةٌ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، بِإِقْتِحَامِ إِحْدَاهُنَّ ،

وَالْتَصْوِيبُ مِنْ (ع) .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (النَّذْرُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (لَعَمْرُكَ اللَّهُ) بِإِقْتِحَامِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ،

(٧) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : "... لِلْقَسَمِ نَحْوُ (لَعَمْرُكَ ، وَلَا يَمُنُّ اللَّهُ) ."

أحدهما : أُنْتَهَمَا قَدْ يُضَافَانِ إِلَى غَيْرِ مَا أُضِفَا إِلَى الْآنَ (١) ،

نحو : (لَعَنَ اللَّهُ ، وَلَعَنِي ، وَلَا يَمُنُّ الْكَعْبَةَ ، وَلَا يَمُنُّكَ) .

(٢)

والآخر : أَنَّهُ قَدْ يَقْتَرَنُ غَيْرُهُمَا بِقَرِينَةٍ تُعَيِّنُهُ لِلْقِسْمِ [و] الْإِبْتِدَاءِ ،

فَيَكُونُ حَذْفُ غَيْرِهِ وَاجِبًا كَقَوْلِ مَنْ تَوَجَّهَتْ (٣) عَلَيْهِ يَمِينٌ لَا زِمَةَ : (لَعَنَهُ اللَّهُ

لَقَدْ كَانَ كَذَا) . فَلَوْلَمْ يَتَعَيَّنْ كَوْنُ الْإِبْتِدَاءِ مَقْسَمًا بِهِ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ جَازَ

إثباتُ خَبْرِهِ وَحَذْفُهُ كَقَوْلِكَ حَالِفًا : (عَلَيَّ مَهْدُ اللَّهِ أَوْ يَمِينُ اللَّهِ تَلْزُمَنِي) / فَلَكَ ١٢٠ ب /

أَنْ تَجِيءَ بِهِ هَكَذَا ، وَلِئِنَّكَ الْأَلْفَ تَلْفِظُ بِ (عَلَيَّ) وَلَا بِ (تَلْزُمَنِي) ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ

الْجَوَابِ يَدُلُّ السَّمْعَ عَلَى أَنَّكَ مُقْسِمٌ ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَ ذِكْرِهِ (٤) مَجْزُورًا أَنَّكَ غَيْرُ

مُقْسِمٍ وَمَجْزُورًا أَنَّكَ مُقْسِمٌ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ حَذْفُ الْخَبْرِ لِكَوْنِهِ مَفْهُومَ الْمَعْنَى بِعَدَدِ

ذِكْرِ الْجَوَابِ .

فلولم يقترن (لَعَنَ [اللَّهُ]) بِاللَّامِ لَجَازَ نَصْبُهُ كَقَوْلِ أَبِي شَيْهَابٍ (٦)

الْمَهْدَلِيِّ (٧) :

فَأَنَّكَ عَمَرَ اللَّهُ إِنْ تَسَأَلْتَهُمْ
بِأَحْسَانِنَا إِذَا تَجَلَّى الْكَبَائِرُ
يُنَبِّؤُكَ أَنَّا نَفْرُجُ الْهَمَّ كُلَّهُ
بِحَقِّ وَأَنَا فِي الْحُرُوبِ مَسَاعِرُ

- (١) فِي الْأَصْلِ : (الْآ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٢) التَّكْمَلَةُ مِنْ (ع) . وَفِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (لِلْإِبْتِدَاءِ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي (ع) ، لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ .
- (٣) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ : (تَوَجَّهَتْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (ذَكَرَكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٥) تَكْمَلَةُ مِنْ (ع) .
- (٦) فِي الْأَصْلِ وَ (ح) : (ابْنِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٧) الْبَيْتَانِ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْمَهْدَلِيِّينَ : ٦٩٥ / ٢ ، وَالتَّمَامُ : ٧١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٨٧٥ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٩٩ / ٤ .
- مَسَاعِرُ : جَمْعُ مَسْعَرٍ ، وَمَسْعَرُ الْحَرْبِ : مَوْقِدُهَا .
- (٨) فِي الْأَصْلِ : (يَنْبِئُوكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَخْتَلِفُ بِهِ الْوِزْنُ

فلهذا قلتُ : " والمحذوف الخبر إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز
نصبه بفعل مقدّر " .

ثم نبهتُ على أنَّ العين من (لَعَمْرُ اللَّهِ) ونحوه عندَ عدم
اللام يجوز فيها الفتح والضمُّ ، وكان ينبغي أنْ يجوزَ مع وجود اللام ، ولكنْ
خَصَّ لكثرة الاستعمال في مصاحبة اللام بالفتح ، لا أنَّه أخفُّ اللغتين .

ومن دخول الباء عليه عندَ عدم اللام قولُ الشاعر :^(١)

رَقِيَّ بَعْرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِينَا الْمَنَى ثُمَّ أَمْلِينَا
ومثله :^(٢)

أَأَقَامَ أَمَّنْ خَلِيطُنَا أَمْ سَارَا سَائِلُ بَعْرِكَ أَيَّ ذَاكَ أُخْتَارَا
وقولي : " ويلزم^(٣) الإضافة مطلقاً " أي : إلى الظاهر والمضمر مع وجود
اللام وعدمها .

واحترزتُ بقولي : " وإن كان (أَيْمُن) الموصولُ الهمزة من
(أَيْمُن) بقطع الهمزة ، فإنه جمع (يمين) بلا خلاف ، وحكمه إذا أُقْسِمَ
به حكمٌ واحدٌ .

وأما الموصولُ الهمزة فيلزم الإضافة إلى (الله) أو إلى (الكعبة)
أو إلى ضمير المخاطب أو إلى (الذي) ، لكنْ إضافته إلى غير (الله) قليلةٌ ،
وإضافته إلى ضمير المخاطب وإلى (الذي) أقلُّ من إضافته إلى (الكعبة) .

(١) هو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ . والبيت في ديوانه : ١٣٧ ،

والموشح : ٢٣٧ ، والمحتسب : ٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية :

٨٦٣/٢ ، والتذليل والتكميل : ١٠٠/٤ ، والمساعد : ٣٠٩/٢ ،

والجمع : ٤١/٢ .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه : ١١٩ ، وشرح الكافية

الشافية : ٨٧٦/٢ ، والتذليل والتكميل : ١٠٠/٤ .

(٣) في الأصل و (ح) : (وتلزم) ، وهو تصحيف .

ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قول عروة بن الزبير - رضي الله عنهما - (١) :
 "لَا يَمُنُّكَ لَعْنٍ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَاقَبْتِ" ، ومن إضافته إلى (الذي) قول
 النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢) : "وَأَيُّمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ" .

وفيه حين يليه (الله) (٣) اثنتا عشرة لغة ، ثلاثاً مع ثبوت
 الهزة [والتون] (٤) ، وثلاثاً مع حذف التون دون الهزة ، وثلاثاً
 مع حذف الهزة والياء وثبوت التون ، وثلاثاً مع الاقتصار على الميم ، فيقال :
 (أَيُّمُنُ اللّهِ ، وَآيْمُنُ اللّهِ ، وَآيْمُنُ اللّهِ) ، و (أَيُّمُ اللّهِ ، وَآيْمُ اللّهِ) (٥) ، وإم
 اللّهِ (٦) ، و (مُنُ اللّهِ ، وَمَنْ اللّهِ ، وَمِنْ اللّهِ) ، و (مُ اللّهِ ، وَمَ اللّهِ ،
 وَمِ اللّهِ) (٧) .

وزعم بعضهم (٨) أن الميم المفردة بدل من واو (والله) (٩)
 كالتاء . وليس بصحيح ، لأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء ،
 ولأن التاء إذا أُبدلت من الواو في القسم فلها نظائر في غير القسم مطردة
 ك (اتصل ، واتصفاً) ، وغير مطردة ك (تراث ، وتجاه) ، وليس لإبدال

-
- (١) اللسان : (يمن) . وهو بلفظ : "وأيم الله لئن أخذت لقد
 أبقيت ، ولئن أبليت طالما عاقبت" في حلية الأولياء : ١٢٩/٢ ،
 وصفة الصفوة : ٨٦/٢ . وعليه يفوت الاستشهاد .
- (٢) أخرجه البخاري في باب "قول النبي : وأيم الله" من كتاب
 "الأيمان والنذور" : ١٦٣/٨ .
- (٣) "الله" : ساقط من (ح) .
- (٤) تكلمة من (ع) .
- (٥) في (ح) : كُرِّرَ (أيم الله) ثلاث مرات ، وهو وهم .
- (٦) في (ح) : كَرَّرَ (أم الله) ثلاث مرات ، وهو وهم .
- (٧) انظر لنقل هذه اللغات : التذييل والتكميل : ١٠١/٤ وما بعدها ،
 والمساعد : ٣١١/٢ .
- (٨) لم أقف على مصدر حددهم ، وانظر التذييل والتكميل : ١٠٣/٤ ،
 والمساعد : ٣١١/٢ وما بعدها .
- (٩) الواو من قوله : "والله" ساقطة من (ح) .

العين من الواو إلا موضع شاذ وهو (فم) وفيه مع شذوذه خلاف (١)
 وزعم الزمخشري (٢) أنها (مِن) المستعملة مع (ربي) ،
 فحذفت نونها . وليس بصحيح أيضاً ، لأنها لو كانت إياها لاستعملت
 في النقص مع (٣) ما استعملت في التمام على الأشهر كما لم يستعمل (أَيْمَنَ)
 في النقص إلا مع ما استعمل في التمام على الأشهر .
 واحترزت بالأشهر من رواية الأَخْفَشِ (٤) عن بعض العرب "مِنَ اللّٰهِ"
 ، ومن (أَيْمَنُ الكعبةِ) و (أَيْمُنُكَ) و "أَيْمٌ" الذي نفسي بيده .
 وقال الزمخشري (٦) في (مُ اللّٰهِ) : ومن الناس من زعم أنها
 من (أَيْمَنُ) .

قلت : لم يعرف من الذي زعم ذلك ، وهو سيبويه - رحمه الله -
 فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكَلِمُ (٧) : واعلم أن بعض العرب يقول :
 "مُ اللّٰهِ لَا فَعَلْنَا" يريد : أَيْمُ اللّٰهِ لَا فَعَلْنَا .
 وفي عدم معرفة الزمخشري بأن صاحب هذا القول [هو] (٨)
 سيبويه دليل على أنه لم يعرف من كتبه إلا ما يُعْرَفُ بِتَصْفِحٍ وَانْتِقَاءٍ ، لا بتدبيرٍ
 واستقصاءٍ ، فما أَوْفَرَ تَبْجُحَهُ ، وَأَيْسَرَ تَرْجُحَهُ ! ، عفا الله عنا وعنّه . (٩)

- (١) انظر ما سلف ج ١ / ص : ٩ / أ
 (٢) المنفصل : ٢٨٧ ، ٣٤٦ . وانظر ابن يعيش : ٣٥ / ٨ وما بعدها .
 و ١٠٠ / ٩
 (٣) في (ح) بدل (مع) : (إلا) ، وهو وهم .
 (٤) المنفصل : ٣٤٦
 (٥) في الاصل و (ح) : (وأيمن) ، وهو تحريف .
 (٦) المنفصل : ٢٤٦
 (٧) سيبويه : ٣٠٩ / ٢
 (٨) تكملة من (ع)
 (٩) انظر التذييل والتكميل : ١٠٥ / ٤

وزعم الكوفيون [أَنْ (أَيْنُ)] (١) المذكور جمع (يمين) (٢) .

ورأيهم في هذا ضعيفاً، يدل على ضعفه ثلاثة أمور:

أحدها : أَنَّ هَمْزَةَ الْجَمْعِ هَمْزَةٌ قَطْعٌ ، وَهَمْزَةٌ هَذَا الْاسْمِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ

لسقوطها مع اللام ، في " لَيْمُنُكَ لَيْنٌ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ " (٣) ، وفي قول الشاعر (٤) :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ : نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

وليس هذا بضرورة (٥) لتمكُّن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التثوين والاستغناء عن اللام .

الثاني : أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ فِي الْإِبْتِدَاءِ (٦) ، وَهَمْزَةُ

الجمع لا تُكسَرُ .

الثالث : أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْمِيمَ (٦) فيكون على وزن (أَفْعَل) ،

ولا يوجد ذلك في الجموع .

(١) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٢) في الأصل و (ح) : (يمين) ، وهو تحريف .

وانظر لرأي الكوفيين الإصناف : ٤٠٤/١ وما بعدها ، وابن يعيش :

٣٦/٨ . واللسان : (يمين) .

(٣) تقدم ص : ٤٩٧ .

(٤) هو نُصَيْب . والبيت في ديوانه : ٩٤ ، وسيبويه : ١٤٧/٢ ، ٢٧٣ .

والمقتضب : ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والأصول : ٤٣٤/١ ، والتبصرة :

٤٤٠/١ ، والإصناف : ٤٠٧/١ ، وابن يعيش : ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ،

وشرح الكافية الشافية : ٨٧٩/٢ ، والساعد : ٣١٠/٢ ، والمغني :

١٠٦ ، وشرح أبياته : ٢٣٨/٢ ، والهمع : ٤٠/٢ ، واللسان :

(يمين) .

(٥) انظر قسم الدراسة ص : ٤٧ وما بعدها .

(٦) انظر ما سلف ص : ٤٩٧ .

ومن الإخبار ب (لك) عن اسم الله مقسماً به قول الشاعر (١)
لَكَ اللَّهُ لَا الْفَى لِعَهْدِكَ نَاسِيًا كَلَا تَكُ إِلَّا مِثْلَ مَا أَنَاكَئِينَ

ومثله (٢) :

لَقَدْ حَلَيْتَكَ الْعَيْنُ أَوَّلَ نَظْرَةٍ (٣)
أَمِيرًا عَلَى مَا شِئْتَ مِنِّي مُسَلِّطًا وَأَعْطَيْتَ مِنِّي يَا بَهَنَ عَمَّ قَبُولًا
فَسَلْ فَلاَكَ الرَّحْمَنُ تُنْمَعُ سُؤلاً

ومن / الإخبار عنه ب (عَلَيَّ) قول الآخر (٤) :

نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صَبَا وَصَبَابَةٍ أَلَا فَعَلَيَّْ اللَّهُ أَوْجَدُ صَابِيَا

ومثال جعل النذر قسماً مرفوعاً بالابتداء قول الشاعر (٥) :

عَلَيَّ إِلَى الْبَيْتِ الْمَحْرَمِ حِجَّةً (٦)
أُوفِي بِهَا نَذْرًا وَلَمْ أَنْتَعِلْ نَعْلًا وَقَدْ مَحَّتْ لَيْلَى الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا
وَإِنَّ لَهَا مِنَّا الْمَوَدَّةَ وَالْبَكْدَلَا

-
- (١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٥٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٠٧/٤ ، والمساعد : ٣١٢/٢ .
- (٢) هو عمر بن أبي ربيعة . والبيتان في ديوانه : ٣٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٥٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٠٧/٤ .
- (٣) في الأصل : (حبيتك) ، وهو تحريف ، وفي (ح) : (جلبيتك) ، وفي (ع) : (جلستك) ، وكتاهما تصحيف ، والتصويب مسن شرح الكافية الشافية .
- (٤) في الأصل و (ح) : (الراجز) ، وهو تحريف ، والبيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٥٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٠٧/٤ ، والمساعد : ٣١٢/٢ .
- (٥) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٥٥/٢ - ٨٥٦ ، والتذييل والتكميل : ١٠٧/٤ ، والمساعد : ٣١٣/٢ .
- (٦) في الأصل (نذر) ، وهو خطأ .

(ص) " الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِالْقَسَمِ تُصَدَّرُ فِي

الإثبات بلام مفتوحة، أو (إِنْ) مَثْقَلَةٌ أَوْ مَخْفَفَةٌ (١)

وَلَا يُسْتغْنَى عَنْهَا غَالِبًا دُونَ اسْتِطَالَةٍ .

(٢)

وَتُصَدَّرُ فِي الشَّرْطِ الِامْتِنَاعِيِّ بِ (لَوْ) أَوْ (لَوْلَا) ،

وَفِي النَّفْيِ بِ (مَا) أَوْ (لَا) أَوْ (إِنْ) ، وَقَدْ

تُصَدَّرُ بِ (لَنْ) أَوْ (لَمْ) . وَتُصَدَّرُ فِي الطَّلَبِ

بِفَعْلِهِ ، أَوْ بِأَدَاتِهِ ، أَوْ بِ (إِلَّا) أَوْ (لَمَّا) بِمَعْنَاهَا .

وَقَدْ تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ اضْطِرَارًا .

وَإِنْ كَانَ أَوَّلُ الْجُمْلَةِ مُضَارِعًا مَثْبُتًا مُسْتَقْبَلًا غَيْرَ مُقَارِنٍ

حَرْفًا تَنْفِيْسٍ وَلَا مَقْدَمٍ مَعْمُولِهِ لَمْ تُغْنِهِ اللَّامُ غَالِبًا

عَنْ نَوْنِ تَوْكِيدٍ ، وَقَدْ يُسْتغْنَى بِهَا عَنِ اللَّامِ .

وَقَدْ يُوْءَى كَدَّ الْمَنْفِيِّ بِ (لَا) . وَيَكْتُرُ حَذْفُ نَافِيِ

الْمُضَارِعِ الْمَجْرُودِ مَعَ ثُبُوتِ الْقَسَمِ ، وَيَقُولُ مَعَ حَذْفِهِ .

وَقَدْ يُحذفُ نَافِيِ الْمَاضِي إِنْ أُبِيْنَ اللَّبْسُ ، وَيَكْتُرُ ذَلِكَ

لِتَقْدُّمِ نَفْيِ عَلَى الْقَسَمِ . وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ مَعَ ذَلِكَ

مَثْبُتًا ، وَقَدْ يُحذفُ لَا مَنْ اللَّبْسِ نَافِيِ الْجُمْلَةِ

الِاسْمِيَّةِ . وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ قَسَمًا .

(ش) تُصَدَّرُ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا بِلَامٍ مُفْتَوْحَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ

أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صُلِيًّا ﴾ (٣) وَكَقَوْلِ حَسَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : (٤)

فَلَيْئِن فَاخَرْتُ بِنَهْمٍ لَعَيْلٌ قَدْ يَمِيهِمْ فَخَرَ اللَّيْبُ بِهِ عَلَى الْأَقْوَامِ

(١) "مخففة" : في (ح) مطموسة .

(٢) في الأصل و (ح) : (و) ، وهو تحريف .

(٣) مريم : ٢٠ .

(٤) البيت في ديوانه : ٣٢٦ / ١ ، والتذييل والتكميل : ١٠٩ / ٤ .

وتصدُّرُها بـ (إِنْ) مثقلاً كقوله تعالى: * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ * (١) وكقوله تعالى: * إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى * (٢) . وتصدُّرُها بالمخففة كقوله تعالى: * إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَوَهَا حَافِظٌ * (٣) .
 وُستغنى عنهما قليلاً دون استطالةٍ في المقسم به كقول أبي بكرٍ - رضي الله عنه - (٤) : " وَاللَّهِ إِنَّا [كُنْتُ] (٥) أَظْلَمُ مِنْهُ " والأصل: لَأَنَا ، فحذفتُ ، والمقسم به اسمٌ لا استطالةَ فيه بصِلَةٍ ولا عَطْفٍ .
 فلو كان فيه استطالةٌ لحسِنَ الحذفُ ، وكان جديراً (٦) بكثرَةِ النظائر كقول بعض العرب : " أَقْسَمُ بِمَنْ بَعَثَ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَخَتَمَهُمُ بِالْمُرْسَلِ (٧) رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ هُوَ سَيِّدُهُمْ أَجْمَعِينَ " (٨) ومثله قولُ ابنِ سَعُودٍ - رضي الله عنه - (٩) : " وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ " والأصل : لهذا ، فحذف اللامَ لاستطالة المقسم

(١) الدخان : ٣ .

(٢) الليل : ٤ .

(٣) الطارق : ٤ .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في باب " حدثنا الحميري ومحمد

ابن عبد الله . . . من كتاب " فضائل الصحابة : ٦ / ٥ .
 وأخرجه بلفظ " يا رسول الله لَأَنَا كُنْتُ أَظْلَمُ مِنْهُ " في باب تفسير سورة الأعراف " من كتاب " التفسير " : ٦ / ٧٥ وعليه يفسوت الاستشهاد .

وانظر شواهد التوضيح : ١٦٣ ، ١٦٦ .

(٥) تكلمة من (ع) .

(٦) في (ح) ، (جديراً) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل و (ح) : (المرسول) ، وهو تحريف .

(٨) المساعد : ٣١٣ / ٢ .

(٩) أخرجه البخاري في باب " رمي الجمار من بطن الوادي " من كتاب

" الحج " : ٢ / ٢١٧ . وانظر شواهد التوضيح : ١٦٣ ، ١٦٦ .

والخبرِ بالصَّلَتَيْنِ ، ومنه قولُ الشاعر (١) :
وَرَبُّ السَّمَوَاتِ العُلَى وَرُوجِهَا وَالآرْضِ وَمَافِيهَا المَقْدَرُ كَائِنُ
أراد : للمقدّر كائنٌ ، فحذف لاستطالة القسَم بالعطف .
ومن التصدير بـ (لو) قولُ سويدِ بنِ كراعٍ (٢) :
فَتَاللهِ لَوْ كُنَّا الشُّهُودَ وَغَيْتُمْ إِذَا لَمَلْنَا جَوْفَ حَبْرَائِهِمْ نَمَا (٣)
ومن التصدير بـ (لولا) قولُ عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - (٤) :
فَوَاللهِ لَوْلَا حَشِيَةُ النَّارِ بَغْتَةً عَلَيَّ لَقَدْ أَقْبَلْتُ نَحْرِي مِغْشَوْلَا
ونَهَيْتُ بِقَوْلِي : " وفي النَّفْيِ (٥) بـ (ما) أو (لا) أو (إن) (٦) "

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٠٩/٤ ، والمعنى :

٧٧١ ، وشرح أبياته : ٢٤٦/٧ ، والهمع : ٠٤٢/٢

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١١٠/٤ ، والهمع :

٤٣/٢ ، وشفاء العليل ، ٠٧٥٦/٢

الخبراء : القاع المستديرة يجتمع فيها الماء .

(٣) في (ح) و (ع) : (خوف) ، وهو تصحيف .

وفي الأصل و (ح) : (حيرانهم) ، وفي (ع) : (حبرائهم)

، وكلاهما تصحيف ، والتصويب من التذييل والتكميل .

(٤) " رضي الله عنه " : ليس في (ع) وشرح الكافية الشافية والتذييل .

وهذا يحمل على الشك في نسبة البيت إلى الصحابي الجليل -

عبد الله بن الزبير ، والأغلب أن هذه العبارة مقحمة من أحد

النساج وأن البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي . ولم أقف على

البيت في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في شرح الكافية

الشافية : ٨٩٤/٢ ، والتذييل والتكميل : ٠١١٠/٤

أقبلت : من قولهم : أقبلت الشيء ، أي : قابله به . المغسول :

السيف الدقيق .

(٥) في الأصل و (ح) : (وبالنفى) ، وهو تحريف ، والتصويب مما سلف

في المتن .

(٦) في الأصل و (ح) : (وَ) ، وهو تحريف .

على [أَنَّ] ^(١) التَّوَانِي المخصوصة بجواب القسم هي الثلاثة التي لا تختص بفعل ولا اسم، وهي : (ما ، ولا ، وإن) ، بخلاف (لن ، ولم ، ولما) فإنَّها مخصوصةٌ بالفعل ، فأرادوا أَنْ يكون ما يُنْفَى به الجواب مَّا لا يمنع دخوله على الاسم ؛ لأنَّ ما لا يمنع دخوله على الاسم ، يجوز دخوله على الفعل ، والجوابُ قد يُصدَّر بكلِّ واحدٍ منهما ، فلذلك لم يُنْفَ جوابُ القسم دون ندر بغير الثلاثة التي لا تختصُّ ، إلاَّ أَنَّ المنفَى بها في القسم لا يتغير عما كان [عليه] ^(١) دون قسمٍ إلاَّ إِنْ كان فعلاً موضوعاً للمضَى ، فقد يتجدَّد له الانصرافُ إلى معنَى الاستقبال ، فمن ورود ذلك في المنفَى بـ (ما) قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَكْفُرُونَ ﴾ ^(٢) ، ومن وروده في المنفَى بـ (لا) قول الشاعر : ^(٣)

رِدُوا فَوَاللَّهِ لَا ذُرْنَاكُمْ أَبَدًا مَا دَامَ فِي مَائِنَا وَرَدَّ لِنَسْرَالِ

ومن ورود ذلك في المنفَى بـ (إِنْ) قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ زَالَتًا إِنْ أَسْكَبْتُمْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ^(٤) .

وندر نفى الجواب بـ (لن) في قول أبي طالب : ^(٥)

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُورَى فِي التُّرَابِ دَفِينَا

(١) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٢) البقرة : ١٤٥ .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٤٤/٢ ، والتذليل

والتكميل : ١١١/٤ ، والهمع : ٩/١ .

ذرناكم : طردناكم .

(٤) فاطر : ٤١ .

(٥) البيت في غاية المطالب : ١٧٦ ، وإتحاف الوري : ٢٥٩/١ ، وشرح

الكافية الشافية : ٨٤٩/٢ ، والبحر المحيط : ١٠٠/٤ ، والتذليل

والتكميل : ١١١/٤ ، والمساعد : ٣١٤/٢ ، والمغني : ٣٧٥ ،

٨٠٥ ، وشرح أبياته : ١٥٨/٥ وانظر فهرسه ، والجني الداني :

٢٧٠ ، والهمع : ٤١/٢ .

وَنَدْرًا يَضًا نَفِيَّ الْجَوَابِ ب (لِم) فِيمَا حَكَى الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ قَالَ
لَا عَرَابِيَّ : أَلَكِ بَنُونَ ؟ قَالَ (١) : " نَعَمْ وَخَالَقِهِمْ لَمْ تَقُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ مُنْجِبَةً .
وَمِثَالُ تَصْدِيرِ الْجَوَابِ فِي الطَّلَبِ يَفْعَلُ طَلَبُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

يَعِيشِيكَ يَا سَلَمَى أَرْحَمِي نَا صَبَابَةَ أَبِي غَيْرَمَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ
وَمِثَالُ تَصْدِيرِهِ بِإِدَاءِ الطَّلَبِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

يَرِيكَ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكَ رَأْفَةٌ فَرَجُوبٌ بَعْدَ الْيَامِ عَيْشًا مُجَدِّدًا
/ وَمِثَالُ تَصْدِيرِهَا ب (إِلَّا) قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِلَّا قُلْتَ صَارِقَةً هَلْ فِي لِقَائِكَ لِلْمَشْغُوفِ مِنْ طَمَعٍ
وَمِثَالُ تَصْدِيرِهَا ب (لَمَّا) الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَّا) قَوْلُ الرَّاجِزِ (٦) :

قَالَتْ لَهُ : بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ
لَمَّا فَنِثْتَ نَفْسًا أَوْ أَثْنَيْهِ نُنْ

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (فَقَالَ) بِإِقْحَامِ الْفَاءِ .
(٢) الْمَسَاعِدُ : ٣١٤/٢ ، وَالْمُهْمِجُ : ٤١/٢ .
(٣) الْهَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١١٣/٤ ، وَالْمَسَاعِدُ :
٣١٤/٢ ، وَالْمُهْمِجُ : ٧٦١ ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ : ٢٢٥/٧ ، وَالْمُهْمِجُ :
٤١/٢ .
(٤) الْهَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١١٣/٤ ، وَالْمَسَاعِدُ :
٣١٤/٢ ، وَالْمُهْمِجُ : ٤١/٢ .
(٥) الْهَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١١٣/٤ ، وَالْمَسَاعِدُ :
٣١٤/٢ ، وَالْمُهْمِجُ : ٤٢/٢ .
(٦) الْهَيْتَانُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ : ٩٤/١١ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةَ
الشَّافِيَّةَ : ١٦٤٥/٤ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١١٣/٤ ، وَالْمَسَاعِدُ :
٣١٥/٢ ، وَالْمُهْمِجُ : ٣٧١ ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ : ١٥٤/٥ ، وَالْمُهْمِجُ :
٢٣٦/١ ، ٤٢/٢ ، ٤٥ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِي : ٥٩٣ ، وَجَمْهَرَةٌ
اللُّغَةُ : ٤٦/٣ - ٤٧ ، وَاللِّسَانُ : (غُنْث) .
غُنْثٌ : شَرِبْتَ ثُمَّ تَنَفَّسْتَ .

ولا تدخل اللام على جواب منفي إلا إذا نفي ب (ما) ، ولا تدخل عليه وهو منفي بها (١) إلا في الضرورة كقول الشاعر (٢) :

لَعْرُكَ يَا سَلَمَى لَمَا كُنْتُ رَاجِيًا ^(٣) حَيَاةً وَلَكِنَّ الْعَوَائِدُ تُخَسِّرُ

فإن صدرت الجملة المجاب بها القسم بفعل مضارع وكان مثبتاً فإنما أن يورات به الاستقبال أو يورات به الحال . فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يورثه كد بالنون ، لأنها مخصوصة بالمستقبل ، فمن شواهد أفراد اللام لكون الحال مقصوداً قول الشاعر (٤) :

لَيْنَ تَاكَ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيْعَلَّمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

ومثله (٥) :

لَعْرِي لَا تُرِي مَا قَضَى اللَّهُ كَوْنَهُ ^(٦) يَكُونُ وَمَا لَمْ يَقْضِ لَيْعَسَ يَكَايِنِ

ومثله (٧) :

وَعَبَيْكَ يَا سَلَمَى لَا وَقِينُ أَنْ نَسِي لَمَا سِئْتِ مُسْتَحَلِّ وَلَوْ أَنَّهُ الْقَتْلُ

ومثله (٨) :

-
- (١) في (ع) : (بما) .
(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١١٣/٤ ، والمساعد : ٣١٥/٢ ، وشفاة العليل : ٢٥٨/٢ .
(٣) في الأصل : (جارياً) ، وهو تحريف .
(٤) هو الكمييت بن معروف . والبيت في معاني القرآن للفراء : ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٣٢/٢ ، ١١٠٦/٣ ، والتذييل والتكميل : ١١٣/٤ ، والمساعد : ٣١٦/٢ ، والخزانة : ٦٨/١٠ .
(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١١٣/٤ .
(٦) في (ح) : (لا زدي) ، وهو تصحيف .
(٧) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١١٣/٤ .
(٨) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١١٣/٤ ، والعيني :

يَمِينًا لَا بُغْضَ كُلِّ أَمْرِي ۖ يَزْخِرُفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وإن أُريد بالمضارع المثبت الاستقبال وقرن به حرف تنفيس أو قدّم عليه معموله امتنع أيضاً توكيده بالتون ، ولزم جعل اللام مقارنّة لحرف (١) التنفيس أو للمعمول المتقدم . فمن مقارنتها حرف التنفيس قوله تعالى : ۖ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ۚ (٢) ومنه قول الشاعر (٣) :

قَوْرَبِي لَسَوْفَ يَجْزِي الَّذِي أَسَدُ لَفَهُ الْعَرُ سَيِّئًا أُوجَمِيلا

ومن مقارنتها المعمول المتقدم قول الله تعالى : ۖ وَلَئِن مَّتَّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لَا لَسَى اللَّهُ تُحْشَرُونَ ۚ (٤) ، ومن ذلك قول الشاعر (٥) :

يَمِينًا لِيَوْمًا يَجْتَنِي الْعَرُ مَا جَنَّتْ يَدَاهُ فَتَسْرُرُ وَلَهْفَانُ نَسَامِ

(٦) [ومثله] :

جَوَابِيهِ تَنْجُو أَعْتَمِدُ فَوْرَبِنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تَسْأَلُ

(٧) [ومثله] :

قَسَمًا لَحِينٍ تَشَبَّ نِيرَانُ الْوَفَى يُلْفَى لَدَيَّ شِفَاءُ كُلِّ غَلِيْلٍ (٨)

-
- (١) في الأصل و (ع) : (بحرف) ، وهو تحريف ،
 (٢) الضحى : ٥٥ .
 (٣) شرح الكافية الشافية : ٨٣٥ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١١٤ / ٤ .
 (٤) آل عمران : ١٥٨ . وفي جميع النسخ رُسِمَتْ : (لا إلى) ، وهو وهم .
 (٥) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١١٥ / ٤ .
 (٦) تكملة من (ح) و (ع) .
 والبيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١١٥ / ٤ ، والمهمع : ٢١٠ / ١ .
 (٧) تكملة من (ع) .
 والبيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٣٦ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١١٥ / ٤ ، والمساعد : ٣١٧ / ٢ ،
 الغليل : العداوة والضغن والجقد .
 (٨) في جميع النسخ : (عليل) ، وهو تصحيف ، والتصويب من شرح الكافية الشافية .

فإن أُريدَ بالمضارع المثبت الاستقبال وخلا من حرف تنفيس وتقدير
معمولٍ لزم في الغالب اقترانه باللام وتوكيده بالنون كقوله تعالى: **يَا وَيَا لَللَّهِ**
لَا مَكِيدَانَ أَصْنَعُكُمْ بَعْدَ أَنْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ (١) .

وقلتُ: " في الغالب احترازاً من نحو قول النبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - (٢) : **لَكِرْدٌ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي** " ومن قول الشاعر (٣) :

تَالِيَّ ابْنُ أُمِّ حَلْفَةَ لَكِرْدُنِي **عَلَى نِسْوَةٍ كَانَتْ مَفَائِدُ**
ومثله قول ابن رواحه - رضي الله عنه - (٤) :

فَلَا وَابِي لَنَا تَيْهَا جَمِيعًا **وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرَوْمٌ**

فأفردت اللام ، والاستقبال مراراً مع عدم حرف تنفيس وتقدير معمول .

-
- (١) الانبياء : ٥٧ .
(٢) أخرجه البخاري في باب " في الحوض " من كتاب " العمل بالخواتيم " :
١٥٠ / ٨ وفي باب " ما جاء في قوله تعالى : واتقوا فتنة . . " .
وهو أول كتاب " الفتن " : ٥٩ / ٩ .
وانظر شواهد التوضيح : ١٦٢ .
(٣) هو زيد بن حصين . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ٥٥٢ / ٢ ،
والمعرب : ٢٠٦ / ١ ، وضرائر الشعر : ١٥٢ ، وشرح الكافية الشافية
: ٨٣٢ / ٢ ، والبحر المحيط : ٤٤٠ / ٦ ، والتذليل والتكميل
: ١١٤ / ٤ ، ١١٥ ، والجمع : ٤٢ / ٢ ، والخزانة : ٦٥ / ١٠ .
المفائد : جمع مفاد ، وهي عيدان الحديد التي يشوى عليها
اللحم . وهو يكتفي بذلك عن خستهن .
(٤) البيت في ديوانه : ١٠٣ ، والسيرة : ٣١٦ / ٢ برواية : " فلا
وَأَبِي مَأْبَ لَنَا تَيْهَا " وعليها يفوت الاستشهاد .
وهو برواية الشرح في شرح الكافية الشافية : ٨٥٣ / ٢ ، والتذليل
والتكميل : ١١٥ / ٤ ، والمساعد : ٣١٥ / ٢ ، والمغني : ٨٤١ ،
وشرح أبياته : ٣٥٦ / ٢ ، وسيأتي ص : ٥١٣ .

وفي ذكر " الغالب " أيضاً احترازٌ من حذف اللام وثبوت النون

(١) كقول الشاعر :

وَقَتِيلٍ مَرَّةً أَشَارَنَ فَإِنَّسَهُ (٢)
فِرْعَوْنَ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُشَارِ (٣)

(٤) وكقول الآخر :

وَهُمُ الرِّجَالُ وَكُلُّ مَلِكٍ مِنْهُمْ تَجِدَنَّ فِي رَحْبٍ وَفِي مُتَصِّقٍ

ومن أجل ندور أفراد اللام وإفراد النون قلتُ : " لم تُغْنِ اللامُ غالباً عن نون توكيد ، وقد يُستغنى بها عن اللام " .

وإن كان المضارع المجاب به القسم منفياً لم يوه كد بالنون إلا إن

كان نفيه ب (لا) ، فحينئذٍ قد يوه كد بها كقول الشاعر (٥) :

تَاللَّهِ لَا يُحَمِّدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَإِنْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا
وَالأَكْثَرُ أَلَّا يُوْءَ كَدٌ (٦) كقوله تعالى : * وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ
اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا * (٧)

(١) هو عامر بن الطفيل . والبيت برواية : " . . أخاكم لم يقصد نفسي

ديوانه : ٥٦ ، والمفضليات : ٣٦٤ ، والأصعيات : ٢١٦ ،

وضرائع الشعر : ١٥٧ ، والخزانة : ٦٠ / ١٠ ، وهو برواية الشرح

في أمالي ابن الشجري : ٣٦٩ / ١ ، ٢٢١ / ٢ ، وشرح الكافية

الشافية : ٨٣٧ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ١١٥ / ٤ ، والمغني :

٨٤٥ ، وشرح أبياته : ٣ / ٨ .

الفرع : الرأس العالي في الشرف .

(٢) في الأصل و (ح) : (اتأرن) ، وهو تصحيف .

(٣) في جميع النسخ : (يثأرا) وهو وهم ، والتصويب من شرح الكافية

الشافية .

(٤) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ١١٦ / ٤ .

(٥) البيت بدون نسبة في التذليل والتكميل : ١١٦ / ٤ ، والأشموني :

٣ / ٢١٥ ، ٢١٩٠ ، وشفاء العليل : ٧٦٠ / ٢ .

(٦) في الأصل و (ح) : (تو كد) ، وهو تصحيف .

(٧) النحل : ٣٨ .

وَشُرِطَ (١) في توكيد المنفي كونه منفيًا ب (لا) لشبهه بفعل
 النهي ، وقد فعل به ذلك في غير القسم كثيرًا كقوله تعالى : * وَاتَّقُوا فِتْنَةً
 لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً * (٢) وكقول النمر (٣) :
 فلا الجارة الدنيا لها تلحينها ولا الضيف عنها إن أقام محول
 ويكثر حذف الحرف الثاني المضارع المجرد من نون التوكيد كقوله تعالى :
 * تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ * (٤) أي : تالله لا تفتأ تذكر يوسف ، وكقول
 حسان- (٥) رضي الله عنه :-

أَقْسَمْتُ أَنْسَاهَا وَأَتْرَكُ ذِكْرَهَا حَتَّى تُغَيِّبَ فِي الضَّرِيحِ عِظَامِي
 فلو كان المنفي مؤدًا بالنون مثل : (٦)

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ
 لم يجز حذف نافية ، إلا أنه حينئذ لا دليل على أن النفي مراد ، بل المتبادر
 إلى ذهن السامع أن الفعل مثبت ، كما هو في قول الشاعر : (٧)

وَقَتَلِي مَرَّةً أَشَارَنَّ
 [وفي قول الآخر (٨) :

..... وَكُلُّ مَلِكٍ مِنْهُمْ تَجِدَنَّ (٩)

-
- (١) في (ع) : (واشترط) . (٢) الأثقال : ٢٥ .
 (٣) البيت في ديوانه : ٩٢ ، وجمهرة أشعار العرب : ٥٤٦ / ٢ ،
 وشرح الكافية الشافية : ١٤٠٤ / ٣ ، والمساعد : ٣١٨ / ٢ ،
 والمنفي : ٣٢٥ ، وشرح أبياته : ٧ / ٥ .
 اللحي : اللوم .
 (٤) يوسف : ٨٥ .
 (٥) البيت في ديوانه : ٢٩ / ١ ، والتذييل والتكميل : ١١٦ / ٤ .
 (٦) تقدم قريبا .
 وفي الأصل و (ح) : (باله) ، وهو تصحيف ،
 (٧) تقدم قريبا . (٨) تقدم قريبا .
 (٩) تكلمة من (ع) . وفيها : " وفي الآخر . . . بإسقاط لفظ (قول) .

وفي قول الآخر (١) :

كَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعَرَنَّا إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَشُورَةً وَدُعِيَّتْ
أَلَيْ الْفَوْزُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حَوَّ سَبَّتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيَّتْ

/ فلو [لم] (٢) يكن القسم مثبتاً لم يجر حذف الناني المضارع عارياً كان من / ١٧٢
النون أو مؤكداً بها هذا هو الأصل .

وقد يحذف حرف النفي والقسم محذوفاً ، إذا كان المعنى لا يصح

الا بتقدير النفي كقول النير (٣) :

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تَلَاقُونَهُ حَتَّى يَوَّ وَبِ الْمَنْخَلِ (٤)

أراد : والله لا تلاقونه ، فحذف القسم وحرف النفي ، لأن المعنى لا يصح

إلا بتقديره ، واحتيج إلى تقدير القسم ، لأن تقديره (٥) مصحح لحذف حرف

النفي ، إذ لا يُحذف مع غير (زال) وأخواتها إلا في جواب قسم بشرط

كونه مضارعاً غير مؤكداً بالنون .

(١) هو السموأل . والبيتان في ديوانه : ٨١ ، والأصعبيات : ٨٦ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٤١١/٣ ، والبحر المحيط : ٣٠٣/٣ ،

والعيني : ٣٣٢/٤ ، واللسان : (قوت) .

والبيت الشاهد في ضرائر الشعر : ١٥٧ ، والتذليل والتكميل

: ١١٦/٤ .

(٢) تكلمة من (ح) و (ع) .

(٣) البيت في ديوانه : ٨٥ ، وجمهرة أشعار العرب : ٥٤٩/٢ ،

وضرائر الشعر : ١٥٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٤٨/٢ ، والتذليل

والتكميل : ١١٦/٤ ، والمساعد : ٣١٨/٢ ، والمغني : ٨٣٥ ،

وشرح أبياته : ٣٣٧/٧ .

(٤) في الأصل : (توؤب) ، وهو تصحيف ، وفي (ح) : غير منقوطة

(٥) في (ح) : (تقدره) ، وهو تحريف .

وقد يُحذف نافي الماضي (١) عند أمن اللبس كقول أمية بن أبي عائذ
الهذلي (٢) :

فإن شئت آليت بين المقام
نسيك ما دام عقلي معي
م والركن والحجر الأسود
أمدُّ به أمد السرميد (٣)

أراد : لا نسيك ، فحذف النافي ، لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره ، ولأنه
لو أراد الإثبات لقال : لقد نسيك ، أو لنسيك . وهذا النوع مع
ظهور المعنى دون تقدم نفي آخر على القسم قليل ، فإن تقدم نفي كان
الحذف أحسن كقول الشاعر (٤) :

فلا والله نادى الحي صيفي
هدواً بالمساءة والعلاط

أراد : فلا والله لا نادى ، فحذف النافي الثاني استغناءً عنه بالأول .
وقد يجتمعان توكيداً كقول الله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ (٥) وكقول أبي ذر (٦) : ﴿ فلا والله

(١) في الأصل : (المضارع) ، وهو وهم ، والتصويب من هامش الأصل

و (ج) و (ع) .

(٢) البيتان في شرح أشعار الهذليين : ٤٩٣/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٨٤٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١١٧/٤ ، والمساعد :

٣١٩/٢ ، والمغني : ٨٣٤ ، وشرح أبياته : ٢٢٣/٧ ، والهمع :

٤٢-٤٣ .

المقام : هو مقام إبراهيم . السرمد : دوام الزمان من ليل ونهار .

(٣) قال البغدادي في شرح أبيات المغني : " . . . وأبد بالباء الموحدة

لا بالميم ، كذا في نسخة القاري من (أشعار الهذليين) ، وهي

نسخة صحيحة مضبوطة غاية الضبط ، تاريخ كتابتها يزيد على

سبعمئة سنة . . . "

(٤) هو المتنخل الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٢٦٩/٣ ،

وشرح الكافية الشافية : ٨٥٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ١١٧/٤ ،

والمساعد : ٣١٩/٢ ، والمغني : ٨٣٥ ، وشرح أبياته : ٢٣٥/٧ ،

والهمع : ٤٤/٢ .

هدواً : هدوءاً ، أي : في هدأة الليل . العلاط : المخاصمة .

(٥) النساء : ٦٥ .

(٦) أخرجه البخاري في باب " ما أدى زكاته فليس بكنز " من أبواب

لا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا (١) ، ولا أَسْتَفْتِيهِمْ عَن دِينٍ .

وقد يكون الجواب مثبتاً مع تقدُّم حرف نفيٍ على القسم كقوله تعالى :
 * لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ
 خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ * (٢) وكقول عبدالله بن رواحة (٣) - رضي الله
 عنه - :

[فَلَا وَآبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرَوْمٌ

وقد يُحذف لا مِنْ اللَّهْسِ (ما) في الجملة الاسمية كقول ابن رواحة - رضي الله
 عنه - (٤) :

فَوَاللَّهِ مَا نَلْتُمْ وَمَا نَيْلَ مِنْكُمْ بِمَعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٍ (٥)

أراد : ما نلتُم وما [ما] نيلَ منكم بمعتدل ، فحذف (ما) النافية وأبقى
 (ما) الموصولة ، وجاز ذلك لدلالة دخول الـهاـ الزائدة في الخبر ،
 ولدلالة العطف ب (ولا) (٦) .

ويجوز على مذهب الكوفيِّين أن تكون (ما) [الباقية] (٨) النافية

والمحذوفة الموصولة . ولا يجوز هذا على مذهب البصريِّين .

=== " وجوب الزكاة " ؛ ١٣٤/٢ . وانظر شواهد التوضيح : ٨١ .

(١) في الأصل : (دينا) ، وهو تصحيف .

(٢) البلد : ٤-١ . (٣) تقدم ص : ٥٠٨ .

(٤) تكملة من (ع) .

(٥) البيت ليعرفي طبعتي ديوانه (يا جودة - قصاب) . ونسبه

المصنف ج ١/ ص ٣٩٠ ب إلى حسان ، وليس في ديوانه/ أيضا . وهو

في شرح الكافية الشافية : ٨٤٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١١٢/٤ ،

والمساعد : ٣٢٠/٢ ، والمغني : ٨٣٦ ، وشرح أبياته : ٢٤٦/٧ ،

والهمع : ٨٨/١ ، ٤٢/٢ .

الضيمر في (نلتُم) خطاب للمشركين . المعتدل : المُعادل .

الوَفَق : المُوَاَفِق .

(٦) تكملة من هامش الأصل .

(٧) في الأصل و (ح) : (بدلا) ، وهو تحريف .

(٨) تكملة من (ع) .

لا تُنَّهَم [لا] (١) يجيزون بقاء الصلة بلامتوصول في اللفظ ، وإن دل عليه دليل (٢) .

ونبهت بقولي : وقد يكون الجواب قسماً " على نحو قوله تعالى :
* وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى * (٣) ذ (لَيَحْلِفَنَّ) قسم ، جوابه
* إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى * ، وهو جواب قسم محذوف كأنه قيل : والله
لَيَحْلِفَنَّ المنافقون إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * .

(ص) " ولا يخلو دون استطالة الماضي المثبت المجاب

به من اللام مقرونة ب (قد ، أوروبما ، أو يما)

مرادفها إِنْ كان متصرفاً ، وإلا فغير مقرونة .

وقد يلي (لقد ، وليما) المضارع الماضي معنًى ،

ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدم من

معمول الماضي ، كما استغني باللام (٤) الداخلة

على ما تقدم من معمول المضارع .

(ش) إِنْ كان صدر الجملة المجاب بها القسم فعلاً ماضياً مثبتاً وخلا القسم

من استطالة وجب اقترانه باللام وحدها إِنْ كان الفعل غير متصرف ، وباللام

مع (قد ، أوروبما) أو (يما) بمعنًى : (ربما) إِنْ كان متصرفاً .

فإِنْ وُجِدَتِ اسططالة جاز إفراد الفعل كقوله تعالى : * وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ

* وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ * (٥) وكقول

النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (٦) " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَبَدَتْ أَنْيَ أَقَاتِلُ

(١) تكملة من (ع) .

(٢) انظر ما سلف ج ١ ص ٣٩٤ / ٩

(٣) التوبة : ١٠٧ .

(٤) " اللام " : ليس في (ع) ، وفيها : (بالداخلة) .

(٥) البروج : ١ - ٤ .

(٦) البخاري باب - " ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة " وهو

في سبيل الله فاقتل، ثم أحيا، ثم اقتل، ثم أحيا، ثم اقتل . أخرجه البخاري .

واقترانه به (قد) وحدها كقوله تعالى، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (١) .
وإن لم توجد الاستطالة والفعل غير متصرف وجب الاقتران باللام مفردة كقول الشاعر : (٢)

لَعَمْرِي لِنِعَمِ الْفَتَى مَالِيكَ إِذَا الْحَرْبُ أَصَلَتْ لَطَاهَا رِجَالًا
وإن كان الفعل متصرفاً فلا أكثر أن يقترن باللام مع (قد) كقوله تعالى :
﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (٣) أو (ربما) كقول الشاعر (٤) :
لَئِنْ نَزَحَتْ دَارُ اللَّيْلِ لِرُبَّمَا غَنِينَا بِخَيْرٍ وَالذِّيَارُ جَمِيعُ
أو (بما) مرادفة (ربما) كقول عمر (٥) بن أبي ربيعة :
فَلَيْتَ بَانَ أَهْلُهُ لِيمَا كَانَ يُؤْوَاهُ هَلْ

====
أول أبواب "التمني" : ١٠٢/٩ . وأخرجه مسلم في باب "فضل الجهاد" من كتاب "الإمارة" : ١٤٩٥/٣ - ١٤٩٦ . وانظر شواهد التوضيح : ١٦٢ وما بعدها .

- (١) الشمع : ٩ .
- (٢) البيت بدون نسبة في شفاء العلليل : ٧٦٣/٢ .
- (٣) يوسف : ٩١ .
- (٤) نُسِبَ البيت إلى قيس بن ذريح . وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في شرح الكافية الشافية : ٨٣٩/٢ ، والتذيل والتكميل : ١١٨/٤ ، والمساعد : ٣٢١/٢ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والخزانة : ٧٦/١٠ ، ٣٤٤/١١ .
- (٥) في الأصل : (عمرو) ، وهو تحريف .
والبيت في ديوانه : ٣٣٢ برواية " . . . فيما كان . . . " وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في شرح الكافية الشافية : ٨٣٩/٢ ، والتذيل والتكميل : ١١٨/٤ ، والمساعد : ٣٢١/٢ ، والهمع : ٤٢/٢ .

وقد يستغني باللام الفعل الماضي التصرف في النثر والنظم . ومن الاستغناء بها في النثر قوله تعالى : * وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ * (١) وفي الحديث عن امرأة من غفار أنها قالت (٢) :

" وَاللَّهِ لَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاحَ " وفي

حديث سعيد بن زيد : " أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ / رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ (٣) : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا " الحديث .

ومن الاستغناء بها في النظم قول امرئ القيس (٤) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وقد يُجاب القسم بمضارع ماضي المعنى فيقترن بـ (لقد) (٥) أو (لَيْمًا)
فاقترانه بـ (لقد) كقول الشاعر (٦) :

لَئِن أُسِّتْ رُبُوعُهُمْ يَبَابًا لَقَدْ تَدَعَوْا الْوُفُودَ لَهَا وَفُودًا

-
- (١) الروم : ٥١ .
(٢) أخرجه أحمد في المسند : ٥٣٨٠ / ٦ .
(٣) أخرجه البخاري في باب " ما جاء في سبع أرضين " من كتاب " بدء الخلق " : ١٣٠ / ٤ ، ومسلم في باب " تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها " من كتاب " المساقاة " : ١٢٣١ / ٣ .
(٤) البيت في ديوانه : ٣٢ ، والأصول : ٢٤٢ / ١ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني : ٥٤ ، والإيضاح : ١١٧ ، ١١٨ ، والتبصرة : ٧٧ / ١ ، ٤٥٢ ، والمقرب : ٢٠٥ / ١ ، وابن يعيمش : ٢٠ / ٩ ، ٩٧ ، ٣١ ، والتذبيد والتكميل : ١١٩ / ٤ ، والمغني : ١١٨ ، ٧٠٨ ، وشرح أبيات : ١٠٢ / ٤ ، وانظر فهرسه ، والهمع : ٤٢ / ٢ ، والخزانة : ٧١ / ١٠ ، واللسان : (حلف) .
(٥) (بلقد) : في الأصل غير واضحة .
(٦) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٤٢ / ٢ ، والتذبيد والتكميل : ١١٩ / ٤ ، والمساعد : ٣٢٣ / ٢ ، والهمع : ٤٢ / ٢ ، والخزانة : ٧٦ / ١٠ .

واقترانه ب (لَيْمًا) كقول الآخر (١) :

فَلَيْثٌ تَغَيَّرَ مَا عَهَدْتُ وَأَصْبَحْتُ (٢)
صَدَفْتُ فَلَا بَدَلَ وَلَا مَيْسُورُ
لَيْمًا تُسَاعِفُ فِي اللَّقَاءِ وَلَيْبَهَا (٣)
فَرِحَ بِقُرْبِ مَزَارِهَا مَسْرُورُ (٤)
وَإِذَا قُدِّمَ مَعْمُولُ الْمَاضِي الْمَجَابِ [بِه] (٥)
عَنْ (قَدْ ، وَرَبَّمَا ، وَبِمَا) (٦)
كَمَا أَغْنَى اقْتِرَانُهَا بِمَعْمُولِ الْمَضَارِعِ
الْمَوْءَخَّرِ عَنْ تَوْكِيدِهِ بِاللُّونِ . وَمِنْ شَوَاهِدِ اقْتِرَانِهَا بِمَعْمُولِ الْمَاضِي الْمَوْءَخَّرِ
قَوْلُ أُمِّ حَاتِمٍ : (٧)

لَعَمْرِي لَقَدْ مَاعَضَّنِي الْجُوعُ قَضَّةً فَالَيْتُ إِلَّا أَمْنَعَ الدَّهْرَ جَائِعًا
وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِ عَامِرِ بْنِ قُدَامَةَ : (٨)

فَلَيْبَعْدَهُ لَا أَخْلَدَنَّ وَمَا لَهُ بَدَلٌ إِذَا انْقَطَعَ الْإِخَاءُ فَوَدَّعَا

(١) هو عمر بن أبي ربيعة . والبيتان في ديوانه : ١٢٣ ، وشرح الكافية
الشافية : ٨٤٢ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ١١٩ / ٤ ، والمساعد :
٣٢٣ / ٢ ، والهمع : ٤٢ / ٢ ، والخزانة : ٧٦ / ١٠ .
صدفت : أعرضت . اللب : القلب .

(٢) في الأصل و (ح) : (صدقت) ، وهو تصحيف .

(٣) في الأصل و (ح) : (يساعف) ، وهو تصحيف .

(٤) في الأصل و (ع) : (وليها) ، وهو تصحيف ، وفي (ح) غير واضحة

النقط ، والتصويب من شرح الكافية الشافية .

(٥) تكلمة من (ع) .

(٦) في الأصل : (. . وربما وربما) ، وهو وهم .

(٧) هي عنبه بنت عفيف . والبيت في عيون الأخبار : ٣٣٦ / ١ ،

والشعر والشمر : ٢٤٢ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٤١ / ٢ ،

والتذليل والتكميل : ١١٩ / ٤ ، والمساعد : ٣٢٣ / ٢ .

(٨) البيت في التذليل والتكميل : ١١٩ / ٤ ، والمساعد : ٣٢٤ / ٢ ،

وشفاء العليل : ٧٦٤ ، والخزانة : ٧٧ / ١٠ .

شذوذان :

أحدهما: عدم الاستغناء بتقديم اللام عن (١) النون .
والثاني : دخولها على جواب منفيّ ، فلو كان مثبتاً لكان دخولها
عليه مع تقدّم اللام أسهل .

(ص) " وإذا توالى قسم وأداة شرطٍ غير امتناعيٍّ (٢)
استغنيَ بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو
خبر ، وإلا فـجواب ما سبق منهما ، وقد يغني
حينئذٍ جواب الأداة مسبوقةً بالقسم .
وقد يُقرن القسم المؤخرُ بفاءٍ فيغني جوابه
وتُقرن أداة الشرطِ المسبوقةُ بلام مفتوحة تُسنّ
الموطئة ، ولا تُحذف والقسم محذوفٌ إلا قليلاً .
وقد يُجاء بـ (لئن) بعدما يغني عن
الجواب ، فيُحکم بزيادة اللام ."

(ش) إذا اجتمع في كلام واحد قسم وأداة شرطٍ ولم تكن الأداة (لو) ولا (لولا)
استغنيَ بجواب ما تقدّم منهما عن جواب التأخر إن لم يتقدّم عليهما
ذو خبر ، فلا استغناءً بجواب القسم لتقدمه نحو : (والله إن جئتني
لا كرمك) ، والاستغناءً بجواب الشرط لتقدمه نحو : (إن جئتني
[والله] (٣) أكرمك) .

فلو تقدّم عليهما ذو خبر استغنيَ بجواب الشرط ، تقدّم على القسم
أو تقدّم القسم عليه ، وكان الشرط حقيقاً بأن يغني جوابه مطلقاً ، لأنّ تقدير
سقوطه مُخلٌّ بالجملة التي هو منها ، وتقدير سقوط القسم غير مُخلٍّ ؛ لأنّه
مَسوقٌ لمجرد التوكيد ، والاستغناء عن التوكيد سائغٌ ، فَفُضِلَ الشرطُ بـلـسـزوم
الاستغناء بجوابه مطلقاً إذا تقدّم عليه وعلى القسم ذو خبر .

(١) في (ح) وم (ع) : (عليها) ، وهو تحريف .
(٢) في الاصل : (امتناع) ، وهو تحريف .
(٣) تكلمة من (ع) .

فإن لم يتقدّم عليهما ذو خير وأخّر القسم وجب الاستغناء عن
جوابه بجواب الشرط ، وإن أخّر الشرط استغني في أكثر الكلام عن جوابه
بجواب القسم كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أُمِرْتُمْ
لَيَخْرُجُنَّ ﴾ (١) . ولا يمنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخّره ، ومن
شواهد ذلك قول الفرزدق : (٢)

(٣)
لَئِن بَلَ لِي أَرْضِي بِلَالٍ بِدَفْعَةٍ مِنْ الْغَيْثِ فِي يَمْنَى يَدَيْهِ أَنْسِكَابُهَا
أَكُنُّ كَالَّذِي صَابَ الْحَيَا أَرْضَهُ الَّتِي سَقَاهَا وَقَدْ كَانَتْ جَدِيحًا جِنَابُهَا
ومنها قول ذي الرّثمة (٤) :
لَئِن كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحٍ مِنْ مَيِّ فَلَلمَوْتُ أَرْوَحُ
ومنها قول الأعمش (٥) :
لَئِن مَنِيَتْ بِنَا عِن غِبًّا مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ

(١) النور : ٥٥٣

(٢) البيتان في ديوانه : ٥٠ / ١ - ٥١ ، وشرح الكافية الشافية :

٨٩٠ / ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٦٧ ، والتذيل والتكميل :

٥١٢١ / ٤

(٣) في الأصل : (الغيث) ، وهو تصحيف .

(٤) البيت في ديوانه : ١٢١٢ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٩٠ / ٢

، والمساعد : ٣٢٥ / ٢ ، والمغني : ٣١١ ، وشرح أبياته :

٥٣٦٦ / ٤

(٥) تقدّم البيت ص : ٤٢٨ .

فلو كانت أداة الشرط (لو ، أو لولا) استغنيَ بجوابها عن جواب القسم مطلقاً ، نحو : (والله لو فعلتَ لفعلتَ ، ولو فعلتَ - والله - لفعلتَ) . وكذا لو تقدّم عليهما ذو خبر ، أو كان بدل (لو) : (لولا) ، ومن أجل هذا قلت : " وأداة شرطٍ غير امتناعيٍّ " .
وقد يُقرن القسمُ المؤخّرُ بفاءٍ ، فيجب الاستغناءُ بجوابه ؛ لأنَّ الفاءَ تقتضي الاستتفافَ ، وعدمَ تأثيرِ ما بعدها بما قبلها ، ومنه قولُ قيسِ ابنِ العيّارة (١) :

فَإِذَا أَعَشَ حَتَّى أَرَبَّ عَلَى الْعَصَا فَوَاللَّهِ أَنَسَى لَيْلَتِي بِالسَّالِمِ
وَأَجَازِ بْنِ السَّرَاجِ أَنْ تُنَوِي هَذِهِ الْفَاءُ ، فَيُعْطَى الْقِسْمُ الْمَوْخَّرُ بِنَيْتِهَا
مَا أُعْطِيَ بِلَفْظِهَا ، فَأَجَازُ أَنْ يُقَالَ : (إِنْ تَقَمَّ - يَعْلَمُ اللَّهُ - لَا زُرْتُكَ)
عَلَى تَقْدِيرِ : فَيَعْلَمُ اللَّهُ لَا زُرْتُكَ (٢) . ولم يذكر عليه شاهداً ، فلولم
تُنَوِّ الْفَاءُ لَأُلْغِيَ الْقِسْمُ ، فَقِيلَ : (إِنْ تَقَمَّ - يَعْلَمُ اللَّهُ - أُرْتُكَ) .

وتُقَارَنُ أَدَاةُ الشَّرْطِ الْمَسْبُوقَةُ بِقِسْمِ لَامٍ مَفْتُوحَةٍ تُسَمَّى الْمَوْطِئَةَ ،
وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ (إِنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ
لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ (٥) . وقد يُكتفى بِنَيْتِهَا عَنِ لَفْظِهَا
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٦) وَالْأَصْلُ

: وَلَكِنْ لَمْ تَغْفِرْ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يُقَلَّ / فِي الْجَوَابِ (لَنَكُونَنَّ) ، بِسَلْ ١/١٧٣
كَانَ يُقَالُ : وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا نَكُنُّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ، كَمَا قِيلَ : ﴿ وَإِلَّا
تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنُّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٧) .

-
- (١) البهيت في شرح أشعار الهذليين : ٦٠١/٢ ، ومعجم البلدان :
(مُشْرَف) ، وشرح الكافية الشافية : ٨٩٢/٢ ، والتذيل والتكميل :
١٢٢/٤ ، والهمع : ٤٣/٢ .
(٢) في الأصل : (أسى) ، وهو تحريف .
(٣) الأصيل : ١٩٨/٢ .
(٤) في الأصل : (لا زونك) ، وهو تحريف .
(٥) الأنعام : ١٠٩ .
(٦) الأعراف : ٢٣ .
(٧) هود : ٤٧ .

قال سيبويه (١) - رحمه الله - : ولا بُدَّ من هذه اللام مظهرَةً
أو مضرةً . يعني اللام التي تُقارن أداة الشرط ، وتُسمى الموطئة .
ومن مُقارنتها غير (إن) من أخواتها قوله تعالى : * وَإِذْ أَخَذَ
اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ
لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ * (٢) ، ومثله قول القطامي (٣) :
وَلَمَّا رُزِقَتْ لِبَاتِيكَ سَيْبُهُ جَلَبًا وَلَيْعِنَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ
ومثله قول الآخر (٤) :

لَعَنَى صَلَحَتَ لِقُضَيْنٍ لَكَ صَالِحٍ وَلَتَجُزِينَ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلًا
وقد يُستغنى بعد (لئن) عن جواب لتقدم ما يدل عليه ، فيُحکم بأنَّ
اللام زائدة ، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (٥) :
أَلِيمٌ يَزِينَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا قَلَّ الشَّوَاءُ لَكِنَّ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا
ومثله (٦) :
فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحَرَّةٍ لئن كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمُ عَامِرُ
(٧)

-
- (١) سيبويه : ٤٣٦/١ .
(٢) آل عمران : ٨١ .
(٣) البيت في ديوانه : ١١٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٩٥/٢ ، والتذييل
والتكميل : ١٢٢/٤ ، والهمع : ٤٤/٢ .
(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٢٢/٤ ، والمساعد :
٣٢٥/٢ ، والمغني : ٣١٠ ، وشرح أبياته : ٣٦٣/٤ ، والجنى
الداني : ١٣٧ ، والهمع : ٤٤/٢ .
(٥) البيت في ديوانه : ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٩٦/٢ ،
والتذييل والتكميل : ١٢٣/٤ ، والمساعد : ٣٢٥/٢ ، والمغني :
٣١٢ ، وشرح أبياته : ٣٧٢/٤ ، والجنى الداني : ١٣٨ .
(٦) هو قيس بن زهير بن جذيمة . والبيت في سيبويه : ٤٢٧/١ ،
ومعاني القرآن للفراء : ٦٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٩٧/٢ ،
والتذييل والتكميل : ١٢٣/٤ .
(٧) في الأصل و (ح) : (بحرة) ، وهو تحريف .

(ص) لا يتقدّم على جواب قسمٍ معموله إلا إذا كان (١)

ظرفاً أو جاراً ومجروراً . ويستغنى للدليل كثيراً

بالجواب عن القسم ، وعن الجواب بمعموله أو يقسم

مسبق ببعض حروف الإجابة .

والأصحّ كون (جَيْر) منها ، لا اسماً (٢) بمعنى

حقاً . وقد تفتح راؤها . وربما أغنت هي

و (لا جَرَم) عن لفظ القسم مراداً . وقد يُجاب

بـ (جَيْر) دون إرادة قسم .

(ش) إنّ تعلق جواب القسم جازٍ ومجرورٍ أو ظرفاً جازٍ تقدّمه عليه كقوله تعالى :

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحَّ نَارِيَيْنَ ﴾ (٣) وكقول الشاعر (٤) :

رَضِيْعِي لِبَانِ شَدِيٍّ أُمَّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضِي لَا تَتَفَرَّقُ

وإن تعلق به مفعول لم يجز تقدّمه ، فلا يجوز في (والله لا أُضربَنَّ

زيداً) : والله زيداً لا أُضربَنَّ .

ويستغنى عن القسم بجوابه كثيراً إذا دلّ عليه دليل كوقوعه

بعد (لقد) أو بعد (لكن) أو مصاحباً للآم مفتوحة ونون توكيدٍ .

(١) في (ع) : (إن كان) .

(٢) في الأصل : (اسم) ، وهو تحريف .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

(٤) هو الأعمش . والبيت في ديوانه : ٢٢٥ ، ونوادير القالي : ١١ ،

والصاحبي : ٢٣٥ ، والجميل : ٧٥ ، والخصائص : ٢٦٥/١ ،

والإنصاف : ٤٠١/١ ، وابن يعين : ١٠٧/٤ ، ١٠٨ ، والتذليل

والتكميل : ١٢٤/٤ ، والمساعد : ٣٢٧/٢ ، والمغني : ٢٠٠ ،

٢٧٦ ، ٧٦٩ ، وشرح أبياته : ٣٢٤/٣ وانظر فهارسه ، والجمع :

٢١٣/١ ، والخزانة : ١٣٨/٧ ، واللسان : (سحم) ، ويروى

(. . . لبان شدي) .

أسحم داج : كناية عن سواد حلقة الثدي ، أو الدم أو الرّحم .

عوضي : اسم معرفة ، وهو اسم الدهر ، يضم ويفتح .

وَيُسْتَعْنَى عَنِ الْجَوَابِ بِمَعْمُولِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ (١)
أَي: لَتَبَعْتُنَّ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ.

ويكثر الاستغناء عن الجواب بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة وهي:
(بَلَى ، [وَلَا] (٢) ، وَنَعَمْ) ومرادفاتُها (٣) : (إِي ، وَإِنْ ، وَأَجَلٌ ،
وَجَبْرٌ) كقوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبَّنَا﴾ (٤) وكقولك
لَمَنْ قَالَ : أَتَفْعَلُ كَذَا ؟ : (لَا وَاللَّهِ ، وَنَعَمْ وَاللَّهِ ، وَإِي وَاللَّهِ ، وَإِنْ وَاللَّهِ ،
وَأَجَلٌ وَاللَّهِ ، وَجَبْرٌ وَاللَّهِ) .

وزعم قوم (٥) أَنَّ (جَبْرٌ) اسمٌ بمعنى : حَقًّا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا حَرْفٌ

(١) النازعات : ٥٦ .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) في الأصل : (مرادفاتُها) ، وهو تصحيف .

(٤) الأنعام : ٣٠ .

(٥) من اللغويين شَمْرُ وَالْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ بَرِّي . ومن النحاة السِّيرَافِيُّ

وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ، وَهُوَ قَالَ الْجَزُولِيُّ فِي مَقْدَمَتِهِ وَالْمَالِقِيُّ . انظر

اللسان والصاحح : (جبر) ، وورصف المباني : ١٧٨ ، وشرح أبيات

المغني : ٥٩/٣ وما بعدها .

قال أبو حيان بعد حكايته لكلام المصنف في هذا الموضع : " وكان

قد شنع على الزمخشري في قوله : ومن الناس ، بأنه جهل مسن

هو قائل ذلك وهو سيبويه (انظر ما سلف ص ٤٩٨) ،

فيقال له : وأنت أيضاً جهلت مَنْ قال فيها إنها اسم ، وهو سيبويه ،

بقولك : وقد زعم قوم . وقد استدل على أنها اسم بتنوينها " التذييل

والتكميل : ١٢٦/٤ .

كذا قال أبو حيان ، ولم أتف في الكتاب على ما زعم رغم البحث

والتنقيب . بل ساقها سيبويه في موضع يشعر بأنه يقوّل

بحرفيتها ، فقد قال بعد أن ذكر أن الظروف المبهمة غير المتكسنة

تحرك أواخرها إن كان الحرف قبل الأخير فيها ساكناً وتسكّن

بمعنى : (نَعَمْ) ؛ لأن كل موضع وقعت فيه (جَبْرٌ) يصلح أن تقع فيه (نَعَمْ) ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه (حَقًّا) ، فالحاقها (٣) ب (نَعَمْ) أولى . وأيضاً فإنها أشبه ب (نَعَمْ) في الاستعمال ، ولذلك بُنيت ، ولو وافقت (حَقًّا) في الاسم لا مُرِيَتْ ، ولجاز أن تصحبها الألف واللام ، كما أن (حَقًّا) كذلك ، ولولم تكن بمعنى (نَعَمْ) لم تُعطف عليها في قول بعض الطائيين : (٤)
أَبَى كَرَمًا لَا أَلِفًا جَبْرًا أَوْ نَعَمْ
يَأْحَسَنُ إِيفَاءً وَأَنْجَزَ مَوْعِدَ

====
إن كان متحركاً : " كما قالوا : هَلْ وَبَلٌ وَأَجَلٌ وَنَعَمْ ، وقالوا جَبْرٌ فحركوه لثلاث يسكن حرفان " سيبويه : ٤٤ / ٢ ، فهو يقيس حال تلك الظروف على الحروف ؛ لأن الأصل في الحرف البناء ، والأصل في المني أن يبنى على السكون - كما مثَّل ب (هَلْ وَبَلٌ وَأَجَلٌ وَنَعَمْ) - إلا إن عرَضَ مانعٌ من البناء على السكون فيحرك ، كما مثَّل ب (جَبْرٌ) .
وتبع أبا حيان - فيما ذكر تلميذه ابن عقيل في المساعد (٣٢٨ / ٢) ولا عجب في ذلك ، لأن ابن عقيل يُلخص في كتابه ما جاء في التذليل والتكميل .
وكذا تبعه السيوطي في الهمع (٤٤ / ٢) .

(١) في الأصل : (لا كل كل) ، وهو تحريف .

(٢) (جبر) : ليس في (ح) .

(٣) في (ح) : (فإن لحاقها ...) .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٨٣ ، والتذليل

والتكميل : ٤ / ١٢٥ ، والهمع : ٢ / ٤٤ ، وشرح أبيات المغني : ٣ / ٥٩ .

ولا أُكِّدَتْ (نَعَمْ) بها في قول طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ (١) :
وَقُلْنَا عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَبْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهُ
ولا قَوِيلَ بها (لا) في قول الرَّاجِزِ : (٢)

(١) البيت في ديوانه : ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٨٤ / ٢ ،
والتذييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ ، والهمع : ٤٤ / ٢ ، ٧٢٤ ، وشرح
أبيات المغني : ٥٨ / ٣ ، والخزانة : ١٠٧ / ١٠ .
وهو برواية : " وَقُلْنَا عَلَى الْفَرْدَوْسِ . . . إِنْ كَانَتْ أُبْحِتْ دَعَائِرُهُ " .
في نوادر أبي علي : ٢١١ ، وابن يعين : ١٢٢ / ٨ ، ١٢٤ ،
وشرح الكافية الشافية : ١١٨٦ / ٣ ، والمغني : ١٦٢ ، والهمع :
١٢٥ / ٢ ، والخزانة : ١٠٣ / ١٠ ، وشرح أبيات المغني :
٦٥ / ٣ وما بعدها ، والصحاح (جبر) . ونُسِبَ في الرواية
الثانية إلى طُفَيْلٍ وَمُضَرِّسِ بْنِ رِيعِيِّ الْأَسَدِيِّ . قال البغدادي
في شرح أبيات المغني : " وهذا البيت وإن اشتهر كذا في
(الصحاح) وغيره ، لم أراه في شعر مضرس كذا ، وإنما رواية
الاصمعي وغيره كذا :
وَقُلْنَا أَلَا الْفَرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرٍ مِّنَ الْحَيِّ إِنْ كَانَتْ أُبْحِرَتْ دَعَائِرُهُ
فَأَلَقَتْ نَحَا التَّسْهِارِ فِيهَا وَخَيَّتْ بَارِجَاءُ عَذْبِ الْمَاءِ بَيْضِي حَفَائِرُهُ . . .
ولهذا قال الصاغاني عندما أنشد بيت طُفَيْلٍ شاهداً لجبر
ما نصّه : وقد غرَّ النحاة هذا الشاهد ، وجعلوه خُنْثَى . . ."
البردي : المراد به الماء الذي ينبت عليه البردي . الفردوس :
اسم روضة دون اليمامة . أُبْحِرَتْ : أهلكت . دَعَائِرُهُ : الحياض
المتهدمة ، وهو جمع دُعُورٍ ، فكان يجب أن يقول : دَعَائِرُهُ ،
لكنه اضطر فحذف الياء .

(٢) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٨٤ / ٢ ،
والتذييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ ، والمغني : ١٦٣ ، وشرح أبياته :
٧١ / ٣ ، والجنى الداني : ٤٣٤ ، والهمع : ٤٤ / ٢ .

إِذَا يَقُولُ : لَا أَبُوالْعَجَبِ

يَصْدُقُ لَا إِذَا يَقُولُ : جَبْر

فهذا تقابل ظاهر. ومثله في التقدير قول الكميته (١) :

بِرَجُونَ عَفْوِي وَلَا يَخْشُونَ بَادِرْتِي لَا جَبْرًا لَا جَبْرًا وَالْغَرْبَانُ لَمْ تَشِبْ

أراد : لا يثبت مرجوهم نعم تلحقهم بادرتي . وقريباً منه اجتماع (أجل)

و (لا) في قول ذي الرمة (٢) :

(٣)
[تري] سَيْفُهُ لَا يَنْصِفُ السَّاقَ نَعْلُهُ

أَجَلٌ لَا وَلَوْ كَانَتْ طَوَالًا مَحَامِلُهُ

وقد يستغنى ب (جَبْر) عن لفظ القسم ، وهو مراد كقول الشاعر (٤) :

قَالُوا : قَهْرَتَ ، فَقُلْتُ : جَبْرٌ لِيُعْلَمَنَّ

عَمَّا قَلِيلٍ أَهْنَأُ الْمَقَهْرُونَ

وحكى الفراء (٥) أن العرب تقول : " لا جرم لا يتينك ، ولا جرم لقد أحسنت " .

يريد أنهم يستغنون بها عن القسم قاصدين بها معنى (حقاً) .

وقد يجاب ب (جَبْر) دون قسم مراد ، كما يجاب بأخواتها

إِلَّا (إِي) ، فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم (٦) .

(١) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي ، وليس في شرح

المهشميات أيضاً . وهوفي شرح الكافية الشافية : ٨٨٤ / ٢ ،

والتذبييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ ، والجنى الداني : ٤٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٢٦٦ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٨٥ / ٢ ،

والتذبييل والتكميل : ١٢٦ / ٤ .

(٣) تكملة من (ح) و (ع) .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٨٨٢ / ٢ ، والتذبييل

والتكميل : ١٢٦ / ٤ ، والمساعد : ٣٢٨ / ٢ ، والهمع : ٤٤ / ٢ .

(٥) معاني القرآن : ٨ / ٢ .

(٦) نهاية النسخ (ح) .